المحبوب عبدالسلام

الحَرَكَة الإسْلَامِيَّة السُّودَانِيَّة

دائرةُ الضّوء.. خُيُوط الظَلَام

(تأملات في العشرية الأولى لثورة الإنقاذ)

الحَرَكَةُ الإسْلَامِيَّةُ السُّودَانِيَّةُ

دائرةُ الضّوءِ.. خُيُوطُ الظَّلَامِ

تأملات في العشرية الأولى لثورة الإنقاذ

المؤلّف:

المحبوب عبدالسلام المحبوب

بريد إليكتروني: elmahboub@gmail.com

لوحة الغلاف والخطوط:

الفنان راشد دياب

تنفيذ الغلاف:

الفنان حسين الجُبيل

الفنان سامح الكاشف

الطابعون والمُوزِّعون:

مكتبة جزيرة الورد

٤ ميدان حليم – خلف بنك فيصل الإسلامي

ش ٢٦ يوليو – القاهرة – مصر

رقم الإيداع:

دار الكتب والوثائق القومية – ج.م.ع.

رقم: ٢٠٠٩/٢١٧٥٢

حقوق الطبع محفوظة

تنويه

اتَّبَعَ هذا الكتاب في الرسم الإملائي لبعض الألفاظ قواعد اللِّسان العربي الأصوَب، مثل لفظ "هيأة" الذي يوافق وزن لفظ "فجأة" مهما يكُن الشائع خطأً غير ذلك، وجمعُها هيآت. كما حافظنا في كل الكتاب على لفظ "القرءان" برسمه القرءاني، والنسبة إليه "قرءاني" ولم نلجأ إلى رسمه الإملائي "القرآن". وحافظنا أيضاً على ألفاظ مثل "شؤون" و"مسؤولية" على قاعدة الهمزة المضمومة بعد سكون، أو ما قبلها مضموماً.

كذلك لفظ "مئة" الذي على مثال لفظ "فئة" جاء حسب الرسم العادي حيث استقر الرسم القرءاني على "مائة". أما في الألفاظ المعرَّبة فقد كُتِبَت قريباً من نُطقِهَا مثل "الفِدْراليَّة" و"اللِّبْراليَّة" وتركنا "الديمقراطيَّة" و"الديكتاتوريَّة" على ما شاعت عليه من تحويل الكسرة إلى مدٍّ يائي، كما التزمنا ذلك في أسماء البلاد شأن "أمريكا" وليس "أميركا"، وأفريقيا وأثيوبيا (بالهمزة المفتوحة)، وأثبتنا همزة إريتريا بالكسرة.

كذلك بعض مُلاحظاتٍ على تصريف الألفاظ، مثل لفظ "الروح" المُذكَّر في لسان القرءان والشائع تأنيثه في لسان العرب، وصيغة "فَعُول" صفةً يستوي فيها المُذكَّر والمُؤنَّث في لسان القرءان والشائع تأنيثها في لسان العرب، ونجدها في هذا الكتاب على الطريقتين. كما جاءت مركبات مثل "الحركة الطلاَّبية" و"الحركة العمَّالية" منسوبة إلى دلالة الجمع لاعتقادنا في صواب ذلك، كما سمَّينا من يمارس مهنة الصِّحَافة بـ"الصِّحافي" نسبة إلى مهنته، ولم نسمِّه صحفِيًّا نسبةً إلى الصُّحُف فضلاً عن النسبة الشائعة الخاطئة "صَحَفي".





الأشياء تتداعى.. أو..
خواطر اليوم الأوَّل

مَدِّيت عَلَى الأَمَل القَرِيبْ أشواقْ كَتِيرَة وقَصَّرَت
لا بتَعْرِفْ الزُولَ البِجِيكْ وَلاَ البِيْجِيك بِيعَرْفَك

مطارُ الخُرطوم صباحَ الثُّلاثاء يومَ السَّادِسِ والعِشرين من سَبتَمبَر (أيلول) عام ألفَيْن.. اللحظة مُتحَارِجَة شكسبيريَّة.. ''نكونُ أو لا نكون''. وطائرة الخُطُوطِ الجويَّة السُّودانيَّة على رصيفِ الإقلاع، باريس بَدَت أقرَب كثيراً من أُمدُرمان ''والنيل البَعيد'' كما يقول صلاح أحمد إبراهيم، «والنيلُ بعيدٌ جداً وقريبٌ جداً والنيلُ ليس موجودٌ أصلاً» كما يقول الطيب صالح، ساعَةَ غَادَرَ الخُرطوم آخر مرَّةٍ عام ١٩٨٧م، كما أغادرُ أنا اليوم، مساحة الأسَى في قلبي تفوقُ الخوف بكثير بل لا خَوفَ البتَّة، لكن الأسَى امتدَّ واجتاحَ فتَشَابَهَت عليَّ المشاعر واختَلَطَت، الأسى صافٍ مثل سماء الخُرطوم، ولا شئ غيرهُ في قلبي.. ضابطُ الأمن هو الذي أخبَرَنا ألاَّ أسماء محظورةً لديهم، وأنهُم مشغولون جداً بمُغادرة الرئيس البشير إلى أسمرا، ذات اللقاء الذي جَمَعَهُ إلى السيِّد الميرغني، وأخبَرَهُ فيه أنه لم يُصَادِر ممتلكاته، ولكن الذي فَعَلَ ذلك هُو ''شيخ حسن''.. الرئيسُ يؤدِّي دورَهُ في مقطوعة الإقصاء بمهارةٍ يُحسَدُ عليها، هي ذاتُ المهارة التي أدَّى بها كلَّ الأدوار السابقة في سِيمفُونيَّة ''التمكين''. ضابطُ الجوازات تأمَّل في جَوازي للحظة، وسأل: «فُلان ذاتُه وَدَّ الشيخ.. أين هُو!؟».. «ذَهَبَ لزيارة والدته في المستشفى، ورأينا إكمال الإجراءات كسباً للزمن».. «إذا كُنَّا أكاذيب، فنحنُ أكاذيب من صُنعِ أنفُسِنا».. إحدى عِبارَاتنا المُحبَّبة التي اقتبسناها من رواية ''مُوسِم الهِجرَة'' ووظَّفناها في سُخرِيَّتِنا ضدَّ الذين يَكذِبُون، فنحنُ لا نَكذِب، ولماذا الكَذِب في بلادٍ نملِكُها ولا تملِكُنا.. على غير موعِدٍ، حيَّاني بمَوَدَّة دافقَةٍ جنرالٌ طَلْقُ المُحَيَّا لا أذكرُ أني رأيته من قَبْل، ولكني نظرتُ إلى كتفه فراعَني عددُ النُّجوم والسُّيوف التي تَتَلامَعُ عليه، وبين ابتسامته الضافية وحرارة السلام وصفحة المجد على الكَتِفين، قرأتُ في لحظةٍ تُشبِه لمعة البَرق تراجيديا لحظتي.. مُنذُ عشرِ سنواتٍ كانت ثورة الإنقاذ ولكنَّها انتهت في ١٢/ ١٢/ ١٩٩٩م، المُكنَّى بـ''الرابع من رَمَضَان''.. دَخَلتُ صالة المُسافِرين لأوَّل مرَّة، رغم أنَّني أسافِرُ في كلِّ عامٍ مرَّات، لَكن من صالاتٍ

أخرى لها ألقابٌ أخرى، والنيلُ بعيد.. بدلتي في حقيبة اليد، وكذلك ربطةُ العُنُق، حتى أبدو عادياً كَمَن لا يَهُمُّ بسفرٍ.. وعلى عجلٍ ودَّعتُ صديقيَّ وعَبَرتُ إلى "بوَّابات الرحيل"، والثالث بعيد بعد أن أكمَلَ الإجراءات، ولا ودَاعَ وِفْقاً لمُقتَضَى الخُطَّة.. شاعرٌ من أُمدُرمَان ولا رَيْبَ الذي قال:-

مِنُو العَمَّق جُذُور العِزَّة جُوَّه الطِّين

وما هَمَّاهُو سَاعةَ الرِّحلَة للمجهول

منو السَلَّم صُغارُو الغُول

وكان اتغَشَّه لم يتأمَّل العِيش المَلَى القَندُول

محمود درويش هو الذي قال: «هِي هِجرَةٌ أخرى فلا تَذهَب تماماً».. مساحة الأسى أغلبُ من مساحة الحُب.. والحُب سيِّد اللحظة، ولكنَّه لم يَشَأ أن يُعَبِّر عن نفسه أمام احتمالات المعقول واللامعقول.. رجُلُ الاستخبارات دَلَفَ نحوي بالتحايا والسلام، وعَيناهُ ويَداهُ تَبسِطَان السُّؤال: «هل ثمَّة خدمة؟».. لكنه انحَسَرَ مُسرِعاً بإشارةٍ من عَيْنِي اليُمنى.

نحنُ الحكومة والنظام ونحنُ سَنَدُه العقائِدِي والفِكرِي.. لكن في نفسِ اللحظة نحن أعدَى أعدَائِهِ وكِبارُ المُتآمِرين ومَكمَنُ الخطر.. أسمعُ أزيزَ الطائرات في مُدَرَّجِ المطار، وتلفحُني دَفقَةُ رياحٍ حارَّة بحُبَيِّبات الرَمْلِ، ولا شئ يُخرِجُني من استغراقي في تأمُّل هدير العَدَم الذي أصغَى إليه ابن خلدون على شاطئ المُتوسِّط، وهو يتأمَّلُ الموج الذي ابتَلَعَ زوجتَه وأبناءَه في حادث انقلاب السفينة، وهُم يقطعون الرحلة من تونس إلى مِصرَ للِّحَاقِ به.. موتُ والِدَيه بالطاعُون، وغَرَق أسرته في البحر عَمَّق لديه الإحساس بهَشَاشَة المَسعَى البَشَرِي وتفاهَتِه، سِوَى أنَّ إيمانَه بالله ثَبَّتَهُ واستطاعَ أن يُسبِغَ معنىً على صُرُوف الدَّهر.. النسيج اللَّزِج امتدَّ مثل السَّرَطان واحتوانا فروع.. في ذاتِ لحظةِ المَعرِكَة والتلاحُم وَجَدنا الذين أفرَغُوا عُمرَهُم يُعِدُّون لهذه الساعة قد انحازوا إلى الطَرَف المُقابِل فالحَربُ أساساً لم تكُن بين عَدُوَّين، والوثيقة التي كَابَدَ في سبيلها جيل من الناس ورَوَتها دماءٌ عزيزة اختُصِرَت باعتبارها وَرَقَة مثل سائر الأوراق وليست عُصارة الكِتابِ المُقَدَّس والجِهادِ المُقَدَّس.. الأجيالُ التي كَابَدَت من الناس لم تكُن تَدرِي لماذا كَابَدَت والشُهَداءُ ماتوا لغير ما هدفٍ واضح، وبعضُنا لا زالَ يُجاهِدُ لأنه يعتقدُ أن القضيَّة لا تزالُ قائمة. ما يحدُثُ هو مسرحيَّة من تأليف شيطانٍ هازِئٍ ساخِر وما يحدُثُ هو عينُ الحقيقة وصَميمُ الجِبلَّة البشريَّة عندما يستغرِقُها عُنفُوان السُّلطان وسَكرَتُه سنواتٍ وسنواتٍ بغيرِ عِلمٍ قادرٍ

وجهادٍ ظاهر.. شَعرَةُ مُعاوِية تنقطِعُ ويَتَحوَّل الابتلاءُ إلى لعنةٍ، وذات الذين نَشَأوا تحت أعيُنِنا سنواتٍ بُعِثُوا لاعتقالنا.. لحظَتُنا هي لحظةُ الحَيْرَة العُظمى التي تنتابُ الكِبارَ من المُفَكِّرين والمُبدِعين فيكونُ الشيءُ ونقيضُه حاضراً في ذاتِ الوقت في مخالفةٍ مأساوِيَّة لبَدَائِه المَنطِق.. «فجَهْلي كَلاَ جَهْلي وعِلمِي كَلاَ عِلمي» (أبونوَّاس).. «عمَّا نَسيتُ وكِدتُ لا أنسَى وشَكٍ في اليَقين» (بدر شاكر السياب).. «لماذا جِئْتَ إلى أرضي تَنهَبُ وتُخَرِّب.. الدخيلُ هُو الذي قالَ ذلك لصَاحِب الأرض، وصاحبُ الأرض طأطأ رأسَه ولم يقُل شيئاً» (الطيب صالح).. «وهل الغِنَاء إذا تساقَطَت الدُموع هُو الغِنَاءُ؟» (الفيتوري).. علي عُثمان هو علي الحاج، وعَلي الحاج هو علي عُثمان.. وعلي الحاج وعلي عثمان لا وجود لهُما البتَّة.. المجلسُ الوطني الذي يحتوي نوَّاب الشعب أبطَلَهُ رئيسُ الشعب بقرارٍ، وأماناتُ الحِزبِ الحاكِم عطَّلتها الحكومة، والدُّستور لم يُقرأ بعد على نحوٍ يُوافِقُ طُموحاتنا وأشواقنا، والمجلس المُنتخب لم يُنتَخَب، وهذه الحكومة لم تكن يوماً حُكُومَتُنا ولكننا مع ذلك رَوَيْنا شجرتها بدماءٍ غزيرة.

مطارُ شارل ديجول هو مطارُ شارل ديجول، وباريس هي باريس، وليبراسيون ولُومُند ما تزالان تصدُران وتصطفَّان بجانب عشرات الصُّحُف في مقهى المطار.. «طريقُ الشَّعبِ أوسَعُ من زِحَام الضِّيقِ، وقلبُ الشَّعْبِ أرحَبُ من رِحَاب الضوء، ونَبضُ الشَّعْب كُل حِلمٍ بَدَاهُ يتِم» (محجوب شريف). وفيروز تصَاعَدَ صوتُها طويلاً طويلا.. طلعنا.. طلعنا على الضوء.. طلعنا على الحرية يا حرية.. وأنا مُنذُ صالة مطار الخُرطوم أختَبِرُ هذا الشعور بالتطهُّر من الزَّيْفِ، أعودُ إلى طُقُوسي القديمة قبل أن يتلبَّسنا شيطانُ السُّلطة، أشتري قهوتي وصحيفتي، وأجلسُ في المقهَى الصغير بعد أن اجتزتُ موظَّفي الجوازات، ولكن الرسميَّات ما تزالُ أقرَبُ إليَّ من حَبلِ الوَريد.. الدبلوماسيُّون الذين تتجلَّى فيهم كلُّ أشباح السُّلطة هُم أنفُسهم أصدقائي الذين قَطَعُوني لمُدَّة عَشْرِ سنواتٍ عن باريس المِترُو والسُّوربون والحَيِّ اللاتيني إلى سيَّاراتهم وبيوتهم ومكاتبهم، مهما تكُن الصِّفَة التي أحمِلُها سِوى أنني أحملُ اليوم صِفَة "مُعَارِض".. ومن دونهم، بل من دُون خلق الله جميعاً سيكون ضابطُ الأمن هو الأقربُ لكل الأسباب العامَّة والخاصَّة.. نعم، لقد قضينا عاماً كاملاً نتبادلُ حِواراً بالغَ الإرهاف والحساسيَّة، في أعقاب الزيارات المُكُوكيَّة للجنرال الفرنسي الكبير حول راميرز سانشيز المشهور بـ"كارلوس"، هل هُو مناضلٌ في سبيل القضيَّة الفلسطينيَّة أم أنه تحوَّل إلى مُبتَز دولي يحتفظُ بقائمة أغنى مئة رجُلٍ في العالم؟! هل انتهَت موضة نضال السبعينات إلى غير رجعةٍ، وتحوَّل معها أبطالهُا إلى

سماسِرَة؟ هل هو مستجيرٌ، أو هو هديَّة مسمُومة؟ وظللنا بعد ذلك لأعوام نتبادلُ دَوَاوِين صلاح أحمد إبراهيم، والمنشُورات الفَرَنسِيَّة، ونزورُ معارض الفنَّانين التشكيليين، سِوَى أني أعشقُ الرسم جداً، وهو رسَّامٌ بالفعل!! أيُّ العِبَارَتَين أصَوَب، وكِلاهُما لأوسكار وايلد:

1. Circumstances might alter cases، but circumstances can never alter principles.
2. Good people doing bad things.

لَسْنَا أوَّل حزب عقائِدِي انشَقَّ على نفسه، ولكن ظَنَنَّا أن عساكرنا خيرٌ من أولَئِكَ وأنَّ لهُم براءة في الزبر، بل إننا نسينا ما دَرَسناهُ في زبر الدُنيا وما قالت كُتُبُ علمِ الاجتماع العسكري.. «لو هُزِمْتَ بَلَمْلِم غُناي ما بخُونُو وأبيع الكلام.. ما بَسَلِّم شرف الدَّواية للهَواجِس ولِيلَ الخِصَام».. «مرَّة شَافَت في رُؤاها طِيرَة تاكُل في جَنَاهَا.. حيطة تِتْمَطَّى وتفَلِّع في قَفَا الزُول البَناها».. «جابوا معاوية يَشهَد.. شُوف معاوية وغَدْرُو.. لوَّح خَنجَرُو وطَعَن الشفيع في صَدرُو».. «وأحمَد وَدْ سِليمان في المَشانِق يِشمَت».. «وأنا بَحْزَن لي سُفُن جايَّات ما بتَلْقَى البِلاقِيها».. بعضُ الناس تَرَكَ البُيوت الرضِيَّة والسَيَّارات البَهِيَّة والأرصِدَة المِليُونيَّة وتحوَّل إلى قُنبُلة في سبيلِ الإسلام وبعضُ الناس تَرَكَ الإسلام من أجل ذلك، فالعِبرَةُ ليسَت بالرجال والنساء مهما يكونون، ولكن المواقف والمبادئ «اعرَفِ الحَقَّ تَعرِف أهلَهُ»، أو كما يُحِبُّ ويرضى ويتقعَّر سادةُ الإسلام الجُدُد «وجوهٌ وسيمةٌ نَاعِمة، ووجوهٌ وسَمَتْهَا النِعْمَة».

وفي الطريق إلى المدينة بَدَت الرحلة طويلة والسَّفرُ ليس قاصداً وغير قريب.. ذاتَ المدينة التي سَلَختُ فيها ليالي أترجِمُ كِتابَ "الحَجُّ" لعَلِي شَريعَتي، وأنا شخصياً الذي كَتَبتُ وبذات القلم: «إنَّ الإنسان في طريقِ الحقيقة قد يَقِلُّ ويَتَنَاقَص بين يَدَيْهِ ومن خَلفِهِ الرِّفاقُ، وقد يمشي وحدَهُ آخِرَ الشَّوط».. لكن "النَظَرِيَّة رمادِيَّة والتجرِبَة خَضرَاء" كما يقول لينين -نقلا عن جوته- بين يدي المؤتمر الثالث والعشرين للحزب، وبعد أن أحكَمَ عليه جُوزيف ستالين الحِصَار والعُزلة في عامِهِ الأخير، لكن جُوزيف ستالين هُو نفسُهُ الذي اتخذ القرار بتحنيط لينين واتخاذِ بيتِهِ واستراحةِ جُوركي ومكتبِهِ وكلِّ آثاره متاحِف مُقَدَّسة ساعة إعلان موته.. ميشيل عَفْلَق قضى أعواماً في البرازيل، في غرفةٍ واحدةٍ مع زوجته وأطفاله الأربعة في منزل خاله، وأعلن أن لا علاقة له بالسياسة والحِزب الذي أسَّسه واستلم زِمامَ السُّلطة في بلدين عربيَّين كبيرين قبل أن يتدارَكَهُ الرِّفَاق وهُم في الحقيقة يتدارَكُون أنفسهم، ليقضِي الشَطرَ الأخير الطويل من حياته في شِبهِ عَطَالَةٍ سياسيَّة

وفِكريَّة.. بل كيف أخذ الأمَوِيُّون الحُكم من علي ابن أبي طالِب وهو أوَّل من أسلَمَ وهُم الطُّلقاءُ وأبناءُ الطُّلقاء، بل كيف أخذه العبَّاسيُّون من الطالِبيين وهُم وقود الثورة وفِكرُها ودِمَاؤها وشُهَدَاؤها.. قُل سِيروا في الأرض فانظروا.

أما أنا، فلا أتوقَّعُ لنفسي عودةً فإني لا أعودُ عن النُّور كما يقول "بابلو نيرودا"، ولا أدَعُ للأوهام إليها سبيلاً.. نحنُ الذين صَنَعنا قَدَرَنا ومزَّقنا نَسْجَنَا ولم تَهْبِطْ علينا شياطينٌ من السَّماء ولكنها شياطينٌ من صُنعِ أنفُسِنا.. علي عُثمان وليس البشير كان الأوَّلُ في تجريدِ السُّيوف عِوَضاً عن الكلمات، وإبراهيم أحمد عُمَر وليس عبدالباسط سَبدَرَات أدَّي دورَ البطلِ في تراجيديا الفتنة أو اللعنة.. وسيِّد الخَطيب وليس عبَّاسِ النُّور هُو الذي تَلاَ عَلَيْنا "مُذكِّرة العَشَرة" في صباح الحريق.. الصِّحافي المأفون ليس مِنَّا، ولكنَّ كاتبَ الـ"بِلاي بُوي" منَّا وَلاَ رَيْبَ.. كم فتىً مِنَّا ولكن ليس مِنَّا يَركَبُ الشَّعْبَ إلى الحُكم مَطِيَّة..

ما أحسَنَ خَواتيم منصُور خَالِد ساعَةَ قَبْسٍ من نار المَجاذِيب هُدَى!

جِدَارُ الدُّجَى أعمَى عُيُوني
وفي يَدي تَسَاقَطَ مِصبَاحِي بِدَمعٍ مُبدَّد
وأينَ بِلاَدِي.. كُلُّ وَجْهٍ رَأيتُهُ قِناع
وأخشَى صِدْقَ وَجهِي المُجَرَّد

المحبوب عبدالسلام المحبوب



مُقدّمة

فَوْرَ الإعلان صباح ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م عن ثورة الإنقاذ الوطني في السودان، تطلّعت إليها أفئِدَةٌ كثيرة داخل بلادها وخارجها تُعَلِّق عليها آمالاً كبيرة، ولم يلبث الإعلام العالمي أن وَضَعَ على جيدها الغَض عبارة "أوَّل حركة إسلاميَّة تبلُغُ السُلطة في العالم السُنِّي"، ذلك بعد عقد كامل من نجاح الثورة الإسلاميَّة في إيران وقيام أول جمهوريَّة إسلاميَّة تُنسَبُ إلى عالم الإسلام الشيعي.

وإذ جاءت الأخيرة ثورةً جماهيريةً ظاهرةً غطَّت أنباءها العالم، كانت الإنقاذ انقلاباً لا يُمايِزَه شيء، لأوَّل وهلة، عن الصورة التقليديَّة للانقلاب الذي يأخذ السُلطة بالقوَّة سِوَى الأنباء المستريبة التي نسبته إلى الحركة الإسلاميَّة، والتي سرعان ما ثبتت يقيناً بعد بضعة أشهر.

فالحَدَث السوداني الذي أسفر عنه ذلك الفجر موصول بقصة حركة إسلامية تجاوزت عقدها الرابع، وهي تعمل في بلدٍ شاسع المساحة مركب الأعراق والأصول، متعدد اللهجات والثقافات، لم تزل مشكلاته تتعقد ولا يسمع عنه العالم إلا أنباء الحرب الأهلية والمجاعة والنزوح، تشرق فيه ومضة حرية ويتأسس فيه نظام تعددي ثم يجتاحه انقلاب عسكري تطيح به بعد سنوات ثورة شعبية كذلك في دورة خبيثة.

لكن حركته الإسلامية ذات وقعٍ وسمعة لا سيما صيت قيادتها الفكري والسياسي، ثم نجاحها الشعبي الذي خرجت به من ضيق الصفوية إلى الجماهيرية الواسعة في عقدين، لتقوم تياراً يمثل حركة الإسلام في المجتمع ينافس قوةً تقليديةً راسخةً في وسط البلاد وشمالها وشرقها وغربها منذ أكثر من قرن، تمضي سِراعاً تحصد أهدافها وفق تخطيطٍ استراتيجي وتمرحُلٍ مُحكمٍ يُسلِّمها من نجاحٍ إلى نجاح.

يتأسس هذا الكتاب على تلك القصة التي أوجزتها السطور السابقة، لكنه كما يحمل عنوانه يتأملها من الداخل ويسترجع مناخاتها في حوار مع النفس، مع أنفسنا بالمعنى الذي يشير إليه القرءان للجماعة المجتمعة على وشائج قويَّة أو على هدف في تداول وشورى، تُمعن النظر في فصولٍ ما تزال من بعض وجهها ماثلةً جارية على الأرض، وأحداث كذلك لا تزال حيَّة توالي إشعاعها الذي لا يحصى على من كانوا بعضاً منها وفيها، مما يباعده عن الفكر الأكاديمي البارد، ويقف به أحياناً على حافة العاطفة والانفعال، كما يجعل الإمساك بالحقائق مجردة موضوعية بعد تطاول السنين اجتهاداً عسيراً حاوله الكاتب، يعينه

كثيرون، ألا يغادره بعيداً أو يتدنى عنه إسفافاً.

فقد كانت عشرية الإنقاذ الأولى التي تتصوب إليها غالب فصول الكتاب عملاً مسرحه وموضوعه بلاد وشعب، من حقه على حركة الإسلام التي قادت تلك الملحمة ووالت وقعها عليه، وهو ما يزال يجهدُ في حاجة معاشه الأولية أن يطعم من جوع ويأمن من خوفٍ، وأن يستشفي من أوبئة وأمراض التخلف، ويأخذ أبناءه لمدرسةٍ قريبة، كما هو يُكابِدُ ليحفظ وُحدته ويُرسِّخ هويَّته ويجد صيغة لحُكم نفسه، من حقه أن يطَّلع على كثيرٍ من تفاصيل تلك المرحلة، ويشارك مهما اختلفت قطاعاته ومستوياته في التداوُل والتأمُّل والعِبرة من تلك القصَّة، لجيلهم الحاضر ولأجيال المستقبل.

كما أنَّ من حق كل أولئك الذين ارتبطوا بتلك التجربة وتواصلوا معها وهمُّوا بها ودعموا سَعْيَها مادياً وأدبياً، ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية الكثيفة للحركة الإسلامية في الداخل والخارج، أن يَطَّلعوا من داخل أطر العمل على بعض وجوه التجربة التي عَلَّقوا عليها الآمال، وأن يعرفوا معالم الطريق الذي انتهى بهم بغتةً وبهتة إلى خيبةٍ في الأمل يستشعرون الخسارة، لا سيما المفاصلة التي شقت الحركة بعد أن أعجبوا بمناهجها التي حفظت وحدتها وبلغت بها النجاح والدولة.

بل إن عبرة الحركات الاجتماعية وتأمل مسارها في التاريخ شأن إنساني تَوَلَّته المناهج بالدراسة والتعقب في معاهد العلم وجامعاته وجماعاته وما تزال تجتهد لتبلغ به أفضل النتائج، مهما تكن "الظاهرة" ثورةً جماهيرية، أو حركة دين أو فكر أو نظريات وتجارب في التنظيم، وهي تستفيد من كل مادة تصلها تأملاتٍ ومذكراتٍ ووثائق وتأريخاً.

وفقاً للفقرات السابقة، يجيء هذا العمل متأخراً لبعض الوقت لكنه يرجو أن يتكامل مع أعمال سابقة تناولت تاريخ الحركة الإسلامية، اكتمل أهمُّها بين يَدَيَّ الإنقاذ، يرصدُ تطوُّرها وكسبها ومنهجها، ثم تأمُّلٍ بين الثورة والإصلاح لمسيرة حُكم الإنقاذ بعد منتصف عقدها الأول، ثم المؤلفات التي تناولت قصة "المُفاصلة" من داخل صف الحركة الإسلامية ومن خارجها، ومئات المقالات والمساهمات التي حاولت أن تقرأ أحداثها وتبلغ بعض عبرتها.

لكن هذا الاجتهاد إذ يجيء متأخراً عنها أو قليلاً، لا يجد ما يوفِّر له سُبُل البحث الموضوعي كاملة أو شروط الاجتهاد الجماعي في بيئة مشافهة تتناثر أحداثها بغير توثيق، وهي تضطرب خاصة بمن تَصَدُّوا لهذا العمل استقراراً عابراً ما تلبث أن تعصف به دواعي الترحال في بلادنا الواسعة أو خارجها، وشواغل متصلة تتلاحق الأنفاس لتبلغ

بعض ضروراتها اليومية، ثم اضطهاد لا تكاد تثوب عنه الفئة الباغية على من اتصل عزمه لمدافعتها، في أعظم آفة على العمل الفكري الذي ينشُد الاجتهاد الجماعي والذي يتنفس الحرية ولا يحيى إلا في ظلالها.

عيبٌ آخر من عيوب هذا الكتاب الكثيرة، هو سعة مساحة البحث التي يتناول مواضيعها والنقص الذي لا ينفك عنه أيّما عمل فكري يمسح فترةً واسعةً من التاريخ أو يحيط بجوانب كثيفة في الحياة، ذلك أن عمل الحركة الإسلامية لدى مرحلة التمكين اتصل بكل جانب في المجتمع والدولة والتحم بوجوه الحياة كافة، وهي كذلك سيرة موصولة لا يتيسر قَصْرُ البحث والتأمل على مرحلة منها أو حادثة فيها إلا وتستدعي أخريات، سُنَّة كذلك في أصل الاجتماع البشري وحياة الإنسان الواحدة.

لا بدَّ من كلمة إذن عن المنهج الذي توخَّاه هذا العمل في تأمل العشرية الأولى وفي الحوار الذي يمثل العمود لفقراته كافة، ذلك أن البحث الموصول بالسياسة والمجتمع والذي يستصحب موقفاً داخل الرواية وإن تعدَّدت الأصوات وتناصرت الأفكار لتمام القصة وتحليلها، يتباعد عن المنهج العلمي الدقيق كما سبقت الإشارة، ولكن يملك الكاتب أن يشير إلى أنه منهج تأمُّلي نقدي يستصحب أكبر عبرة ودرس انتهينا إليه عبر ابتلائنا الكبير، هو الوضوح والصدق والشفافية، دعوة للجميع أن يتأمَّلوا في تأمُّلاتنا ويفحصوا صوابها وخطلها، ويُكملوا نقصها الذي نعتذر إلى الله سبحانه وتعالى عنه، ثم إلى جمهرة القراء الكريمة.

إنَّ الكتاب إذ يصدُر ويُعبِّر عن موقف في القصة والخلاف يرجو أن يستفز، بالمعنى الموجب للكلمة الآخرين في الجهة المقابلة من الطريق، أن يبسطوا كذلك رُؤاهم وتأمُّلاتهم في ساحة العلن، رجاءً مخلصاً أن يكون ذلك حراً من أثقال الصراع والغرض، ومن أسر السلطان وأغلال رغبته ورهبته بما ينفع الناس ويمكث في الأرض.

يبدأ الكتاب بفصلين تمهيديين استشعرتُ حاجة القارئ إليهما، لا سيَّما الأجيال الشابة التي لم تشهد تلك المراحل، خاصة عهد "المصالحة الوطنية" الذي تنزَّلت فيه برامج الخطة الاستراتيجية، ثم عهد "الجبهة الإسلامية القومية" إذ تجلَّت تلك الاستراتيجية في مجتمعٍ كبيرٍ يتفاعل في داخله ويتدافع مع الآخرين بما رسم كثيراً من ملامح المرحلة التالية.

اخترتُ كذلك أن أدخل لعهد الإنقاذ بما يشبه التمهيد، ضرورة أخرى لوصل سياقات الزمن وإضاءة النظري وكيف يبسط أثره على العملي، فجدلُ الفكر والواقع أساسٌ في لُبِّ سيرة الحركة الإسلامية حيثُما استقامت أو اضطربت.

لكن أوَّل العهد والانتقال، مهما يكن في سيرة الإنسانية، يغشاه التشتت والاضطراب، ومن ثم فقد عانينا في جمع متفرِّقات فصل "الإنقاذ الأولى"، نُركِّز على أهم ملامحه العامة، ولا نستطيع أن نرصد مؤرِّخين لكل حادثة، فذلك مجالٌ لعملٍ آخر غير هذه التأمُّلات، وقد يفوتنا في ذلك مُهمٌّ، فنرجو المعذرة.

جاء فصل "من التنظيم إلى النظام السياسي" أوَّل توغُّلٍ نحو القلب في قصة الإنقاذ بعلاقاتها المتشابكة بين باطنٍ وظاهر، بين حركة مجتمعٍ ونظام حكومة، وهي بالطبع حالة انتقال أخرى مهَّدت لنطرق ما وسعنا بيُسرٍ على تفاصيل العشرية الأولى.

أما فصل "الحُكم الاتحادي والجنوب" وما يليه من فصل "الجهاد والجيش" فكلها وُجوهٌ لقصَّة واحدة، قضيَّة الحُكم اللامركزي التي هي أساس الموضوعين، مهما حملت قصة الجهاد من معانٍ ومشاهد إنسانية، ومهما توغَّلت موضوعات الجيش والفدراليَّة في سياق الفكر السياسي وتجليَّاته على الواقع.

أما فصلا "الاقتصاد" و"السياسة الخارجية" فهُما أكثر الموضوعات جِدَّة بعد انتقال الحركة الإسلامية إلى الدولة في بلدٍ خصب الموارد لكنه فقير الحياة، كما هو في جوارٍ كثيف يتجادل على هويَّته ويضعه في مهب رياح الصراع الحضاري على تخوم المنطقة الوُسطى في العالم، الأخصب كذلك بالأفكار وصراعاتها، وهو ما حاولنا أن نبرز ابتلاء تحدياته وكيف تباينت الاستجابات فيه بين "الكبار" و"الصغار".

أعان في هذا العمل واشترك في حواراته بعضٌ من قادة تلك المسيرة التي امتدَّت لعشر سنوات على مستوياتٍ مختلفة، كما أعان فيه جنودٌ مجهولون كُثْر، وكان غالب الذي أعانوا في التحضير الفني من الأجيال التي لحقت بالحركة الإسلامية، مهما تكن صورتها المتجدِّدة، بعد تلك السيرة التي انختمت بالمفاصلة الشهيرة. فأغلبه عملٌ جماعي لا يكاد يُظهِرُ صوت كاتبه خالصاً إلا في الاستهلال المُثبت أوَّل الكتاب امتثالاً لرأي بعض الإخوة، وإذ يتردَّد ضمير الجمع كثيراً في هذه المُقدِّمة فإن العمل غالبه كان كذلك، ولكني مسئول عن كامل صياغته بهذه الطريقة، وعن المنهج الذي تَلَمَّستُ الطريق الوعر إليه بين مناهج أخرى لم تسعفني أدواتي لإدراكها، لكن أولئك الجنود المجهولون حملوا إليَّ عوناً كبيراً، نفسياً وعملياً، وأتطلَّع إلى يومٍ قريبٍ أشكُرُهُم جميعاً بأسمائهم دون أن يصيبهم أذَى، وإليهم وإلى أجيالهم أهدي هذا العمل.

المحبوب عبدالسلام المحبوب

القاهرة: يوليو (تموز) ٢٠٠٩م

الفصل الأول

هُدنَة المُصَالَحَة الوَطَنِيَّة

العامُ ١٩٧٩م، غير بعيدٍ من شاطئ النيل الأزرق، جَلَسَ بِضعُ عشراتٍ من طُلاَّب العام الأول لِبِضعِ جامعاتٍ سُودانيَّة يُرهِفُون السَّمعَ لُمحدِّثهم تلك الليلة، الأستاذ علي عثمان محمد طه، المحامي يومها: «**نحن اليوم في الحركة الإسلاميَّة أشبَه ما نكون بالمُؤمن الذي قَطَعَ شهر رمضان صياماً وقياماً، وقد دَخَلَ في العَشْر الأواخر، يتحرَّى ليلةَ القَدْرِ، لقد قَطَعَت الحركة الإسلاميَّة في السُودان غالب أشواطها وهي تَتَقَدَّمُ اليوم حثيثاً لتَشهَدَ ليلةَ القَدْرِ**».

بَدَت بُشرَياتُ الحديث واضحةَ الدَّلالة، ولكنَّها كثيفةُ الترميز لحركةٍ خَرَجَت لتوِّها من أتون المحنة المُطبِقَة التي أحاطت بها سنواتٍ تحت قَهْرِ الحُكم الشُّمولي المايوي، منذ منتصف العام ١٩٦٩م وحتى منتصف العام ١٩٧٧م، وهي حركةٌ إسلاميَّة ما تزالُ في ظاهِرِ أمرِها نُخبَوِيَّة محصورة إلى أصول بيئتها الأولى، قِطاع المتعلِّمين الذين تخرَّجوا من مدارس التعليم الحديث وجامعاته، ممتدةً بالطبع في الذين ما يزالون طُلاَّباً، وهي لا تَعْدَمُ في واقع الأمر عُضويَّة بدأت تمتدُّ في قِطاعِ العُمَّال وقِطاعِ التُجَّار دون وجوه الرأسماليَّة الكبيرة.

كانت "المُصالحة الوطنيَّة"[1] بين نظام الجنرال جعفر نميري وأحزاب الجبهة الوطنيَّة (١٩٦٩-١٩٧٧م) قد مضت لعامها الثاني دون طارئٍ كبير يُعكِّر صفاء العلاقة بين الحركة الإسلاميَّة والنظام، أو يقطع الطريق على خُطوَاتها المحسوبة بدقةٍ في إنزال مراحل استراتيجيَّتها المُتصَوِّبة نحو الدعوة والانتشار، والتي وُضِعَت خطوطها وملامحها العامَّة في أول العقد السبعين، ثم أتاحت سنواتُ السُجون والمحابس المُتطاولة لقيادة الحركة أن تُمعِنَ النظر في خُطَّتها، وتُحكِمَ فُصولَ فِكرِها الاستراتيجي، وتُخْضِعُهُ للشُورى والمُراجعة، خاصَّة بعد جولة المجاهدة الواسعة التي تقدَّمت بها الحركة الإسلاميَّة صفوفَ المُعارضة فيما يُعرَفُ بـ"ثورة شعبان" ١٩٧٣م. وإلى النجاح الذي سارت عليه الخُطة في إنفاذ مراحلها الأولى، والطريق الذي ظهر ممهَّداً لا يُعيقه تَحَدٍ كبير، سَرَت روحُ التفاؤل إلى قيادة الحركة، التي عبَّرت عنها بجلاءٍ كلماتُ ذلك المساء، والتي تُوافي التعريف الذي اختاره الدكتور حسن مكي لوصف المرحلة: «**الحركة الإسلاميَّة حركة تغييرٍ اجتماعي تسعى لكسب السُلطة السياسيَّة**»[2].

---

(١) "المصالحة الوطنية" الوصف الذي اصطلحت عليه أحزاب الجبهة الوطنية ونظام مايو بقيادة جعفر نميري للمرحلة التي تلت لقاء زعيم الجبهة الوطنية السيد الصادق المهدي مع رئيس النظام في مدينة بورتسودان في ١٩٧٧م.

(٢) حسن مكي كتاب "حركة الإخوان المسلمين في السودان" وقد أوضح الدكتور حسن مكي في كتابه الأخير "قصتي مع الحركة الإسلامية" أن التعريف كان مرحلياً ولم يكن دقيقاً.

غيرُ بعيدٍ من ذلك المكان وتلك الأيام، جَلَسَ أمينُ أمانة الفِكرِ والمنهجيَّة بالاتحاد الاشتراكي السُوداني، الحزب الواحد الحاكم وقتها، الأستاذ أحمد عبدالحليم[٣] بقاعة الامتحانات بذات جامعة الخرطوم، يُحاضِرُ للطُلاَّب ضمن آخرين، وينظر من زاويةٍ أخرى: «**الأحزاب العقائديَّة في السُّودان، وتحديداً الحزب الشيوعي والإخوان المُسلمين، تمضي مع خطوط السكة الحديدية ولا تنزل إلاَّ في المحطات الرئيسيَّة، حيثُ المُدُن الكُبرى والمدارس والمعاهد والجامعات، أو المصانع والوزارات، ولا تستطيع أن تمتد في السُودان الشاسع المركَّب المُعقَّد بحكم خطابها الصَفَوِي. أما الأحزاب التقليديَّة التي سادت هنالك، فقد جَمَدَت وتجاوزها الشعب، وهُو يتحرَّر من الجهل والتخلُّف. لقد استطاعت ثورة مايو أن تَخرُج بالسُودان من هذا المأزق وتُعطي الأمل في التحديث والرفاهيَّة**».

بِضعُ سنواتٍ فقط منذ انتفاضة شعبان الطلابيَّة ١٩٧٣م، شَهِدَت الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة تطوُّراتٍ قَطَعَت بها سريعاً مراحل عِدَّة. لأوَّل نشوة الساحة السياسيَّة في السُودان بالانقلاب اليساري في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م، انحسَرَ مَدُّ الحركة في مَعقِلِها الرئيس من نسبة ١١٪ من جُملة الطلاَّب إلى مستوى ١٪ فقط، يُحاصِرُها التدفُّق التقدُّمي بصوته العالي عبر ساحة العالم وشعاراته البرَّاقة وأعلامه الحمراء ومزاعمه أنه الحَقُّ والمنطِق والتاريخ. هَبَّة شعبان ما بلغت غايتها في اقتلاع الحُكم المايوي المُنقلِب على الشيوعيَّة يومها المرتدُّ عن فلسفتها، ولكن ثورة شعبان أعادت الألَقَ باهراً إلى الحركة الإسلاميَّة برُموزها وشعاراتها وقياداتها الطلاَّبية، وأهمُّ من ذلك طرحها الداعي لشُمول الإسلام منهجاً للحياة وتأسيس الجماعة التي تحمله[٤].

وِفقَ الخُطة، استثمرت الحركةُ الإسلاميَّة قياداتِها للثورة الطلابية في الأفواج التي أقبَلَت عليها، ثم انتَظمت في صفِّها من طلاَّب الجامعات ومن المستوى الثانوي، وبَدَت وهي تتَّسعُ وتتَّضاعف في الأعوام التالية أنها تدخُلُ مرحلةً جديدةً كبيرةَ الاختلاف عن الحركة التي حاصَرَها الحُكم المايوي الشُّمولي، أو تلك التي قادت حملة الدعوة إلى الدستور الإسلامي بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م في جبهة الميثاق الإسلامي[٥].

---

(٣) أحمد عبدالحليم محمد (١٩٣٧ - ٢٠٠٤) من رموز الفكر والسياسة في السودان بتجربة ثرة. جاء إلي مايو من صفوف الحزب الشيوعي وشغل عدة مناصب منها وزير الإعلام ثم عمل في صفوف ثورة الإنقاذ منذ عامها الأول وحتى وفاته سفيراً للسودان في مصر.

(٤) عند اعتقال السلطة المايوية لأحمد عثمان مكي (١٩٤٧-٢٠٠٣) رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وزعيم الانتفاضة كان هتاف مدارس السودان وجامعاته "عائد عائد ود المكي".

(٥) عن جبهة الميثاق الإسلامي راجع د. أبوبكر ياسين الشنقيطي بحث مقدم لمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم.

قبل عامٍ واحدٍ من المصالحة الوطنيَّة، وبعد عامين من ثورة شعبان في العام ١٩٧٦م، تلقَّت القاعدةُ الطلابية للاتجاه الإسلامي بابتهاجٍ خاص رسالة "نشر الدعوة" التي لا تزيد صفحاتها عن العشرين، وتحمل الرقم (٨) في سلسلة رسائل مكتب الطلاَّب، ولكنها الرسالة الأولى التي تبلغ الطلاَّب منذ "رسالة المرأة" في العام ١٩٧٥م[٦]. حَمَلَت رسالة "نشر الدعوة" ملامح واضحة للاستراتيجيَّة التي أُعتُمِدت بعد ثورة شعبان، وحفظ الطلاب عن ظهر قلبٍ مقاطعَ من كلماتها الباهرة، ورغم أن رسائل مكتب الطلاَّب التنظيميَّة لا تحمل اسم كاتبها، فإن لغة الأمين العام، القابع خلف القضبان يومئذٍ، وأسلوبه أضحى معروفاً للكثيرين. تحدَّث "التُرابي" في الرسالة مُبشِّراً بدُنُوِّ الموعد نحو الحريَّة والانفراج: «**إذا فاجأتنا الحريَّة استقبلناها بصفٍ مرصوص**».. و«**إنَّ العناصر التي تُقبِلُ على الدعوة قبل الفتح تفيض من ثباتها وقوَّتها على عناصر ما بعد الفتح**».. و«**إنَّ الشدائد تستجيشُ مذخور القُوَى ومكنون الطاقة**».. و«**إنَّ جُذور المجتمع ووجوهه التي تجاوبت مع دعوة الحركة لدُستورٍ إسلاميٍ وناصرتها في جبهة الميثاق ستحيا وتؤوبُ من جديد إذا انبسطت الحريَّة للحركة**».

وكما فتحت "رسالة المرأة" الطريق نحو ثورة اجتماعيَّة تَجاوَزَت ساحة الحركة الإسلاميَّة إلى دورِ المرأة في الحياة العامَّة في السُودان، فقد توَّجت رسالة "نشر الدعوة" العمل المُتصل في الحركة لكسب الأعضاء. فإلى ما بعد "شعبان" كانت مسؤوليَّة الطلاَّب بالكامِلِ تقعُ على عاتق مكتب الثانويات التابع لشُعبة جامعة الخرطوم، يقوم عليه طالبٌ من الجامعة يرأسه أميرُها كما يرأس سائر مكاتبه، ولكن ضاق وسعُ الجامعة عن الإحاطة بالتطوُّرات التي صاحبت خُطة النظام المايوي في تجفيف النبع البشري الذي ظلَّ يرفُدُ الحركة الإسلاميَّة، وكان أغلب كسبها فيه. طُبِّقَت الخُطة بإحكامٍ شديد من قِبَلِ النظام المايوي بعد ثورة شعبان، التي فاجأت طمأنينته المستقرَّة منذ العام ١٩٧١م، وتصوَّب بأسها نحو المدارس الثانويَّة المَوئِلُ الذي انتمى فيه غالب أعضاء الحركة إلى صفِّها، فيما كان يُعرَفُ بـ"التجنيد". جُفِّفَ السَكَنُ الداخلي عن أغلب المدارس، إذ كان يُهيِّئُ وجوداً دائماً للطُلاَّب إلاَّ في عُطلات الدراسة في بيئة مثاليَّة للدعوة والتأثير، ثم امتدَّت الخُطة لتقصير العام الدراسي نفسه من تسعة أشهرٍ إلى ستة، تتخلَّلها ثلاثة امتحاناتٍ تضمنُ الانشغال المُتَّصل

(٦) ظل الدكتور حسن الترابي يدعو إلى التحرر الإسلامي للمرأة منذ منتصف الخمسينات (محاضرة المركز الإسلامي بمدينة الأبيض)، ثم قُيِّد آراءه في "رسالة المرأة" لأول مرَّة في العام ١٩٧٢م، ولكن أفكار الرسالة نوقشت في مجلس شوري الحركة الإسلامية وحُرِّرت موثقة بشواهد القرآن والحديث والسيرة لتصدر في العام ١٩٧٧ تعبر رسمياً عن رأي الحركة وموقفها من قضايا تحرير المرأة.

للطالب إلا من تحصيلٍ أكاديمي، فهو مُواجهٌ بالاختبار كل شهرين، ولم تَسلَم حتى فُسحَةُ الطعام في اليوم الدراسي فنقصت من خمسٍ وأربعين دقيقة إلى ثلاثين فقط.

بالمُقابل، استَفرَغَت الحركة الإسلاميَّة وُسعها في إعمال الخُطَّة المُناوئة لخُطَّة الاتحاد الاشتراكي وأجهزته الأمنيَّة وإعمال آلياتها البديلة، فانتقل جُلُّ عمل الطلاَّب من المدارس إلى الأحياء السكنيَّة، وفيما احتفظت المدارس بمكاتبها كما هي، تقوم إلى جانبها الشُّعَبُ التنظيميَّة المُنبثَّة حيثُما تيسَّر وجود للإخوان في غالب مُدُن السُودان وحَضَرِهِ وكثيرٍ من قُراهُ وبواديه، وتأسَّست لأوَّل مرَّة مكاتب للطلاَّب داخل شُّعَبِ الأحياء، يُشرفُ على المكتب أميرُ الشُعبة لكن بأميرٍ يرأسُه من الطلاَّب، ويُشاركُ في أغلب نشاط الشُعبة بكامل عضويته، ولكنه يستقلُّ بنشاطٍ خاص يتصوَّبُ نحو الطلاَّب. وإذ تناصر عمل الأحياء الجديد مع عمل المدارس القديم، تضاعَفَ عَدد الطلاَّب والطالبات إلى عشرة أضعافٍ لبضعة أشهرٍ في سائر أنحاء السُودان، وبالتدريج تحرَّر الطلاَّب من ولاية مكتب الثانويات في جامعة الخرطوم، لتُصبِحَ "أمانة الطلاَّب" في المكتب التنفيذي القائد لأجهزة الحركة كافة.

كانت ثورة شعبان هي فاتحةُ العمل المُتبارك في قطاع الطلاَّب، لكن هدنة المُصالحة الوطنيَّة هيَّأت للحركة الإسلاميَّة سُبُل الانتشَار القاعدي نحو جُذور المجتمع ونُخَبِهِ كافة. فانتعشت الشُّعَبُ التنظيميَّة في الأحياء، حتى التي اعتراها الذُبول وخَمَلَت طيلة العهد المايوي فعمرت بعضوية حيَّة نشطة، منهم من انحاز لأوَّل مرَّة إلى صفِّها مؤمنٌ بمذهبها مُعجبٌ بطريقتها، بعد أمنها من غوائل القهر وافتراء الدعاية وتضليل الإعلام، ثم بمن خَرَجَ إليها من المُعتقلات، ومن عَادَ بعد غيابٍ في مهاجر الاغتراب ومنافي السياسة، بعضُهُم دخل إلى تنظيمات "مايو" ليأمَنَ من خوفٍ فتَباعَدَ عن صف الحركة سنوات، ودفعته المصالح أو الفراغ ليعمل فيها، فتضامَنَ غالبهُم مع أهل الولاء القديم على صُحبَة التنظيم الجديد في الانتخابات والمعارك السياسيَّة، التي تَقابَلَ فيها القادمون مع المصالحة الوطنيَّة ضد القُدامى في الاتحاد الاشتراكي السُوداني، ثم فيهِم كذلك أعضاءٌ من جبهة الميثاق في الصفوة المُتعلِّمة أو في شيوخ التصوُّف أو من العُلماء التقليديين، كُلُّهم جدَّدوا أواصِرَهُم مع الحركة بعد المصالحة الوطنيَّة.

*****

انبثَّت في السُوق أعدادٌ من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة العائدين، الذين طالتهم يدُ "التطهير"، الكلمة التي استعملها اليسار لوصف الفصل من الخدمة العامَّة، والذي

تَصَوَّب جُلُّه على الإسلاميين أوَّل سنوات نظام "مايو" الاشتراكي، لكن رُبَّ ضارَّة نافعة، فقد دخلوا إلى التجارة برأس مالٍ محدود، ولكن بتجربةٍ وثقافةٍ أوسع مما عُهِدَ في التاجر التقليدي، وقامت لأول مرة بِضعُ شركات يتشاركُ فيها الإسلاميون، موصولةٌ شيئاً ما بالسُوق العالمي، لا سيَّما الخليجي، وبدأت شركة واحدة في أوروبا، وأخرى في أفريقيا. وانتشر كذلك عشراتٌ من خرِّيجي الاقتصاد والتجارة والمحاسبة في وزارة الماليَّة والمصارف التقليديَّة والعامَّة وفي المصارف الإسلاميَّة التي تعدَّدت من واحدٍ إلى ثلاثة، وفي شركات التأمين قبل قيام النمط الإسلامي منها. لكن حاجة الحركة إلى المال تضاعَفَت مع نُمُو النشاط وتوسُّعه في عهد المصالحة الوطنيَّة، بما لم يُعهَدُ في سالف تجارب التنظيم، إذ كان كل دخلها من الاشتراكات المحدودة لعضويَّتها، لكنها تُغطي حاجة العمل وتُزكي عُضويتها لخُلُق الإنفاق والصَدَقَة وتُطهِّرها من شُحِّ الأنفُس. أمَّا وقد تضاعف العمل وتطوَّرت وسائله وتكثَّفت سُبُله، فقد تضاعفت الحاجة إلى عناصر من العُضويَّة تَفْرُغُ لشؤون التنظيم من كُلِّ همٍ خاص لكسب المال، ومهما بَدَت تلك العناصر مُتجرِّدة، تكادُ تصلُ كل حياتها بعمل الحركة، فإن أعدادها المُتزايدة تجعلُ حسابها مقدَّراً في موازنة الحركة التي لم تعرف ذلك في سابق تجاربها، فتأسَّست لأوَّل مرَّة شركاتٌ خاصَّة من الباطن لدَعمِ التنظيم، يقومُ عليها أعضاءٌ منه، يملكُونها ظاهراً في التسجيل القانوني ولكن لا ينالُون من ربحها إلاَّ نسبةً محدودة.

بدأ في عهد المصالحة الوطنيَّة لأوَّل مرَّة الهُجوم على الحركة الإسلاميَّة بحيثيَّات اقتصاديَّة وليست سياسيَّة كما دَرَجَ خُصومها، ورغم أن الدعاية كانت أكبر من حقيقة النُمُو الاقتصادي للحركة، إلا أن عهد المُصالحة شَهِدَ بُزوغ الثمار الأولى لشجرة الاستثمار الإسلامي الواعِد. لكن الفِقهُ الاقتصادي ظلَّ قاصراً عن تدارك نُظُم الاقتصاد الحديث الكثيف ومعاملاته المُركَّبة، فالمصارف الإسلاميَّة لم تتجاوز عمل اللجان الشرعيَّة التي تبحثُ في حِيَلِ المُعاملات الجزئيَّة ألاَّ تقع في ظاهر الحرام دون أصول الفلسفة التي يقوم عليها مصرفٌ إسلاميٌ لمجتمعٍ مُسلِمٍ مُتكامِل. بل إن أخلاق الحركة الإسلاميَّة الأصيلة، التي كانت تضبطُ الحساب وتنضبطُ في الدخل والصرف عِفَّة وتقوى، ثم تسجِّله في التقارير الماليَّة الراتبة التي تمثِّل جزءً مهماً في جُملة تقارير الحركة، قد تراجَعَت في عمل الاستثمار والسُوق والتجارة لتُورُّطِ بالشريحة التي أضحَت تمثِّل رجال الأعمال في الحركة في مُضاربات السُوق المُجانِبَة للإسلام، وشَهِدَ عهدُ المصالحة الوطنيَّة عدداً من شركات التنظيم وشركات الإسلاميين تقومُ وتنهارُ بأسرع مما ينبغي، ولا توافيها الحركة بالتدقيق

والمُراجعة والتقويم في أسباب الفشل، الذي قد يتعلّق بعامّة أحوال الاقتصاد في البلاد، التي بدأت في الاضطراب حتى فيما عُهِدَ في التجارة التقليديّة من أمانةٍ وانضباط، وجاء من جانب الحركة لاحقاً المُقتَرَحُ الذي حاول أن يُعطي الصُكوك المصرفيّة قوّة إلزامٍ قانوني يصلُها بالعقوبة الجنائيّة.

عاد كذلك آحادٌ ممَّن تنامت كُسُوبِهم في مهاجر الغرب الأوروبي والأمريكي بخبرةٍ جيِّدةٍ في نُظُمِ العمل الإنساني الطَّوعِي أو الصِحِّي أو التعليمي، الرسمي الأممي الدولي أو الشَّعبي الطَّوعِي، ومن امتدَّت صلاتهم وتوثَّقت صداقاتهم مع وجوهٍ من دُول العَرَب الثريَّة، كانوا زملاؤهم في الدراسة أو العمل الرسمي أو الشعبي، خاصَّة من لهُم سابقة انتماءٍ وعلاقة مع حركة الإسلام الحديثة، كما أتاحت سنواتُ المنافي المايويَّة لآخرين أن ينبثوا في حواضر أفريقيا أو أصقاعها النائية، فتبلورت من كل ذلك فكرة منظَّمة عالميَّة للدعوة الإسلاميَّة، تمتدُ بفروعها من جنوب السُّودان إلى مراكزَ ومحطاتٍ في أفريقيا جنوب الصحراء، تصل الدعوة بالخير الإنساني، وتبلِّغ المسلم الأفريقي لا بالكلمة فحَسْب، ولكن بما كان يُعهَدُ في سِيَرِ المبشِّرين النصارى الذين أسَّسوا الكنائس الأولى، ووصلوها بالمشافي والمدارس، فوصلت منظمة الدعوة الإسلاميَّة بجهد الحركة الخالص، ثم بمَدَدِ أهل الخير العرب الأثرياء، وصَلَت التعليم بالصِحَّة، ومضت قُدُماً تحرِّر الفُقراء من الإغاثة، باعتماد مشاريع صغيرة منتجة للمُقيم والنازِح واللاجئ، لا سيَّما أن السُّودان في أوَّل عقد الثمانين كان القُطرُ الأوَّل والأكثر إيواءً للاَّجئين من حُروب الجوار الشرقي في إريتريا وأثيوبيا، ونزوح المجاعة الداخلي من غرب السُّودان وشرقه، وتشرد الحرب الأهلية من جنوبه. اتَّصل مَدَدُ المنظمة بكل هؤلاء، وتولَّى وزيرٌ من الحركة وزارة الشؤون الداخليَّة الاجتماعيَّة في حكومة النميري، فخَلُصَ العمل الطوعي أو الإنساني أو كاد للحركة(٧).

*****

هكذا انتعَشَت كثير من وجوه عمل الحركة منذ أوَّل المصالحة الوطنيَّة، لكن ظلَّت قيادة الحركة الإسلاميَّة وصفُّها الأوَّل يدفعون بمُشاركتهم في قمة السُلطة المايويَّة وحزبها الأوحد الاتحاد الاشتراكي، ظلُّوا يدفعون أقساطاً من سيرتهم النضاليَّة المُشرِقَة ومن سُمعَة الحركة المُجاهدة، لتأمين نشاط مدِّها الفكري والثقافي الذي يستقطب ويتَّسع

(٧) أحمد عبدالرحمن محمد تولي وزارة الشؤون الداخلية وقد جردها النميري من الشرطة ولكنه أضاف إليها العمل الاجتماعي. وفي عهده عقد أول مؤتمر للاجئ المنتج في عام ١٩٨١ بالخرطوم.

بالعضويَّة، ومَدِّها الاجتماعي الذي وصلها بجذور المجتمع وأبرزها ظاهرةٌ فيه، ثم مَدِّها الاقتصادي الجديد.

صارَ ديوان النائب العام ووزارة العدل إلى أمين عام الحركة، الذي ما شغل وظيفةً عامة منذ خروجه من الجامعة عميداً لكلية القانون في ١٩٦٤م، وكان ذلك على نحوٍ خاص قِسطاً بالغ التكلفة لأوَّل وهلة، ما لبِثَت الحركة أن استثمَرَت بركاته، فالدكتور حسن التُّرابي قد أضحى رمزاً يتمثَّل طموحات حركة إسلاميَّة بالغة الصفويَّة متطلِّعة للشعبيَّة، كما ظلَّ بمرابطته سَبْعُ سنواتٍ في سجون النظام، وأنه القيادي الوحيد في المُعارضة الذي لم يخرُج من السُّودان، ظلَّ رمزاً لعامَّة الصفوة السُّودانيَّة، يُجسِّد صُمودها ورفضها للشموليَّة كما يُجسِّد تطلُّعها للإسلام الثوري الحي ورغم أن سنوات العقد الستين قد شَهِدَت ظهور نجمه السياسي وصُعوده لاسيَّما بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول)، فقد شَهِدَت أيضاً شدَّة صراعات الصفوة الإسلامية حول قيادته، إلا أن سنوات الاصطبار والمقاومة التالية قد صيَّرته رمزاً قومياً وحَسَمَت ولاء الإسلاميين له.

خاضت كذلك الحركة الإسلاميَّة لأوَّل عهد المصالحة الوطنيَّة انتخابات مجلس الشعب الثاني، ودَفَعَت برُموزٍ من صفِّها الأول، ووجوهٍ من صفِّها الثاني، مرشَّحين في نحو ثلث المقاعد النيابيَّة الجغرافيَّة على امتداد ساحة السُّودان، والفئويَّة ضمن قطاعات (تحالُف قُوى الشعب العاملة) الذي يمثل الاتحاد الاشتراكي، وفازت في غالبها. وفي دورة الانتخابات التالية لمجلس الشعب الثالث، اتَّسعت بالترشيح، وأصبح أبرز رموز الصف الأوَّل رئيساً لهيأة المجلس التي تضُمُّ كتلة الأغلبيَّة المنتمية للاتحاد الاشتراكي الحاكم، كما أصبح أبرز وجوه الصف الثاني الداخل حديثاً لصفها الأول (رائداً) للمجلس، أي ممثِّل الحكومة داخل البرلمان، كما تولَّى عددٌ من أعضاء الحركة من الفائزين في المجلس رئاسة بعض اللجان التي يقوم عليها عملُ المجلس، لا سيَّما المُصَعَّدين من الدوائر القطاعيَّة والنقابيَّة[٨].

إلا أنه مهما اشتدَّت تكاليف المشاركة في النظام المايوي بعد المصالحة، فإنها بعد تأمين الحريَّة للحركة والعمل، أهدَت إلى صف القيادة الأوَّل خبرة مُهمَّة، مهما تكن منقوصة، في

(٨) تولي ياسين عمر الإمام منصب رئاسة الهيأة البرلمانية لنواب الاتحاد الاشتراكي وقدَّم عبر الهيأة عدداً من المناشط لتثقيف النواب من أهمِّها محاضرة الدكتور حسن الترابي بقاعة الاجتماعات بجامعة الخرطوم "حول تجربة الحكم الإقليمي في السودان" ١٩٨٢. وتولي علي عثمان محمد طه منصب رائد مجلس الشعب وكان يسود في أدبيات مايو أن ذلك يوازي منصب رئيس الوزراء في الأنظمة الليبرالية التعدُّدية أمام رقيب المجلس الذي يوازي زعيم المعارضة.

الإدارة المُباشرة لأجهزة الدولة الحديثة وملامستها كفاحاً من قريب، وامتدَّت الخبرة إلى الصف الثاني، وتنزَّلت إلى القواعد في الحكومة أو عبر نُظُمِ الأساس ومؤتمراته في الاتحاد الاشتراكي.

فالحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة التي شَرَعَت لأوَّل مرَّة في تاريخ الحركات الإسلاميَّة المُعاصرة تجربةَ العمل الجبهوي، الذي يتحالف فيه صف الحركة الملتزم مع جماعاتٍ من خارجها على برنامجٍ، منتفعةً بتجارب الأحزاب اليساريَّة وتحالفاتها العالمية والعربية عَبرَ جبهة الميثاق الإسلامي ١٩٦٤م، مضى عليها وقتٌ طويل منذ أن حَسَمَت داخل صفها الملتزم حيثيات الصراع بين مدرسة تؤمن بخوض غمار العمل العام توكُّلاً، وأخرى تؤمن بالتزكية لخاصَّة صف الحركة دون مخالطة الآخرين، ورغم أنهما كانا تيَّارين شديدي الوضوح في صفحة الحركة منذ التكوين في العقد الأربعين، فإن أياً منهما - مدرسة العمل العام ومدرسة التربية - لم تأخذ شكل التنظيم المُنضبط خارج الحركة أو جماعة الضغط داخلها، فإن سيرة الحركة في السُّودان سارت على منهج مدرسة العمل العام، والتي خالفت غالب ما انتهى إليه حال الحركة العربيَّة الإسلاميَّة بأثرٍ من فكر سيِّد قُطب ودعوته إلى "العُزلة الشُّعوريَّة" و"استِعلاء الإيمان"، وبَدَت أقربُ إلى النظريَّة العامَّة للشيخ "حسن البنَّا" مؤسِّس الحركة الإخوانيَّة الحديثة.

ورغم أن حسن البنَّا أسَّس دعوته على فردٍ مُسلِم يقومُ على أسرة مُسلمَة ثم يتألَّفُ المجتمعُ المُسلم من مجموعها، فإن عبرة مجتمع الإخوان بمدارسه ومعاهده ومصانعه ومستشفياته الذي قام إلى جوار المجتمع المصري، دَعَت الحركة الإسلاميَّة في السُّودان إلى اعتماد صيغة أخرى، هي: نظرية "التفاعُل مع المُجتمع"، التي تجلَّت في أشمل صُوَرِها إبان عهدِ المُصالحة الوطنيَّة **«نبدأُ حيثُما اتَّفَقَ تفاعُلاً مع المجُتمع»**، وفقاً لعبارة مُفكِّر الحركة وأمينها العام. أما تشخيص حالة المجتمع الذي يمثِّل مادة الدعوة ومسرحها الذي تقف على أرضه، فهو ليس "المجتمع الجاهلي" وفقاً لرأي سيد قُطب وأبو الأعلى المودودي، ولكن مجتمعٌ مسلم تقوم فيه جيوبٌ جاهليَّة، والحركة الإسلاميَّة هي حركةُ إحياءٍ وتجديدٍ شاملة، تُوحِّد خاصَّة حياة المُسلم إلى عامَّة حياة المجتمع، اقتصاداً وسياسة، فأكبر العِلَّة وأخطرها ليست في خاصة شعائر المسلمين ومناسكهم، إذ يجدِّدها المؤمن أو يتوب إليها من قريب، العلَّة الأخطر هي مُروق الحياة العامة للمُسلمين عن الدين، علمانيَّة تؤسِّس الاقتصاد والسياسة والعلم والتعليم والإعلام على مصلحةٍ وضعيَّةٍ زمانيَّة.

واقع الأمر، فإنَّ قرارَ المُصالحة مع النميري قد بادَرَ إليه رئيس الجبهة الوطنيَّة السيِّد

الصادق المهدي، وتداوَلَ حوله مكتبُها السياسي لاحقاً بعد لقاء مدينة بورتسودان الشهير بين رئيس الجبهة المُعارِضَة ورئيسِ النظام الحاكم في ١٩٧٧م[٩]، لكن الحركة الإسلاميَّة استثمَرَت بركاتِه من فور خروج قادتها من المُعتقل، ورغم ما أثاره القرار من جدلٍ تصاعَدَ ليَحمَى بعد المُشاركة، فإن أجهزة الحركة المنوط بها اتخاذ القرار قد تداولت حوله، ورأت أن المُشاركة مع نظامٍ شُمولي لا يُطبِّقُ الإسلام نفعها أكبر من إثمها إذا انطلقت من قرار الجماعة وِفقَ رُؤيتها واستراتيجيَّتها في هذه المرحلة. فأحيت الحركة عملها بعد الطُلاَّب في قطاعات العاملين المُختلفة، وهي ترفُدُها بعشرات الخرِّيجين من جامعات السُّودان وممَّن درسوا خارجه، ثم هي تبعثُ النشاط في عناصر جبهة الميثاق القديمة بعد طول الركود في عهد مايو الأول، ثم في وجوهٍ أخرى قابلت أعضاء الحركة في المُعتقلات والسُّجون، وأُعجِبوا بطرحها ونهجها فاستُوعِبَت في أطُرِها الرسميَّة، منهُم من ترك حزبه القديم لينضمَّ إليها، وفيهِم الذي ينتظم لأوَّل مرَّة. كذلك تحرَّكت نُوى قديمة من عمل الحركة وسط قطاعات العُمال، التي استفزَّها مبكراً نشاط المد الشيوعي واليساري عامة، والذي قد حفَّزته أحلام البروليتاريا وشعاراتها وقد كثَّف جهده ليلقى كسباً فيما يراه مجاله الحيوي[١٠]. ومع فسحة الحريَّة التي تُتاحُ في نظام مؤسَّسٌ دستوراً على الحزب الواحد للعمل النقابي تمدَّدت الحركة وفازت في عددٍ من المجالس النقابية، بعد أن ظلَّت تحتكرُ الفوز بمقاعد اتحادات الطلاَّب كافة منذ (ثورة شعبان) ١٩٧٣م، حتى بلغت سيطرتها نقابة عُمَّال السكك الحديدية، المَوئِلُ التقليدي للحزب الشيوعي وحُلفائِهِ من اليَسار، وعندما وقع أكبر إضرابٍ عُمَّالي في عهد مايو من ذات النقابة، كان رئيسُ النقابة من الحركة، وجاء حلُّ الأزمة بمبادراتٍ من وزرائها في حكومة نميري[١١].

بأسبابٍ من تلك الفيوض المُتبارِكَة على الحركة، تأسَّس التنظيم القطاعي للمِهَن وقامت أمانةٌ للفئات، ترعى شؤون العاملين وعملهم في الحركة، فإضافة إلى عمل الشباب والمرأة والطلاَّب ومكاتبهم ومنظماتهم، تكوَّنت المكاتب القطاعيَّة للعُمَّال والتُجَّار والمُهندسين والأطباء والقانونيين وغيرهِم، واكتملت أمانة الفئات فيما يُشبِهُ التنظيم المُوازي، نَفَعَ في مُقبِلِ الأيام في أداء الدور الحاسم في انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م التي

(٩) عن الجبهة الوطنية السودانية ١٩٧٠- ١٩٧٧ راجع د. سيف الدين محمد أحمد - بحث غير منشور قُدِّم لمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم.

(١٠) في أوائل العقد الخمسين بعثت الحركة الإسلامية ياسين عمر الإمام ليعمل وسط العمال في مدينة عطبرة حيث تسود أكبر قاعدة عمالية في هيأة سكك حديد السودان، وبسبب من سابقة انتمائه عضواً في الحزب الشيوعي.

(١١) وقع أكبر إضراب لعمال السكة الحديدية في عام ١٩٨٢م بقيادة رئيس النقابة "عباس الخضر" المعروف بانتمائه للحركة الإسلامية.

أطاحت بالنميري، ولكنه كذلك بمنافساته المتَّصلة لكسب المجالس النقابيَّة وخُصُوماته الحادَّة، وما يشوبها من عنفٍ أدبيٍ وماديٍ يستبطنُ إقصاء الآخر واستئصاله، لا التداوُل السلمي على مقاعد نقابة مؤسَّسة على روح المسامحة والديمقراطيَّة، لا سيَّما بين الحركة الإسلاميَّة وقُوى اليسار. أدَّت تلك الرُوح وما أحاط بها من مناخٍ إلى تباعُد عمل الفئات عن رسالة الدعوة نحو تأمين الحركة والترخُص في معاملة الخُصوم، ومهَّدت لاحقاً لما شهده عهد الإنقاذ من إرهابٍ وفصلٍ وتزوير.

*****

قطاعٌ آخر وثيقُ الصلة والتكامُل مع قطاع الفئات، هو "قطاعُ العمل الخاص" الأمني والعسكري، الذي أُستُنْبِتَت بذوره قبل عهد المُصالحة الوطنيَّة وتطوَّر حتى مرحلة التمكين في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م.

بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م استقرَّ رأي الحركة الإسلاميَّة على العمل وِفقَ أصول الديمقراطيَّة التعدُديَّة التي تمنع كل تدخُّلٍ للجيش في السياسة، إذ قَرَّ رأيها أن الجيش لن يعود إلى تسلُّم الحكم بعد الإجماع الشعبي الذي تجلَّى في الثورة لإخراجه، وثار جدلٌ مستفيض بين قيادي في الحركة له سابقة انتماءٍ للحركة الشيوعيَّة وبين عددٍ من القيادات التي شاركت في ثورة أكتوبر (تشرين الأول)، وجُلُّهم من أساتذة الجامعة[١٢] وقامت حُجَّة القيادي أنَّ القوة متى وَجَدَت فراغاً نَفَذَت، وأن الجيش في العالم الثالث لا يعرف توبةً عن السياسة أو فِطاماً عن الحُكم، وأنَّ التنظيم الذي لا يؤسِّس له ذراعاً عسكرياً أمنياً يفتقرُ إلى الجِدِّية اللازمة لحماية نفسه وطرحه، وبالمُقابل استَمسَكَ "الأكاديميون" وفقاً للوصف الذي أطلقه عليهم ذلك القيادي بمواقفهم، ولم تُفلِح حُجَجُه في دفع القيادة لتأسيس خلايا للحركة في الجيش. ولا ريب أن أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين جبهة الميثاق الإسلامي، عندما وَجَدَ نفسه أوَّل معتقل سياسي في الصباح التالي لانقلاب ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م، قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع، رغم أنه أمين عام حزبٍ معارضٍ لا يملك أكثر من نائبين في الجمعيَّة التأسيسيَّة، تأكَّدت صحَّة منطق القيادي ذو الخلفيَّة الماركسيَّة، وخطلُ منطق الأكاديميين.

تأسَّست خلايا التنظيم الإسلامي في الجيش بحذرٍ شديد على خوفٍ من عُنف مايو الماركسيَّة الأولى، لكن بعد الخِصام والفِصام بين مايو وحركة اليسار، ثمَّ إعدام قادة الحزب الشيوعي، ومع بداية الخُطُوات الأولى نحو تبديل سياسة البلاد من الشرق إلى

(١٢) ياسين عمر الأمام.

الغرب، وظُهور ملامح التديُّن على رئيس الثورة نفسه، بدأت التحوُّلات تسري في طبقة الضبَّاط التي تنتمي بحُكم موقعها إلى النُخبة المُتعلِّمة الآيبة إلى الإسلام، خاصَّة وقد بدأت موضة الأيديولوجيا اليساريَّة الاشتراكيَّة في الانحسار بعد سيادةٍ مُطلقة على ذات النُخبة.

جاءت المُصالحة الوطنيَّة وقد بدأت ملامح التغيير تسري على الصُورة النمطيَّة لسلوك الضباط ومكاتبهم وثكناتهم وتظهر فيهم غاشِيَة التديُّن، وبتَوَطُّد عهد المُصالحة دخلت أعدادٌ من الإسلاميين بخطة الحركة وتدبيرها إلى مختلف دُفعات الكليَّة العسكريَّة، وتزايدت عبر السنوات. ومع تبنِّي الرئيس "النميري" لحُكم الشريعة الإسلاميَّة، فُتِحَ "المركزُ الإسلامي الأفريقي" أحد واجهات الحركة الإسلاميَّة وتِيارُ عملها الإنساني التعليمي الذي توجَّه نحو أفريقيا، فتح المركز أبوابه لدوراتٍ تدريبيَّة فكريَّة وتربويَّة لعشرات الضباط، ومع مُضِيِّهم في تعميق فهمِهِم ودراساتِهم، ازداد ولاؤهم لأطروحات إسلام الحياة العامَّة الذي تقومُ عليه فكرة الحركة الإسلاميَّة الحديثة.

كذلك، دفعت تجربة الجبهة الوطنيَّة (١٩٧٠ – ١٩٧٧م) بأعدادٍ من عُضويَّة الحركة في الطلاَّب وغيرهم إلى مُعسكرات الجهاد والمقاومة في ليبيا، وشَهِدَ مطارُ الخُرطوم فجر ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، وكذا دارُ الهاتف بالخرطوم مجموعاتٍ منهم، عَمَدَت لاحتلالها ضمن خُطة الجبهة الوطنيَّة لغزو الخرطوم واستلام السُلطة. بل إن قياداتٍ من الحركة الإسلاميَّة قد بادَرَت إلى الجزيرة أبا منذ أول الانقلاب في مايو ١٩٦٩م وانضمَّت إلى مقاومة الأنصار بقيادة الإمام الهادي المهدي ورافقته في رحلة الهجرة والشَّهادة، على رأسهم يُطِلُ اسم الشهيد محمد صالح عُمَر، الأستاذ الجامعي، ورائدُ لواء الجهاد في الحركة منذ معسكرات الجوَّالة التي أسَّستها الحركة لنُصرة القضيَّة الفلسطينيَّة بعد نكبة ١٩٤٨م، ثم تواصَلَ جهادُ الأحياء الأفذاذ الذين مضوا بعد ذلك إلى معسكرات الجبهة الوطنية في إثيوبيا(١٣).

إلاَّ أن تجربة الجبهة الوطنيَّة وعودة عناصرها المدرَّبة إلى السُودان بعد المصالحة الوطنية، قد انتقَلَ بأشواق الجهاد التليدة إلى صيغة العمل العسكري الأمني المُنضبِط بالخُطَّة الاستراتيجيَّة. وإذ شَهِدَ ذلك العهد تأسيسَ أطُرٍ جديدة وميلادَ واجهاتٍ وأماناتٍ ومكاتب لأوَّل مرَّة تُوافي

(١٣) بعد استشهاد الإمام الهادي المهدي، والأستاذ محمد صالح عمر ألقي القبض علي الشيخ محمد محمد الصادق الكاروري وعبدالمطلب بابكر وواصل الأستاذ عثمان خالد والأستاذ مهدي إبراهيم وآخرون رحلة الجهاد إلى إثيوبيا وليبيا.

عمل الحركة المُتنامي المُتّسع، جاء مكتب المعلومات يُوافي ظرف الحرب الباردة التي تؤسِّس فيها الأحزاب العقائديَّة عملها على جناحها العسكري والآخر الاستخباري، ثم عقيدتها الأمنيَّة العسكريَّة على الثورة المُسلَّحة أو الانقلاب العسكري، خاصَّة وقد بدا الاستهدافُ المُحكم على كل تجربةٍ إسلاميَّة حركيَّة ضمن أصول السياسة الخارجيَّة للقُوى العُظمى في القرن العشرين واضحاً ماثلاً للعيان.

تداعى لتأسيس مكاتب المعلومات المركزيَّة وفروعها المحدودة في الجامعات وبعض المُدُن العناصر التي تلقَّت تدريباً عسكرياً اجتهدوا في تطويره ومدِّه بثقافةٍ تتعمَّق في عُلوم الاستخبارات وإداراتها، وتجاوَبَت معهُم طائفةٌ صوَّبت كل طاقتها إلى عمل المكاتب الخاصَّة التي تعزل طواقمها بحُكم طبيعة عملها السريَّة، وتحرمهم من التلقِّي والانفتاح على ثقافة وأخلاق وتجارب سائدة في الأطُر التنظيميَّة الأخرى، وقد يدفعهم الوجود في ثغور المُواجهة أحياناً إلى ردِّ الفِعلِ الأعنَف على الفِعلِ العنيف. ومن مسيرة العمل الإسلامي في الجامعات والنقابات وغيرها، والتي تعرَّضت فيها للمواجهة المستمرَّة مع الخُصوم، يتملَّك أعضاءُ مكاتب المعلومات أسرارَ الأعداء أكثر من عامَّة العضويَّة، ويتعبأون ضدَّهم على نحوٍ أشد كذلك. ورغم تصويب برامج خاصَّة في خُطة الحركة تتعهَّد عناصر المكاتب الخاصَّة بتزكيةٍ وعلمٍ يُناسِبُ ما يَعرِضُون له من ابتلاءٍ وتحدٍ، فإن الواقع إذا يسَّر أسباب القوَّة ولم تُسعفُه تقوىً ضابِطة من إعمال تلك القوة والتجاوُز فيها، وإذ لم يُبسَطُ فقهٌ دقيق حول دواعي قيام هذه الأجهزة ورسالتها، تتطوَّر قمعية مارقة تماثل أشباهها في التجارب الاستبدادية مما سنعود إليه في مُقبِل صفحات هذا الكتاب.

إلاَّ أنَّ تجاوب قاعدة الحركة مع أجهزة المعلومات ورفدها المُستمر الذي كان وراء معظم نجاحها، لم يكسر حاجز التعازُل بينها وبين أعضاء تلك الأجهزة، خاصَّة أن نشاط المعلومات قد يشمل حتى مراقبة العضويَّة، فضلاً عن الاختراق المُتبادل مع التنظيمات الأخرى وحماية الشخصيات المهمَّة في الحركة ثم تأمين الاجتماعات وحفظ الوثائق. وبالمُقابل، استشعر أعضاء الأجهزة الخاصَّة خُصوصيَّة تميُّزهُم بما يتوفَّر لهُم من معلومات وتدريب خاص، ورغم أن غالبهم كان في ظاهر سيرته على إخلاصٍ وخُلُق، إلا أن عناصر ظاهرة التنطُّع والشُذوذ وَجَدَت طريقها إلى تلك الأجهزة، ومناخاً يُهيِّئ للسُلوك الغريب أو يسنده ويحميه.

السِمَةُ المائزة الأخرى لعمل الحركة، هي رُسُوخ اللامركزيَّة في البناء التنظيمي، فمهما وافق تنظيمُ الحركة الإسلاميَّة بعد المُصالحة الوطنيَّة النمطَ الرسمي للحُكم

الإقليمي، فقد مضت الحركة لتنزيل خُطَّتها الاستراتيجيَّة مؤسَّسةً على اللامركزيَّة الإداريَّة للتنظيم، فقام في كل إقليمٍ أمينٌ عام ومجلس شورى ومكتبٌ تنفيذي، وانبَسَطَت تحتهم الشُّعَبُ التنظيميَّة في القُرى والأحياء، تعقد مؤتمرها العام كل أربع سنوات، وتنتظم شُوراها كل بضعة أشهر، تتداولُ حول التقارير والتوجيهات المتنزِّلة إليها من المركز، ولكنها تتمتَّع بحريَّة قرارها في غالب شؤونها المحليَّة، إلاَّ أنها مهما نشطت تُراعِي سريَّة عملها وقيامها في كَنَفِ نظامٍ شمولي لا يعترفُ بها دستورياً، ولكنه يَغُضُّ الطَرْفَ عنها لمدىً معلوم.

لقد تعسَّر تمام إعمال الشُورى ونفاذ قراراتها بأسبابٍ من السريَّة التي تُضعِفُ الفاعليَّة، وأدَّت الشُورى الناقصة إلى توتُّرات محدودة في ذلك العهد، خاصَّة حول تمثيل العضويَّة في مؤتمرات الأقاليم، وفي المؤتمر العام الذي يختار مجلس الشُورى وينتخب الأمين العام. لكن اللامركزيَّة بوجهها الذي أتاحه الظرف النفسي والتاريخي لتلك المرحلة، رسَّخَت الوجه الشعبي للحركة الإسلاميَّة، وعافتها من عِلَلِ الصفويَّة التي طَبَعَت تاريخها، وهيَّأتها لمرحلة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة[١٤].

قامت الحركة الإسلاميَّة على أندادٍ يتقاربون عُمراً وعِلماً وتجربةً، لا يقومُ عليهِم شيخٌ أو مرشدٌ أو إمام مُقدَّم، كما هو معهودٌ في التقاليد الصوفيَّة والطائفيَّة الدينيَّة أو السياسيَّة في السُودان، أو كما نشأت مثيلاتها في البلاد العربيَّة، لكنهم التقوا زملاءً في مدرسة "حَنتُوب الثانويَّة" وانتقلوا طُلاَّباً في جامعة الخرطوم ثمَّ تخرَّجوا إلى ساحة العمل والمهنة، فجاءت فضيلة الشُورى ثمرة طبيعية لمرحلة التأسيس، قبل أن يُؤصَّلُ لمفهومها ويُعبَّرُ عنه في نُظُم الحركة وإجراءاتها، فلم يُثار الجدل حول هل هي مُلزِمة أم مُعلِمة، ذلك الجدل الذي تسرَّب من كُتُب الأحكام السُلطانيَّة، وبلغ بعض الحركات الإسلاميَّة في القرن العشرين.

وإذ سادَت نُظُمُ الانتخابات والاقتراع التي تُقارِبُ نمط الديمقراطيَّة الحديثة في اختيار الأمين العام ولا تسمِّيه أميراً أو رئيساً، فضلاً عن مُرشِدٍ أو إمام، فشى مناخٌ من الطلاقة والبحبوحة والحريَّة الفكريَّة في أوساط الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة، فلم تُنَزَّل إليها التعاليم أو الفتاوى، ولا تُلزِمُ أعضاءها إلا مواقفُ الحركة الصادرة عن شرعيَّةٍ وشُورى من أجهزتها، فأعضاؤها يطلبون دليلاً صحيحاً من نصٍ أو عقلٍ ويتجافون عن

---

(١٤) حول اللامركزية في الحركة الإسلامية: راجع حسن الترابي كتاب "الحركة الإسلامية في السودان: التطور.. الكسب.. المنهج".

الإتباع، ولا يقرأون مُتُونَ الفِقه التي تُرشِدُ المُتَمَذهِب إلى ما يفعلُ وما يَدَع، ولكن يتحرَّون القُرءان والحديث الصحيح. أما في اختيار المسؤولين لوظائف الحركة فقد كانت تدورُ شُورى واسعة، ما وَسِعَ الوقت وأتاحت الحريَّة، وأصبحت سُنَنُ الجرح والتعديل راتبةً تُتداول حول المُرشَّح بغير حساسيَّة أو مُجاملة، خاصَّة بين طلاَّب المدارس والجامعات، يخرُجُ المُرشَّح ويتناول المجتمعون السالبَ والموجبَ من صفاته التي تعني الوظيفة محل التداوُل. وكانت هذه السُنَنُ بسيطة مباشرة في معهودات الحركة، ثم تعقَّدت شيئاً ما في أوَّل العقد السبعيني، لا سيَّما في جامعة الخرطوم، إذ ساد ظنٌّ شديد يتوهَّم الكمال في مَن يُنتَخَبُ أميراً للجامعة، لا تُسمِّيه اللوائح إلا أميناً عاماً، وذلك بأثرٍ من غاشية سلفيَّة عبرت موضةً تعفي اللحى، وتقصِّر الجِلباب، وتعكِفُ على كُتُبِ العصرِ الإسلامي الوسيط(١٥).

اتصل عمل الشريحة القيادية لسنوات المُصالحة الوطنيَّة بأفضل مما جرى في أي مرحلةٍ من تاريخ الحركة. توالَت اجتماعاتُ المكتبِ التنفيذي راتبةً كل أسبوع، وانتظمت هيأة الشُورى الأربعينيَّة، وتكثَّف اللقاءُ مرَّة كل يومين يطوفُ على بيوت أعضاء المكتب التنفيذي، ورغم توالي تقارير الأجهزة الأمنيَّة الرسمية للنظام المايوي حول نشاط القيادة، لا سيَّما هيأة الشُورى التي تبذلُ أجهزة الحركة تدابير مُحكَمَة تضمنُ تواجُد الأربعين عُضواً في مكانٍ واحد، رغم كثرة التقارير عن تلك اللقاءات لتنظيم لا يُعترَفُ به علناً ويَستَتِرُ بكل عمله سِوى بعضُ الواجهات، لم يَعْمَد رئيسُ النظام إلى اتخاذ أية إجراءات تَحِدُّ من حُريَّته، أو توافق أجهزته الأمنيَّة على خطر الحركة الإسلاميَّة، فقد كان تقدير الحركة أن النميري لا يستشعرُ خطراً ماثلاً منها ولا يعنيه كثيراً أن تحكُم الحركة بعد عقدين أو ثلاثة في الزمان، لكنه مع ذلك يَحْكُمُ فرداً لا يقبلُ مُشاركةً ولا يَرضَى منافسةً، فاحتاجت الحركة كذلك أن تُحكِمَ الرقابة على حقيقة وضعها منه أو تطوُّر وقعها على مُجمَل النظام، خاصَّة وأن تقلبات الطُغاة واعتلالُ أمزجتهم تعتريه أحياناً كثيرة، فحَرِصَت القيادة على اللقاءات المُنتظمة المُتصلة التي يُتبَادَلُ فيها المعلومات وتتكامل فيها الصورة، واستفادت الحركة الإسلاميَّة من وجود أعضائها في وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخليَّة واللجنة المركزيَّة للاتحاد الاشتراكي، ومجلس الأمن الوطني، ثم مجلس الشعب التشريعي. فالعلاقة مع النظام، وفقاً لوصف عضوٍ بالمكتب التنفيذي أشبه بمباراة

---

(١٥) حول نشأة الحركة، راجع حسن مكي "حركة الإخوان المسلمين في السودان". وحول طبيعة القيادة والشورى، راجع عبدالوهاب الأفندي "ثورة الترابي" بالإنجليزية، وحول أدب اختيار القيادة، راجع عبدالمحمود نور الدائم الكرنكي "ذكرياتي في البادية" مقالات غير منشورة.

"Game"، قد يجري اللعب فيها هادئاً منتظماً أو خشناً، وقد تقع الأخطاء من هذا الجانب أو ذاك، ولكن يحرِص الجميع على قوانين اللُعبة المعروفة ضِمناً.

إلاَّ أن عهد التجديد والانفتاح الفِكري شَهِدَ تبلوُر الثلَّة القياديَّة كثيفة اللقاءات والاجتماعات، شديدة الانسجام حتى لكأنها لا تقبلُ جسماً غريباً أو تُفسِحُ لاستيعابه، فمهما يكُن رأيه وجيهاً موضوعياً واقتراحه مفيداً قد لا يجد سبيلاً للتعبير عنه أو يستنكف عن إبلاغه. وإذ استشعر كثيرون أن لا مقام لهُم بين القيادة المُتَّسقة ا اعتزلوا وانعزلوا، وحُرِمَت الحركة من تمام خبرة جيل الصف الثاني وطاقاته القيادية، رغم أنه كان واعداً في عهده الجامعي، وتهيأت لغالبه فرصة الدراسة العُليا وإحراز درجات الماجستير والدكتوراه من جامعات الغرب الأوروبي والأمريكي، لكنه بدا عاطلاً عند كمال نُضجِه، وحُرِمَت شُورى القيادة من اختلاف الرأي الذي يجنِّبها بوادر العِلَّة التي تُصيبُ الأجهزة شديدة الصفويَّة والانسجام، تلك الأجهزة التي تُؤثِر المُجاملة على المُناصحة، والمُسايرة على المُواجهة فتُؤثِّرُ على صواب القرار، ولا رَيبَ أن ذلك المنهج قد أسهم بنصيبٍ مُقدَّر فيما استقبلت الحركة من أزمات[16].

مهما اشتدَّت موجة السلفيَّة على الحركة الطلابيَّة الإسلاميَّة في أوَّل السبعين وبين يديّ ثورة شعبان ١٩٧٣م، فقد تخرَّج من المُعتقل المُتطاوِل أفذاذٌ حملوا ثقافة الانفتاح على العصر، وشَهِدَت المُصالحة الوطنيَّة ملامح جيلٍ جديدٍ في الحركة الإسلاميَّة كأن قد مضت الريادة الفكريَّة عبر أجيالٍ لتُسلَّم إليهم، جيل جَيِّدُ الإطلاع على الأصُول لكنه مُستوعِبٌ لرُوح العصر مُدركٌ لتحدياته. فشَهِدَت الجامعات المحاضرات والمُنتديات والصُحُف التي عبَّرت عن كل ذلك، كما شَهِدَت فرق التمثيل والدراما، نَفَذَ إليها أعضاءٌ ملتزمون مدُّوا تجربتهم من داخل أسوار السجن إلى خشبة المسرح الحرَّة، فظهرت صورةٌ للأخ المُسلم مُبايِنَة للصُورة النمطيَّة التقليديَّة، جلبت أحياناً حسداً وغيرةً من خُصُوم الحركة الذين يُؤذيهِم أن يقترب عُضوُ الحركة الإسلاميَّة بفكره وشكله من المجتمع. وإذ رأت فيه قيادة الحركة بُشرى بقُرب قيادة المجتمع، أهاجت تلك الصورة المُتجدِّدة ثائرة من قوى التقليد والرجعيَّة في الحركة الإسلاميَّة فاستنكروا الصورة الجديدة، يزعُمون أنها مخالفة للدين وليس

---

(١٦) شهد تاريخ الحركة الإسلامية في السودان خروج بعض الشخصيات الواعدة من جيل العقد الخمسين بعد انشقاق ١٩٥٤ وتكوين حركة التحرير الإسلامي التي أخذت من أُولئك أ. بابكر كرار، أ. ميرغني النصري، أ.عبدالله زكريا، د. ناصر السيد. لكن في جيل العقد الستين والسبعين تخلفت أسماء مهمة عن لعب أدوار قيادية رئيسية، أمثال أ. ربيع حسن احمد، أ. حافظ الشيخ، عبدالرحيم علي، د. جعفر ميرغني، د. أحمد إبراهيم الترابي، د. سراج الدين عبدالباري، د. بهاء الدين حنفي، م. مالك منير، د. محمد خير فقيري، د. قطبي المهدي، أ. أحمد عثمان مكي وغيرهم.

لمجرَّد ما أَلِفُوا، خاصَّة إذا شَمِلَ النشاطُ القِطاعَ النِسائي الناشِط المُمتد في الحركة. ولكن تيَّار التجديد سادَ بها تزَوَّد من قوة الطرح، وبما حمل من أنفاس الجديد المنعشة.

كان وقعُ كل ذلك طيباً على مناخ حريَّة الفكر وممارسة الشُّورى في الحركة، إذ تلقى المَدُ التجديدي مَدَداً من اجتهادات الدكتور حسن التُرابي، الذي فتح أبواب الاجتهاد لأيِّما صاحبِ رأيٍ مهما يكُن محدوداً في كسبه العِلمِي أو العَمَلي، الشَرعِي أو الطبيعي، فإنه يُساهِمُ مع الجميع في شركة الحركة الإسلاميَّة ومجتمع المؤمنين، فقد يسأل الجاهل سؤالاً يستفز العالم للبحث أو يثير خواطره للاجتهاد، وقد يرى رأياً لا يراه الأكثر علماً منه، وحتى بخطئِه الذي يُعتَبَرُ به ويَدْفَع أهل المعرفة لتصويبه، فتُثمِرُ حركة المجتمع المُتكامل فكراً وعملاً لا يجتمع على ضلالة. تِلْكُم كانت رؤى "التُرابي" التي تمثَّلتها الحركة المُتجدِّدة، فتدافعت في الحركة أصوات الفكر والرأي الحُر، وأضحَت الشُّورى سلوكاً راسخاً في الممارسة التنظيميَّة، وإحياء الحوار والتداوُل والمُناقشة والجِدَال خُلُقاً لا يبعث خُصُومةً ولا يثيرُ ضغينةً مهما اختلفت الآراء.

كذلك أحيَت أيامُ السِجنِ ولياليه أصواتَ الإبداع الشِعرِي والأدبي والمَسرحِي في عناصر الحركة، وبعد أن شَهِدَت أوائلُ العقد السبعين ظاهرةَ الشِعر "الحلمنتيشي" بين طلاَّب الجامعة، وقد انتمى عددٌ منهم إلى الحركة الإسلاميَّة، وأشعلت ثورة شعبان ١٩٧٣م والمُشاركة الجسُور لطلاَّب الحركة في حركة ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، وما تُوِّجوا به من جهادٍ واستشهاد، أشعَلَت أصواتُ شِعرِ المُقاوَمَة السياسيَّة والثورة، وظهرت "رابطة الشُعراء الإسلاميين" قبل المُصالحة ثم اتصل نشاطها بعد المُصالحة، وظهرت فيهم أنواعٌ أخرى من الشعر العاطفي والعام، وانتظمت الأمسيات الشعريَّة والأدبيَّة في مسارح الحركة الإسلاميَّة، لا سيَّما في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانويَّة، واشتهرت أغلب الرموز الفكريَّة والسياسيَّة بين الطلاَّب بوجهٍ آخر، هو تعاطيهم الشعر وحسبانهم في زمرة الشُعراء، واشتهر بعضُهُم نُقَّاداً للأدب وكُتَّاباً للقصة والمسرحيَّة والقصة القصيرة في صُحُف الحائط والمجلات التي كانت تصدُرُ عن اتحادات الطلاَّب في الجامعات، وبدا كأن كل الأصوات الأدبيَّة والشِعريَّة الشابة تنتمي للحركة الإسلاميَّة، وأنها حتماً ستسود المُستقبل، كما تنبَّأ أحد أساتذة اللغة في جامعة الخرطوم[١٧]

---

(١٧) اشتهر من شعراء حلمنتيش محمد الجاك الصراف، د. أحمد الأمين، محمد النجومي. وفي رابطة الشعراء الإسلاميين الشهيد حافظ جمعه سهل، والشهيد حسن سليمان ومعهم سيد محمد الحسن الخطيب، ابن عمر محمد أحمد، أبوبكر ياسين الشنقيطي، حسين خوجلي محمد حسن، عبدالمحمود نور الدائم الكرنكي، بكري عثمان سعيد،أمين حسن عمر , فايزة الأمين، وغيرهم.

في ليلة السابع عشر من رمضان من العام الميلادي ١٩٨٣م، قدَّم الدكتور حسن التُرابي محاضرة "حِوارُ الدين والفَن" بمسجد جامعة الخرطوم، وكانت بمثابة إعلان يتجاوزُ الإباحة إلى ضرورة الفن وجهاً للعبادة، وسبيلاً لإعمار الحياة، يوشِكُ أن يكون ضرورةً في حياتنا المُعاصِرَة، وأن حِوارَ الفن والدين يجئ في ذكرى بدر إذ تقابل الحقُ والباطِل، وحيثُ ينبغي أن يتناصر اليوم الحقُ تجاوباً مع حاجة المؤمن المعاصر.

لكن تأسيس الفِرَق والمجموعات الموسيقيّة والمسرحيَّة تأخَّر سنوات رغم دخول أعدادٍ من الحركة إلى معهد الموسيقى والمسرح وتخرُّجهم فيه، بأسبابٍ من شواغل السياسة. أما الفن التشكيلي فقد ظلَّ غائباً عن همِّ الحركة ونشاطها، ولم تشغل مَعارِضُه أي جزء في برنامج الحركة، رغم وجود أعدادٍ مُقدَّرة من الموهوبين الهُواة والخطَّاطين والمُصمِّمين، الذين يُحرِّرون صُحُفَ الحركة اليوميَّة ومعارضها الموسميَّة، ورغم وجود تشكيليين روَّاد في عضوية الحركة منذ الخمسينات.

كانت ثقافة الحركة الإخوانيَّة التقليديَّة في السُّودان تجد كفايتها من قراءة أدب حركة الإخوان المسلمين المِصريَّة (حسن البنا، عبدالقادر عودة، البهي الخولي، سيِّد سابق، محمد الغزالي، يوسف القرضاوي، سيِّد قُطب، محمد قُطب)، ورغم الإعجاب الكبير في أوساط الحركة بشخصيَّة سيِّد قُطب وفكره، فقد وجدت كتب "مالك بن نبي" سبيلاً إلى ثقافة الحركة، خاصَّة بعد زيارته للسُّودان في عام ١٩٦٨م، وكذلك كُتُب أبو الأعلى المودودي، وأبو الحسن الندوي، ثم فتحي يَكن وسعيد حوي من الشام، وفي أوَّل سنوات السبعين تطوَّر اتجاهٌ سلفيٌ محدود في جامعة الخرطوم، انتبه لكُتُب ابن تيمية وابن القيِّم والشوكاني، وبعضِ كُتُب الأصول وكُتُب الفروع. ومع هذا التيَّار ظهرت بعض صُور التنطُع والغُلو، التي شابت الحركة يومها، واغتربت بها عن خطِّها المنفتح، ورغم فائدةٍ جاءت من تلك الحركة عَرَّفت الكثيرين من شيوخ الحركة وروَّادها بما كان ينقصهم من التلاوة الصحيحة في نُطقِ القُرءان ومن فقهٍ لازمٍ لأداء الشعائر بسببٍ من قصور ثقافتهم الدينيَّة، لكن سنوات المُعتقل المايوي صقلت ثقافة الكثيرين وعمَّقت فكرهم، خاصة ممَّن امتدت بهم الأيام في السجون، فالكتاب متاح والوقت مُتَّسع، ففاض فرسان القراءة الذين عكفوا على الدراسة المتعمِّقة لمجلدات الأصول والتفسير واللغة، ثم الإدارة والاقتصاد والسياسة، فاضوا بدروسهم ومناقشاتهم حتى على الذين لا يصطبرون كل ذلك الاصطبار.

كما أتاحت ظروف المعتقل مساحة للحوار الداخلي، وفتحت أبواباً للحوار مع الآخر من المعتقلين بمختلف مدارسهم الاشتراكيَّة الماركسيَّة أو الرأسماليَّة اللبراليَّة أو

القوميَّة العلمانيَّة أو أهل الثقافة الشعبيَّة، وكان كل ذلك زاداً طيباً تجلَّى في المراحل المختلفة التي أعقبت المُصالحة الوطنيَّة. ومع تقدُّم صُور العمل والنشاط وسط الطلاب والشُّعب، بدأت كورسات الإدارة والتنظيم والمحاسبة والبرامج المضبوطة بالوقت، وتطوَّرت أساليب المراجعة والضبط والمحاسبة لتقويم العمل ثم تطويره. كل ذلك كان امتداداً لثمار ثقافة المُعتقل وما أضافت من تطوُّرٍ نوعي، وفي العام ١٩٧٩م مع خسارة الاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم أغلب مقاعد اتحاد الطلاَّب لأوَّل مرَّة منذ ثورة شعبان ١٩٧٣م، لصالح تحالُف القوى اليساريَّة والجمهوريين وحزب الأمَّة والاتحاديين فيما عُرِفَ بـ"قُوى التمثيل النِسبِي"، دفعت الصدمة الحركة في الجامعة لتقديم عناصر ذات نَزعٍ سلفي لقيادة التنظيم، فَفَرَّغت رموز تيار التجديد الذي تنامي في الجامعات إلى تمتين العمل الفكري وتعميقه وتوسيعه وسط القاعدة، وأخذت المبادرة أوَّل مرَّة شكل مُنتدى حُر يُعقَدُ كل أسبوع، اتَّسم بالطلاقة في الطرح والحوار، وتَصوَّب نحو قضايا التجديد ونقد الفكر السلفي. ورغم تملمُلٍ وانزعاجٍ من المُنتدى لدى العناصر التقليديَّة خاصَّة أعضاء المكاتب الخاصَّة، فقد اتصلت حلقات المنتدى الفكري سنواتٍ لا تنقطع، وطَرَقَ الحِوار مواضيع الاتفاق والاختلاف كافة، وقدَّم معظم رموز الفكر والأدب والسياسة داخل الحركة وخارجها، وامتدَّت سُنَّة الانتداء إلى الجامعات داخل وخارج السُّودان حيثُما وُجِد الاتجاه الإسلامي، وظهرت على صفحة الحركة بُشرَيَات جيلٍ من المُفكِّرين، كان يُقدَّر له أن يُثمِر أعلاماً في الفكر ومدارسَ في الثقافة يوافي التحدِّي الكبير الذي شَرَعَ أبوابَه مفكِّرُ الحركة الأساس في تجديدِ فِقه الإسلام أصولاً وفروعاً ليستوعب الحياة المُعاصِرَة. ورغم أن المسارَ الفكري قد اتَّصل لذلك الجيل، وامتدَّ ببعثات الدراسة في الخارج، لا سيَّما أوروبا والولايات الأمريكية، لكنهم عادوا برصيدٍ أقل مما رفدت سُجُون مايو وبتأثيرٍ أضعف مما كان يُرجى منهم، ولم يتقدَّموا إلى مواقع القيادة الحقَّة، الفكريَّة والسياسيَّة للحركة.

كذلك ظلَّ المكتب الثقافي بأمانة الطلاَّب يُصدِرُ طيلة عهد المُصالحة ورقة عملٍ للثقافة كل عام، تُعَرفُ بـ(البرنامج الثقافي)، تُهدِي ناشئة الحركة في المدارس الثانويَّة إلى قراءاتٍ مختارة، جُلُّها من كتابات مفكري الحركة الإسلاميَّة العربيَّة المعروفين، وقد يتوسَّع أحياناً فيُشيرُ إلى كُتُبٍ من الثقافة الغربيَّة والفكر الإنساني عامة، أعجب بها وأشار إليها أولئك المفكرون، مثل كتاب أليكسيس كارل "الإنسانُ ذلك المجهُول" وكتاب "دَعِ القَلَقَ وابدَأ الحياة" لدايل كارنيجي، وكُتُب لبرتدراند رسل وبرنارد شو.

لكن بتوسُّع ثقافة المسؤولين عن الطلاَّب وسَّعوا في البرنامج الثقافي فأضافوا كُتُباً في أصول الفقه بعد أن ظلَّ كتاب سيِّد سابق ''فِقهُ السُنَّة'' بنداً ثابتاً في كُل البرامج، ثم كُتُب في الإدارة والسياسة والاجتماع، ثم أضافوا في مرحلةٍ تاليةٍ مُختصراتٍ تلخِّص أهم الأفكار الواردة في تلك الكُتب، لتساعد الطلاب على الاختيار بعد أن اتَّسعت القائمة. إلاَّ أن اتِّساع صف الحركة وازدحامه بأنماطٍ متباينة من الميول والمواهب دفع إلى إعادة النظر بالبرنامج الثقافي، وقد عبَّر الأمين العام للحركة أن البرنامج الثقافي قد يُحاصر سعة الفكر وتنوعه لحركةٍ تريد أن تقود المُجتمع، فليَختارَ كُل عقلٍ ما يُناسبه من قراءة وثقافة، فالمهم أن تنشط حركة القراءة والدراسة والبحث والحوار، فالعِلمُ شُورى، ينمو ويتقدَّم بالتداوُل والمجادلة والنقد.

كذلك تجافت الحركة عن فكرة ''مدرسة الكادِر'' التي عرفتها الأحزاب الشيوعيَّة والحركات الثوريَّة، تخشى ذات المأزق الذي يصُب كل أعضاء الحركة في قالبٍ واحد، كما كَرِهَت الحركة منهج الإخوان الجُمهوريين الذي يحفظ نصَّ كلام الأستاذ محمود محمد طه، ويظل العضو منهُم صامتاً سنواتٍ في حلقات الحوار يستمعُ إلى أهل السابقة فيهم ولا ينطق إلاَّ وقد حَفِظَ لوحَهُ.

أما الجماعة الأوسع اهتماماً بالأفكار، فقد اقترحت ميثاقاً ثقافياً يتوافق عليه أعضاء الحركة ويلتزمونه، لا سيَّما العضويَّة الناشئة في الجامعات، يُثبِتُ أصول الأفكار التي ينطلق منها كل فذٍ في حركة إسلاميَّة تجديديَّة، ويشرح مناهج القراءة ويقترح المفكرين والكتب، ثم يدع كل زهرة تتفتح على طريقتها في الموهبة والمزاج، إلا أن مقترَح الميثاق التجديدي برز في ساعةٍ احتدم فيها الجدال والمقابلة بين تيار التجديد وخصومه من التقلديين فلم يُعتَمد رسمياً ضمن برامج الحركة.

*****

لم تشهد الحركة الإسلاميَّة طيلة عهد المُصالحة الوطنيَّة ظواهر الانشقاق الذي يَقسِمُ جسماً من الحركة ويَستَقِلُّ به خارجها، بل إن كل النوازع المحدودة نحو قَسْمِ الصف حاصَرَها العملُ المُتصل والنشاط المتحمِّس الكثيف، فتلاشت سراعاً. لكن تجدَّدت لأوَّل العهد أصوات التبرُّم الذي علا في أخريات الستين قبل أشهُرٍ من انقلاب مايو من قِبَلِ النُخبة المنافسة لـ''التُرابي'' وانتهى بقيام تنظيم خاص لم يُشهَر حتى وقعت ''مايو'' ثمَّ استشعروا الخطر الأكبر على الإسلام فذابوا في الكيان القديم. ولكنهم بعد خروج أعضاء الحركة من السُجون أعلنوا خروجهم من الأجهزة، ريثما عادوا بعد زيارةٍ قصيرةٍ لوفدٍ من

التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ثم ما لبثوا أن أحيوا احتجاجهم القديم على شخصيَّة التُرابي، ولكنهم أضافوا إليه مادَّة من مناخ المُصالحة الوطنيَّة، بعضُها سياسيٌّ حول خَطَلِ سياسات النميري، وبعضُها يلبِسُ لبُوساً شرعياً (عدم جواز مُصالحة الحاكِم الذي لا يحكُم بالإسلام)، ثم إضافة أخرى من الاجتهادات الفرعيَّة للمناهج الأصوليَّة التي جاءت في بعض محاضرات الدكتور حسن التُرابي "المُرتَدُّ رِدَّةً فكريَّة بحتة لا يُقتَل"، "حديثُ الذُبابة" الذي اشتهر بعد محاضرة في إحدى الجامعات السعودية في سياق حديثٍ كُلي حول السُنَّة التشريعيَّة والسُنَّة الخاصَّة، ثم "استمرارُ زواج الكتابيَّة إذا أسلمت دون زَوجِها" في محاضرة أمريكا... إلخ. خُلِطَت كل تلك الأطروحات بالمواقف السياسيَّة حول مشاركة وجُوه الصفِّ الأول للحركة في الوزارة وفي الاتحاد الاشتراكي، وكتبوا منشوراتٍ تَنسِبُ الحركة لِمُوالاة الباطل، وتُصنِّفُ الشيخ التُرابي ضمن تيارات الشُذوذ الفكري والعمالة للغرب، وفيما رَفَضَت القيادة العُليا في المكتب التنفيذي المُداولة في شأن الأفراد الذين يُشيعُون تلك الآراء، تولَّت شُعَبُ الأحياء قرار فَصلِهِم من الحركة.

قامَ كذلك أوَّل المُصالحة تنظيمٌ صغير في جامعة الخرطوم باسم "الجِهَاد"، يَزعُمُ أنه يُقدِّم التربية الفكريَّة والعقيديَّة على السياسة، لكنه تراجع وحَلَّ نفسه إذ اخترقته أجهزة الحركة في الجامعة، وتطرَّفت شُعبتها فألحقت قرار فصل أعضائه بمُقاطعتهم اجتماعياً.

مهما يكُن من أمر تلك الحركات الانقساميَّة، فإنها لم تُفلِحْ إلاَّ في استمالة بعض أهل المُخالفة القديمة، وبعض الطلاَّب داخل السُودان وخارجه، وظهروا باسم "الإخوان المُسلمين"، يدَّعون أنهم الأصل، وأن الحركة التي يقودها التُرابي ليس لها فيه شيء.

*****

كذلك أثارت الثورة الإسلاميَّة في إيران ١٩٧٩م، بأحداثها التي تصاعدت لبضعة أشهر، والعودة المظفَّرة للإمام الخميني إلى طهران، تجاوباً بالغاً في أوساط الحركة الإسلاميَّة في السُودان، فخَرَجَت أوَّل تظاهُرة ضخمة تؤيِّد الثورة بالخرطوم، ثم ما لبث وفدٌ من اتحاد طلاَّب جامعة الخرطوم أن زار طهران والتقى الخميني، كما توافد إليه آحادٌ من الحركة، جاءوا من أوروبا وأمريكا في أطُر المنظمات الطلاَّبية الإسلاميَّة العالميَّة، التي كان ينشط فيها أعضاءٌ من الحركة.

كما أسَّست الثورة الإيرانيَّة مركزاً ثقافياً في الخُرطوم، نشرت عَبرَهُ كُتُبَ مُفكِّري الثورة "علي شريعتي" و"آية الله الطلقاني" و"آية الله مطهري" وغيرهم، فأحيَت أفكارهُم روحاً ثوريَّة في الحركة السُودانيَّة، وألهَمَت بعض شبابها وطلاَّبها أفكاراً جديدة،

واشتهرت شعارات الثورة ''الأمة الرساليَّة لا تُهزَمُ'' و''الشهيدُ رُوحُ التاريخ'' و''إذا خُيِّرتَ بين الحركة والسكون فاختَرِ الحركة'' و''الثورة تبدأ من أحياء الصفيح وليس من قُصور الرأسماليَّة''. كل ذلك الزخم الثوري فتح أبواباً للمقارنة، لا سيَّما وسط طلاَّب الجامعات، بين ذلك المنهج المُنحاز والقائم على أشواق المُستضعفين، وبين مظاهر تطوُّرٍ رأسماليٍ لبعض مؤسَّساتٍ وشركاتٍ ومصارف تُديرُها نُخبةٌ في الحركة الإسلامية و تتجلَّى فيها بعض مظاهر الثراء خاصَّة إذا نَسَبْتَهُ إلى بُؤس الطلاَّب، ثم تطوَّرت المُقارنة ببعضهم إلى مواقف تتطرَّف ضد مناهج الإصلاح المتدرِّج الذي سارت عليه الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة. ولكن أشواق الانحياز لشعارات الثورة الإيرانيَّة ظلَّت تدور في بعض أفراد ولم تتطوَّر إلى تيار، فضلاً عن أن تكون تنظيماً.

لأوَّل عهد المُصالحة الوطنيَّة زار السُّودان وفدٌ يمثل التنظيم الدولي للإخوان المُسلمين لأوَّل مرَّة بعد خروجهم من السُجون الناصريَّة، وبعد خروج قيادة السُّودان من معتقلات النميري، يُريدُ أن يستطلع الأحوال ويُسهِمَ في رتق الفتق الذي وقع في آخر حُكم الأحزاب وتجدَّد بعد هُدنة المُصالحة، ويلتَمِس أخذ بيعةٍ لقيادة التنظيم الدَّولي. وإذ نَجَحَت وساطته في جمع الفريقين وإثناء تلك القيادات من تطوير موقفها نحو تنظيمٍ مستقل، فإن قضيَّة البَيْعَة تعرَّضت لإخفاقٍ كبير، ظلَّ يُوالي أثره على العلاقة بين التنظيم الدولي والحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة إلى اليوم.

استَنَدَ طرحُ التنظيم الدولي على نصٍ في لائحة مكتب الإرشاد لعام ١٩٤٨م، يُتيحُ للحركة الأم في مِصرَ أن تُنشئ فروعاً لها في البلاد العربيَّة، وإذ انداحَ أعضاء الحركة المِصريَّة أثناء سنوات المحنة في سائر أنحاء البسيطة وأضحى لهُم وجودٌ خارج الدول العربيَّة خاصَّة مراكز العالم الحضاريَّة، أخذ التنظيم صِفَة ''الدَوْلِي'' مُستقلاً إلى حدٍ ما عن لائحة مكتب الإرشاد القديمة. أما القيادة في السُّودان، فقد كانت تُدرِكُ بوضوح مُبايَنَةَ طرحِها في الفكر والعمل عن مناهج الحركة المِصريَّة التقليديَّة، وتشعُرُ أن ظرفها الخاص في بلدٍ شاسع المساحة مُرَكَّب الثقافات والأعراق قد لا يتيسَّر فهمه وتقدير مواقفه لإخوانهم من البلاد العربيَّة حتى يُشرِفوا عليه، أو يَهدُوا مسيرَه في إطار تنظيمٍ واحد، ثم هي -الحركة السُودانيَّة- تتحرَّج على نحوٍ خاص من قُصور عُضويَّة التنظيمِ على البلاد العربيَّة دون الآسيويِّين والأفارقة.

اقترحَت الحركة في السُّودان فكرة ''التنسيق'' بديلاً للبَيْعَة، وقدَّمت طرحها مكتوباً لبعض الحركات الإسلاميَّة تحت عنوان: ''الأصُولُ الفكريَّة والعمليَّة لوحدة العمل

الإسلامي''، أكَّدت فيه وحدة المُسلمين أصلاً وغاية، لكن تطوُّر العالم الإسلامي عَبْرَ تاريخٍ طويل نحو معازل الأقطار والدولة الوطنيَّة يقتضي فقهاً جديداً، يَستصحِبُ اختلاف ظروف كل بلدٍ التي يقدِّرها أهله، لكن مجالس التنسيق تُتيحُ تبادُل التجارب وانتقال الخبرات وتلاقُح الأفكار وتأسيس الأطُر الجامعة وواجهات العمل الثقافي والفكري ومنظمات العمل الدَّعَوِي والخيري تدرُّجاً نحو وُحدةٍ جامعة ترفعُ الحُدود وتبعثُ مفهوم الأمَّة. لكنْ مُقترحاتُ السُّودانيين لم تُثمِر في بلورة نظامٍ جديدٍ للعلاقات العالميَّة بين التنظيمات الإسلاميَّة بسببٍ من معارضة التنظيم الدَوْلِي وفروعه العربيَّة، رغم أن غالب الحركات والمنظمات خارجه تجاوَبَت مع فكرة التنسيق واستحسنها بعض قياداتٍ في التنظيم الدَوْلِي. لكن وجدت الحركة السُّودانيَّة نُصرةً من غالب تلك الحركات والرموز كُلَّما بسطت لهم دعوةً لشُهُود مناسباتٍ أو المُشاركة في مُنتدياتٍ أو إغاثةٌ في النائبات، ثم تطوَّرت تلك العلاقات بوجود أبناء الحركة السُّودانيَّة في غالب تنظيمات وهيآت الإسلام العالميَّة، في جنوب العالم وشماله وشرقه وغربه، فأنشأت الحركة الإسلاميَّة في السُّودان لأوَّل مرَّة ''أمانةً للشؤون الخارجيَّة'' ترعى كل تلك العلاقات وتعملُ على تطويرها واستثمارها. كما امتدَّت كذلك علاقات الحركة العالميَّة عَبرَ مئات الطلاَّب السُّودانيين الذين درسوا في جامعات مِصر وشرق أوروبا، ثم جامعات السُّعوديَّة والمغرب وباكستان والهند، وعشرات المبعوثين للدراسة العُليا في جامعات أوروبا وأمريكا. فكان وجود الطلاَّب السُّودانيين في الجامعات المِصريَّة يُقارِبُ عدَدُهُم في الجامعات السُّودانيَّة، وانبثُّوا من الإسكندريَّة إلى أسوان، وأبدعوا تجربةً فريدةً لعمل الحركة خارج حدودها الجغرافيَّة المعهودة، وأضافوا تجربة لعمل الطُلاَّب، وبتزايُد الأعداد وتطوُّر العمل قامت أمانة خاصَّة ترعى ''شؤون طُلاَّب الخارج''.

بحُكم الطبيعة المُنفتِحَة لأعضاء الحركة الإسلامية السُّودانية، أسَّسوا لعلاقاتٍ مع الحركات المنتمية إلى البلاد التي اغتربوا فيها ومع التنظيمات الأخرى التي وجدت إلى قربهم كافة، ودخلوا كذلك إلى الواجهات الجامعة للعمل الإسلامي حيثما وُجِدَت، وتبوَّأ السُّودانيون في بعضها المنصب الأوَّل أو الثاني ولم تخلُ أجهزتها القيادية من أحدهم، فأسهموا في تقريب المسافات وحلِّ المُشكلات لا سيَّما التي تُثيرُها الحساسيَّات العرقيَّة والجغرافيَّة. وبالمُقابل امتدَّت مشاركات قيادة الحركة من الداخل في المؤتمرات والمحاضرات والندوات التي تُقيمُها منظومات حركة السُّودان أو المنظومات العالميَّة الإسلامية الأخرى، وتبُودلت الزيارات والخبرات ووُقِّعَت مذكِّرات تفاهمٍ واتفاقيات.

كما تميَّزت مشاركات الأمين العام للحركة، الدكتور حسن التُرابي، واشتهر اسمه مُفكِّراً عالمياً إسلامياً يتقدَّم الصفوف كافة، وتتوقُ لإسهاماته المنابر الإسلاميَّة والعالميَّة، ويهرَعُ لُمحاضراته الآلاف حيثُما حلَّ، وظهرت تيَّاراتٌ إسلاميَّة ومدارس وحركات تحمل اسمه في دُولٍ عربيَّة وأفريقيَّة.

إلى الداخل أتاحت هُدنة الحريَّة ازدهار عمل الواجهات التي تُنَفِّذُ الحركة عَبرَها بعضَ براجها، فقد توسَّع عمل منظمة الدعوة وانتشرت فروعها واستقلَّ ذراعها الاقتصادي، وامتدَّت وكالتها للإغاثة حتى بيشاور على الحدود الباكستانيَّة الأفغانيَّة. كما تأسَّست جماعة الفكر والثقافة الإسلاميَّة لرعاية الاجتهاد والتأليف والترجمة والنشر، انبثقت مباشرةً بقرارٍ من أجهزة الحركة الداخليَّة ولكنها انفتحت لكل مدارس الفكر الإسلامي ورموزه ووجوهه وبَدَت قوميَّة سُودانيَّة وليست تنظيميَّة إخوانيَّة، شأن كل الواجهات التي تحرص الحركة على وجهها القومي، وفق رؤية إستراتيجيَّة، وكانت جماعة الفكر نافذةً للمُستقبل الذي تتطلَّع إليه الحركة الإسلاميَّة الخاصَّة لتكون حركة الإسلام العامة في المجتمع. كما شهدت أيام المُصالحة قيام "منظمة شباب البناء" تستلهمُ النموذج الإيراني في توظيف طاقات الشباب في التنمية والبناء، بعد بذلها في المُعارضة والجهاد، وإلى جوارها منظمة (رائدات النهضة) التي قَصَدَت جناح المجتمع النِّسوِي، تُسخِّره في النهضة البشريَّة الشاملة، بأوسع مما عَرِفَت الحركة من واجهات الشباب والمرأة في تجربة جبهة الميثاق التي تأسَّست في أواخر العقد الستين منظمة شباب الوطن والجبهة الوطنية النسائية.

قريباً من العهد الذي تلا قرار رئيس النظام المايوي "جعفر نميري" تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة، دَعَت الحركة الإسلاميَّة بصِلاتِها العالميَّة المُمتدَّة بَضعُ عشراتٍ من رجال الأعمال العَرَب للاستثمار في السُّودان باسم واجهة "اخوة السُّودان". وبإعلان قوانين الشريعة الإسلاميَّة، تضاعف الحماس الإسلامي العالمي لإنجازٍ اقتصادي يدعم المسيرة القانونيَّة، ويؤيِّد النميري في خطواته الإسلاميَّة التي صعَّدت المعارضة الداخليَّة والخارجيَّة ضده.

*****

أتاح النظام المايوي للحركة الإسلاميَّة في العام ١٩٨٢م فرصة رئاسة التحرير لإحدى الصحيفتين اللتين يمتلكهُما الحزب الحاكم (الاتحاد الاشتراكي السُّوداني) ولا يَصدُرُ غيرهُما في السُودان. وفي المسار الذي تسارعت فيه خطى الرئيس "نميري" بعد

إعلان "قوانين سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م"، أدّت صحيفة "الأيّام" دوراً مُهِمّاً في تسليط الضوء على المعاني والتوجُّهات الإسلاميَّة التي حملها برنامج الولاية الثالثة لرئاسة الجمهوريَّة وما تلاها من قرارات "القيادة الرشيدة"، التي حدَّد فيها النميري كثيراً من خُلُق الإسلام وفكره شرطاً لمن يتولَّى منصباً سيادياً في حكومته أو حزبه. وإذ لم يَطُل الوقت لأكثر من عامين قضاهما الأستاذ ياسين عمر الأمام رئيساً لتحرير الصحيفة الرسميَّة، ظهرت أقلام الإسلاميين الشباب لأوَّل مرَّة في الصحافة السيَّارة، بادروا بعدها لتأسيس صحيفة "ألوان" بترخيصٍ من وزارة الثقافة والإعلام يُسمِّيها "ثقافية"، ولكنها خاضت في السياسة وفي كل شؤون الثقافة والآداب، وتقدَّمت الأقلام التي كانت تكتب صُحُف الجامعات لتكتب صُحُف المجْتَمَع.

في واقع الأمر، جدَّد إعلان النميري لـ"قوانين سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣" معارك المُصالحة الأولى بين قيادة الاتحاد الاشتراكي القديمة وبين القادمين من الجبهة الوطنيَّة، خاصَّة الإسلاميين، وإذ كانت غالب الجولات تقع في الأروقة الداخلية للحكومة أو الحزب، فإن الصحافة المايويَّة قد شَهِدَت فصولاً منها، بين من لم يحتمل الصمت من عناصر اليسار المُنقسمة من الحزب الشيوعي والإسلاميين[(١٨)].

لكن قوانين الحدود الخمسة، وقرارات القيادة الرشيدة، وما سبقها من برنامج الولاية الثالثة انتحى بالمعركة منحىً آخر، يتجاوز قوانين اللُعبة الداخلية المعروفة. فقد عبَّر النميري عن تجاوبه المُتحفِّظ مع التوجُّهات الإسلاميَّة لقادة الحركة الإسلاميَّة منذ أوَّل المُصالحة بقرار تكوين لجنة "مراجعة القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية" في ١٩٧٨م، وحملت الصُحُفُ المايويَّة لأوَّل مرَّة خبراً يحمل اسم الدكتور حسن التُرابي رئيس اللجنة الفنيَّة للجنة مراجعة القوانين، الذي لم يلبث حتى أُعلِن نائباً عاماً ووزيراً للعدل. وفيما كانت تقديرات الحركة الإسلاميَّة لقرار تكوين اللجنة أن النميري يعبِّر عن تحوُّل شخصي نحو التديُّن مما يصيب السُّودانيين في شيخوخة العمر، أكثر مما يعبِّر عن رغبته في تبديلٍ جوهريٍ لبنية النظام نحو الإسلام، وإذ ضمَّت اللجنة أسماء معروفة من فُقَهَاء العلوم الإسلاميَّة التقليديَّة ووجوهاً مشهورة في القضاء ومهنة القانون، قامت بمراجعة شاملة لكُتلة القوانين السارية، واقترحت تعديلاتٍ محدودة متدرِّجة، آخذين برأي "التُرابي" الذي يُقدِّرُ أن النظام لم يفوِّضهم لإصلاحٍ قانونيٍ جوهري، قد يقتضي

---

(١٨) اشتهرت يومها المساجلات بين الأستاذة آمال عباس والأستاذ موسى يعقوب في صحف الاتحاد الاشتراكي السوداني.

إصلاحاً دستورياً. لكن اللجنة أصدرت "قانون أصول الأحكام القضائية" الذي لم يعتمده النميري إلا بأمرٍ مُؤقَّت في عام ١٩٨٣م بعد صدور قوانين سبتمبر (أيلول)، أي بعد سنوات من انفضاض اللجنة، كما قدَّم الترابي عدة مقترحات للتدرُّج بالقوانين مثل اعتبار عقوبة الخمر "تعزيرية"[١٩]، واقتراح إبدال السجن بالجلد في بعض الأحكام، وغير ذلك ممَّا لم يأخذ بنصِّه أو حكمته (النميري) في إصدار قوانين ١٩٨٣م.

لكن النميري، وهو يرقُبُ التحوُّلات في الحياة العامة نحو الإسلام والانتشار الظاهر للحركة الإسلاميَّة لا سيَّما وسط الطلاَّب، وما تحمله له تقارير أجهزته من فوز الاتجاه الإسلامي الكاسح لأيِّما منافسة في الجامعات والمعاهد العُليا، وما بعثوا من نشاطٍ في المساجد والأندية والجمعيَّات، ثم هو يزدادُ تديُّنه الشخصي، وتقلُّ مبرِّرات نظامه في الوجود بعد تجريب الاشتراكيَّة والرأسماليَّة والمُصالحة الوطنيَّة، وحاجته مِن ثمَّ للإصلاح والتجديد، ثم توالي مبادرات وُلاة الأقاليم تريدُ أن تحرِّم الخُمور وتُقيمَ الحُدود حتى بلغت محافظة "أمدُرمان" المُتاخمة لعاصمته[٢٠]. اختار النميري لصياغة قوانينه الجديدة لجنةً من ثلاثة قانونيين[٢١]، حَرِصَ في انتقائِهم أن يكونوا بعيدين عن شُبهَة الانتماء للحركة الإسلاميَّة، وفور تكوين اللجنة أعفَي "حسن التُّرابي" عن منصب "النائب العام" المنوط به صياغة مشروعات قوانين الحكومة، ليُعَيِّنَه مُستشاراً برئاسة الجمهوريَّة، وفيما جيء بأعضاء اللجنة إلى ذات المؤسَّسة مُستشارين تُجاوِرُ مكاتبهم مكتب الدكتور "التُّرابي"، ولكن مع تحذيرٍ شديد ألاَّ يَقرَبُوه سِراً ولا عَلَنَاً.

تبايَنَت رُدودُ الأفعال إزاء إعلان القوانين الحدِّية الخمسة في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، فاصطفَّت على الفور معارضةٌ واسعةٌ ضدَّها بدوافع مختلفة، فرُموز "نظام نميري" نفسه علمانيَّة تؤمِنُ بفصل الدين عن السياسة، وترى في إنفاذ هذه القوانين نهايةً

---

(١٩) في ١٩٧٨م قدَّم اتحاد طلاب جامعة أمدرمان الإسلامية الدكتور حسن الترابي والدكتور جعفر شيخ إدريس والدكتور جعفر ميرغني في ندوة حول التدرُّج في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. وفيما قدَّم الترابي شرحاً وافياً لحكمة التدرُّج منذ أول التشريع في المدينة، حمل عليه الدكتور جعفر ميرغني مستشهداً بالآية الكريمة {ودوا لو تدهن فيدهنون}، لكن الدكتور جعفر شيخ إدريس وافق الدكتور الترابيَّ قائلاً: «منطق مئة بالمئة أو لا شيء، منطق يعوزه الفقه وتعوزه الإيجابية».

(٢٠) أصدر المجلس التشريعي لمحافظة أمدرمان قراراً بتحريم الخمر قبل أشهر من إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلا أن النميري ألغى القرار فوراً خشية أن يفسد عليه الزخم السياسي والإعلامي للقوانين التي كان يُعِدُّ لها سراً، كما دفعته خشيته من نسبة الرأي العام التحولات القانونية والسياسية إلى الحركة الإسلامية إلى قرار إعفاء د. حسن الترابي من منصب وزير العدل والنائب العام.

(٢١) الشيخ النيِّل أبو قرون من بيت صوفي معروف في السودان ومولانا عوض الجيد محمد ومولانا بدرية سليمان وفيما الأول والثاني من تلامذة الدكتور الترابي بكلية القانون جامعة الخرطوم، فالثالثة كانت تعمل معه مستشارة بديوان النائب العام.

لعلمانيَّة الدولة التي نصَّ عليها ضمناً دُستورُ ١٩٧٣م الذي يَحكُمُ به النظام، وبدايةً لاستلام الإسلاميين لمركز السُلطة، كما عارضها من فور إعلانها السيِّد الصادق المهدي الذي فارق نظام النميري قبل ذلك وعاد معارضاً بعد هُدنَة المُصالحة الوطنيَّة، ثم الأستاذ محمود محمد طه الذي كان مؤيِّداً للنظام في أشدِّ أيامه بطشاً ودكتاتوريَّة وهو أصلاً صاحبُ رسالةٍ ثانيةٍ تنسخُ كل شريعة القُرءان المَدَني. كذلك انحازت إليهم المُعارضَة التقليديَّة للنظام، الحزبُ الشيوعي والاتحادي الديمقراطي وحزب البعث، وأخيراً المُعارضة الخارجيَّة التي امتدَّت من دُوَلِ الجِوارِ الإقليمي مثل مِصر والسُعوديَّة إلى القُوى الغربيَّة العُظمى التي كانت تدعمُ النظام وتضعه ضمن حُلفائِها في صِراعِ الحرب الباردة.

أما الحركة الإسلاميَّة التي امتدَّت بها السنوات في رفقة ''النميري'' وفَهم دوافِعِهِ وتوجُّهاتِهِ، فقد كانت تعلمُ خوفه وغَيرَتِهِ من نِسبَة التحوُّل الإسلامي إليها، لا سيَّما القانوني منه، إلا أنها كانت تعلمُ كذلك أن التحوُّل الذي جاء بجهدها كان دافعاً رئيسياً لإعلان تلك القوانين. كما استشعرت الحركة فوراً تجاوُب الرأي العام مع إنفاذ قوانين مستمدَّة من نُصوص القُرءان كما جاء في بيان إعلانها من قِبَلِ النميري نفسه، أن الحركة الإسلاميَّة ينفعُها أن ينفتح الطريق نحو أوبة لأحكام الشريعة، ستكون أوَّل أمرها -هكذا قدَّرت- مشوبةً بالقُصور والخطأ كما هو الشأن في صياغتها ومضمونها، ولكن وفقاً لسُنَّة الحياة والتجديد ستمضي مُتدرِّجة نحو صياغةٍ أحْكَم ومضمون أعْدَل، شأن غالب وجوه الإصلاح الذي جرَّبته الحركة في إسلام المصارف والاقتصاد وتطهيره من الرِبَا، أو شأنُ التعليم ومناهجه، أو الإعلام وأساليبه، وغير ذلك.

انطبق ذات المنهج المُتدرِّج وفقهه على الموقف من البيعة، إذ طفق النميري يطلُبُ من حُضُور مناسباته الحاشدة بعد إعلانات الشريعة "بيعةً" تُسَمِّيه "إماماً" وتؤيِّده في تطبيق الشريعة ولا تُشتَرَطُ عليه مُطلقاً، لكن الحركة قدَّمت فِقهِهَا ونصِّها للنميري حول البَيْعَة، فاعتَمَدَهُ في بَيْعَاته التالية، مُوضِّحَةً أن السُنَّة السيئة للمُسلمين قد مَضَت تُبَايعُ السلاطين ولا تُقيمُ معنى البَيْعَةِ الحق المؤسَّس على الأخذِ والعطاء شأن البيع في مُعاملات التجارة، فجاءت الصيغة الجديدة: «**أُبايِعُكَ على السَّمعِ والطاعَة في المَنشَطِ والمَكرِهِ على أن تُقِيمَ الدِّين وتَبسِطَ الشُورى والعَدْل وتجهَدَ في مصالحِ الأمَّة**».

تجاوَبَت كذلك أجهزة الحركة الإسلاميَّة وقاعدتها مع إعلان الأحكام الشرعيَّة في نُصُوص القانون الجنائي، وشارَكَت بحماسٍ في مظاهرات تأييدها واحتفالات إراقة الخُمور، وإقامة الندوات والمُحاضرات والسمنارات في الجامعات والمعاهد العُليا والأندية

والمساجد، وبالمقالات في الصُحُفِ، تُبشِّرُ بالتحوُّل الإسلامي.

جاءت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م في أعقاب أزمةٍ حادَّة بين الجهاز القضائي وبين النظام، فتولَّى النميري شخصياً التصدِّي لهُم ودفع بالأمور نحو مأزقٍ حقيقي. ورغم دعواتٍ مُتتاليةٍ كان يَبسِطُها الدكتور حسن التُرابي لإصلاح القضاء في مُشاركاته المُختلفة،موضحاً أن خَطَلَ الإجراءات وظُلمها وتمييزها بين الناس في فُرَصِ العدالة ثم تراكُم القضايا، كلُ ذلك يحتاجُ لثورةٍ في القضاء تَبسِطُ عدالةً ناجزةً، إلاَّ أن النميري استجابَ فقط لمطالب تحسين أوضاع القُضاة وشُروط خِدمَتِهم. ومع تنامي المُعارضة، لاسيَّما من داخل النظام للقوانين الإسلاميَّة، أعلن النميري حالة الطوارئ وأطلق اسم "العَدَالة النَاجِزَة" على جُملة المحاكم الخاصَّة التي اعتمَدَها لإنفاذ لائحة الطوارئ وتطبيقِ القوانين الإسلاميَّة. كما مضى النميري خُطُواتٍ في تبديل رموز نظامه، خاصَّة المعارِضَة للقوانين والمَتْهُومَة في الرأي العام بالفساد، ثم أتاحَ المجال واسعاً لصُعُود رُمُوز الحركة الإسلاميَّة في المناصب الوزاريَّة والسياسيَّة، مُرَقِّياً الأمين العام للحركة الدكتور حسن التُرابي مُساعِداً لرئيس الجُمهوريَّة للشؤون السياسيَّة والخارجيَّة.

كانت مرحلةُ العَدَالَةِ النَاجِزَة هي مرحلة التمَدُّد الأكبر للحركة الإسلاميَّة في مناصب نظام نميري، إذ استشعَرَ حاجتَهُ الشديدة للمُناصَرَة في ظِلِّ تصاعُد المُعارضَة الداخليَّة والدوليَّة لنهجه الإسلامي الجديد، ورغم تبنِّيه لصُوَرٍ من التطبيق لا ترضاها الحركة الإسلاميَّة فقد ظلَّت الحركة تُهدِيهِ النُصحَ في خاصَّة مجالسه بعد أن كانت تُوجِّه نَقدَها لهُ من على المنابر العامَّة. كذلك عبَّأت الحركة الإسلاميَّة الرأي العام الإسلامي الداخلي والعالمي لصالح التحوُّل الإسلامي للنظام، وجَعَلَت من مُناسَبَة الاحتفال بمُرُور عام على إعلان القوانين مناسبةً كبيرة حَشَدَت لها كلَّ طاقاتها، وبَسَطَت فيها الدعوات لعشَراتٍ من رُموز الحركة الإسلاميَّة في العالم ليَشهَدُوا المُناسبة، وقد لبَّى مُعظمُهُم الدعوة، وضمَّت الخُرطوم لمدى يُقارِبُ الأسبوع رُؤساءَ الحركات الإسلاميَّة الأشهر في العالم، بما فيهم المُرشِدُ العام لجماعة الإخوان المُسلمين ومُرشِدُ التنظيم الدَولِي، الشيخ عُمَر التِلمِسَاني -رحمه الله- ووفدٌ كبيرٌ منهم، كما شَهِدَ الاحتفال الرُموزُ الفكريَّة الكبيرة، أمثال الدكتور محمد فتحي عثمان، ومحمد على كلاي من وُجُوه الإسلام الأمريكي الأفريقي والمُلاكم المشهور، ورغم أن عام الاحتفال قد سجَّل رحيل أهَم رُمُوز العمل الإسلامي الخارجي في الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة، الدكتور التيجاني أبوجديري، قبل أسابيع قليلة من يوم الاحتفال، إلا أنَّ الحركة تجاوزت صدمة الحُزن، ووُفِّقَت في استدراك الفراغ الذي

خلَّفه المُصابُ الكبير[٢٢].

وكما شَهِدَت احتفالات العام الأول لتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وصول تلك الوجوه والرُموز الكبيرة، شَهِدَت خروج ما عُرِفَ بـ"المَسيرَة المِليُونيَّة" التي تداعَت إليها جماعات الصُوفيَّة وجماهير الحركة الإسلاميَّة من كُلِّ حَدْبٍ وصَوْب، وتجاوَزَت النمطَ المايوي في حَشدِ الناس بوسائِلِ الترغيب والترهيب، فجاءوا عفواً بغير حافزٍ سِوى التعبيرُ عن فرحَتِهم بالشريعة، ورغم تخذيلٍ كبيرٍ تولَّى كِبرَهُ كُبراءٌ في النظام ذاته. وإذ لم يكُن الذين غبَّروا أقدامهم في المسيرة يعلمون شيئاً عمَّا يدورُ من صِراعِ القُوى الكُبرى والصُغرى خلف مسرح الاحتفال، وأنهم بخُطُواتِهم تلك سيضعون النميري أمام خيار الاحتفاظ بكرسيِّه أو الاحتفاظ بالشريعة ورُمُوزها، فلم تكتمل المسيرة إلاَّ وقد قَرَّ رأيُ نميري على أن يَضَعَ نهايةً لتحالُفِهِ مع الحركة الإسلاميَّة، وقرَّت أقدارُ الله - سبحانه وتعالى- أن يضع أجلاً وشيكاً لحُكمِ النميري نفسِه.

*****

قبل أشهُرٍ من إعلان النميري قوانين الشريعة، وتحديداً في مايو (أيار) من ذات العام ١٩٨٣م تفجَّرت من جديدٍ الحربُ الأهليَّة في الجنوب، وانتهت الهُدنة الطويلة التي امتدَّت لعشرِ سنواتٍ منذُ توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٣م، فقد اختار لها النميري خاتمةً مأساويةً تمثَّلت في تجاسُرِهِ الأحمق على خَرقِ نُصُوصها دون اعتبارٍ لخطر الأوضاع المُحيطة بها، ودون تقديرٍ لحُرمة دستوره الذي تضمَّنها كاملةً في فصله الثامن، والذي يُثبِتُ بوضوحٍ طريقة تعديلها الشرعيَّة الدستورية.

قبل بضع سنواتٍ من ذلك اليوم أسَّست الحركة الإسلاميَّة لأوَّل مرَّة أمانةً خاصةً بالجنوب في مكتبها التنفيذي الأعلى. وإذ لم يَسبِق أن اختصَّ إقليمٌ أو ناحيةٌ بأمانةٍ مُستقلَّة، فقد زاد وَعيُ الحركة بخصوص أوضاع الجنوب بين جُملة أوضاع السُّودان، ووفقاً لمصائر الإسلام في البلاد ونحو القارَّة الأفريقية، يحفِّزها تُراثٌ سابق منذ "مؤتمر المائِدَة المُستديرة" ١٩٦٤م الذي شارَكَت فيه الحركة الإسلاميَّة وقدَّم عبره أمينها العام مقترحَ "الحُكم الإقليمي"، ثمرة لِفقهِهِ الدُّستُوري وثقافته القانونيَّة لا سيَّما الفرنسية في حُكم بلادٍ مترامية

(٢٢) الدكتور التجاني أبو جديري تخرَّج في عام ١٩٦٢ في كلية الزراعة بجامعة الخرطوم وذهب في بعثة دراسية إلى أمريكا وبقي فيها لأكثر من عقدين حيث ساهم في تأسيس أغلب المنظمات والجمعيات ذات الصلة بالعمل الحركي الإسلامي هناك، وبعض مؤسَّسات العمل الرسمي العربي والإسلامي. كما ساهم بأدوار مختلفة في كثير من صور العمل الإسلامي للمسلمين الأمريكان الأفارقة والبيض. عاد إلى السودان عام ١٩٨٠ وتولى مسؤولية أول أمانة للعمل الخارجي بسبب صلاته العالمية الواسعة.

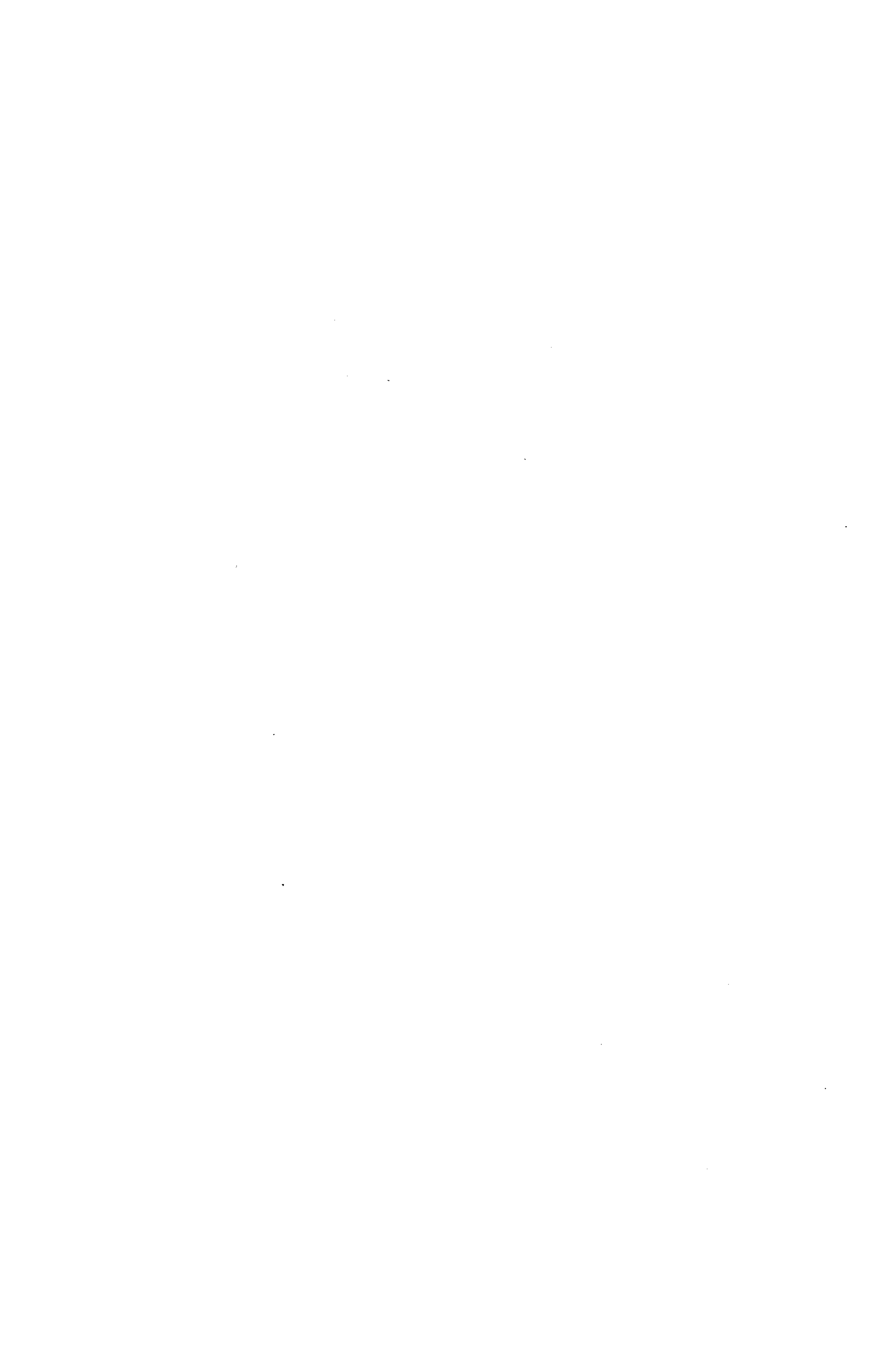
الأطراف متنوِّعة، إذ تسودُ لدى أغلب القانونيين السُّودانيين مفاهيم المركزيَّة من الثقافة البريطانيَّة في الحُكم. وهو ذاتُ النظام الذي رَضِيَت به أطرافُ أديس أبابا وطبَّقه النميري، قبل أن يَعمَدَ لخرقه فيما عُرِفَ بالقرار الجمهوري رقم (١) الذي قسَّم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بدلاً عن إقليمٍ واحدٍ قَوِيٍّ يُواجِهُ الشمال. ومع امتداد نشاط المنظمات الدعويَّة والخيريَّة إلى الجنوب، واجهةً تستوعبُ كثيراً من برامج الحركة ثمَّ قيام المركز الإسلامي الأفريقي بقرارٍ ومقترحٍ من الحركة، وبتمويلٍ عربيٍ من كَسْبِ علاقاتها، لاستيعاب الطُلاَّب الأفارقة ووَصلِهِم باللُغة العربيَّة والإسلام، رَسَخَ الاهتمامُ بالجنوب بوَّابةً لأفريقيا ومَعبراً للإسلام، وتوالت وُفُود الحركة نحو الجنوب، وقرَّت عُضويَّة من الأمانة في الإقليم كما أسَّست تنظيمها الطُلاَّبي في جامعة جُوبا شأن سائر الجامعات.

أخيراً، حاول الدكتور حسن التُرابي تجنيب البلاد مغبَّة خرق الدُستور وتقويض الاتفاقيَّة، فقدَّم اقتراحاً مكتوباً لتعديل الدُّستور بما لا يجعلُ للجنوب وضعاً شاذاً ضمن النظام الإقليمي في كل السُّودان، وتبنَّى المُقترح اللواء جوزيف لاقو نائب الرئيس يومها وأحد أبرز وُجوه الاستوائيَّة، لكن النميري أبى إلاَّ أن يمضي بقراره، مُمهِّداً الطريق ومانحاً المشروعيَّة لقتالٍ دامٍ جديد، تقوده الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُودان بقيادة الدكتور جون قرنق دي مابيور.



الفصل الثاني

الجَبْهَة الإسْلامِيَّة القَومِيَّة



لم تُكمِل انتفاضةُ أبريل (نيسان) ١٩٨٥م التي أسقَطَت نظام الرئيس جعفر نميري أسبوعَهَا الثالث، حتى أكمَلَت اللجنة التمهيديَّة للجبهة الإسلاميَّة إعدادها الأتم لمُؤتمرها التأسيسي الذي قَطَعَت له موعداً في بيانها الأول التاسع عشر من (شعبان) الموافق مايو (أيار).

في الأسبوع الأوَّل للانتفاضة تأخَّر لأيام إطلاقُ سراح بعضِ قادة الحركة الإسلامية وعلى رأسِهِم أمينُها العام الدكتور حسن التُّرابي، الذي أودَعَهُ النميري مُعتَقَلاً برئاسة القيادة العسكريَّة الغربيَّة بمدينة الأبيِّض، فيما ظنَّته الحركة يومها تباطؤاً من المجلس العسكري الانتقالي بضغوطٍ من اليسار وحزب الأمَّة الذين احتَشَدَوا جميعا فيما عُرِفَ بـ"التجمُّع الحزبي والنقابي لقُوى الانتفاضة"، وقد اكتملت استعداداتهم بدَورِها لحِصَار الحركة الإسلاميَّة تمهيداً لإقصائِها من الساحة السياسيَّة. ولكن المجلس العسكري الانتقالي لم يَلبَثْ أن أنفَذَ قرارَهُ بإطلاق سراح جميع المُعتقلين والسُجناء السياسيين والتزامِ الحِياد مُفرِجاً عن قادة الحركة الإسلاميَّة، بل وفاتحاً المجال لأمينها العام لمُقابلة رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق عبدالرحمن سِوَارُ الذهب الذي كان هو نفسه وزيرُ الدفاع في حكومة نميري المُبادة، أسوةً بما مضى عليه الحال قبلاً مع رؤساء الأحزاب كافة.

كانت حُجَّةُ قُوى تجمُّع الانتفاضة ظاهرةً عاليةً، أن الحركة الإسلاميَّة ممثَّلة في أرفع رُمُوزها كانت بعضاً من نظام النميري في أرفع مناصبه حتى قبل شهرٍ واحدٍ من سُقوطه[1]، وأنه من ثمَّ يجب عزلهُا وإقصاؤها عن العمل السياسي ولو بقوَّة القانون. ومع ظُهُور الأسماء ذات الوشائج الطريفة والتالدة مع اليسار في كراسي الوزارة الانتقاليَّة وفي إدارة المؤسَّسات العُليا، استَدعَت الحركة الإسلاميَّة كلَّ طاقتها المذخورة تحسُّباً لمعركةٍ كبيرةٍ وشيكة، لا تعلَمُ غَيبَ تفاصيلها لكنها تُدرِكُ دوافعها و تُقدِّر شراسَتَها.

اتَّسم العامُ الأخير من حُكم النميري باضطرابٍ شديد، فقد بادَرَ لفرض الطوارئ في الثُلُث الأوَّل من العام مُعلناً عزمه الذي لا يُرَدُّ في إنفاذ ما يراهُ شرعَ الله الحَق، وفيما تخلَّصَ من كبارِ مُستشاريه، وفَتَحَ المجالَ واسعاً لرُموز الحركة وقواعِدِها يلتمسُ نُصرَتَها في معركته المُتَّسِعَة الجبهات، المُمتدَّة من داخل نِظامِه إلى قُوى الجِوارِ الإقليمي وحتى القُوى العُظمى. لكن الانتكاسات لم تلبَثْ أن تَوَالَت حيث أقدَمَ النميري على إعدامِ

(١) كانت الحركة الإسلامية في الحكومة قبل الأخيرة للنميري ممثلة بالدكتور حسن الترابي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية، أحمد عبدالرحمن محمد وزير الشؤون الداخلية، علي عثمان محمد طه رائد مجلس الشعب، د. إبراهيم عبيد الله رئيس اللجنة الاقتصادية، ياسين عمر الإمام عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، د. عبدالوهاب أحمد حمزة وزير الدولة بالمالية، عمر ياسين السفير المتجوِّل برئاسة الجمهورية وغيرهم.

رئيسِ الحزب الجُمهُوري الأستاذ محمود محمد طه، كما أعادَ الدكتور بهاء الدين محمد إدريس إلى منصبه وزيراً لشؤون القصر، ومع وقعِ خُطى الآلاف التي خَرَجَت في ''المسيرة المليونيَّة'' احتفالاً بمرور عامٍ على تطبيق الشريعة استشعَرَ النميري حقيقةَ خطرِ الحركة الإسلاميَّة فبدأ هُجوماً غير مسبوقٍ عليها يَصِفُها بأنها ''إخوان الشياطين''، ومع ظُهور فضيحة ترحيلِ الفِلاَشَا واستشراء المجاعة في غرب البلاد وشرقها، بدأ أمينُ عام الحركة ذو المنصب الدُّستوري الرفيع هُجومَه المُضاد من المنابر العامَّة والخاصَّة، تنقُله إلى النميري مَراصِدُ الأمن الذي يقومُ عليه مديرٌ شديدُ العَداء للحركة الإسلاميَّة وأبرز أركان النظام المُعارِضَة لتحرُّكِهِ نحو إنفاذِ القوانين الإسلاميَّة، أو تمكينِ الإسلاميِّين[٢].

مع تزايُد الحملة السياسيَّة والإعلاميَّة زارَ الخُرطوم نائبُ الرئيسِ الأمريكي يومئذٍ، جورج بوش الأب في طريقه إلى أديس أبابا، وفي سياق حملة إغاثة الجَوعَى في البلدين الَّذَين اشتهَرا يومَها في العالم، السُّودان وأثيوبيا. وبعد يومٍ واحدٍ من سَفَرِه كانت الموسيقى العسكريَّة تَعزِفُ مارشاتِها صباحَ التاسع من مارس (آذار) ١٩٨٥م فيما يُشبِهُ أجواء الانقلابِ العسكري من إذاعة أمدُرمان، وليجيءَ صوتُ النميري مُعلِناً خاتمة علاقَتِهِ المُلتَبِسَة مع الحركة الإسلاميَّة في خطابٍ مُضطَرِبٍ يخلطُ الذَمَّ بالمَدح، وبعد ليلةٍ شَهِدَت جملةً من الاعتقالات الواسعة لأغلب الأسماء المشهورة في الحركة الإسلاميَّة منهُم غَالِبُ أصحاب المناصب الدستوريَّة[٣].

قبلَ نحو أسبوعين من الانتفاضة، أصدَرَ السيِّد الصادق المهدي منشوراً تحت عنوان: ''المُوبِقَاتُ العَشْر''، لكنَّه وُزِّعَ على نطاقٍ واسعٍ بعد زوال حُكم النميري، يَزعمُ المنشور أن الحركة الإسلاميَّة في علاقتها مع نظام النميري قد اقتَرَفَت مُوبِقاتٍ عَشْراً لا بد أن تثوبَ عنها حتى تُقبَلَ في إطار العمل السياسي. دارَت محاور المنشور حول عددٍ من القضايا، منها الموقف من ''اتفاقيَّة كامب ديفيد'' بين مِصرَ وإسرائيل، وترحيلُ الفِلاَشَا، والمجاعة، ثم قضيَّة ''قوانين سبتمبر'' التي أيَّدَتها الحركة الإسلاميَّة بغير تحفُّظ، ورفضها

---

(٢) كتب مراسل الأوبزيرفر البريطانية معلقا علي مقابلة له مع الدكتور حسن الترابي قبل الانتفاضة بقليل بأن الترابي لو كان وزيراً في حكومة تاتشر لفصلته بسبب نقده للنظام. كما صرح الترابي في اجتماع مجلس الوزراء أن استعمال الكنايات والاستعارات لا يجدي في وصف المجاعة الطاحنة بأنها جفاف وتصحر. وقد نقلت أجهزة الأمن تصريحاته لطلاب الجامعة أن ترحيل الفلاشا خيانة للأمة العربية والإسلامية.

(٣) شملت الاعتقالات حسن الترابي، ياسين عمر الإمام، إبراهيم أحمد عمر، توفيق طه، محمد صادق كاروري،عثمان خالد مضوي وأفلت منها أعضاء المكتب التنفيذي علي عثمان، مهدي إبراهيم، إبراهيم السنوسي، عثمان عبدالوهاب، سعاد الفاتح.
جاء في خطاب النميري أن الإخوان المسلمين من مبادئهم الإخلاص والتجرُّد والثقة وكان قد اتصل بوزير إعلامه الأستاذ علي شمو الذي له سابقة انتماء للحركة، وطلب منه كتابة مختصر عن مبادئ الإخوان المسلمين.

السيِّد المهدي، فأدخله الرئيس النميري إلى السِجن. والحقُّ أن ورقة الموبقات العَشْر لم تكُن إلا إعلانَ الختام للعلاقة المُتباعِدَة بين الحركة الإسلاميَّة والصادق المهدي بعد انفِضَاض الجبهة الوطنيَّة مع إعلان ''المُصالحة الوطنيَّة''. فهي تحملُ عليه إقصَاءَها من المُعسكرات التي يتواجدُ فيها أنصارُه خوفاً من تأثير الحركة الإسلاميَّة عليهم، ثم عَزْلَه للحركة في ترتيبات الحُكم التي كان يُرجى لها أن تمضي إن نجَحَت غزوةُ الجبهة الوطنيَّة في إسقاط النميري في ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، بل حتى في مَنعِهِم من السيطرة على مواقع مؤثِّرة أثناء تنفيذ العمليَّة مثل الإذاعة، وأخيراً تحمل عليه لقاءَه للرئيس نميري في مدينة بورتسودان عام ١٩٧٧م دون أن يُخطِر أعضاء الحركة الإسلاميَّة في المكتب السياسي للجبهة الوطنيَّة الذي يرأسه.

ومهما يكُن وقعُ منشور المُوبقات العَشْر على العلاقة بين الحركة الإسلاميَّة والسيِّد الصادق المهدي، فقد حدَّدت الحركة موقفها من المُصالحة الوطنيَّة مُنذُ يومها الأوَّل، أنها هُدنةٌ لتقويمِ موقِفِها وإنفاذِ استراتيجيَّتها في البِنَاء، فيما كان تقديرها لموقف الصادق المهدي أنه يرجُو تحوُّلاً في نظام نميري، يُتيحُ له فرصة المُشاركة في الحُكم، كما أنهما - الصادق والحركة الإسلاميَّة- قد تمايزا خارج نطاق الجبهة الوطنيَّة التي أعلن الأمين العام للحركة الإسلاميَّة بعد خروجه من المعتقل في يوليو (تموز) ١٩٧٧م أنها قد انفضَّت(٤).

في أوَّل الأسبوع الثاني لانتفاضة أبريل (نسيان) ١٩٨٥م كانت قيادة الحركة الإسلاميَّة بما فيها الذين خرجوا لتوِّهِم من المُعتقلات التي توزَّعوا فيها من الخرطوم إلى شَالاً في غرب دارفور، كانوا جميعاً في منزل الدكتور حسن التُّرابي بمنطقة النقل النهري (المنزل الحُكومي الذي كان ما يزال يُقيمُ فيه) يكتبون الإعلان التمهيدي الذي يحمل دعوة الحركة الإسلاميَّة لتأسيس الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، يقولُ البيان: «**الجبهة الإسلامية القومية تأسَّست على الإسلام، فهي إسلاميَّة ترجو أن تكون قوميَّة تَسَع أهلَ السُّودان كافة، وهي كيانٌ جديد يقومُ على دعوةٍ سابقةٍ مُتجدِّدة لا تَرهَنُ نفسها للأسماء، ولكنها تتحوَّر لعبادة الله حيثما تجدَّد سياق الابتلاءات والتحدِّي، مهما يكُن اسمُها وطرحُها لا تُبدِّل أصُولها، تصلُ عامَّة حياة الدولة والمجتمع بخاصَّة كسبِ المؤمن كله إسلاماً لله وعبادة، تنفتح لنُخبِ الشعب وعامَّته، لأهل الحضر والريف ولأهل السَبق في حركة الإسلام الحديثة وأهلِ العهد من أهل التصوُّف أو العِلم أو تجارِب السياسة في مِلَلٍ**

(٤) صرح د. حسن الترابي لصحيفة الأيام في أول مقابلة صحفية معه بعد خروجه من المعتقل أن الجبهة الوطنية قد انفضَّت، فيما أعلن السيد الصادق المهدي في أول لقاء تلفزيوني أنه يتوقع انتخابات قبل الخريف المقبل.

وأحزابٍ أخرى، ولغير المُسلم المُلتزم بخُلُق التديُّن المُؤمن ببرنامجها، ولكنهم يؤمنون اليوم بالإسلام خَلاصاً لأهل السُّودان. تتأسَّس في الشمال وفي الجنوب، وفي كل مكان، كما تؤمنُ بوُحدة السُودان وعِزَّته واستقلالِ قراره، وتدعو لتحرير الناس من أسْرِ الوَلاءات الطائفيَّة والحزبيَّة القديمة نحو بناءٍ مؤسَّس على الشُورى والإجماع، يحفظ السُّودان من التمزُّق والانشطار، وينهضُ به نحو التنمية والرفاهية». ووُقِّع البيان باسم حسن التُّرابي عن اللجنة التمهيديَّة للمؤتمر.

في الصباح الذي غصَّ فيه نادي الأسرة بالخرطوم بمئات المُتداعين لجلسة الافتتاح في المؤتمر التأسيسي للجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، بدا واضحاً للذين عادوا بالذاكرة إلى المؤتمر التأسيسي لجبهة الميثاق في العام ١٩٦٤م، أن تحولاً كبيراً قد بلغته الحركة التي كانت صغيرة صفويَّة فأضحت كياناً جامعاً كبيراً موصولاً بجُذُور المجتمع "grass-roots" فقد انتظمت لوحة السُّودان في المؤتمر، وترأس الجلسات مُسلِمٌ من جنوب السُّودان، واصطفَّت أجيالٌ مُتعاقبة شبابٌ وشيوخ، وظهرت المرأة على امتداد المشهد فالنساء اليوم بالفعل شَقائِقُ الرجال. وفيما تأبَّت الجبهة الإسلاميَّة أن تتخذ لها عَلَماً خاصاً سِوى شِعارِ الحزب، لم تَضِق ساحة المؤتمر عن بعض أعلام الصوفيَّة وراياتهم وأنغامِهِم.

تداوَلَ المؤتمر حول النظام الأساسي للجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، وحول بضعة أوراقٍ في السياسة والاقتصاد والمُجتمع والأمن، وأفرَدَ ورقةً خاصةً للجنوب الذي بدأت مُشكلته تتفاقمُ مع تصاعُد الحرب الأهليَّة، وهي الورقة التي حملت لأوَّل مرَّة مُقترَحَ (الفيدرالية في الجنوب) مع لامركزيةٍ مبسوطة لأقاليم السُّودان كافة، لتكون الجبهة الإسلاميَّة بذلك أوَّل حزبٍ في السُّودان يكسر (التابو) الذي ضُرِبَ حول كلمة (الفيدرالية) قبل استقلال السُّودان، واستمرَّ عَبْره.

انفضَّ المؤتمر بعد ثلاث ليالٍ وقد أكمل عناصر تأسيسه. وانتظمت في الجبهة الإسلاميَّة كل الحركة الإسلاميَّة التي قطعت الطريق من جبهة الميثاق إلى المصالحة الوطنية مع حسن التُّرابي، وعناصر ما بعد المصالحة من نساءٍ وشبابٍ وطلاَّب، وجماعةٌ مقدَّرة من المثقفين والشخصيات القوميَّة، بعضُهُم كان جزءً من تيَّار العِلمانيَّة أو اليسار القومي أو الاشتراكي ولكنهم ثابوا إلى التديُّن في خاصَّة أمرهم يبحثون عمن يمثِّلهم في الحياة العامة أو يَصِلُون تديُّنهم الخاص بالعام بما اكتسبوا من ثقافة إسلاميَّة توحيديَّة، وكثيرٌ من المايويين استوَحَشُوا بعد سُقوط النظام واستقبلتهم قيادة الجبهة الإسلاميَّة بالصَفْحِ والتجاوُز عن غُبنِها القريب، ثم أهل الاستنارة من الطُرُق الصوفيَّة والجماعات السلفيَّة،

استشعروا جميعاً تعاظُم الخطر على السُّودان والإسلام، وبَدَت لهُم الجبهة الإسلاميَّة مثل سفينة نوح يركبُ فيها كل من له بصيرة يلتمس النجاة، كما جاء في الكلمة الخاتمة للدكتور التُّرابي الذي انتخبه المؤتمر أميناً عاماً فيما يُشبِهُ الإجماع، مُتجاوزين بذلك ضراوة الحملة العامة التي صُوِّبَت نحوه تُريدُ إقصاءه من الساحة، خاصَّة من قُوى التجمُّع الذي جمع اليمين واليسار مُتناسين جميعاً ''ماضيهم'' مع مايو يَصِفُون التُّرابي بأنه ''المُستشار''، كما انتخَبَ المُؤتمر ثلاثمئة عضواً لهيأة الشُّورى، بعضهم من أهل العاصمة القوميَّة والبقيَّة الغالبة تمثل كل أقاليم السُّودان.

انصرفت وفود الجبهة الإسلاميَّة بعد مؤتمر التأسيس إلى أقاليمها، تُعِدُّ العُدَّة لعقد مؤتمراتها الإقليميَّة التأسيسيَّة وفقاً لما ينُصُّ عليه النظام الأساسي، ومن ثمَّ تُكمِلُ بناءها الإقليمي على نَسَقِ البِناءِ القومي.

******

رغم الحُضور الكثيف في المؤتمر التأسيسي استشعَرَت الجبهة حاجتها إلى عضويَّة واسعة وراء الذين شهدوا المؤتمر، خاصة بعد تزايُد الحملة عليها من قِبَلِ إعلام الأحزاب، وحتى من الإعلام الرسمي الذي بدا مائلاً لليسار. فاتخذت الجبهة الإسلاميَّة قراراً بإصدار صحيفة يوميَّة ناطقة باسمها، وقد انتظم كادرها الصحافي والإعلامي الذي تخرَّج من الجامعات منذ سنواتٍ على أهبَة الاستعداد، خاصَّة بعد قرار وزير الثقافة والإعلام الانتقالي توقيف صحيفة (ألوان)، الصوتُ الوحيد المُنافح عن الجبهة الإسلاميَّة، بحجَّة أنها تتجاوزُ تصديقها الثقافي نحو السياسة، ثم توقيع نحو خمسين مثقفاً وكاتباً وشاعراً من قُوى اليسار على مذكِّرة للمجلس العسكري الانتقالي تُطالبُه بحظر نشاط الجبهة الإسلاميَّة.

أكملت قيادة الجبهة الإسلاميَّة أجهزتها القياديَّة بعد اختيار أمينها العام لأماناته التنفيذيَّة، وظَهَرَ كثيرٌ من وجوه الحركة الإسلاميَّة المشهورة القديمة المعروفة: أحمد عبدالرحمن، ياسين عُمر الإمام، عُثمان عبدالوهاب، محمد صادق الكاروري، موسى حسين ضرار، عثمان خالد مضوي، علي الحاج محمد.. ثم الجيل الوسيط: إبراهيم السنوسي، علي عثمان محمد طه، أحمد محجوب حاج نور ، عبدالجليل النذير الكاروري، أحمد علي الإمام، إبراهيم عبيد الله، وغيرهم، ضمن أجهزة الجبهة العُليا. فيما استمرَّ المكتب التنفيذي الداخلي للحركة الإسلاميَّة الذي أدخل عليه الأمين العام تعديلاً واسعاً قبل أسابيع من اعتقالات النميري في ٩ مارس (آذار) ١٩٨٥ م، فخرجت كثيرٌ من

الوجوه القديمة مثل: ياسين عمر الإمام، محمد صادق الكاروري، توفيق طه، ودخلت إليه عناصر جديدة لأوَّل مرة: عوض الجاز، وأمين حسن عمر، والزبير بشير، وسعاد الفاتح، واستمرَّ آخرون من جيلٍ مُقاربٍ، شأْن: علي عثمان محمد طه، وإبراهيم أحمد عمر. وقد تأكَّد صوابُ الرأي الذي أجرى التغيير في ذلك الوقت عندما امتدَّت الاعتقالاتُ في ليلة مارس (آذار) لتشمَلَ غالب الوُجوه القديمة، فيما نجَت كل عضويَّة المكتب التنفيذي الجديد من الاعتقال، سوى رئيسُ المكتب الأمين العام الدكتور حسن التُّرابي، إذ اتجهت أجهزة الأمن إلى الوجوه المعروفة تُركِّز البحث عنها، فاسِحَة الزمن كافياً لاختفاء القيادة الجديدة.

لكن الجبهة الإسلامية القومية وقد تأسَّست في إطار علني وفق أطر الدستور الانتقالي الذي يُقِرُّ التعددية الحزبية، استدعت عناصرها المشهورة بين الناس قادةً للعمل السياسي الجماهيري، فقد اتسعت ميادين العمل العام في الجبهة لتستوعب صفوف الحركة كافة، بل إنه لا بد له حتى يوافي أهدافها أن يتسع ليشمل وجوهاً قومية، بدت الحاجة ملحة لها في إطار عمل سياسي ميدانه المجتمع ومساحته السودان، فانفتح الصف القيادي في أقاليم السودان كافة لأعيانٍ في المجتمع ممن انحازوا للجبهة، وسعدت ولاية الخرطوم خاصة بانتخاب اللواء الفاتح عبدون رئيساً للجبهة، بسابقة انتمائه للقوات المسلحة وسابق علاقاته بحزب الأمة وبالرئيس جعفر نميري، ولاسم أُسرته المشهور، ومثله اللواء إسماعيل الطيب، الذي تولى أمانة الشؤون الإدارية في القيادة التنفيذية للجبهة، ثم بانضمام الأستاذ أحمد سليمان المحامي، الماركسي المعروف الآيب -منذ أعوام- إلى رحاب الإسلام، ليأخذ من فور دخوله عضوية كاملة في المكتب السياسي.

كانت الأعوام الأخيرة من عهد المصالحة قد شهدت تعديلاً جوهرياً في الوثيقة المعروفة بدستور حركة الإخوان المسلمين، إذ كانت محدودة الأهداف، ساذجة المعاني، خاطبت قضايا ظاهرة البِلَى والتخلف، وظلت سارية على مستوى نظري منذ منتصف الخمسينات، دون أن يكون لها أثرٌ في الواقع.

ولكن مؤتمر الحركة الإسلامية الذي التأم سراً في عام ١٩٨٢م، وانتخب أمين عام الحركة ومكتب الشورى (مجلس سِتِّيني يُنتخبُ منهم أربعين، ويُستكمَلُ العشرون بواسطة الأربعين)، أجاز الوثيقة الدستورية التي نصَّت على اللامركزية التنظيمية التي جرى عليها العمل فيما بعد وانتقلت بذات الفلسفة التنظيمية إلي الجبهة الإسلامية، كما ألغى الدستور لأوَّل مرة المكتب السياسي المنفصل عن المكتب الإداري، وأصبح المكتب

التنفيذي يتولى التخطيط الإداري والإشراف السياسي ويعهد إليه اتخاذ المواقف السياسية الكبرى، شأن الموقف من الأنظمة موالاةً أو معارضةً، وشأن التحالفات أو الخروج منها. ومع صدور دستور الجبهة الإسلامية القومية ونظامها السياسي وتكامل أجهزتها، حافظت الحركة على هياكلها التي أقرها دستورها مستورة باطنة، وبعد أن أجاز مجلس شوراها الداخلي مقترح قيام الجبهة الإسلامية القومية قبل أسبوعين من تأسيسها، دفع بغالب نشاط الحركة الإسلامية إلى الجبهة واحتفظ بوظائف التأمين والمعلومات والمال الخاص بالحركة، وبعض أمانات الفئات مثل الطلاب والنقابات، وواصل نشاط الشباب في ''منظمة شباب البناء'' والنساء في ''رائدات النهضة''، في شبه استقلالٍ عن الجبهة والحركة، وفقاً لرؤية ظلت تؤمن بقسطٍ أوفر من الحرية لهذه القطاعات، التي تحتاج عضويتها الناشئة إلى تربية تزكِّي فيهم الشورى وتعلِّمهم ممارسة المسؤولية. إلا أنه ومهما يكن تباين الظاهر من عمل الجبهة الإسلامية عن الباطن من عمل الحركة، فإن عناصر الجبهة الإسلامية القادمين وعناصر الحركة القدامى تجاوزوا ما اعترى التجربة الأولى للتحالفات الجبهوية إبان عقد الستين، فقد تنازع الظاهر والباطن، لا بين القدامى والقادمين، ولكن بصراعات النخبة التي ضربت خالص أعضاء الحركة، فقد آذى بعضهم الظهور الكبير لقادة جبهة الميثاق الإسلامي في الليالي السياسية والبرلمان (الجمعية التأسيسية) وفي الإعلام، وثارت فيهم الغيرة من أخيهم الأمين العام للجبهة، وأثاروا الصراع القديم بين التربية أو العمل العام وبين التنظيم والسياسية.

لكن عناصر الجبهة الإسلامية القومية قد دخلوا إلى الحركة الإسلامية وهي بناء مكتمل المعالم أو يكاد، وأصبح أمينها العام رمزاً لتجديد الإسلام لغالب تيار الإسلام في السودان وخارجه لا يكاد ينازعه أحد، وأغلبهم معجب بالحركة الإسلامية التي أصبحت في كنف قيادة الجبهة الإسلامية. أما صف الحركة الإسلامية الملتزم فلم يستشعر كذلك غربة أو نفوراً من عملها إلى جانبهم عناصر لم تكن بعضاً منهم، فقد توالت على الكبار التجارب منذ جبهة الميثاق، وشهد الجيل الوسيط تجربة العمل في الجبهة الوطنية مع الأحزاب الوطنية، كما شهد كامل تجربة المصالحة الوطنية مع العناصر المايوية، بل إن كثيراً من الذين انحازوا للجبهة كانوا بعضاً من رفاق الطريق في تلك المراحل.

كذلك أكَّد دستور الجبهة الإسلامية وأوراقها الأصولية على نبذ العصبيات الحزبية والجهوية والطائفية، وإخلاص الولاء للأفكار والبرامج. وظل الأمين العام -للحركة الإسلامية ثم الجبهة- يُذَكِّر بعبرة الجمود على الأسماء والأشكال دون النيَّات والمقاصد

والأهداف، وأن الطائفية قد تعوِّق كيان الإسلام المتجدِّد كما هو الحال مع بعض الحركات الإسلامية المعاصرة التي جَمَدَت، تُعوِّق -هي نفسها- حركة الإسلام. ومهما انسجمت قيادة الجبهة الإسلامية واتَّسق عملها متجاوزاً توترات التجارب السابقة،فان المشوار لم يمض مع الحركة الإسلامية ليبلغ تذويب كامل باطن وظائف التنظيم مع ظاهر عمل الجبهة السياسي والثقافي، وظلت تلك الازدواجية خصماً على مقتضى التوحيد الذي ظل هدفاً توخياً لخلق الصدق وبركته مع النفس ومع الآخرين وتجنباً لحيل المنافقة والمخادعة مهما دقَّت، نحو مثال مجتمع المؤمنين الحق الذي يعهد بواجباته بين أعضائه علي المساواة، والحركة والتنظيم ما هو إلا اجتهادٌ بفقه يُراعِي الواقع وينبغي أن يتقدَّم نحو المثال الذي لا يحفظ كياناً سرِّياً خاصاً لبعض المؤمنين، وربما لو تقدَّم الزمن بعمر الجبهة الإسلامية القومية لتقدَّمت لتوافي ذلك المثال.

*****

توالت المؤتمرات الإقليمية التأسيسية للجبهة الإسلامية القومية، إذ انتظمت اللجان التمهيدية الأقاليم كافة، وبدأت من فورها حملة البناء القاعدي لتأسيس مؤتمرات المناطق والمحليات لتبلغ مؤتمر الإقليم، تبني على سابق كسب الحركة الإسلامية المؤسَّس على اللامركزية. أما وفود المركز فقد ظلت تطوف السودان لتشهد المؤتمرات التأسيسية كافة، بقيادة الأمين العام وعضوية أمناء الأمانات والمكتب السياسي، ولتخاطب شعب الأقاليم في ندوات سياسية عامة في مدنه الكبيرة ومراكزه الحضرية والدينية، كما تتوجه بخطاب خاص في أندية الموظفين والجامعات والمدارس حيثما وُجِدَت، وتزور زعماء الأقاليم ووجوهه من زعماء القبائل والعشائر وكبار التجَّار، ثم تفرد الزيارة الخاصة لمراكز شيوخ التصوُّف وطُرُقِه، تبسط خطابها للجميع وفق مقتضى المُخَاطَبِين فلكل مقامٍ مقال، وتطرح برامجها وتُفسِحُ الوقت للمشاركة والجدال مهما يشتدُّ تصطبِرُ، فهي محاصرة بتُهَم الأحزاب، قريبة العهد بالنظام المُباد، ولكنها في رأي الكثيرين تحمل رمز الإسلام الحديث وتمثِّله ويجد عندها صدقيَّة أكبر من الأحزاب التقليدية لكن يريد أن يطمئن قلبه، وهي ترجو منهم بدورها الدعم والمناصرة.

مسحت وفود الجبهة الإسلامية إذن ساحة السودان أو كادت، عازمة أن يبلغ صوتها كل ناحية مهما بعدت، وأن تُعَرِّف بنفسها وبرامجها كل من ألقى إليها أذن السمع والوعي، وقد تبلور قرار مكتبها السياسي مبكراً أن تضع في كل دائرة مرشحاً حتى تعرف عَدَّها الحق وحجمَها في السودان ومدى وقعها في كل منطقة، فبلغت وفودها حتى

الجنوب والغرب القصي، حتى غرب دارفور، ثم كردفان، فضلاً عن أقاليم الجزيرة والنيلين الأزرق والأبيض، والشمالية، والقضارف وكسلا والبحر الأحمر، وفقاً للتقسيم الإقليمي الذي ساد في العهد المايوي واعتمده الدستور الانتقالي.

كانت دارفور خاصة الإقليم الذي سابق مركز الحركة في الخرطوم نحو تأسيس الجبهة الإسلامية القومية وكادت أن تسبقها، إذ اختارت ذات الاسم ومضت تعمل به حتى وصلتها بشرى التوافُق من الخرطوم، فمضت تؤسِّس الدور وتزاول المناشط قبل المؤتمر التأسيسي الذي انتخب قيادة أخرى للجبهة غير قيادة الحركة، ثم اتخذت لها علماً خاصاً، الأمر الذي رفضته القيادة القومية في المركز. والحق أن غرس الحركة الإسلامية ظلَّ متنامياً في دارفور منذ الخمسينات للقرن الماضي، ثم استوى واشتدَّ عوده في منتصف السبعين إلى منتصف الثمانين، وقد أتاح الرئيس النميري سانحة نادرة للحركة الإسلامية عندما عُيِّن الدكتور حسن الترابي مشرفاً سياسياً على إقليم دارفور، في إطار قرار يوزِّع أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي مشرفين سياسيين على الأقاليم. كما كان للحركة الإسلامية دور كبير فاعل في الانتفاضة التي أطاحت بحاكم الإقليم وأحلَّت محله الأستاذ أحمد إبراهيم دريج في عام ١٩٨١م. وعند سقوط النميري وقيام الجبهة الإسلامية بدت الولاية الأفضل مهاداً لدعوة الجبهة وعملها.

*****

في الإطار الرسمي، استمرَّ المجلس العسكري الانتقالي يبذل جهداً مقدَّراً في التزام الحياد تجاه ما تموجُ به الساحة السياسية من صراعات الأحزاب، ومع تصاعُد العمليات العسكرية في الجنوب والشرق وجنوب كردفان من جانب الحركة الشعبية ضد الجيش السوداني، وبعد أن أطلق الدكتور جون قرنق وصف "مايو الثانية" على جنرالات الحكومة الانتقالية، ومع محاولة قوى اليسار الاصطفاف إلى جانب الحركة الشعبية، بدأ خط المجلس العسكري يتقارب مع خط الجبهة الإسلامية، لا سيَّما عناصر منه صُوِّبت عليها أصواتٌ من اليسار، تصفهم بأنهم "جبهة".

أما مجلس الوزراء الذي تشكل من ممثلي النقابات، فلم تفُز الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة بأي حقيبة منه سوى حقيبة التربية والتعليم، التي كانت من نصيب الإخوان المسلمين الجناح الذي يتزعَّمه الأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد، والذي انتظم عشية الانتفاضة في التجمُّع الحزبي والنقابي، إلا أن مواقف التجمُّع من الشريعة الإسلامية التي تُعرَفُ بـ"قوانين سبتمبر" لم تلبث أن أخرجته، وظلَّ وزراء من المجلس الانتقالي ينُاوؤون الجبهة

الإسلامية ظاهراً، ويُوالون قوى اليسار جهراً، ورغم سابقة انتسابٍ لرئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله للحركة الإسلامية، ورغم أن الانتفاضة تسارعت خطاها بدفعٍ واضح من الحركة الإسلامية، إذ بدأت المظاهرة الأولى التي قادها اتحاد جامعة أمدرمان الإسلامية بعد أسبوعين من اعتقال قادة الحركة الإسلامية أخريات مارس (آذار) ١٩٨٥م، فتجاوب معها طلاب الاتجاه الإسلامي وخرجوا في صفها، ثم انحاز إليهم الإسلاميون من كل شُعَب الحركة في الخرطوم وأمدرمان. كما شارك أطباء الحركة بفاعلية في إضراب الانتفاضة، إذ ساهم موقفهم قبل أقل من عام في إفشال محاولة الإضراب التي نشط فيها اليسار بعد إعلان قوانين سبتمبر، أما المشاركة القوية للحركة الإسلامية فكانت عبر نقابة مهندسي الكهرباء، إذ أضاف قطعهم الكهرباء عن العاصمة عاملاً حاسماً في نجاح الانتفاضة.

لقد كان مجمل مواقف مجلس الوزراء الانتقالي نحو الجبهة الإسلامية وفقاً لتقديرها سلبياً غير محايد. بل إن تناصر اليسار وحزب الأمة وتعاطف الاتحادي الديمقراطي في التجمع الحزبي والنقابي لعزل الجبهة الإسلامية، وتصميم الجبهة الإسلامية على مواصلة وجودها وعملها، قسَّم الساحة السياسية إلى معسكرين متقابلين. وبخروج الجبهة في موكب (أمان السودان) في وجه تظاهرات مستمرَّة من التجمع ضد ذات وجودها ثم ضد مصر مطالبة بتسليم النميري، أو مع الحركة والجيش الشعبي أو ضد قوانين سبتمبر، احتشدت الجبهة الإسلامية وكل من تعاطف مع طرحها، وغطَّت أفق الخرطوم من وسطها إلى ساحة القيادة العامة، معلنة تضامنها مع الجيش السوداني، فأكدت أنها قوة لا يمكن إلا الاعتراف بها. ومع الخذلان الذي وقع على التجمع من مواقف الحركة الشعبية، وخاصة رفضها الاعتراف بحكومة الانتفاضة الانتقالية، ووقف الحرب، ثم سقوط طائرة الخطوط الجوية السودانية التي تحمل ستين مدنياً بصاروخ الجيش الشعبي، تضاعفت قوة الجبهة الإسلامية السياسية وتضعضعت في المقابل دوافع قوى التجمُّع للاحتشاد ضدها.

تصاعدت إذن قوَّة الجبهة الإسلامية القومية عبر تواصل مؤتمراتها وندواتها السياسية في سائر البلاد، وتطوَّرت أساليب مقاومة التجمع الحزبي والنقابي نحو أفق غير ديمقراطي، وكلما تباعدت خطى الجبهة عن العاصمة القومية اشتدت حملة المقاومة بالعنف لنشاطها، فحُصِبَ المتحدِّثون في الندوات بالحجارة تتساقط عليهم أحياناً لمدى ساعتين من الزمان، لا سيَّما في مناطق نفوذ حزب الأمة (النيل الأبيض وكردفان) وبعض مناطق نفوذ اليسار (الجنوب)، وبالهتاف المعادي الذي يقتحم ميدان النشاط لا يرضى إلا

بإفشاله وإذا استمر يستمر التشويش عليه، يَتَناصَرُ عليها متحمسة الأحزاب الذين يُحْشَدون بتدبيرٍ سابق وأحياناً يُستأجَرُ مُتَبَلطِجَة الأسواق والحواري، وقد اعتادت وفود الجبهة الإسلامية حيثما سافرت تقطع السودان، بقطعِ الأشجار والحجارة والخيران، تقطع عليها الطريق قبل أن تبلغ المدن والقرى لتصل بصوتها إلى الناس، وعلى رَشْقِ سيَّاراتهم بالحجارة وأحياناً بالرصاص. وقد حُوصر وفد الجبهة الإسلامية بقيادة أمينها العام وهو يهم بمغادرة منطقة ''أبوجبيهة'' في غرب كردفان، ولم تفك خناقها إلا بعد تبادل نيران الذخيرة الحية بينها وبين القوى الحزبية، وقُتِلَت امرأة ساعة وصول أمين عام الجبهة إلى منطقة المُجلَد، وحدثت حادثة اغتيال أخرى لمواطن فور خروج موكب أمين الجبهة من مطار مدينة واو، التي وصلها ليشهد مؤتمر إقليم بحر الغزال، وفي كلا الحادثين ظهر تواطؤ جهات رسمية ضد التظاهُرات التي تحشدها الجبهة الإسلامية ترحيباً بوفد الأمين العام. ولم تَسْلَم حتى مناطق في قلب الخرطوم، حيث ثِقَلُ الجبهة ومحلُّ مقدرتها على تأمين قادتها ونشاطها(٥).

كانت بالطبع حجّة أحزاب التجمع في حملتها غير الديمقراطية على الجبهة الإسلامية هي ''السدانة'' لنظام جعفر نميري المُباد، وأن عُنفها على الجبهة الإسلامية هو استمرار للانتفاضة لـ''كنس آثار مايو''. وإزاء هذه المواقف بدأ إعلام الجبهة الإسلامية الذي تُمثله رسمياً صحيفة ''الراية''، وصحيفة ''ألوان'' المستقلة بقيادة رئيس تحريرها أ. حسين خوجلي محمد حسن تَوَلِّي الحملة المضادَّة، وقد تجاوبت مع الحملة قاعدة الجبهة لا سيَّما المهتمين بالتوثيق، فطفِقَت تفاجئ رموز اليسار واليمين بالوثائق الدامغة التي تؤكد سدانتهم لمايو، ومواقفهم من السُجون والمُعتقلات التي تقلَّب فيها الإسلاميون في سنوات مايو الأولى والثانية، ثم مجازر بيت الضيافة، والجزيرة أبا، وودنوباوي أيام تحالف النميري مع اليسار.

لم يخلُ الباب الثابت بالراية ''لكي لا ننسى'' من صور أداء القسم للاتحاد الاشتراكي، أو الوزارة، وقصائد المدح، وحفلات الأوسمة والتكريم وغير ذلك، وأصبح كل صُبحٍ جديد يحمِلُ مفاجأة للتجمُّع. ومع تزايُد حملة العنف المادي على الجبهة الإسلامية، تزايدت حملة العنف الأدبي من صحافة الجبهة الإسلامية، ولا ريب أن كلا الموقفين ساهما فيما لحِقَ بمستقبل الديمقراطية في السودان من أذىً وما أحاط بالعلاقات

---

(٥) بدأت وفود الحركة الإسلامية تتحرك في حشد من المكاتب الخاصة من الذين تلقوا تدريباً عسكرياً محدوداً لحماية قيادة الجبهة وقد اقترح عليهم الأمين العام اتخاذ دروع تقي حضور الندوات وقع الحجارة وحتى يستمر المتحدثون مهما تصاعد الهجوم.

السياسية من أزمات، ولكن صحافة الجبهة الإسلامية يقعُ عليها بحكم دعوتها للإسلام وتأسيس أطروحاتها على أصوله إلزامٌ أشد ألا تتجاوز مهما تجاوز الآخرون، الأمر الذي حمل عليها أحياناً توجيهاتٍ ولفتَ نظرٍ من قيادة الجبهة، وأحياناً تقريعاً وعقوبة.

اتسم الخط السياسي العام للجبهة الإسلامية بوضوح شديد:

- **أولاً**: الدعوة الحاسمة أن تقوم الانتخابات لأجَلِها الذي حدَّده المجلس الانتقالي في الدستور، أي بعد عامٍ على وجه الضبط من توليهم السلطة في أبريل (نيسان) ١٩٨٦م، والرفض لمحاولات بعض الأحزاب تسويف الموعد وتأجيله بحجة الحرب في الجنوب أو الأمن في العاصمة، أو الحاجة لوقت أكثر للاستعداد، أو لحين التوقيع على اتفاق سلامٍ أو قيام مؤتمر دستوري. فالانتخابات، مهما كانت نتائجها، تمنحُ الشرعية لجهة ما لتحكم بتفويض الشعب، وتحدِّد الحجم الحق لكل حزب سياسي، وتُيسِّر المحاسبة على المسؤولية.
- **ثانياً**: قوانين الشريعة الإسلامية التي تُسمِّيها الأحزاب "قوانين سبتمبر" حتى تربطها بنظام النميري البائد، وتنسبها لصورته الشائهة بعد الانتفاضة، مهما تكن ناقصة أو شائهة، تُكَمَّل وتُعدَّل ولا تُلغى، لأنها أضحت خطوة في طريق إسلام الحياة العامة، لا يُرْتَدُّ عنها، ولكن يُتَقَدَّمُ بها. وقد نجح إعلام الجبهة الإسلامية في نصبها رمزاً يتوالى عليه تيارٌ إسلاميٌ عريض، وحاصر انتقادات الأحزاب لها في إطار الرفض للشريعة وعقيدة اللادينية السياسية أو العلمانية.
- **ثالثاً**: أما الموقف الأخير المهم في البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية، فهو دعم القوات المسلحة في حربها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق، ثم رفض ممالأة الأحزاب لا سيَّما قوى اليسار لها، ثم كشف أجندتها "الماركسية" و"الانفصالية"، وقد بلغت الجبهة الإسلامية ذروة ذلك الموقف بتسييرها لموكب "أمان السودان".
- **رابعاً**: أخيراً التزم خطاب الجبهة الإسلامية الدعوة لاحترام الجوار العربي الإسلامي في وجه الدعوة التي بعثت "الأفريقية" وحضارة كوش ومروي، والتي تبناها اليسار في الستينات من القرن الماضي وعادت حية بعد الانتفاضة، فكان احترام مِصرَ الرسمية موقفاً من الجبهة الإسلامية إزاء دعوة التجمُّع إلى قطع العلائق معها إذا لم تُسَلِّم الرئيس السابق جعفر نميري الذي لجأ إليها بعد ما انتهت رحلته إليها مع نهاية حكمه، تعبيراً عن رفضها لخطاب الثأر الذي التزمه حزب

الأمة وقوى اليسار، وأكَّدت الجبهة الإسلامية تفهُّمَها للقرار المصري بإيوائه، وفقاً لتقاليدها في استضافة اللاجئين السياسيين منذ وقت طويل، ولم تقف أبداً من قضية تسليم النميري لمحاكمته أو محاكمة رموز مايو موقف الحماسة فقد انحاز إلى صفِّها كثير من وجوه المايويين.

*****

كان موسم الانتخابات هو ساعة الدفع الأعظم للجبهة الإسلامية، فقد عبَّأت طاقات شبابها وشيوخها، نسائها ورجالها الذين احتشدوا على صعيدٍ واحد لمعركةٍ حاسمة، بَدَت يومئذ معركة حركة الإسلام الواعية المتناصرة في السودان، المتجاوزة لنخبوية الحركة الإسلامية المحدودة، المتصدِّية لعدوان خصومها بما يبطل مُكايدات حصارها وعزلها فهي اليوم حقيقة كبرى بحجم المجتمع لا يتيسَّر تجاوزها في واقع السياسة، فهي في نظر عضويتها تستشرفُ تمام مشروعها وبلوغ مثالها ونصب قدوتها في أُنموذج حضاري عالمي للإسلام المتجدِّد.

قبل أن تبسط مرشحيها وفقاً لقرارها مُرشَّحٌ لكل دائرة، أكملت عدَّ عضويتها، واستعانت بما تعلمُ من علوم الإحصاء والرصد والتحليل، وما كَسِبَت من خبرة في تنزيلها على واقعها التنظيمي الذي بلغت حدودُه حدودَ الوطن، وما استحدثت من وسائل الحاسوب الغريبة يومها على خبرة السودان، وأدركت على وجهٍ يُقارِب الدقة حجمها ووقعها.

ظلَّت حملات الجبهة الإسلامية تتصاعد نحو الانتخابات، وظلَّت أجهزة الحركة الإسلامية الداخلية تُصَاعِدُ جهدها الفني إلى مداه، إحصاءً وتوثيقاً وتأميناً وتمويلاً نحو أكبر الكسب في أصوات الاقتراع ودوائر الانتخابات، تطويراً لسجلها المدني الخاص، فهي اليوم تَعرِفُ كل عضويتها وما يحيط بهم من أسرة وأبناء وأخوان وأخوات، وما مضت عليه سيرهم، ولاءً للحركة أو تعاطفاً أو حياداً أو خصومةً، وما بلغوا من كسبٍ مادي، أو نالوا من لقبٍ علمي.

أما التمويل، فقد اتسعت الحاجة إليه وألحَّت كلَّما تقاربت أيام التصويت، بل دخل المال عنصراً ذو وقع بالغ في منافسات الدوائر وبدا وافراً في أيادي خصوم الجبهة. فتصاعد الإنفاق من كل سبيل ليُوافي أوسع نشاط عرفته الحركة الإسلامية منذ ميلادها في السودان، تتولى غالبه العضوية الملتزمة لا سيَّما من مراكز الاغتراب الخليجية، وتلتمس عوناً عليه من علاقاتها مع حركات الإسلام وأفذاذها الأثرياء حيثما تيسَّر، ولكن جاء

أغلبه من خالص استثمارات الحركة وخالص أموال شركات وأعمال أعضائها. وترخَّصت شيئاً ما المصارف الإسلامية في منح الصفقات والقروض لأعضاء من الحركة حتى يوافوا شيئاً من احتياج الصرف المتصاعد[٦]. كما شهدت الجبهة الإسلامية أنماطاً من المُنفقين تبرَّعوا بسخاءٍ وهُم لا يكادون يُظهِرُون انتماءً معلناً لها أو يعرفون بسابق علاقة مع الحركة، تصدَّقوا سراً يرغبون في الأجر الأكبر أو يخشون الحملة عليهم من خصوم الجبهة، وذلك ضمن ظواهر أخرى من الانحياز والتفاني شهدتها الجبهة الإسلامية من بعض أعضائها الذين لم ينتموا أصلاً للحركة.

ظلَّت وظائف عمل الحركة الداخلية الفنية الخاصة بالشؤون الأمنية والمالية والتوثيق مستمرة مستترة موصولةً بالأمين العام وبعضها بمكتبه التنفيذي، وبعضها موصولاً بالتقارير الراتبة لمجلس الشورى الذي ظل يجتمع بدوره على فترات متباعدة لا سيَّما بعد تصاعد نشاط الجبهة الإسلامية إذ استوعبت غالب أعضائه، ولكنه استمر يراجع نشاطها ويتداول حول مواقف الحركة الكبرى وفق الاستراتيجية المجازة قبلاً. ولكن الجبهة الإسلامية في جملة عملها ومسيرتها تحرَّرت من الحساسية السالفة التي شابت علاقة الحركة الإسلامية بجبهة الميثاق الإسلامي، وكادت المجَانبة أن تختفي في شعور أعضاء الحركة بين عملهم في التنظيم ونشاطهم في الجبهة، فقد امتد وقع الحركة واتسع عملها وتولَّى غالب أعضاء الشورى والقيادة وظائف ظاهرة في الجبهة الإسلامية، أو انصرفوا لتكاليف في التنظيم، ولكنها موصولة منسقة مع نشاط الجبهة الإسلامية ومواقفها.

أما أعضاء الجبهة الإسلامية، لا سيَّما الكبار من الذين لم يكن لهم سابقة انتماء تنظيمي للحركة، فقد ظلوا على إلفة ورضى وانسجام في عملهم إلى جانب الإخوان في أجهزة الجبهة، بل إن الرأي العام الصديق والمخاصم استخدم اسم ''الجبهة'' في وصف

---

(٦) كما تقدم، فإن ظهور المصارف والشركات الإسلامية التي تديرها عناصر من الحركة صاعدت الدعاية ضد ثراء الجبهة الإسلامية في مجانبة شديدة لحقيقة أوضاع الجبهة الإسلامية خاصة بين يدي الانتخابات، فقد ظلت الجبهة تضبط حسابها بدقة وحرص ألا تعجز موازنتها عن الموافاة باحتياجها المتزايد، وهو ما حدث أكثر من مرة واستدعي تدابير طوارئ لإنقاذ الموازنة. وقد روَّج اليسار - مستغلا بشاعة مناخ المجاعة في أخريات عهد مايو مدعيا أن البنوك الإسلامية خزنت الذرة وأجاعت الشعب. والحق أن الحركة الإسلامية كانت مُغيثاً أساسياً في المجاعة عبر منظمة الدعوة الإسلامية وشباب البناء ورائدات النهضة خاصة، أما فرية "بنوك العيش" ضد بنك فيصل الإسلامي، فقد أصدر البنك كتيباً يرُدُ فيه علي هذه الدعاية ويدحضها ببيان الأرقام التي ساهم بها في إغاثة المجاعة. ومع تمكن اليسار أولاً وحزب الأمة ثانياً من الأجهزة العدلية قرَّروا على الفور تكوين لجان التحقيق في حساب المصارف الإسلامية وصوَّبوا أكثر على بنك فيصل الإسلامي وكانت المفاجأة أن أكبر عشرة مستثمرين في البنك يستفيدون من مرابحاته ومشاركاته هُم من رموز الأحزاب التقليدية مع واحد أو اثنين من الحركة الإسلامية.

تيَّار الإسلام من قدامى أهل الحركة والقادمين من أهل الجبهة الإسلامية، واختفي الاسم القديم (الإخوان) بالتدريج، حتى أوشك أن ينمحي، وانصرف إلى الجماعة التي اختارت أن تختص به علناً ''جماعة الإخوان المسلمين'' بزعامة الأستاذ الصادق عبدالله عبدالماجد.

أثارت قضية المرشحين للدوائر الجغرافية ودوائر الخريجين، التي فوضتها شورى الجبهة إلى لجنة من المكتب السياسي، لتُدرَجَ ضمن المسائل التي ينبغي أن تتكامل فيها شورى القيادة المركزية والقيادة الإقليمية، أثارت بعض مشاقةٍ وتوترٍ لدي بعض الأسماء المعروفة من الحركة الإسلامية الذين لم يشملهم اختيار اللجنة مرشحين، ورغم أن اختيار مرشحي الدوائر الجغرافية لم يُبرِز خلافاً ظاهراً بين المركز والأقاليم، بل تجاوبت أغلب دوائر الأقاليم مع رسل المركز من أبنائهم الذين رشَّحتهم اللجنة. فهُم، وإن كانوا رموزاً في القيادة أو من سكان العاصمة بحكم عملهم الرسمي أو أعمالهم الخاصة، يمثِّلونهم في جمعيَّة تأسيسيَّة قوميَّة تضم كل السودان.

لكن دوائر الخرِّيجين النخبوية بطبيعتها أثارت مشاكل النخبة، فقد تصوَّب جهد اللجنة نحو اختيار وجوه قومية لدوائر الخرِّيجين تمثل قومية الجبهة الإسلامية، وألا تحتكر الدوائر لرموز الحركة الإسلامية ووجوهها المعروفة، فضاقت الفرص المحدودة على بعض كبار الإخوان، منهم عناصر كانت ذات سابقة قيادية أو فكرية في سنوات الدراسة، ولكنهم تأخَّروا عن نشاط الحركة لأسباب مختلفة وعن نشاط الجبهة المتسارع المتعاظم، فلم يتولوا في عهد نميري وزارة أو عضوية الاتحاد الاشتراكي، وظلَّ بعضهم غائباً في دول الاغتراب بعد المصالحة الوطنية، ولم ينشطوا مع الجبهة شأن آخرين ظلوا أساتذة في الجامعات وأصحاب مناصب إدارية رفيعة في الدولة أو الشركات أو المصارف، ولكنهم جدَّدوا كسبهم السياسي ورشحهم المركز أو اقترحتهم الولايات(٧).

الخلاصة أن مرحلة الجبهة الإسلامية القومية، رغم انفتاحها على جبهة المجتمع العريضة وانفتاح صف قيادة الحركة الإسلامية ليضم وجوهاً قومية جديدة ورموزاً في اليسار وشباباً يُصَّعد لأول مرة، فقد ترسَّخ إلي حدٍ كبير انسجام القيادة السابق الذي تبلور في عهد المصالحة الوطنية، فالقادمون ظلوا على قناعة وإعجاب بطرح الحركة

(٧) كان الأمين السياسي للجبهة الإسلامية أحمد عبدالرحمن محمد المشهور بسعة صِلاته خارج أطر الحركة حريصاً علي ضم الأسماء القومية إلي قائمة مرشحي الجبهة لدوائر الخريجين، فأخرج ربيع حسن أحمد القيادي الإخواني المعروف لصالح عباس إبراهيم النور ذو الخلفية الناصرية من قائمة الخريجين لدوائر ولاية الجزيرة. كما لم تختار اللجنة أسماء مثل إبراهيم أحمد عمر وحسن مكي ليكونوا مرشحين، وقد عادت اللجنة واعتمدت اسم الأول ليدخل الجمعية التأسيسية، فيما مثَّل ذلك التجاوز نقطة فارقة في المسيرة السياسية والتنظيمية للثاني.

الإسلامية الذي تجلَّى في الجبهة، ومع الملازمة في الاجتماعات وصُحبَة الرحلات ومجاهدة الأعداء توثَّقت الصلة واستشعروا جميعاً أن صوتهم مسموع بمواقف الجبهة وتعبيرها. أما عناصر الإخوان من أهل الحركة الإسلامية، فقد استشعر بعضهم أن الجبهة الإسلامية ضاعفت عزلتهم وأحرجتهم بوجود غرباء، في لحظةٍ يُرى فيها الصف كله محتشداً لمواجهة حصار الخصوم، والحق أنهم آثروا ألا يجهروا بموقف ولا رأي ولو كان موضوعياً يبحث في إصلاح سبل الحركة ونظمها في الشورى والقيادة، ولم يطوِّروا موقفهم ليكونوا جماعة ضغط بما قد يفهم في تلك اللحظة الحرجة أنه تشرذُم أو انقسام، فيقع عليهم ما جرى في المحاولات السابقة لشق الصف، إذ حُوصِرَت وذهبت ريحها.

أصدرت الجبهة الإسلامية برنامجها الانتخابي قبل بضع أسابيع من يوم الاقتراع لاختيار نوَّاب الجمعية التأسيسية، فبسطت فيه جملة رؤاها ومواقفها نحو المستقبل. عَكَفَت على إعداد البرنامج لجنةٌ من المكتب السياسي برئاسة الأمين العام، تداولت حول المواضيع والقضايا التي ينبغي أن تجيب عليها الجبهة الإسلامية وهي تقدِّم نفسها للشعب، وبرنامجها الذي ستحكم به إذا فازت أو غلبت في الاقتراع الوشيك. أبانَ البرنامج مقترحات الجبهة الإسلامية للدستور الدائم في البلاد، العمل الأساسي للجمعية التأسيسية، وأكدت ما صدر في توصيات مؤتمرها العام ومؤتمراتها الإقليمية، فيدرالية للجنوب، ولا مركزية واسعة في كل السودان. كما حَمَلَ البرنامج رؤيتها للتنمية والإصلاح الاقتصادي، ثم الإعلام والقوات المسلحة والتعليم والعلاقات الخارجية، وجمعت ما كانت تنشره في خطابها العام والخاص من رؤى ومواقف. ورغم أن برنامج الجبهة الإسلامية الانتخابي لم يجد حظاً من الإطلاع الواسع والتداول والنقد حتى داخل صف الجبهة الإسلامية، ولم يستحوذ على اهتمامٍ كبير في غمرة تصاعد الحملة السياسية نحو الانتخابات، فقد عبَّر عما بلغته حركة الإسلام في السودان من نضج، بعد تجربة المقاومة وخلوة الدراسة والإطلاع في السجن وبعد عودة من دراسة تجارب العالم، وعند نهاية تجربة في الحكم والوزارة والتشريع إبان عهد مايو، مهما تكن منقوصة فهي مفيدة لحركة بدأت محدودة صفوية، ثم اتسعت ترقَّى نحو الشعبية تدرُّجاً.

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية في السودان في العام ١٩٨٦م عن استحواذ الجبهة الإسلامية على مقاعد دوائر الخريجين كافة عدا ثلاث دوائر في الجنوب، وذلك رغماً عن أن الجبهة الإسلامية قد التزمت طوال فترة التداول حول قانون الانتخابات الدعوة لاعتماد نظام "صوت واحد لكل مواطن"، وظلت تؤكِّد على ذلك في منابرها العلنية وفي

اجتماعات المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية مع الأحزاب حول القانون، موضحة أنها حقاً وصدقاً مع توحيد المجتمع كله على المساواة في الواجب والحق، لا تشقق الشعب إلى عامة ومتعلمين كما كانت سنة المستعمر السيئة تباعد بين المثقفين بمدارسهم وأحيائهم وأنديتهم وبين الشعب بثقافته التقليدية وبيئته المتخلفة، رغم إصرار قوى اليسار في التجمُّع النقابي على اختصاص دوائر للقوى الحديثة تقارب أن تتناصف في المقاعد مع الدوائر الجغرافية، تخشى أن يكتسحها المد التقليدي للأحزاب في الدوائر الجغرافية فتدخل من أبواب النقابات والقطاعات والمهن.

إزاء الموقفين المتباينين بين الجبهة الإسلامية والتجمُّع، اعتمدت الحكومة الانتقالية القانون الذي سارت عليه الانتخابات السابقة في السودان، اعتماد دوائر للخرجين لا تزيد عن نسبة ١٥٪ من جملة مقاعد البرلمان، يترشح لها من حاز على شهادة تخرج من جامعة أو معهد عالي، وحق التصويت فيها لمن حازوا على ذات المؤهل فقط، معتمدين في القانون نظام الأقاليم الخمسة الذي ورثه الدستور الانتقالي عن النظام المباد، يجعل لكل إقليم بضع مرشحين يزيدون وينقصون وفقاً لسعة الإقليم وعدد سكانه.

استدعت المكاتب الفنية في الحركة الإسلامية معرفتها الوثيقة بالقطاع الحديث الذي وُلِدَت وترعرعت فيه، وظلت تتقدم فيه بأكثر مما يَحسَب خصومها في الأحزاب الأخرى[٨]، وأعملت آليتها في الاستفادة من رصيدها في المعلومات وحساب المناطق وتوزيع المقترعين وفقاً لنص القانون ولائحة الانتخابات، واطمأنت تقريباً عشية التصويت أن كسبها سيكون حاسماً في تلك الدوائر. وإذ بدأ سجال الطعون في ذروته فيما يخص دوائر الخريجين، ظنت الأحزاب المُعادية للجبهة الإسلامية أنها أحكمت عليها الحصار في القطاع الحديث بالدعاية الكثيفة التي حاولت أن تثبت على الجبهة أنها السادن الأخير لمايو، الذي يتحمَّل وزر قوانين سبتمبر وإعدام محمود محمد طه وكل ما يلحق بها من سوءات، وأيقنت الجبهة أنها بإعلامها ثبَّتت صورة قميئة لتحالف اليسار والطائفية، وأن الأحزاب الطائفية ذات القاعدة الدينية على وجه الخصوص مضطربة متفلِّتة، تريد أن تشتري رضى الشيوعية والعلمانية بإلغاء القوانين الإسلامية، كما أنها تمالئ وتُوالي الحركة الشعبية "الانفصالية الماركسية". وبظهور نتائج دوائر الخريجين، اتضح أن إعلام الجبهة الإسلامية قد كَسِبَ المعركة في القطاع الحديث.

---

(٨) في لقاء بدار حزب الأمة قبل شهر من الانتخابات تحدَّث السيد الصادق المهدي إلي خريجي الحزب الذين أثاروا معه خطر الجبهة الإسلامية علي حزبهم، فصرَّح المهدي أن قطاع الخريجين وحده في حزب الأمة يساوي الجبهة الإسلامية بطولها وعرضها.

مع تقارب الأيام نحو الانتخابات، أعاد المكتب السياسي للجبهة الإسلامية تقويمه لموقفه العام في الساحة يُمعِنُ النظر في المراجعة الأخيرة، ففي كل إقليم ومنطقة تتوفّر الجبهة على عضوية ومعلومات وتفاصيل، وإذ بسطت مرشحيها في كل دائرة فقد أمعنت النظر في المرشحين تختار الأنسب والأوفر حظاً في الفوز، فلم تعدَمْ وجهاً مقبولاً في أشد معاقل الطائفية حصانةً، ومع حلول الموسم المرتقب، شهدت مناطق النفوذ التقليدي لحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي تدافعاً حامياً مع الجبهة الإسلامية تواصل حتى صباح الاقتراع، حيث صمتت بأحكام القانون أصوات الدعاية بمكبِّرات الصوت، لتبدأ حركة لا تهدأ ولا تنام، تنشط فيها وسائط الدعاية المكتوبة التي تحمل الصور والرموز والكتيِّبات والشعارات، تناصرها الصحف اليومية والصلاة والدعاء. وهي بالطبع معركة لم يهدأ أوارها بعد الانتخابات، وإنما اتَّصل حتى سقوط الحكم التعدُّدي الحزبي لما يُعرَفُ بـ"الديمقراطية الثالثة".

ففي دارفور حيث يسود حزب الأمة تقليدياً في أغلب الدوائر، خاصة في مناطق القبائل العربية حيث معاقل أنصار الثورة المهدية تاريخياً، انتعشت آمال الجبهة الإسلامية أنها ربما تلحق هزيمة صاعقة بحزب الأمة، يحفِّزها نحو ذلك الرجاء وجودٌ غالب للحركة الإسلامية في أوساط المتعلمين من أبناء الأقاليم، امتد منذ ميلاد الحركة الإسلامية في أربعينات القرن الماضي، ثم اتصل وازدهر في عقدي الستين والسبعين حتى كأن لم يفلت من تأثيره أحد، وقد حملت التقارير المتواردة من الأقاليم بُشرَياتٍ كبيرة، فكانت ندوات الجبهة الإسلامية رغم محاولات التعدي والتشويش هي الأكثر حضوراً والأشد حماساً والأعلى صوتاً، وقد سلف الذكر أن الجبهة الإسلامية في دارفور هي الأولى نشاطاً قبل نشاط المركز في الخرطوم.

قريبٌ مما حدث في دارفور شهدته كردفان والشمالية، حيث المناطق التقليدية لطائفة الختمية ونفوذ الحزب الاتحادي الديمقراطي، يخرج الأبناء والبنات من بيوت الطائفية إلى أطر الحركة الإسلامية متحمِّسين لبرامجها ومناوئين لذوي قرباهم، مما يضاعف الغيظ على الوافد الجديد ويزيد الحنق.

عشية ختام أول انتخاباتٍ حرة في السودان منذ العام ١٩٦٨م، وقبل ساعاتٍ من بدء عملية فرز الأصوات، اجتمع المكتب السياسي للجبهة الإسلامية بحضور كادر الجبهة الإعلامي، لا سيَّما الصحافيين بجريدتي "الراية" و"ألوان" برئاسة أمين عام الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي، للتداول حول أوَّل قضية تلي إعلان نتائج

الانتخابات، أي تشكيل الحكومة الجديدة، حيث ستوضِّح الأرقام أوزان الأحزاب وقد ترسم معالم التحالفات المُقبلة.

إلا أنه مهما تكن النتائج فقد امتدت تجربة الجبهة الإسلامية القومية بحركة الإسلام نحو جذور المجتمع وانتشرت ظاهرةً على سطحه، وأن التحالف الذي تداعت له الأحزاب كافة ضد الأمين العام في دائرة الصحافة وجبرة دليلٌ على قوة الجبهة الإسلامية وقد يكون مقدِّمة لتحالفاتٍ متصلة ضدها، فكلما زادت قوة الجبهة كلما احتشد خصومها يبتغون إضعافها. أما احتمالات كسب الجبهة الإسلامية أو خسارتها فقد أبان الأمين العام أن الجبهة الإسلامية قد تكسب كسباً كبيراً في دارفور، وقد تخسر معظم الدوائر بفارق ضئيل وقد تحصد دوائر محدودة، عندئذ سيستمر خطاب الجبهة إسلامياً قوياً عالياً، وقد تتوسَّط في الفوز عندئذ ينبغي أن نعتدل في الخطاب، أما إذا بلغنا موقعاً متقدماً على بقية الأحزاب، فلابد من خفض الصوت وتوطئة الأكناف وتمهيد المناخ لتحالفاتٍ مع الساحة السياسية وتنقيتها لممارسة ديمقراطية رشيدة.

حملت نتائج الانتخابات العامة للعام ١٩٨٦م لقيادة الجبهة الإسلامية وقاعدتها مشاعر مزدوجة من الرضى والغضب، فقد اكتَسَحَت مقاعد الخريجين بما يبشِّر أنها صوت المستقبل وأن القطاع الحديث سيكون مع الإسلام، وكَسِبَت نحواً من عشرين دائرة جغرافية، وقارب مجموع كسبها في الجمعية التأسيسية رصيد الحزب التقليدي الكبير الاتحادي الديمقراطي الذي حاز بإحدى وستين دائرة، وحصلت الجبهة الإسلامية على إحدى وخمسين دائرة، وبلغت حدة منافستها له في أشد معاقله قوة فيما يُعرَفُ بالدوائر المغلقة إلى نسبة نصف أصوات المقترعين. كما أن الحملة عليها من خصومها قد جلبت لها بعض التعاطف، فانعطف نحوها رموزٌ من الأحزاب التقليدية في الأقاليم، استفزَّهم حصارها ومصابرتها على دعوتها وقد خاطبت فيهم فطرة الإسلام.

كما انبرى بعض الموالين لتلك الأحزاب يحمونها ويتصدَّون للحملة عليها، وفتحوا بيوتهم يجيرون وفودها من غائلة قومهم. وكما تعبَّأت في صفها طاقات أعضائها، تعبَّأ معهم أهل بيوتهم من البنين والبنات وحتى الصغار والأقارب. إلا أن ما شاب الحملة السياسية مسيرة عام نحو الانتخابات من عنفٍ مادي ومعنوي قد خلَّف وقعاً بالغاً في نفوس أعضاء الجبهة الإسلامية، كما اهتزت ثقتهم في صور الممارسة الديمقراطية لا سيَّما حرية التعبير ونزاهة الانتخابات، خاصة ما شهدوا من محاولات التزوير وشراء الذمم ودخول الأموال عنصراً حاسماً في بعض الدوائر، وما ظلَّ يؤكده إعلام الجبهة الإسلامية

من أن بعضه الكثير جاء من الأجنبيين الأبعدين والأقربين لا يستهدف إلا الإسلام، ثم ما سمعوا من أعضاء بعض الأحزاب التقليدية أن ما يسمونه في الجبهة الإسلامية فساداً هو ممارسة تقليدية تقتضيها ممارسة اللعبة الديمقراطية حيثما كانت في العالم.

بالطبع جلست قيادة الجبهة الإسلامية القومية تقوِّم كسوبها في الجولة الكثيفة التي شهدها العام الانتقالي منذ تأسيس الجبهة الإسلامية وإلى الانتخابات، وانصرفت أغلب القراءة إلى نتائج الانتخابات، فبعد امتصاص الصدمة الأولى لا سيَّما خسارة الأمين العام لدائرته في ظرف مَثَّل ذروة الاستقطاب والمواجهة، كذلك خسارة دائرتي أمدرمان القديمة حيث مركزُ ثقلٍ للوعي الحضري، وحيث غرست الحركة الإسلامية نواة العمل الأولى في ''نادي أمدرمان الثقافي'' منذ الخمسينات[٩]. ثم خسارة دوائر دارفور ما عدا دائرتين، وكسب دوائر الخرجين، فقد كانت الانتخابات موسم خطابٍ ودعوة، ولئن توزَّع الجهد عبر كل دوائر السودان ولم يتركز ويتصوَّب للفوز بدوائر محدودة، فقد استفادت الجبهة الإسلامية عدا إدراك حجمها وعدها، بلاغ دعوتها وانتصاب قدوتها. لكن الحقيقة الأهم أن الجبهة الإسلامية هي القوة الثالثة في الساحة بلا منافس أدنى قريب ومع منافس أعلى قريب، في تبارٍ يجري لصالح الجبهة الإسلاميَّة فالزمن حربٌ على كل كيان جامد.

أوضح النظر والتقويم أن العامل المحلي قد يكون عنصراً حاسماً في بعض الدوائر ولا يكفي فقط فكر الحزب أو طرحه ومواقفه، فقد اخترقت الجبهة الإسلامية بدائرتين في بادية الكبابيش، ودائرة في ريف أمدرمان الشمالي بسببٍ من عزة المرشحين في قومهم، واستفادت من تنافس مرشحي الحزب الواحد وتبدد أصواتهم فكسبت دائرة في جنوب كردفان، وحصدت دوائر دنقلا الثلاثة لحسن اختيار المرشحين ولأثر خطاب الجبهة الإسلامية على فئة المهاجرين والمغتربين وقد حرِصَت على أن تصلهم، فوصلوا بها أهلهم في السودان. وكسبت الجبهة الإسلامية كذلك دائرتي بُرِّي وبحري وهي مناطق نفوذ تليدة للاتحاديين لأن خطاب الجبهة الإسلامية يبلغ مداه مع الناخب الحضري المدني، لا سيَّما نحو قضايا عزَّة الوطن وأمنه ودفاعه، التي كانت تقلق العاصمة إبان العام الانتقالي.

في المقابل، خسرت الجبهة الإسلامية دوائر لمرشَّحين ظنَّت أنها وُفِّقَت فيهم أيَّما توفيق، بسببٍ من عدم التقدير الجيد للعامل المحلي، منهم أهل عزة في قومهم وثمة أيادٍ

---

(٩) نادي أمدرمان الثقافي تأسَّس عام ١٩٥٤ واتصل فيه معظم نشاط الحركة الخاص والعام مع تقلب عناوينه من أحياء بيت المال إلي العرضة. ولكن ظلت غالب وجوه الحركة التي آل إليها كل أمر الحركة وتجديدها حتى جبهة الميثاق، ظلت ترتاد هذا المنتدى الذي شكل مركزا للإشعاع الفكري والثقافي انطلق يعم كل السودان.

بيضاء سابقة لهم في مناطقهم، نافسوا ولكن الطائفية غلبتهم، منهم أئمة مساجد وحفظة قرءان بعضهم رموز مشهورة ولكن الناخب المحلي فضَّل عليهم طائفته أو مضى مع فهمه الذي يُجانب بين الديني والسياسي. كما شهدت انتخابات العام ١٩٨٦م عدداً من المرشحين كانوا يوماً في صف الحركة الإسلامية الملتزم ثم تخلوا عنه لسنوات، وآخرين لبسوا الشارة الأخرى عشية الانتخابات، منهم من حايد مرشحاً مستقلاً يمتثل لنصائح من أهله ريثما ينضم بموافقة كافة للجبهة الإسلامية في البرلمان.

تمثلت في دارفور حالة خاصة، إذ ظلت قيادة الجبهة الإسلامية هنالك ترسل البشرى في تقاريرها الدورية للقيادة ولهيأة الشورى العامة، ولكن مع تقارُب أوان الانتخابات اشتكت من نقصٍ في الأموال قد يُشكِّل خطراً إزاء ثراء خصمها حزب الأمة، وظهر أن الأموال قد حسمت أصواتاً كثيرة لصالحه، فالأجيال الجديدة في دارفور والتي نضجت أثناء ستة عشر عاماً من حكم مايو، بمعزلٍ عن تأثيرات مباشرة من الطائفية سوى تاريخ المهدية والأنصار وبعض ذكريات حزب الأمة في العقود الماضية، وبالمقابل فإن خطاب الجبهة قد وجد منها تجاوباً فمالوا إليه لأول حملة التأسيس، ثم توالى عليهم نفوذ القديم من تلقاء الأسرة والعشيرة فانحازوا إليه من قريب.

*****

إذن جاء نوَّاب الأقاليم من الأحزاب التقليدية لأداء القسم أعضاءً في الجمعية التأسيسية مُعَبَّأين على الجبهة الإسلامية بذكريات المعركة القريبة، إذ نافستهم كتفاً بكتف حتى في معاقلهم الحصينة وهدَّدت فوزهم فكأنهم استنقذوه من براثنها، وكان نواب حزب الأمة من دارفور هم الأشد انفعالاً رغم فوزهم الساحق بأربعة وثلاثين مقعداً من مجموع المقاعد التسعة والثلاثين بها غاظتهم منافسة الجبهة الإسلامية، يزيدهم توتر العلاقة في المركز بين قيادتهم وقيادة الجبهة الإسلامية الذي بلغ مداه في العام الانتقالي، وكان أول تعبير عن ذلك كله هو "الفيتو" الذي وضعه نواب دارفور على أي محاولة لإشراك الجبهة الإسلامية في الحكم ضد رغبة رئيسهم الذي ودَّ لو استصحب الجميع في حكومته، لا سيَّما أنه قليل الحماس لحليفه التقليدي وخصمه اللدود في كل حكومات الائتلاف التي شهدها تاريخ السودان، الاتحادي الديمقراطي(١٠).

قُبَيْلَ الانتخابات بوقتٍ قليل، بلوَرَت بعض قياداتٍ في الجبهة الإسلامية منطقاً حاولت أن تكسر به الحصار الذي أحكم عليها في العام الانتقالي، وقد استبان جلياً أن

(١٠) حصل حزب الأمة علي واحد ومئة مقعداً.

التحالف مُهِمٌ في كل تجربة ليبرالية تعدُّدية، خاصة في بلد معقَّد ومركَّب مثل السودان. فبعد أن اشتدَّ الخصام مع حزب الأمة وازداد عدوان اليسار شراسة وتطوَّرت الدعوة لإلغاء القوانين الإسلامية وارتفعت في التجمُّع الأصوات الناقدة لمصر، كان منطق أولئك القادة من الجبهة يقول أن الحركة الإسلامية حركة قطاع حديث نشأت وتطوَّرت في الوسط النيلي الشمالي وفيه أغلب عضويتهم وقيادتهم، وهم أبناء لآباء كانوا أعضاء في الحزب الاتحادي الديمقراطي، غالبهم من أتباع طائفة الختمية، وأن السودان إذ تتهدَّده الأخطار بالتمرُّدات وتباعُد القيادات يحتاج إلى عمود فقري يحفظ وجوده العربي الإسلامي ويمسك وحدته من الانشطار. وزاد آخرون، يتأملون تطور الأزمة مع حزب الأمة، أن المشكلة معه ليست ذات طبيعة حزبية سياسية، ولكنها مشكلة المتعلم مع غير المتعلم، ومشكلة المركز مع الأطراف ومشكلة الغني مع الفقير، واقترحت الجبهة الإسلامية في لقاء خاص مع راعي الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم الطريقة الختمية وهي تبسط أمامه ذلك المنطق، تحالفاً انتخابياً محدوداً يفسح دائرة للسيد أحمد الميرغني على أن يخلي الاتحادي الديمقراطي مرشَّحه عن الدائرة التي تُرشِّح فيها الجبهة الإسلامية أمينها العام، ويدعم كل حزب بأصواته الآخر في الدائرتين. ولا ريب أن الزعيم الطائفي الذي لم يتجاوب مع ذلك المنطق ولم يحتاج إلى ترشيح أخيه، بادر ووضع بدوره "فيتو" على أي مشاركة للجبهة الإسلامية في الحكم[11].

تشكَّلت إذن حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، برئاسة مجلس الوزراء التنفيذية للسيد الصادق المهدي، ورئاسة مجلس رأس الدولة الرمزية للسيد أحمد الميرغني، وانفسح أمام الجبهة الإسلامية طريقٌ واحد لم تكن تأباه أو تخشاه، زعامة المعارضة في الجمعية التأسيسية بإحدى وخمسين نائباً يتضح بجلاء من تأمل سيرتهم ومسيرة حزبهم أنهم يحسنون اللعب في هذا المضمار. كانت أولى القضايا للجبهة الإسلامية القومية هي اختيار زعيمٍ للمعارضة بعد أن تأكَّد لها أنها تجلس في مقاعدها، وفق سُنَن البرلمان التعدُّدي الذي ينصِّبه أمام رئيس الحكومة، ويعهد إليه بالتعبير عن مواقف الحزب المعارض من القضايا كافة. انحصر الاختيار بين بضع محدود من الأسماء، فقد خسر الدكتور علي الحاج محمد مقعده في دائرة نيالا، وفاز كل من أحمد عبدالرحمن

---

(11) بعد ظهور نتائج الانتخابات التقت قيادة الاتحادي الديمقراطي وقيادة الجبهة الإسلامية ووقعوا اتفاقاً ألا يشارك أيا من الحزبين في حكومة لا تضم الآخر. عن الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي وعن الاتحادي الديمقراطي أمينه العام الشريف زين العابدين، ولكن رئيس حزب الأمة أبلغ قيادة الجبهة الإسلامية أن السيد محمد عثمان الميرغني اشترط مشاركتهم بالأَّ تشارك الجبهة الإسلامية، رغم انه كان شاهد علي توقيع الاتفاق.

وعثمان خالد مضوي بدوائر جغرافية في الخرطوم، وكذلك علي عثمان. وفاز إبراهيم السنوسي بمقعد للخريجين في كردفان وهي جملة الأسماء التي بدا أن الاختيار لن يغادرها.

إبان حكم النميري، فاز الأستاذ علي عثمان محمد طه المحامي في انتخابات مجلس الشعب الثاني في دائرة الخرطوم الأولى التي تضم الجامعات ويسكنها كبار الموظفين ورجال الأعمال وبدا واضحاً أنه يحظى بتقدير كبير في هذا الوسط، وهو الأمر الذي تكرَّر في انتخابات مجلس الشعب الثالث ونال على إثره منصب رائد مجلس الشعب. ورغم أن الأستاذ علي عثمان ظلَّ يوالى عمله الرسمي قاضياً ثم محامياً ولم تطُل به مقامات السجون في عهد مايو، فقد كان بحكم سِنِّه أبرز وجوه الصف الثاني، لكنه سرعان ما أصبح الأصغر في الصف الأول وفي الاختيار لزعيم المعارضة. انحصرت المنافسة بين أكبر وجوه الصف الأول سناً، الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد، وأصغرهم الأستاذ علي عثمان محمد طه، والذي يمثل كذلك واسطة بين جيلين في الحركة ويرمز أكثر للمستقبل، وباختياره زعيماً للمعارضة انحسم تقريباً موضوع خلافة الترابي في الحركة الإسلاميَّة والتي ظلَّت تطرح نفسها وفق رؤية ترى أن الأوفق أن يُهَيَّأ شخصٌ ما، أو يُختار في تلك المرحلة ويُتاحُ له من ثَمَّ أن يربو في ظل عطاء التُرابي وتمام طاقته، وأن يأخذ منه ومن سائر جيل القيادة المُخضرم تجاربهم وخبراتهم، قبل أن يتقدَّم بهم العمر أو تصرفهم صروف الحياة.

بالنسبة لغالب قيادة الجبهة الإسلامية وقاعدتها، فإن اختيار علي عثمان لزعامة المعارضة جاء مناسباً موفَّقاً، وبالنسبة لآخرين في الجبهة الإسلامية لا سيَّما عضوية الحركة الإسلامية فهو اختيار مريح، لأنه حسم موضوع الزعامة المقبلة للحركة ورغم أن الاختيار قد جاء بالإجراءات الشوريَّة المعهودة في المكتب السياسي لمثل هذه الموضوعات وبحضور نواب الجبهة في الجمعية التأسيسية، فإن رموزاً من الجيل القديم رأت أن "الترابي" رغم غيابه من الاجتماع قد أرسل إشاراتٍ حسمت الموضوع لصالح علي عثمان، خاصة تلك التي كانت تتطلَّع للمنصب إذ مسَّها بأثر سالب. كذلك استشعر غالب أبناء جيل المرشَّح الفائز بزعامة المعارضة أن حسم زعامة الحركة لصالحه لا يناسبه ولا يناسب الحركة لما عهدوا منه من مواقف سابقة، إلا أنهم لم يعبِّروا أبداً عن مواقفهم علناً، وإذ أن كثيراً منهم ظلَّ بعيداً عن مواقع التأثير في الحركة لم تحظ آراؤهم بالشيوع فضلاً عن التجاوب والقبول.

لكن اختيار الأستاذ علي عثمان لزعامة المعارضة كانت له تعقيدات على صعيد بعيد آخر، هو موقف رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي، الذي يفترض وفقاً لأعراف النظام

البرلماني أن يوالي اتصالاته مع زعيم المعارضة، وأن يُشَكِّلا معاً التوازن المطلوب لقيادة البلاد. وفيما كانت تدور معانٍ ومغازٍ كثيرة داخل الجبهة، خاصة في صف الحركة الإسلامية تعتبر أن اختيار علي عثمان خطوة بالغة الدلالة، لم يرَ السيد الصادق المهدي فيها إلا مُكايدة من د. حسن الترابي تريد أن تستصغِر من يُقابِلُه، وظلَّ في المقابل يوالي اتصالاته مع رموز الجيل القديم، خاصة الوجوه التي أَلِفَها في رحلة الاغتراب والجبهة الوطنية، وتحديداً عثمان خالد وأحمد عبدالرحمن، اللذان يكبُران علي عثمان بما يُقارب عقدين من الزمان، وذلك كلما احتاج لمن يصِلُه بالجبهة الإسلامية.

بأسبابٍ من ذلك الشعور وما ترتَّب عليه من موقف، اختلَّت العلاقة بين طرفي المعادلة، فلم يلتقِ زعيم المعارضة ورئيس الوزراء البتة. ولا ريب أن موقف السيد المهدي أضاف أثراً سالباً آخر على جملة المسار الديمقراطي في البلاد وعلى مستقبل العلاقة بين الجبهة الإسلامية وحزب الأمة، إذ أدى علي عثمان دوراً رئيساً فيها.

*****

مَثَّل ختام الموسم الانتخابي فراغاً لغالب أجهزة الجبهة الإسلامية، فهي رغم دستورها الذي يصفها حزباً شاملاً لكل وظائف المؤمن ودوره في الحياة، لم تتهيأ لتَنْصَب فوراً إلى عملها الموجب دعوةً لا مدافعة وقدوة للتغيير الاجتماعي لا مِلَّة للمعارضة، فقد استوعبت الحملة السياسية الطاقات التي فاضت مواجهةً ومخاطبةً ومجادلةً، ثم الحركة نحو رصد المعلومات وإحصاء الحساب ورفع التقرير. وإذ لم تُبسط فصول البرنامج الفكري التربوي، رغم وجود أمانة للفكر والدعوة ضمن منظومة الأمانات القيادية ووجود فروع لها في الأجهزة الإقليمية، وإذ انصرف كثيرون إلى مألوف حياتهم وواجباتها الخاصة، لم تلبث مواسم السياسة والمواجهة أن تجدَّدت، إذ بدأت مداولات الحكم الحزبي والمعارضة الإسلامية الغالبة والمعارضة اليسارية القليلة(١٢) في ظل أوضاع بدأت تزداد تعقيداً:

- **أولاً**، تصاعدت قوة تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، وظهر مددٌ يُواليها في الشمال، ليس من عناصر اليسار السياسي فحسب، ولكن يتنامى في جيوب النزوح في أطراف العاصمة التي بدت موصولة بقيادة الحركة الشعبية وشعاراتها وبرامجها وإذاعتها اليومية، والتي يتلقى بثها الآلافُ بتجاوبٍ منذر.

---

(١٢) فاز للحزب الشيوعي كل من محمد إبراهيم نقد (دائرة العمارات والديوم) وعزالدين علي عامر ونائب ثالث من دوائر الخريجين بالجنوب، وتميزت عن معارضة الجبهة الإسلامية بإطلاق اسم المعارضة اليسارية.

- ثانياً، تجدَّدت بوجه أشد قوة وسفوراً توجهات الأطراف المهمَّشة التي بدأت منذ الاستقلال في مؤتمر البجة وسوني وجبهة نهضة دارفور واتحاد جبال النوبة، فقد دفع مؤتمر البجة بنحو ثمانية نواب إلى الجمعية التأسيسية، وكسب الأب فيليب عباس غبوش دائرة بمنطقة الحاج يوسف وقد تطرَّف بخطابه السياسي، متجاوزاً ما ألفته الأذن الوسطى والشمالية حتى من الحركة الشعبية، ثم تكتَّل نُوَّابُ دارفور داخل حزب الأمة يُنَسِّقون مواقفهم، في ظاهرة جديدة لم تألفها أروقة الطائفية.
- ثالثاً، مشكلات الحكم المباشر في إدارة سياسة واقتصاد البلاد بعد اضطراب وانتقال، وقضايا الحدود أو القوانين الإسلامية الموسومة بقوانين سبتمبر، ثم إقرار دستورٍ دائمٍ للبلاد، المَهَمَّة الرئيسية للجمعية التأسيسية.

فمنذ أول المواجهة في العام الانتقالي، تجاوز طرح الجبهة الإسلامية في الدفاع عن "قوانين سبتمبر" كونها محض قوانين تُقَرُّ وتُعَدَّل، إلى موقف يربط الدعوة لإلغائها بموقف فكري سياسي لا يستهدف القانون، ولكن يهدف لإقرار طرحه العلماني الذي يريد أن يَمرُق بالحياة العامة من الدين، خاصة وأن موقف الحزب الشيوعي بعد حزب الأمة تناصره وجوه ورموز مشهورة في الدعوة للعلمانية، وإذ مَثَّل موضوع القوانين مادة في الصراع، لم يتيسَّر في المقابل أن تخضع للمداولة نحو إصلاحها حتى بين الذين يؤمنون بصلاحية حكم الشريعة لكل زمان ومكان، ولم تستبدل باجتهادٍ يستدرك نقصها ويسدِّد عيوبها إلا نحو العام الثالث في مشروع القانون الجنائي الذي أودعه النائب العام إلى الجمعية التأسيسية في حكومة الوفاق، وقد آل المنصب إلى أمين عام الجبهة الإسلامية.

أما موقف حزب الأمة فقد ارتبط بتصريحات السيد الصادق المهدي المعارضة للقوانين فور إعلانها ثم مبادرة النميري لاعتقاله بعد تصريحاته، وعند سقوط النميري وانفساح الحرية للسيد الصادق جعل كنس الآثار المايوية هماً رئيسياً في خطابه وبرنامجه السياسي، فهو لا يؤسِّس لموقف إلا مُبايناً منسوباً لما كانت تفعل مايو. هكذا لم ينفتح الصف الإسلامي -الذي يضم الجبهة الإسلامية رافعة لواء الشريعة، والصادق المهدي الداعي إلى نهج الصحوة، والميرغني المتطلِّع للجمهورية الإسلامية، لم ينفتح هذا الصف كما كان ينبغي عليه لأي حوار حول التقدم بتلك القوانين التي لا تجاوز قانون العقوبات إلى أصول الشريعة السلطانية في العدل والشورى والحرية والإجماع، أو تداولاً فكرياً موضوعياً حول العلاقة المعقدة بين أطروحات العلمانية المختلفة والإسلام.

أما الحزب الثاني التقليدي، المؤسَّس مثل الأمة على قاعدة ولاء ديني، فقد وقف من

القوانين في المنزلة بين المنزلتين، فقد خشي رفضها الصريح الذي قد يسلِّط عليه دعاية الجبهة الإسلامية ويثير عليه غضب قاعدته الإسلامية، كما أن تأييد القوانين سيجلب عليه غضب حلفائه في التجمُّع الحزبي النقابي، ويُهدِّد ائتلافه الماثل في الحكم.

دون المدافعة السياسية الحزبية المتصاعدة المستمرة، دارت حوارات في الجامعات وفي بعض المنتديات الخاصة حول العلمانية والإسلام، فقد عادت أحزاب اليسار الاشتراكي القومي سافرة بطرحها الذي يفصل الدين عن السياسية، ثم فلسفتها في قراءة التاريخ التي تري أن عِزَّتها وبذور نهضتها في أصولها القومية التي تميِّزها أمة في التاريخ، وما الإسلام إلا من مكوناتها الحضارية. عادت هذه الأحزاب تُزاوِل نشاطها في السودان وتقبل أصول اللعبة الديمقراطية في الإطار الحزبي التعدُّدي، ولكنها تعتمد الاشتراكية أصلاً في توزيع الثروة، تعطي المجتمع أولوية مطلقة فوق الحرية الفردية التي يتأسَّس عليها الإطار الليبرالي واقتصاده الحر.

إزاء الدعوة القومية، اجتهدت فئة المُحاوِرين من الحركة الإسلامية في استلهام الأصول التوحيدية التي تقوم عليها الحياة الخاصة والعامة للمجتمع المسلم، وبعض زادٍ قليلٍ من الفكر الإسلامي المعاصر، الذي يتناول هذه الأطروحات: ما كَتَبَت الحركة الإسلامية في مصر منذ محمد الغزالي "القومية والإسلام"، وما أسهم به المودودي ومالك ابن نبي في تبيان الأفكار الحية والأفكار الميتة والأفكار القاتلة التي تلازم مسيرة التاريخ الإسلامي، ثم ما درست من كتب الفكر القومي وكتب الفكر الماركسي والبحث عن أرضية مشتركة، شأن أطروحات عصمت سيف الدولة وقسطنطين زريق. وجد ذلك الحوار طريقاً إلى صفحات "الراية" الجريدة الرسمية للحزب، التي تعبِّر عن مواقف الجبهة الإسلامية ولكنها كذلك رسالة ثقافية يومية، أغنت الجبهة عن عمل فكري وثقافي كثير. وقد جرت تلك الحوارات بالطبع قبل تأسيس منابر الحوار القومي الإسلامي في الوطن العربي إبان عقد التسعينات، ولكنها أعانت في السودان على تَلَمُّس أصول الطريق وفلسفة الحكم الإسلامي، أو الفكر القومي في واقع السودان المُرَكَّب الأعراق المتعدِّد الثقافات. ولكن الحوار أعان كذلك على مران قواعد الحركة الإسلاميَّة لا سيَّما ناشئة الشباب والطلاب على قبول الآخر وفق أصول الإسلام والإنسانيَّة والوطن ومجادلته بالحُسنى، وهو مَساق بدا يومها غريباً في مناخ العنف الذي اعترى علاقات الأحزاب وحاصرها في حادِّ منافساتها السياسية، وهو مناخٌ لم يُقَدَّر له أن يتصل عندما تركت الحركة الإسلاميَّة مع بزوغ فجر الإنقاذ منابر الدعوة لتحرس ثُغور المجتمع ألا تؤتى من قِبَلِها.

اتسعت إصدارات الجبهة الإسلامية ومنابرها الصحفية بعد العام الأول، فقامت إلى جانب الجريدة اليومية مجلات تَصْدُرُ شهرياً، وأخرى تَصْدُر أسبوعياً، وتوسَّعت في تغطية ثغرات الفكر والحوار والثقافة التي طغت عليها السياسة في تجربة الجبهة الإسلامية.

بالمقابل، استعادت قوى اليسار منابرها التقليدية في اتحادات الكُتاب ومسارح الدراما ومنابر الأدب ومعارض الفنون وفرق الغناء والموسيقى، وانحسرت شيئاً ما وعود التفاؤل السالفة أن الحركة الإسلامية ستسود الآداب وتزحف نحو الفنون حثيثاً. فقد شهدت حماسة الجبهة وتأسيسها أصوات شعرية لا تفتقدها أيّما ندوة سياسية من غير وجوه الإسلاميين المعهودة في هذا المجال بل من قادم أعضاء الجبهة الإسلامية، فيما سكتت الأصوات الواعدة التي كانت ظاهرة في مدافعة نظام النميري في عهد المسالمة ثم تلاشت في أيام الجبهة الإسلامية، إلا من منظمة واحدة بدأت الدعوةُ لها في آخر العهد المايوي مع إعلان الإباحة الذي قدمته محاضرة حوار الدين والفن في العام ١٩٨٣م، ولكنها استقامت ناضجة من أول تأسيسها في العام الثاني للعهد الحزبي ١٩٨٧م، إذ بلغ مدُّ الحركة الإسلامية منذ أول السبعين معهد الموسيقى والمسرح، وشكل خريجوه العضوية الفنية المبدعة للمنظمة، تناصرهم طائفة من شباب الحركة ذوي الموهبة والاهتمام في مجالات الفكر والآداب والفنون، بدأ عطاؤهم متقدماً بما كسبوا من علم ودراسة، وقدَّموا عروضهم الأولى وسط دهشة الحاضرين، ثم ما لبث الجمهور بعد توالي العروض أن استشعر رتابة الألحان، واشتكت التجربة منذ أولها من ضعف المدد المادي المترتِّب لزوماً من ضعف الهم بالفن، والغفلة عن تقدير دوره في وسط الحركة الإسلامية. كما تسربت الصراعات المستشرية في الأوساط الفنية بداخل من الصراعات النخبوية في الحركة الإسلامية، فانحسرت الفرقة الموسيقية واستمر جانب الدراما يتطور نحو الحرفية وما يزال.

*****

في العام الانتقالي، تعسَّر على وزير العدل والنائب العام أن يُصدِر قرار إلغاء القوانين الحدِّية التي أصدرها النميري في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، لكنه حاول التعويض عن موقفه الذي لم يُرضِ التجمُّع النقابي والحزبي، والذي أتى به للوزارة بعد تردُّد طويل، حاول التعويض عن ذلك بتكوين لجنة تحقيق تُنقِّب في سيرة البنوك الإسلامية المتْهُومة من قبل اليسار بأنها أكلت مال الشعب لتمويل الحركة الإسلامية، فقد رفع عنها النميري الضرائب دعماً منه للتجربة الوليدة التي بدأت بسعي وجهود الأمير السعودي، فلما

أصابت نجاحاً أثارت الغيرة والحسد الحزبي والسياسي الذي تحدثنا عنه، إلا أن لجنة الوزير الانتقالي لم تُصِبْ نجاحاً، وعادت بلا إدانة للمصارف الإسلامية، وبدا السعي كله عبثياً(١٣).

أما الحكومة الحزبية الائتلافية التالية، فقد توجَّهت إلى منظمات العمل الإنساني والخيري والإغاثي والدَعَوِي، فأصدر وزير العدل والنائب العام من حزب الأمة قراراً يمنع الاجتماع السنوي لمجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، والذي يضم أعضاء من ثمان دول عربية جاءوا للخرطوم وفوجئوا بقرار المنع. ومع حرص قيادة المنظمة على التزام الأسس المهنية في عملهم الخيري والإنساني، والذي امتد شبكة واسعة كثيفة في أفريقيا وبعض دول آسيا، بدت حُجَّة الحكم الحزبي بأن المنظمة لم تجدِّد رخصة عملها محض حُجَّة سياسية، تريد أن تُصَفِّي المؤسسات التي أسسها الإسلاميون وتُغيِّرها أذرُعاً لهُم. وفيما توالت ضغوط ضيوف الخارج، وتظاهر السودانيون من أعضاء المنظمة أمام قاعة الصداقة في الخرطوم حيث مُنِعت جلسة الافتتاح، تراجعت الحكومة عن قرارها وكسبت المنظمة سمعةً وقوةً.

*****

اتسعت علاقات الجبهة الإسلامية الخارجية وهي تخطو نحو عقد مؤتمرها العام الثاني، وهدأ خطابها قليلاً بعد عامين من الاحتدام والمدافعة. فقد شهد مؤتمَرها حضورٌ إسلامي متميِّز من حركات الإسلام العالمية ومنظماته، وأعداد من قادة الأحزاب والسفراء الأجانب، كما شهد المؤتمرُ حضورَ وفودِ الجبهة الإسلامية ممثلين لشَعبها خارج السودان، فقد انبسطت فروعها الخارجية وتأسست في دول الخليج خاصة العربية السعودية ودولة الإمارات، ثم في مصر إذ استُوعب الخريجون من الحركة في عمل منظمة الدعوة الإسلامية ووكالتها الإغاثية الأفريقية، تستفيد من خبرتهم منذ عهد الطلب والدراسة، فهم الأدرى بشعاب الكنانة. ثم من بريطانيا حيث الوجود الأقدم للحركة الإسلامية السودانية، ومن الولايات الأمريكية حيث الوجود الأوسع منذ تزايد أعداد المبعوثين بالمنح التي هيأتها الحركة لصفوة من عناصرها الشابة. كما لم تعدم الجبهة ممثلاً أو أكثر لغالب دول غرب أوربا وشرقها.

---

(١٣) ظل منصب وزير العدل خاليا لفترة بعد تشكيل الحكومة الانتقالية من مرشحي النقابات المهنية، ثم سُمِّي الأستاذ عمر عبدالعاطي الذي فاجأ التجمع برفضه إلغاء قوانين سبتمبر، وظل يُتَّهم بموالاة الجبهة الإسلامية، والحق أنه فقط علي صداقة إنسانية ومهنية مع أمين عام الجبهة الإسلامية منذ أيام دراسته القانون بجامعة الخرطوم، أما اللجنة التي شكلها من ديوان النائب العام فقد انتهت إلي تأكيد أن كبار المستثمرين في بنك فيصل الإسلامي هم من رموز الحزبين التقليديين.

فيما وراء جلسات المؤتمر، أتاحت فسحة الحرية في الفترة الحزبية لكثير من قادة الحركة الإسلامية أن يزوروا السودان ويتحسَّسوا من تقدم تجربة الجبهة الإسلامية القومية، كما أتاحت للحركة أن تجدِّد دعوتها لفكرة التنسيق وتلاقح التجارب وتبادل الخبرات على نحو منظم بين الحركات الإسلامية، وفيما رحَّبت حركات باكستان وأفغانستان وحركات أفريقية، كتبت مجلات الإخوان المسلمين تُصَوِّرُ الفكرة كأنها بحث لزعامة عالمية لأمين عام الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي[١٤]، مما عطَّل الفكرة إلى العام ١٩٩٢م في إطار المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الأوسع.

لكن مهما اشتدت الدعاية المضادَّة فقد نشطت علاقات الجبهة الإسلامية العالمية، فتتابعت زيارات الوفود الإسلامية من حركات آسيا وأوروبا وأفريقيا. كما زار وفد من تنظيم الإخوان المسلمين في مصر الخرطوم بعد الانتخابات ليهنئ الشعب السوداني بالحكم الجديد، والتقى بالجبهة الإسلامية وسائر الأحزاب ورئيس مجلس رأس الدولة السيد أحمد الميرغني. وجدَّدت الجبهة الإسلامية علاقات الحركة الإسلامية بالمنظمات الإسلامية العالمية، لا سيَّما الشبابية منها والطلابية. كما توثقت بشكل خاص العلاقات مع الحركات المُقاوِمة والجهادية في فلسطين وأفغانستان والصومال وإريتريا وأثيوبيا وتشاد، وكلها علاقات قديمة رعتها الحركة الإسلامية في ظل إهمال أو تقاعس السياسة الرسمية التي تحرص على علاقاتها الدبلوماسية أكثر من حماسها لدعم حركات التحرر، وظلت العلاقة مع هذه الحركات وظيفة في أطر الحركة الخاصة، إلا ما تحتاجه أحياناً الحركات من دعم علني سياسي أو دبلوماسي فإنه يتم في أطر الجبهة الإسلامية القومية.

لابد للجبهة الإسلامية في اقترابها المتصل من قضية الحكم والدولة أن تتقدم بعلاقاتها الخارجية الرسمية مع دول الجوار والإقليم في المنطقة العربية، وفي القارة الأفريقية، وفي آسيا حيث الأمم الكبرى الناهضة بغير استكبار أو إرث استعماري، ثم لا بد من وصل حبال الحوار والعلاقة مع أوروبا سيدة العالم القديم، وحيث عاش ودرس قادة الحركة الإسلامية السودانية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية المتحكِّمة يومها بشؤون العالم، والاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، وقد بدأت فيه نذر التغيير وبُشرَيات التحويل قبل أن يُخلي موقعه قوة عظمى أخرى تعادل وتوازن كفة العالم.

زار الأمين العام للجبهة الإسلامية مصر بدعوة من جامعة الأزهر، ولكنه انفتح بالزيارة ليزور الإخوان المسلمين والحزب الوطني الحاكم ويلتقي بالمثقفين والطلاب،

---

(١٤) مجلة المجتمع الكويتية - أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٦.

ولكن الكسب الأكبر ما استفادته الجبهة الإسلامية من موقف إيجابي من مصر الرسمية، فرفضت أن تنضم إلى جوقة الأحزاب المطالبة بتسليم نميري، ولم تعتبر دعوة السيد الصادق المهدي بإلغاء التكامُل مع مصر تحظى عندها بالأولوية، فالموقف المعتدل للجبهة الإسلامية في ظل توتر الأوضاع بين مصر والقوى السودانية الأخرى فسح الطريق أمام أمين عام الجبهة ليلتقي بالرئيس حسني مبارك لمدى ساعة في الزمان، كما خاطب مكتبه السياسي في الحزب الوطني الحاكم. وكان وقع الزيارة في كل مستوياته جيداً طيباً.

زار القائد الليبي معمر القذافي الخرطوم عدة مرات في العام الانتقالي، وخاطب حشوداً نظمها حزب الأمة وأخرى للتجمُّع الحزبي والنقابي، كما شهد السودان وفوداً ليبية متصلة، وصُوراً لنشاط بدأت الأوساط الغربية تتحدث عنها بقلق تزعم أنه متصل بخلايا الإرهاب العالمي. كما اشتدت الحرب الليبية التشادية على إقليم أوزو في عهد الرئيس حسين حبري، وكانت العلاقات المصرية الليبية على شيء من التوتر، ورغم سابقة علاقة الجبهة الإسلامية مع النظام الليبي منذ وجود قادة وعناصر للحركة الإسلامية السودانية في معسكرات الجبهة الوطنية في ليبيا، واتصال حوارات بين القائد القذافي والدكتور حسن الترابي ذات طابع فكري، فإن موقف الجبهة الإسلامية تجاه ليبيا اتسم بالتحفظ إزاء دعوة القذافي إلى الوحدة، ودَعَت إلى أن يُوحِّد السودان شَمْلَه أولاً، إلا أنه ونحو نهاية العهد الحزبي في العام ١٩٨٩م، زار الأمين العام للجبهة الإسلامية ليبيا بصحبة عثمان خالد مضوي، أقدم رموز الجبهة الإسلامية علاقةً مع ليبيا، واتصلت حوارات الترابي والقذافي حول قضايا في الفكر والتاريخ ثم قضايا التحديات السياسية الماثلة في السودان.

تجئ زيارة وفد الجبهة الإسلامية القومية إلى الصين عام ١٩٨٨م بدعوة من الحزب الشيوعي الصيني مَعْلَماً مُهِمّاً في تاريخ علاقاتها الخارجية، فالصين في تقويم قيادة الجبهة الإسلامية يومها مركز النهضة المقبلة في العالم، والتي يُرجَى لها أن تعادل في سياق أي سياسة خارجية لدولة مُتحرِّرة حالةَ التبعية التي يؤسِّس عليها الغرب الرأسمالي الأمريكي الأوربي، أو الغرب الاشتراكي الروسي ومنظومته الشيوعية. ولكن بدت الأقرب إلى الجبهة الإسلامية وتطلعها لتأسيس حكم مستقل أو نظام إسلامي معاصر ضمن نظام عالمي طاغ مستكبر يتزايد حذره من الإسلام، في بلاد تقع في طرف الشرق الأوسط وفقاً للقسمة الغربية للعالم، وهي منطقة الصراع الأكبر في العالم ولكنه موصول بقضاياه منحاز لحق شعوبه المستضعفة وأراضيها المحتلة، وهي كذلك بوابة نحو أفريقيا يحرص الغرب

على حراستها.

كانت زيارة الجبهة الإسلامية للصين بوفدٍ كبير مثلت فيها الجبهة مختلف شِّعَاب وظائفها وهمِّها، وعبَّرت به عن إيمانها بدبلوماسية الشعوب التي تتواصل وتتصل أحزاباً وطلاباً وشباباً ونساءً ورجالَ أعمال ورجالَ علم، وراء الصور النمطية لأشباح الدبلوماسية الرسمية المستنكفة أو الزاهدة عن التفاعل الحي مع الشعوب. مَثَّل الوفد كل أولئك، وأثمرت العلاقة ثماراً طيبة للمستقبل كما هو معروف.

طاف الأمين العام للجبهة الإسلامية، على نحو ما ظل يفعل مدى عمره في العمل العام، على عدة دول في أوربا ثم أمريكا، محاضراً أو شاهداً للمؤتمرات والمناسبات التي يُدعى لها هناك، ولم ينقطع عن سنَّته رغم كثافة نشاط الجبهة الإسلامية الذي اضطره إلى خفض نسبة المشاركة إلى واحدة في مدي ثلاثة أعوام. كما زار في أول العهد الحزبي بعد نهاية العام الانتقالي المملكة المغربية بدعوة من الملك الحسن الثاني لتقديم محاضرة فيما يُعرَفُ بـ"الدروس الحَسَنِيَّة" في شهر رمضان، وكانت الزيارة مناسبة لتجديد العلاقات القديمة منذ أيام الدراسة في باريس مع رموز مثل: "عبدالسلام ياسين" زعيم جماعة العدل والإحسان و"عبدالكريم الخطيب" مؤسِّس الحركة الإسلامية الحديثة في المغرب، كما التقى بوجوه الحركة الجديدة، أمثال: "عبد الإله بن كيران". ثم زار نيجيريا وأوغندا والجزائر في أطر المؤتمرات الدعوية أو الفكرية، وساهم في كلٍّ منها بمحاضرة أو بورقة عمل، وتقدم في أثناء ذلك بخطواتٍ في إطار تطوير صلات الجبهة الإسلامية الخارجية.

*****

في مدي ثلاث سنوات، شكَّل السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خَمْس حكومات، شاركت الجبهة الإسلامية في حكومتين منها لمدة تزيد قليلاً عن العام، هُما حكومة الوفاق بين أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية، ثم حكومة ثنائية بين الأمة والجبهة الإسلامية. إلا أن السجال بين الجبهة الإسلامية وبقية الأحزاب استمرَّ حامياً حول ذات القضايا، إضافة لإخفاقات إدارة الحكم والسياسة، وقد حاصَرَت معارضة الجبهة البرلمانية والإعلامية حكومات الصادق المهدي بتلك القضايا والإخفاقات، مما اضطرَّها لاستيعابها في تلك التجربة القصيرة.

فقد دخلت الجبهة الإسلامية الحكومة عندما اشتدت وطأة الحرب في الجنوب، وانفتحت جبهات خطيرة في جبال النوبة وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبلغت هزائم الجيش السوداني حداً مفزعاً، وبرزت دعوة الجبهة الإسلامية لتوحيد الجبهة الوطنية

الداخلية لصدِّ العدوان وتلافي توالي سقوط المدن في الجنوب حتى لا يقع كله في يد الحركة الشعبية فينفصل. وطَرَحَت لأول مرة فكرة الدفاع الشعبي بتسليح قبائل التخوم مع الجنوب من عدوان الحركة الشعبية.

أما خروج الجبهة الإسلامية فقد جاء أعقاب "مذكرة القوات المسلحة" (٢٠ فبراير/ شباط ١٩٨٩م) التي طالبت رئيس الوزراء بدعم القوات المسلحة، ثم تبديل السياسة الخارجية للبلاد لأن السياسة الراهنة أدَّت إلى عزل السودان عن استقطاب العون الاقتصادي والعسكري، وأن الحكومة ينبغي أن تسارع نحو توقيع اتفاق السلام. وقد كان المقصود بالسياسة الخارجية العاجزة عن استقطاب الدعم الدولي في المذكرة هو الجبهة الإسلامية وأمينها العام الدكتور حسن الترابي وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، وأن التباطؤ في توقيع السلام يعني مباشرة تحالف الجبهة الإسلامية وحزب الأمة لأن نوَّابهما صوَّتوا معاً ضد ما عرف بـ"اتفاقية الميرغني/ قرنق"، ومن ثَمَّ خروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكم باستقالة وزرائه في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٨م.

لكن مهما اضطربت سياسة الحكم في تجربة العهد الحزبي الثالثة، فقد اتصل بناء الجبهة الإسلامية الداخلي، فاطَّردت قوافلها الثقافية والاجتماعية وتوالت مؤتمراتها الولائية. ثم أصدرت في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧م ورقة "ميثاق السودان" الذي أصَّل لفكرة المواطنة أساساً للعقد الاجتماعي في السياسة والحكم، وألاَّ يُحْرَمُ أيّما سوداني مِن تولِّي منصبٍ عام بأسبابٍ دينية أو عرقية أو ثقافية. فقد استصحب الميثاق جملة مواقف أهل السودان المتباينة ليتواثقوا عليه، ولم يتوخَّ فقط أن يُعَبِّر عن مواقف الجبهة الإسلامية، إلا أنه كذلك مَثَّل علامة فارقة في نُضجِ الطرح الإسلامي لحكم بلدٍ معقَّد الأعراق مُركَّب الثقافات مُتعَدِّد الأديان كثير اللغات.

لقد بَدَت الجبهة الإسلامية القومية عشيَّة انقلاب يونيو (حزيران) ١٩٨٩م أفضل طرحاً وتنظيماً من الدولة التي يحكمها تحالف حزبي عريض، يمتدُّ من يمين الأحزاب التقليدية إلى يسار الحزب الشيوعي، وبرغمه لم يُفلِحْ في سدِّ ثغرات الحكم المتفاقمة مُفسحاً الطريق نحو الحزب الأقوى تماسكاً والأقربُ لملء الفراغ، كما جرت بذلك وتجري سُنَنُ الله في الطبيعة والتاريخ.

الفصل الثالث

نَحْو الاِنقِلَاب



في الأشهُرِ الأخيرة من عُمرِ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة تطابَقَت مواقفها مع مواقف الحركة الإسلامية "التنظيم المُسْتَتِر الخاص"، فيما يتعلَّق بمصير النظام الحزبي القائم وفيما يخصُّ علاقاتها به، ثمَّ فيما ستؤولُ إليه بِنيَة الحُكم والدولة في السُّودان. اجتمعت هيأة الشُّورى بالجبهة الإسلاميَّة القوميَّة واستقرأت الساحة السياسيَّة التي تأزَّمت فيها الأوضاعُ إلى المُنتهى -أو هكذا بدا لهُم الأمر- وتداوَلَت حول الأخطار المحدِّقة بالسُّودان: عودةُ اليسار وقُوى التجمُّع إلى الحُكومة، ونُذُر "اتفاق الميرغني/ قرنق" الذي سيُجَمِّد القوانين الإسلاميَّة، ثم "مُذَكِّرة الجَيش" في ٢٠ فبراير (شباط) التي خَرَقَت عهد الديمقراطيَّة وأخرجت الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق الأخيرة مع حزب الأمة، وأخيراً تدخلات القصر ممثلة في مجلس رأس الدولة التي عطَّلت البرلمان.

ذات المشهد أو قريباً منه تكرَّر في اجتماع مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة ذي الستِّين عُضواً، فيما رَبَا أعضاءُ هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة إلى أكثر من ثلاثمئة. وفيما يأخُذُ التداوُل في هيأة الجبهة صيغة تقارير الولايات التي تحملُ تفاصيل نشاطِها وخُلاصة مواقفها، ويتنادى له الأعضاء من أنحاء السُّودان قاطبة، فإن مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة هو مجلسٌ مركزي يُشتَرَطُ أن تكون عضويَّته خالصةً من سكَّان العاصمة، ولا غرْوَ فقد كانت الخُرطوم هي موئِلُ غالِبِ قيادة الحركة، وإذ كانت حركة الاتِّصال عسيرة وكانت الحاجة لجَمعِ المجلس دورياً أو طارئاً تبدو كثيرةً مُلحَّة، فقد كان مجلساً عالي الكفاءة، أعضاؤه غالِبهم مِمَّن صَحِبُوا مسيرة الحركة لعهدٍ طويل ويجمَعُ أجيال المُخَضرمين الذين عاصروا التأسيس والجيلَ التالي الذي زاوَلَ البِناء، وهُم جميعاً الذين انتقلوا بالحركة من السير العَفْوِ إلى التخطيط الإستراتيجي، فهُم على وعيٍ أتمّ بخُطة الحركة في البناء ونحو التمكين.

ناقش الاجتماعانِ إذن اللحظة السياسيَّة التي يبدو فيها السُّودان على مُفتَرَق الطُرُق. كِلاهُما عبَّر عن يأسِه من أيِّ أملٍ في الإصلاح يُمكِنُ أن يحمله البناء الحزبي القائم اليوم على الطائفيَّة والمُتمكِّن بحُكم الديمقراطيَّة، وكِلاهُما يري في رئيس الوُزراء السيد الصادق المهدي سياسياً تعوزُه الإرادة والقرار، وقد استَنفَدَ كُل الفُرَص السَخيَّة التي أنعَمَت بها عليه أقدارُ الله الطبيعيَّة والتاريخيَّة، وليس من خلاصٍ للبلاد إلاَّ أن يرحل.

بالطبع، حَمَلَت تقاريرُ الأقاليم تدهوُر الأوضاع في جبال النوبة على نحوٍ لم يَشهَده السُّودان من قبل، فقد تفاقم نشاط الحركة الشعبيَّة بقيادة القائد يوسف كُوَّة الذي شرَع المُقاومة في تلك المنطقة، وسُرعان ما تضاعَفَت أعدادُ المجنَّدين من أبناء قبائل النوبة في الجيشِ الشعبي حيث أصبحوا قوَّة ذات وزن في منطقةٍ لم يُعهَد فيها مثل ذلك النشاطِ من قبل، فكأنما

أُتِيَ الجيش السُّوداني من حيثُ لا يحتَسِب وأُخِذَت حكومة الصادق المهدي على حين غِرَّة وأصبح التهديدُ ماثلاً في المُدُن الكُبرى، كادُقلي والدَّلنج ولَقَاوَة والجبال الشرقيَّة. اتَّصل تهديدُ الحركة الشعبيَّة كذلك وامتدَّ في جنوب كردفان نحو مناطق التَّماسِّ بين قبائل المِسيرِيَّة وقُوَّات الحركة الشعبيَّة، وتوالَت الهَجَماتُ وحوادثُ الاختطاف المُتبادَل عبر أبيي، وإلى المَيرم والمُجلَد وبَابَنُوسة. وفيما توالت المُدن في الجنوب تَتَساقَطُ كأوراق الخريف في يَدِ الجيشِ الشعبي، استشعَرَ سُكَّان العاصمة خطراً لم يُلامِسهُم من قبل، إذ تواتَرَت أنباءُ الحوادث المُتفرِّقة ونُذُر الانقلابات العُنصُريَّة منذ العام الانتقالي ومظاهرُ السلاح العشوائي، وأمسَت أحياءٌ بأكملها في الخُرطوم تنامُ على دوريات الحراسة الأهليَّة التي يشكِّلها شبابُ الحَي.

أما مجلسُ شُورى الحركة الإسلاميَّة فقد فَهِمَ جوهرَ الطَّلَب الذي تقدَّمت به القيادة لتفويضها في اتِّخاذ ما تراهُ مُناسباً إزاء تطوُّر الوضع السياسي، أن قد اكتَمَلَت عُدَّة التغيير وعَتادُه وفيما ذهبت هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة بعد استعراضِها جُملة الأوضاع البائسة المُوئسة المُنذِرَة بالخطر، وصَوَّبَت نحو إنقاذ البلاد عاجلاً غير آجل، فطوَّقت عُنُق القيادة بالتفويض والتكليف الثقيل الذي طلبته، أمعَنَت شُورى الحركة النظر قليلاً فيما يترتَّب عليه التفويض من تغييرٍ كبيرٍ في مسيرة الحركة وسيرة السُّودان.

أدرَكَت القيادة التفويض الذي كانت ترجوه من الشورى، لكنَّهم جميعاً استدرَكوا على القرار يتأمَّلون مواقفهم الراسخة من فكرة "الانقلاب العسكري":

- **أولاً**: الحرية أصلٌ للإيمان، وسابقةٌ للوحدة في أصول فقه الحركة مُنذُ ميلادها، فهي إذن مبدأٌ أوَّل وليست قيمة فرعية، والانقلابُ العسكري سيقبِضُ الحريَّة بالضرورة ولو مُؤقتاً.
- **ثانياً**: الحركة الإسلاميَّة في السُّودان، وفي العالم كله كانت ضحيَّة الانقلابات العسكرية إلا أن صحائِفِها ما تزال في سائر الدُنيا بيضاء من اقترافه.
- **ثالثاً**: ظلَّت الحركة الإسلاميَّة في كل خِطَابِها بما في ذلك خُطَبُ الأمين العام الرئيسيَّة في مؤتمرات الجبهة الإسلاميَّة الكُبرى تؤكِّدُ أن الجيش ينبغي أن يُباعَد بينه وبين السياسة، وألاَّ تَدفَعَ المُغامرة حزباً أو فرداً لارتياد المحظور. أما دُخول الجيش ولو عنصراً ضابطاً يُجنِّبُ البلاد الفوضى، أو عضواً مُلتزماً يُوفي خُطُوات الحركة نحو التمكين، فيقتضي حذراً ونظراً أعمق.
- وفي المُقابل كانت الحُجَجُ المُضادة تفرِضُ نفسها بقوة:

- **أولاً**: في العالَم القوي المُسيطِر المُستكبِر الديمقراطيَّة قيمة والحضارة قيمة، ولكن

الحضارة قيمةٌ أعلى، وإذا وَلَدَت الديمقراطيَّة إسلاماً فقد هدَّدت القيمةُ الأدنى القيمةَ الأعلى، وأن الاضطِهَادَ الذي تُعانيه حركاتُ الإسلام في كل العالم والصمتَ المُطبِق من جانب ما يُعرَفُ بالعالم الحُر يؤكِّدُ أن الديمقراطيَّة التي تُنجِبُ إسلاماً ستُوأدُ فوراً.

- **ثانياً**: الديمقراطيَّة سادت في العالم بعد الثورة والعنف والحرب الأهليَّة، ونحنُ نُريدُ لها أن تسود بثورةٍ بيضاء، وفي القرءان سياقات الجهاد موصولة بسياق الحكم، فالمؤمنون متي بلغوا الحكم أو اقتربوا منه وقع عليهم ابتلاء الجهاد.
- **ثالثاً**: لقد خُرِقَ عَهدُ الديمقراطيَّة في السُّودان بـ"مُذَكِّرَة الجيش" والأجلُ الذي شَرَطَتهُ على رئيس الوزراء، هو انقلابٌ كاملُ الأركان خَرَقَ كذلك قَسَمَ الجيش باجتناب السياسة وطاعة القائد العام رئيس الوزراء.

وبين جَدَلِ النَظَر الذي يدورُ في الأفكار ومُجادَلَة اللِسان، كان جَدَلُ الواقع يَفرِضُ مَنطِقَه، فالحركة الإسلاميَّة اليوم أشدُّ تنظيماً وفاعليَّة من الأحزاب كافة، بل ومن الدولة برأسها ووُزرائها وجيشها. وإذ مَضَت سُنَنُ التاريخ شاهدة أن الجيش يتقدَّم لملء فراغِ السُلطة بالانقلاب لأنه الأقوى والأحسن تنظيماً، فإن حُكمَ الأحزاب في السُّودان أثبَتَ عَبرَ ثلاثِ تجارِب أنه الأفشَلُ الأدعى للفَجَوَات والفراغ، بما تحملُ الأحزاب في جِسمِهَا من جراثيم التنازُع والاختلاف والتشاكُس، وبما في بناء كُلٍ منها من عِلَلِ الطائفيَّة المُنافية للديمقراطيَّة، فالأحزابُ السُّودانيَّة "فاقِدُ الشَيء" الذي لا يَملِكُ أن يُعطيه وقد أسَّست بناءَها على غير الحريَّة والشُورى والديمقراطيَّة. ولكن اليوم امتدَّت العِلَّة لتُصيب المُؤسَّسة الأقوى ذاتها، القوَّات المُسلَّحة السُودانيَّة، فقيادتها تُطالِبُ بالسلام فيما عليها أن تُقاتِل، وجُنودها في أدنى دركٍ من هُبوط الرُوح وتدهوُر المعنويَّات، بسبب تتالي الهزائم وتوالي الخُذلان.

لقد قارفت الأحزاب جميعها الانقلاب العسكري، كان حزبُ الأمَّة أوَّل مُبادرٍ يَسُنُّ المَعصِيَة في ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨م، والحزبُ الشُيوعي مرَّتين، في مايو (أيار) ١٩٦٩ ويوليو (تموز) ١٩٧١م، ثم الاتحادي الديمقراطي رأسُ الرُمح في غزوة ١٩٧٦م المسلَّحة، والحُكمُ اليوم في السُودان غيرُ ديمقراطي يُديرُه القصر وتتحكَّم فيه قيادة القوات المُسلحة شأنُ حُكم النميري، الذي استدعى الخروج والاستعانة بالأجنبي.

أمَّا في التاريخ القريب فقد صالحَت الأحزاب جميعها نظامَ النميري وشارَكَتهُ، وقد وقَّع بعضهم على دُستور الجبهة الوطنيَّة السالِفَة، الذي يُقِرُّ أن يُحكَم السُودانُ بحزبٍ واحد حتى يتهيَّأ للديمقراطيَّة، ويمكنُ إذن مِن ثَمَّ أن تُعطَّل الحُريَّة وتُقبَض ثم تُبسَط.

أما الحركة الإسلاميَّة فقد امتدَّت في المُجتمع عامَّتِه ونُخَبِه، وإذا قَبَضَت السُلطة بالانقلاب، فإن السند المدني الجماهيري اللازم لنجاح أي تحرُّك عسكريٍ وافرٍ موجودٌ من جماهير الحركة الإسلاميَّة والجبهة، كما أن غالب جماهير الشعب بما في ذلك عُضويَّة الأحزاب التي كَرِهَت حُكمها ستؤيِّد هذا التحرُّك لأوَّل إعلانه.

كذلك، فإنَّ ما يتوافَرُ للحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة من عناصرَ لإدارة الدولة والحُكم لم يَسبِق قط أن تهيَّأ لحركة حزبيَّة عقائديَّة أو تقليديَّة أقدمت على تسلُّم السُّلطة بالانقلاب في العالم العربي أو أفريقيا، فهي حركة هيَّأت عشرات الكوادر في كلِّ مجالٍ، من الاقتصاد إلى الفُنون ومن الإعلام والسياسة إلى التعليم والإدارة والجِهَاد.

دارَ شيءٌ من هذه الأفكار في اجتماع المكتبِ السياسي للحركة الإسلاميَّة، حيث يُتيحُ الوقت والعدد المحدود للعضويَّة وانسجام المُستويات لمثل هذه الرُؤى أن تجد حظاً أوفر من التداوُل، بأكثر مما يُمكنُ أن تشهَدَهُ شُورى الجبهة الإسلاميَّة أو شُوري الحركة.

وفيما ظَهَرَ انقلابيون براغماتيون، يُؤمنون بالقوَّة الحاسمة دون عناء الفكر أو الأصول أو الفلسفة، تحفَّظ آخرون يرون الأوفَقَ للحركة الإسلاميَّة أصُولها الفِكريَّة والعقيديَّة وسيرتها إلى اليوم أن تُواصِل عَمَلَها الدؤوب حتى يُقدِّر الله لها نضوجاً وعطاءً أوفر في نار ديمقراطيَّة هادئة، بدلاً من حَرْقِ المراحِل بالانقلاب والقفز على السُّلطة ومُواجَهَة مشاكل الدولة والحُكم بأزماتها الداخليَّة وعلاقاتها الخارجيَّة المعقدة، ثم سابقة الانقلابِ وقَبْض الحُرِّيَات العامَّة وما ستفرِزَه من اضطرابٍ وأحقاد، وما قد تستدعي من عُنفٍ وعُنفٍ مُضاد.

تصادَمَت تلك الرُؤى في اجتماع المكتب السياسي وبَلَغَت المَدَى في المُفارَقَة وغادَرَ البعضُ الاجتماع غاضبين، ولكن يبقي المكتب السياسي بغير قرار وِفقاً لدُستور الجبهة الإسلاميَّة ولائحتها، فهو يتداولُ ويُحَضِّر المُقترَح ويرفعه إلى أعلى حيث الأمانة التنفيذيَّة والشُورى، وقد حُمِلَت ذاتُ الآراء إلى تلك الأجهزة من الذين يحمِلونَ عُضوِيَّتها وعُضوِيَّة المكتب السياسي، ودارَ الحِوارُ أهدأ وأكثر إجمالاً، ووجَدَت القيادة التفويضَ الذي تَطلُب بما يُشبِهُ الإجماع في مجلس الشُورى حيث تواجَدَ بعضُ صفوة الحركة، وبالإجماع في هيأة شورى الجبهة الإسلامية حيث يسود الأقرب إلى واقع الناس وجذور المجتمع.

*****

في مستوىً آخر، كان هُنالِكَ تحضيرٌ مختلف لا يُكثِرُ النظر والجِدَال ولكنه يمضي لا يَلوِي على شيء، مُستَوَى الأجهزة الخاصَّة المُنضبط بالأمر والطاعة المُلتزمُ بقسم الكِتمان الغليظ والمستُور كُله عن العَلَن، المُتحفِّز بحُكم التحدِّي للعمل، والباعِثُ لدى العاملين

فيه شُعورُ القناعة والرِضَى.

فمنذُ أوَّل العقد الثمانين، وتحديداً نحو الشهرُ الأخير من العام ١٩٨١م، استَشعَرَت الحركة الإسلاميَّة نُذُر الانقلاب عليها من النميري، فطَفِقَت تُراجِعُ استراتيجيَّاتها وحِسابَها للمُبادرة والانقلاب عليه. لكن النميري في ديسمبر (كانون الأول) كان قد أرسل شواظه على الجميع لا سيَّما أجهزة حزبه وحكومته، فاتَّهم الاتحادَ الاشتراكي بالعجز وانتَقَدَ مَسارَ الاقتصاد وأكمل مجزرةً من الفَصْلِ والتعيين في الأجهزة العُليا بالجنوب، وعندما اجْتَمَعَت هيأة قيادة القوَّات المسلَّحة وتداولت فيما آلت إليه أحوالُ البلاد وأبلغوا النميري بآرائِهم، عَزَمَ على التخلُّص منهم.

استقرأت الحركة الأحوال يومئذ، واتصلت تحفِّز النائب الأول للرئيس ووزيرَ الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل لاستلام السُّلطة وتخليص البلاد من نَزَقِ النميري، وإذ تأخر النائب الأول عن التجاوُب مع الآراء التي دعته للمبادرة وتغيير النظام، شملته مصيدة النميري ضمن ما تصيَّد من أعضاء هيأة قيادة الجيش. كان حسابُ الحركة الإسلاميَّة يومها أنها لم تُكمِلْ بعد أشواط خُطَّتها الإستراتيجيَّة، وأنها في حاجة إلى مرحلة أخرى من الإعداد في إطار حُكم تكونُ بعضاً منه، أو على وفاقٍ معه، مرحلةٌ أخرى من الحُريَّة وليس من التمكين الأتم المُباشر، ولكن فكرةُ الانقلاب المُنفرد نُوقشت.

كذلك، في أُخرَيَات أيام النميري، عندما انقَلَبَ بالفعل على الحركة الإسلاميَّة وبدأ يُهيِّئ المُحاكمات لإعدام قادَتِها، بذات حِجَج الخُروج والبَغي التي أعدَمَ بها الأستاذ محمود محمد طه، راجَعَت قيادة الحركة أمر الانقلاب، وكادَت أن تمضي إليه، ولكن يَسَّر الله المَخرَج بانتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥.

في الطريق إلى الإنقاذ بدأ المشهدُ مختلفاً كما أسلفنا، كان الحِوَار قد اتَّصل في الأجهزة الشوريَّة والسياسيَّة وقرأ الجميع ما بين السُّطور، أن الحركة الإسلاميَّة في إطارها الأوسع "الجبهة الإسلاميَّة" ستَتَقَدَّمُ نحو استلام السُّلطة، ولكن الأمين العام تنزَّل بالحِوَار والشُورى إلى أطُرٍ أدنى واتَّسعَ به ليشمل أعياناً في الحركة، منهُم أفراد لم يدخُلوا إلى أيٍ من أجهزة الجبهة الإسلاميَّة، ولكنَّهم من أهل الكَسْبِ والبَذْلِ فيها، بعضُهُم في مَهَاجِرِ الاغتراب، زارَهُم الأمينُ العام قبل شهرين من الانقلاب، وبَسَطَ أمامهُم المنطق الذي انبنى عليه القرار:

- لقد أكملت الحركة الإسلاميَّة "بروفة" الحُكم مع التجربة الأخيرة في حكومتي الصادق المهدي، بعد تجارِبَ مُهِمَّة في حكومة نميري ولكن لم تكُن بالشُمول والسَّعَة التي تهيَّأت لنا في الوزارات التي تولاَّها وُزَرَاءُ الجبهة الإسلاميَّة في عهد التعددية الثالثة.

- لقد اختبَرنا عن قرب إدارة اقتصاد البلاد إزاء أزماتِ الجُوع والفقر، واتَّصلنا بالزراعة والصادر والوارد بأوسع مما أتاح لنا النميري مُطلقاً، واتصلنا بسبل التموين وقدَّم وزراء الجبهة الإسلامية حلولاً لمشكلاتها.
- في حرب الجنوب لدينا أطروحات مُتقدِّمة وخبرةٌ مُنذُ مؤتمرِ المائدة المُستديرة، وتجربةٌ كذلك في اللامركزيَّة.
- في العلاقات الخارجيَّة، قُمنا بتهيئةٍ للعلاقات الرسميَّة والعلاقات الشعبيَّة المؤسَّسة من قديم.

كانت خُلاصَةُ شُورى الأمين العام غير الرسميَّة كذلك إيجابيَّة إذ مَضَت غالِبُ التحفُّظات نحو الخوف من مغبَّة الانقلابِ على نظامٍ ديمقراطي، ولكن مضت الرُدودُ أنَّ الإطارَ الذي تعملُ فيه السياسة السُّودانيَّة غير ديمقراطي بل ومُهَدِّدٌ للبلاد كُلِّها، أن تنفرط وحدَتُها وهي تَتَنَاقَصُ من أطرافها.

أما الأجهزة الخاصَّة فقد تلقَّت نُذُر اللُجوء إلى خيارِ الانقلاب مُنذُ أوَّل العام الانتقالي، وأعادت تركيب أطُرِها وفقاً للانتقال الكبير من العمل في إطار النظام الشُمولي المايوي إلى سِعَةِ الواقع الحزبي المُتعدِّد، وفي ظِلِّ انهيار جهاز الأمنِ القومي الذي أسَّسته مايو، وانفَتَحَت البلاد فيما يُشبِهُ الفوضى لكل أجهزة الاستخبار الدوليَّة والإقليميَّة، وتطوَّرت حركاتُ الهامِش في الخُرطوم واعتَمَدَت خطاباً عُنصرياً مُفزِعاً، فيما تصدَّت الجبهة الإسلاميَّة وحدها لِخطابِ د. جُون قرنق والحركة الشعبية، وبَدَت وحدها في الميدان تدفع ضِدَّه.

خُلاصَةُ الأمر، أن الجبهة الإسلاميَّة غَدَت مسؤولة عن أمنها وأمنِ قادَتِها في ظِلِّ تصاعُدِ الحملة عليها كما قدَّمنا في الفصل السَابِق، أمَّا في ظِلِّ الترتيب لانقلابٍ عَسكَري يأخُذُ السُّلطة حَرباً لا سِلماً، فقد وقَرَ في قلب أجهزة الحركة الخاصَّة وعقلِها أنها الجهازُ الفني المَنوط به تسريعُ عجلة التاريخ.

تعاوَنَت مع الأجهزة الخاصَّة بالطبع قاعدةٌ واسعةٌ من عُضوِيَّة الحركة المُلتزمة المبثوثةِ في كل مكان، فهي دون أدنى شكٍ تتوفَّر على أكبر مَدَدٍ من المعلومات يتدفَّق إليها من الأسفَل، من مصادرها العَقيدِيَّة التي لا تُزَوِّرُ المعلومة ولا تأخذُ أجراً عليها فهي أصفَى المصادر وأصدَقِهَا، فلم يمضِ وقتٌ طويل حتى أصبَحَ غالبُ قادة الحُكم تحت سَمعِهَا وبَصَرِها شِبهِ المُباشِر وغَدَت تحرُّكاتهم معروفةً مكشوفة، وإذا كانت الشخصيَّات المُهِمَّة نصفُ الانقلاب والنصفُ الثاني المواقِعُ المُهمَّة، فقد بَقِي إحكامُ الجُزء التالي وفقاً لترتيب الخُطة الأخيرة.

باستِشعارٍ قادة الأجهزة الخاصَّة لكَمَال إعدادهم وحُسنِه تصاعَدَت رغبتُهُم في

التغيير، وِفقَ ثقافتهم ونُزوعِهِم التَربَوِي الذي يُرسِّخه العمل في مثل هذه الأجهزة لإعمال القوَّة في حَلِّ مُشكِلات السياسة. وَإذ وَجَدُوا في المعلومات الصاعدة إليهم مَدَداً كبيراً يُغَذِّي نزعَهُم ويُرهِبُ السياسيين نحو المُسارَعَة بقرار ساعة الصفر. فإنَّ حالةَ البلاد ليست أدعى منها للانقلاب، فالانهيارُ الشامِل لا يُهَدِّد بِنْيَة الحُكم ولكن يُهدِّد ذات وجود البلاد. وفيما بدا أن معرفة الساسة بأزمة الحكم وخطره حتماً أفضل من معرفتهم، وجدوا مَدَداً آخر في المحاولات الانقلابية العديدة التي كانت تتسابقُ نحو تسلُّق جِدارِ السُّلطة بليلٍ قبل أن يتبيَّن الخيطُ الأسود من الأبيض، وأن الحركة الإسلاميَّة خاصة، ممثلةً في وعائها الجامع الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة لا يُمكنُها الانتظار حتى مطلع الفجر، فالمعلوماتُ المُباشِرَة من جهاز حزب الأمَّة الحاكِم تؤكِّدُ أن قادَتَهُم تُخامِرُهُم بشدَّة فكرة الانقلاب لحَسمِ الفوضى التي تفاقمت في ظل الحُكم الائتلافي، ريثما يقبضوا كل السُّلطة ويبدأوا بسطها بروِيَّة ونظام. ثم اتصالٌ مُباشر من قياداتٍ في مايو المُبادَة، أنَّهم يقتربون من إنفاذ انقلابٍ يُخلِّصُ البلاد من حُكمِ الصادق المهدي ويَبسِطُ شموليَّة جديدة، ويَرغَبُ في التعاوُن مع الإسلاميِّين في الانقلاب، وفي ترتيبات الحُكم لمدى أبعد.

ثم الخطرُ الأكبر، المعلومات التي تواترت إلى القيادة عن الانقلابِ الذي يُعِدُّ له حزب "البَعْث" بواسطة ضبَّاطه في القوَّات المسلَّحة وعناصره في النُّخَب والشعب، وهو بالطبع أوسعُ الأحزاب خِبرَةً بالانقلابات وأكثرُها تملُّكاً للمعلومات المدنيَّة والعسكريَّة، وهو حتماً سيجدُ السَنَدَ المُباشِر في طور الإعداد والتنفيذ أو بعد نجاحه في استلام السُلطة من دُولٍ في المنطقة العربيَّة ذات ثراءٍ ونُفوذٍ وخِبرَة، لكن الذي يعني الحركة الإسلاميَّة من انقلابِ البعثيِّين هو استهدافُها المُباشِر، أو بالأحرى استئصالها إذا بلغ السُّلطة، يؤكِّد كلَّ ذلك ميراثُ العلاقة بين تيَّار الإسلاميِّين وتيَّار القوميِّين، اللذَان تقابَلا على طرفي النقيض في الساحة العربية، وكان للثاني شهيَّةٌ عارمةٌ لسَفكِ الدِمَاء و التنكيل بالإسلاميِّين.

أما الحال في السُّودان ساعتئذ، فإن الجبهة والبَعْثَ حافظا تماماً على التاريخ السيئ للعلاقة وأضافا إليه مَدَداً من التوتُّرات بعد الانتفاضة، ليس أقلُّها التحالُف الذي كان بين الحركة الإسلاميَّة ونظام النميري الذي أبعد النُّجعَة في التنكيل بِهِم، ثمَّ الاختراقاتُ المُتبادَلة بين أجهزة المعلومات في كُلٍّ منهُما، وما أتاحه ذلك لأجهزة الجبهة لمعرفة نواياهُم نحوها.

*****

كان تفويضُ مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة، ثم هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة قد انتهى إلى الأمينِ العام، الذي اختارَ سِتةً من كِبارِ قادة الحركة وأعلامِها المعروفين

بسابِقَتِهم وكَسبِهِم القيادي المُتّصل، مثّل سبعتُهُم القيادة الشرعيَّة ذات التفويض لاتّخاذ القرار السياسي الذي يُنقِذُ البلاد ويُمَكِّنُ للحركة الإسلاميَّة. وبموجِبِ ذلك التفويض، الذي استصحَبَ شُورى الأجهزة الرسميَّة والشُورى غيرَ الرسميَّة التي تولاَّها الأمينُ العام كان قرارُ الانقلاب لاستلام السُّلطة[1].

كانت الرؤية أن التغيير ينبغي أن يكون محدوداً في الأدنى اللازم لإنفاذِ التحوُّل السياسي المطلوب، استلامُ مَقَرِّ القيادة العسكريَّة العُليا، والوُحدات العسكريَّة في العاصمة والأقاليم، واعتقالُ عددٍ محدود من القادة السياسيِّين والعسكريِّين. أما الأفكارُ التي خامَرَت بعض العُقول ذات التربية الأمنيَّة العسكريَّة، أو بعض السياسيِّين المُنفَعِلين بتاريخ المُسلمين في سَفكِ الدِماء وقَطعِ الرُؤوس لحَسم الأمور، فقد رُفِضَت تماماً، فالمطلوب انقلابٌ أبيض محدود، يُعَبِّرُ بشكلِهُ عن المسار السِّلمِي الذي يُرجَى له أن يكون هو مسار المُستقبلِ للتدابير والقرارات السياسيَّة المُترتِّبة عليه.

فيما يتعلَّق بمستقبل الحركة الإسلاميَّة، كان لابد من مراجعةٍ جديدة للخُطَّة الإستراتيجيَّة، فقد كانت إلى أوان الجبهة تمضي على خُطى وئيدة ومراحل مُمتدَّة، أما التغيير السياسي الشامل الذي بلغته الحركة فيقتضي مَدَّها لتسع أوضاع البلاد كافَّة، بأحزابها وقياداتها السياسيَّة، وعلاقاتها الخارجيَّة، ثمَّ وضعُ الحركة في هذا الإطار.

بعد أَخذ القَسَمِ المُغلَّظ من أعضاء القيادة السِتَّة أمام الأمينِ العام، ثُم التداوُل لوضع خُطَّة الانقلاب الفنيَّة والسياسيَّة واختيار أعضاءِ مجلس الثورة الذين سيظهرون ويشهرون اسمَها، يتقدَّمون باسم القوَّات المسلَّحة لإنقاذ البلاد. أما وجهُ الحركة المُدَبِّر من وراء ذلك فيَنسَتِرُ ويَجرِي عليه سائِرُ ما يَجرِي على بقيَّة الأحزاب، فالأمينُ العام سيُعتَقَلُ شأن القائد الأوَّل مَن كُلِّ حزب ومعه واحدٌ من السِتَّة، وسيُحفَظُ ثالثٌ خارج البلاد، وسيُباشِرُ اثنان العلاقة سراً مع قائد الانقلاب والمُلتزِمين من العسكريين، ليبقى اثنان للشُورى والاحتياط.

اتُّفِقَ كذلك، في إطار تعديل الخُطة، أن يَبقَى الأمين العام شهراً في المُعتَقَل، تؤولُ فيه كل سُلطته، ولا سيَّما تفويضُ الحركة الإسلاميَّة، ووِلايَتِهِ المُباشرة على الأجهزة الخاصَّة والمالِ إلى نائبِ الأمين العام، الذي سيرأسُ إدارة الحركة والدولة بهذا الاعتبار، مهما تكُن واجهة العلن العسكريَّة والتشريعيَّة في مجلس الثورة، أو السياسيَّة التنفيذيَّة في مجلس

---

(١) أدّى القسم ستة من قادة الصف الأول للحركة الإسلامية أمام الأمين العام بكتمان سر التغيير وأداء أماناتهم ورعاية عهد الحركة الإسلامية مهما اشتد البلاء، وهم: علي عثمان محمد طه، علي الحاج محمد، ياسين عمر الإمام، عوض أحمد الجاز، عبدالله حسن أحمد وإبراهيم محمد السنوسي.

الوزراء، فإن مركز القرار يبقى عند الحركة تتولَّى اتخاذه وتُحاسِبُ على إنفاذه.

دراسةُ أوضاع السُّودان المُتفاقِمَة في التدهوُر يومئذٍ أوحت لمجموعة السبعة باختيار اسم "الإنقاذ" عنواناً للثورة (الانقلاب)، حيثُ يُشيرُ الاسم كذلك إلى مرحليَّة الإجراء المؤقَّت وأجله المعلوم، إذ ينبغي أن يكتمل فيه فِعلُ الإنقاذ السِالب بالتغيير ويبدأ بعدها الخَطْو نحو التقدُّم الإيجابي. اتَّجَهَ خطٌّ من الرأي في ذات الإطار التفويضي المحدود إلى أن غالب الشَّعبِ يستشعِرُ خيبة أملٍ ضخمة في الأحزاب وتجربتها وسيُرَحِّب حتماً بكل تغيير، فاستقبالُ الناس للانقلاب ثم تطوُّر الأوضاع الداخليَّة والخارجيَّة يقتضي مرونة في تفاصيل الخُطة، ولكن الأمر للحركة الإسلاميَّة تُقرِّر فيه على مبادِئها وأصُولِها في الشُورى والحُكم، فمهما أُخرِجَت الثورة محايدة بخطابها ووجهها، فإن الحركة الإسلامية ستظل حفيظة لرسالتها، إسلامِ الحياة لله، ومهما قَبَضنا الحريَّة فهي ضرورة تُقَدَّرُ بقدرها لاستقرار الثورة واستِتبَاب الأمن، تُرَدُّ على الشعب ليختار من يحكُمه في الوقت الأقرَب الأنسَب، تُقرِّر ذلك الحركة وِفقَ هذه المبادئ ويعُودُ المُكلَّفون بإنفاذ التغيير عسكرياً لثكناتهم، وينصرفُ غيرهُم من الفنيِّين إلى أعمالِهم، ولكنَّ الأجلَ الأقصى لتمامِ خُروجِ الحركة بكُلِّ برنامجِهَا وكلِّ وُجُوهِهَا ثلاثةُ أعوام.

اقتَضَت كذلك الضرورة الفنيَّة للضمان الأتمِّ لنجاحِ الانقلاب أن يُدفَعَ بمُشاركةٍ واسعةٍ لعناصر الحركة في إنفاذ الانقلاب، يُؤمِّنون الأطراف المُهِمَّة ريثما تكتمل المَهمَّة ثمَّ ينسحبون دون أي إعلانٍ عن هويَّتهم أو انتمائهم الحركي، ويشملُ ذلك تأمينَ المرافق المُهِمَّة واعتقالَ بعض الشخصيَّات، ثم تعطيلَ الاتصالات وإنفاذها وتشغيلَ الإذاعة والتلفزيون، وتأمينَ حركة الشخصيَّات المُهِمَّة في الانقلاب، وتقديمهم إلى بعضهم البعض عند ساعة الصفر. وكُلها ترتيباتٌ وتدابير تَيَسَّرَ للمكاتب الخاصَّة أن تُجرِي بروفاتها عِدَّة مرَّات، تحت القَسَم الغليظ بالكِتمَان مهما اشتدَّت طوارئ الابتلاءات على حِفظِ السِّر، وقد أثبتت الظُروف مَدَى انضباطِ عشراتِ الأعضاء في الحركة الإسلاميَّة في أداء مهامِّهم على وجه الحَزمِ والدِقَّة دون أدنى بوحٍ، فضلاً عن الاستعراض والثرثرة.

بالتأمُّل في ساحة السُّودان ساعتئذٍ، فللحركة الإسلاميَّة انتشارٌ ووجود في كُل مجالٍ وعَبرَ كُل الأقاليم، للثورة أن تستفيدَ منهُم لأوَّل عَهدِهَا في تأمين وجودها وبَسطِ سيطرتها، دون إعلانٍ كذلك عن علاقةٍ أو هُويَّة للانقلابيِّين. أما الرأي العام المحلي والدولي فسيجد حُجَّة مُقنعة في وجود الجبهة الإسلاميَّة في المُعارضة، إذ تجدُ نفسها تلقائياً أقرب من غيرها للانقلاب الذي طوَّح بخُصُومها، فالجبهة الإسلاميَّة "والحركة" لن تخرج بموقف مُؤيِّد أو

مُعارِض، بل سيقعُ عليها ما يقعُ على الأحزاب الأخرى، بالسويَّة، من قرار الحلِّ الرسمي وتعطيل مقارِّها وصُحُفِهَا، بمُوجِبِ أوامِرِ الثورة. وقد يتحرَّك بعضُ أعضاء الجبهة الإسلاميَّة عفواً مُؤيِّدين للانقلاب، أو يُبادِرُون لُمساعَدَتِه، ولكن لا يُسمَحُ لهم بتبنّي موقفٍ باسم الجبهة الإسلاميَّة، وقد يُحتاجُ إلى عونٍ أوسع إذا بادَرَت عناصرُ مُناوئة إلى مُقاومة الانقلاب بالعِصيَان المدني والإضرابات، عندئذٍ ستُنظِّم الحركة صفَّها سراً لتُفشِل التدبير المُضاد، وإذا احتاجت القيادة السياسيَّة أو أجهزة التأمين لعضوٍ في الحركة أن يؤدِّي دوراً يقتضي مكاشَفَتِه بأمر الثورة، فإنه يُطلَبُ منه ذلك تحت عَهدِ الكِتمان وقَسَمِه.

على المُستوى العسكري المحَض، كان على البِناءِ الذي استمرَّ نحواً من عقدين للحركة الإسلاميَّة داخل مؤسَّسة القوَّات المسلَّحة أن يؤدِّي المَهمَّة التي وُضِعَت بذرتُها لأوَّل يومٍ من أجلها، حمايةُ الحركة من الخَطَرِ المَاحِق، واليوم قد أُضيفَ عليها حمايةُ السُّودان من التبدُّد.

اختار المكتبُ القائِد رئيسَ الثورة، ورتَّب حضُوره، واختار مجلسَ الثورة الذي زاوَجَ فيه بين العناصر المُلتزِمة والعناصر القريبة للالتزام بنهج الإسلام وأخلاقه، وراعى أن يُمثِّل أجيال ضُبَّاط القوَّات المسلَّحة، وأن يمثِّل كذلك السُّودان بأطرافه ووسطه، جنوبه وشماله وغربه وشرقه، ثم اتفق على الأفكار الأساسيَّة للبيان الأوَّل الذي أعدَّه نائبُ الأمين العام، ليطرق القضايا التي دَرَجَ على إثارتها القادِمُون من العساكِرِ الوطنيِّين في سُنَنِ الانقلابات المُتوالية في العالم العربي وأفريقيا، ويُبَشِّرَ بالإنقاذ وتسليم السُّلطة للشَعبِ ريثما تستقِرُّ الأوضاع. ولكن هذه النُقطة بالتحديد لم تَرِدْ في الخِطَابِ الذي تلاه رئيسُ الثورة فجر الانقلاب، كما لم يناقِش المكتبُ القائِد سقوطها عن النص الأول، فضلاً عن أن يُحاسِبَ على غيابها.

*****

ظَلَّ الأمين العام للحركة الإسلاميَّة يَطرَحُ في أصُول فِكرِهِ السياسي، وفي خطابه لا سيَّما الداخلي في خاصَّة أروِقَةِ الحركة الحَذَرَ من تكلُّس حركة الإحياء والتجديد وتبدُّلها إلى طائفيةٍ تُعيقُ مدَّ الإسلام المُتجدِّد. ومُنذُ طَرْحِهِ الأوَّل لفكرة العمل الجبهوي مع الميثاق الإسلامي في مُنتصَفِ العقد السِتين من القرن الماضي، أكَّد على رُؤيته في ضرورة اقتراب الحركة من المجُتمع مظهراً وجوهراً لتقترب حقاً من قيادته، مما يقتضي بذات المُنطلقات أن يرقُب اقتراب المجتمع من فِكرِ الحركة و مَدَى نجاحها في بثِّ دعوتها ورسوخها في ضمير المُجتمع قبل وجهِهِ ومَظهَرِهِ، ولا رَيْبَ أن النظر الماسِح والمُقارِن لصُورة التديُّن في المجتمع

السُّوداني كانت تحملُ بُشرياتٍ كثيرة لقيادة الحركة. سادَت مظاهرُ الجماعات في أداء الصَّلَوات وتكاثَرَت المساجد وتضاعَفَ عددُ المُصلِّين عامَّة وشُهُود الجُمَع والأعياد، وبلغ الصيام لا سيَّما في رمضان، صفوةً في المُجتمع كانت تُجافي التديُّن مُجاهِرةً بما يُناقِضُه. تقارَبَ تديُّن الرجال والنساء وفاقَت أعدادهن الرِجال في كثيرٍ من شُّعَبِ الحركة، وبلغ وقعُ الحركة على المرأة أن تحرَّرت فعلاً بالإسلام وغشِيَت الحياة العامَّة واقتحَمَت غِمارَ ميادينها.

تَبارَكَ الاهتمام بالقُرءان وتأسَّست جمعيَّاته وجماعاته، وتضاعف عدد الحجيج وعَرِفَ الناس العُمرات في رمضان وشعبان وربيع وأصبحت ظاهرةً في صفحة المجتمع. كذلك تزكَّت تربية النشء بدُفوعٍ من جَهدِ الأَبَوَين أو الأسرة الكبيرة، وظهر صغارٌ يحفظون من القرءان أضعاف ما يحفَظُ أهلهم، وقامت مدارس إسلاميَّة تُدَرِّسُ المناهج المُعتمدة في تعليم السُّودان ولكنها تزيد عليه في تعليم العربيَّة والدين لا سيَّما القُرءان. وبالتدريج، ساد جيلٌ كأنه يصلي بأفضل مما صلَّى آباؤهم، ويقرأ القُرءان بأفضل مما يقرأون، أما مظاهر التفحُّش في الفُجور، التي غَشِيَت جيوباً في المجتمع من النُخَب أو مجتمعاتٍ في المُدُن والقُرى فقد انحَسَرَت كأنها تلاشَت أو استَتَرَت منكرة.

كانت القربى من المجتمع والانفتاح عليه مِحوَر الهمِّ القيادي عشيَّة إعلان النميري إنفاذه قوانين الشريعة الجنائيَّة الخمس، كما مثَّل عنصراً رئيساً في حسابِ الأمين العام المُتفائِل من خُطوة الانقلاب، فاستلامُ السُلطة السياسيَّة هو تتويجٌ لدعوة الحركة الإسلاميَّة نحو تمكينِ الدين في المجتمع، وعندئذٍ فواجبُ الحركة الإسلاميَّة هو تذويبُ نفسها في المجتمع لتكون بعضاً منه ويكون بعضاً منها، ولا تحتاجُ في ظرف قيام المجتمع كافَّة بواجب التديُّن أن تُسيطر عليه أو تحتكر قيادته، بل الأوفق أن تحفظ قيادة محدودة قائمة في المركز ترقُبُ كُل حركة المجتمع، وتُهدي سعيها إذا أبطأ أو اختلَّ في جانبٍ من جوانبها، أو مال مُنحرفاً نحو محورٍ لا تريده.

فأصول الفكرةِ هي قيامُ مثال المُجتمع المُبادر، وأنموذج النهضة التي يتولاَّها الشعبُ بعد أن بَعَثَت فيه الحركة الإسلاميَّة الرُوح. أما إذا عَمَدَت الحركة إلى الانغلاق أو الاحتكار فستغترِب عن الشعب ويَجمُدُ مشروعها وتسقُط، وما الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إلا مرحلة مُوقَّتة نقلت فيها الحركة الإسلاميَّة نموذَجَها في الحريَّة والشُورى والإجماع والتنظيم والخُطة إلى المجتمع، كما طمأنَت في انسجامها بين قيادة الحركة الخاصَّة وأعضائها وبين قاعدة الجبهة العريضة، أن الحركة الإسلاميَّة لن تعتزل المجتمع في إدارتها للسُّلطة السياسيَّة أو تعزِلَه وتتسلَّط عليه، ولكنها تُفَعِّلُه شأن كل المجتمعات التي نهَضَت

بمُبادرات رُوَّادها بما مضى سُنَّةً في التاريخ.

*****

هُنالِكَ في كَنَفِ الأحزاب نحو ساعة الانقلاب، بدأت تتبلورُ رؤية ''مُبادَرَة الميرغني/ قرنق'' بعد اضطرابٍ قارَبَ الأشهُر السبعة، وهو موقفٌ يعني للجبهة الإسلاميَّة إلغاءَ قوانين الشريعة الإسلاميَّة ويُمثِّلُ خَطاً أحمرَ في سياستها وأكبرَ محفِّز لشيوخها ونسائِها وشبابِها للمُواجهة. وبهذا الموقف تحديداً اكتملت للجبهة الإسلاميَّة مُسَوِّغات الانقلاب، وتلقَّت مَدَداً إضافياً لتعبئة عُضوِيَّتها. ومع تصاعُد خطابِها خاصَّة في ندوات الأمانة العامة التي انتظمت العاصمة، أعمَلَ الأمين العام آليات خطابه التعبويَّة إلى مَدَاها، مُهَيِّئاً الطريق لما عُرِفَ بـ''ثورةِ المَصَاحِف'' التي خَرَجَت فيها عُضويَّة الجبهة الإسلاميَّة من المساجِدِ عَقِبَ صلاةِ القيام طيلة شهر رمضان، تتظاهَرُ في شوارع الخُرطوم تُعَلِّي المصاحِفَ عُنواناً لهُويَّتها واتجاهِهَا وترفعُ حناجرها بالهُتاف الذي يرفُضُ إلغاء قوانين الشريعة الإسلاميَّة أو تجميدها. بَدَت ثورة المصاحِف باحتدامِها الدَّاعي للاحتشاد والمُواجَهَة أوَّل خُروجٍ بَيِّن عن نهج الإصلاح المُتدرِّج والمُعارضة السِلمِيَّة، نحو خطٍ ثوريٍ جهاديٍ لم يَرفَعْ السلاحَ أو يُبادِرْ للعُنف، لكنه يُعبِّر عن انهيار قواعِد المُمارسة الديمقراطيَّة ويدفعُ بالحركة التي تأسَّست على الإصلاح المُتدرِّج والاصطِبَار على الأذى والمُسالَمَة نحو أفقٍ جديد مُفعَم بشِعارِ الدِفاع عن الشريعة الإسلاميَّة التي قامت عليها دعوتها للإحياء والبناء، ولكنه مُفارِقٌ نهج الإصلاح إلى حسم الثورة. وإلى أجواء ثورةِ المَصَاحِف التي خَرَجَ فيها الصفُّ المُلتزم، لا سيَّما قواعده الشعبيَّة في ظِلِّ تعبئةٍ قُصوى من قيادة وإعلام الجبهة الإسلاميَّة، ثم انحسارها مع تطاوُل الأيام حتى في عُضويَّة الصف المُلتزِم نستطيعُ أن نقرأ صُوَرَ المُفارَقَة الأولى بين سياسة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وقلبِها المُحرِّك ''الحركة الإسلاميَّة''، وبين نَبْض الشارع العام الذي وضع آمالاً عريضةً على رُشدِ سياسة الجبهة الإسلاميَّة وحِكمتِها، لكنه يجد في رُوحه مَيْلاً إلى رُؤية حُلم سلام الوطن قد تحقَّق على الأرض لا سيَّما نهاية حرب الجنوب، كما يريدُ أن يرى الديمقراطيَّة وقد جاوَبَت تطلُّعه للاستقرار والتنمية ووَافَت إيمانه بالإسلام. ولكن ثورةُ المَصَاحِف كأنها وضعته في الموقف الصَعب الذي يُخيِّره بين الإسلام والسلام، خاصَّة بعد أن واصل خُصُوم الجبهة الإسلاميَّة مُحاصرتها بالدعاية التي تُصَوِّرُها قارعةً لطُبول الحَرب.

وإلى ذات روح التعازُل الذي ظَهَرَ بين ثوار ثورةِ المَصاحِف والشعب يفهم البرود الذي قابل به الشارع السُوداني إعلانَ ثورة الإنقاذ في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، إذ

أيقظت فيه مخاوف تكرار التجربة المُؤسفة مع العَسكَر التي غَادَرَ محطَّتها قبل أقل من أربعة أعوام مع ثورة رجب، مما ينذر بتورط جديد في الدورة الخبيثة التي اضطربت باستقرار البلاد بين الانقلاب والثورة.

بالنسبة للحزبين الكبيرين التقليديين الأمَّة والاتحادي الديمقراطي، فقد تبايَنَت مواقِفهُما من تطوُّر موقف الجبهة الإسلاميَّة وخطابها بين يدي انقلاب الإنقاذ، فلم يُغادِر السيِّد الصادق المهدي حُلمه الطويل في أن يجمع الصف الوطني كُلَّه تحت قيادته، وقد تقدَّمت تشكيلة حكومته الأخيرة خطوة نحو الحُلم ولكن تراجَعَت أخرى، ونحو إكمال عقد التحالف، توالَت اتصالاتُ حزب الأمَّة مع الجبهة الإسلاميَّة خاصَّة بعد خُفُوت نبرة الحِدَّة والعُنف في إعلام الجبهة، وهُدُوء ثائرة المعركة الانتخابيَّة في نُفُوس نوَّاب الأمَّة إبان العام التحالفي في حكومة الوفاق. ورغم أن الجبهة الإسلاميَّة قد عادت إلى مناخ المُواجهة الحادَّة بعد مُذكِّرة القوَّات المسلَّحة وإخراجها من الحكومة ثم قبول اتفاقيَّة الميرغني التي تُجمِّد القوانين الإسلاميَّة وتمثيل الحزب الشُيوعي في الحكومة الجديدة، فإن حزب الأمَّة، وتحديداً رئيسه وأقرب القياديين إليه رحماً وفكرة، السيِّد مُبارَك الفاضل المهدي ظنُوا أن موقف الجبهة الإسلاميَّة هو تعبيرٌ عن محض غضب على طردِهِم من الحكومة، وأن اللُّعبة السياسيَّة التي لا تعرِفُ الثبات لا بُدَّ من دفع كُرَتِها نحو مِضمَار الجبهة الإسلاميَّة وجذبها إلى اللعب ضمن تشكيلة الحكومة مرَّة أخرى. وعلى هذا الموقف النفسي لقيادة حزب الأمَّة ينبغي أن يُفهَم طرحُها أرضاً باستمرار المعلومات التي تواترت إليها من الأجهزة الرسمية أن الجبهة الإسلاميَّة تهيِّئ للانقلاب على السُّلطة وإجهاض الديمقراطية خاصَّة أن ذات الحالة المُستبعِدة للانقلاب قد تلبَّست مدير جهاز الأمن السيِّد عبدالرحمن فَرَح، فالانقلابُ في تحليل حزب الأمَّة سيأتي قطعاً من ذوي الطبيعة العسكريَّة الشمولية الذين اغتصبوا الحُكم في مايو ١٩٦٩م، أما الجبهة الإسلاميَّة فهي تنظيمٌ مدنيٌّ بالكامل يكسب كل يوم أراضٍ جديدة في الديمقراطية وتقومُ عليه قيادةٌ مدنيَّة تُدرِكُ جيداً معنى العهد الدستوري، ولا يُمكنُ أن تُقدِمَ على إجهاضها بمغامرةٍ مع العسكر. وإلى هذا الموقف النفسي السياسي جاءت رُدُود فعل قيادة حزب الأمَّة أشدُّ حِدَّة وشراسةً من انقلابِ الإنقاذ بعد جلاءِ مَستورِه في أنه انقلابٌ دبَّرته الحركة الإسلاميَّة بالكامل، وكان استشعارُ الخِدعَة أشدَّ مرارةً عند العناصر التي كانت الأقربَ إلى الجبهة الإسلامية(٢).

أما الحزبُ الاتحادِيُ الديمقراطي، فقد اتَّصل موقفه السَّلبي من الجبهة الإسلاميَّة،

---

(٢) راجع فصل في عشية الكارثة - سقوط الأقنعة - فتحي الضو محمد ص١٤.

وهو موقفٌ موصولٌ منذ قيام الحركة الإسلاميَّة خاصَّة بعد بروز اسمها في العقد الستين من القرن الماضي، فقد ظلَّ اليسار أقرب إلى زعامة الختميَّة من قادة جبهة الميثاق الإسلامي، وإذ أسهمت معارضة الجبهة الإسلاميَّة وعُلُوُّ صوتها في رفض اتفاقية الميرغني/ قرنق في الموقف المتردد لحزب الأمة للاتفاق، عبَّر زعيم الحزب صراحة عن ريبَتِهِ من تطوُّرات موقف الجبهة، لا سيَّما خطاب الأمين العام الذي نعى الديمقراطيَّة مؤكِّداً أن الحديث عن سُقوط الحكومة بالمُظاهرات التي تزدادُ كل يومٍ عُزلةً يعني أنهم يفكِّرون في الانقلاب[٣].

وباستثناء موقف الأمين العام للحزب السيد الشريف زين العابدين الهندي (رحمه الله) الذي حاكَ بخطابه الأخير في الجمعية التأسيسيَّة كفن الديمقراطيَّة المَنِيَّة، والذي تَمثَّل موقفَ الجبهة الإسلاميَّة بالكامل، اليائس من كُل خيرٍ في زعامةٍ طائفيَّةٍ تُديرُ البلاد بميوعةٍ وتراخٍ، باستثناء موقف السيِّد الشريف ظلَّت قيادة الاتحادي الديمقراطي مُستمسِكَةً بمُبَادَرَتِها التي وَضَعَت عليها كُلَّ آمالها في تحقيق أملِ السلام للشعب السُوداني، رغم مُضِي أشهرٍ طِوال ظلَّت فيها الاتفاقية تُراوِحُ مكانها منذ توقيعها في نوفمبر (تشرين الثاني)، جرَّاء الخلاف حولها بين الحزبين الكبيرين.

*****

المشهدُ الخارجي حول السُّودان وعلاقات الحُكومة الدبلوماسيَّة لم يَشهَد التطوُّر الذي كانت ترجُوه مُذَكِّرَة قيادة القوَّات المسلَّحة عندما أصرَّت على خُروج الجبهة الإسلاميَّة من الحُكومة، فالموقفُ المِصري من رئيسِ الوُزراء تعقَّد بزيارته لإيران ثم بحديثه عن عَجزِ قطاعاتٍ من المِصريِّين عن فَهم أكبرِ ثورةٍ حَدَثَت في القرن التاسع عشر، وامتدَّ بالطبع أثرُ الموقف المِصري بتمامِهِ وأكثر إلى السُعوديَّة ودُوَلِ الخليج، أي الإقليم العربي الأقرب الذي يتطلَّعُ إليه في نَصرِهِ أمام الانحياز الإقليمي الأفريقي لا سيَّما أثيوبيا وأوغندا للحركة الشعبيَّة، ثم ثباتُ القُوى العُظمى في العالم آنذاك مع د. جون قرنق، بما يمثِّله من تحدٍ لإنحيازات السياسة السُّودانيَّة نحو العُروبة والإسلام، وقد رَهَنَت غالبُ دُوَل أوروبا الغربيَّة وأمريكا التعاوُن مع حكومة الصادق المهدي علي تحقيقها للسلام مع الحركة الشعبية.

(٣) صرَّح السيد محمد عثمان الميرغني لجريدة الشرق الأوسط في أبريل نيسان ١٩٨٩ قائلاً: «كيف يقول الترابي إن المظاهرات التي تزداد كل يوم عزلة ستسقط الحكومة إلا إذا كان يفكر في الانقلاب».

الفصل الرابع

الإنْقَاذ الأوَّلى



في صباحِ ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م بدأ السُّودان عهداً جديداً بإذاعة البيان الأوَّل لـ"ثورة الإنقاذ الوطني"، وأخذت الحركة الإسلاميَّة شكلاً جديداً. بِضعُ مِئاتٍ من الضُبَّاط المُلتزمين يعمَلُون من وراء الانقلاب، والمِئاتُ الأخرى من عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة المُلتزمة أدُّوا أدوارهم العسكريَّة والمدنيَّة في عَمَلِيَّة استلام السُلطة وانسَحَبُوا إلى الظِلِّ يُواصِلُون عَمَلَهُم في تأمين الثورة، بينما بقيت مئاتٌ أخرى في سِجِلاَّت الطوارئ إذا استدعى الأمر مدنياً أو عسكرياً ضمن المِهَنِ الحاسمة، كالطِّب والهندسة أو القضاء أو التدريس، وامتدَّ السِّجِلُّ إلى خارج الحُدود يُحيط بالمُلتزمين دون أن يعلمُوا بتفاصيل الطَلَب أو المُهمَّة ولكنَّهُم على أُهبَة الاستعداد لمُجاوَبَة النداء ضِمنَ ترتيبات تأمين الحركة والثورة من كُل رِدَّة محتملة، فيما تفرَّغت قلَّة قليلة لإحكام صورة التمويه المطلوبة لإخفاء هوية الثورة الإسلامية كتابةً ونشراً في الصحافة العربيَّة والعالميَّة.

انقَسَمَ مجلس قيادة الثورة إلى بضعِ لجانٍ، لجنةٌ للأمن والعمليَّات العليا التي استَتَرَت في مباني المجلس الوطني ليلاً، يرأسُها نائب رئيس الثورة ويَفْرُغ لها أشدُّ الأعضاء حماسةً ونشاطاً في أمر القوَّات المُسلَّحة والأصغر سناً، ثم اللجنة السياسيَّة التي تجهَرُ بنشاطها في ذات المبنى نهاراً، يرأسُها أكبر أعضاء المجلس رتبةً وقِدَمَاً ورُسُوخاً في تنظيم الحركة الإسلاميَّة، فلجنة السلام والجنوب، ولجنة الاقتصاد والخِدْمَات، ولجنة الإعلام.

لكن مهما تكُن حركة الأعضاء المُلتزمين أو عملُ لجان مجلس قيادة الثورة، فإن قلبَ الانقلاب الذي يُفترَضُ له سُلطة نَظمِ العمل في وُجُوهه المُتكاثرة وتوجيهها وضبطها وتنسيقها يكمُن هنالك في مقرٍ غيرِ بعيدٍ من وَسَطِ الخُرطوم ولكنه مُحاطٌ بأقصى إجراءات السريَّة والكِتمان، حيثُ يجلس نائب الأمين العام للحركة الإسلاميَّة بعد أن ضمَّ المُعتَقَلُ الكُوبَري "سِجنُ كُوبَر" الأمينَ العام وأكبر مسؤولٍ سابقٍ عن العمل العسكري الخاص، وسافَرَ ثالثٌ إلى خارج السُّودان ينتظرُ إشارة العودة، وبقى اثنان في الظِّل يَرقُبانِ الأحداث، وانحَصَرَت إدارةُ الأمُور الفعليَّة الموصولة بالوُجُوه الظاهرة لمهام الثورة في اثنين أثبت الزمان أنهما وجهانِ لعُملَةٍ واحدة.

ومِن المَقَرِّ الذي يُشبِهُ مسرح الرجل الواحد تعثَّرت أولى خُطي الثورة، إذ تأخَّر إعلانُ قائمة مجلس الوُزراء لأسابيع لا تُشبِهُ وَقعَ الثورة المُتسارع، وعَبْرَ تلك القائمة الوزاريَّة ارتَكَبَ المكتبُ القائد المُفوَّض خطأه الأوَّلُ الظاهر، إذ ضمَّت الوزارة أسماء مغمورة لكنها مشهورةٌ بالتزامها في صف الحركة الإسلاميَّة وسط السودانيين في مهاجر الاغتراب، حيث عملوا هنالك وعاشوا لعقود.

المسرحُ الآخر المُهم في أيام الإنقاذ الأولى كان "سِجنُ كُوبَر" الذي انتهى إليه محبوساً الأمينُ العام للحركة الإسلاميَّة وللجبهة الإسلاميَّة القوميَّة التي انفضَّت لتوِّها بقرار الحركة الإسلاميَّة وحُلَّت رسمياً بقرار مجلس الثورة شأن بقيَّة الأحزاب، ولم يلبث السِّجنُ أن ضَمَّ وجوه القيادة الحزبيَّة كافة، زعيمُ طائفة الختميَّة وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي، وسكرتيرُ عام الحزبُ الشُيوعي، ورئيس تحرير جريدة الميدان، ثم التحق بهم السيِّد رئيس الوزراء ورئيس حزب الأمَّة. ولا رَيْبَ أن بعضهُم قد غَشِيَتهُ ظُنونٌ تُرجِّح أن الحركة الإسلاميَّة وراء الانقلاب، ولكن وجود زعيمها بينهم رجَّح الظن الآخر، أن الانقلاب قام به ضُبَّاطٌ وطنيون، طامعون في السُلطة أو مدفوعين بالفراغ الذي خلَّفه صراع الأحزاب، لا سيَّما في أوضاع الجيش وقضيَّة الحرب والسلام.

لأوَّل وهلة الثورة انطلَقَت عمليَّة التمويه بالكامل على الجِوار الإقليمي، لا سيَّما مِصرُ التي بادَرَت لتأييد الانقلاب يدفعُها تردِّي العلاقة مع الحُكم الحزبي السابق ودعواتٌ منذ الفترة الانتقالية لإلغاء "اتفاقيَّة الدِفاع المُشتَرَك"، وبُروز استقلالٍ في القرار الخارجي عن الدور المِصري المعهود في السياسة الخارجيَّة السُودانيَّة، خاصَّة عندما طابَت العلاقات مع إيران مُتَوَّجة بزيارة رئيس الوزراء المقلوب، ثم خوفُ الجِوَارِ العربي كله من شبح حُكمٍ ديمقراطي تعدُّدي إلى جِوَارِه، قد ينصُبُ مِثالاً وقُدوة، أو يُصيبُ بِعَدوَى.

اعتَرَفَت مِصرُ إذن بالحكومة الانقلابيَّة الجديدة تنسِبُها إلى نَفسِهَا، وسُرعان ما توالَت اعترافاتُ الدُولِ العربيَّة الأخرى. وإذ بدأ الدخولُ إلى النادي العربي ممهَّداً سريعاً، فإن القُوى العُظمى في العالم آنذاك لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكيَّة والمملكة البريطانيَّة قد التزمتا الصَمتَ في تحفُّظٍ ظاهرٍ من الانقلاب العسكري على الحُكم الديمقراطي. وإذ سجَّل التمويه نجاحه الأوَّل الكامل على مستوى العلاقات العربيَّة، وأفلَحَ الاختيارُ الأوَّل لبعض الأسماء في مجلس الوُزراء، وحول مجلس قيادة الثورة وفي الجيش في طمأنة ذلك الجِوَار، حَمَلَ إشاراتٍ إيجابيَّة لبعض القُوى الغربيَّة.

كذلك التزَمَت الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُّودان الصَّمتَ إزاء الانقلاب لعِدَّة أسابيع، وبدا واضحاً أن الأسماء الجنوبيَّة التي أُختيرت لعضويَّة مجلس قيادة الثورة حَمَلَت دلالة ما، دفعَت الحركة الشعبيَّة للصَّمت والانتظار، وفيها بادَرَ الدكتور جون قرنق لوَصفِ المجلسِ العسكري الانتقالي في العام ١٩٨٥م بـ"مايو الثانية"، وَصَفَ البشير بأنه متمرِّدٌ مثلهم، وأنَّهُم ينتظرون إعلان سياسة حكومته مع مِلَفِّ الحرب في الجنوب ليحدِّدوا موقفهم منها.

أمَّا الشعبُ السُّوداني، على امتداد ساحة الوطن فقد استقبَلَ الانقلابَ بما يُشبِهُ البُرود والتوجُّس، بما في ذلك قطاعاتٌ واسعةٌ من الإسلاميِّين لم تكُن تعرف حقيقة الانقلاب ومَن وراءه، وفي خلفيَّة الذاكرة التجربة المايويَّة الطويلة السيئة مع حكم العسكر كما أسلفنا، فقد استعادَت وسائل الإعلام الرسميَّة سريعاً، خاصة التلفزيون، تقاليد التغطية المحفوظة للنظام الشمولي الذي لم تغِب عنه سوى أربعة أعوام، وعادَت ''كاميراتها'' تُتابعُ نشاط رئيس الثورة كما كانت تُتابعُ نشاط النميري ونشاط رئيسِ الوُزراء السابق. ورغم الكراهيَّة التي أحاطت بالأحزاب والحزبيَّة بعد توالي الإخفاق والفشل طيلة أعوام الحكم التعدُّدي السالفة، فلم يظهر التجاوُب الشعبي مع ثورة الإنقاذ الوطني إلا بالانحسار التدريجي للغُموض الذي أحاط بالثورة، وظُهور ملامح مساندة الإسلاميِّين لها وتطوَّر خطابُ قادة الثورة العسكريِّين ليتبنَّى غالِب أفكارهِم ويستعملَ لُغتَهم ومُصطَلَحِهم.

أما الإسلاميُّون السُّودانيُّون وراء الحُدُود السُّودانيَّة ومعهُم الإسلاميُّون غير السُّودانيِّين، فقد التبَسُوا جميعاً في حَيْرةٍ من أمرِ الانقلاب وفي خوفٍ من تدابير تصفويَّة أو انتقاميَّة قد تطالُ قيادة الحركة الإسلاميَّة أو عضويَّتها بالداخل، فوَصَلَت تطميناتٌ إلى بعض قادةٍ منهُم لهم علاقة خاصَّة مع حركة السُّودان أو يحملون تعاطفاً معها، كما وصَلَت إشاراتٌ مثلها إلى قياداتٍ ورُمُوز فكريَّة وسياسيَّة في التيَّار القومي العُروبي كانت صِلاتُهُم قد توطَّدت مع حركة السُّودان، وسُرعان ما ساهم هؤلاء وأولَئِك في الدفاع عن ثورة الإنقاذ في السُّودان ومشروعها الوطني التحرُّري، وإنقاذِها السُّودان من خَطَر التمزُّق بتَوالي ضُغُوط حركة التمرُّد الجنوبيَّة وقيادتها الانفصاليَّة ذات العلاقة مع إسرائيل. وهو الفَهْمُ الذي ساهَمَ إعلامُ الجبهة الإسلاميَّة في ترسيخِهِ حتى أضحَى مُسَلَّمة ثابتةً في الساحة العربية والإسلامية.

وبزيارةٍ لأسماءٍ صحافيَّة عربية كبيرة معروفة بتوجُّهِهَا الإسلامي للسودان فور استتباب الأمر للانقلاب، أمثال الأستاذ فهمي هويدي والأستاذ عادل حسين وأسماءٌ أخرى في الإعلام اللُّبناني والأردُني معروفةٌ بتوجُّهها القومي، اشتَهَرَت عبارة الأستاذ فهمي هويدي ''مجلسُ الصَّحَابَة الذي يحكُمُ السُّودان''، إشارةً إلى مجلس قيادة الثورة، ومقالُ الأستاذ عادل حسين ''هل هؤلاء الرِجَال جَبهَة''، وتوالَت عبارة المَدحِ ومقالات التأْييد والإشادة تؤكد أن انقلاب السُّودان ليس مجهولَ الهُوِيَّة.

كذلك ساهَمَ الإعلامُ العربي، لا سيَّما الخليجي، في الأسبوعين الأوَّلَين بعد نجاح

الانقلاب، مُنطلقاً من نبرة عداءٍ وسَمَت موقفه من الإسلاميِّين في السُّودان وتمثُّلاتهم في الجبهة الإسلاميَّة السالفة في التعريف بهويَّة الانقلاب، ووَصَفَ بعضُهُم اعتقالَ أمين عام الجبهة الإسلاميَّة بأنه مجرَّد تغطية وتمويه لحقيقة الانقلاب وأنه في سريرة نفسِهِ يضحكُ مِلَء شِدقَيه من زملائِهِ في السجن. أما الصُحُف الغربيَّة فقد توصَّلت بمنهجيَّتها الرصينة إلى حقيقة الانقلاب نحو الشهر الثاني من عُمْرِه، وكَتَبَت الـ"لُومُوند"، كُبرى الصُحُف الفرنسيَّة، عن الانقلاب الخالي من الخطأ، وعن المعنى الكبير الذي جَسَّدَه أمينُ عام الجبهة الإسلاميَّة، الدكتور حسن التُرابي، عندما رَضِيَ بأن يدخُل السِّجن بمَحْضِ قراره في يوم استيلائه على تمام السُّلطة، في حالةٍ نادرةٍ لا يعرفُها التاريخ.

*****

إذن آلت كلُّ صلاحيات القيادة وسُلطاتها في الحركة الإسلاميَّة إلى المكتبِ القائد على النحو الذي وصَفنا، وإذ أن مُهِمَّته تتلخَّص في نجاح الثورة وتأمينها، فقد بَسَطَ سُلطانه المُباشر على أجهزة الضبط والتأمين العسكريَّة الرسميَّة والشعبيَّة وأجهزة الأمن والمعلومات، فهي الوحيدة التي ظلَّت محجوبةً بالسريَّة والكِتمان واتَّصلت بأجهزتها وعُضويَّتِها عبر تقلُّبات المراحل السياسيَّة، من "الهُدنة" إلى "الجبهة" إلى "الإنقاذ"، لا تكاد تكشِف عن نفسِهَا في العَلَن ولا تضرُّها كثيراً تقلُّبات السياسة وأحوالها إلا في إعمال مرونتها وكفكفة عَمَلِهَا أو بَسطِهِ وتركيبِ آليَّاتها أو فكِّها وِفقاً لظُروف المرحلة.

فالمَقَرُّ الذي أقامَ فيه نائبُ الأمين العام يغشاهُ ليلاً قادةُ أجهزة التأمين من الرسميِّين الجُدُد والشعبيِّين القُدامى، وتصدُرُ عنه نهاراً القراراتُ الموصولة بقنواتٍ مؤمَّنة إلى الجهات الرسميَّة المُلتزمة، التي تتولَّى إصدارَها الرسمي وإعلانها إن كانت تقتضي الإذاعة والإشهار. وتَرِدُ إليه شفاهة ليلاً تقارير الأمن والخوف في مسيرة تأمين الثورة وتمكينُ النظام، كما يصلُ إليه يومياً غالبُ عمل الحكومة الرسمي وتقاريرها وقراراتها. وعلى الرغم من أن الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة ظلَّت تَعرِفُ التنظيم المحجُوب المُوازي للتنظيم السياسي المُعلن منذ جبهة الميثاق ومنظَّماتها، وإلى الجبهة الإسلاميَّة وواجهاتها، فإن تمحوُر كل حِراكِ الحركة والدولة حول نواة مركزيَّة مستورة، يقوم عليها نائب الأمين العام، بَدَت تجربةً جديدة، كانت معقولة مُستَساغة لأوَّل الأمر بحُجَجِ الطوارئ والتأمين لمدىً من الزمن مؤقَّت ومحدود، ولكن امتدَّت لأكثر مما يجب ووَضَعَت مَيْسَمَ طابعها المركزي الفوضوي المتباطئ على جُملة مسيرة الإنقاذ إلى اليوم.

أحاطَ كذلك عملُ أجهزة المعلومات والأمن بالجهاز التنفيذي الرسمي للدولة،

وتولَّى أعضاؤه المُلتزمون حراسةَ أبواب الوُزراء وأبواب كِبَارِ المسؤولين كافة في الأجهزة المركزيَّة والأجهزة الولائيَّة (الإقليمية آنذاك)، وأصبحت وظيفةُ ''مُدير المَكتَب'' حِكراً لعناصر الأجهزة الخاصَّة بلا مُنازِع، فهُم فضلاً عن طمأنة القيادة بأن كل شيء يجري أمام سمعها وبصرها، يؤمِّنون قنواتِ الاتصال الفاعل السريع الذي يُوافي شرط السريَّة والكتمان الذي كان مَطلبُ المرحلة الأقصى، لكنه اتَّصل في الزمان مُرسِّخاً أخلاق الدولة الأمنية المُجافية لطبيعة الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة المُتحرِّرة الشُوريَّة.

لأوَّل عهد الثورة، ومع تصاعُد شهيَّة المُعارَضَة التي استفاقت تماماً على طبيعة التغيير لإسقاط النظام، نَشِطت حملة لتصفية الخِدمة المدنيَّة من العناصر المُناوِئَة، وافَت رغبةً حقيقيَّةً من المُنظِّرين الاقتصاديين لدولة الإنقاذ الوليدة في تحجيم جهاز الدولة الذي بَدَا مُترهِّلاً يستهلكُ أضعاف ما ينُتِج. لكن مهما تكُن الجدوى الاقتصادية بتخفيض العمالة يومئذ فإن فصل الآلاف من جهاز الدولة كان يحتاجُ في إقرارِه وإنفاذِه إلى درسٍ مُعمَّق لتأمين خُطُوَات الانتقال التي تغدو ضرورةً في بعض الحالات، إلا أن اشتباك الرغبتين أدَّى إلى ما يُشبِهُ ''المَجزَرَة العشوائيَّة'' في الخدمة المدنيَّة، فكثيرٌ من الأسماء أودِعَت القوائم بدوافع لا علاقة لها بالعمل أو بتأمين الثورة، لكن بغضب بعض عناصر الحركة الإسلاميَّة في الخدمة المدنيَّة أو خوفهم من بعض العاملين معهُم، أو لهُم عليها تحفُّظ حزبي أو مَوجِدَة شخصيَّة، فجاءت القوائم مفتوحة بلا تمحيص، وتسلَّقت جماعة الوُصُوليِّين يستغلون سذاجة الثورة بحِسِّهم النفعي وسُلوكِهم الانتهازي، يتدخَّلون بالمُكر السيِّئ يُصفُّون حساباتهم بالتأثير على عناصر الحركة، وأجهزة المعلومات إنما تستقي معلوماتها من عناصرها في التنظيم. وهكذا انتظمت الحملة كل أجهزة الدولة تحت اسم ''الصَالِح العَام''.

وإذ تولَّى مكتبُ الفئات المُختَص والذي ظلَّ ضمن الأجهزة المُستَتِرَة لا سيَّما شِقُّه الأمني المعلوماتي، الذي كان يستقصي أحوالَ العاملين في الأجهزة الرسميَّة بين يدي كل الانتخابات النقابيَّة وانتخاباتِ اتحادات العمل والمِهَن منذ أوَّل الحركة، ثم انتظم واتصل بكفاءة وفعالية مع مراحل التخطيط الإستراتيجي بعد المُصالحة الوطنيَّة، بَدَأ في عهدِ الثورة مرحلةً جديدةً أشدُّ حساسيَّة وخطراً عن مجرَّد الفوز بكَسبِ المقاعد في نقابةٍ أو اتحاد، إلى المَسَاسِ بجوهر عمليَّة تأمين الثورة الإسلاميَّة. فوجَدَت عناصر الفئات ذات النزع الأمني والمعلوماتي في قوائم ''الصَالَح العَام'' سانحةً قياسيَّة لحسم تاريخ طويل من الصراع المهني والنقابي، بما يُجافي ضرورة تأمين الثورة المُقدَّرة بقدرها، ولم تجد أنَّات

الآلافِ في تلك القوائم وشَكَاوَاهُم الموضوعيَّة المريرة مِمَّن فقدوا مصدر رزقهم ومعاش أبنائهم أُذُناً صاغية أو بديلاً يلجأون إليه ليؤمِّن لهم كسباً يُجنِّبهم الجُوع والفاقة ويستُر عالَة أبنائِهم ويحفظُ صِحَّتهم وتعليمَهُم. فقد تولَّي مسؤوليَّة الفئات كِبارُ عناصر المعلومات الذين كانوا مُتنفِّذين كبارَ في الحركة فأضحوا مُتنفِّذين في الدولة، لم يُبالوا حتى في عهد المُنافسات الحرَّة بأصُول ورؤية الحركة أن الانتخابات إنما هي مواسم للدعوة والقُدوة، كما لم يتورَّعوا في زمن الدولة أن الراعي في الإسلام مسؤولٌ عن معاش رعيَّته مهما تكُن مُوالاتهم أو مُعارَضَتهم.

ومن ذات الطريق، تسلَّلت كذلك إلى الخدمة المدنيَّة عناصر من الحركة الإسلاميَّة في المواقع الأشدَّ خُطورة وتأثيراً، وإذ أن غالب عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة ذات تأهيلٍ جيِّد سَلِمَت كثيرٌ من المواقع، فيما شَهِدَت مواقع أخرى الانهيار. وفي غمرة خُلُوِّ الوظائف من شاغليها بأسباب ''الصَالِح العام'' أو الهجران ونُشُوء أخرى جديدة، لم تُطَوِّر الحركة الإسلاميَّة ضوابطها ومعاييرها ومناهجها في الاختيار، فقد تواجَدَت عناصر المكاتب الخاصَّة تحرِسُ أيضاً بوَّابة مكاتب الاختيار والتوظيف، تدفعُ أحياناً كثيرةً بعناصِرِها غير المؤهلة إلى المواقع الأشهى، وتَصطَفِي من يُرَشَّحُ من أعضاء الحركة أو تنصب أمامه ''فيتو'' أمني يعطله، بما يُعَقِّد أكثر أزمة ''الرجُلِ المُناسِب في المَكَانِ المُناسِب''، فظلَّت شخصيَّة من يملأ المِقعد ويحتل الوظيفة مُؤشِّراً صريحاً نحو المُستقبل الذي قد يحمل قصة نجاح أو ينتهي إلى كارثة.

ورغم أن نائبَ الأمين العام، مِن مَقَرِّه الحصين، طَفِقَ يُوضِّح في اجتماعاته حول تقارير الخِدمَة المدنيَّة حِرصَ الحركة الإسلاميَّة أن تَعمَلَ من خلال أجهزة الدولة القائمة وليس خلق أجهزة مُوازية، أو تعطيل صلاحيَّات العناصر غير الملتزمة، فإن واقعَ الأمر قد مَضَى في مُحاولة إعادة تركيب دولة السُّودان بما يُوافي أهدافَ تنظيم الحركة الإسلاميَّة، وبما يُجافي أصولَ فلسفة تنظيم الحركة نفسها أن تذوب في المجتمع، فحاوَلَت الحركة أن تمُد ذراعيها لتُحيط بجدار الدولة، ولكن هيهات.

وإذ أن أهداف الخُطَّة الاستراتيجية التي تقضي بأن يعود الأمر إلى الشعب وأن يتشارك الناس كافة مهما تبايَنَت كُسُوبُ أفراده في إدارة أمر الدولة والمجتمع قد غامَت ثم غابَت، فإن تقدُّم أعضاء الحركة الإسلاميَّة للإمساك بكل زمام الأمر قد أضحى أمراً واقعاً، ولا يزال، وفقاً لما تصفه أدبيات المُعارَضَة المتطوِّرة أمام تراجُع الإنقاذ بـ''تقديمُ الولاء على الكفاءة''.

كانت حريَّة الصحافة هي القضيَّة الأشدُّ تجسيداً للحِوَار النظري حول مبدأ ''هل الحُرِّيَّة أصلٌ في الدين أم قيمةٌ تُقبَضُ وتُبسَطُ بمِقدار''، وإذ بَرَزَ الإسلاميون ظاهرين في صفحة الثورة، واسمين خطَّها وتوجُّهاتِها كافة بأنها إسلاميَّة، واجَهَ الإعلاميون منهُم في مؤتمر الحِوار حول قضايا الإعلام سُؤالُ التصديق لصُحُفٍ مُستقلَّة بالصُدُور. فقد عَهِدَت الساحة إلى قريبٍ كثافة في الصحافة اليوميَّة الحزبيَّة والمُستقلَّة، وإذ دارت أغلب سجالات السياسة يومئذٍ على صفحات الصُحُف، فقد انحَسَرَت الصحافة مع الثورة إلي صحيفتين ناطقتين باسم ''الإنقاذ''.

وإذ أن الأحْسَمَ في الترتيبِ الفني للانقلاب هُو التدابيرُ العَجْلى لإنفاذه وتأمينه التي يغلِب عليها الطابع العسكري ثم الأمني السياسي، فإن التداوُل حول الإعلام بعد قَبضِ الإذاعة والتلفزيون الحاسِمَتَين لنَجَاحِهِ والموصُولتين أبداً بالرأي العام كله، فإن أهميَّة الصحافة تنخفضُ إلي الأدنى في ترتيب الأولويات، فلم يُتَدَاوَل فيها إلا بعد مُضِي أسابيع من يوم الثورة. ورغم القرار بإصدارِ صحيفتين فإن المغزى من هذه الثنائيَّة لم يُحْسَم بوضوح، إذ لم تُحْسَم السياسة التحريريَّة لأي منهما سِوَي أنهُما تدعَمَان الثورة الوليدة وتُنافِحان عنها وتُثبِّتان أركانها وتُبشِّران بخيرها الذي تحمله للسُّودان، كما بَدَت ضرورة إخراج وجهِهَا المُحايد المُنقذ بغيرِ أجندةٍ حزبيَّة واضحة في اختيار الاسم لأي من الصحيفتين. ورغم تسارُع الأقلام المعروفة بانتمائها للحركة الإسلاميَّة للكتابة فيها، فقد بدأ بعضُهُم يحجِبُ اسمه لكن قد يكشفه أسلوبه، ثم بعد رُسوخ الثورة والطمأنينة من تأييد الشعب لها رغم بزوغ توجُّهِهَا الإسلامي، ظهرت الأقلام التي كانت مشهورة في صحافة الجبهة الإسلاميَّة وإن احتُفِظَ برئاسة التحرير لأسماءٍ معروفة بانتمائها السالف إلى قُوى اليسار، ضمن خُطَّة التمويه اللازمة لأوَّل الثورة، واسمٌ آخر يلتبِسُ في ولائه بين الحركة الإسلاميَّة والقوى التقليدية[1].

لم تُوافِ صُحُف الإنقاذ النجاح الذي بلغته صُحُف الجبهة الإسلاميَّة في مناخ التحدِّي والمُدافعة اللاهِث الذي وَسَمَ أيامها، فقد عادت صوتاً واحداً بلا مُنافس يستفزُّ ويُحفِّز، ورغم دعوة بعضِ إسلاميين معروفين إلي حريَّة الصحافة مهمومين بتوقُّف إصداراتهم الخاصَّة، فان استحضار دور الصحافة في مدافعة الأنظمة الشموليَّة خاصَّة تجربة الحركة الإسلاميَّة مع حُكم النميري، إذ صَوَّبت عليه الهجوم بالصحافة الحائطيَّة في

(١) كان الأستاذ محمد سعيد معروف رئيساً لتحرير "السودان الحديث" ثم أعقبه الأستاذ النجيب آدم قمر الدين في المنصب بعد أن كان مديراً للتحرير منذ تأسيسها، كما تولى الأستاذ محي الدين تيتاوي رئاسة تحرير جريدة "الإنقاذ الوطني".

الجامعات ورَكَّزَتهُ، ومثَّلت مَنفَذاً للرأي العام العاصِمِي إبان شدَّة المُنافحة في ''ثورة شعبان'' وغيرها، يَغْشُونها من أماكن عملِهِم أو يقصِدُونها من مَقارِّ سكَنِهِم البعيدة ليقرأوا الهُجوم علي السُلطة الديكتاتوريَّة ويُعجَبُون لذلك، تلك التجربة في أثر الصحافة ولو محدودة حائطيَّة، دفعت المُتنفِّذين في الثورة أن يُبطِئوا كثيراً في خُطوة الحريَّة لكل الصحافة، وهم يستشعرون حاجة الوليد الثوري ليشتدَّ ويستوي عوده.

ورغم أن كِلا الصحيفتين قد ملأتا فراغاً مهماً في العمل السياسي للإنقاذ، فقد افتقدتا قوَّة الطرح وُوضوحه الذي وَسَمَ صحافة الجبهة الإسلاميَّة، كما لم تحظ بالأقلام المعروفة أو المُدرَّبة التي كانت تزدحم أوان الشدَّة والمُدافعة، ثم الحريَّة التي كبُتِتَ مع فجر النَغَم العسكري فحَرَمَ الصحافة من أنفاس الديمقراطيَّة المُنعِشَة، ولم تلبث أعدادُ التوزيع أن انحَسَرَت عن مِعشار ما كانت تَطبَعُ ''الراية'' و''ألوان''، وظَهَرَ الخَلَلُ الإعلامي الذي وَسَمَ مسيرة الإنقاذ إلي النهاية، بنُزوح كُتَّابها إلي المناصب السياسيَّة والتنفيذيَّة لا سيَّما الأمن والخارجيَّة، ففَقَدَت الحركة الإسلاميَّة أقلاماً كبيرةً كان يُقدَّرُ لها أن تنفع الدعوة والمجتمع، إذ آثرت المناصب ببريقها الزائف أو رَضِيَت بالقُعود تحرِسُ ثُغور المجتمع.

أما التجربتين في الصحافة المُستقلَّة للإنقاذ الأولى اللتين صَدَرَتا بإذنٍ خاص، فقد سَخَّرت الأولى مقدرتها المعروفة على المرونة مع حدَّتها المشهورة منذ صُدُورها في أخريات العهد المايوي، كما استفادت من الرباط الروحي الذي وصلها بالإسلاميِّين كافة مُنذُئِذٍ، فحافظت علي نسبة نجاحٍ في التوزيع تزيد عن النصف وتصل ٦٠٪ أحياناً كثيرة. ورغم ألوانها المُتعدِّدة، حافظتَ علي مَسَاقٍ واحد في التحرير، يُؤيِّد ثورة الإنقاذ بحماسٍ وينتقد أعدائِها بحدَّة. وإذ أن معارضة الإنقاذ علي وجه الإجمال هي نفسها معارضة الجبهة الإسلاميَّة، لم تجد عَنَتاً في مواصلة مشوارها بعد انقطاعٍ قصير بمددٍ لا توفِّره قاعدة الحركة الإسلاميَّة فحسب، وإنما حكومة بأجهزتها السياسيَّة والاقتصاديَّة خَلُصَت لها بالتمام، فدافَعَت عنها بأفضل من الصحيفتين الرسميَّتين، وساهَمَت في سدِّ الفراغ السياسي الذي نَجَمَ مرَّة أخرى في الإنقاذ الأولى بعد خُفوت أصوات مؤتمرات الحوار التي ملأت إلى حدٍ كبيرٍ مأزق الفراغ الأول. ولكنها كذلك اتَّصلت بأحوال التوتُّر والعُنف التي شابَت علاقة الجبهة الإسلاميَّة مع الأحزاب، يساراً ويميناً، ورغم انقلاب الأدوار إذ أضحت الجبهة الإسلاميَّة حُكومة والبقية مُعَارَضَة، لم تستطِع ''ألوان'' أن تغادر الإثارة إلي الرصانة، وأضحت بدورها سِمَةً من سِمات الإنقاذ الأولى عنيفةً دِعَائِيَّةً مُؤدلجة.

أما التجربةُ الثانية في الصحافة المُستقلَّة التي أُذِنَ لها بالصُدور محلياً، فقد كانت تتطلَّع

إلى الدوليَّة لا سيَّما توزيعاً ينافس صُحُف الخرطوم التي غادَرَتها إلي المُعارضة في الخارج وراجَت وسَطَ المُغتَرِبين. فأباحَت "السُوداني الدوليَّة" لبعض أقلامٍ أن تجوز حدود الأحمر في مناخ الشموليَّة التي سادت الإنقاذ الأولى ومزاجها الذي غَلَبَ علي قادتها المدنيِّين والعسكريِّين، فأُغْلِقت الصحيفة قبل أن تُكمِل عام صدورها واعتُقِل صاحبُها ومحرِّرها فور وصوله مطار الخرطوم من مدينة جِدة، فقد مسَّ كاتبٌ إسلامي مشهور بالصحيفة نائبَ الأمين العام بهجاءٍ مُقزِع وامتدَّ بعُنفه إلي الأمينِ العام، وإذ اتَّبع الأمين العام سُنَّته المعروفة في التعفُّف عن الرد والتجاهُل، حَشَدَ نائبُه أعضاء هيأة قيادة الجيش وعبَّأهم ضد الصحيفة، وأخذ بعضُهم في ليلٍ بهيم إلي الأمين العام مُقترِحاً أو بالأحرى مقرِّراً، إذ كان صاحب القرار، أن تُعطَّل الصحيفة فوراً ويُلغَى تصريحها، ثم كَتَبَ بنفسه بياناً "ثورياً" يحملُ النبأ إلى جماهير الشعب في نشرة أخبار الصباح.

تجربة أخرى في الصحافة الطلاَّبية السيَّارة، امتدَّت لبعض سنوات في الإنقاذ الأولى، اختلط فيها عُنفُ الثورة والإثارة التي وَسَمَت صحافة الإسلاميين الحزبيَّة مع أول بادرة للصراع بين الرسمي والشعبي في الإنقاذ، أو بين الدولة والحركة، فقد حَمَلَت الصحيفة اسم "المسيرة" تحمل تراث سابقتها في العهد الحزبي "صوت الجماهير" التي غَلَبَ عليها صوتُ التطرُّف الطلاَّبي الشاب آنذاك، ورغم أنها حَمَلَت من أنباء العالم ما لا تطيقه الصحف الرسميَّة وشبه الرسميَّة لا سيَّما أخبارُ الحركات الإسلاميَّة الجهادية والمُعارضة في الإقليم العربي وأخبار نشاطها ومواقفها في العالم قاطبة، بل وأخبار دُوَلها الوليدة مثل الشيشان وأفغانستان، تستقيه من مصادر الحركة ومكاتبها الرسمية المستترة الموصولة وثيقاً بكل تلك الساحة، فقد حَمَلَت أحياناً هجوماً لاذعاً علي رموزٍ في الثورة وعلى إسلاميين معروفين، إذ رأت أن بعض مواقفهم وتصريحاتهم لانَت عمَّا ينبغي أن يكون. كما تجلَّى فيها عُنفُ الكلمة وجُنوحِها للإثارة في أكثف صُوَرِه مع تقدمها في الزمان، فلم تستطع الثورة المُتحوِّلة إلي دولة معها صبراً، فأوقفتها بع بضع أعدادٍ ناجحة، وأنزلت العُقوبات التنظيميَّة على محرِّريها النابهين.

كان مدي بثُّ الإذاعة والتلفاز صبيحة الثورة لا يكاد يُغطِّي أطراف ولاية الخُرطوم (العاصمة)، فقد توقَّفت محَطات تقوية البث الواسع منذ أوَّل النصف الثاني من النظام المايوي، الذي جلَبَ تلك الأجهزة الضخمة من أصدقائه في دول أوربا الشرقيَّة الاشتراكيَّة السالفة، ثم بَلِيَت تلك الأجهزة بالإهمال المُتطاوِل لعقدين في الزمان أو أكثر حتى كأنها تعطَّلت تماماً، فجَلَبَت الإنقاذ الأولى قِطَعَ الغيار بمبالغ لم تكُن تعرِفُها مُوازنات

الإعلام يومئذ، ولكن أعان عليها أفذاذٌ ومُؤسَّسات تؤمن بأن للثورة رسالة وصوتاً يوجِبُ البلاغ. ثم انتشرت الطواقم الفنيَّة والتنظيميَّة تُعيدُ الحياة لتلك المحطَّات من ''ريبا'' في داخلة النيل الأزرق إلى عواصم الجنوب في جُوبا، وَاوْ ومَلَكَال حيثُ نُسِيَت مراكز التقوية الإذاعيَّة والتلفزيونيَّة، ولم تلبَثْ أن غطَّت مساحاتُ البث الإذاعي مدى طاقة تلك الأجهزة المُتجدِّدة، فشملت كل السودان وبلغت أطرافاً من آسيا إلى الصين ومسَّت كذلك أجزاءً في أوربا، وبصُدُور قرارٍ من مجلس قيادة الثورة بإنشاء اللجنة القوميَّة للفضاء، وفقاً لُمقترح مجلس الإعلام الخاص في الحركة، انتظمت أطراف عمليَّة البث الفضائي مهما يكُن إذاعةً أو تلفازاً،كما انتظمت عَبرها خُطَّة الإنقاذ في الثورة الإعلاميَّة ومهَّدت الطريق للتقدُّم المُتَّصل الذي شَهِدَهُ ذلك المجال الذي قد بدأ بخُطىً حثيثة.

مثلَّت مؤسَّسة التلفزيون القومي تحدياً آخَر كبيراً للإنقاذ الأولى، فقد أُسِّست وتطوَّرت وفقاً لمنطقها الخاص الذي يكادُ يلفظ كلَّ غريب، ولكن طلائع الثورة الأولى الذين دخلوا عليها الباب كانوا يتوهَّمون تغيُّراً سريعاً جذرياً فقد أزاحوا النظام كله وعطَّلوا الدُستور ولن تستعصي عليهم مؤسَّسة من مؤسَّساته. وفي التدافُع بين إرادة الثورة والتغيير ومقاومة سوسيولوجيا المؤسَّسات البيروقراطيَّة وإداراتها، بَدَت الأخيرة أوفر حظاً في المُمانعة والصُمود، فليس لمن وفد من صف الثورة أعضاءً شباباً تربوا في كنف الحركة الإسلاميَّة، ليس لهُم أية خبرة سابقة أو عملٌ في جهازٍ يُشبِهُ التلفزيون، بل مِنهُم من لم يدخُل أستوديو أو يواجه كاميرا قط، ومع رغبة القيادة في بسط غلالة التمويه على جهازٍ مُهِم، أُختير للتلفزيون مديرٌ من جيل الإعلاميين المُخضرَمين، واختار نائبُ الأمين العام أن يُبلِغَه بنفسه نبأ تعيينه من بيته بعد أن انزاحت قليلاً حُجُب سيطرة الإسلاميين على مقاليد الثورة، ولكن مهما تكُن الرسالة قد بلغت المُدير الجديد، فإن التعبير عنها عُموماً وتفصيلاً لم يكن في وسعه، فنشطت محاولات التغيير من تحته حتى استطاعت حركة الإعلام والإعلاميين الناشطة في أروقة الثورة والحركة أن تأتي بمديرٍ جديد من عُمق الصف المُلتزم، ولكنه سُرعان ما عبَّر عن رؤية في الإعلام لم ترُق لرئيس الثورة ونوَّابه العسكريين، فلم يلبث أن أُعفِيَ من منصبه وعاد من جديدٍ مديرٌ سابق، شَفَعَت له سابقةُ انتمائه للمؤسَّسة العسكريَّة التي عادت حاكمة[٢].

وسِوَى معركة مدير التلفزيون بين المدني والعسكري، بين رؤى مثقفي الحركة المُختصِّين في الإعلام ورأي الدولة ممثَّلة في رئيسها، نَشَبَت أولى معارك المُبايَنَة بين هؤلاء

---

(٢) أعفى رئيس الثورة الدكتور جمال عثمان، لتؤول إدارة التلفزيون إلي العميد محمود جمال.

وأولئك، في إطار مؤسَّسة التلفزيون، وإذ كانت الأولى معركة رأي ورؤية فإن الثانية هي بعضٌ من حَربِ العصبيَّة المِهَنيَّة الحديثة في صُورتها العسكريَّة، فقد كان المُديرُ الذي يحملُ بحقٍ رسالة دكتوراه في الرسالة التلفزيونية يرى أن التلفزيون جهازٌ للترفيه لا يحتملُ الرسالة المؤلمة بالملل، وقد يُؤدِّي وظيفةً في التربية أو التعليم أو التثقيف أو التعبئة السياسيَّة ولكن نجاح الرسالة يعني أن يبسط كل ذلك في ثوبٍ مُمتِع من الترفيه. لكن الاشتباك الثاني بين الإعلام والمؤسَّسة العسكريَّة كان ذو طبيعة مختلفة أثارته التعبئة الأسبوعيَّة لحرب الجنوب عَبرَ برنامج ''في ساحاتِ الفِداء''، فالتعبئةُ العسكريَّة لدى المؤسَّسة العسكريَّة إنما هي حصراً من عمل ''فرع التوجيه المَعنَوي'' للقوَّات المسلَّحة، ولا يُفهَمُ أن تقوم بذلك جهة مدنية (الدفاعُ الشعبي) مهما استعانت بصغار الضُباط مِمَّن دخلوا إلي المؤسَّسة إجابة لداعي الالتزام الإسلامي، كما أن الرُوح العسكريَّة لا تكادُ تتفهَّم أو تحتَمِل ما يُعتقدُ أنه أسرارٌ عسكريَّة قد يبُثُّها الإعلامُ ضمن رسالته الضروريَّة للتعبئة الشعبيَّة.

كذلك أبرز التلفزيون مُبايَنةً أخرى، إذ بَدَت رُوحُ التعبئة العسكريَّة اليومية التي سيطرت علي البرامج شديدة الأدلجة لا سيَّما في الأوساط غير المُؤدلجة التي ما عَهِدَت التلفزيون إلا أداةً للإمتاع والمُؤانسة، وإذ جَلَبَت حلقاتُ برنامج ''في ساحاتِ الفِدَاء'' والحديثُ الصباحي المشهور باسم ''الرائد يونس محمود'' وحلقاتُ التوجيه المعنوي في الإذاعة والتلفزيون، جَلَبَت تعاطُفاً وتأييداً بالغاً للإنقاذ الأولى لا سيَّما مع تصاعُد الحملة العسكريَّة في الجنوب، أفزَعَت آخرين من عامَّة المُثقفين بالمزاج السُّوداني المُعتدِل المُتحفِّظ، فترك بعضهم مشاهدة القناة الرسمية، وتطرَّف بعضهم فغادر السودان جملةً يعتبر هجرته من السُّودان هروباً بعقائِدِهِم أو أمزجتهم من مناخات ''الهَوَس الديني'' التي وصل بها التلفزيون إلى خاصة بيوتهم.

وَسَمَتْ كذلك ثوريَّة الأيام الأولى موضوعة الإصلاح الإداري، إذ رُفِعَ شعارٌ يبغي الرُشدَ والفاعليَّة لجهاز الدولة ويُطهِّره مما ران عليه من فسادٍ وترهُّل وخُمول، وكُوِّنَت لجنة عُليا في مجلس الوزراء كان ينبغي أن تنظُر في جُملة تجارب الإصلاح الإداري التي تطوَّرت في العالم وأصبحت خبرتها عِلماً، ولكن طغى الشَعَارُ المُباشِر البسيط على المُهمَّة العميقة المُعقَّدة، فاقتحم وزيرُ الثورة وزارات الدولة ومصالحها بكاميرا الثورة في زيارات المُباغَتَةِ المُصوَّرة ترصِدُ صُوَرَ الفوضى والترهُّل وتُعلِنُها على الناس، مما أحيا المُناظرة بين طبيعة الحركة الإصلاحيَّة ومزاج الشعب المديني الذي يكرهُ العُنف والمُباغتة وبين الثوريَّة العسكريَّة في بعض سُلوك قادة الثورة، وقريبٌ من ذلك سُلوك وُلاة ولاية المركز الخرطوم

حيث تعُمُّ فوضى الأسواق والنظام العام لا سيَّما بعد عهد الرخوة الحزبيَّة، فسَمِعَ الشارعُ السُّوداني عبارات الحَجَّاج والي الأمَويين على العِراق، وبعض كلمات الجاهليَّة في محاربة الثورة لفوضى السُوق.

*****

بالطبع تركَّزت التعيينات العُليا في بؤرة القيادة المُستترة عند نائبِ الأمين العام، فبعد مجلس الوزراء، عيَّن الوُكلاء ومُديري المؤسَّسات ورؤساء مجالس الإدارة، وتعيينات القوَّات المسلَّحة ومديرَ الإذاعة ومديرَ التلفزيون ورؤساءَ الصُحُف والسُفراء، وهي سُنَّة اتصلت لسنواتٍ في عهد الإنقاذ، تركيز الوظائف العُليا بيد القيادة الخاصَّة للحركة الإسلاميَّة، أُضيف إليها وظيفة المُحاسبة فيما عُرِفَ بـ"لجنة التعيينات والمُحاسَبَة العُليا" التي لم تُجاوزُ عُضويتها الخمسة، ولكن في مرحلة الثورة الأولى كان نائبُ الأمين العام يستدعي خِبرَته وذاكِرَته مُجَسِّداً سِماتِ الحاكم المُطلق دون معايير واضحة ولأفقٍ غير منظور.

طالَت كذلك يدُ العَفو للمَعَاش عشراتٌ من ضباط القوَّات المسلَّحة، الثغرة الأخطر لحماية الثورة من الاستهداف، فقد تولَّت لجنة السبعة عشيَّة الثورة ترقية رئيس الثورة من رُتبَة العميد إلى رُتبَة الفريق فتدنَّت تلقائياً تحته الرُتَبُ التي كانت تعلو عليه وطارت أخرى، ثم عَمِلَت المشرَحَةُ نحو الأدنى بجُملة معاييرِ صاغَها العسكريُّون والمدنيُّون بذات الحُجة، التأمين الأتم للثورة. لكن مثلما واجهت رؤية الحركة الإسلاميَّة وخُطَّتها مأزق العلاقة بين دولة السُّودان ودولتها، فإن المُضِي نحو المُطابقة بين جيش الحركة الإسلاميَّة وجيش السُّودان على مستوى تبديل الأفراد مثَّل مأزقاً أشدَّ تعقيداً. فالحركة الإسلاميَّة لها رؤيتها في بناء جيشٍ يُمثِّل الأمَّة ويُجاهِدُ عنها، لكن تطبيق معايير تصفية الأفراد التي أُعمِلَت بسرعة هائلة، ثم تالياً التوجُّس الرافِض لإصلاحات الحركة الإسلاميَّة في القوَّات المسلَّحة من قِبَلِ ذات عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في الجيش، بمن فيهم الذين أُدْخِلوا بقرار الحركة وتوجيهها في مختلف الدُفَع، اكتملت أضلاع المُثلَّث الذي أفرَزَ في المُستقبل أخطر أزمات الإنقاذ وانقسام صف الحركة الإسلاميَّة، فالضُّباط الذين عُزِلُوا أو أُعفوا للمعاش تراكَمَت لديهم مرارة خاصَّة مما رأوا فيه اغتصاباً لمؤسَّستهم وإهانةً لهُم، ومن بقي منهم في القوَّات المسلَّحة رأي في السُلطة التي آلت للضُّباط الصِغار الذين صنعوا التغيير "عَربَدَةً" لم يَعهَدْها في سلسلته المُنضبطة المُتراتِبَة، فرضي بعضهم بالمعاش والاعتزال، وتجاوب آخرون مع نداء المعارضة والقيادة الشرعية الذي ارتفع

يدعوهم للهجرة والاصطفاف لمقاتلة الإنقاذ. أما الجزء الآخر المُلتبِس من العلاقة بين الحركة وضبَّاطها، فقد كانت قيادتها التي آلت إليها قيادة الثورة تفترض أن أمور الحُكم والسياسة والاقتصاد من شأنِ السياسيِّين، أما الجيش فهو شأن العسكريِّين، ولا رَيْبَ أن ذلك خلَّف كوارثه بدءً من ساحاتِ الجهاد في الجنوب وحتى ساحاتِ السياسة بين "القصر" و"المنشية"، وانتهى بمأساة "رمضان ١٩٩٩م"، وتلك قصصٌ نعودُ إليها.

أما المؤسَّسة العسكريَّة الأخرى ذات العلاقة الأوثق بالمجتمع ونشاطه المدني، فهي جهازُ الأمن. فقد واجَهَت ثورة الإنقاذ ما يُشبِهُ الفراغ في الجهاز الذي كان يُرجى له حماية الثورة بمهنيَّة وفعاليَّة، ولكن مُنذُ قرار حَلِّ جهازِ أمنِ النظام المايوي بعد انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م لم يقُم البديل المطلوب، فقد استغرَقَت الانتفاضة عامَهَا الانتقالي الأوَّل تحاوِلُ تصفية الجهاز المُباد ولم يتيسَّر للأحزاب أن تُكمِل المُهمة. فتولَّى شأنَ الأمن في الإنقاذ أولاً أحدُ قادة الجهاز قبل الانقلاب، وقد أصبحَ عُضواً بمجلس قيادة الثورة، ثم استبدلته "بؤرة القيادة الخفيَّة" سريعاً بضابطٍ إسلامي كبيرٍ من ذات دُفعَة رئيس الثورة، ثم عُيِّن أستاذٌ جامعي من قلب أجهزة الحركة الإسلاميَّة نائباً له، لتبدأ قصة الحركة الإسلاميَّة مع جهاز الأمن[٣].

في الطرف الآخر من المَشهَد، كانت المُعارضة قد أكمَلت تقويمها لحدث الانقلاب، وخلُصت إلى نتيجتين مهمَّتين: أن هذا الانقلاب من تدبير الجبهة الإسلاميَّة بالكامل وأنه معزولٌ شعبياً وعسكرياً، أما عدد الضبَّاط الذين نفَّذوه من القوَّات المسلَّحة فلا يتجاوزُ الخمسين والمئة، ثم حوَّلت النتيجتين إلى مُقدِّمتين منطقيتين يُلزِمان بالتحرُّك السريع لإسقاط نظام الجبهة الإسلاميَّة وإعادة الأمور إلى نِصَابِها، وإلا فإنها ستُحكِمُ إمساكها بالأمور وتُطبِّق برنامجها الذي بدأت ملامحه واضحةً في الانفراد بالسُلطة وسَحقِ الآخرين.

كانت الدعوة التي حَمَلَتها نُصُوصُ "ميثاق الدفاع عنِ الديمقراطيَّة" بالعِصيَان المدني الشامِل في حالة وُقوع انقلاب، والذي وقَّعَت عليه أحزاب ومنظمات ونقابات المجتمع كافة بلا صوتٍ يُقاوِمُ طُبولَ الموسيقى العسكريَّة وآلاتها الحديديَّة فجرَ الثلاثين من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م. وبدُخُول قادة الأحزاب إلى المُعتقل، بدأت الأحزابُ ذات التقاليد في العمل السِرِّي تُعيدُ الفاعليَّة لأجهزتها لمُواجهة المرحلة الجديدة، وسُرعان ما

(٣) تولي مسؤولية الأمن لأول الثورة العميد إبراهيم نايل إيدام، ليخلفه الفريق محمد السنوسي، ثم عُيِّن د. نافع علي نافع نائباً له.

تبلور تحالفٌ لا يحكُمه ميثاقٌ مكتوب لإسقاط النظام من قُوى المُعارضة جميعاً، أعقَبَتهُ محاولةٌ لِعصيانٍ مدني، سُرعان ما حاصَرَتهُ أجهزةُ الحركة الإسلاميَّة وأفشلت إضراباً محدوداً وسَطَ القِطاعِ الطِبي، أحد معاقلِ الحداثة التي تُجيدُ التحرُّك السالب والمُوجِب فيها. أما الجانبُ الأشد خطورة على الانقلاب الوليد، فهو اتصالُ عناصر وسيطة في بعض الأحزاب بضُبَّاط القوَّات المسلَّحة، مِمَّن سُرِّحوا حديثاً في المعاش ومِمَّن لا يزالُ في الخدمة تيسير الاتصال المأمون بهم، يُغريهُم بالتحرُّك السريع لوأد الثورة بانقلاب مضاد.

بالمقابل، فإن استشعارَ القيادة للخطر وتوالي تقارير أجهزة معلومات الحركة التي أحسَنَت استغلالَ آليَّاتها إلى حدِّها الأقصى وأحاطت تقريباً بكل تحرُّكات المُعارَضة، ثم دفعت إلى المُسارعة بإحلال عُضوية الحركة في الأجهزة الخاصَّة، ليكونوا ضبَّاط جهاز الأمن الرسمي وعساكره، وإذ بدأَت لجنة الأمن والعمليات العليا عاجزة عن استيعاب تدفُّق المعلومات الصاعد إليها من أجهزة الحركة، قامَت بتأسيس مراكز اعتقالٍ خاصَّة فيما عُرِفَ لاحقاً بـ"بُيوتُ الأشبَاحِ"، تمدَّدت فيها الاعتقالات عشوائية واسعة تأخذ الناس بأدنى شبهة بلا تحقيقٍ أو محاكمة، ولكن بتعذيبٍ وإهانةٍ لكرامة الإنسان لا يُقِرُّها مُطلقاً الإسلام، ورغم أن عناصر الأجهزة لم يَعدَموا من يُفتي لهم بجوازِ التعذيب في الإسلام في مأساةٍ فكريَّةٍ تُضافُ للمأساة الأخلاقيَّة، فقد تناهت الأنباء المفزعة للصفوف الوسيطة في الحركة من الأقرباء والأصدقاء وبلغت أعضاء في مجلس الثورة، لاسيما في لقاءاتهم مع السودانيين وغيرهم في رحلاتهم الخارجية.

زَاوَلَ التعذيبُ في بُيوُتِ الأشباحِ عناصر من الاستخبارات العسكريَّة، شاركتهُم عناصر من أبناء الحركة الإسلاميَّة وعُضويَّتها، وجَرَت بعضُ مشاهِدِه أمام عُيون الكِبار من العسكريِّين المُلتزمين وقادةِ أجهزة الحركة الخاصَّة. واستنكرته كذلك فئةٌ من أبناء الحركة، واعتَرَضَت بالصوت العالي عليه داخل أجهزة الحركة، ولكنَّها لم ترفَعْ صوتَها للخارج بالاعتراف أو الاعتذار في تلك الحِقبة للذين وقَعَ عليهِم الظُلم العظيم، من كبار قادة المُعارضة وصِغَارِهِم.

لكن في غمرة التدافُع الحاد الذي اتصل منذ أيام الجبهة الإسلاميَّة إلى بواكير أيام الإنقاذ، بين الحركة الإسلاميَّة وخُصُومها، تطوَّرت عقيدةٌ غريبةٌ عن جُملة تاريخ الحركة في الاستيعاب والتسامُح والتَعافي، عبَّرت عنها العناصر التي تتولَّى المسؤوليات الرفيعة في الأجهزة الأمنيَّة والموصولة على نحوٍ يوميٍ بنائب الأمين العام ولجنة الأمن والعمليَّات العُليا، وهي اعتمادُ العُنف الحاسِم لإسكات المُعارضة ذات النزع السياسي أو العسكري،

ومدِّه ليُوافي مظاهرَ الفوضى الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة فيَضبِطُها بقوة حاسمة كذلك.

إلى تلك العقيدة التي ما لبِثَت أن اِستَشرَت رُوحاً سائدةً في أروِقَة الأجهزة الأمنيَّة، يُمكِنُ أن تُفهَمَ الجرأة البالغة لاتخاذ بعض قراراتها والحماسُ الشديد لإعدامِ كِبارِ الأطبَّاء الذين شَرَعُوا في محاولة للإضراب، أو تورَّطوا فيها، أو ما وَقَعَ بالفعل من إعدامٍ لبعض المُتاجرين في النقد الأجنبي، بمن فيهم الذي أخطر المحكمة الميدانيَّة الإيجازيَّة المُستعجلة أنه يحفظُ المال وِرْثةً لا تصرُّفاً وبيعاً، وفيهم كذلك أبناءٌ لرموز في الديانة المسيحيَّة كانت الثورة تحتاج أن تحفَظَ معهُم عهداً ودوداً ينفعها في عمرها الوليد وفي المستقبل، وممَّا حَرِصت الحركة الإسلاميَّة في سالف تجربتها أن تُحسِن رعايته. وإلى تلك الجماعة وتلك الروح تُعزَى المَجزَرة المُتعجِّلة التي ارتكبتها قيادة الثورة وقيادة الحركة مُمثَّلة في نائب الأمين العام في (٢٨) من ضبَّاط القوات المسلحة -رحِمَهُم الله- وأضعافُ العَدَد من ضُبَّاط الصَّف، بعد محاولةٍ انقلابيةٍ فاشلة حاوَلَ المسؤولون عن تأمين الثورة أن يبرِّروا استيلاء الانقلابيين فيها على مواقع بالغة الخطر، بأنها تركتهُم يعملون أمام بصرها حتى يتورَّطوا بالكامل ويُقبَضُ عليهم مُجْرِمين. وسِوى مجافاة ذلك الزعمُ للقانون والأخلاق، فإن مجافاته للحقيقة بَدَت غالبة، إذ أن الأمور قد انفلتت بالفعل من أيديهم فجر التنفيذ، وعِوَضاً عن إعمالِ آلية الدقَّة في المُراقبة أعْمَلَت آلة العُنف في الانتقام، ما زُعِمَ أنه رسالة للقوَّات المسلَّحة لتكُف عن الانقلابات لكنها لم تفعل، وبَقِيَت المسؤوليَّة في عُنُق الإنقاذ إلى اليوم، أن تُخطِرَ ذوي الشُهداء كيف تمَّت المحُاكمة، وبأي قانونٍ، وأين دُفِنُوا، وماذا تركوا من وصايا ومُتعلِّقات شخصيَّة.

كذلك شَهِدَت الإنقاذ الأولى الموسومة بعقيدة العُنف حادثةً هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الإسلاميَّة، أن تنفِّذ الحركة حُكمَ الإعدام في أحد أبنائِها، فقد اتَّسمت السيرةُ السياسيَّة مع الحركة للمهندس داؤود يحي بولاد -رحمه الله- باضطرابٍ شديد، إذ أنه أحد القلائل الذين عادوا إلى إقليم دارفور فور إكمال دراسته الجامعية، رغم أنه كان قائداً طلاَّبياً مُهماً نال أرفع المناصب التي يمكن أن يَرْقَى إليها طالب، رئاسة الاتحاد وأمانة الجامعة مما يُؤهِّله تلقائياً للترقِّي نحو مناصب الحركة العُليا، ولكنه اختار العودة للجذور والتجافي عن مناخ النخبة الخُرطوميَّة للحركة الإسلاميَّة. ولكن سِوى تبايُناتٍ قد لا تعني شذوذاً أو خروجاً فاحشاً، بل اختلافاً في الإدارة والسياسة داخل الحركة الإسلاميَّة، سِوى ذلك، فقد تحوَّل المهندس بولائه بعد انتخابات ١٩٨٦م التي كان مرشَّحاً فيها عن الجبهة الإسلامية القومية في دائرة نيالا، ورغم ما شهدته تلك الانتخابات من حدَّة

وتدافُع لا سيَّما في دارفور، تحوَّل للحزب الاتحادي الديمقراطي خالعاً ولاءه التليد للجبهة الإسلاميَّة والتيَّار الإسلامي. كما جاء اسمه في رأس قوائم المُتعاونين مع جهاز الأمن المايوي إبان حكم النميري بعد أن قامت لجنة تصفية جهاز أمن الدولة بتسليم وثائق الجهاز لديوان النائب العام.

بعد الإنقاذ، مَرَّ المهندس مروراً عابراً بالخُرطوم، طارحاً قراءةً لتاريخ السُّودان في كتابٍ كتبه طالباً مناقشتها في أطر خاصَّة، وفيما تجاوَبَ معه بالعفو والتسامُح كثيرون من أبناء جيله مِمَّن ارتقوا إلى صفوف الحركة الأولى، قابَلَه آخرون بصُدودٍ ومعانفة، فغادر السُّودان وانضمَّ إلى الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان محقِّقاً حُلُماً رئيسياً للدكتور جون قرنق بانخراط الأقاليم المُهَمَّشة غير الجنوبية في نضال الحركة، خاصَّة دارفور ، فوجَدَ من ثمَّ دخولُ بولاد إلى صفوفها ترحيباً كبيراً، واستجابت الحركة الشعبيَّة لطلبه في قيادة تمرُّد دارفور على السُّلطة المركزيَّة في الخُرطوم، وبدأ من فوره عملاً من الحُدود التشاديَّة واتصالاً واسعاً بزُعماء القبائل والعشائر ورجال الأعمال وبعض المُتعلِّمين نحو تكوين جيشٍ وطليعةٍ مقاتلةٍ تتبنَّى أطروحة المناطق المُهَمَّشة، وِفقاً لرؤية الحركة الشعبيَّة. وعندما اكتملت صورة نشاطه في تقارير الأمن بالخُرطوم، جرَّد مديرُ عام الجهاز جماعة من ضبَّاطه مِمَّن زاولوا نشاطاً كبيراً في أطُر الأجهزة الخاصَّة والتنظيميَّة إلى دارفور، حيث أُلقِيَ القبض عليه في وضع القائد الميداني، وأجرَى معه التلفزيون مقابلةً قصيرة، كانت الأخيرة قبل إعدامه السريع في محاكمة ما تزال غامضة مجهولة التفاصيل، الأرجح أنها كانت في دارفور إبان تولِّي أحد أبرز ضُبَّاط الثورة منصبَ الحاكم فيها، وبعد حملةٍ واسعةٍ قويَّة قادها الوالي بنفسه لجمع سلاح ما عُرِف بـ"جماعات النَّهبِ المُسلَّح" في دارفور. ولا رَيْبَ أن التأمُّل الموضوعي الجاد في حادثة المهندس بولاد كانت ستُضِيء الطريق منذ سنواتٍ نحو رفعِ المَظالِمِ عن الولايات وتأسيس معادلةٍ للسُّلطة والثروة تحفظ السُّودان من المأساة العظيمة التي توَرَّطَ فيها بدارفور منذ العام ٢٠٠٣م.

حاول الأستاذُ الجامعي بعد أن ترقَّى إلي مُديرٍ عام وخَلُصَت إليه إدارة الجهاز، أن يلمَّ إليه مُوحِّداً عدداً من أجهزة أمنيَّة تناسلت سريعاً في المقرَّات الخاصَّة وفي النقل والمواصلات والبترول والتهريب وفي الطلاَّب والنقابات فيما بَدأ قضاءً على الفوضى، إذ جمعها تحت إمرة جهازٍ رسمي واضح محاسب مسؤول، كما مضى خُطُواتٍ في ضبط تجاوزات التحقيق والتعذيب وأوقع عقوباتٍ أحياناً قاسية على من قارفها من ضُباطٍ أو أفراد، ولكنه لم يخطو الخطوة الحاسمة التي تُشيعُ روحاً جديدة، تستبينُ مفهومَ الأمن في

دولةٍ مُعاصِرة، فضلاً عن دولةٍ إسلاميَّة مُعاصِرَة تقدِّس كرامة الإنسان، فرُوحُ المرحلة كلها كانت تُباينُ ذلك ولا يُتوقَّع لمن يتبوَّأ هذا الموقع خاصَّة أن يغرِّد تماماً خارج سِربِه. كما أن شعوره بضرورة حماية جهازه وعضويَّته وتمكين ثقتهم في أنفسهم قد قَصُرَ به عن ذلك الأفُق، ثم مركزيَّة شديدة مُخِلَّة في تفكيره كشف عنها الزمن.

المَشهَدُ الأخير في مشاهد الإنقاذ الأولى بين المعارضة والحُكم كان مسرحُهُ سِجنُ كُوبَر، إذ حاولَ الأمينُ العام في خُلواته مع الزعيمين الكبيرين أن يزيِّن لهُما التوافُق ثلاثتهم على إجماعٍ يرسِمُ ملامح مرحلة جديدة في تاريخ السُّودان، فدعاهُم أن يعتزلوا جميعاً المواقع التنفيذيَّة المُباشِرَة في السياسة طمأنينةً للذين استولوا على السُّلطة، ثم طمأنينةً إلى الشعب الذي كَرِهَ صِراع الأحزاب ومناوراتها ومزاودتها بأنهم أخيراً فاءوا إلى كلمة سواء، وأن هذه الكلمة هي الإسلام، عقيدةً واحدةً وإيماناً وشريعةً تصل من اختار الاشتراكيَّة فيتوافقوا معه على عدالة الإسلام، ومن اختار القوميَّة وصالاً بينهُم وبين جِوارِهم العربي والإقليمي. ولكن الزعيمين لم يُوافِقا على دعوة الأمينِ العام حتى تحمل إلى الشيوعيين والبعثيين والأفريقيين. بل وفي ذات المُعتَقَل، تبلور المِحوَرُ الجديد المُتجَدِّد عن المِحوَر القديم الذي ضمَّ جميع من في المُعتقل ماعدا زعيم الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، فقد استيقنوا تماماً أن الانقلاب من تدبير الجبهة الإسلاميَّة، ووقَّعوا على أول اتفاقٍ مثَّل نواةً لميثاق التجمُّع الذي اكتمل في الخارج. كما أن جهازَ الأمن لم يألو جهداً يقطعُ به الطريق على محاولات الأمين العام لتأليف الصف بعد خروجهم جميعاً من المعتقل الأول، فاقتاد زعيم حزب الأمَّة فجأة ليلاً وألحَقَ به إساءةً بالغةً، هي في الأساس رسالةٌ بالغةٌ له ولصهره الأمين العام من محور نائب الأمين العام الموصول بالأجهزة الأمنية، أن الثورة ماضيةٌ لا تنظُر إلى الوراء ولن تصطلح مع الأحزاب. أما قُوى اليسار فقد أبان لها تحليلها المُتعمِّق لثورة الإنقاذ، أن حقيقة الخِلاف بين الجبهة الإسلاميَّة والحزبين الكبيرين، مهما احتدَّت خُصومته وتعالت بينهم أصوات التنابز بالألقاب، فما هُو بخلافٍ جوهري على مبادئ وأصُول فاستفرغوا وسعهم ألا يكتمل ذلك الوفاق، وكان لهُم ما أرادوا بثمنٍ باهظ اصطبروا فيه على تناقُضاتٍ كثيرة بينهم وبين الحزبين التقليدين حتى لا ينفرِدَ نظامُ الإنقاذ بزُعَماء الطائفيَّة مكشوفين.

*****

بقيَّة جسم الحركة الإسلاميَّة من داخل السُّودان إلى خارجه لم يلبَثْ أن تحرَّك مُتفاعلاً مع الإنقاذ. هيَّأ المسارِحَ وحَشَدَ الدعم لزعماء الثورة الذين طوَّفوا العالم مُبشِّرين

بمشروعهم لإنقاذ السُّودان وتنميته ثم إسلامه، كما ظَهَرَ في خطابات الرئيس المختلفة وفي مخاطبات أعضاء مجلس الثورة. وفي الداخل، وجد الناشطون سُبلاً أحاطوا فيها بأعضاء مجلس قيادة الثورة المُقسَّمين على اللجان، وكان أوَّل العمل السياسي المُعلن المُشترك بين الإسلاميِّين المدنيِّين والإسلاميِّين العسكريِّين هو سلسلة مؤتمرات الحِوار التي تبنَّتها لجانُ المجلس المختلفة، وقد بَدَت الحاجة مُلحَّة لملء الفراغ الذي طفق يخيِّم مع مرور الأيام دون برنامجٍ سياسي للحكم الجديد أو مشروعٍ أو طرحٍ يعبِّئ تجاوُب الشعب مع الثورة، وقد كان موضوعة "المشروعُ السياسي" بنداً مهماً في مُداولات التحضير للانقلاب، إذ تَعرفُ قيادة الحركة عِبرة الفراغ السياسي وكَبْتُ الحُرِّيَات، ما أفشَلَ حكم الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م) وانتهي بحكم المشير النميري إلى الزوال.

جاء المُقترَحُ الأول مُصَوَّباً نحو المشكلة الأخطر "الحرب في الجنوب"، محلّه بالطبع لجنة السلام التي يرأسُها عُضوُ مجلس الثورة، ومع إعلان الأسماء المُشاركة من كل ألوان الطيف السياسي في مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، استبانَ وجهٌ مُنفتحٌ مُتسامحٌ للإنقاذ يُناقِض إلى حدٍ كبير سمعة "بُيوتِ الأشْباحِ" واضطهاد المُعتقلين التي بدأت في الرَوَاجِ عَبرَ تقارير مُنظَّمات حُقوق الإنسان، وفي الانتشار عَبرَ أكبر مؤسَّسات ووسائل الإعلام في الغرب.

تداول مؤتمر الحوار حول قضيَّة حرب الجنوب بحريَّةٍ واستفاضةٍ في مناخٍ من الهُدوء والتسامُح، ولكن في ذات الساعة التي التأم فيها شملُ المؤتمِرين لإجازة توصيَّات الختام كانت إذاعة أمدُرمان تتلو قائمة الضبَّاط الثمانية والعشرين الذين أُعدِموا، ورغم إعجاب المُؤتمرين بما أنجزوا، وهو جهدٌ يستحقُّ الإعجاب، كانت قضيَّة الترويج للتوصيَّات وتقديمها للعالم قد تهيَّأت لها صخرة الارتطام والتبدُّد. لكن المؤتمر أفلَحَ في كسر جُمود تجاوُب النُّخبة السياسيَّة مع الإنقاذ وملأ الفراغَ السياسي وبَسَطَ أفكاراً مهمة لإعادة تأسيس الدولة والحكم في السُّودان، وفق عِقدٍ اجتماعي جديد يَحل مشاكل الأطراف مع المركز ويهيِّئ للقسمة العادلة للسُّلطة والثروة مما لم تكن الإنقاذ قد تهيأت له بعد. كما أتاح المؤتمر مادةً للحركة في العالم ووسط جاليات السُّودانيين في الخارج، كما حمل قرارُ مجلس الثورة بتبنِّي توصيات وقرارات المؤتمر لتكون أساساً لتفاوُضِه مع الحركة الشعبيَّة لوقف الحرب وإقرار السلام، قُبُول نظام الإنقاذ للتعدُّد في الآراء بل واحترامه لإجماع النُخبة ولو كانت بغير سُلطةٍ أو تفويض ديمقراطي.

توالَت المُؤتمرات الجامعة في الإنقاذ عبر سنواتها الأولى وحَمَلَت جميعاً كلمة "الحِوار"

في عنوانها، تعبيراً عن ذلك الروح المُتسامح الذي تنتهجه الإنقاذ ويتجلَّى ظاهراً لا سيَّما في سُلوك أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين توالوا على رئاسة المؤتمرات، (مؤتمر المرأة، مؤتمر الحوار الاقتصادي، مؤتمر الدبلوماسيَّة، مؤتمر النظام الأهلي، مؤتمر الحوار حول النظام السياسي، مؤتمر الحوار حول قضايا الإعلام، وأخيراً مؤتمر الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة). ومع كل مؤتمر كانت قائمة العضويَّة تتوسَّع وتزداد، فشَمِلَت غالب أعضاء الحركة الإسلاميَّة الذين توزَّعوا على المُؤتمرات وفقاً لتخصُّصاتهم، وظلَّت مجموعة صغيرة تحتفظ بوجودٍ دائم في لجان التسيير، وهي نفسها التي يُتاح لها زيارة مقرِّ نائبِ الأمين العام ليلاً أو نهاراً، وإفادته بما جَرَى وسيجري وأخذَ توجيهاته على وجه الأوامر المُطلقة. كما أدركَ الأمينُ العام نفسه كثيراً من هذه المؤتمرات وقد أُطلِقَ سراحُه بالكامل من الاعتقال المنزلي الذي وُضِعَ فيه بعد خُروجِه من سِجنِ كُوبَر، وبخروجه انتظمت عملية تأصيل أفكار الحركة في مداولات ومُقرَّرات المؤتمرات، الأمر الذي لا يُحتاج إلا قليلاً في غيابه خاصَّة إذا قُورنت طريقته إلى طريقة نائبه، الذي يُصَوِّبُ نقاشه في أغلب الأحوال إلى حدود الحذر السياسي، وقد لا يأبه كثيراً لخطر الأفكار.

مؤتمرُ الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة ما كان له أن يتم بتلك الطريقة الباهرة لولا وجود شخصيَّة الأمين العام، وإمكانيَّة التواصُل اليومي معها، فقد انتظم المؤتمر بوصفه "مؤتمرُ المُؤتمرات" واتسعت قائمة المُشاركين لتضُم الآلاف في مختلف اللجان التي غطَّت سائر شِعابِ الحياة. فواجهت المؤتمر المُعضلاتُ الفكريَّة وهو يتصدَّى لوضع الأهداف والوسائل لخُطَّة عُظمى تمتدُ لعشر سنوات، لبناء قطرٍ بحجم السُّودان. فكلمة "الإستراتيجيَّة" نفسها قد وُلِدَت وتطوَّرت في بيئة الفكر الغربي العسكري، وهي تضع غاية الإستراتيجيَّة وهدفَها في البقاء (survival)، ولكن الأمينُ العام مدَّ المؤتمر بالتعريف الذي يُوافي دولةً ومجتمعاً مؤمناً، مؤسَّساً على الإسلام، فغاية الإستراتيجيَّة هي "العِزَّة" وليس مجرَّد المعني السَّلبي لغاية البقاء.

فمنذ مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة وبإلهام الأمين العام، اعتمدت نظرياً أولويَّة المجتمع على الدولة، فالمجتمع هو الأصل وما الدولة إلا بُعدٌ من أبعاده، وذلك قبل أن تَصدُر مصطلحات المجتمع المدني المبادر وتمكين منظماته في مختلف شعاب الحياة، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة نحو النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم. فالإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة نصَّت بجلاءٍ أن المجتمع المُؤمن مجتمع مبادر يقومُ بغالب وظائفه، ويترك أخرى محدودة للسُّلطان.

كما كشف مؤتمر الإستراتيجيَّة عن البُؤس الفكري للمُختصِّين في العلوم الإسلاميَّة التقليديَّة حتى الذين تربُّوا في كَنَفِ الحركة الإسلاميَّة، فجاء تصوُّرهم لإستراتيجيَّة الأخلاق ساذجاً قاصراً عن محتوي التأصيل الذي تستهدفه الحركة الإسلامية لتجديد مجتمع السودان وأثاروا اعتراضاتٍ تنمُّ عن فقر فِقهِهِم، فاستدرَكَهَا الأمينُ العام بالمُلاحظات التي حوَّلتها إلى وثيقة فريدة في التخطيط لأخلاق المجتمع وتديُّنه، بل وابتكار وسائل موضوعيَّة لقياس التديُّن والأخلاق والثقافة والعلم، مما لا يأبه له الفكر الغربي العلماني ويعتبره شؤوناً خاصة لا علاقة لها بالتخطيط الإستراتيجي.

ورغم الجهدِ الذي بُذِلَ في وضع وثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة فجاءت إضافة فكريَّة أصيلة لحركة الإحياء الإسلامي الموصولة بالحياة المُعاصرة، وليس محض الفكر النظري التجريدي، إلا أن الوثيقة لم تجد حظها من القراءة والاهتمام لتكون هادياً لجملة كسب ثورة الإنقاذ الوطني، فالناشطون الذين ينشطون يُديرُون الثورة لا تحظى الأفكارُ عندَهُم بالتقدير اللازم حتى يصطبروا مع قراءاتها وفهمها، كما أن وثيقة الخُطة العُظمي قد لقِيَت عَنَتاً عصيّاً في تحصيل المعلومة من الأجهزة المدنيَّة الرسميَّة فضلا عن العسكريَّة، كما أعاقها ضَعفُ الإحصاء والمعلومات في مؤسسات الدولة كافة، فانسحب ذلك ضعفاً في دقة أفكار الاستراتيجية وأهدافها للتنمية والاقتصاد، وذلك رغم الجهد العظيم الذي ظل يُواليه مركز الدراسات الإستراتيجيَّة لمتابعة الخُطة عبر كل شُعَب الحياة وفي كل ولايات السُّودان.

لكن المؤتمرات الحواريَّة بتواليها وانتظامها في سائر مجالات الحياة لم تَدَع اسماً سُودانياً قومياً محايداً أو حتى مُعارِضاً إلا واحتوته، وقد كانت تلبية الدعوة أحياناً كثيرة تُقارِبُ النسبة الكاملة، كما أن مناخ الحوار الحُر قد شجَّع الذين شَهِدوا بعضها أن يَشهَدوا الأخرى إذا كُرِّرَت لهم الدعوة إليها، وبذلك مثَّلت مؤتمرات الحوار أكبر حملة علاقات عامة للإنقاذ، قدَّمتها للنُخبة وعرَّفتها بحقيقة أفكارها، كمَا برموزها وشخصياتها. لكن أفكار المؤتمرات الكثيفة القيِّمة كانت تحتاجُ خُطُواتٍ مشابهةٍ لتطوير النظام كله والتجاوُز السريع لطبيعته العسكريَّة المُغلقة، وهو ما لم يُفلِح فيه حتى مؤتمر الحوار السياسي، ففيما نجح المؤتمر الاقتصادي في تمكين مقرَّراته وتوصياته فلسفةً للسياسات الاقتصادية لنظام الإنقاذ، لم يُفلِحْ مؤتمر الدبلوماسيَّة في تفعيل السياسة الخارجية بتفعيل الجهاز الذي يمثلها والعاملين فيه، وفيما تعثَّر مؤتمر الإعلام على حدود إطلاق الصحافة الحرَّة وحَمَى فيه الخلافُ بين رغبات الصحافيين وتوجيهات قيادة الحركة التي تخشى على التجربة الوليدة

من الكلمة الحرَّة، دارت أولى سجالات قضيَّة الحريَّة والنظام التي طَبَعَت صراع الإنقاذ الثانية والإنقاذ الأخيرة.

أفلحت المؤتمرات كذلك في تأكيد وعي الحركة الإسلاميَّة بقصور مشروعها عن احتواء كل وجوه الحياة العامة في دولةٍ معاصرة، بما في ذلك قُصُور تجربتها في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة التي وصلتها بجذور المجتمع، وأتاحت لها تجربة شاملة في الحكم، مهما تكُن قصيرة.

أما الإنقاذ، فقد واجَهَت الحركة الإسلاميَّة بقضايا إعادة تأسيسٍ لوطنٍ مضى على استقلاله ما يُقارِبُ نصفَ قرن، وظَهَرَت للحركة شِعابٌ من الحياة والمُشكلات لم تكن منظورةً من قبلُ، كما عَرَّفَت المؤتمرات وفقاً لطبيعة الحركة الإسلاميَّة المُنفتحة أعضاء الحركة بوجوهٍ من المجتمع لم تكن تغشى أروقة السياسة الحزبية، ولكنها ذات علمٍ وجهدٍ وكَسْب. ولكن ذات الطبيعة المُنفتِحَة التي كان يمكن أن تُتيحَ دائماً لقادمين جُدُدٍ ليقودوا المراحل الجديدة أو يشاركوا في قيادتها من كل أطياف المجتمع ومدارسه الفكرية ومشاربه الثقافية، تعثَّرت عند رغبة قيادة الحركة في ألاَّ يفلِتَ من يدها عِقالُ مشروعها في الحُكم، وهو التخوُّف الذي عوَّق تجربة تأسيس الحزب الواحد الشامل لكل الناس ولكنه مُوجَّه من نواةٍ مركزيَّة قابضة في قيادة الحركة، فيما عُرِفَ لاحقاً بـ"نظام المؤتمرات الشعبيَّة الشُوريَّة" المُسمَّى "المُؤتمر الوطني".

نحو قاعدة الحركة الإسلاميَّة الشعبيَّة في المركز والأقاليم، صَدَرَ مرسومٌ مُؤقَّت من مجلس قيادة الثورة بتأسيس اللجانِ الشعبيَّة لتعمَلَ في المناطق والمحليَّات، فاستوعَبَت أعضاء الحركة بعد الفراغ الذي خلَّفه حلُّ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة والتي كانت تستوعِبُ غالب النشاط الظاهر للحركة، فقد كانت الجبهة هي الحزب الوحيد الذي تجاوب إيجاباً مع قرارِ الحل ونَشَرَ عُضويَّته في أجهزة الثورة الجديدة، وقد أدرك أنها أجهزته البديلة التي حَلّت تلقائياً محل التنظيم المُباد. ورغم النجاح الذي وافق تجربة اللجان الشعبيَّة في التصدي للمُشكلات اليوميَّة وخروج أعضاء الحركة من مرحلة الدعوة و الالتزام الفكري لحلِّ مشكلات المَعاش والتعليم والأمن، فقد استدعت بعض الانتهازيين والوُصُوليِّين على سُنَّة الشموليَّة التي صبغت صورة اللجان الشعبيَّة منذ أوَّل يوم، وإذ أن عضويَّة الحركة التي حلَّت في اللجان الشعبيَّة تحملُ رصيدها في التجربة والعمل العام، فقد ظهر كسبُها الجديد مُستوعِباً للمُجتمع المدني والريفي مُبشِّراً بنجاح فكرة التنظيم الشامل الذي يحرِّك المواطنين كافة لحَلِّ مشاكِلِهم ولا يُقسِّمهُم إلى مُنتمين

لأحزابٍ سياسيَّة وغير مُنتمين، بل بلغ التفاؤل بمنظرين سياسيِّين كبار أن توقَّعوا نهاية الأحزاب في السُّودان لصالح تجربة المحليات التي تضُمُّ الجميع وتباشر حل مشكلاتهم اليومية، ولم يكُن ذلك بعيداً عن الحقيقة.

بَدَت الحركة الإسلاميَّة في جملتها تنظيماً شديدَ المرونة في استيعاب الأدوار الجديدة وتمثُّلها ومُواجهةِ التحديَّات المتجدِّدة وتجاوُزها، مما يجعل مقولة ''حلُّ الحركة'' أو ''حلُّ التنظيم'' التي راجت لاحقاً ضمن مساجلات مفاصلة الحركة الإسلامية بالغة السذاجة، إذ لم تَعنِ تحديداً إلا حلَّ ''جهاز الشُورى القيادي''، أما بقيَّة التنظيم ذو الطاقة الظاهرة والكامنة فيستعصي على الحلِّ بحُكم طبيعة الأشياء وقد استوعَبَتهُ أوجُه العمل التي وصفنا، بل إن مقامَ التمكين السياسي وتحدياته قد مَدَّهُ بطاقةٍ جديدة، فأبرز وجوه العمل الاجتماعي في القطاع النسائي اتَّسع وتضاعف بعد ''مؤتمر الحوار حول قضايا المرأة''، إذ انبَثَقَ منه مباشرة التنظيم النسائي الجديد.

على ذاتِ النحو تضاعف العملُ الطَوعِي برعايةٍ مُباشرة من نائب رئيس الثورة، فَغدا تأهيلُ النازحين واستيعابهم في الأحزمة المُحيطة بالمُدُن عملاً له خَطَرُهُ السياسي الذي يَظهَرُ مباشرة بعد أن يستوفي العمل الإنساني حاجاته الأوليَّة، فمُعسكرات النزوح كانت تأوي إليها الأُسَرُ بأطفالها الضِعاف لعَونِ الغذاء والصحَّة والتعليم، كما يأوي إليها الشيوخ والسلاطين والشباب ذوي الوعي السياسي الموصول أحياناً بالحركات المُعارضة سِلْماً أو حرباً، فكانت الإغاثة والسياسة في تلك الأطراف من عمل طاقم الحركة الذي نشط في ظروف العسرة والمشقَّة واحتَمَلَ ذلك بنيَّة تخلُصُ لحماية المشروع الإسلامي.

كذلك الشأنُ في عمل الطلاَّب والشباب والقطاعات العمَّالية والمهنيَّة، كُلُّها نَشِطَت تحمي الثورة الإسلاميَّة، فاستوعَبَت الطلاَّبَ ميادينُ الجهاد الفسيحة من غابات الجنوب إلى جبال الشرق وبرِّية النيل الأزرق لا يلوون على شيءٍ سِوَى المُدافعة قتالاً عن المشروع الإسلامي. وأما قطاعات الفئات، فقد اتَّصل عملُها ولم ينقطع منذ المُصالحة الوطنيَّة، مروراً بالجبهة الإسلاميَّة إلى الإنقاذ، موصولاً بعمل أجهزة المعلومات ومُتجاوزاً في مرحلة الإنقاذ حَمَلات المنافسة الموسميَّة للفوز بالمقاعد النقابيَّة، إلى غرفة عمليات طوارئ متأهبة لتأمين الثورة.

كُلُّ تلك الصُور من عمل التنظيم جديرةٌ بالتأمُّل والنقد لما شابها من قُصُورٍ وهي تعبُرُ مرحلة ''الدعوة'' إلى ''الدولة''، فانتظامُ عمل المرأة والتزامُ غالب النساء بالزِيِّ المُحتشم لم يُوافيه تقدُّمٌ في الفِكر المُوجِب لعَمَلِهن في المجتمع بعد استيعاب التحرير من

الأفكار التقليديَّة الميِّتة والأفكار المستوردة القاتلة، والإغاثة لم يَهدِها الفقه الذي يَصِلُ النازِحَ بتمام الاندماج في المجتمع، كما لم يُسعِف الجِهَادَ استبانةٌ للأصول والقِيَم التي يُقاتَلُ لتأسيسها في الحياة، والنقابات تعطَّلت وظائفها في تنظيم المجتمع ليُضابط طُغيان الدولة أو الحكومة، وكُلُّها أخطاءُ العمل بغير سابِقة تجرِبَة في الحكم والدولة أو النقص عن تمام التفكير والتنظير، وليست من فراغ الحلِّ للتنظيم.

تكوَّنت كذلك حول الوُزراء المُلتزمين في الحركة وأعضاء مجلس الثورة المُلتزمين من رؤساء اللجان، مجالس شُورى سريَّة من أعضاء الحركة وأعضاء الجبهة الإسلاميَّة ذوي الاختصاص في الموضوع، وإذا لم يكن الوزير ملتزماً يرأسُ المجلس أوَّل عُضوٍ ملتزم يلي الوزير في تراتُب الخدمة العامة، وقد نشط مجلس الإعلام والمجلس الاقتصادي خاصَّة لما يحيط بمجاليهما من تحدِّيات يوميَّة، وكانت أغلبُ القرارات التي تصدُرُ عن المجالس تجد سبيلاً للنفاذ، ولم تكن اللجان تستثني من المداولة إلا بعض قرارات التعيينات العُليا أو قراراتِ ترتيب الهياكل وإجازة أسماء عضويَّة اللجان المختلفة، فقد كانت تصدُر من مقر نائب الأمين العام الذي يتمتَّع بسُلطةٍ مطلقةٍ كما أسلفنا، وبمعايير يقدِّرها هو، لا يُتاحُ للمجالس معرفة أبعادها.

أما القيادة الأعلى، فقد طرأ عليها تبديلٌ بخروج الأمينِ العام من المُعتقل ومُزاوَلَتِهِ لمسؤولياته بالكامل، فانتظم مكتبٌ برئاسته يضُم نائبَ الأمين العام ورئيسَ الثورة ونائبه وأعضاء لجنة السبعة، وقد يشهده أحياناً أحد الوُزراء أو المُستشارين، خاصَّة الذين تولوا مسؤولية التنسيق بين قيادة الثورة وقيادة الحركة. ورغم أن الثورة كانت قد أخذت شكلاً وصورة في المدى العام الذي أمسك فيه نائبُ الأمين العام بأزِمَّة الأمور، فإن العلاقة المُباشرة بين الجبهة الإسلاميَّة والعسكريين الذين تولوا السلطة لم تكن قد أُعلِنَت على نحوٍ رسمي من أي مصدرٍ في الثورة أو الحركة، فكانت لقاءاتُ المكتبِ الجديد من ثَّمَّ مُستَتِرة، خاصَّة أن شرط التمويه يمكن أن يخفي ظله كل ظهور إلا شخصُ الأمين العام، فاضطرَّت القيادة لمُضاعفة السريَّة في أيِّما اتصالٍ بين الأمين العام والثورة ممثلة في مجلس قيادتها أو مجلس الوزراء، ولم يكن يتيسَّر لذلك المكتب أن يجتمع إلا إذا استوفي ذلك الشرط. كما أن وجود نائب الأمين العام على رأس القيادة الفعلية لأكثر من عامٍ قد أخلص لديه الإمساك بخيوط كثيرة في الدولة، لا سيَّما أنه كان يتولَّى أحياناً بصورة شخصيَّة إبلاغ المعنيين في المناصب الرفيعة باختيارهم لهذه الوظيفة أو تلك، وقد ظلوا يتلقون منه التوجيهات مباشرة أو بأوراق سريَّة تصلهُم عبر سكرتاريَّته الخاصَّة.

إلى ذلك المكتب وتلك المرحلة، يُمكِنُ ملامسة المُفارقة الأولى بين الأمينِ العام ونائبه التي يعودُ بها النائب نفسه إلى العام ١٩٨٧، فقد استبان خلافُ مرحلة الإنقاذ مبكراً بإطالة أمد اعتقال الأمينِ العام من شهرٍ واحدٍ إلى ستة أشهُر، ثم إبقائه مثلها تَحتَ تحفُّظٍ منزلي في مخالفةٍ لقرار لجنة السبعة المفوَّضة، وأخيراً في المُماطلة المُلحَّة في دعوة العسكريِّين الذين نفَّذوا الثورة لمُقابلة الأمينِ العام من قِبَل النائب والمسؤول العسكري الأول في لجنة السبعة، والتي لم يُتَح لها أن تكتمل إلا بضغوطٍ من العسكريين أنفسهم، قابلها المسؤول العسكري بضيقٍ شديد.

عموماً، فإن النظر المتأمِّل للعلاقات في المكتب القائد الذي أعقب خروج الأمين العام من المُعتقل يَلحَظُ أن الشكل الجديد قد حدَّ من السُلُطات المُطلقة التي كان يتصرَّف فيها نائبُ الأمين العام والمسؤول العسكري، وكان وقعُهُ غيرُ المُريح عليهما واضحاً لا سيَّما عندما يُضافُ إلى شواهد أخرى كَشَفَت عنها الأيام. وفيما بَدَت التوجيهات تتضاربُ أحياناً في خُطى الناشطين التي لا تَعرِفُ الكَلَل والتي ظلَّت تُوالي سعيها بين "الشيخين"، بعد أن كان طوافها مُوحَّداً حول مقرِّ النائب، اقترح الأمينُ العام تقسيماً للعمل يجعلُ كلَّ الشأن الحكومي بيدِ النائب، ما عدا قضايا الإعلام والسياسة الخارجيَّة، ويُفرَّغ هُو للشأن التنظيمي والشعبي.

ظلَّ المكتبُ القائد بشكله الجديد يُوالي البتَّ والقرار في القضايا الأكثر أهميَّة قبل أن تجتاحه قضايا ذات أهميَّة قُصوى، أهمُّها "حربُ الخليج"، ثم أزمةٌ داخليَّة، هي الأولى في صف الإنقاذ الذي بدا موحداً شديدَ الانسجام، تمحوَرَت حول عُضو مجلس الثورة الأقدم التزاماً في الحركة والأرفعُ رتبةً بعد رئيس الثورة ورأسُ التنظيم السابق في الجيش، إذ كان آخر مسؤول رسمي يزورُ دولة الكويت قبل ساعاتٍ من الغزو، فجاء رأيه مخالفاً لإجماع رأي الأمين العام وغالب أعضاء مجلس الثورة، في الإدانة الصريحة للغزو وكبح كل التصريحات والتظاهُرات المُؤيِّدة للرئيس صدَّام حسين. لكن ذلك لم يكُن السببُ الأول في تحفظاته المتوالية على طريقة إدارة الدولة والحُكم، إذ ظلَّ رافضاً لوُجود المحور المُستتر الذي يُصدِرُ الأوامر فيقوم أعضاء مجلس الثورة وأعضاء مجلس الوزراء بإنفاذها دون أن يشتركوا في مداولتها أو إقرارها، وكان يقترحُ وجود مكتب أو هيأة تجمعُ العسكريِّين والمدنيِّين، مهما يكُن شكله، فهو أفضل من طريقة "الإمام الغائِب". وأخيراً مع تطوُّر رأيه بأن الثورة تقابَلُ بالرفض والحِصَار كُلَّما أفصَحَت عن وجهِهَا المُنتمي للجبهة الإسلاميَّة، دعا إلى قيام حكومة عسكريَّة مؤقَّتة تُشرِفُ على إجراء انتخاباتٍ عامة،

كما أوضح لدائرةٍ صغيرةٍ من المُلتزمين أنه ظلَّ قليلَ الثقة بتقديرات قيادة الحركة في المواقف السياسيَّة منذ الفترة التي تَلَت انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م، عندما دَعَت لتوسيع الصف العسكري للحركة باقتراح ضم أسماء جديدة، ثَبَتَ أنها ذات ولاءٍ لأحزابٍ وجِهَاتٍ أخرى، وأنه اليوم لا يُوافق الموقف من حرب الخليج، كما أن رفعَ الصَوتِ بالشِعاراتِ الإسلاميَّة وإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة في يناير (كانون الثاني) ١٩٩١م وتكوين قوَّات الدفاع الشعبي تُعتَبرُ أخطاء إستراتيجيَّة أدخَلَت الثورة في مأزق المُواجهة الدوليَّة، وألاَّ خروج منه إلاَّ بحُكومة محض عسكرية تعيدُ الثقة في حياد الإنقاذ وقوميَّة عساكرها. تبلوَرَت كُلُّ تلك الآراء والمواقف لدى عُضو المجلس بتقديم استقالته، ومعه اثنان من مجلس الثورة، بدا أنهُما يُوافقانه الرأي وإن لم يكُونا من العناصر المُلتزمة في صف الحركة(٤).

*****

كان على المكتب القائد أن يستذكِر خُطَّة الحركة المُجازة قبل الانقلاب والتمكين، وهي ظُهورُ وُجوه الحركة بعد ثلاث سنوات بعد ظُهورٍ تدريجي لبرامجها أثناء ذلك، فبعد قرار المكتب بإعلان الشريعة كان عليه أن يمضي نحو الجُزءِ الآخر من الخُطة الذي يتجاوز مرحلة الإنقاذ والشرعيَّة الثوريَّة وخلع البزَّات العسكريَّة نحو مدنيَّة الحُكم وشرعيَّته الدُستوريَّة. وإذ لم يواجِه قرارُ إعلان إنفاذ قوانين الشريعة الإسلاميَّة بتحفُظٍ كبير أو نقاشٍ مُستفيضٍ تستحِقُه هذه الخُطوَة المُهمَّة، ظهرت سافرة أولى علامات العصبيَّة العسكريَّة والتشبُّث بالحُكم عندما طَرَحَ الأمينُ العام رُؤيته لحلِّ مجلس قيادة الثورة وفقاً لمُقتضى الخُطَّة، فقد توثَّقت العلاقة بين نائبِ الأمين العام والمسؤول العسكري من جهة وقيادة الثورة العسكريَّة خاصَّة الرئيس ونائبه إبان الغياب الطويل للأمين العام عن قيادة الحركة، ومع مُضِي الوقت وتمكُّن الثورة وتصاعُد التأييد لها غامَت ملامح تلك الخُطَّة وبَدَت النظريَّة رماديَّة والتجربة خضراء، فظَهَرَ نائبُ الأمين العام والمسؤولُ العسكري الأوَّل ورئيس الثورة ونائبه جميعاً يتحفَّظون على قرار حلِّ المجلس والتنازُل عن سُلطته التشريعيَّة لمجلسٍ انتقالي مُعيَّن، يضُمُّ الوُجُوه القوميَّة والإسلاميَّة ويُمهِّدُ لقيام مجلس تشريعي مُنتَخَب يَصدُرُ عنه الدُستورُ الدائم للبلاد.

ولكن في اللحظة الحاسمة، اُمتثل للقرار الذي يُوافقُ خُطَّة الحركة دون أن تُخلَعَ

---

(٤) حمل ذات بيان رئيس مجلس الثورة الذي أعفى فيه العميد عثمان احمد حسن قراراً بإعفاء العميد فيصل مدني مختار والعميد فيصل أبوصالح من عضوية مجلس قيادة الثورة، كما شمل الأخير إعفائه من منصب وزير الداخلية.

البزَّات العسكريَّة، إلا من عُضوٍ واحدٍ في مجلس الثورة رَضِيَ بقرار الحركة الذي أعفاهُ من القوَّات المسلَّحة ليُعيِّنه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي، أما الرئيس ونائبه فقد احتفظا بمنصبيهما إضافة إلى زيِّهما العسكري مع تغييرٍ طفيفٍ بدا كأنه إضافة لسُلُطاتِهما، إذ أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة هُو رئيسُ الجُمهوريَّة المُعيَّن بمرسوم مؤقَّت، ونائبُهُ السابق هُو نائبُهُ الحالي لرئاسة الجُمهوريَّة. ثم توزع بقيَّة أعضاء المجلس وُزَرَاء، لم يُغادِرَ منهُم أحدٌ حلبة الحُكم إلى ثكنةٍ أو قيادة عسكرية أو إلى بيته، ولتبدأ سمةٌ أخرى وسَمَت الإنقاذ مدى عُمرِهَا الطويل، أنَّ القافلة التي وَصَلَت إلى الحكم فجر الثلاثين من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م ينبغي ألاَّ يُغادِرَ منها أحدٌ رُقعَة السلطة التي يتبادلُ فيها اللاعبون المَواقِعَ ولا يَخرُجُون إلاَّ بأقدار الموت.

*****

حادثٌ آخر كان له وقعُهُ البالغ على مَسَارِ الإصلاح الذي بَدَأهُ الأمينُ العام هُو تعرُّضه لمحاولة اغتيالٍ في العام ١٩٩٢م، فيما عُرِفَ بـ"حادث كندا" إشارةً إلى وقوعه في مدينة أُوتُوا الكنديَّة. فقد أفلَحَ الأمينُ العام قبل سَفَرِهِ بكَسرِ القوقعة التي ضربها نائبُه حَولَ نفسه بتعيينه عُضواً في المجلس الوطني الانتقالي، مما بَدَا إرباكاً لخُطَّته ومنهجه الذي يُؤثِرُ الكِتمَان والسِر وطريقته التي تُؤثِرُ البُطء والانتظار. فبعد أوَّل جولة خارجيَّة ناجحةٍ بعد الثورة على مستوى تقديم الأمينِ العام لنفسه رمزاً عالمياً يؤسِّسُ لنظام إسلامي له فكرٌ وخُطَّةٌ وتوجُّه، يستطيعُ أن يدافعَ عن مواقفه من مَقَرِّ الجمعيَّة الملكيَّة للعُلوم والآداب في لندن وهي من أعتى حُصُون الإمبراطوريَّة الفكريَّة ولا يُسمَحُ بالوقوف في مِنبَرِهَا إلا لكبار الساسة والمُفكِّرين، إلى جلسة استماع في مجلس النوَّاب الأمريكي بدعوةٍ من لجنة الشُؤون الأفريقيَّة، ثم التغطية الإعلامية الواسعة للزيارة من كبري مؤسَّسات الإعلام الغربية. ورغم أنه ما من مناسبة في الجولة التي امتدَّت إلى كندا خَلَت من انتقادٍ مريرٍ واجههُ الأمينُ العام حول حُقوق الإنسان في السُّودان والانتهاكات التي لحِقَت بها بعد وصول نظام الإنقاذ إلى الحُكم، إلا أن الأمينَ العام استطاع أن يواجه الانتقاد بروح تُغَلِّبُ الأمَلَ في المُستقبل والرجاء في التغيير القريب الذي ينتقلُ بالحُكم إلى الحريَّة والشعبيَّة، ورغم نجاحِ الجولة الفكري والسياسي والإعلامي فقد أدَّى خِتامُها إلى تحوُّلٍ بعيدٍ كاد أن يُعيد كامل الأمُور إلى سيرتها الأولى.

ففي الداخل استقبَلَت الدائرة الأضيق بقيادة نائبِ الأمين العام أنباء الحادث بصمتٍ مُطبِق، وفيما تحرَّكت دوائر في السياسة والإعلام من أبناء الحركة، يحفِّزهم النبأ

المُريع، صَدَرَت توجيهاتٌ واضحةٌ من النائب تمنعُ خُروج أي بيانٍ من جهةٍ رسميَّةٍ تُدينُ الحادث، وإذ واصَلَ وُزراءُ النظام من الحركة عَمَلَهُم اليومي على النَحوِ المُعتاد،لم يُشِر جهازا الإذاعة والتلفزيون الرسميَّين إلى الحادث بأي مستوىً من التغطية، رغم أن الحادث كان الخبرُ الأوَّل في وسائل الإعلام العالميَّة كافة. أوشك إذن الشهرُ الذي قضاهُ الأمينُ العام في المُستشفى الكندي أن يُعيدَ الأمور إلى مَسارِهَا الذي بدأ في يوم الثورة الأوَّل، فيما انفَعَلَت وتفَاعَلَت جِهاتٌ كثيرةٌ في الحركة مع الحادث وعَمِلَت على سَفَرِ أطباءٍ مُسلمين وعَرَب يُشرِفون على علاج الأمينِ العام إذ تبدَّت رِيَبٌ كثيفةٌ من دورٍ كندي في المُؤامرة، ظلَّت جهةٌ واحدةٌ في الحركة ساكنةً، كأنَّ شيئاً لم يكُن، هي دائرة نائب الأمين العام وبعض السادة الوُزراء الذين دَفَعَهُم الأمينُ العام دفعاً إلى مواقع عُليا يأمنُهُم فيها على حراسة العلاقة بين الحركة والإنقاذ. واقعُ الأمر أن نائب الأمين العام لم يُحرِّك ساكناً إلا ليمنع مساعدَ الأمين العام في المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي من السفر للّحاق بالمُجتمِعِين حول الأمين العام بالمُستشفى الكندي، ثم تحرَّك النائبُ بذاتِ الحماس ليَمنَعَ سَفَرَ الابن الثاني للأمين العام ليكون بالقُرب من والده في محنته. وفي كلا الحالتين بَسَطَ النائبُ حُجَجَاً وجيهةً أمامَ المعنيين، ولكن حركته الدائبة نحو هذا الأمر وحده أضافا إلى القراءة التي تداول عنها المُقرَّبون من الأمين العام المُصاب، أن النائب ودائرته التي وفَّرت لها الحادثة تمام الإمساك ثانية بزمام الأمور لا يرغبون في تصرُّفٍ مُفاجيءٍ يُعكِّرُ صَفوَ الهُدُوء الرسمي الذي قُوبِلَت به الحادثة.

الأمينُ العام نفسُهُ لم يكن في غيبوبته بعيداً من مناخ الرِيَب الذي أفرزته تصرُّفات نائبه، فَفَورَ عافِيَتِه التي حَدَثَت فيما يُشبِهُ المُعجِزَة الطبيَّة، باشَرَ بنفسه مُباشَرَةً ترتيباتُ سَفَرِه للخُرطوم دون أن يخطرهم، في مُفاجأةٍ شديدةٍ للجماعة التي تَرَكَهَا تحرِسُ الحركة، إذ كانت تُرتِّب له إقامةً طويلةً في عاصمةٍ أوروبيَّة بحُجَجِ النقاهة.

*****

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك اندلاعُ الخِلاف الداخلي بين عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة في مختلف المواقع، فقد طالت قوائم المعاش في القوات المسلحة بعض الضبَّاط المتميِّزين في الصف المُلتزم للحركة لأسبابٍ لا تتَّصل بتأمين الثورة من خطر الانقلاب أو التخريب، ولكن لتأمين سيطرة البعض الموصول بمحور نائب الأمين العام على تمام الأمر العسكري. كما شَهِدَت ذات المرحلة تجاوزاتٍ خطيرة من عسكريين مُلتزمين على مدنيين قياديين في الحركة، فقد تولَّى ضابطٌ مُلتزِم تعذيبَ مسؤول اللجان الشعبيَّة في الخُرطوم

بحُجَجٍ واهية، وبجُرأة ما كان يَملِكُها لولا توفُّره على سندٍ يقصد أن يُصفِّي حساباً مع المسؤول الرفيع، فقد توهَّم كثيرون ساعة اعتقاله أن انقلاباً على النظام قد نجَحَ وأن الاعتقالات بدأت على الحركة. وقد كان وقع الحادث على أمين الحركة وعلى رئيس الجُمهوريَّة بالغاً، لكن الضابط نجي من قرار الطرد من الخدمة وسُوِّف قرارُ القائد العام ريثما يهدأ ويُنسى.

في ذات الإطار بدأت مُنافساتُ المواقع المختلفة التي أصبَحَ التطلُّع إليها سِمَةً لنُخبة الحركة الإسلاميَّة، فعادةً ما يأبى المُكلَّف الموقع الذي رُشِّح له حتى إذا بلغه أصبح التشبُّث به هدفاً بل مَرَضاً نفسياً يُوهِمُهُ أنه لا يكادُ يعيشُ من دُونه، فإذا أُطيحَ به صارت تلك قضيَّة، فإذا خلفه خالفٌ ناصَبَه العداء وكأنه هو الذي أطاحَ به، رغماً عن أن أغلب شاغلي المواقع يُرشَّحون لها وهُم لا يعلمون. وبالطبع اتصلت تلك الأخلاق مع تكاثُر ثمرات السُلطة وطِيبِهَا، فأصبح الخلافُ بين الوزير المُلتزِم والوكيلِ المُلتزِم والمُديرِ العام في ذات المؤسَّسة سُنَّة سيئةً سائدة كأنه مقسومٌ بالتساوي في أصل طبائع السُّودانيِّين، فإذا سَلِمَت مؤسَّسةٌ من الخلافِ الداخلي فذلك شذوذٌ يُوافي أخلاقَ الإسلام الذي قامَت عليه الحركة أصلاً، دعوةً وإحياءً له.

برغم كثافة مشكلة الشقاق والتنازع في مواقع الوظيفة العامة وتكررها المتصل،لم تُدرَسُ جوانبها النفسيَّة أو التاريخيَّة ولم يُجرَّد لها جهازٌ حاكم ينظُر ويَفصِلُ بالعدل، فقد يقع حسمها في الدولة أحياناً بتدخُّلٍ من الرئيس بقرارٍ تخوله له سلطته الدُستوريَّة، أو قد يَفصِل فيه الأمينُ العام أو نائبُهُ بما تُخَوِّل لهُم سُلطة القيادة، وقد تُترَكُ مشكلات الخلاف لأسابيع وأشهُر تتعطَّل فيها المصالح العامة بعطالة الوظائف حتى يقضي فيها الزمن قَدَراً كان مفعولاً. فسِوَى الأعوام الأخيرة التي شَهِدَت قيام لجنة للتعيينات والمُحاسبات العُليا في قيادة الحركة، والتي لم يَنتَظِمْ عملُها وينفذ كما ينبغي، واستطاعَ بعضُ منسُوبيها من ذَوِي السُّلطة في الحُكومة أن يُعطِّل قراراتها لصالح صداقةٍ أو قرابةٍ أو زمالةِ دُفعَة، راوحت الخلافات مكانها وتسرَّبت كثير من أنبائها إلى مجتمع الحركة وإلى الإعلام.

*****

كان للحركة الإسلاميَّة أن تُوالي خَطْوَ سيرتها المُبدِعَة، فتبعثُ في مجتمع السُّودان حياةً ونهضةً بما يَسَّر الله سُبحانه وتعالى لها من تمكينٍ سهلٍ على السُّلطة، في بلدٍ كبيرٍ متنوِّعٍ ثري، يحتاجُ لمن يَروِي بذور طاقته المُستكنَّة الباطنة، على طريقةِ وكالات المُجتمع التي كانَ لها رِيَادَة النهضة في أوروبا الحديثة، فقامَ في شِعَاب الحياة كافة روَّادٌ مُبدِعون يتعهَّدون

ويَفرَغُون لها، وينظِّمون جهدهم ويتكاملون في أعمال اكتشافاتهم في مجال علمهم أو تخصصهم أو موهبتهم بالرعاية، يهُمُّهُم الإنجاز الذي يُسهِمُ في تقدُّم البشريَّة، قبل أن تشيع لوثة الشُّهرَة والمال، أو يدَعون مئة زهرة تتفتَّح كما فعلت الثورة الثقافيَّة الصينيَّة، رغم ما شابها من فوضى وعُنفٍ، ولكنها أثمَرَت بلداً حديثاً، أو كما في إستراتيجيتها الشاملة في أن المجتمع المُسلم ينهضُ بمُعظَمِ وظائفه.

لكن المُبادرات الفرديَّة المُثمرة كُبِتَت كذلك في الإنقاذ الأولى، فلم يُتَح لجهازٍ آخر يقومُ شعبياً داخل الحركة يُنظِّم تدفُّق المعلومات داخلياً وخارجياً ويصل حركة الإسلام في السُّودان بحركة الإسلام في العالم، بل إن ذلك العمل العالمي كان أوَّلَ ضحايا غياب الأمينِ العام في حادثة كندا، إذ قامت مجموعةٌ شديدةُ النشاط والنَبَاهَة من أبناء الحركة وأهلُ كَنَفِهَا، ولكنها شديدةُ المُنافسة مُنذُ الجامعة للجماعة التي عملَت في الجهاز الرسمي، ولكن ثِمار نجاحها حُوصِرَت وأُتلِفَت بمزاعم تدَّعي أنها تخافُ من نُشُوء الجماعات الشعبيَّة التي قد تتطرَّف وتتفلَّت كما حَدَثَ في تجارب لا تصلُح للمُقارنة، ثم بنزوع بعض قادتها تطرفاً يتعجل النتائج ويتطلع لقصص النجاح والبطولة السائدة في أروقة الحركة الإسلامية، لا سيما الجامعات، وبما لا يناسب أطر العمل الأمني والمعلوماتي. كما لحق الحصار والإلغاء بمبُادرةٍ أخرى مُبدِعَة كانت تقصِدُ تطوير معلومات مؤسَّسات الدولة، وتأسيس جهاز مركزي تُتيحُ ظروف الفتحُ العلمي والتطوُّر التقني، مَدَّ شبكته لكُلِّ ولايات السُودان، تصِلُهُم جميعاً بالمركز موافاةً لمقتضى نظام الحكم الاتحادي، كما تصل الولايات بِبَعضِها ، فكان مُؤتمرُ جهازِ المعلومات القومي هو المُؤتمرُ الوحيد في سلسلة مُؤتمرات الإنقاذ الذي أُلغِيَ فَجرَ انعقاده مِنَ المُتنَفِّذين الكِبَار، يخشون فوات تمام السيطرة علي قنوات المعلومات وقد وصلوا سُلطتَهُم في الحركة بآلية القمع الرسمية في الدولة.

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك بداية استيعاب ثغور المجتمع لعُضويَّة الحركة الأشد فاعليَّة وأثراً، مما نَجَمَ عنه مُباشَرَة فراغ في وَسَطِ المجتمع وقَلبِهِ حيثُ ينبغي أن تَنشَطَ الحركة بالدعوة والقُدوَة، وحيثُ ملأت الفراغَ جماعاتٌ كانت تظُنُّ الحركة أنها تجاوَزَت بالمجتمع السُّوداني أطروحاتها القاصرة البالية منذ مُنتصف السبعينات. فقد انتشرت عضويَّة الحركة وتوزَّعت بطاقاتها المحدودة في أجهزة الأمن والشُّرطة والشُّرطة الشعبيَّة والدفاع الشعبي والخدمة الوطنيَّة، ثم الجمارك والحُدود، ثم السِّفارات في الخارج، واستوعَبَت الأخيرة تحديداً غالِبَ عناصر الحركة من ذوي العطاء في مجال الإعلام والخطاب والكتابة، فخَلَت الصُحُف والمُنتديات والمُحاضرات كما خَلَت المساجد

والجامعات، فقد تَدَافَعَ شبابُ الحركة نحو الجِهاد في ثُغُور الشرق البعيدة وغاباتِ الجنوب الأقصى وعادوا بفقهٍ عملي في القتال والمُدافعة وروح عسكريَّة لا تصلُحُ في مناخ المؤسَّسات المدنيَّة، لا سيَّما التي لا تقبل إلاَّ الكلمة والدعوة بالحُسنى وتنزعُ للرفض والتمرُّد كما هو حال الطلاَّب، فاكتسبوا وعياً بالسُّودان ما أسعَفَه عِلمٌ يُنضِجُ ثمرته لتُغذِّي تجربته وتنفع دعوته للإسلام. هكذا خلت ساحةُ المجتمع من صوت الحركة ونشاطها الموجِب الكثيف لصالح النَّصبِ على ثغور الحراسة مهما يكُن أجرُهُ في الآخرة كبيراً إنشاء الله يبقي سالباً لا يُضيفُ إلا قليلاً، وتلك قضايا نعودُ إليها.

الفصل الخامس

مِن التّنْظيم إلَى النِظَام السِّيَاسِي



فورَ خروج الأمينِ العام للحركة الإسلاميَّة من معتقل سجن كُوبَر إلى الاعتقالِ المنزلي، شَرَعَ في إكمال تصوره لبناءٍ سياسيٍ يَستَوعب الحركة الإسلاميَّة ويَصِلُها بالمُجتمع، بل ويستوعب طاقة شعب السُّودان قاطبَةً في بناءٍ سياسيٍ مُبتَدَعٍ ومُبدِعٍ، يُخرِجُ البلاد من المُتوالية الجَهنَّمية التي وَسَمَت تاريخ السُّودان الحديث في الانقلاب العسكري على حكم الأحزاب ثم الثورة الشعبية بعد سنوات على الانقلاب.

كانت سلسلة مُؤتمرات الحِوار قد اتَّصلت من حِوار قضايا السلام إلى حِوارِ موضوعات الإعلام، وخلَّفت في بضعة أشهر تُراثاً ثراً يحمل رؤية نُخبة السُّودان لعبرة تاريخه السياسي المُعاصر المُضطرب. ورغم أنها في جُملتها عبَّرت عن زُهدٍ شديد في تكرار تجارب التعدُّدية الحزبيَّة الماثلة القريبة التي أوصلت البلاد إلى حافة الهاوية، فإن الحرص على حريَّة التعبير وتعدُّد وجوهه كان همّاً أبدى غالب المُؤتمرين، خاصة من خارج صف الحركة الإسلاميَّة، حرصهم عليه. ورغم أن قيادة الحركة وقيادة الثورة معاً قد راقبوا جيِّداً مسار المُؤتمرات فإنهم تركوا لعُضويَّتها حريَّة التداوُل والنقاش ثم التوصية والقرار، ولم تشهد أكثر المؤتمرات أيَّة محاولات من جانب الحركة لضبطها وتوجيهها إلى هدفٍ مُعيَّن بل تركوا الأمور يَبِتُّ فيها المؤتمرون كيفما أرادوا ورأوا، ولم تشهد المؤتمرات نقاشاً حاداً أو خلافاً متطرِّفاً أو تقاطعاً حامياً في الآراء والمواقف بين الصف المُؤتَمِرِ أو بينهم وبين أعضاء الحركة الإسلامية، ما عدا الموقف من بسط حرية الصحافة إلى إباحة إصدار الصُّحُف المستقلة والإذاعات والتلفزة الخاصة، ومن قبلها بعض تبايُنٍ بين العَلمانيِّين والإسلاميِّين في مُؤتمر الحوار حول قضايا السلام.

أكمل الأمينُ العام رؤيته في مخطَّط ''نظام المؤتمرات الشُّوريَّة الشعبيَّة'' الذي استلهم تجربة البناء الداخلي والهيكل التنظيمي للحركة الإسلاميَّة، لكنه صوَّب همَّه نحو الرؤية التي تُذيبُ الحركة الإسلاميَّة في المجتمع بلا ازدواجية أو طائفية، لتأسيس مجتمع المؤمنين القائم علي المسؤوليَّة والمساواة والعدل، المنخرط كله في العمل الصالح العام، مُستذكِراً عِبرَة الجبهة الإسلاميَّة القريبة المُوفَّقة في التكامُل بين الحركة الإسلاميَّة والمجتمع، إذ تجاوز عملها السياسي الواسع ونشاطها مجال الحركة الإسلامية الخاصة، وامتد لِسَعَة المجتمع والحياة كافة. بل إن أُفُق الدولة فور استشرافه كَشَفَ عن جوانب لم تكن منظورة للجبهة الإسلاميَّة، ويحتاج ارتيادها لاجتهادٍ جديد ونظر مُبدِع يجعلها ميداناً لعبادة الله.

اكتمل المُخطَّط كذلك، وقد تنامى الروحُ الذي يكرهُ الحزبيَّة ويرفُضُها ويتصوَّرُ كل حديثٍ عن العودة إلى نظامها في السياسة والحكم رِدَّة ينبغي أن تُجتَنَب، فقد توطَّدت

الإنقاذ بعد البَهْمة الأولى وتجاوَبَت معها الحركة بكل طاقتها وانحازَت لها قطاعاتٌ من الشعب السُّوداني، وبَدَت معالم الخير في حكمٍ خالٍ من نزاعات العصبيَّة الحزبيَّة ورجعيَّة الطائفيَّة.

كانت الفكرة المركزيَّة في نظام المؤتمرات الشعبيَّة الشوريَّة هي استيعابُ كل فردٍ في المجتمع مهما يَكُن كسبُه ونشاطه وكيفما تشكَّلت علاقته مع السياسة وعملها العام، ينبغي أن يجد في نظام المؤتمرات مجالاً للعمل وسبيلاً للمُشاركة، فالمُجتمع المُؤمن الأنموذج أو المثال منذ الرسول النبي (عليه السلام) لم تكن تَحتكِر فئةٌ منه صلاةَ الجماعة ومِسجِدَها أو شورى المؤمنين وبيعة الأمير أو تحتكرُ السلاح والجهاد أو تُعازِلُ بين السُوق والمسجد، أو بين الطعام والصلاة، كما تطوَّر الفصام النَّكِد بين السياسة والدين في تاريخ المُسلمين منذ الفتنة الكبرى.

قامت لجنة تنظيمية مُصغَّرة مستترة من بِضعِ أعضاءٍ تداوَلت حول المُقترح المُفصَّل الذي كتبه الأمين العام حول النظام السياسي المُقترَح لمُؤتمر الحوار السياسي وجلست إليه عدة جلسات، ثم توسَّعت بالحوار لجلسات سريَّة ضمَّت غالب وجوه الحركة الإسلاميَّة المعروفة لا سيَّما الذين عَمِلوا في السياسة وخاضوا غِمارها الكثيف الدقيق، إذ وضع المُقترح أمامهم تحدياً جديداً يُخالف ما ألفوا من تجارب في جبهة الميثاق الإسلامي أو الجبهة الوطنية أو الاتحاد الاشتراكي السُّوداني، ثم في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة. فالجبهات كانت تحالُفاً علي برنامج يرفعُ شِعَار الدُّستور الإسلامي وتتواثَقُ عليه فئات الجبهة مهما تبايَنَت المناهج والأطروحات داخل أصول الإسلام، ويتَّسع ليشمل شيوخ من طرائِق التصوُّف إلى سلفيِّين من تيار أنصار السُنَّة المُحمَّدية في السُّودان، وتقوم في وسطه كل الحركة الإسلاميَّة الحديثة حتى الذين ابتعدوا عن تنظيمها المضبوط وتكاليف عضويَّته المُلزِمة. فكلُّهم يقومون صفاً واحداً أُوان حَمَلات المُواجهة مع الخُصوم العَلمانيِّين واليساريِّين وحين التنافُس الحامي حول صناديق الاقتراع، أما الاتحاد الاشتراكي السوداني فقد حمل وسام الحزب الواحد الحاكم دون أن يُسعِفَه الدستور بصلاحياته أو تُتيح له ديكتاتوريَّة الطاغية مُزاولة مسؤولياته، فقد بدأ الاتحاد الاشتراكي واستمرَّ وانتهي هامشاً يُزَيِّن حُكم الفرد ويتحمَّس لقراراته بالتأييد والتعبئة، ولا يملك أن يُعارِضه فضلاً عن أن يُناقضه. والمُقترحُ الجديد يريد أن يستوعب المجتمع كافة ويمتد ليشمل بنظامه الحياة، فلا يُصَوِّب همَّه إلى محض السِّياسية ولا يحصر عضويته في خالص عملها، لكنه يريد كذلك أن يُخفي في المرحلة الأولى مركز القرار الحق عند قيادة الحركة الإسلامية

المحتجبة عن العلن.

*****

إزاء الأطروحة الأولى لنظام "المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة"، أبدى رئيس اللجنة السياسيَّة في مجلس الثورة تحفُّظات على أصل الدعوة لتأسيس تنظيم سياسي في تلك المرحلة لصالح تمام عسكرة الثورة، ثم فتحها للجميع بعد زوال شُبهة سيطرة الجبهة الإسلاميَّة علي الأمر كله الذي بلغ مرحلة اليقين عند الكثيرين واختلفت درجات تأويلاتهم بين مُطمئنٍ إلى أن التدبير لهُم جميعاً، وبين آخرين يظُنون أن جناحاً من قيادة الجبهة تحَالَفَ مع العسكر الذين سطوا علي الديمقراطيَّة.

التحفُّظ الثاني على المُقترح جاء من بعض قادة الحركة الإسلاميَّة المدنيِّين، إذ رأوا فيه مجالاً واسعاً للاختراق السياسي لجُملة المشروع الإسلامي من القوى السياسيَّة الحزبية التقليديَّة والحديثة الماهرة في المُباريات السياسيَّة وتدابيرها الماكرة، فإذا أقبلت عليه بجدٍ قد تكسب جولات كثيرة على الحركة الإسلاميَّة قبل أن يشتد عودها وتنضج تجربتها في ظل الثورة الجديدة. لكن القوى السياسيَّة المعارضة كانت قد أبعَدَت النُجعة تُهيئ نفسها لمعارك الحرب لا منافسات السياسة، مع الوجه الأمني العسكري من مشروع الحركة الإسلاميَّة للتمكين.

وجهٌ آخر من وجوه أطروحة نظام المُؤتمرات الشعبيَّة الشوريَّة هو تطابُق الجزء الأول من الاسم مع أطروحة قائد الثورة الليبية "نظام المُؤتمرات الشعبيَّة"، ورغم أن المُقترح قد حُمِل برُمته لمُؤتمر الحوار حول قضايا النظام السياسي وانقسمت لجانه بين الموضوعات النظريَّة وقضايا الهيكل، إلا أن نظام المُؤتمرات الليبي قد ارتبط بمُقدِّمته النظرية في نقد الديمقراطيَّة الليبراليَّة وتقدَّم بوصفه نظريَّة ثالثة في الفلسفة السياسيَّة[1]، في حين أن نظام المُؤتمرات الشوريَّة قد وجد نصيباً من التداول النظري والفلسفي في الجلسات الأولى الخاصَّة قبل الدفع بالمُقترح إلى أروقة مؤتمر الحوار، فالأمينُ العام في نَقدِهِ للديمقراطيَّة الغربيَّة الليبراليَّة منذ عقودٍ، أبانَ الوجه السالِب لمصدر القرار بين أغلبيَّة قد تكون ٥١٪ وأقليَّة قد تكون ٤٩٪، لتُكرِّس فكرة المُغالبة انقسام المجتمع نصفين كلٌ يحمل مرارته تجاه الآخر، في حين أن مصدر القرار في الإسلام هو الإجماع الذي يفسِحُ للمُناقشة والمُداولة حتى تنشرِحَ الصدور وتفئ إلي إجماعٍ، بدلاً عن المُقابلة بين مُعارَضة ومُوالاة.

---

(١) ارتبطت أسماء بعض شخصيات من الذين أسَّسوا الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة في منتصف العقد الأربعين بالنظرية الثالثة، إذ تردَّد أنهم وراء المُداولات التي انتهت بالقائد الليبي لتبنِّي نظام المؤتمرات الشعبية، ومن أبرزهم زعيمها الأول بابكر كرَّار والسيد عبدالله زكريَّا الذي ما يزال يُحسَبُ في تيَّار اللجان الثورية.

كذلك وَجَدَت فكرة الحزبيَّة تداولاً واسعاً ينتقد واقعها الذي انحرف بفضيلة تنظيم رأي المجتمع في أحزاب حتى تُعبِّر عن تيَّاراته الرئيسيَّة إلي عصبيَّة لا تكاد تقوم على رؤية ورأي، فجاءت فكرة المؤتمرات الشوريَّة تعبيراً عن الإجماع في أصول فقه الإسلام السياسي، تؤكد أن الرأي واجبٌ في نظام الإسلام وليس حقٌّ فقط لمن شاء أن يتمتَّع به، فنظامُ المُؤتمر يشملُ الجميع ولا يقتصر علي الأقلية التي تنتظم في الأحزاب ويزعم أنها المجتمع السياسي، فالسياسة هي إدارة حياة المجتمع كافة وليست تنافساً لإدارة الدولة، والمجتمع في نظام المؤتمرات هو الأصل والدولة أحد أبعاده.

مضت تلك الأفكار إلي مؤتمر الحوار السياسي ووجدت حظاً طيباً من الحوار، ترفُدُها دراساتٌ أُعِدَّت في وقتٍ قصير لتقدَّم أوراقاً في المؤتمر كانت ذات فائدةٍ كبيرة لإثراء الفكرة، فجاءت مُداولاتُ المُؤتمرين موسومة بجديَّة بالغة وحماسة ترى أن هذا المؤتمر سيحملُ الخلاص لأهل السُّودان من دورة الحكم الخبيثة. لكن مهما يكُن عمقُ الفكرة وثراؤها وبراعةُ المُخطَّط ونجاعتُه، لم تَنَل تلك الأفكار حظَّها من التداوُل الشعبي العام لتستقر في وُجدان الشعب أو تُشتَهَر وتُعرف أصولها الفكريَّة والفلسفيَّة كما في السابقة الليبيَّة، رغم أنها وجدت الطريق مُمهَّداً من كُرهٍ للسالفة الحزبيَّة القريبة، بل ومن حماسٍ حتى من عضوية الأحزاب التقليديَّة التي استذكرت أو ذُكِّرت بدستور الجبهة الوطنية ١٩٧٠-١٩٧٧، الذي دعا إلي ضم الساحة السودانية في حزبٍ واحد يُهَيِّئ البلاد تدرُّجاً لُموافاة شروط الديمقراطيَّة بعد التجربة الحزبيَّة للعقد الستين التي انتهت بعد النزاع إلي الخيبة و الفراغ ثم الانقلاب.

*****

حمل الترتيب الذي انعقد بعيداً عن قاعة المؤتمر مُقترح الهيكل التنظيمي لنظام المُؤتمرات لعُنصرٍ ذي سابقة يساريَّة ليتولى تقديمه للمُؤتمرين بوصفه يستلهم خلاصة مداولاتهم، على أن تتولى عناصر الحركة الإسلاميَّة من عضويَّة المؤتمر تأييده وبسط أصوله الفكريَّة والعمليَّة أمام الجلسة العامة التي انعقدت للتداول حوله[٢]، وجرى الأمر كما رُتِّب له، وأجاز المؤتمر بالإجماع المُقترح ليَصْدُرَ بعد ذلك بقرارٍ من مجلس الثورة، وليُصبِحَ نافذاً يَتَنَزَّل في سائر أنحاء البلاد.

لم تلبث كل ولايات السودان حتى استقبلت مقترح النظام السياسي بحماس وتفاعل، تحمله عضويَّة من وجوه مؤتمر الحوار السياسي تشرحه وتُبشِّر به وتُهَيِّئ عضوية

(٢) قدَّم مقترح نظام المؤتمرات إلى مؤتمر الحوار السياسي الأستاذ عبدالباسط سبدرات.

الحركة الإسلاميَّة التي انتظمت في تلك اللقاءات للانتقال من تنظيم الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الذي كان آخر إطارٍ تنظيمي لها، إلى جانب العناصر الإسلاميَّة التي كانت تزهد في الحزبيَّة، ثم بعض وجوه اليسار والأحزاب التقليديَّة التي يَئِسَت من الانتماء الذي كان يُمثِّلها بعد التجربة الأخيرة في الحكم وتهيَّأت للجديد.

كذلك تجاوبت مع المُقترح العناصر التي تنحازُ إلي الجديد الحاكم -مهما يكُن- بحُكم ارتباط زعامتها بالحُكم والدولة، لا سيَّما في الأقاليم والأطراف التي لا تكاد تستقلُّ بحاجاتها عن النظام الحاكم، ثم بعضُ هواة ومحترفين في أروقة السياسية أو انتهازيين ينشدون مصالحهم بغير مبادئ مع كل ماض أو قادم.

لم يكن الانتقالُ عسيراً علي عضويَّة الحركة الإسلاميَّة، فقد وطَّدت الجبهة الإسلاميَّة انفتاح الحركة علي المجتمع وضاءلت مساحة السريَّة التي كانت لازمةً في العهد المايوي وتأكَّد انتماء الثورة الجديدة للإسلام، إلا أن امتداد مساحة الدولة وقوَّة وَقعِها وبريق وظائفها كان منذ اليوم الأول لبناء "المؤتمر الوطني"، الاسم الرسمي الذي صدر به قرار مجلس الثورة، قد أثَّر علي فكرة تنظيمٍ شامل يُنظِّم نشاط مجتمعٍ ويدفعُ مبادرته، فانْحسرت الفكرة الطموح إلي هامشٍ لا يستبينُ علي وجه الضبط سَعةَ دوره وشمول وظيفته أمام وظائف الحُكم الجديد، من الوالي والمُحافظ ورئيس المحلية والضابط الإداري ثم قائد الوحدة العسكرية ومنسِّق الدفاع الشعبي والوزراء ورؤساء المؤسَّسات ومديري المصارف والشركات وغيرهم، فتخلَّفت لسنواتٍ فكرة أولويَّة المجتمع علي الدولة ولم يَحيا مع نظام المُؤتمرات روحُ العمل الاجتماعي والثقافي والطَّوعِي والرياضي ونشاطه، علي النحو الذي كانت تباشره الحركة الإسلامية في كثافة ونجاعة، بل إن كثيراً من صُوَرِ ذلك النشاط قد ازدهرت شيئاً في ظلِّ وزارات الدولة ومؤسَّساتها، وظلَّت حتى جمعيَّات الخَير والطَّوع تنتظرُ مَدَد الدولة وترجو دفعها وعونها.

في مركز النظام السياسي تولَّى منصب الأمين العام للمؤتمر الوطني ضابطٌ من القوات المسلحة[٣]، في ظل لجنة سياسيَّة رئيسها ضابطٌ عُضو بمجلس الثورة وقد كان الأمينُ العام نفسه مُقرِّراً لها. كان اختيار الضابط بالتعيين وليس بالانتخاب إذ ما تَزالُ كل أوضاع الثورة في انتقال، كما كان في بعض وجوهه يحملُ شيئاً من الإيجابية إذ يُعبِّر عن تجاوُزٍ محمود لإحدى ركائز الفصام في المجتمع، أي انقسامه إلي مدنيين وعسكريين، خاصة أن شمائل الضابط نفسه الشخصيَّة بدت شديدة التمدُّن واسعة الثقافة، ولكن

(٣) العميد حسن حمدين.

التعيين من وجوهٍ أخرى زاد من الصورة العسكريَّة للنظام خاصة وأن النظام السياسي هو مجالٌ مدنيٌ أصيل، كما أنه أضعَفَ الشعور بحقيقة الانتقال إلي الحكم المدني، وعسَّر بعد سنوات -أي بعد إجازة الدُّستور- مواجهةَ حقيقة أن الانتماء للمؤسَّسة العسكريَّة طيلة أوان الخدمة يقتضي حياداً أقله التجرُّد عن الانتماء الحزبي الظاهر، فلم يكن خروج العسكريين الإنقاذيين من الذين أدمنوا الوظائف السياسيَّة من السياسة في العام ١٩٩٨م ذا وقع طيب على أنفُسِهِم أو علي شيعتهم من المدنيين. كما أكَّد ذلك التعيين رغبة الحركة الإسلاميَّة أو جهةٍ في قيادتها العليا في الإمساك الأتَم بمقاليد الأمور وتعطيلِ الانتقال المُسارع نحو الحُكم المدني، لا سيَّما أن كل خطوة في ذلك الاتجاه كانت تثير حالةً من التحفظ والضيق في الصف القيادي الأول الذي أضحى عسكرياً مدنياً يغلُبُ عليه الرُوح النزَّاع للمحافظة علي الوضع القائم كما هو ولا يريد أن يشغل فكره بطبيعة أوضاعه الانتقالية، لولا عزم الأمين العام المُستمر علي المُضي قُدُماً نحو الأوضاع الدستوريَّة وفقاً لخُطة الحركة ذاتها.

بِمُضي النظام خطواتٍ نحو مدنيَّة الحكم وبعد حَلّ مجلس قيادة الثورة، تولى منصب الأمين العام للمُؤتمر عضوٌ من الجيل الثالث للحركة الإسلاميَّة أو جيل "المُصالحة الوطنية"، الذي شهد معارضة النميري في مرحلة الدراسة الجامعية وقضى الأعوام الأولى للمصالحة وهو ما يزالُ فيها طالباً، فهو جيلٌ صغيرُ السِن نسبياً ولكنه على تجربة ونُضجٍ أفضل من أجيال الحركة السابقة.

برغم أن الأمين العام الجديد ينتمي بالميلاد والنشأة إلى الغرب الأقصى (ولاية دارفور) حيث يمتدُّ ولاءٌ إنقاذيٌ كبير، إلا أنه لم يكُن وجهاً معروفاً لدى الكثيرين من أهل الحركة الإسلاميَّة خارج إطار ولايته الأم فضلاً عن أن يكون مشهوراً بين أهل السودان، مما حمل رسالة أخرى عن هامشية التنظيم السياسي وأكد وضعه الانتقالي(٤).

فالإنقاذ قد بدأت تتشكَّل بأسماءٍ وقيادة جديدة وظَهَرَت فيها مراكز للقُوى تملك نفوذاً وسلطة أكبر من غيرها وتجد طُرُقاً خاصة لأخذ الأموال اللازمة للمُوازنات الضروريَّة للعمل، وإذ لم يكُن الأمين العام الجديد من بينهم ولم يكُن الشعور بالحاجة لنظام سياسي في أولويات القيادة الحاكمة في التنظيم وفي الدولة، لم تتقدَّم كثيراً جُهودُ الأمين العام للمؤتمر لملء الفراغ السياسي وتكثيف التعبئة الفكريَّة والسياسيَّة للثورة. فالصُحُف التي يُفتَرَض أن تكون تابعة للتنظيم السياسي وناطقةً باسمه، ظلَّت صفحاتها

---

(٤) السفير لاحقاً الشفيع أحمد محمد.

الأولى تحمل أخبار الجهاز التنفيذي ونشاطه اليومي الراتب شأن الإذاعة والتلفزيون، كما لم يُصعَّد الأمينُ العام ليكون جزءً من القيادة العُليا الحاكمة ومنظومة اتخاذ القرار الإستراتيجي أو اليومي أو التعيينات والمُحاسبات العليا أو الأمن والدفاع. كما لم يستحوذ المؤتمر الوطني في عهد الأمين العام الثاني في أمانته العامة على وجوه من نجوم في الحركة الإسلاميَّة المعروفين يتعهَّدون برامجه بالنشاط السياسي أو العمل الفكري، كما كان شأن الاتحاد الاشتراكي، فهو وإن لم يجد سبيلاً يُشارِكُ فيه الرئيس نميري الحكم، حافظ على بريقه كمنبر سياسي تؤمُّه وجوه مايو الأبرز، وتَصدُر منه أحياناً مقترحاتٌ مهمة، ويحظى باهتمامٍ واحترامٍ لم يتوفَّر قط لدى المؤتمر الوطني في تلك المرحلة.

*****

كان القرار أن تُطابِق الحركة بين الظاهر والباطن في قيادة الدولة وقيادة الحركة وأن تمضي تدرُّجاً نحو ذلك وفق خطة موقوتة، وأن تكتمل الدورة بخروج جُلِّ أجهزة الحركة إلى العَلَن، ليُصبِحَ الأمينُ العام للحركة هو الأمينُ العام للمؤتمر الوطني، الحزب الحاكم، تقومُ إلي جانبه أماناتُ الحزب ظاهرةً في صفحة المجتمع توالي الوظائف التي كانت باطنةً في سِتْرِ الحركة، إلاَّ وظيفةً أو اثنتين تُوجِبُ حكمة التدرُّج وطبيعة العمل نفسه سترها إلى حينٍ، شأن الأمن والمعلومات وشأن المال الخاص لإدارة عمل الحركة حتى بعد ظهورها باسم المؤتمر الوطني.

قدَّم الأمينُ العام مُقتَرَحاً طريفاً عن جُملة ما عَهِدَت الحركة في تجارب الانتقال من السِرِّ إلى العَلَن، إذ لم يشهد تاريخها عهداً انبسطت فيه قواعدها وقيادتها كثيفةً في شِعَاب الحياة جميعاً والمجتمع كافة، أو تمكَّنت فيه من تمام الدولة والحُكم كما هو اليوم في العام ١٩٩٤م، أو اكتملت فيه رؤى الأمين العام في تهيئة الحركة لقيادة المُجتمع بالتلاشي فيه والتَدامُج جسماً واحداً، مُوَحِّداً القبلة مُتكافِلاً بالسويَّة والحريَّة والعدل، متضامناً لِنِعْمَاهُ وبَلْوَاه، ساهرا كله إن اشتكى فيه عضوٌ بالحُمى. أسس المُقترحُ الجديد لقيادة جديدة خاصة مستورة، أخذت شكل هيأة شورى تضُم نحواً من مئة وخمسين عضواً ولكنها ولأوَّل مرَّة ليست كلها من صف الحركة الخالص المُلتزم، الذي عَهِدَ السِتر والاختفاء والعمل الخاص والسري، والذي يُقَدِّر مِقدار الخطر أو السِّلم بمُقتضى فهمه والتزامه فيَعمَدُ إلى باطن الأرض أو يبرز ظاهراً وِفقَ صُروف الظروف. لكن القيادة الجديدة التي اختارها المكتب القائد الخاص تضُم فقط أربعين في المئة من قُدامَي الحركة وأهل الالتزام، وستين في المئة من قادمين جُدُد لم يدخلوا قط مُلتَزِمين في صف الحركة.

إلى جانب أعضاء المكتب القائد الذي تطوَّر قليلاً حول مجموعة السبعة الأولى، وظلَّ يُديرُ الحركة والدولة لمدى السنوات الأربع الماضية، ضَمَّت ''هيأة شوري الحركة الإسلاميَّة الخاصة''، الأسماء المعروفة التي ظلَّت ضمن قيادة الحركة أو صَفِّها الأول منذ هُدنة المُصالحة الوطنيَّة، كما جمعت الهيأة ضبَّاط القوات المسلحة لا سيَّما هيأة القيادة، بعد أن ظلَّ الجيشُ والعمل فيه واستيعاب قيادته في أطُرٍ تنظيمية فضلاً عن أن تكون قياديَّة، شأناً بالغ الخصوصيَّة مقبوضاً لدي الأمين العام ونائبه والمسؤول العسكري ومركوزاً لدي نُظُمِه الخاصة، ولكن هيأة الشُّورى الجديدة استوعَبَت أفذاذاً منهم إلى جانب قيادة الشُّرطة ذات الالتزام الإسلامي وقيادة أجهزة الأمن والمعلومات. كما ضمَّت الهيأة معهم وزراءَ الإنقاذ، من قضى عن المنصب ومن ينتظر فيه وزيراً، كُلُّهم أضحوا أعضاء في هيأة الشورى إلاَّ من بَايَنَ الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة بنقده أو مواقفه مُبايَنَةً واضحة. كما ضمت الهيأة وجوهاً مشهورةً في المجتمع من كبار التجار والرأسماليين، وكباراً في الطُرُق الصوفيَّة لهُم سابقة علاقة مع الحركة أو توطَّدت صلاتهم بالإنقاذ في عمرها الذي مضي، ومُثقَّفين أهل سابقة في الأحزاب الوطنيَّة التقليديَّة أو في أحزاب اليسار. كما راعت القائمة الأولى للشُّورى الأولى جملة التوازنات اللازمة لتمثيل كل ولايات البلاد وجِهَاتِها ثم تمثيل أجيالها وتمثيل المرأة.

كان أوَّل عمل هيأة الشورى الخاصة إجازة لائحة عملها التي صاغها الأمينُ العام بإحكام شديد، مصحوبة بخُطة العمل المُتدرِّجة نحو تمام التوحيد والانفتاح، توحيد أُطُر الحركة الداخليَّة والخارجيَّة في حزب المؤتمر الوطني وفتح البلاد للتعدديَّة السياسيَّة تأسيساً علي أصل الحريَّة في الدين وأصول السنَّة السياسيَّة للنبي محمد ﷺ في دولة المدينة. كما غطَّت الخُطة مجالات العمل كافَّة، نحو بسط دعوة المؤتمر الوطني ومُضاعفة عضويَّته وتفعيل نشاطه في سائر السودان، ونحو التنمية الاقتصاديَّة والتزكية البشريَّة وإعمار الصِلات الشعبيَّة العالميَّة ورُشد العلاقات الخارجيَّة جواراً إقليمياً أو دوليَّاً أَمَمِيَّاً.

تداول الاجتماع الأوَّل حول اللائحة والخُطة وأجازَهُما فيما يُشبِهُ الإجماع، بعد أن أخذ الأمين العام قَسَماً شديدَ الغلظة من العضوية كافة، بالغَ الإلزام حاسم العبارة علي الولاء المُجرَّد من العصبيَّة والطائفيَّة للمُؤتمر الوطني ونهجه الإسلام، ثم على حفظ سر عمل الهيأة وأوراقها ومُداولاتها وقراراتها مهما تكُن الظروف. وإذ أثار بعضُ قدامى الحركة تحفُّظاً حول رئاسة رئيس المؤتمر الوطني ورئيس الجمهورية للشُّورى الخاصة وتولي الأمين العام لأمانتها العامة، فيما ينبغي لهيأة الشورى أن تتولَّى محاسَبَتْهما بوَصْفَيهما

عُضوَين في الهيأة كما هي السُنَنُ الراتبة، ولكن طرافة التجربة وما جمعت من شخصيات متباينة التجارب والكسوب ومختلفة المشارب وما قد تثيره من هواجس وتحفظات، لا سيَّما وقد تطوَّرت طبيعة الهيأة الجديدة عن الصِيَغ السابقة الجامعة لقدامى الحركة والقادمين في جبهة الميثاق أو الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إلى سُلطةٍ حاكمةٍ متمكِّنة وحركة تستشعرُ مسؤوليتها الكبيرة عن المجتمع والدولة، فمهما تكن الوجوه التي ضمَّتها الشُّورى حديثة العهد بالحركة الإسلاميَّة فقد وجَدَت نفسها في أعلى مؤسسة حاكمة منذ أول انضمامها، وهي مُلزَمَة كذلك بالوفاء لقَسَمِ الإخلاص والسِتْر للعمل الذي يُشتَرَعُ لأوَّل مرة، كما أنَّ الأمين العام في نهجه الذي يلتزم التدرُّج في كل طورٍ جديد قَدَّر في اللائحة الأولى، أن يتولَّى بنفسه إدارة أمانة الهيأة الجديدة، وأن يتولَّى رئيس الجمهورية إدارة جلساتها وِفقَ البرنامج الذي أجازته الهيأة ذاتها بعد أن أعدَّه الأمين العام. فالأوفق أن تجد الشخصيَّات القادِمَة بما تحمل من تجربة ووزن ما يُقابِل تقديرهم لأنفسهم، وما تَعرِف من شخصيَّات كانت تلقاها في الحياة العامة أو تراها كبيرة من بعيد، ثم يتدرَّج بها نحو بقيَّة عناصر الحركة حتى من يَعمَلون في الأطُر الأشد خصوصيَّة تمهيداً لإخراج الحركة كلها للعلن بتليدها وطارفها.

*****

كان الأهم سياسياً في الخُطة التي أجازها اجتماع الشُّورى الأوَّل هو قرار حلِّ المجلس الوطني الانتقالي الذي آلت إليه سلطة التشريع بعد حلِّ مجلس قيادة الثورة، وقد ضمَّ في عضويته تمثيلاً واسعاً لشرائح الحركة الإسلاميَّة من الشيوخ والشباب والنساء الذين دخلوا إليه مُشارِكين لأوَّل مرة في جهاز رسمي من أجهزة الثورة التي صارت تمثِّلهم وتُعبِّر عنهم، كما ضم المجلس وجوه الولايات المختلفة من سائر أنحاء السودان. كذلك راعي التعيين للمجلس الانتقالي التشريعي الذي أقرَّه المكتب القائد تمثيلَ شرائح المجتمع كافة: المهنيون والإداريون، والأطباء، والمهندسون، والأساتذة، والدبلوماسيون، وزعماء القبائل، وشيوخ طُرُقِ التصوُّف، ورجالُ الأعمال وسيداتها، وأفذاذٌ من أهل الإعلام والصحافة.

كما صَاحَبَ قرار تأسيس المجلس التشريعي الانتقالي تطوُّر آخر مهم، هو خروج نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان محمد طه، لأوَّل مرَّة من قوقعته الحصينة، ليُصبِح عُضواً في المجلس ضمن جملة وجوه الحركة الإسلاميَّة التي ظهرت في المجلس، بعد ثلاث سنواتٍ قضاها مُحتَجِباً عن الساحة العامة وعن الساحة الخاصَّة إلا قليلاً، وموصولاً في

ذات الوقت بالقيادة العسكريَّة للثورة وقادة أجهزة الأمن والمعلومات علي نحوٍ يومي. ولا رَيْبَ أن النائب كان يُؤثِرُ الاحتجاب على المُشاركة والعلن الذي يمدُّه بأسبابٍ إضافيَّة للقوَّة، ويُمكِّنه حاكماً شِبه مُطلق. وإذ وَقَعَ عليه ذلك القرار -الظهور في المجلس الوطني الانتقالي ضمن ثلاثمئة نائب- وقعاً ثقيلاً، لكنه لم يكن إلا أوَّل الغيث، إذ تلاه تعيينه وزيراً في وزارة التخطيط الاجتماعي، وهي وزارة مُبتكرة كان الأمين العام يُقدِّر لها شأناً عظيماً لحركةٍ إسلاميَّة غايتُها تجديد المجتمع وتبديله علي نحوٍ شامل، وفق أصول ومبادئ الإسلام، إذ أنها الوزارة المنوط بها التخطيط المركزي لذلك التحوُّل المُرتكز علي المجتمع في غالب مبادراته وليس إلى الدولة. ولكن قضيَّة أولوية المجتمع علي الدولة مثَّلت المُباينة الأصولية المحجوبة بين الأمين العام ونائبه، فلم يكن النائب مُرحِّباً بظهوره الشخصي، كما لم يكن متوفِّراً على الإيمان بدور تلك الوزارة، بل ظلَّ في غالب مواقفه يُعبِّر عن إيمانٍ كبيرٍ بالدولة التي تَقهَرُ المجتمع وتقوده، لا سيَّما في المراحل المُبكِّرة للفرز نحو الخلاف الكبير بينه وبين الأمين العام، يطرحُ بوضوحٍ أمام عُضويَّة الحركة التي انتظمت في كيانات الشباب والطُلاَّب والنساء سؤالاً حاسماً حول موقفها الفكري من مبدأ أولوية المجتمع علي الدولة، ويُرتِّب عليه صراحةً تجاوُبه مع حاجتها إلي دعم الحكومة المادي والأدبي. واقعُ الأمر، أن النائب لم يُبدِ تجاوباً مع تلك الأطروحة إلا بعد سنواتٍ من تولِّيه حقيبة وزارة الخارجية[٥]، وعندما أصبحت القضية مُتبنَّاة ومُدرجةً في أدبيَّات الأمم المتحدة، وبعد سنواتٍ من إثباتها في السطر الأوَّل من مدخل الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، التي أقرَّها مجلس الوزراء في العام ١٩٩٢م.

كان المجلس الوطني التشريعي الانتقالي مُنضبِطاً في أدائه، مُتوازِناً في عُضويَّته، جامعاً عدداً كبيراً من حَمَلَة الشهادة الجامعية، وحَمَلَة الدرجات العليا من الدبلومات والماجستير والدكتوراه. بما بدا أنه الأفضل في تاريخ المجالس التشريعية منذ الاستقلال فقد جاء كله مُعيَّناً تعييناً من قيادة الحركة وليس مُنتَخَباً، وكان مصدر قوَّته الذي أتاح له التوازُن والانضباط هو مصدر ضَعْفِه في ذات الوقت، فلم تعترف به المعارضة بالطبع، بل لم يستشعر أعضاؤه أنفسهم كامل حقِّهم في مُراقبة الحكومة ومُحاسبة وزرائها، فهي التي عيَّنتهم.

اتخذ -إذن- مجلسُ الشورى الخاص في اجتماعه السرِّي الأوَّل قرار حلِّ المجلس

---

(٥) نحو العام السادس للثورة، تولَّي الأستاذ علي عثمان محمد طه وزارة الخارجية بعد وزارة التخطيط الاجتماعي، ضمن رؤيةٍ للأمين العام اقتضت تقلُّبه بين الوزارات، لتمام الخبرة، وهو يُهَيَّأ لتولِّي مقعد الأمين العام للحركة الإسلاميَّة في المُستقبل المنظور.

الوطني الانتقالي وأجاز الخُطة اللازمة لانتخاباتٍ عامة تشريعيَّة ورئاسيَّة، كما شملت الخطة بقية مراحل الانتقال نحو تمام الحكم الدُّستوري والتي تشملُ بعد انتخاب رئيس الجمهوريَّة في منافسة حرَّة وانتخاب المجلس التشريعي تمهيداً لإجازة دستورٍ دائمٍ للبلاد. كما شملت الخطة خروج الحركة الإسلامية كلها للعلن بوظائفها كافة، في حزبٍ سياسيٍ ضمن إطارٍ حُرٍ تعدُّدي، اختار له الأمينُ مُصطلح "التوالي السياسي" تطلُّعاً لتأصيل اللغة والمُصطلَح، والذي تعرَّض لسُوء فهم بسبب كثافة الرِيَب في صفِّ المُعارضة للنظام إلى لَغَطٍ كبير في مستقبل الأيام.

عَبَّرَت الخُطة المجازة من مجلس الشُّورى الخاص عن تحوُّلٍ آخر مُهم في استراتيجيَّة الأمين العام للحركة، التي حملها نظام المُؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة في فلسفة وهياكل المؤتمر الوطني، فقد كانت تهدفُ لحشد طاقات المجتمع كلها في حزب واحد، وتتحرَّى في قراراتها الإجماع الذي تنشرحُ له الصدور بعد تمام المداولة والنقاش، فقد أفصَحَت سنواتُ الثورة الأولى عن عميق أزمة التبايُن والتعدُّد في مجتمع السودان وعن قليل الإيمان بقيمة الحريَّة، المبدأ الأوَّل لخلق الإنسان في أصول الإسلام وصريح القرءان، وعن قوَّة العصبيَّة للجهات والأعراق، ثم للمهنة لا سيَّما العسكريَّة المُتطرِّفة التي عوَّقت محاولات الحركة للإصلاح الشامل في القوات المسلحة، ثم عن قليل رسوخ أخلاق التجرُّد عن الفساد والغرض والفناء في برامج الحركة من خالص عضويَّة الحركة عبر صفوفها الملتزمة إلى عضويَّتها الجديدة التي انحازت بعد الحُكم والدولة.

لقد تلخَّصت مقاصد الخُطة وفصولها في تمام بَسْطِ الحريَّة وإنفاذ النتيجة المنطقيَّة الأولى المُترتبة عنها في نظام الحكم وشكله بسطاً للسُّلطة والثروة، فالفِدْراليَّة وحقُّ تقرير المصير قد أُقِرَّا للجنوب منذ اعتماد مُقرَّرات مُؤتمر الحِوار الأوَّل حول قضايا السلام، وعَبرَ "اتفاقية فرانكفورت ١٩٩٢م"، وبدأت نُذُر الوعي بالتهميش والنُزوع نحو التمرُّد والعنف في أقاليم السُّودان المُختلفة بعد حركة داؤود يحيى بولاد، ونشاط العمليَّات العسكريَّة في شرق السودان بعد انضمام مؤتمر البجا إلي التجمُّع الوطني الديمقراطي. فالأوفق أن تُرفَعَ القيود كافَّة المُقيِّدة لحريَّة التعبير والتنظيم وأن تنال الحركة الإسلاميَّة حُكمَ الشعب بالرِضَى، بعد أن أخذت السُّلطة بالإكراه.

كانت خُطة الحكم الاتحادي نحو الفِدْراليَّة قد سبقت الشورى الخاصة بعامين إذ قَسَّم أمرٌ رئاسيٌ مُؤقت السودان إلي ستٍ وعشرين (٢٦) ولاية، منها ست عشرة (١٦) في الشمال وعشر (١٠) في الجنوب، يقومُ في كل ولاية والٍ، كما يقوم أمينٌ عام للمؤتمر

الوطني يرأس شُعبَته الولائية وما انبثق تحتها من نُظُم أدني[٦]، فضمَّت الشُّورى الخاصة في تطوُّرها كل ولاة الولايات وأُمناء المؤتمر الوطني فيها فتضاعف عَدُّها، وأصبحت إجراءات عقدها تقتضي أن تتباعد مواقيتها إذ لا يتيسَّر لأعضائها في الولايات أن يتوافدوا إلى الخرطوم في أزمنة متقاربة. كما أتاحت لائحة الشُّورى الخاصة للهيأة أن تضم إليها بالتصويت أعداداً مُتزايدة في ختام كل دورة، فتَضَاعَف عَدَّهم من خمسة وثمانين (٨٥) عضواً في أول اجتماع إلى نحو ثلاثمئة (٣٠٠) عضواً، وذلك قبل أن تبلغ تمام الكشف عن نفسها ضمن إجراءات الانتقال التي حدَّدتها الخُطة لتُصبح مجلس شُوري المؤتمر الوطني.

مثَّلت الشورى الخاصة مرحلةً انتقالية بالغة الأهميَّة ليس في خطة الحركة نحو التعدُديَّة والعَلَن والحُكم الدستوري فحسب، ولكن في فلسفتها لبناء حزب إسلامي سُوداني متحرِّر حتى من طائفيَّة الحركة الإسلاميَّة. فهي -الشورى الخاصة- أوَّل كيان قيادي مُوَسَّع يَرَثُ مجلس شُوري الحركة الإسلامية المُحلول منذ ١٩٨٩م وهيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة المحلُولة بالانقلاب في العام نفسه، وهي تُبَايِنُ كلاهما، إذ قامتا بالطوع والاختيار وعَبرَ تفاعُلٍ طويلٍ لأعضائِهما في مسار الحركة، أما شُوري الإنقاذ الخاصة، فقد ضمَّت أربعين في المئة فقط من أولئك الذين ساروا ذلك الدرب منذ أوَّل الرحلة أو ضمن بعض مراحلها قبل الانقلاب، وجاءت البقيَّة من كِبارِ الذين شايَعوا الإنقاذ لأوَّل عهدها أو انحازوا إليها بعد الطُمَأنينة، من بينهم أعضاءٌ التزموا في خاصِّ أجهزة الحركة بعد الإنقاذ وقبل أن يدعوا إلى عضويَّة الشُّورى الخاصة، وفيهم ثلَّة من العسكريين المُلتزمين في الحركة لا سيَّما من تبوَّأوا المناصب السياسيَّة، لكنهم جميعاً لم يسبق لهُم أن جلسوا في إطارٍ خاص يجمعهم إلي جانب المدنيِّين، فهُم وإن عَهِدُوا بعض أطُر الحركة الخاصة التي تجمعهم مع العدد المحدود من مسؤولي العمل العسكري المدنيِّين، لم يحدُث أن شَهِدُوا اجتماعات الأطُر التنظيميَّة الأخرى، ولكنهم في إطار الشُّورى الخاصة وجدوا أنفسهم إلي جوار شخصيَّات الحركة الكبيرة، من الأمين العام وبقيَّة الروَّاد الذين انتظموا جميعاً فيها، ثم إلى جانب بعض كبار وجوه المجتمع مِمَّن لم تُعرَفْ لهم سابقة انتماء إلي الحركة الإسلاميَّة. وقد أظهرت اجتماعات الشورى الخاصة مدى غُربَة بعض العناصر العسكريَّة من أعضاء الحركة المُلتزمين، لا سيَّما الذين تولوا المناصب السياسية الرفيعة عن أجواء الاجتماع المدني، وفداحة تخلُّفِهِم السياسي والتنظيمي.

اختلفت إذن تجربة الشورى الخاصة عن تجارب مؤتمرات الحوار التي انتظمت في

---

(٦) راجع فصل الحكم الاتحادي والجنوب.

أوَّل عهد الثورة، وجَمَعَت وجوه المجتمع في كل مجالٍ إلي أعضاء الحركة الملتزمين، كما اختلفت عن تجربة المجلس الوطني، إذ انعقد كلاهُما في العلن، وتنادى إليهما الأعضاء بتعيين الأسماء من قبل جهة معلومة، هي "مجلس قيادة الثورة". لكن الشورى الخاصة جَرَت في إطارٍ سِرِّي، وأُعطِيَت في ظاهر الأمر أعلى سُلطة في الحركة وفي الدولة التي تقودها، وكما ضمَّت أعضاء يعرِفون بعضَهم بعضاً إلى آخرين يلتقون لأوَّل مرة، واحتاجت مِن ثَمَّ لوقتٍ طويل قبل أن يتَّسق نسيجها ويغدو فاعلاً مُنتِجاً في المُداوَلة والقرار، فالأعضاء في ظاهر جلستها أخلاطٌ من مشارب وأعمار وتجارب وكُسُوبٍ مُتباينة، وفقاً لمقتضى الشُّورى التي تتداول وتُخَطِّط وتُقَرِّر في كل شأن المجتمع والدولة. أما القيادة، فهي أمينُ عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة بثقليهِما الطاغيين إلى حدِّ الرهبة التي بسطت ظِلُّها على اجتماعات الهيأة الشوريَّة الأولى، وتقلَّصت بطيئاً نحو العفو والطلاقة مع مُضِي الزمن. فإضافة إلي حداثة عهد ستين في المئة (٦٠٪) من الأعضاء بأطُر الحركة الإسلاميَّة الخاصة، فإن كثيرين منهم ليس لهم عهدٌ بأية تجربة في الانتظام الحزبي السياسي أو الإطاري التنظيمي، فقد دُعُوا بطُرُقٍ خاصة إلي إطارٍ خاص، وعندما لبُّوا النداء أُخِذَ منهم قَسَمٌ غليظ على الإخلاص وحفظ السر، ثم بُسِطَت بين أياديهم خُطَطُ الحركة العُظمى لمدى سنواتٍ مقبلة. ولا ريب أن شخصيَّة الأمين العام كانت القاسم المُشترك الذي يعرفه الجميع ويُقدِّرون مذهبه وخطته، ولا ريب أنه احتاج لاستدعاء حكمة خبرته الطويلة في العمل العام لإدارة هذه التجربة الفريدة.

مع تطوُّر اجتماعات الشُّورى الدوريَّة، خاضت الهيأة أوَّل تجربة حقَّة في المُمارسة الشُوريَّة، وهي انتخابُ هيأة قياديَّة تُديرُ شأن الحركة والدولة عن حق، إذ ظلَّت غالب هَيْآت ثورة الإنقاذ الوطني ومجالسها، من المجلس الوطني الانتقالي إلى مجلس الوزراء تَستَشعِرُ سُلطة منقوصة وهي تمارس مسؤولياتها، وأن هنالك جهة مُستَتِرَة تُوالي إدارة شأن الحركة والدولة. والحق أن مع قيام هيأة الشُورى الخاصة، تأسَّس كيان يتولَّى استدراك النقص والفراغ الذي نَجَمَ عن تركُّز السُّلطة العُليا في بعض أشخاص، واستقلال كثير من الجهات المهمَّة شديدة الحساسيَّة في يَدِ واحدٍ، يتصرَّف فيها دون مراجعة أو محاسبة.

اختارت هيأة الشُّورى هيأة قياديَّة من بضع وعشرين عضواً، وأتاحت لهُم فرصة استكمال القيادة ببضع أعضاء آخرين، على سُنَّة الحركة في إضافة الأسماء ذات الأهميَّة الفنيَّة أو السياسيَّة، مِمَّن لم يُقَدَّر لهم أن يُعرَفوا ويَشتَهِرُوا ليُنْتَخَبوا.

جري الانتخاب بالاقتراع السرِّي واختار كل عضوٍ من يُريد من المُرشَّحين، وفُرِزَت النتائج في أوَّل عملٍ تتولاَّه الهيأة عبر كامل عضويَّتها وبكامل مسؤوليتها، إذ ظلَّت تتلقى أجندة المُداولة وتستمع إلي التقارير والتنوير بأكثر مما تُقَرِّر. لكن انتخاب الهيأة القياديَّة من ناحية أخرى عبَّر في نتائج الفائزين للقيادة عن مدى إنقاذيَّة هيأة الشورى الخاصة، فقد مَضَتَ غالب الأصوات في الهيأة إلي الأسماء المعروفة التي اشتهرت عبر سنوات الإنقاذ، ولم تَنَلْ ثقة الهيأة أسماءٌ كبيرة في الحركة الإسلاميَّة ظلَّت تؤدي دوراً كبيراً في خاصَّة أروقة قرار الإنقاذ، ولكنها لا تظهرُ في الإعلام بالكثافة المُتاحة لمسؤولي الإنقاذ، ومنهُم بعضُ أسماءٍ كانت مشهورة في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة السالفة.

كذلك عَبَّرت انتخابات الهيأة القياديَّة من هيأة الشُورى عن مرحلةٍ جديدة في خطة دمج الحركة الإسلاميَّة في المجتمع وإكمال أجهزتها كلها بالانتخاب، وهو المسار الذي مضى حتى اكتَمَلَ في المؤتمر العام في ١٩٩٩م قُبَيلَ المُفاصلة الشهيرة بين جناحي الحركة الإسلاميَّة، إذ خرجت كل عضويَّة المؤتمر الوطني في السُّودان مُنتخبةً ما عدا شخصين، هما: النائبُ الأوَّل للرئيس والنائبُ الثاني(٧).

*****

شَهِدَت كذلك مرحلة تطوُّر هيأة الشُورى نحو انتخاب الهيأة القياديَّة بداية تَبَلُوُر المُشكلات والمحاور داخل فريق الإنقاذ الواحد، فقد استطاع المِحوَر الذي يمثِّله نائب الأمين العام أن يَستَوعِبَ الأسئلة التي طُرِحَت في أعقاب حادثة كندا، كما استوعب الأسئلة التي طُرِحَت بعد إطالة أمَدِ اعتقال الأمين العام لأوَّل الثورة ويَتجَاوَزها، وإذ أنَّ قرار تأسيس هيأة الشُورى الخاصة تمهيداً لتأسيس قاعدة صلبة للحزب المفتوح العام لم يُقابَل بأي اعتراض، فإن نُذُر الخلاف كانت تتلبَّد في أكثر من صعيد، لا سيَّما توجُّهات الأمين العام، التي أضحت واضحة منذ بدايات العام ١٩٩٥م، وحديثه الدائم عن تأصيل معنى الحريَّة في الحياة العامة والتعبير عنه في وثائق الحركة، ، ثم نُظُمها وقراراتها وعملها، ثم عزمه تقديم مقترح قرارٍ لهيأة الشورى الخاصة يُبيحُ حريَّة التعبير للصُّحُف وحريَّة التنظيم للأحزاب.

طرح الأمينُ العام مشروع القرار أولاً علي المكتب القائد، الذي ظلَّ يُديرُ الأمر الأعلى في الدولة والتنظيم قبل أن تَنتَخِب هيأة الشورى مكتبَها القيادي، مُتزامِناً مع دعوته

---

(٧) النائب الأول علي عثمان محمد طه والنائب الثاني جورج كنقور إذ ظلا في الهيأة القيادية للمؤتمر الوطني بحكم منصبيهما.

لتخلِّي رئيس الجمهوريَّة المُعيَّن عن زِيِّهِ ورُتبَتِه العسكريَّة قبل تقديمه مُرشَّحاً عن المؤتمر الوطني. ثم مع تحامي الجهاد في الجنوب وبداية انقلاب الكفَّة لصالح الحركة الشعبيَّة بعد انتصارات الإنقاذ الأولى الباهرة، ارتفع صوتُ الدعوة لإصلاح مؤسَّسة القوَّات المُسلحة، يَقودُه كذلك الأمينُ العام. ولا رَيْبَ أن الدعوة إلى الحريَّات العامة وعودة الأحزاب، وإلى خروج الرئيس من المؤسَّسة العسكريَّة ليكون رئيساً مدنيّاً، ثم تبنِّي الدعوة للإصلاح الجذري الشامل في الجيش، تُصادِمُ جميعها المشاعر القويَّة للعَصَبيَّة المِهَنيَّة في أمثل تجليَّاتها لدى غَالِبِ ضبَّاط القوَّات المُسلَّحة، وعلى رأسِهم الرئيس.

أما موقف نائبِ الأمين العام ووزير الخارجيَّة حينها، الذي أفصَحَ عنه خارج إطار المكتب القائد، ملتزماً موقفه الراسخ منذ صُعُودِهِ إلى قيادة الحركة بالتجنُّب التام لمُواجهة الأمين العام، فهُو إنَّ رفع الأوامر المُؤقتة المُقيِّدة للحريَّات العامة ستفتح المجال فوراً لعودة قُوَى المُعارَضَة، مدفوعةً بمددٍ أجنبي كبير، وبأحقادٍ ومراراتٍ تراكَمَت منذ اقتلاعها من السُلطة، ثم ما تلا الانقلاب من اعتقالاتٍ وتعذيبٍ وإعدامات، وستَعمَدُ فور عودتها لسَلقِ النظام بألسِنَةٍ حِداد، وستُحاصِرُه بالقضايا والمحاكِم، ثم إذا فازَت بالانتخابات فَسَتَنْصُبُ للإنقاذيين مشانق الإعدام. فالأوفق، عند نائبِ الأمين العام، الانتظار بضعَ أعوامٍ تَصْدُقُ فيها آمالُ البترول التي بَدَت واعدة، ويفيضُ فيها بعضُ الرخاء علي الشعب، ثم من بعد ننظُرُ في مثاليَّات الأمينِ العام الشاخِصَة نحو الحُريَّات العامة. وإذ اتَّسق موقف نائبِ الأمين العام من قضيَّة الحُريَّات العامة مع موقف المجموعة العسكريَّة في الهيأة القياديَّة (الرئيس، النائب الأول للرئيس، وزير الدفاع، وزير الداخلية)[٨]، اتَّسق كذلك مع موقف المسؤول العسكري الأول، الذي شمله تعديلٌ وزاريٌّ حاسِم نَقَلَهُ من وزارة شؤون مجلس الوزراء إلى وزارة الطاقة[٩]،فقد تولَّى الدكتور عوض أحمد الجاز منصب وزير التجارة الخارجيَّة لوقتٍ قليل، ثم بعد خُلُوِّ وزارة مجلس الوزراء بتولِّي وزيرها الدكتور العميد الطيب محمد خير لمنصب والي شمال دارفور عُيِّن فيها، فواصل فوراً في برنامج الإصلاح الإداري الذي بدأه سلفه بروح عسكريَّة تقتحمُ الوزارات والمكاتب، وتَعرِضُ مشاهد الإهمال والبطالة عن العمل علي شاشة تلفزيون السُّودان في مواقيت المُشاهدة الأعلى. ورغم وجود لجنةٍ في وزارة مجلس الوزراء بتمثيلٍ واسع لأجهزة الخدمة العامَّة، فإن الوزير الإداري بالاختصاص لم يُلحِق تطوراً جوهرياً في مشروع إصلاح الخدمة العامة في السُّودان، بل مضى على ذات نهج سلفه الطبيب العسكري التي

---

(٨) هُم: عمر البشير، الزبير محمد صالح، عبدالرحيم محمد حسين وبكري حسن صالح.

(٩) الدكتور عوض الجاز.

تركِّز على روحِ الانضباط. ثم شَرَعَ في بعض نشاطه إلى ترؤس اجتماعات في وزاراتٍ أخرى رغم وجود الوزير صاحب الولاية الأعلى على وزارته، فيما يُشبِه تمثُّله لدور رئيس الوزراء، مُستبِطناً موقعه الرفيع في القيادة العُليا وولايته الفرعية على أجهزة الضبط والقوة. ومع تنامي بعض الشكاوى من المسلك المُتجاوِز، جاء تعيينه في موقع وزير الطاقة بإصرارٍ من الأمين العام بما يُشبهُ العُقوبة، فأضاف سبباً لتوتُّر العلاقات العُليا[١٠]،فضلاً عن قناعته الضعيفة بأطروحة تأسيس الحياة العامة على الحريَّات العامة وأصولها في البرنامج الإسلامي للحركة.

أثارت كذلك لجنةُ التعيينات والمُحاسبات العُليا التي كُوِّنَت لأوَّل مرَّة بقرارٍ من المكتب القيادي وشَمِلَت خمسة أعضاء منه، إثر تنامي الصراعات بين الإسلاميِّين المُلتزمين في المؤسَّسات الحكوميَّة والأجهزة التنظيميَّة، خاصة النزاع النمطي في أكثر من موقعٍ بين الوزير ومديري المؤسَّسات التابعة لوزارته، والتي تطوَّرت أحياناً فبلغت أحياناً إغلاق مكتب المدير ومنعه من دخول مؤسَّسته أو أخذ سيارته عُنوةً، أو التهجُّم على أهله ليلاً، خاصَّة إذا كان الوزير ذو نسبٍ عسكري أو أمني. أثار تكوين تلك اللجنة مُشكِلات "حاكِميَّة التنظيم" أم "حاكِميَّة الحكومة"، فقد مَضَت التعيينات منذ أول الإنقاذ صادرة من مؤسَّسة الرجُل الواحد، المُحتكَرَة على نحوٍ شبه كاملٍ لنائب الأمين العام، ثم لِحقَتها تدخُّلاتٍ محدودة من الأمين العام تُشبِهُ وضع "الفيتو" على بعض الأسماء التي يَعتَقِدُ أنها لا تصلُح لهذا الموقع أو ذاك، ثم قد تتوسَّع الشُّورى فتضُم المكتب القائد كافة أو بعض أعضائه، خاصَّة إذا بلغ التعيين أو العفو مستوىً واسعاً شأن التعديلات الوزاريَّة، أو إعفاء وتعيين هيأة القيادة للقوَّات المُسلَّحة أو تعيين مديري الأجهزة الأمنيَّة.

توالت كذلك التعيينات التي يقف وراءها "لوبي" صغير لكنه شديد الفاعليَّة والقوَّة، يُحرِّكه نائبُ الأمين العام والمسؤولُ العسكري ويضُمُّ الرئيس ونائبه الأوَّل، وإذ يتعسَّر على الأمين العام رفض إجماعهم إذا جاء مُناجاةً مع نائبه الذي يحمل إليه مُوافَقَة الرئيس ونائبه الأوَّل المُستبَقَة، أو جاء في إطار المكتب القائد بأعضائه السبعة، مضت غالب قراراته نافذة عبر الأجهزة الرسمية. ورغم أن السيرة الأولى للرئيس وأعضاء مجلس الثورة كانت موسومة بوضع مَيْسَمِهِم الرسمي على كل قرارٍ يَصدُرُ من مُعتَزَل نائب الأمين العام، أو أياً من أجهزته دون مراجعة أو نقاش، فقد تطوَّرت الأمور مع

(١٠) كان الأمين العام يؤكد في أحاديثه الخاصة أن الدكتور عوض الجاز لم يُدرِك أن وظيفة وزير مجلس الوزراء تنسيقية فقط، لتضمن تبادل المعلومات والأوراق بين الوزراء، فيما وزارة الطاقة تعني الولاية علي أكبر مشروع اقتصادي عبر تاريخ السودان.

مُضِي الوقت وبُزُوغ الخلاف إلى رفض قراراتٍ تصدُرُ أحياناً من المكتب القائد بتعيينٍ مُحدَّد في بعض المواقع العُليا أو تعطيلها[11].

تزامَنَت أطروحة الأمينِ العام ببَسطِ حُريَّة التعبير والتنظيم مع حَدَثٍ عسكريٍ صاعِق، هو سُقوطُ مدينتي الكُرمُك وقِيسان[12] في شتاء العام ١٩٩٧، قبل نحو أسبوعٍ واحد من ميقات انعقاد هيأة الشورى الخاصة، في يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مع قوات التحالُف وقوَّاتٍ أخرى تابعة للتجمُّع الوطني بإسنادٍ أثيوبي سَافِر، مثَّل قمَّة تأزُّم العلاقات بين أثيوبيا ونظامِ الإنقاذ. وإذ أن سُقوطَ المدينتين مثَّل حدثاً مأساوياً بكل ما تحمل الكلمة من أبعاد، فإن الأجواء التي حملها إلي اجتماع هيأة الشُّورى كانت الأبعدُ من المناخ المُوائِم للدعوة إلي فتح البلاد للرأي الآخر ولو بَلَغَ حدَّ المُنافسة على السلطة، وضمان حَقِّه في أَخذِها إذا غَلَبَ في الانتخابات. فقد جاء إلى الاجتماع أمناء الولايات وحكَّامها ومن بينهم أمين أمانة ولاية النيل الأزرق، حيث وقعت الأحداث التي شَهِدَها الأمينُ نفسه، وقدَّم مِن ثَمَّ للشورى صورةً مُريعة لقتل أئِمَّة المساجد وقتلِ عامَّة المُواطنين وأخذِ طالبات المدارس المتوسِّطة والثانويَّة سَبَايَا على يد قوَّات الجيش الشعبي والقوَّات الأثيوبيَّة، واستشهاد محافظ المنطقة في بسالةٍ نادرة.

لكن طوارئ الظرف السياسي وحرجه العسكري لم تمنع الأمين العام من الثبات على موقفه الداعي لبسط الحُريَّات فقدَّم أطروحته للشُّورى بجلاءٍ تام، مؤكِّداً أن الإسلام أسَّس الإيمان على الحريَّة والرِضَى، وأن عبرة السنوات السالفة أوضحت حاجتنا للانتقال

---

(١١) في النزاع بين وزير الطيران المدني ومدير الطيران المدني، عطَّل نائب الرئيس الأول الفريق الزبير محمد صالح قرار لجنة المحاسبات العُليا بعودة المدير إلي وظيفته وصَمَتَ المكتب القائد مقدِّراً أن الوزير والنائب أبناء دفعة. كما صدر قرارٌ من القصر مباشرة دون العودة للمكتب القيادي أو لجنة التعيينات العُليا بفصل وزير التعليم العالي (عبدالوهاب بوب) إثر خلاف في المجلس الوطني وأعيد البروفيسور إبراهيم أحمد عمر إلي موقعه بعد ظهور تناقضه الأساسي مع الأمين العام الذي ظلَّ يُعبِّر عن آرائه السلبية في طريقة تنفيذ ثورة التعليم رغم أن الأمين العام هو صاحب الرؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم نحو التعريب والمنهج الذي يربط العلم بالعمل، كما شهدت تلك الفترة تعيين الدكتور عبدالوهاب عثمان رئيس القطاع الاقتصادي في الحركة وزيراً للمالية رغم اعتراض الأمين العام علي ذلك موضِّحاً له شخصياً حاجة وزارة المالية لوزير قوي التعبير لشرح السياسات المالية والدفاع عنها. كما ظلَّ اللواء عبدالرحيم محمد حسين سداً منيعاً أمام أي محاولة من الحركة لتطوير مؤسَّسة رئاسة الجمهورية مهما تكن في مجال المعلومات أو الإعلام أو حتى الإدارة، خاصة إذا ارتبطت بشخصيات قوية من الحركة (د. الصادق الفقيه، د. أمين حسن عمر، د. يس عابدين، د. سيف محمد أحمد) وقد كان مصير الأوائل جميعاً التعويق ثم الإعفاء، أما الأخير، د. سيف محمد أحمد فقد رُفِضَ طلب الأمين العام بتعيينه مستشاراً برئاسة الجمهورية، ورُفِضَ مجرَّد نقاش مقترحه بتكوين مجلس أمن قومي علي النسق الأميركي يجتمع إليه الرئيس راتباً في أول يوم العمل لإحاطته وتنويره بالمعلومات والتطوُّرات، أما وزير الخارجية الدكتور مصطفي عثمان الذي اشتهر بتدخُله في صغائر الإدارة وكبائرها فظلَّ يُعطِّل كل الأسماء التي ترد إليه من الحركة لتعيينهم في وزارته، لا سيَّما السُفراء، دون اعتبارٍ موضوعي، سوى خوفه من كونهم منافسين محتملين.

(١٢) الكُرمُك وقيسان مدينتان حدوديَّتان تُتاخمان أثيوبيا.

بالبلاد نحو الحريَّة واللامركزيَّة. وبالمُقابل لم تكُن السانحة بأفضل منها لبعض رُوَّادٍ وقياداتٍ في الحركة الإسلاميَّة ليُعَبِّروا عن أزمتهم في قبول الآخر وقصور فَهمِهم لأصول الحريَّة والمشيئة في الإسلام رغم عشرات الآيات في القُرءان، فقد استفزَّهم موقف المُعارضة وأحيا فيهم ذكريات المرارة والعَنَافَة التي طَبَعَت العلاقة بينهم وبينها. وتولَّى بعض الشُيوخ الأُطروحة المُعارِضَة لأُطروحة الأمين العام بخُطَبٍ سياسيَّة فجَّة استدعت إلى هجائيات الحركة الإسلاميَّة المؤسَّسة من قديمٍ ضد قادة الأحزاب التقليديَّة، موقف الزعيمين الدينيَّين الكبيرين السيِّد محمد عثمان الميرغني والسيِّد الصادق المهدي الجديد بتبنِّي الهجوم المسلح على المدينتين الحدوديَّتين ضمن تحالُفهما مع الحركة الشعبيَّة بقيادة الدكتور جون قرنق في إطار التجمُّع الوطني الديمقراطي، إذ أقاموا الربط السهل بين قضية الحريَّة الأصوليَّة المؤسَّسة على التوحيد وبين الدعوة للتوالي السياسي الذي سيُثمِرُ ميلاداً جديداً لأمثال هؤلاء الزعماء. وتولَّت إحداهُن دفع التهريج إلى مداه، وهي تصيح: «لقد اغتصبوا بناتنا»، فانكَفأت قضية الحريَّة تحت سنابك التوتُّرات والتربُّص الذي بدأ يطبعُ علاقات الشريحة القياديَّة، ثم على وقع المُجنزرات الأثيوبيَّة، فتأخَّرت قضيَّة التوالي السياسي بِضْعُ سنين[١٣].

تأخَّرت قضية الحُريَّات العامة لكن تقدَّمت قضيَّة أخرى مهمة، هي دفعُ الحركة الإسلاميَّة كلها إلى العَلَن ثم تأكيد حَاكِمِيَّتها على الدولة، فقد حَمَلَ الاجتماع التالي للشُّورى بعد بضعة أشهُرٍ موضوعاً رئيسياً على الأجندة، هو دورة انعقاد المُؤتمر العام للمُؤتمر الوطني الذي ما يزال حزباً أوحداً على ساحة السودان السياسيَّة، لكنه حَمَلَ أيضاً شُحنة سخيَّة من توتُّرات قضيَّة حاكِمِيَّة الحركة. فقد اختار مُرافِقُ الرئيس الدائم ووزير القصر وأحد أبناء الحركة الإسلاميَّة الذين ولجوا باب الجنديَّة بعد حُصُولهم على الدرجة الجامعيَّة، اختار موعد انعقاد الشُّورى السابق ليأخُذ الرئيس إلى ''المواقع الأماميَّة''، [١٤] فانعقدت الهيأة دون حضورِهِما برئاسة النائب الأوَّل للرئيس، الفريق الزبير محمد صالح. وعند استعراض موضوع انسحاب الجيش من مدينتي الكُرمُك وقِيسان وجَّه أعضاء الشورى انتقاداً شديداً للقُوَّات المُسلَّحة في حضور رئيس هيأة أركان الجيش، الذي قدَّم شرحاً لما حدث، بدا غير مقبولٍ لدي الأعضاء خاصة عند تأكيد وزراءٍ من الولاية ومسؤولين في الحكومة وآخرين في المؤتمر الوطني، أن النُذُر والتحذيرات قد توالت لدى إدارة الاستخبار العسكريَّة بمعلوماتٍ تؤكِّد الهجوم الوشيك، لكنها لم تحرِّك ساكناً.

---

(١٣) منذ العام ١٩٩٥م لم يتاح للقضية أن تطرح مجدداً إلا في عام ١٩٩٨م.

(١٤) المهندس عبدالرحيم محمد حسين.

استَمَعَ الرئيسُ لتقرير الاجتماع السابق واصطَبَرَ إلى الختام نحو مغرب الشمس ليبدأ حديثاً مُفعَماً بالانفعال حول النقد الذي وُجِّهَ للقُوَّات المُسلَّحة من أعضاء الهيأة لفشلها في صدِّ الهجوم علي المدنيين، واسترسل في مرافعةٍ واضحةٍ تُشيرُ إلى أنه بوصفه رئيساً للجيش الذي أدَّى عمله على الوجه الأكمل في كل ما يليه من واجب، بينما تقاعَسَ المدنيون في قيادة الحركة وفشلوا في إدارة الإعلام والاقتصاد والسياسة، مستدعياً في خطابٍ خاص ضمن إطارٍ داخلي روحَ خطاب الإنقاذ الدفاعي التبريري المعهود في المنابر العامة، أن القُوَّات المُسلَّحة أنجَزَت انتصارها الباهر في ''صيف العبور''، ولكن توقُّف المَدَد الإقليمي والدولي عنها وانهماره على العدُو مُتمَثِّلاً في الحركة الشعبيَّة والتجمُّع الوطني أدَّى إلى تعاقُب الهزائم وسقوط المُدُن وتقدُّم العدو حتى بلغ خاصرة الوطن في الشرق.

أما أعضاء الشورى الخاصَّة من القادمين فقد فاجأهم خطاب الرئيس كما ألجَمَ بالصمت لسانَ القُدامى من قيادة الحركة وعناصرها التليدة، فقد أظهرت غَضبَةُ الرئيس المُتعَصِّبة للجيش وتنازُله الضمني عن مسؤوليَّاته رئيساً لكل شِعَابِ الحياة من الدفاع إلى السياسة، عُمقَ الخلاف بين جناحٍ مدني وجناحٍ عسكري في قيادة الحركة، الذي بدا حتى تلك الساعة كياناً واحداً وجِسْماً مُوَحَّداً إن اشتكى منه عضوٌ تداعت له سائر الأعضاء[١٥].

غيابُ الرئيس ومُرافِقِه عن الجلسة السابقة وحديثُ الرئيس في ختام الجلسة التالية نبَّها أعضاء الهيأة الشوريَّة من القُدامى والقادمين ولَفَتَ أنظارهَم لأوَّل مرَّة، لوجود صراعٍ في قمَّة هرم التنظيم والدولة، وإن لم يستبينوا مادَّته وتفاصيله وأبعاده كافة، لأن القيادة مهما تباينت فيها الرُؤى والأفكار واعتَرَت التوتُّرات علاقاتها ومواقفها، ظلَّت شديدة الحرص على الظهور مُتَّحدة مُتجانِسة للرأي العام ولأعضاء الحركة وصفِّها الثاني وقياداتها الوسيطة. أما تفاصيل الصراع ومادَّته من صُدُور قراراتٍ لأوَّل مرَّة من قيادة الدولة مُمثَّلة في الرئيس ونائبه الأول بتواطؤٍ خَفِي من نائبِ الأمين العام ومسؤول العمل الخاص دون الرُّجوع إلى المكتب القائد أو المجلس القيادي أو إطلاع الأمين العام عليها، شمِلَت التعيينات العليا مثل فصل وزير التعليم العالي وإعادة الوزير السابق أو تسمية المسؤول الاقتصادي للحركة وزيراً للمالية رغم اعتراض الأمين العام ثم الاختلاف في إدارة الجهاد والعمليات في الجنوب، والاختلاف في إدارة مفاوضات السلام والخلاف في تنزيل رُؤى وقوانين الحكم الاتحادي أو تطبيق الفِدْراليَّة الحقَّة. كذلك الخِلافُ الكبير

(١٥) راجع فصل الجيش والجهاد.

حول الإصلاح الجِذري للقُوَّات المُسلَّحة، وما يُشبِهُهُ من خلافٍ في إدارة العلاقات الخارجيَّة، وتبايُن المواقف فيها بين المُواجهة والتحدِّي أو المُوادَعة والتطبيع والتي ظلَّت تُطرَحُ في حياءٍ ومُوارَبَة في المكتب القائد.

لكن خُلاصة الخلاف تجلَّت في قضيَّة "حاكِمِيَّة الحركة" أم "حُكم الدولة". وإذ حَرَصَ الأمينُ العام علي خُلوص الحاكِمِيَّة للحركة، تنحازُ إليه وتُعاضِده كثيرٌ من العناصر المدنيَّة في قيادة أجهزة الحركة الخاصة أو أذرُعِهَا الفكريَّة والإعلاميَّة، فقد أضاءت له سنوات التجربة الماضية نحو العام السابع في الدولة والحُكم وأكَّدت ضرورة المُسارَعة نحو بَسْطِ الحريَّة وفتح المُشاركة الواسعة، وضبط معادلة قسمة السُلطة والثروة بين أنحاء السُّودان كافة، فقد شملت ذات الخُطة التي دفعت بالحركة كلها إلى العَلَن حزباً سياسياً باسم "المؤتمر الوطني" رُؤى انفتاح الوطن كله للحريَّة توالياً في التنظيم وإباحةً للتعبير، ولامركزيَّةً تَرُد أمر الولايات خارج المركز إلى أهلها.

مَثَّل الخروج الأول للحركة الإسلاميَّة إلى العَلَن اختباراً آخر لمدى تَهَيُّئِها للشفافيَّة والديمقراطيَّة، فقد اختارت الهيأة القياديَّة مُرشَّحاً جديداً لمنصب الأمين العام للمؤتمر الوطني، يُجسِّدُ صِدقَ التحوُّل نحو "حاكِمِيَّة التنظيم السياسي" وهيمنته على السياسة والحُكم، ويحسمُ ازدواج الظاهر والباطن لصالح توحيدهما، حركةً إسلاميةً غالِبُ عملها ظاهرٌ مفتوح في حزبٍ سياسي، يتهيَّأ للمُنافسة مع أحزاب أخرى في إطارٍ ديمقراطي تعدُّدي[١٦].

كان مسرحُ الانتقال هو المؤتمر القومي العام للمؤتمر الوطني، الذي شهده العام ١٩٩٧م، ورغم أن مرشَّح الحركة الإسلاميَّة لمنصب الأمين العام قد اُتُّفِقَ عليه بقرار الهيأة القياديَّة، إلاَّ أن إصرار كتلة مقدَّرة من ولايات دارفور على إعادة انتخاب الأمين العام السابق ومقاومة مُقتَرَح القيادة قد حَمَلَ مفاجأة لم تَعْتَدها القيادة في إخراج ترتيباتها وتدابيرها للعلن، إذ ظلَّت تمضي كما كان يُخطَّط لها من الباطن إلى الظاهر في سهولة ويُسر طيلة عهد الإنقاذ منذ يومها الأول.

أخذت المُقاوَمَة شَكلَ تكتُّلٍ جَهَوِي انتظم فيه غالبُ أعضاء الحركة الإسلاميَّة

---

(١٦) اختارت الهيأة القيادية الدكتور غازي صلاح الدين العتباني مرشحاً لمنصب الأمين العام للمؤتمر الوطني، خلفاً للأستاذ الشفيع أحمد محمد. وإذ أن الأول شغل منصب وزير الدولة للشؤون السياسية برئاسة الجمهورية ومنصب وزير دولة بالخارجية وفي الأطر الخاصة للحركة تولى وظيفة مقرِّر مجلس الشورى وعضو المكتب القائد، ثم عضو الهيأة القيادية، حمل ترشيحه مدى جدية الحركة الإسلامية في تأكيد الدور المحوري للمؤتمر الوطني في منظومة الحكم والحركة، بعد مرحلة متطاولة ظل دور المؤتمر فيها هامشياً لا يكاد يذكر.

القُدَامَى من دارفور ومعهم المُكتَسَبون في عهد الإنقاذ، مِمَّن جمعهم جميعاً إطارُ المؤتمر العام للمؤتمر الوطني. وإذ بلغت عُضويَّة المؤتمر بضعة آلاف، فقد جَذَبَ موقفُ دارفور تلقائياً موقف نُظَرَائِهِم في الولايات الأشد تهميشاً لا سيَّما ولاياتُ الجنوب. وعلى الفور انتظم تحالُفٌ لا يُقاوَمُ بالإجراء الانتخابي الديمقراطي كما يُحَدِّده النظام الأساسي للمؤتمر الوطني وكما تُنظِّمُهُ لوائحه، فتكتَّل دارفور والجنوب يُمثِّل أغلبيةً تحتاجُ لمنظومةٍ واسعةٍ من التحالُفات حتى تُهزَم بالغَلَبَة العدديَّة.

لقد كشفت لحظة الانتقال بما حملت من تكاليف مواضع الهشاشة والخلل في البناء، فالقيادة ظلَّت تختار وتقرِّر والقاعدة ظلَّت توافِقُ وتُقِرُّ، ولكنها غافلةٌ عما تموجُ به عضويَّتها من حركةٍ وانفعال يستشعرُ ظُلماً وتهميشاً ويطلُبُ العدل والإنصاف حتى داخل الصف التنظيمي. فقد ظلَّ أعضاء الحركة من الأطراف عامة ومن دارفور خاصة يستشعرون مرارةً تجاه قسمة المناصب في قيادة الحركة والدولة وآليَّة توزيع الفُرَصِ والمغانم، مهما تكُن قليلة محدودة. ومن طبيعة شبكة العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تنتظم قيادة الحركة ذات المزاج والتوجُّه الشمالي العاصِمِي الخُرطُومِي باختراقاتٍ محدودة في القيادة من الأطراف، استمرَّ بقاؤها في الصف القيادي بتصميم وإرادةٍ اقتضت مثابرةً واصطباراً علي الارتباط، وقد حملت قضية المهندس داؤود بولاد في أوَّل عهد الثورة نُذُراً مبكِّرة من الضرورة المُلحَّة لضبط المُعادلة بين المركز والأطراف حتى داخل صف الحركة الملتزم، كما كشفت عمَّا يَعتَمِلُ في الصُدور من مرارةٍ ومشاعر سالبة، لا تُتيحُ الأطُر التنظيميَّة بما تقتضي من أدبٍ والتزام أن يُفصَحَ عنها كثيرا. وهي ذات المشاعر التي تجلَّت في المؤتمر بالانحياز الدارفوري المُطلَق نحو الأمين السابق، يحالفه الصوت الجنوبي الذي انحاز إليه بدوره علي قاعدة التهميش الذي يجمع بين الإقليمين ويُوحِّدهُما ضدَّ شخص المُرشَّح الجديد، الذي تتجلَّى فيه كل سمات المجتمع المديني بتنوُّعِهِ وتقدُّمه البائن على ولايات السودان كافة. وقد كانت أكبرها مفاجأة اصطفاف كثير من قيادات الدولة الإنقاذيَّة والحركة الإسلاميَّة، بمن فيهم الأكبر والأقدم من دارفور وجبال النوبة والجنوب مع مواطِنِهم في حماسٍ لا يُضاهى.

كما حَمَلَ تحدِّي الديمقراطيَّة والشفافيَّة المُبكِّر داخل أروقة المؤتمر الوطني مدى ضيق أوعيته بحركة قاعدته وطلاقتها في الاختيار، ومثَّل ذلك اليوم اختباراً أولاً لقيادة المؤتمر الوطني عن مدى قناعتها بالحريَّة والشورى، الأصول التي أدَّت بعد سنواتٍ قلائل إلى انقسام الحركة الإسلاميَّة، كما تجلَّت في ردَّة الفعل القيادي على تحالُف الهامش رُوحُ

العُنصريَّة المُضادَّة المَشوبَة بالاستعلاء وإرادة الهيمنة، التي استمرَّت في السودان منذ الاستقلال من المركز علي الأطراف، فظهرت علي ساحة المؤتمر الوطني، رغم أدبه ووثائقه ونُظُمه المُؤصَّلة على الإسلام، العنصريَّة الحرام التي أشعلت قي مُقبِلِ الأيام الفتنة الكُبرى في دارفور.

أخيراً لجأت قيادة المؤتمر الوطني في معركتها الضروس لفوز مرشَّح القيادة وهزيمة تحالُف الهامش إلى إباحة التزوير، وهو خُلُقٌ استشرى بغير فقهٍ ولا تقوى في منافسات الحركة الإسلاميَّة مع خُصُومِها في اتحادات الطلاَّب ونِقاباتِ المِهَن وبَرَعَت فيه الأجهزة الخاصَّة للمعلومات والأمن، وظلَّت تتحالفُ لإنفاذه وتمام نجاعته عُضويَّة الحركة في الأجهزة الشعبيَّة والرسميَّة لِتكَسبَ به مقاعد الاتحادات والنقابات، رَيْثَما تستدير بالفوضى على نفسها فتُزَوِّر إرادة قاعدتها داخل حزبها لصالح أجندة القيادة. وإذ أن التزوير ظلَّ سرياً ومكتوماً حتى عن الأمين العام للحركة لم يُتَح لأيٍ من أجهزة الحركة أو عضويتها النهي عن مُنكَرِهِ ومحاسبة مقترفيه، بل مَضَتْ العناصر الغافلة لإنكاره حتى عندما بلغ خاصَّة أجهزتها ضمن سُنَنِ الله في المجتمع والتي تُديرُ الفوضى على من يُمارسُها على الآخرين في داخل بيته.

لقد بدأ المُؤتمر الوطني عهده الجديد بغير تقوى وأسَّس بُنيانه على شَفَا جُرفٍ هار من التزوير، وبتواطؤٍ تامٍ من قيادةٍ في المؤتمر مع لجان الانتخاب، فَازَ مُرشَّحَ القيادة وهَزَمَ تحالُف الهامِش، الذي أراد إثبات إرادته في وجه المركز بالتجديد لمُرشَّحٍ لم يكُن له كَسْبٌ كبير في إدارة عمل المُؤتمر في مدى السنوات التي تولَّى فيها المنصب حتى لأقاليم الهامش، وقد فاز مُرشَّحِهِم بالفعل، لولا التزوير الكبير الذي اعترى العملية[١٧].

*****

وافى صعود الحركة الإسلاميَّة إلي العلن باسم "المُؤتمر الوطني" واختيار أمينٍ عامٍ جديد تتمثَّل فيه لأوَّل مرَّة قوَّةُ الحركة وعُمقُها، وافى انحسار مدِّها في العمل الشعبيِّ الطوعي الدَّعَوِي لصالح عمل الدولة والحُكم الرسمي السياسي والتنفيذي. فالأمينُ العام للمؤتمر الوطني الجديد، رغماً عن تجذُّره في الحركة الإسلاميَّة وإشارة اصطفائه الدالَّة على الإقبال الجدي الحاسم للحركة للعمل تحت مظلة الحزب السياسي العلني، يُنظرُ إليه من تلقاء الداخل والخارج بوصفه رمزاً أساسياً من رموز الدولة الإنقاذيَّة، إذ لم يشتهر قبلها بخوض غمار مجالات العمل السياسي الشعبي أو الطوعي الخيري، بل إن سِماتِ

---

(١٧) أعلنت لجنة الانتخابات فوز الدكتور غازي صلاح الدين العتباني دون إشارة إلي عدد الأصوات.

رجل الدولة تغلبُ عليه بأكثر من خصائص القائد الحزبي. وقد أبدى نائبُ الأمين العام ملاحظةً لم تُفصِحْ عن الأسباب ولكنها تعبِّر عن ذات المعني وهو يَهمِسُ برأيه في عدم مناسبة الأمينِ العام الجديد للمَنصِب، مُفضِّلاً أحد أعضاء مجلس الثورة الذي تخلَّى مُبكِّراً عن زيِّه العسكري واستقال من المجلس وفقاً لترتيبٍ يدفعُه لِمنصَّة رئيس المجلس الوطني الانتقالي، ولكنه اقتراحٌ لم يجد طريقه للقرار إذ ظلَّ نائبُ الأمين يَزهَدُ في المُجادلة والمُواجهة مُؤثِراً المُسايَرَة الصامتة لآراء وقرارات الأمين العام، إضافة إلي إيمانه العميق بالدولة وحكومتها ممَّا يُزهِدُه بدوره في خوض المعارك والمُواجهات حول موضوعات التنظيم والنظام السياسي.

فحركة تحرير المرأة السودانيَّة بالإسلام، التي شَرَعَتها الحركة في منتصف العقد السبعين، قد أتت أُكلها في العَقْدَين التاليين بأفضل ممَّا كانت ترجو خُطَّة الحركة. ولكن ميلاد الإنقاذ قد وجد النساء وقد تحرَّرن بالفعل وتهيَّأن للعمل، فتحرير المرأة على براعته في الحالة السُّودانيَّة الفريدة التي ربطته بالإسلام، رغم سوابقه العربية لا سيَّما المصريَّة القريبة التي حشدت له مضامين الليبراليَّة الغربيَّة العلمانيَّة، ظلَّ فعلاً سالباً لا يأخذ مضمونه الإيجابي إلا بمشروع العمل الذي يلي التحرير نحو مثالات تحقيق المرأة لدورها في المجتمع والتاريخ. فالخروج إلي الشارع واقتحام العلم في دوره ومؤسَّساته أو اجتهاده الحُر، والمشاركة الشقيقة في ساحات العمل العام، والمُساواة في الفُرَص والعمل وفي الأجر والترقي الوظيفي، كلها قد تأصَّلت على فلسفة التحرير الإسلامي قبل أن تَروجَ في المصطلح العالمي مبادئ تمكين المرأة بعقود، ثم على تعديل القوانين في الحقبة المايويَّة التي تولَّت فيها قياداتٌ في الحركة مناصب دستوريَّة عُليا وتولَّى فيها الأمينُ العام وزارة العدل (ديوان النائب العام)، فأعمَلَ تعديلاتٍ جوهريَّة في التشريع نحو تمام تمكين المرأة، فتولَّت المرأة في السودان القضاء الأعلى بعد النيابة والوزارة قبل سنوات من إجازة ونفاذ هذه التشريعات في الدُّوَل العربيَّة كافة. أما في خاصَّة نشاط وعمل الحركة، فقد توسَّعت مشاركة المرأة في جماعات العمل الدَّعَوِي والخيري الطوعي والإغاثي، وارتسمت ظاهرة على لوحة المشهد أرتالُ الفتيات الإسلاميات بزيِّهن المعروف في معسكرات النزوح علي أطراف المُدُن، خاصَّة بعد كارثة مجاعة ١٩٨٣، بل وفي مناطق كردفان ودارفور والجنوب يُدرِّبن أو يُداوين أو يُعلِّمن، وانبثق أدبٌ جديد نظري وعملي، في علاقة الإسلاميَّات مع النازحين لا سيَّما غير المُسلمين منهم، إذ ظلَّ بعضُهُن يعملن لسنوات في المعسكرات النائية، يدخلن ويخرجن إليها في أيّما ساعة ليلاً أو نهاراً لا يمسُّهنّ إلا خيرٌ.

لكن بتسلُّم الحركة الإسلاميَّة لتمام قيادة الدولة والمجتمع في ١٩٨٩م انصبت تحديَّات جديدة كانت تقتضي نقلة أخرى في التحرير الإيجابي للمرأة، فقد تميَّزت النساء بكيانٍ خاص للعمل العام في أعقاب مؤتمر الحوار حول قضايا المرأة ١٩٩٠م هو''الاتحاد العام للمرأة السُّودانيَّة'' قبل قيام أي تنظيم نقابي أو شبابي، طوعي أو ثقافي يخلف المنظمات السالفة التي قضت عليها شموليَّة الشرعيَّة الثوريَّة الأولى، إذ كان الرأي أن يُسارع إلى إباحة الساحة للنساء، استصحاباً لكسب الحركة المتقدِّم في تلك الشريحة فيتصل العمل تلقائياً وتعمر المناشط فوراً. لكن الإباحة المنقوصة في ظل النظام الشمولي جاءت خصماً على خُطُوات ارتياد الآفاق المتجدِّدة في المرحلة الجديدة، فانكفأ النشاط السالِف يَجتَرُّ نفسه لا يُغري بجديدٍ ليحفِّز جماعات من النساء، لا سيَّما الشابات الأصغر عمراً والأكثف عدداً من الرعيل الأول الذي ابتدر التحرير وسار فيه لعقدين من الزمان. كما أن الارتباط اليومي للاتحاد العام للمرأة بجهاز الدولة وحزبها الحاكم أضعف الحيويَّة الشعبيَّة التي اتَّسم بها عمل المرأة في الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة لصالح الرسميَّة البيروقراطيَّة، وتحوَّرت الصورة الأولى للإسلاميَّة المُبادِرَة المُتقشِّفة المُتوكِّلة إلى نمطيَّة الأشباح الرسميَّة وعملها الروتيني العاطل عن الإبداع.

أما غياب التنظيم المنافس إذ لم تُفسِح الشمولية مساحة لأيٍّ من أنماطه المُناوئة الفكريَّة أو الثقافيَّة أو الأدبيَّة فضلاً عن السياسيَّة، دفع بالمنافسة كلها إلى الداخل فاستَعَرَت المُشاكَسَات بين الرائدات الإسلاميَّات على المناصب وكراسي الوزارة، وأظهرت الشاشة الأشد حساسيَّة في مجال عمل المرأة صورةً مبكِّرة لما ستؤول إليه صراعات الحركة الإسلاميَّة مستقبلاً في كل مجال، مهما يكُن عُمَّارُه ذكوراً أو إناثاً، سوى ما إنمازَت به المرأة الشرقيَّة عُموماً من شدَّة الغيرة وحدَّة الصراع. وتجلَّت كذلك لأوَّل الأمر في قطاع المرأة المناظرة بين أهل المُوالاة القدامى السابقين بالتاريخ والقادمات الأصغر سناً من داخل صف الحركة أو من الساحة العامة التي ولجتها الحركة الإسلاميَّة عبر بوَّابة السُّلطة الإنقاذيَّة فجلبت إنقاذيَّات ليس لهُن سابقة التزام سوى إعجابٌ بصوت الثورة وانحيازٌ لبرامجها.

أما العملُ الفكري والنشاطُ الثقافي الذي اتَّسع واشتدَّ أثره قبل ثورة الإنقاذ في المجال النسوي فلم يَلقَ ما كان يُقَدَّرُ له بعد أن تمكَّنت حركة الإسلام حُكماً ودولةً في توسُّع وتكثف، فالوُجُوه العالميَّة للمرأة المسلمة التي كانت تزورُ السُّودان في إيقاع متَّصلٍ منتظم منذ المُصالحة الوطنيَّة، إذ قَدِمَت رموزُ الرعيل الإخواني الأولى المُحرَّرات من

سُجُون الناصريَّة (زينب الغزالي وحميدة قطب وغيرهن)، ثم بعد نجاح الثورة الإسلاميَّة في إيران والمَدُّ النسائي المُتجاوِب معها في العالم العربي، فشَهِدَت الخُرطوم رائدات الثورة اللائي جُبْنَ السُودان يُحَاضِرنَ ويَشهَدنَ مواسم الحركة في المساجد والجامعات ومعسكرات النزوح، بل ويُؤسِّسن الجمعيات الطوعيَّة ويُنشِئْن المُستشفيات[١٨].

كذلك تضاءلت حركة البحث والتأليف والنشر بعد القَوْمَة التي اتصلت بعد رسالة الأمينِ العام ''المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع''، ونُشِرَت مقالاتٌ في الصُّحُف ومجلاَّت الجامعات و رسالةٌ واحدةٌ في كُتَيِّب[١٩]. كما اتصلت كذلك حركة الأدب وسط الإسلاميَّات، فتقدَّمت شاعرات مجيدات وكاتبات للقصَّة والرواية والنقد الأدبي، ولكن منذ الجبهة الإسلاميَّة انقطع صعود الأدب النسائي وضَعُفَ نشره، ولم تُضِف الإنقاذ سوى شاعرةً أو اثنتين جذبهُن مدُّ الثورة لا سيَّما روحها المجاهدة قتالاً في الجنوب والشرق، فأبدعن وتجاوب معهُن حماساً الجيل المُستَنفَر كله يومئذٍ للجهاد، ولكن ما ثارت حولهن أو حول جملة أدب المرأة ما ثار لدى طلائع النهضة المُبشِّرة في الثمانينات من اهتمامٍ يتعهَّده بالنقد والتطوير.

ورغم وضوح الفكرة والرؤية، لا سيَّما بعد صدور وثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة في ١٩٩١م والتي تجاوبت مع التصاعُد العالمي لمبادئ تمكين المرأة وتبنيها من قبل المنظمة الدوليَّة، لم ينشط التنظير الإسلامي لمحُفِّزات التحدي البالغة، لا سيَّما لدى تجربة حُكمٍ بالإسلام تزعُم لنفسها تقدماً خاصاً في عمل تحرير المرأة. ومع تقدُّم الثورة وتعاظم ابتلاءات المعارضة والمحاصرة الإقليميَّة والدوليَّة التي أحاطت بتجربة الإنقاذ وهي تخطو نحو عامها الثالث والرابع، جَلَبَ نشاطُ المرأة تعاطفاً عربيّاً وإسلاميّاً عالميّاً من شخصيات نسائيَّة خارج أطر التوجهات الإسلاميَّة في التيار القومي العربي أو الوطني في العالم الإسلامي، فتأسَّست منظمة عالميَّة نسائيَّة تتخذ من السُّودان مقراً لها، من الرموز النسائية التي داومت على حضور جلسات دورات الانعقاد للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وسودانيات قوميات، وسودانيات من الحركة الإسلاميَّة نَشِطنَ جميعاً في دعم التجربة الإنقاذيَّة الإسلاميَّة، وجلبن لها تأييداً ومناصرة ماديَّة وأدبيَّة عبر ساحات العالم، ثم امتد

---

(١٨) في الأعوام ١٩٨٠م-١٩٨١م زارت السودان ابنة المفكر الشهيد آية الله الطلقاني، وحفيدة الخميني، كما حاضرت في الجامعات صافيناز كاظم من سابقات كوادرِ اليسار المصري التي انحازت مع جماعة من الكتاب والمفكرين إلى مد الثورة الإيرانية بعد انتصارها، وأظهروا التزاماً كبيراً بالإسلام.

(١٩) كتبَ هذا الكاتب في العام الرابع من دراسته الجامعية ١٩٨٠م رسالة في بضع وعشرين صفحة بعنوان "التحرير الإسلامي للمرأة السودانية" حوت خلاصة أفكار ذلك الجيل عن قضية تحرير المرأة، ووُزِّعت في الجامعات.

نشاطهن ليتجاوب مع قضايا الأمة العربيَّة شأن حصار العراق بعد حرب الكويت وحصار ليبيا بعقوبات مجلس الأمن[٢٠].

كذلك مع شدَّة الحصار على الإنقاذ، انسَلَكَت النساءُ يومئذٍ في إستراتيجيَّة الإعداد للأسوأ من الطوارئ والنازلات، تجنيداً يحشد الشعب كله استعداداً لما قد ينجُم من سيناريوهات الحِصارِ والغزو وقَطعِ الإمداد في البحر أو الجو، فقاربت المرأة السودانيَّة المسلمة لأوَّل مرَّة ميدانَ الجهاد، ودفع الواقع الحركة الإسلاميَّة لإحياء فقهه بعد أن بَرَدَت فيه هذه المسألة، إذ لم تُثَر بعد الغزوات النبويَّة قضية جهاد المرأة إلا عَرَضَاً في أبواب الفقه النظري وليس عبر سيرة الفتوحات الإسلاميَّة الكبيرة. لكن التجربة في السودان حشدت مئاتِ النساء في معسكرات الدفاع الشعبي، وسافر عشراتٌ منهُن ليُجاهِدْنَ مباشرة قتالاً في مناطق العمليَّات، فثارت المخاوف والتحفُّظات على الفتاة الخارجة في سبيل الله، ولكن في صُحبَةٍ لم تألف هذا السلوك أو تدرُّجه في كمال تديُّن المجتمع، وإذ انحسرت التجربة سريعاً وصَمَتَ فِقهُها عن التطوُّر، بقيت صورة مُجَنَّدات الدفاع الشعبي تملأ وسائل الإعلام لا سيَّما الغربي، دليلاً مثيراً على أصُوليَّة الإنقاذ ومزاجِها الإرهابي.

*****

كانت خُطَّة الحركة الأولى أن تُبسَط الحريَّات وتُباح المنافسات في القطاعات الحديثة، المرأة والشباب والطلاَّب، وأن يُتَدَرَّج من ذلك نحو تمام الحريَّة للمجتمع والإباحة في السياسة تعبيراً وتوالياً أو تنظيماً. وإذ ظلَّ غالب الخطة ومداولاتها محصوراً في القيادة ومستوراً عن الإعلان والإعلام، فإن الوعي بها في صف الحركة الأدنى وداخل أطُرها بدا غائماً أو غائباً، ولئن بدت قطاعات من تلك في خِضَمِّ المدافعة المتصلة، لا سيَّما الطلاَّب بعيدةً عن أطروحات الحريَّة ومُوغِلَةً في أدب الجِهَاد وشعاراته ومفاهيمه ومواقفه التي تتجدَّد بين جبهة الحق وجبهة الباطل، ومن ثمَّ تصنيف المنافس السياسي إلي عدوٍ مُقاتِل، تحرَّك قطاعٌ آخر (الشباب) في ذات الفترة نحو مزيدٍ من الانفتاح والتعرُّف على الآخر، بل واستيعابه ضمن مشروع التحوُّل الحضاري الإسلامي المُتَّسِع.

استثمر قطاعُ الشباب مبدأً تليداً في فلسفة الحركة منذ انفتاح المصالحة الوطنية (١٩٧٧-١٩٨٥م) وهو بَسطُ الاستقلاليَّة والمسافة عن أطُر الحركة التنظيميَّة وخطها المنضبط وخطابها الملتزم لبعض واجهاتها التنظيمية الموصولة بالمجتمع لا سيَّما التي تفيء

---

(٢٠) أسَّست د. لبابة الفضل مع الصحافية اللبنانية حميدة نعنع وشخصيات نسائية قومية سودانية منظمة الرباط النسائي العالمي.

إليها فئاته العُمْرِيَّة الأصغر سناً، ففي تجارب العمل الطلابي ظلَّت اتحادات الطُلاَّب مستقلَّة في عملها الاجتماعي والثقافي، كما هو الحال في الأمانات الداخليَّة التنظيميَّة للجامعات والمعاهد العليا والتي تُوجِّه وتدير نشاطها أحياناً كثيرة مستقلة عن أمانات الطلاب المركزية وتقدر ظرفها الخاص في إطار بيئتها الخاصة. أما في العمل السياسي، فقد أُتيح للطلاَّب كذلك استقلاليَّة طيلة عهد المصالحة، فرغم دقة العلاقة بين الحركة ونظام الرئيس جعفر النميري وحساسيَّة قواعد اللعبة، واستئثار الطُلاَّب ونشاطهم بغالب التجاوُزات التي استدعت انزعاج النظام المايوي، فإن تعويل الحركة الإسلاميَّة على تربية الأجيال المقبلة على أصول الحريَّة والشورى والاستقلال بدا فَرضَ عينٍ مهما أغْضَبَ ذلك الديكتاتور.

استثمر قطاع الشباب كذلك لمنتصف العشرية الأولى من عهد الإنقاذ مبدأً آخر مشترعاً عن مبدأ الاستقلاليَّة السابقة، وهو ما حملته الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢) في أول مبادئها (أولوية المجتمع على الدولة وقيامه بغالب وظائفه وما الدولة إلا بُعْدٌ من أبعادِه)، فاقتحموا عبر ''الاتحاد الوطني للشباب'' قطاعات المجتمع كافة على طريقة ''دَعْ مئة زهرة تَتَفَتَّح''. وقدَّم قطاعُ الشباب لمشروعه التصالحُي بمداخل الحوار الحُر حول الثوابت الوطنيَّة التي تكسر جُدران التعازُل بين فئات المجتمع وجماعاته، لاسيما أوساط العمل الإبداعي الثقافي والفكري والفني والتي ظلت لعهد طويل موئلاً لأحزاب اليسار وجماعاته، نحو أرضيَّة مشتركة تطمحُ لما هو أكثر من الحدِّ الأدنى لصالح بناء وطنٍ على المُصالحة والمُسامحة والتعاوُن، ولو في ظِلِّ مشروعٍ إسلاميٍ للتحوُّل الحضاري.

وإذ يُدرِكُ قادة قطاع الشباب مدى محدوديَّة صلاحياتهم وتفويضهم في إطار معادلات الإنقاذ المتعقدة يومئذ، بادروا بالحوار نحو الفئات الأبعد عن ميدان السياسة، فقد بدأت تتفاعل بحدة على صعيد الحركة الداخلي قضايا الحُريات العامة وفروعها في التعبير والتنظيم وتفويض السُّلُطات للحُكم الاتحادي، وتحتشد نحو تمام المُواجهة والصراع. ولئن بدا قطاع الأدب والفن مستقلاً شيئاً ما عن ميدان الأيديولوجيا السياسيَّة وصراعها اليومي، فإن غالب ممثلي هذه المجالات من أهل الإبداع ينطوون على مواقف سياسيَّة، بعضها معلنٌ إلى حد الموقف النضالي اليومي الملتزم وبعضها قد يَخفَى ويَستَتِر. وإذ أن غالب حوار إتحاد الشباب قد توجَّه نحو الفئة العمريَّة التي تناسب عنوانه، فإن ممثلي هذه الجماعة جميعهم حديثو العهد بميادين الصراع الأشد احتداماً في جامعاتهم

ومعاهدهم التي تخرَّجوا فيها. فإذ تراجع كسبُ الحركة الإسلاميَّة الأدبي الذي بدا خالصاً لها في قَومَتِها التي أعقبت المصالحة الوطنية كما وصفناها في فصلٍ سابق، استعاد اليسارُ السوداني ميدانَ الأدب يمُدُّه وقودٌ طازجٌ من عُنفِ الإنقاذ الأمني، أشعَلَ من جديد أنماطه النضاليَّة المؤثِّرة بإبداعها علي ساحة الحياة العامَّة، لا سيَّما الشباب.

لكنَّ حِوارَ اتحاد الشباب أثمر جيداً مع المسرحيين والشُّعراء وكُتَّابِ الأدب القصصي والمسرحي، وانفتح نحو هذه القطاعات في سائر ولايات السُّودان، فتجاوبت روابط المسرحيين والأدباء الولائيَّة، وبدت أقل تسييساً وأكثر حاجةً لمن يُقبِل عليها محاوراً أو داعماً بعد أن آيَسَت من كل اهتمامٍ يأتيها من تلقاء المركز الخُرطُومي ونُظُمه الرسميَّة الحكوميَّة أو الشعبيَّة الطوعيَّة، إلا أنَّ ذات الحوارات بين الاتحاد والرموز الأشد تأثيراً ولو من أصحاب الماضي اليساري أو اليميني أو المتأثرين بتياره العام ما عادت خائبة أو صفر اليدين، بل كَسِبَت كذلك لمشروع الإنقاذ الحضاري عناصِرَ منهم زَهِدَت في جدوى مواقفها السابقة الرافضة المعتزلة أو اللامبالية، أو انفعل بتجربة خاصة في إطار مشروع الإنقاذ شأن الاستشهاد الذي طرق غالب البيوت وأخذ من بعض المبدعين الأخ الأصغر الشقيق أو الصاحب الصديق، كما بدا لآخرين أنه ليس ثَمَّة تناقُض جذري بين موقفهم الملتزم للوطن ومشروع الإنقاذ الإسلامي للنهضة والتحرُّر.

تناقُض آخر حملته تجربة الاتحاد الشبابي، فقد تصاعَدَت منذ العام ١٩٩٥م حِدَّة المُقابلة بين عناصر الدولة وعناصر الحركة، وإذ أن الفلسفة العُليا للتنظيم التي يُقَدَّرُ لها أن تحكُم مساره في المجتمع والدولة قد أعلَت شأن المجتمع ودوره، استشعر رجال الدولة وعلى رأسهم نائبُ أمين عام الحركة الذي تبوَّأ منصب وزير الخارجيَّة، تهميشاً كأنه يستصغرُ دورهُم على مستوى المفاهيم، فأعملوا وسائلهُم العمليَّة لهزيمة النظريَّة التي عبَّرت عنها إستراتيجيَّة الوطن القوميَّة الشاملة، ووجدوا في اتحاد الشباب الحالة المثاليَّة لإثبات أن الدولة هي الأعلى بما تملك من وسائل القوَّة والمال، إذ قام على قيادة الاتحاد عناصر مدنيَّة عالية الدِربة الفكريَّة والتنظيميَّة مؤمنة وفق ثقافتها الواسعة بالدور الحيوي الحاسم للمجتمع المدني، وإذ وجدت دعما كاملاً من الأمين العام في سعيها الفكري والعملي بوصفه المُنظِّر الرئيس لتلك الاجتهادات، باسطاً تأييده لاستقلال عمل اتحاد الشباب تمهيداً لتأسيس سائر الحياة العامة علي أطروحة التوالي السياسي، عارض نائبه كل محاولة لإعلاء شأن العمل الشعبي على الرسمي، منحازاً لدور أجهزة الدولة شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة، فطرح أمام تلك القيادة مبكراً وبوضوح أسئلة

التصنيف الذي أزَّم أوضاع الحركة الإسلاميَّة بين يَدَي التوالي ١٩٩٨م، وعند المفاصلة ١٩٩٩م: أين يقف الاتحاد بعمله وإنجازه وحواراته المفتوحة على المجتمع من الفن إلى السياسة مع الدولة أم مع التنظيم؟ مع المجتمع أم الحكومة؟ مع الرسمي أم مع الشعبي؟ ولا ريب أن الإجابة عن تلك الأسئلة تحدِّد مستوى الدعم المادي والمساندة الأدبية من الممسكين بتمام الأمر التنظيمي والحكومي لجهاز شعبي يقوم ذراعاً -ولو بعيداً- لحزب الدولة الواحد.

تجلَّت كذلك في اتحاد الشباب رغم جسارة قادته الفكريَّة والسياسيَّة أمراضُ النُّخبَة الإسلاميَّة ولكن في مستوىً آخر وبأساليب مختلفة، فقد اشتدَّت المُبايَنَة بين الرئيس ذي الخلفيَّة الأمنيَّة والتجارب الداخليَّة التنظيميَّة وبين القيادة التنفيذيَّة ذات الثقافة المنفتحة وتجارب العمل العام، رغم مشتركاتٍ كثيرة بينهُما كان يُقدَّر لها أن تجمَعَ وتَنسَجِم. كما امتدَّت فيه صراعاتٌ أخرى هي فروعٌ للصراعِ الأمني الداخلي مع الفِكرِي المُنفتِح، ولكن عُقدَتَهُ داخلةٌ من ثقافاتٍ وافدةٍ أصابت بعضَ أبناء الحركة الذين درسوا في معاهد وجامعات الخارج، وعاد المُخلصون منهم بعلمٍ وحيويَّة ومُبادرة ينفعون بها جُمُودَ الداخل ويحرِّكونه وعاد آخرون بصنوفٍ من ثقافة الحِيَلِ والمؤامرات دون تقوى أو أمانة.

تجاوباً مع تطورات العام ١٩٩٨م الذي أقرَّ التوالي وأجاز الدُّستور، التمست قيادات اتحاد الشباب طريقاً إلي الحوار السياسي مع تيَّارات وعناصر في أحزاب القوميَّة الناصريَّة والبعثيَّة ومن أحزاب اليسار الأخرى، خاصة حركة "حق" ذات القيادة الخارجة من الحزب الشيوعي بمشروعٍ فكريٍ للتنوير والديمقراطيَّة وبرنامجٍ سياسي للتغيير، فإذ بادرت إليهم قيادة الاتحاد بالدعوة للِّقاء وإعمال الحوار مهما تكُنِ السوابق والمرارات والمواقف نحو الحد الأدنى الذي يُجنِّبُ الوطن فِتَنَ النزاع، تجاوبت تلك العناصر على المستوى الفردي مقدِّرة مبدأ المبادرة للحوار ومُبدية حُسنَ النوايا للدخول في القضايا ولو عفواً بغير تكليفٍ حزبي رسمي. وإذ أقرَّت الأمانة السياسية للمُؤتمر الوطني رسمياً الحوار مع الأطراف والفصائل السياسيَّة كافة باعتباره بعض تكاليف الدعوة إلى الإسلام مهما يكُن المُحَاوَر، قامت عناصر من جهاز الأمن المُمسِكَة بملف أحزاب اليسار باعتقال عناصر "حق" الداخلة في النجوى الحِوَاريَّة مع عناصر المؤتمر الوطني، مُستغلَّة ذات المعلومات التي تلقتها في الاجتماعات الخاصة للأمانة السياسيَّة والتي دُعِيَت لها لتُعين بالمعلومات، وفقاً لصفتها الفنيَّة وحسب.

*****

مجالٌ آخر من مجالات العملِ الشعبي هو العَمَلُ الخيري الإنساني والإغاثي الذي شَرَعَت فيه الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة منذ أوائل العقد الثمانين من القرن المنصرم، وتوسَّلت به لقطاعاتٍ كانت خارج مدى عَمَلِها النُّخبَوِي وتأثيرِها الصَّفَوِي، كما توسَّعت فيه فبَلَغَت أطراف السُّودان وأصقاعه البعيدة واجتازت به الحُدود. لكن مجيء ثورة الإنقاذ ألحق العمل الإغاثي تدريجياً بآلة عمل الحكومة حتى أوشك أن يحتكره بالكامل ويجعله تحديداً فرعاً لنشاطها ذي الطابع العسكري، فقد سَبَقَت منظمة الدعوة الإسلاميَّة ووكالتها الإغاثيَّة إلى الجنوب وإلى جبال النوبة وإلى جبال الأنقَسَنا وإلى الشرق الأبعد، أي ذات الجهات التي أضحَت مع تصاعُدِ الحملة العسكريَّة للإنقاذ والحملة العسكريَّة المُضادَّة التي تُقاوِمُها إلى مناطق عمليات. وإذ استوعبت المنظَّمة عناصر شابَّة من خالص صفِّ الحركة لا سيَّما عناصر الأجهزة المعلوماتيَّة والأمنيَّة، فقد وجدوا فيها تماهياً مع رغبتهم في الحركة والمعرفة والنشاط بل ومَنفَذاً وسبيلاً مع الإنقاذ إلى الجهاد المُباشر، ولو قتالاً في سبيل الله.

رغم أن مبادرة بَسْطِ دعوة الإسلام بوسائل التعليم والإغاثة والعلاج كانت تجربةً رائدةً فريدة، فإن مجيء ثورة الإنقاذ قريباً من أزمة حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، حَمَلَت نُذُراً لنهاية تلك المرحلة التي تدفَّق فيها المدد من أموال أهل الإحسان في الخليج نحو مشاريع كثيرة في أفريقيا، خاصة عبر السودان بعد تأسيس منظمة الدعوة الإسلاميَّة. وقد كان الأوفقُ في المسار الطبيعي للأمور أن تقف الحركة الإسلاميَّة لتقويم التجربة تمهيداً لاستشراف أفقٍ جديد من العمل الدَّعَوِي الإغاثي، يَتجَرَّد لأول مرة من مددٍ خارجي سخي وليتحسَّس إمكاناته الخاصة ويجدِّد من وسائله ويتوسَّع في استثماراته. إلا أنه مع تزايُد حدَّة الحصار على نظام الإنقاذ انسلكت المنظمة ووكالاتها وعناصرها في صف الدفاع عن مشروع الأمل ألاَّ يحُاصَر ولا يسقُط، وقد أضحت المدافعة لا سيَّما في مناطق عمل المنظمة كأنها من فروض العين التي لا تميِّز المؤمنين بالتخصُّصات وإنما تَصِفَهُم جميعاً ''مجاهدين''، فلم تخرُج التجربة الرائدة برؤية مُتجَدِّدة لتبلغ ساحاتٍ جديدة وإنما انحصرت في المجهود العسكري، تمُدُّه بالدعم اللوجستي والفني وتُسَخِّر كوادرها وإمكاناتها بل وعلاقاتها الخارجيَّة في إطار المعركة التي بَرَزَت يومها شاملة، ولما خفَّت حملة الجهاد ثم كفَّت انكفأت المنظمة وعملها الدَّعَوي الإنساني وانحَسَرَ عملها عن ميادين كثيرة، وتخلَّفت بالطبع تجربتها الرائدة عن تجارب المنظمات المسيحية (الكَنيسِيَّة) في القرنين الماضيين، التي اتصلت واستمرَّت إلي اليوم تُجدِّد الرؤية وتتطور بالتجربة، وبرز

العمل الإنساني خاصَّة الإغاثي والتنموي كسِمَةٍ مائزةٍ لهذا العصر بعد خُفوت السياسي والمذهبي الأيديولوجي الذي كان يحكُمُ صور التوالي في المجتمعات الحديثة.

تطوُّرٌ آخر في عمل المنظَّمة وَسَمَ سيرتها لسنوات الإنقاذ، وهو استقلال العمل وسط النازحين عن بقية العمل الإغاثي الذي ارتبط بالحكومة وحملتها العسكريَّة، ذلك بفضل مؤسِّس المنظمة الأول الذي هيَّأت له ثقافته العالميَّة وخبرته المُتصِلة من المجال السياسي إلى المجال الطبي أن يُدرِكَ شروط الإدماج والتكامل الوطني بين السُّكان في إطار المشروع الإسلامي لحُكم السُّودان، يساعده في ذلك وزير الإسكان لولاية العاصمة الخرطوم الذي وافقت ثقافته وتخصُّصه الهندسي وإيمانه المُطهَّر من العنصريَّة بالمشروع الإسلامي أن يستجيب لخُطة إسكانِ الأعداد الكبيرة من النازحين حول العاصمة، وجُلُّهُم من الأطراف الجنوبيَّة والغربيَّة للسُّودان ثم المجموعة الأفريقية لجبال النوبة. وقد شهدت الخمسيَّة الثانية من عمر الإنقاذ حرباً صامتةً لكنها ضروسٌ بين أمين عام المنظَّمة يُسانِدُه وزير الإسكان الخُرطُومي وبين والي الخُرطوم ذي القوَّة التنظيميَّة والرسميَّة النافذة والحِيَل الواسعة والمُوازنة الماليَّة التي يُحسِنُ توفيرها، ثم مشروعه الباطني المُضاد الذي يرفض العمل وسط النازحين بما يُغريهم بالبقاء ساكنين في العاصمة. وإذ أن الروح العنصريَّة قد استشرَت سراً في بعض نُظُم الحركة ومكاتبها وقراراتها لا سيَّما التي يُهيْمِن عليها أمثال والي الخُرطوم، فإن أساليبها الخفيَّة المُوغلة في التآمُر قد سَتَرَتها عن عيون كثيرة في الحركة كان يُمكنُ لها إن وَعِيَت بها أن تقومَ مُقاوِمَةٍ لها بالحق[٢١].

*****

ميدانٌ آخر في العمل غير الرسمي، هو سيرة الاجتهاد الفكري للحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة بعد ظهورها عَبرَ بوَّابة المؤتمر الوطني وتَوَلِّي الأمين العام المُنتخب إدارة غالب وظائف الحركة غير الرسميَّة. فقد كانت التطلُّعات والطُموحُ المنطقي عبر رصد تلك السيرة الفكريَّة للحركة يرجو أن يشهد عهد الإنقاذ بما حمل من تحديات فكريَّة تستدعي كثافة الاجتهاد والعمل الفكري، وبما بسط من حريَّة شَرَعَت الأبواب لحركة أهل الفِكرِ والتجربة من جهات العالم قاطبة، كان الرجاء أن يَنشَطَ الاجتهادُ الفكري نظراً وعملاً. ولكن ما شهدته الحركة الفكريَّة للحركة الإسلاميَّة في المُصالحة الوطنيَّة من آمالٍ واعدة لأطروحاتها وصفوتها المفكرة لم يتجلَّ بذات القوَّة والجَسارة عندما ضَجَّت ساحة الواقع

---

(٢١) استعرت المدافعة بين د. الأمين محمد عثمان أمين عام منظمة الدعوة الإسلامية ود. شرف الدين بانقا وزير الإسكان بولاية الخرطوم من جانب ووالي الخرطوم د. مجذوب الخليفة من جانب آخر، إذ قاوم الأخير بشدة محاولات الأوَّلَين لتوطين النازحين في العاصمة وفق إجراءات رسمية تتيح لهم إقامة كريمة.

بالأسئلة الصعبة تنتظرُ الفِكرَ الجديد: في السياسة كانت المعادلة الأوفق بين الحريَّة والنظام وبين المواطنة والجهاد والموازنة الأعدَل بين المركز والولايات، كلها كانت أصولها جليَّة في اجتهادات الأمينِ العام السياسيَّة وهو يُهَيِّئ الحركة لتمام التمكين والدولة، ولكن الوعي الواجب بها والعمل المُمهِّد لها في النُّخبة والمجتمع، ثم الاجتهاد اللازم لبيان أصولها وبسط فروعها وفِقهِ تنزيلها علي الواقع لم يُتَصَدَّ له بما يستحق من إفراغ الوُسْع الفكري والتذاهن والاجتهاد البحثي الفردي والجماعي الذي تهديه التَّجربة ويُطوِّره النظر، ثم أسئلة الاقتصاد والتي وَجَدَت توفيقاً طيباً بأفضل مما وجدت أسئلة السياسة والمجتمع قبل أن يرتد وينتكس بها الخلاف حتى إباحة الرِبا، ثم قضايا فِقهِ المجتمع من قطاعه الأهلي حتى تديُّنِه وذِكْرِه وثقافته وعلمه وفَنِّه، كلها كانت يانعة الجذور يُرجى لشجرتها ثماراً كثيرة مُنيرة، ولكنها كذلك حاصرتها هُموم اليومي السياسي وتحدياته الشاخصة، فلم تتصل زيارات الرموز الفكريَّة العالميَّة كما كانت كثيفةً قبل عهد التمكين وإن لم تنقطع خاصَّة على هوامش المُؤتمرات العالميَّة الرسميَّة والشعبيَّة شأن المُؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي جَلَبَ كثيرين إلى دورة انعقاده التأسيسيَّة والثانية، ولكن الهمَّ السياسي المحلي والإقليمي والعالمي كان قد غلب واحتدمت تحدياته بعد حروب الخليج، ومِن ثمَّ غلبت قضايا السياسي الراهن المُلِح الوقع على هُموم المُفكِّرين وبحثهم عن النظري والتجريدي الذي يجدِّد الحاضر ويؤصِّل للمستقبل، فجاءت محاضراتهم وندواتهم التي تناثرت متباعدةً دون كثافة المواسم الفكريَّة السابقة، تخاطب قضايا الأمَّة ذات الحُضُور السياسي الثقيل المُتشعِّب، الذي لا يحيط بقضايا الفكر والنظر لا سيَّما ذات الجَزْرِ المحلي والهمِّ السُّوداني الخاص، أو أن تجد وقتاً للحِوار في ظل فترات الإقامة الصغيرة وزمنها المحدود.

كان لمركزِ الدراسات الإستراتيجيَّة، وهو مؤسَّسة رسميَّة تنتسبُ بالاسم الرسمي إلى رئاسة الجُمهوريَّة، الدورُ الرئيسي والأساسي في مداولات مؤتمر الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، وإذ أن الوثيقة الشاملة التي صَدَرَت في ختام المؤتمر والمداولات الأوليَّة حولها استلهَمَت خُلاصَة فكر الحركة الإسلاميَّة واجتهادها في قيادة مجتمع ودولة السُّودان، بل هي أوَّل وثيقة متكاملة عبَّرت عن ذلك، فإن الإعداد للمؤتمر وتحضير الأفكار الأساسيَّة واصطفاء المشاركين قد قاده مدير المركز من داخل أجهزة الحركة وتولَّى إخراجه عبر واجهته الرسميَّة التي ساهمت بنصيبٍ جيد في النتائج المهمَّة التي صَدَرَت عن المؤتمر، خاصَّة مساهمة مجلس إدارة المركز الذي ضمَّ عدداً من رموز القُوَّات المُسلَّحة المُتقاعدين،

منهُم من له سابقٌ ونصيبٌ في الفكر الإستراتيجي العسكري إضافة إلى خبرة بالسودان والعالم، وقد كانت محاولة التكامُل بين فكر الحركة الإسلاميَّة الذي عبَّرت عنه عناصرها في لجنة الإعداد لوثيقة الإستراتيجيَّة وبين العسكريين أهلِ الكسب العام تجربةً طريفةً لمدى توافُقِ الداخل الحركي والخارجي العام ومدى اختلافه.

ولكن عمل مركز الإستراتيجيَّة قد اتَّصل في التأصيل للقضايا الرئيسية، التي ظلَّت تنتصبُ أمام تجربة الحُكم الإسلامي في السُّودان، لا سيَّما الأكثر إستراتيجيَّة الأبعد أثراً وخطراً: هل دولة الإنقاذ دولة إسلاميَّة أم محاولة تجتهد لبلوغ تلك الصفة تدرجاً؟ ما هي الأصولُ الإسلاميَّة الهادية لصياغة مجتمع السُّودان إسلامياً لينهض وفق رؤية وبرنامج الحركة الإسلاميَّة؟ وما هو البرنامج الإسلامي للحكم؟ ثم أسئلة العلاقات الإستراتيجيَّة مع الجوار الإقليمي العربي والإفريقي، والمحيط الإسلامي الأبعد: كيف نؤسِّس لتجربتنا الإسلاميَّة في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد والقضايا المتفرِّعة من ذلك النظام الجديد: مصالحة إسرائيل، الدعوة إلي الإسلام ونَصْبُ أنموذجه وقُدوَته في ظل الحساسيَّة المُتفاقمة ضد الأصوليَّة و"الإرهاب" الإسلامي؟ وغير ذلك من القضايا التي طرحها المركز. كما حاول مركزُ الدراسات الإستراتيجيَّة كذلك أن يمتد باجتهادِه الفكري نحو المؤسَّسات التنفيذيَّة التي يتبعُ لها رسمياً والتي يُقَدَّر لها على مستوى النظر أن تتخذ القرار الأعلى وتباشر إنفاذه، تحديداً مجلس الوزراء ورئاسة الجُمهوريَّة.

كانت اجتهادات مُدير المركز وِفقاً للإستراتيجية القوميَّة الشاملة قد اقترحت إلغاء وزارة التخطيط بين يدي إستراتيجيَّة قوميَّة شاملة تُعوِّل على تمام الحكم الاتحادي، تَبسِطُ السُّلطات كافَّة للولايات وتحصرُ للمركز الاتحادي في الحكومة المركزيَّة وظائف التخطيط. وإذ قُبِلَ المُقترح في مطلع العقد التسعين بيُسرٍ وصَدَر القرارُ بإلغاء الوزارة فور مباركة الأمين العام للمُقتَرَح، بل وأعقب صُدُورَ القرار ونفاذه جملةُ قراراتٍ بالغةُ الخطر في إعادة هيكلة الخدمة المدنيَّة نحو تقليص النواة المركزية في الوزارات الاتحاديَّة ودفعِ غالب موظفيها منقولين إلى الولايات بما يُشبِهُ ماضي الخدمة العامة، فقد أعادت الإستراتيجيَّة القوميَّة العَربة إلى ما يُشبِهُ مِنَصَّة التأسيس، ووجدت آلية اتخاذ القرار العُليا في الحركة ظاهرة الانسجام فدَارَت أغلب معركة تنفيذ الإستراتيجيَّة بين الداخل التنظيمي الذي يقوده الأمين العام بنَجَازَته المعهودة، وبين جسم الخدمة المدنيَّة الذي أَلِفَ الاسترخاء، بما في ذلك وزراء رأوا في أهداف الإستراتيجيَّة تكليفاً لا تطيقه البلاد(٢٢).

---

(٢٢) رأى وزير الزراعة وقتها بروفيسور أحمد علي قنيف مضاعفة المساحة المزروعة قمحاً إلى عشرة أضعاف فوق طاقة مشروع الجزيرة.

نحوَ النصفِ الثاني من التسعينات ازدادت المُبايَنَة داخل الصفِّ القيادي وتحديداً داخل المكتبِ القائد وتأسيساً على تلك التبايُنات أخفقت معظم مقترحات مركز الدراسات الإستراتيجيَّة ذات النزوع الإصلاحي الجذري، فمجلسُ الوزراء رغم ثباته بغير تعديلات كثيرة تطالُ أشخاص الوزراء، سِوَى التعديل الأساسي بعد وزارة الثورة الأولى التي قُصِدَ بها تمويه النظر الداخلي والخارجي عن جُذُور الانقلاب الإسلامي، واجه منذ أول الثورة مأزقين: الأول، التقاليد الراسخة المتوارثة من العهد المايوي إذ وَضَعَت أُصُولَ نُظُمِها على التجاوب مع رغبات الحاكم الفرد وتلبية رِضَاه كما هو الحالُ في الإعلام والجيش، فقد استمرَّت تقاليد الإنقاذ في إدارة مجلس الوزراء مايويَّة يمدُّها رضى نائب الأمين العام الذي لا يَظهَرُ في الإعلام لكنَّه يُهيمِنُ بكل قوَّة الشرعيَّة الثوريَّة والشرعيَّة الدينيَّة، تصله علاقة تليدة بمايو التي دخل منها إلى مسرح السياسة القوميَّة ونال فيها النيابة التشريعيَّة وبلغ أرفع مناصبها إبان فترة المصالحة الوطنيَّة وله بها إعجابٌ لا يُخفيه.

المأزقُ الثاني لمؤسَّسة مجلس الوزراء في الإنقاذ هو ذات تمكُّن القيادة الباطنيَّة من سلطة القرار الحقيقي والإحساس المُتنامي لدى الوزراء أعضاء المجلس بالسُلطة المنقوصة، كلٌّ في الإطار الذي يتوقع أن تكون له فيه تمام السُلطة، فقد حاول مدير مركز الدراسات الإستراتيجيَّة أن يَلِجَ المناطق التي بدأت تشتعلُ فيها الإشاراتُ الحمراء عندما تقدَّم بمقترحاتٍ للإصلاح الجذري لعمل مجلس الوزراء بما يمكِّنه من القيادة السياسيَّة للبلاد، وبما يُلبسُ الوزير قلادة القيادة السياسيَّة في المسؤوليَّة التضامنيَّة للوزراء، فوزير الصحة مسؤولٌ عن عدالة المُوازنة وتمام نفاذها كما أنَّ وزير الخارجيَّة مسؤولٌ عن عدالة التخطيط الصحي للبلاد وعن نجازة نظامها العدلي والقضائي. لم تتقدَّم تلك المقترحات أو تجد الترحيب، فبقيت مادَّتها النظرية في الأضابير، واكتمل الرفض لاجتهاد المركز النظري عندما حاول أحد مساعدي المدير إحكام شبكةٍ للمعلومات حول السودان نواتها المركزيَّة في ديوان الحكم الاتحادي، فنشطت عناصر من المكتب القائد ذات النزع العسكري السرِّي الأمني المعلوماتي، مهما بَدَت ثيابها مدنيَّة ويسبق اسمها لقب الدكتوراه العلمي، لتُبطِلَ ذلك العمل[٢٣].

حاول كذلك مركز الدراسات الإستراتيجيَّة مع تصاعُد حدَّة المُواجهة بين الدولة

---

(٢٣) قام الدكتور عوض أحمد الجاز وزير مجلس الوزراء يومها بإلغاء مؤتمر شبكة المعلومات الذي أشرف عليه عمر أحمد فضل الله أحد مساعدي مركز الدراسات الإستراتيجية، بعد توزيع الدعوات للمؤتمرين والضيوف، بل هو المؤتمر الوحيد الذي ألغي صبيحة انعقاده في تاريخ الإنقاذ. والجدير بالذكر أن الدكتور الجاز نفسه قد أبلى أحسن بلاء في متابعة تنفيذ الاستراتيجية القومية الشاملة التي تقع تحت إشراف وزارته ولكن الغلبة جاءت في إلغاء المؤتمر استجابة لنداءات أهل القُبَّعة الأخرى ذوي الوساوس .كما سبقت الإشارة في الفصل السابق.

والحركة، بين التنظيم والحكومة وبين المدني والعسكري أن يُدخِل أفكار الإصلاح إلى مؤسَّسة الرئاسة باقتراح تأسيس مجلس للأمن القومي يستلهمُ النسق الأميركي في إحاطة الرئيس وإطلاعه الناجز بالمعلومات والاجتماع إليه كل صباحٍ في أوَّل يومِ العمل وتهيئته لاتخاذ القرار عبر المؤسَّسات المُختلفة، ولئن كان مجلس الوزراء منطقةً حمراء فرئاسة الجُمهوريَّة غَدَت يومها فاقعٌ لونها بالحذر والخطر، إذ توطَّد دورُ وزير رئاسة الجمهوريَّة الذي ظلَّ في المنصب لأكثر من خمسِ سنوات وأصبحت ملازَمَته للرئيس أدباً شعبياً تُطلَقُ النكات حولها، ولكنه في ذات الوقت يؤكِّد على جدِّيتها في نفي عفويَّة الصداقة عنها ويفضح خُطَّتها القاصدة للإحاطة والمُراقبة والعزل للرئيس(٢٤).

تأسَّست نحو منتصف التسعينات هيأة الأعمال الفكريَّة لتكامُل دور المؤسَّسات الفكريَّة الأخرى، وعلى رأسها المركز الإستراتيجي ثم مركز الدراسات الاجتماعيَّة الذي انحسر دوره نحو أول التسعينات، ومركز دراسات المرأة الذي نشأ لسدِّ النقص المُستشعَر في هذا المجال. لكن الهيأة برزت عبر الوجوه التي ظلَّت تُوالي التخطيط والتنظيم والكتابة والترجمة لغالب عمل الحركة الفكري، ثم مع قيام المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي واتِّساع الدور الفكري العالمي للأمين العام للحركة، ومنهجه الذي يُديرُ الشورى العلميَّة في الإعداد لمحاضراته وأوراقه. وهي ذات المجموعة التي ظلت توالي النقاش المستمر مع الأمين العام منذ خواتيم العقد السبعين حول قضايا أصول الفقه وأصول الأحكام وأصول ومشكلات وأشكال نُظُم الدولة الإسلامية الحديثة إلى مداولاتٍ حول علوم القُرءان والتفسير انتهت بمُقترح قيام حلقة منتظمة لتفسير القُرءان، ظلَّت تجتمع أسبوعياً مهما تكاثفت شواغل التنظيم وتكاثرت ابتلاءات السياسة، وأثمرت منهج التفسير التوحيدي للقُرءان(٢٥).

قامت كذلك في الإطار الرسمي الأعلى مُستشاريَّة التأصيل برئاسة الجُمهوريَّة، والتي كان يُقَدَّرُ لها نظرياً أن تتعهَّد البرنامج الإسلامي للحُكم بالمبادرة والرعاية، وتولاَّها لأوَّل الأمر وزير التعليم العام السابق الذي ظلَّ لفترة طويلة في الصف القيادي الأول

(٢٤) رفض اللواء عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية حينها، ولثلاث مرَّات متوالية، إنفاذ طلب الأمين العام للحركة بتعيين الدكتور سيف الدين محمد أحمد أستاذ الدراسات الاستراتيجية بجامعة إنديانا سابقاً ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في منصب مستشار برئاسة الجمهورية لإنفاذ فكرة مجلس الأمن القومي، كما ظلَّ يرفض كل محاولات الإصلاح لمؤسَّسة الرئاسة التي بذلها أهل الفكر في الحركة الإسلامية، د. أمين حسن عمر، د. صادق الفقيه ود. يس عابدين وأخرجهم جميعاً مغاضبين من القصر الجمهوري. ومن الطرائف أن د. ياسين عابدين عُيِّن في منصبين في نفس الوقت لدفعه خارج رئاسة الجمهورية التي تولى لفترة بسيطة منصب وكيلها.

(٢٥) راجع التمهيد الذي كتبه هذا الكاتب للمجلد الأول للتفسير التوحيدي، دار الساقي، لندن ٢٠٠٣.

للحركة، وإذ أنه وجد يُسراً في فهم وإنفاذ برنامج الإنقاذ لثورة التعليم العالي، فإن فكرة مُستشاريَّةٍ للتأصيل لم تكُن بتلك السهولة، فإنفاذُ برنامج إسلامي للحُكم كان يقتضي عزيمة فكريَّة ماضية لا تُشبِهُ قرار تعريب المناهج أو مصادرة مباني المدارس والمعاهد لصالح الجامعات الجديدة أو عودة طلاَّب الخارج إلى السُّودان، بل كان يقتضي استصحاب كل تجارب الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة واجتهادها الفكري في ضوء علوم العصر وتقدمه التكنولوجي لتأسيس دولة إسلامية عصرية ومجتمع مسلم حديث، وهو ما بدا عَصِياً على هِمَّة الدولة وحُكَّامها التنفيذيين، وعلي عناصر الحركة التي أُعِدَّت لمثل ذلك اليوم.

لكن مهما انحسر التأصيل واجتهاده دون تطلع الحركة الإسلامية لمجتمع السودان ودولته، فقد أفلحت مساعي التعليم في بسط ثورته مضاعفةً كثيرةً لعدد المدارس والمعاهد والجامعات عبر كل التخصصات وعلي امتداد ولايات السودان كافة، فتبدلت جذرياً في العامين الأوَّلَين لثورة الإنقاذ خارطة انتشار مؤسساته بما بلغ كل مدينة وقرية مهما تناءت وانعزلت عن المركز، وأضحت قريبةً من كل سوداني كان يضرب لها أكباد المسافات بحثاً عن التعليم.كما تضاعف عدد التلاميذ في المدارس وطلاب الجامعات بما يستحق أن يحمل وصف الثورة. وإذ انتشر التعليم أفقياً فقد تَعرَّب السودان مع تقدم الأعوام وتَوَّحد كله يتحدث العربية لغةَ أمٍّ أو لغةَ خطابٍ وتوفَّر العنصرُ الأهم لشعوبه في بحثها الدؤوب لتكون أُمَّة ذات هُوِيَّة ثقافية جامعة واتجاه قاصد نحو هدف. لكن إذ ضاعفت ثورة التعليم الأعداد انتصبت أمامها تحديات المناهج الأفضل لتنمية الإنسان وإعداده مواطناً عصرياً صالحاً وما يحتاجه ذلك من عمل فكري مجتهد مبدع وتأصيل إسلامي جديد، ثم موازنات مالية ضخمة لإعداد المباني وجلب الكتب ووسائل التعلُّم المتقدمة في العالم كل صباح نحو أفق جديد بما لم تكن تطيقه ظروف ثورة الإنقاذ المتورطة في مشكلاتها اليومية الملحة والمحاصرة من الخارج. فمهما أثمرت تلك الثورة حصاداً طيباً من الخير للأمة وأنقذت الملايين من ضَياع الأمية والجهل، فقد أثارت جدلاً وأسئلة حول مستوى المتعلمين وتأهيل الخريجين ما تزال تتفاعل على الصعيد المحلي والخارجي، كما ضاعفت بأعداد الخريجين المتضاعفة مشكلاتِ البحث عن العمل والتوظيف فَعقَّدت وسائل الحرب ضد شبح العطالة.

*****

وافى كذلك انتخابُ الأمين العام الجديد للمُؤتمر الوطني وفقاً للخطة التي أجازتها

هيأة الشورى الخاصة تطوُّر المواقف ثم تعقُّدها في المجلس القيادي، إذ أشارت الخطة بوضوح إلى خروج الحركة بكل وجوهها وغالب وظائفها إلى العَلَن بتولِّي الأمين العام للحركة الأمانة العامة للمُؤتمر الوطني، ثم إباحة الساحة للتوالي التنظيمي أو التعدديَّة السياسيَّة وحريَّة التعبير، ومن ثمَّ حَسْم الازدواجية بين حاكِمِيَّة الحكومة وحاكِمِيَّة الحركة، ونهاية المرحلة المُتطاولة من الشرعيَّة الثوريَّة الانتقاليَّة بخروج العناصر العسكريَّة من السياسة تماماً.

كما شَمِلَت الخُطة انتخاب مجلس وطني من كل ولايات السُّودان يخلفُ المجلس الانتقالي، ويضع دستوراً دائماً للبلاد، يعقُبُه مباشرةً انتخابُ الأمين العام للحركة الإسلاميَّة أميناً عاماً للمُؤتمر الوطني، وإعدادُ الحركة الأتَمُّ للمنافسة السياسيَّة الشاملة. ورغم أن جولات الرئيس الكثيفة لغالب مراكز البلاد وحتى بعض قُرَاهُ وبواديه بين يَدَي تقدمه مرشحاً لرئاسة الجُمهوريَّة قد لاقَت نجاحاً كبيراً، فإن تقاليد الاحتشاد والتجمُّع لكبار المسؤولين في السُّودان أينما حلُّوا لا تكاد تُعطي طُمأنينةً صادقةً لمدى العزم والتأييد للبرنامج الذي يُبشِّر به الرئيس أو حتى لشخصه رمزاً لتحوُّلٍ إسلامي حضاري، ولكن مقارنتها حتى بالاحتشاد الذي يلقاهُ نائبه الأوَّل في تطوافه المُتصل عبر السُّودان، أبرَزَت جماهيريَّة أوسع بكثيرٍ للرئيس، وأصبحت إحدى مكوِّنات الموقف الذي تبلور في الصف القيادي بين العسكريين وأوليائهم المدنيين في جانب، ودُعاةِ بسط الحريات العامة وحاكِمِيَّة الحركة وحزبها السياسي في الجانب الآخر.

رغم نجاحٍ طيِّب للأمين العام للمؤتمر الوطني في تنظيم أمانات المؤتمر وضبط نشاطها، واستشعار القطاعات الأكثر حيويَّة في الحركة الإسلاميَّة (المرأة والشباب والطُلاَّب) لأوَّل مرة منذ فجر الثورة أن لهم حزباً وقائداً، فإن سِماتِ رجُل الدولة كانت الأغلب كما سبقت الإشارة، لا سيَّما في الإطار الشمولي الذي يجعله حزباً واحداً حاكماً، فقد ظلَّت زياراتُ الأمين العام للولايات تُصَوَّب نحو الوالي والمحافظ والوزراء وقائد المنطقة العسكريَّة، ويأتي أمين عام المؤتمر الوطني في ذيل ذاكرة واهتمام الأمينِ العام ووفده القادم من الخُرطوم رغم أن الزيارة ينبغي أن تقصده في الأساس، كما اتَّسم خطابه السياسي الجماهيري العام بالفتور والفراغ على نقيض خطابه الداخلي أو خطابه لأيِّما قطاعٍ مثقَّف متماسكٍ فيكون مُصَوَّباً نحو أُمِّ القضايا.

في المقابل جاء طِوافُ الأمين العام للحركة عَبرَ ولايات السُّودان كافَّة طارحاً لأوَّل مرَّة بقوَّة في خطابه العام قضايا الحُكم الفِدْرالي وعزمَ الإنقاذ علي بسط السُّلطات، شارحاً

الفلسفة التي تؤمن بها الحركة الإسلاميَّة وتؤسِّس عليها مواقفها منذ مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤م في ضرورة بسط السلطة والثروة للسودان الكبير المُترامي الأطراف، وهو ما صدَّقته المراسيم الدُّستوريَّة التي توالت منذ المرسوم الذي أسَّس للحُكم الاتحادي في ١٩٩١م، إلى المرسوم الثاني عشر والرابع عشر الذي حَوَى اتفاقيَّة الخرطوم لسلام الجنوب وأتمَّ بسطَ السلطة للولايات. كما طرح الأمينُ العام في خطابه العام بقوَّة لا تُضاهَى إلى سابقات خطاب الإنقاذ مبادئ المشيئة إيماناً وكُفراً للإنسان من مُحكَمات القرءان وأصول فقه الحركة نحو تمام الحريَّة السياسيَّة تعبيراً وتنظيماً. وبدعوة أمين عام الحركة الإسلاميَّة الجماهير التي احتشدت لسماعه في أيِّما مركز حضري أو ريفي حلَّ فيه عبر سُوح السودان للتبايُع وليس أخذ البَيْعَة، أضاءت كذلك إشاراتٌ جديدة للحذر والخطر مثَّلت مادةً جديدةً لقياداتٍ من الصف القيادي الأوَّل ظلَّت تتربَّص بكل حدثٍ مشابه تغذِّي به مخاوف الرئيس والعسكريين حوله. ورغم حِرصِ الأمين العام في كل مبايعاته على شرح فقهه للبَيْعَة أو فقه الحركة الإسلاميَّة المُجاز منذ بيعات النميري، والذي يجعلُها عقداً بين الطرفين أو تعاهُداً بين جماعة، شأن البيعة الراهنة للإنقاذ؛ فالجميع، قيادة وقاعدة، يتعاهدون جميعاً ويتحالفون كافة ويتواثقون كلهم على إقامةِ الدين، مهما اشتدَّت تكاليفه وعَظُم بلاؤه، وبَسْطِ الشُورى والعدل؛ فالبيعة إنما أخذت اسمها من عقد البيع أشهر العقود بين الشاري والمُشتَرِي، فإذا أخذ الحاكم البَيْعَة اشترطت الرعيَّة أو المواطنون في المقابل حقوقهم عليه.

رغم جلاء فقه البَيْعَة، فقد دفعت جولاتُ الأمين العام ودعوته للتوالي مع المؤتمر الوطني ومُبايَعاته الواسعة، دفعت الرئيسَ ونائبه الأوَّل ونائبَ الأمين نفسه المُتحفِّظ على أطروحة التوالي وعلى إقصاء العسكريين من ساحة السياسة، إضافة إلى المجموعة القياديَّة المدنيَّة والعسكريَّة من حولهم، إلى اعتبار المؤتمر الوطني منافساً، بل العدُو الذي يُتَوَقَّع من مأمنه غالبُ الحذر والمكروه، فمضوا إلى محاصرة المُؤتمر الوطني وإمساك أموال المُوازنات اللازمة لإنفاذ برامجه عنه، وإلى عزل أمينه العام الجديد الذي لم يجد بُدّاً عن الاصطفاف مع الأمين العام للحركة وتقاسُم الحملة معه، فأخذت المجموعة المُتنفِّذَة المُناوِئة صلاحيَّاته في لجنة التعيينات والمحاسبات العُليا وحرمته حتى من أشهر اختصاصاته في التعبئة لبرامج الحُكم، فجعلت أموال التبرعات التي تصدَّق بها الشعب في الداخل والخارج مساهمةً في حملة صَدِّ العُدوان عن السُّودان بعد احتلال الكُرمُك وقيسان في ولاية الخرطوم، بِيَدِ واليها الأشدِّ تصدياً لمُخطَّطات الأمين العام وبرامجه مهما تكُن تعبيراً عن السياسات العُليا

للحركة. وتجاوَبَ مع الحملة بالطبع وزيرُ رئاسة الجمهوريَّة مُلازِمُ الرئيس وأشدُّهم فَرَقاً من زوال سُلطته، فدَفَعَ بأمين عام المؤتمر الوطني إلى ذيل القائمة الرسميَّة البروتوكوليَّة، يأتي بعد الوُزراء والوُلاة ووُزراء الدولة والمحافظين، وهو رسمياً سكرتير عام الحزب الحاكم إذا ناسَبْتَهُ إلى تقاليد الحزب الواحد الاشتراكيَّة، والتي كانت تضعه باطمئنانٍ حاكماً أعلى حتى على رئيس الجُمهوريَّة.

تنامي المخاوف والشُّكوك حَجَبَ كذلك الشريحة القياديَّة من تأمُّل التحوُّل الكبير الذي بلغت به الإنقاذ العُمق والجُذور في المجتمع السُّوداني، إذ حملت جولات الأمين العام للحركة ملامح واضحةً لمدى اصطفاف الصف السُّوداني بكل أطيافه مع أطروحة التحوُّل الإنقاذي، فقد بَدَت المسيرة الإنقاذيَّة وهي تَجِدُّ في السير، تحملُ الإسلام وبُشرَيَات النهضة، وتدعوهُم بالقول والعمل أن يزهدوا في انتمائهم الماضوي الرجعي، مهما يكُن ما يحمله من وشائج الانتماء لسوابق التصوُّف والعلم أو الهجرة والجهاد، التي تأسَّست عليها طوائف أهل السُّودان وقامت عليها أحزابه.

وإذ بدَت المسيرة الإنقاذيَّة كأنها حَسَمَت مستقبل السُّودان لصالح التوجُّه الحضاري الإسلامي ولصالح رموزه، قادة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة، تأمَّلَت دراسةٌ مهمة من بعض مُنَظِّري التأصيل وقادة فكر الحركة في مسيرة الإنقاذ نحو نهاية القرن الميلادي (١٩٩٦-١٩٩٨م)، بَدَت فيها الصُورة جليَّة إلي حدٍ كبير أن ثورة الإنقاذ أوشكت أن تجتاح لصالحها غالب أرياف السُّودان وأطرافه مُنذُ أوَّل تجارب اللجان الشعبيَّة إلى حين بروز المحليَّات وتأسيسها، فقد حَمَلَ خطابها الإسلامي الأمل في النهضة، وبدا صَفُّها من بعيدٍ مُوحَّداً مُتَّسِقاً لا يكاد أحد يستشعر ما يعتريه من ريب واضطراب، بما يُقَوِّي الطمأنينة في القيادة وإخلاصها وتجرُّدها وحكمتها، لكن أشارت ذات الدراسة إلي أن الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة تنحسرُ في مراكز نفوذها الأصليَّة (المُدُن والطلاَّب والقطاعات الحديثة)، بسبب استِشرَاء الفقر والمُعاناة أعراضاً جانبيَّة لسياسة التحرير الاقتصادي، ثم بأسبابٍ من الشعور بالقهر والديكتاتوريَّة واحتكار السُّلطة والثروة لأهل الولاء للحركة، مهما تكُن كفاءتهم لما قاموا عليه من وظائف وتكاليف. ولئن رُفِعَت شعارات الإسلام، فإن بذل القُدوة في النزاهة والتقشُّف أمرٌ لازم، ولو بتحوُّلٍ ثوري آخر من داخل الثورة، يُخرِجُ الحركة الإسلاميَّة وتجربتها الإنقاذيَّة في الحُكم من رِيَبِ الفساد، ويحفظ حيويَّتها وفاعليَّتها من الترهُّل، وإنَّ ألزم لزوميات هذا الموقف هو بَسطُ الديمقراطيَّة السياسيَّة وإطلاق حريَّة التعبير والتنظيم بغير قيود.

كما حَمَلَت الدراسة طُمأنينةً مُهِمَّة حول مستقبل التحول الديمقراطي الذي ظهر جلياً أن الأمينَ العام للحركة قد أكمَلَ عزمه وتوكَّله نحوه، وأن المجموعة العسكريَّة والمدنيَّة المُحاذرة من ذلك قد بلغت مستوىً من القلق قد يدفعُها إلى موقف جذري حاد، شأن التلويح بالاستقالة أو تحريك الجيش أو الاستعانة بالأجنبي، وكلها مما وَرَدَ في أنباء تلك المرحلة المُضطَرِبة. ولكن الدِّراسة زَعَمَت أن شرط النجاح الشعبي في انتخابٍ حُر ديمقراطي هو مُوالاة وحدة الحركة الإسلاميَّة بالمحافظة الأَتم، بما في ذلك منظر القيادة وصورتها كما هي متجلِّية يومئذ في هذه المرحلة من عمر الإنقاذ. ورغم تعرُّض الدراسة إلي القبيلة بوضعها مؤسَّسة طبيعيَّة في إطار إصلاحات الإنقاذ للنظام الأهلي، فإن النظر الراجِع اليوم يُظهِرُ محدوديَّةً في الرؤية والحساسيَّة للغليان الذي كان يجيش في جوف أحشاء السُّودان، فباستثناءٍ واحد، لم يكُن لغرب السُّودان نصيبٌ في رموز الصورة العُليا للإنقاذ، فضلاً عن الشرق والجنوب[٢٦].

معركة أخري محدودة بين يَدَي الانتقال من الشمولية إلي التوالي، هي رفضُ الجماعة التأصيليَّة حول قيادة الحركة لترشيح الأمينِ العام للحركة في دائرة جغرافيَّة، فقد ذهب رأيها أنه أضحى رمزاً عالمياً للإسلام يُسيئُه أن يُعرَّض لخيار الجمهور المحلي في منافسة محض سُودانيَّة وقد ظلَّ يعرض لمثل هذه التدافُعات منذ منتصف العقد الستين الماضي، فالأجدى اليوم أن يحفظ اسمه ورمزه الذي اجتاز الحدود منذ عقود، إلاَّ أن المكتب القائد كان قد مضى وفق رؤية مغايرة أن ينصِّبه مرشحاً لدائرة جغرافية، وأن يُفسِحَ له منصب رئيس البرلمان أو المجلس الوطني الذي سيُقِرُّ الدستور الدائم للبلاد بعد فوزه شبه المؤمَّن بتلك الدائرة، ولكن جوهر ذلك الرأي كان قد تبلور حول بحث نائب الأمين العام عن صيغةٍ مناسبةٍ لوضع الأمين العام بين قيادته للحركة الإسلاميَّة، وريادته العالميَّة التي لا تضاهى وشُهرَته التي طبَّقت الآفاق، ثم وجوده في إطار دولة وحكومة هي نفسها بعض كَسْبِ حركته.

كان إذَن كُرسِي رئاسة المجلس الوطني الحلَّ الأنسب يومئذ لتأطير الأمين العام، حتى يتسنَّى للزُوَّار الرسميين للبلاد مقابلته، وحتى تأخُذ الحقائق والأوهام حول مدى نفوذه ودوره في توجيه الحُكم والقرار شكلاً قد يكون معقولاً مقبولاً.

---

(٢٦) أشارت الدراسة إلى ضرورة المحافظة على صورة وحدة قيادة الحركة الإسلامية كما هي راسخة في وجدان الرأي العام، وبما تضم من عسكريين ومدنيين (الشيخ حسن الترابي، الرئيس عمر البشير، النائب الأول الزبير محمد صالح، نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان ورموز الإنقاذ عوض الجاز، غازي صلاح الدين، علي الحاج وغيرهم) وذلك لضمان الفوز في أي انتخابات ديمقراطية.

كان رأيُ الأمين العام نفسه من رأي الجماعة التأصيليَّة، ولكنه برَّر قبوله الترشيح بقبولهم -أعضاء المكتب القائد- لتكاليف ثقيلة ظلَّ يُنزِلُها عليهم (حل مجلس قيادة الثورة، خروج نائب الأمين العام من حاكمٍ خفي مُطلَق إلي نائبٍ في المجلس الوطني، ثم وزيراً للتخطيط الاجتماعي، ثم الخارجيَّة، وغير ذلك). لكن ترشيح الأمين العام للحركة الإسلاميَّة في انتخابات المجلس الوطني، ثم تبوُّأه منصب رئيس المجلس، إضافة بالطبع إلي منصب الأمين العام للمُؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وتهيُؤه وفقاً للخُطة لتولي الأمانة العامة للمُؤتمر الوطني، وخروجُ غالب وظائف الحركة معه إلى العلن، كل هذه الأمور كانت فقط بمثابة رأس جَبَلِ الجليد الذي يُخفي تحته أصول الخلاف وحقائقه الصعبة. وبدت الثورة يومئذٍ بين يدي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي سيَضعُ دستور البلاد الدائم على مفترق الطرق: بين حاكِمِيَّة قيادة الحركة الإسلاميَّة التاريخيَّة صاحبة المشروع وبين بعض أعضائها العسكريين والمدنيين الذين نفَّذوا العملية الفنيَّة للتغيير وتبوَّأوا الوظائف القيادية المُعلنة والسريَّة، وبين مجلس شُورى خاص له رسمياً القرار الأعلى على الدولة والحركة، وبين مؤسَّسات رسميَّة وعسكريَّة يُمسِكُ بزِمَامها أعضاءٌ في ذلك المجلس لكنهم لا يكادون يعترفون بخطَّته المجازة ولا قراراته نحو بَسْطِ الحُريَّات العامة وإنفاذِ الحُكم الاتحادي، ثم خُروجُ العَسكَريين من السياسة وعودة كبار الإداريين إلى وظائفهم مُتجَرِّدين من انتماءات الأحزاب، أو بسطُ ثروة البلاد في قسمة موارد فِدْراليَّة عادلة بالقسط عبر ولاياته كافة، وبين أن يظلَّ رئيس الجُمهوريَّة بزِيِّه العسكري ويستمرُّ قائداً للجيش وبين أن ينزل عن ذلك ليكون رئيسَ الشعب كلِّه لا يحصرُ نفسه إلي مؤسَّسة من مؤسَّسات الشعب، وبين الحزب الحاكم نظرياً وحكومة يقودها قائد الجيش طوَّرَت عناصرها العسكرية مع تبلور الخلاف عقيدةً تذهبُ إلى أن الشعب قَبِلَ التغيير منذ أول يوم لأنه جاء من الجيش، وهو يقفُ اليوم مُسانداً للإنقاذ الثورة التي قضت على فوضى الحزبيَّة والطائفيَّة، وليس مع المُؤتمر الوطني مهما تسمَّي حزباً حاكماً.

*****

وإذ بلورت الخلافات بين الحريَّة والنظام معالم الموقف في تلك الفترة الحرجة، فقد ساهمت عدة طوارئ ونوازل داخليَّة وخارجيَّة في تعقيده وتشعُّب دروبه وقضاياه: المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في صباح افتتاح مُؤتمر القمَّة الأفريقي في يونيو (حزيران) ١٩٩٥م، وما جرَّته من تُهَمٍ وعقوباتٍ

وحِصار، وما أفرزته من أحوال نفسيَّة وما عقَّدت من نظام العلاقات بين الطاقم القائد للنظام[٢٧]. ثم تصاعُد حملة المُعارضة، يَمُدُّها عونٌ دولي، وقد تحالفوا جميعاً علي ميثاقٍ في أسمرا وطَفِقوا يفتحون جبهات القتال ويُكثِّفون الحملة في الجنوب، ثم تَعَقُّد العلاقات في ميادين الجهاد لا سيَّما جبهة الجنوب، إزاء الهزائم المُتلاحقة على الجيش بعد الانتصارات الأولى الكبيرة، ثم مبادرات التصالحُ والعفو من وسطاء بين النظام والمعارضة، وتبلوُر ذلك فيما عُرِفَ بالمُبادرة الليبية التي تطوَّرت لتكون مصريَّة ليبيَّة مشتركة، ثم تفاقم الحذر والخوف في الصف القيادي الإنقاذي بعد تصاعُد الحملة الدوليَّة من تزايُد اللاجئين بدينهم وما يرتبط بالإسلام، خاصَّة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، وتعلُّق الإعلام الغربي برمزيَّة أمينه العام وتصوير السُّودان في ظِلِّ حُكم الإنقاذ بأنه ''جنَّة الأصوليين'' أو ''ملاذُ الإرهابيين''.

لقد حَمَلَت انتخابات ١٩٩٦م الأمينَ العام إلي رئاسة المجلس الوطني التشريعي الذي جاء مُنتَخَباً كله خَلَفاً للمجلس الانتقالي الذي كان كله مُعيَّناً، وإذ استكمِلَت المُعارضة برفضها الزاهد في المشاركة في أيِّما انتخاباتٍ يجريها نظام الإنقاذ، تهيَّأ للحركة الإسلاميَّة أن تدفع بغالب مرشَّحيها إلي المجلس نوَّاباً فائزين، وأن يتشكَّل من ثمَّ البرلمان الذي تشتهي لمُحاسبة الحكومة وإجازة الدستور الدائم للبلاد. جاء للمجلس من نوَّاب الحركة بِضعُ عشراتٍ يحملون مؤهِّلاً فوق الجامعي، والسوادُ الأعظم من الباقين يحمل شهادة جامعيَّة، فقد كان الاتجاه الغالب لأهل الأطراف في دوائر الولايات أن يختاروا من أبنائهم الذين نالوا قسطاً يشرِّفهُم من التعليم ليكونوا نوَّابهم. ورغم أن المجلس الانتقالي كان ذا مستوى جيد في أفذاذ النوَّاب، فإن شعورهم بأنهم يجلسون في مقاعدهم بالتعيين ضاعف الشعور بالمسؤوليَّة المنقوصة، التي وَسَمَت كثيراً من عمل المسؤولين في تلك الفترة، فإن أعضاء المجلس المنتخب يومئذٍ تمتَّعوا بتمام المسؤوليَّة والشعور أنهم يمثلون دوائرهم، وأنهم من داخل صف الحركة الإسلاميَّة وعُمقها وليسوا معيَّنين ولا طارئين. وقد مثَّلت فعالية النواب ونشاطهم إضافة إلي ثقافتهم وشعورهم بالمسؤوليَّة الدينيَّة وهُم يُؤدون الواجب النيابي تطوُّراً في مسار الإنقاذ التي مَضَت غالب شوطها بمكتبٍ قائدٍ محدود وحكومة منقوصة المسؤوليَّة، وأصبح ذلك التطوُّر أحد عناصر الأزمة التي انتهت بالمُفاصلة.

لكنْ فاعليَّة المجلس الوطني ونشاطُ نوَّابه لم يكن المُتغَيَّر الوحيد في الأجهزة المُتوازية

---

(٢٧) راجع فصل السياسة الخارجية – المنعطفات الكبرى.

والمُتراتبة وهي تخطو نحو العام ١٩٩٨م؛ فهنالك المُؤتمر الوطني وأمينه العام الذي يُفتَرَض أن يقود كل نشاط الحركة في العلن تمهيداً لقيادة الأمين العام للحركة نفسه بعد بَسْطِ الحُريَّات وبَسْطِ السُّلطة والثروة للولايات، كما أن هنالك المؤتمرُ الشعبي العربي والإسلامي الذي مثَّل رأس الرُمح في دبلوماسيَّة الإنقاذ الشعبيَّة النشيطة، ولكنه يمثِّل اليوم مَكمَنَ الحذر والخطر الذي يخشى منه قادة الحركة الإسلاميَّة في السُّلطة، خاصة بعد نزول العقوبات الأمميَّة على السُّودان في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة؛ وهنالك الجماعة العسكريَّة والأمنيَّة في قصر الرئاسة ومجلس الوزراء والجيش والأمن، وهنالك الشُّورى الداخليَّة الخاصة التي يُنتَظَرُ لها أن تُجيز الخُطة التي تدفعُها كلها للعَلَن فتصبح هيأة شُورى الحزب، وهناك المكتب القيادي الخاص الذي انتخبته الشُّورى الخاصَّة ويملكُ سُلطة إصدار القرار على الحركة والحكومة، إذ تُفَوَّضُ إليه سُلُطات الشُورى في غيابها، وهناك لجنة المحاسبات والتعيينات العُليا المُفَوَّضة من المكتب القيادي.

لكن الخلاف الفكري حول أصول القضايا التي كانت تتمثَّلها خطة الحركة الإسلاميَّة للتمكين وبرنامجها الإسلامي للحُكم وغياب الوعي بها لدى الشريحة القياديَّة، بَلوَر المواقف حول صراع السُّلطة في ذروته الأولى بين يدي إقرار مبدأ التوالي السياسي وقبل الذُّروة الثانية التي انتهت إلي المُفاصلة. فالأمينُ العام استعاد أصول فكره السياسي كاملاً وأشعل مصابيح الشفافيَّة والعلن داخل أجهزة الحركة وخارجها، داعياً إلى ديمقراطيَّة كاملة داخليَّة كما هي سيرة الحركة الأولى ومسارها إلى حين الإنقاذ، بلا توقيرٍ خاص لرأي فرد فضلاً عن إحاطته بالزيادة لدى التصويت والحصانة من النقد، وإلى ديمقراطيَّة كاملة لسائر وجوه الحياة العامة عبر كل السُودان، فَبَسْطُ السُلطة والثروة يتأسَّسُ فرعاً من أصول الحريَّة التي تُضَابِطُ السُّلطات حتى تصير المُظالَمَة إلى معادلة بين المركز والأطراف، وبين الأطراف جميعاً بالقسط.

ورغم أن الرؤية والبرنامج والقرار في تطوير هيكلة الحركة وأجهزتها القياديَّة والوسيطة والقاعديَّة على النحو الراديكالي الذي تسيرُ عليه اليوم يقفُ وراءه فكرُ الأمين العام وجهده[٢٨]، فإن هيأة الشُّورى الخاصة التي تتوفر علي السلطة الأعلى في توجيه مسار الحركة والدولة وضَبطِهِمَا بَدَت جهازاً شديدَ الارتباط بمشروع الدولة الإنقاذيَّة، فالأغلبيَّة القادمة من غير أعضاء الحركة التي تمثِّل ستين في المئة (٦٠٪) من عُضويَّتها الذين تولَّوا وظائف عُليا في حكومة الإنقاذ أو من قادة الجيش والشرطة والأمن أو من

(٢٨) راجع فلسفة الأمين العام في التنظيم الداخلي للحركة أول هذا الفصل.

الرأسماليَّة الحريصة على مصالحها المرتبطة بالسُلطة أو من وجوه المجتمع وزعماء القبائل الذين يستشعرون خطر دور الحكومة، لا سيَّما من مناطق نفوذهم الريفية الضعيفة المرهونة في اقتصادها وخِدْمَاتها للدولة، كلهم في اختيارِهِم الشورى وانتخابهم السرِّي صوَّتوا لصالح وجوه الإنقاذ المشهورة في الإعلام من الوُزراء وقيادة العمل السياسي، فجاء المكتبُ القيادي الذي يحملُ تفويض تلك الهيأة وتؤول إليه سُلطاتها في غيابها المُتطاول وفقاً لنسق اجتماعاتها الدوريَّة، جاء المكتب إنقاذياً غالب عضويته من الوزراء والمستشارين أصحاب الوظائف السياديَّة، فلم يبقَ للأمين العام إلا الاعتصام ببرنامج الحركة وخُطَّتها، وبعد أن أضحت حاكِمِيَّة الحركة مبدأً خلافياً بينه وبين نائبه، وما عاد معه من سلاحٍ سِوَى نصاعة طرحه المُؤسَّس على أصولٍ في الدين، ومَضَاءُ مَنطِقِه الذي صقلته العلومُ والتجارب، ورمزيَّة اسمه التي تأوي إليها غالبُ جماهير الحركة الإسلاميَّة، ثم على المستوى الرسمي رئاسة المجلس الوطني.

فعلى مستوى القرار السياسي والموقف الرسمي، شَمِلَ الخلافُ على وجه التقريب كل شيء، فداخلياً لم تعُد للأمين العام أية سُلطة حقيقة على اختيار الوزراء والمستشارين، أو عزلهم، بل إن غالب الوزارات التي تعاقبت تعديلاتها منذ فجر الثورة يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، يتحكَّم فيها نائبُ الأمين العام بالكامل، وسوى شُورى محدودة قد تجري لاختيار وزراء الولايات والمحافظين، فإن آخر تعديل لمجلس الوزراء بعد فوز مرشح المؤتمر الوطني بمنصب رئاسة الجُمهوريَّة ١٩٩٦م، والذي كان يُتوَقَّع أن تتوسَّع فيه معايير الاختيار تمهيداً لتمام مدنيَّة الحُكم ودِيمقراطيَّته، شمل ستة عشر وزيراً عسكرياً، وهو تقريباً المجلس الذي اتصل بغالب وجوهه إلي حين تطور معالم الأزمة[٢٩].

كما اتَّصل الخلافُ حول إكمال إجراءات الحكم الاتحادي وتطبيق اتفاقيَّة الخرطوم للسلام ثم حول قانون القُوَّات المُسلَّحة وخروج العسكريين من السياسة وخلع الرئيس لزِيِّه العسكري وتخلِّيه عن منصب قائد الجيش ما دام رئيساً للجمهوريَّة. وبالطبع كذلك الخلافُ حول دور جهاز الأمن، وتعدِّيه علي حقوق المُواطنين، وعربدته في مجالاتٍ كثيرة بغير رقيب، وعَزْمُ الأمين العام علي تنصيب وزيرٍ للأمن يُحاسبُ أمام المجلس الوطني. كما شمل الخلاف البرنامج الاقتصادي، فالأمين العام يرى أن الإسلام لم يبلغ ذلك المجال كما ينبغي[٣٠]،وأن الموازنة وصِيَغَ المُعاملات المصرفيَّة والقروض الأجنبيَّة والعلاقات

---

(٢٩) وقع تعديل واحد مهم هو عودة البروفيسور إبراهيم أحمد عمر لمنصب وزير التعليم العالي بعد إقالة درامية للوزير السابق لا تشبه تقاليد الإنقاذ في المحافظة علي رقعة الشطرنج مستعصية علي خروج أي لاعب.

(٣٠) سنعرض لكثير من هذه القضايا بتفصيل أكثر في الفصلين القادمين والفصل الثالث الذي يليهما.

الاقتصاديَّة العالميَّة كلها تعطَّلت عن برنامج الحركة بأسبابٍ من مواقف وزير الماليَّة خاصة.

أما في السياسة الخارجيَّة، فإن أصول الخلاف وموضوعاته وتكتيكاته تبدو أعمق بين الأمين العام والحكومة. فالخلافُ الأعظم ظهر في الموقف من "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" وقانون رفع تأشيرات دخول السُّودان عن مُواطني الدول العربيَّة، والعلاقات الإقليميَّة والدوليَّة، وتجلِّيات ذلك كله في الإعلام، لا سيَّما تصريحات الأمين العام التي قد تُهيِّج ثائرة الجِوارِ العربي، وتحديداً المِصرِي.

*****

لقد تبلورت قضايا الخلاف بين يدي الدعوة إلى التوالي ثم فاعلية عمل المجلس الوطني المنتخب في محاسبة الوزراء وكبار المسؤولين فاكتملت خطة المؤامرة التي طلبت باسم الرئيس ونائبه الأول تنحي الأمين العام عن منصبه وترك الأمر برمته لنائبه (وزير الخارجية)، فجاءت حجة الأمين العام واضحة أنه لم يباشر مطلقاً تدخلاً في العمل التنفيذي اليومي ولم يُسمِّي وزيراً لمنصبه ولم يَزُر أحدهم في مكتبه أو يحادثه في الهاتف، بل فوَّض غالب سلطاته لنائبه وللأجهزة التي تَضُمُّهم من حوله، لكنهم في واقع الأمر سُلطَوِيُّون مَركَزِيُّون بحُكم تربيتهم العسكريَّة الأمنيَّة، يكرهون الحريَّات العامة التي أقرَّها الإسلام حقاً للإنسان، ثم هُم شُمُولِيُّون يكادون ينحصرون في ولاية واحدة من السودان، ولا يفهمون حاجة البلاد للحكم الاتحادي اللامركزي.

إذن، بلورت أطروحات الأمين العام منذ العام ١٩٩٥م المواقف داخل صراع سلطة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة، وبدءً من العام ١٩٩٦م بدأت الجماعة الحاكمة تَستَشعِرُ أن الدعم المُطلق الذي كان يُقدِّمه الأمين العام لنظام الإنقاذ، والدفاع الذي يتولَّى عنهُم مُواجهة الأخطاء واحتمال الأذى المحلِّي والعالمي لن يستمر دون قبول إصلاحاته الأصوليَّة، بل إن الأمين العام قطع شكَّهم باليقين عندما أعلن لهم أنه لن يظلَّ أميناً عاماً لحركةٍ إسلاميَّةٍ تُقَدِّم للعالم دُستوراً تدَّعي أنه إسلامي بعد أكثر من ألف عامٍ من زوال الخلافة الراشدة، ولا يَنُصُّ على الحُريَّات العامَّة لأيِّما مواطن على أرضها، تعبيراً وتنظيماً، ولو نَصَبَ أحدهُم داراً لحزبٍ وأسماه "حزب الشيطان"، فليس للسُّلطة أن تقاتله أو تعتقله، وليس للحركة الإسلاميَّة وحِزبِها إلا أن تُجادِلَه أو تَتَوجَّه للآخرين تنقُد مَسْلَكُه حتى لا تُغويهِم ضلالته.

أما محور السُّلطة الأعلى الذي انتظم مُتَخَنْدِقاً ضد آراءِ الأمين العام، فقد استعمل

آليّات السُّلطة المباشرة لأوَّل مرَّة ترغيباً وترهيباً في صراع الحركة الداخلي، التي كانت تُعمَلُ في الخُصُوم، فقد حَمَل مسؤول الاتصال التنظيمي بالمؤتمر الوطني خُطَّة الأمين العام للأعوام الثلاثة المقبلة، وفقاً لمسؤوليته المباشرة، إلي أمناء المؤتمر الوطني في الولايات وإلى ولاة الولايات وجميعهم أعضاء في هيأة الشورى التي ستناقش الخُطة، حملها إليهم مع نصيحة محَّضتها غُرَفُ التآمر المغلقة في دواوين السُّلطة، أن القيادة مُعْجَبَة بالخطة، ولكنها فقط تريد منهم الاعتراض على بندها "الخامس" الذي يثبت مقولة "حريَّة التنظيم والتوالي السياسي".

كانت خُطَّة الأعوام الثلاثة المقدَّمة لهيأة الشورى الخاصَّة تمسحُ كل عمل الحركة الإسلاميَّة في المجتمع والدولة، بناءً علي كَسبِها السالف وخُطَّتها الإستراتيجيَّة وخطة الإنقاذ وفقاً للائحة الهيأة التي تفرض على الأمانة العامة والمكتب القيادي تقديم هذه الخُطَّة في نهاية العام الثالث الذي تُختَتَمُ به الخطة السابقة. لكن موضوعة التوالي "بَسْطَ حريَّة التعبير والتنظيم" جعلت كل فصول الخطة الأخرى غير ذات موضوع، فقد عزم الأمينُ العام بعد سنواتٍ عَشْرٍ من حُكم الإنقاذ أن يَقطَعَ طريق المُسايَرة نحو المُجاهَرَة والمُواجَهَة بأفكاره، ولو بلغ به ذلك إلى تقديم استقالته، وقد كشف تدافُع تلك المرحلة أن الصِّراعُ الذي وَسَمَ تاريخ المسلمين الأوَّل بالفتنة الكبرى، ما زال يطرحُ سؤاله الجوهري: «**لمن تكون السُّلطة؟ ومن الذي يختار السُّلطان؟**».

انتظم إلى جانب الأمين العام للحركة أمينُ المؤتمر الوطني وثلَّة من الجماعة التأصيليَّة التي تؤسِّس مواقِفَها على الأفكار، ووقف ضدَّه بِسُفورٍ رئيس الجُمهوريَّة ونائبه الأوَّل، وتولَّى مدير عام جهاز الأمن السابق الذي عَصَفَت به من منصِبِهِ محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المِصري، ومعه ثُلَّةٌ من ضُبَّاطه من القيادات السابقة لأجهزة الأمن والمعلومات في الحركة، وقد ظلَّ غالبهم بعيداً عن الأفكار والسياسة في قوقعاتهم التنظيميَّة الحصينة، وظلَّت غالب طاقاتهم مصروفةً لمقاومة المعارضة أو استئصالها، فجاء "التوالي السياسي" مباغتةً غير سعيدة لمناخاتهم التي لا تعرفُ الآخر إلا عدواً يدافع بالقوة والعنف لا بالحريَّة والكلمة. وقد حَقَّ لهم أن يطرحوا الأسئلة بعد عشرِ سنوات حيث كانت أيديهم وأرجلهم طليقة لا يقمعها قانونٌ ولا تحِدُّها محاسبة: هل الحرية مبدأ أم قيمة؟ هل يجوز تعطيل الحرية؟ وإن جاز ذلك لمدى عشر سنوات، ما الذي يدعو إلى بسطها الآن والإنقاذ ما تزالُ مُحاصرة بالمُعارضة من الداخل والخارج، وبالقوَّة الدوليَّة، ثم بالحرب في الجنوب والشرق؟ هل تعرف دولة في حالة حرب حُقوقَ الإنسان، لا سيَّما حقُّ التعبير والتنظيم؟

كما اصطفَّ إلى جانب دعاة تعطيل الحريَّات شيوخٌ من أهل الثقافة الإسلاميَّة التقليديَّة، يستدعون الرُّكَامَ الهائل من تاريخ المسلمين الذي يُعايِشُ الطُغيان ويَكرَهُ الثورة ويرضى عن خلافة الإكراه والغلبة. كذلك تردَّدت إزاء أطروحة الحريَّة والتوالي نُخبٌ من مثقفي الحركة، أُولِي الدرجات العلميَّة الرفيعة، يخشون أن تؤدِّي الحريَّة إلي غلبة الحزبيَّة الطائفيَّة من جديد وانهيار حُكِم الدولة المُسلمة، إذ أكَّدت لهُم عِبرَة التاريخ القريب أن الطائفيَّة عادَت فائزةً بأغلب دوائر وأصوات أهل السُّودان بعد ستة عشر عاماً من حُكم الديكتاتوريَّة المايويَّة، وهم لا يكادون يجدون الحكمة في إطعام الطير ثمار مدينتهم الفاضلة بعد أن تهيَّأت لقطاف أبنائها.

كان اجتماعُ المكتب القيادي هو الساحة قبل الأخيرة لحسم مستقبل قيادة الإنقاذ والحركة الإسلاميَّة المُوحَّدة، فقد اتَّخذ الأمين العام موقفه من الاستمرار بالقيادة، وظلَّت غالبيَّة الأعضاء علي موقفها المتحفِّظ على أطروحة التوالي، خاصة وأن غالب أعضاءه من أهل المناصب الرسميَّة الذين يُنَصَّبون ويُعزَلون بقرار الرئيس، وهُم في هذه المرحلة يحتاجون لقدرٍ كبيرٍ من التجرُّد والمبدئيَّة والوعي ببرنامج الحركة الإسلاميَّة الأساسي وما اعتراهُ من انحراف حتى يُبَدِّلوا مواقفهم لصالح الأمين العام المُخالف لموقف نائبِ الرئيس ونائبِ الأمين للحركة نفسه. وحتى يحفظ البعض نفسه من حَرَج الموقف بين الشيخ والرئيس فقد اختار ثُلُثُ المجلس الغياب مُعتذِرين بالأسفار وغيرها، وغُلِبَت في التصويت الحاسم أطروحة التوالي بإحدى عشر صوتاً مقابل ثمانية فقط، رفعوا أيديهم بجلاءٍ إلى جانب الأمين العام مُفكِّر الحركة وإلى جانب الحريات.

اقترَحَت كذلك الفئة المُنتصِرة في المكتب القيادي مُقترحاً لتبديلِ لائحة المكتب القيادي ذا طبيعة جديدة على أدبيات القيادة والشورى في الحركة، وهو ألاَّ يُخالف أحد من أعضاء المكتب القيادي قرارات المكتب أمام هيأة الشُّورى إن طُرِحَت أمامها الموضوعات التي صدرت بشأنها تلك القرارات، وذلك مهما يكُن موقف العُضو السابق داخل المكتب القيادي مع القرار أو ضدَّه. وإذ الأسلحة كلها في تلك المرحلة مُصَوَّبة نحو التوالي فإنه وحده بيت القصيد في المقترح لا غير.

بالطبع زادت مواقف الأمين العام ولهجته من مناخ التعازُل والتبرُّم الذي تعمَّق منذ أزمة المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المِصري بين القيادة والأمين العام، ووجدوا مادة جديدة من تهديده بالاستقالة، وأطلق في المقابل الأمين العام تعبيره الذي كان مقيَّداً من قبل بحماية النظام في المنابر الداخليَّة والخاصة حول كثيرٍ من سُلوك الخطأ والتقصير

والإهمال، الذي شاب عمل الإنقاذ نحو منتصف العام الثامن للعقد التسعين. كما بَدَت أزمة الإنقاذ القياديَّة المحجوبة عن القاعدة التي ما تزال عاملة بهمَّة وعن الرأي العام تظهر تدريجياً للإعلام والعلن، وبَدَت لحظة تاريخيَّة من الضعف والانقسام لن تَظَلَّ الأمورُ بعدها أبداً كما كانت عليه، فالمُباينة في عُمقِها الآخر بَدَت لآخرين حول القيادة وحول إخفاق البرنامج الإسلامي أن يُطبَّق وحده في ظلِّ غياب التعدديَّة والمنافسة، وأن إعادة صياغة المجتمع السوداني إسلامياً، الحلم الذي رَاوَدَ الكثيرين، حتى رأوه حقيقة في بعض المراحل، بدا مُستعصياً على التحقيق في مناخ المنهج الشمولي.

لكن قبل أيام من اجتماع هيأة الشُّورى الخاصَّة، المسرح الأخير لحسم المُبايَنة، اختار نائبُ الأمين العام أن ينزع فتيل الأزمة وأن يُبدِّل المواقف في اللحظة الفاصلة بإعمال نفوذه الذي أضحى شبه كاملٍ علي شخصيَّة الرئيس، فإذ رجحت عنده شخصية رجل السياسة وبدَّدت عنه المخاوف والتردُّد الذي غلب عليه مدي صراعه ضد الأمين العام ومشروع التوالي الذي يدعو إليه، فمال نحوه في ليلة الحسم يراه خياراً موضوعياً من الخير أن يأتي بقرار الحركة قبل أن تَفرِضَه مُدافعات السياسة داخلياً وخارجياً. وقبل يوم واحدٍ من اجتماع الشورى أعدَّ حُجَجُه لدعم ''التوالي''، وحَمَلَ بُشراهُ ليلة الاجتماع إلى الأمين العام أن الرئيس ورئيس هيأة الشورى الخاصَّة في ذات الوقت والذي سيرأسُ اجتماع الغد سيَلتَزِمُ الحياد في الجلسة، وأنه ما يزالُ على عهده في طاعة رغبة الأمين العام ورغبة الحركة.

كانت هيأة الشورى التي انتظمت جلساتها لأكثر من أربعة أعوام قد استشرفت أفقاً جديداً، إذ تلاشَت عن الأعضاء القادمين الرهبة الأولى من هيأةٍ يرأسُها رئيسُ الجمهوريَّة ومقرِّرها الأمينُ العام للحركة الإسلاميَّة،كما أَلِفَت الأقليَّة من القُدامى والروَّاد إخوانهم الجُدُد وزالت تجاههم مشاعر السَلْب التي كانت كأنها تستنكرُ أن يصطفَّ كَسْبُها التليد في هيأةٍ واحدة مع كَسْبِ الطارئ الطريف، وكانت جلسة التوالي مع ما حَمَلَت من قضيَّة جوهريَّة، هي جلسة السِّريَّة الخاتمة التي يُنتَظَرُ بعدها أن تخرج كلها إلي عَلَنِ المُؤتمر الوطني، الحزب الحاكِم، والذي ينتظر من هذه العضويَّة أن تقرِّر بشُوراها أن تحفظ له ساحة السودان وحده بلا شريك، أم تَبسِطَ الساحة وتطرحه خياراً بين مُتعدِّدين للمنافسة الحرَّة.

في الجلسة الحاسمة أوفي الرئيس بما وَعَدَ مُلتزماً الحياد الصامت، باسِطاً الفُرص بالسويَّة لمن شاء، لا يختصِر ولا يُقاطِع، وإذ توالى وُلاة الولايات وأمنائها على المنصَّة

يرفضون التوالي ويُشيدُون بالخُطة وفق خطة التآمر السُّلطوي، فُوجئوا بأن غالب قيادات الحركة المدنيَّة التي يعرِفونها قد تحدَّثت داعيةً إلى التوالي، خاصَّة الأمينُ العام الذي أكَّد لهُم أن التوالي هو عَزائمُ أمرِ الدين في هذه اللحظة الفارِقَة من تاريخ السودان وتاريخ حركة الإسلام فيه، وأنه إذ خرج بطَوعِهِم فإن الله سُبحانَهُ وتعالى قد يُجزيهِم خيراً أنهم بسطوا الحريَّة والعدل، وجعلوا الشُّورى في الأمَّة والسُّلطة لها بعد أن اغتصبها الطُغاة وراثةً أو سلباً وِقوةً، وأن يُسهِموا بالموقف المُتوكِّل الشُّجاع في تقويم الانحراف المُتطاوِل منذ انقلاب الفتنة الكبرى على الخلافة الراشدة، وأنهم إن لم يأتِهِم شيطانٌ من الخارج يتَّحِدون في وجهه فإن الشياطين ستقوم بينهم، تُخَرِّب وحدتهم بالمنازعة والفشل. كما دعا نائبُ الأمين العام إلى إحياء الثقة في الشعب السُّوداني الذي صابَرَ على الإنقاذ عشر سنوات، واصطَبَر معها على الحصار والحرب والغلاء ونقصِ الخِدْمَات، وأنه جديرٌ أن تعود إليه السلطة، فإن لم تُقنِعه الحركة الإسلاميَة بعد عشرِ سنواتٍ بصلاح حُكمِها فلتذهب غير مأسوف عليها.

وإزاء اقتراحين: تقدَّم بالأوَّل النائبُ الأول لرئيس الجمهوريَّة، أن يُكتَب في دُستور السُّودان الدائم أن المؤتمر الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد، وتقدَّم بالاقتراح الثاني أمينُ عام المؤتمر الوطني أن يُقِرَّ الدستور ''حريَّة التنظيم والتوالي''. وإذ أن اقتراح أمين المؤتمر الوطني قد سَحَبَ كلمة ''السياسي'' التي وصَفَت التوالي في الخطة الأصل التي قدَّمها الأمين العام، فإن المقترح المعدَّل يفسح المجال لحريَّة أرحب رغم ما قصده التعديل من تهدئة ثائرة كثيرين من قدامى الحركة، الذين توالوا على المنبر يَهْجُون الأحزاب ويُذكِّرون بتجربتها ويُحذِّرون من التوالي الذي سيَبعَثهُم من القُبور[٣١].

حَسَمَت الشُّورى الأمر، وفازت حُريَّة التوالي والتنظيم بأكثر من خمسين صوتاً في جُملة الأعضاء الشاهدين الذين تجاوزوا المئتين، وكَسِبَت الحركة الإسلاميَّة قيادةً وقاعدةً في تلك الليلة فرصةً جديدة ثمينة، خَرَجَ على إثرها بعضُ أعضاء الشورى مِمَّن أسَّسوا موقفاً ثابتاً يرفُضُ الحُريَّات، خرجوا مُغاضِبين مُجاهِرين بغَضَبِهم، وعلى رأسِهِم المُديرُ السابق لجهاز الأمن ووالي الخرطوم ريثما يُعِدون العُدَّة لمعركةٍ جديدةٍ، تُعيدُ المسار إلى خطِّهم، مما بلغ ذروَته لاحقاً بـ''مُذَكِّرَة العَشَرَة''.

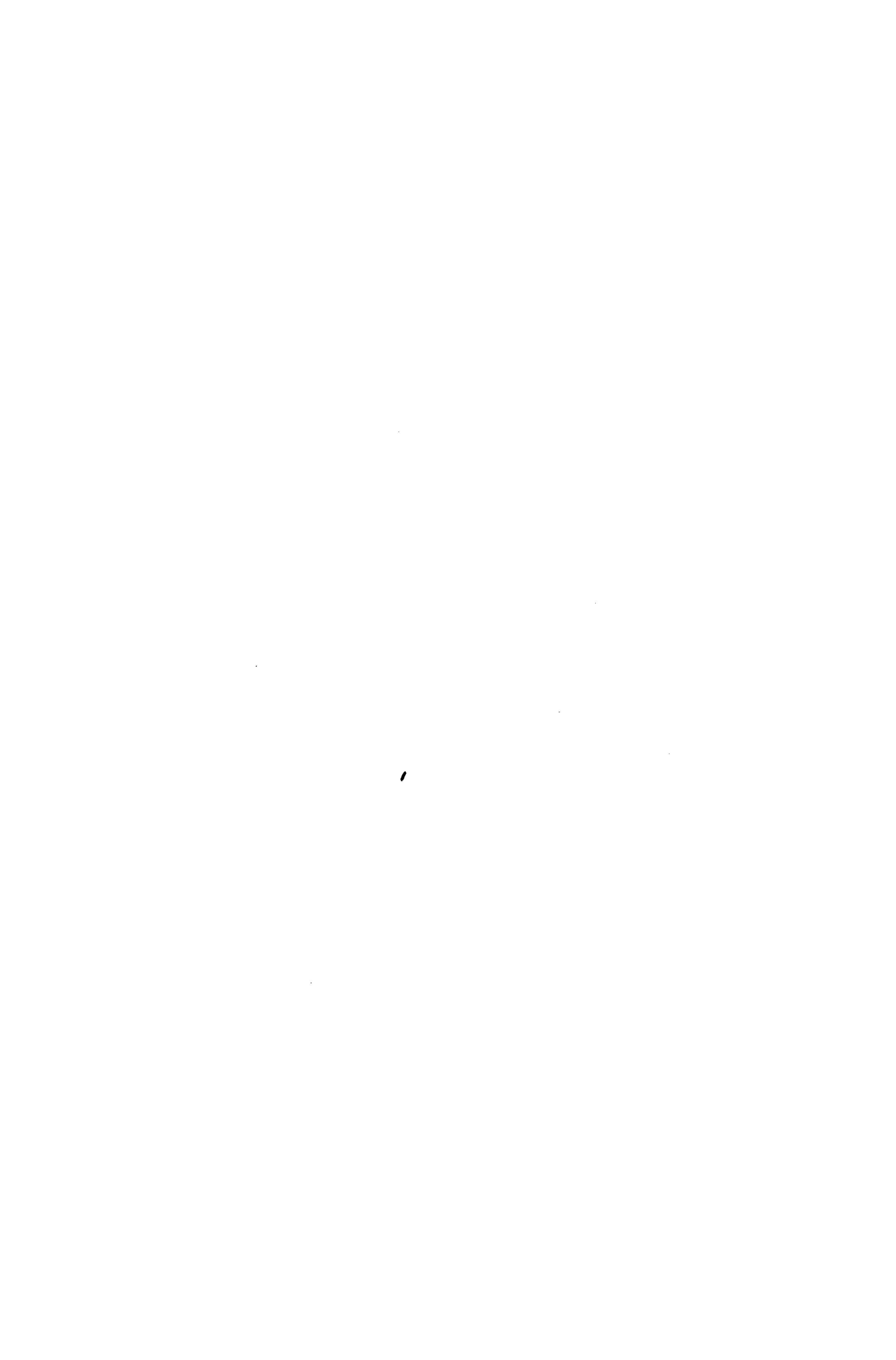
---

(٣١) نائب رئيس الجمهورية الفريق الزبير محمد صالح، أمين المؤتمر الوطني د. غازي صلاح الدين، وتولَّى كبر الهجوم على الأحزاب الشيخ محمد صادق الكاروري.



الفصل السادس

الحُكْم الاتِحَادِي والجَنوب



ارتبطت الفِدْراليَّة أو الحُكمُ الاتحادي اللامركزي بحُلم عزيزٍ في وجدان[1] الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، وتحديداً في التطلُّع المشترك لقيادتها لبناء المجتمع بها يُشبه نسق تنظيمها الخاص الداخلي، وإحلال نموذجها بفلسفته التنظيميَّة وهياكله الإداريَّة ليغدو نظاماً للمُجتمع المُسلم الذي تتطَّلع إليه. فالحركة الإسلاميَّة بوصفها حركة إحياءٍ وبعث تُوافي دورة في التاريخ هبَّةً عالمية قامت أوزاعاً في الأرض، مهما نَهَلَت من مَعينٍ واحد فقد تمايزت أقطاراً تحِدُّها الحُدود السياسيَّة، ويُضفي عليها ماثل واقعها المحيط وتبايُن وقعها في أصل منشئها ومسرح عملها الذي يليها في بلدها، يُضفي عليها كلُّ ذلك تبايُناً في الرُّؤى والأفكار والمواقف ويُلهِمُ كلاً منها فلسفةً للتنظيم وهَدْياً في تراتُبِ هياكلها ومسارات عملها.

ولئن ثارَت ثائرة خلافٍ بين الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين بعد المُصالحة الوطنيَّة السودانيَّة ١٩٧٧م على نحو ما أشَرنا في فصلٍ سابق، فقد كانت أبلغ دوافع الحركة السودانيَّة في اختيار الموقف المُستقِل دون بَيْعَةٍ ولاءٍ وتَبَاعَةٍ للكيان الإخواني العربي الذي يحملُ اسم "الدولي"، كانت في وعي الحركة السودانيَّة بخصوصيَّة وضعها المحلِّي وظرفها الاجتماعي التاريخي في كنف وطن حديث النشأة نسبياً، يضم أقواماً يتعازلون قبائلَ ولهجات وعادات وأديان على رقعة واسعة هي أكثر من مليون ميل مربع.

لكن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة مهما تمسَّكت باستقلالها، أو تفاعلت بإيجابٍ وحميميَّةٍ مع حركات الإسلام في العالم قاطبة عبر تاريخ طويل، فقد تحرَّرت من ميراث الحركة الوطنيَّة السودانيَّة المُستَمسِك بالمركزيَّة رغم وساعة المساحة وتعذُّر الإحاطة بها من مركزٍ واحد، فقد غلبت على ثقافة النخبة السودانيَّة في الحُكم تقاليد التجارب البريطانيَّة المركزيَّة المتأخِّرة عن خبرة العالم في الحكم الإقليمي والحكم الاتحادي، إلا من بَسْطٍ محدود للسلطة والثروة في أنماط الحكم المحلي.

تَيَسَّر للحركة في السُّودان طاقمٌ من القانونيين والإداريين، لا سيَّما أمين عام الحركة الأشهر، بعد ثورة الشعب في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، والذي ربط قضية الجنوب إلى غياب الحكم الدستوري المؤسَّس على حريَّة التعبير وحريَّة التنظيم ثم وصلها بقضيَّة الحُكم الاتحادي، مُقتَرِحاً درجةً منه في مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤م هي الحُكمُ الإقليمي

---

(١) كلمة "وجدان" في الإشارة إلى الجماعة قد لا تماثل معناها في الإشارة إلى الفرد أو كما تدرسها علوم النفس، ولكن يعترف علم الاجتماع بعقل جمعي ووجدان للجماعة أو الأمة أو الشعب توجد فيه ملامح من أشواقها وطموحاتها وأهدافها المشتركة أو "مَوَاجِدِها".

الذاتي يُبسَطُ على الجنوب تدرُّجاً نحو الفِدْراليَّة الأتم. فقد أتاحت له دراسته العُليا في ''فرنسا'' بتجارُبها في الحكم اللامركزي وتخصُّصه في القانون الدستوري، أن يُبادِر إلى ما بدا عصياً على استيعاب النخبة السودانيَّة الوطنيَّة التقليديَّة يومئذ، وهو بَسْطُ سُلطة المركز للأطراف. فرغم المناخ الذي دارت فيه مداولات لجنة الإثني عشر، والذي جاء في أعقاب الإطاحة بالديكتاتوريَّة العسكريَّة في ثورة شاملة امتدَّت من المركز العاصمي في جامعة الخرطوم نحو أطراف السودان كافة، وعبَّرت في وجهٍ من وجوهها عن ترقي الوجدان الوطني السوداني درجةً نحو استشعار حالة الشعب الواحد في القُطر الواحد، رغم ذلك المناخ ورغم أن شرارة الثورة انطلقت بأسبابٍ من تأزُّم الوضع في الجنوب وتداعيات الحرب التي استَعَرَت منذ إرهاصات الاستقلال، ثم تفاقمت بمواقف الحكومة العسكريَّة ونزوعها الغريزي نحو إحكام القبضة المركزيَّة في الحكم، وبَسْط سياسةٍ في المجتمع تعتمدُ منهجاً واحداً يتبنى ثقافة السودان العربيَّة الإسلاميَّة في التعليم والإعلام ولغة الدواوين، ويُضَيِّق على بعثات التبشير الكَنِيسِي والمسيحي ويُغلِقُ مدارسها ويطرُدُ قساوستها الأجنبيين. رغم كل ذلك، لم تستبن النخبة الوطنيَّة السودانيَّة أن أزمة الجنوب هي وجهٌ من وجوه أزمة الحكم المركزي الذي يقبضُ كل السلطة لمركزٍ واحد، يُخفِقُ في قسمةٍ عادلةٍ لموارد البلاد الوطنيَّة وتنمية متوازنةٍ لأقاليمه كافة، ثم الاعتراف بتعدُّد موارده الثقافيَّة وتبايُن صور التعبير عنها.

واقع الأمر، أن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، حَمَلَت أنفاساً جديدة للسياسة السودانيَّة في الدعوة إلى تطبيق الحكم الإقليمي، مؤهَّلة بما حملت من علم مهيَّأة بروح الشباب إلى ارتياد الآفاق الجديدة؛ لكن الساحة الوطنيَّة بما حملت من مخاوف وأثقال لم تبادر إلى تبني الأطروحة الجديدة، بل تأخرت عنها لتشتد الحرب ثانية مع الحُكم الحزبي التعدُّدي، ولتصدُر عن قادة الأحزاب الوطنيَّة الحاكمة مواقف وتصريحات تحاكي مواقف وتصريحات العَسكَر، ولتكون حرب الجنوب سبباً من جديد لصُعُود الشمولية إلى الحُكم وموعداً جديداً للسودان مع الديكتاتوريَّة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م[٢].

لكن وعي الحركة الإسلاميَّة بضرورة الحُكم الاتحادي وجدواه لم تُتَّخَذ عن محض

---

(٢) يمكن تمييز مواقف اليسار بقيادة الحزب الشيوعي في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة إذ بدا أكثر قبولاً لبسط مزيد من السلطة للجنوب نحو إقرار حكم ذاتي إقليمي. والغريب أن مقترحات الحركة الإسلامية في ذات المؤتمر لم تجد طريقها للتطبيق إلا مع اتفاقية أديس أبابا التي وقعها النظام المايوي مع حركة أنانيا الأولى، حيث أتيح للجنوب التمتع بالحكم الإقليمي الذاتي لأول مرة.

علمها الدستوري أو من تطوُّرات أزمة الجنوب فحسب، فقد برزت ظاهرة توتُّرات الأطراف مع زوال الحُكم العسكري وتحرَّرت مع الثورة المشاعر والأفكار المكبوتة بوطأة الطغيان المركزي، وقام في الغرب الأدنى إلى المركز تنظيمٌ لجبال النوبة "اتحاد أبناء جبال النوبة"، كما استغلظ عود "مؤتمر البجا" الذي بدأ استواؤه منذ الخمسينات وتهيأ مع الانتفاضة في أكتوبر ليحصد بضع دوائر في الانتخابات التالية في المناطق التي ظلَّت محتكرة لنفوذ الطائفيَّة، لكنّ مدّ الحركة الإسلاميَّة الأكبر كان في الغرب الأقصى "دارفور"، إذ تهيَّأت في سنوات العقد الستين من القرن الماضي لقبول الدعوة كيفما قدَّمتها برامج الحركة ومناشطها، وانخرط الجميع في المدارس الوسطى والثانوية سواداً غالباً في العضوية الملتزمة للحركة الإسلامية، إلا أنه مهما تكُن جُذُورُ الإسلام التاريخي في دارفور وحياة الشعائر والقُرءان والذكر المزدهرة قد نفعت الحركة الإسلاميَّة في أوساط النخبة الدارفوريَّة، فقد وجدت مشاعر الوعي بمُظالمة السلطة والثروة أُذُناً صاغية وتجاوباً في ذات الوسط المُنتسِب للحركة الإسلاميَّة، ولكن المستشعر لمعاناة الأهل في الإقليم المتخلِّف والمُدرك لشعور الصفوة المتعلِّمة بتأخُّرها عن الصفوة النيليَّة في وظائف الدولة ودواوينها، وفي عامة اقتصاد المجتمع وقطاعه الخاص، بل لعلَّ كُسُوبَ الحركة الإسلاميَّة المتنامية في دارفور يومئذ وجَدَت كذلك في نفور الشبيبة عن الولاء التقليدي، الذي ربط أهلهم بصور الإسلام التاريخي الموروث من جهاد المهديَّة أو طرائق المتصوِّفة، دفعاً نحوها يستشعر كذلك صوراً من الاستغلال والإهمال تَسِمُ تلك العلاقة، فلا تجد تعبيراً عن امتنان السادة المرفوع لهُم أشد الولاء لتلك المناطق بدفوعات الخدمات والتنمية أو بدفاعٍ يرُدُّ عنهم الظُلمَ الوطني بعد ظُلمِ المُستعمِر[٣].

كان التعبيرُ الأوَّل لدارفور مع القَوْمَة الإقليمية التي أعقبت انتفاضة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، هبَّة نحو حمل السلاح واشتراع الحرب سبيلاً لمجابهة المركز المُهَيمِن المُتسلِّط أو الغافل المشغول عن هموم الأطراف، ولكن عبرة تجربة الجنوب منذ الاستقلال مع التمرُّد العسكري دفعت نخبة دارفور المتعلِّمة لُمسارعةٍ إلى احتواء تمرُّد حركة "سُوني" نحو البديل العبقري "جبهة نهضة دارفور"، فيقوم الإقليم من ذات نفسه لتنمية موارده ويناضلُ لأخذ كِفْله من المركز مهما يكُن ضئيلاً مظلوماً لا يَركنُ إليه ولا يَستَيئِس من

(٣) نالت دارفور النصيب الأقل من تنمية وخدمات وبنية تحتية في عهد الاستعمار الإنجليزي الذي كان شديد الموجدة عليها، إذ انحاز سلطانها لمحور الولاء الإسلامي الذي كان يمثله السلطان العثماني في الحرب الغربية (العالمية) الأولى، وإذ وقفت الخلافة العثمانية مع المحور الألماني جرَّت على دارفور غضبة الإمبراطورية البريطانية التي كانت تتصدَّر الحلفاء.

مضاعفته، حتى يستوي معادلةً بسبل المُضاغطة السياسيَّة ووسائلها؛ فالنهضة هي السبيل بديلاً للاحتراب الذي قاربه الجنوب وأوشك أن يُبيد وجوده وهويَّته التي يناضل من أجلها، والعِمَادُ على النفس دون اعتزالٍ أو مفاصلة للمركز ولو مُطالبةً بتقرير المصير، ولا ريب أن الحركة الإسلاميَّة كانت في قلب ذلك التوجه لوضع السلاح في دارفور نحو السلام والنهضة[٤].

كانت جبهة الميثاق الإسلامي أول تجربة للعمل الجبهوي في نطاق حركات الإحياء الإسلامي العربيَّة المنتسبة في غالبها إلى تراث حركة الإخوان المسلمين، لكنها كانت كذلك أول مباشرة للنخبة الإسلاميَّة السودانيَّة للعمل مع جذور المجتمع السوداني وعلى امتداد ساحة القطر شمالاً وشرقاً وغرباً دون الجنوب الذي لم تضع الحرب أوزارها عنه عندئذٍ. ورغم الشحنة السخيَّة من الوعي والمعرفة التي تركتها تلك التجربة الخضراء لدى قيادة جبهة الميثاق إذ طوَّفت البلاد قاطبة، وارتادت ساحاتها الشعبيَّة في القرى والأرياف وغشيت قياداتها القبائليَّة وعشائرها وبطونها، كما توقَّفت لدى خلوات القُرءان ومراكز الشيوخ المتصوِّفة وتعرَّفت على عيون النُّظَّار وأعيان القبائل وطرقت أبواب أندية القطاع الحديث، فقد كانت حملة سياسيَّة في الأساس، تريد أن تبلغ بدعوتها الحاضَّة على أوبَة السياسة إلى الدين كل آذان، وأن تُلقي البذرة وتضع اللَبِنَة وتُسْمِع الصوت ريثما تعود لري الشجر وقطف الثمار في حملاتٍ أخرى مُقبِلَة.

لكن التطوُّر الجوهري لبناء ذات تنظيم الحركة الإسلاميَّة على اللامركزيَّة جاء من بعد الحملة السياسيَّة العامة ليكون من نصيب المرحلة التالية في تطوُّر البناء التنظيمي الموسوم بالتخطيط الإستراتيجي، فقد انتظمت مع أول نسمة للحريَّة بعد عقد المُصالحة الوطنيَّة في ١٩٧٧م، انتظمت بِنَى التنظيم وهياكله لامركزية في سائر أنحاء السودان تُوافق التقسيم الإقليمي الذي أمضاه النظام المايوي (خمسة أقاليم لكل السودان: الجنوب والأوسط والشرقي والغربي والعاصمة). قام في كل إقليم مسؤولٌ ومجلس شُورى للحركة، ثم مسؤولٌ لكل محليَّة ومكتب تنفيذي، ثم تنبسط الشُّعَبُ تحت المحليَّات مناطق يقوم عليها مسؤولون ومكاتب تنفيذ، تجتمع كلها دورياً فيما يليها وترفعُ تقاريرها مُتراتِبَة

---

(٤) تولى على الحاج محمد الطالب في السنة الخامسة بكلية الطب منصب نائب رئيس جبهة نهضة دارفور وكانت الرئاسة للأستاذ أحمد إبراهيم دريج وأفلحت الجبهة في عقد مؤتمرها الأول بمدينة الفاشر في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٥م، ووقَّع ٢٤ نائباً يمثلون دارفور في الجمعية التأسيسية من مختلف الأحزاب ميثاقاً يتعهَّدون فيه بدفع قضية الحكم اللامركزي إلى جدول المداولة لإعداد الدستور الدائم للبلاد. وما يزال الدكتور على الحاج يحتفظ في منفاه بمدينة (بون) الألمانية بمسودَّة للتخطيط الذي وضعه له أمين عام جبهة الميثاق الدكتور حسن الترابي على صفحة ورقة (نشافة) لمستويات الحكم المركزي والحكم الإقليمي والحكم الفِدْرالي وهو في طريقه لمؤتمر الفاشر ١٩٦٥م.

من أدنى إلى أعلى وتبسط موازنتها الماليَّة وترفع حسابها بذات النسق اللامركزي، إلا ما يبلغها من عون المركز الذي يُضاف نافلة إلى أصل مواردها المحلية من شركة أعضائها وتبرُّعاتهم، أو خاصة استثماراتهم الخالصة للحركة أو المشتركة بين الأعضاء وبين الحركة.

وإذ الولاية للمسؤولين في تنظيم الحركة، وهياكله الشورِيَّة والتنفيذيَّة كلها شوريَّة بالانتخاب، فإنها تُصعِّد من أعضائها من أدنى مستوى من يمثلهم في الأجهزة الجامعة للمستوى الأعلى، إلى المؤتمر العام أعلى سلطة للقرار والذي تُمَثَّل فيه العضوية من المناطق والمحليات والمحافظات والإقليم. ومهما تكُن ضرورات الأمن ومقتضى السريَّة لا سيَّما إبان عهد المصالحة الوطنيَّة مع نظام النميري، الذي يمنعُ التنظيمات السياسيَّة ولا يُقرُّ دستوراً إلاَّ بحزبٍ واحدٍ حاكم "الاتحاد الاشتراكي"، فقد حافظت الحركة الإسلاميَّة على أصول منهجها الإداري المؤسَّس على الشورى والانتخاب والتمثيل الأوسع لمناطق السودان المختلفة.

يستقبلُ المؤتمرُ العام وفودَ الأقاليم مهما يكُن عدُّها وفقاً لسَعَة الإقليم وتعدُّد شُعَبه ومناطقه كل أربع سنواتٍ لانتخاب الأمين العام واختيار مجلس الشورى المركزي، الذي تؤولُ إليه كثيرٌ من سُلُطات المؤتمر العام بعد انفضاضه. وإذ لم يتيسَّر التوسُّع في عضويَّة المؤتمر مراعاة لظرف التحالُف السياسي و الجبر القانوني إبان مايو، ظلَّت أصواتٌ في الأقاليم تطالبُ بمزيدٍ من التمثيل وأن يتاح للمُؤتمر العام الوقت الأطول للتداوُل في مختلف المواضيع حتى يُصدِرَ قراره عن شُورى أتم، فمُنذُ أوَّل تأسيس شُعَب الحركة في الأحياء والمناطق أو في المدارس والجامعات والفئات المهنيَّة، ظلَّت الأجهزة التنظيميَّة تقوم على الانتخاب للرأس الأمين العام أو أمير الشعبة -في بعض ما دَرَجَ عليه المُصطلح- وهو يعرض مكتبه التنفيذي على الشورى التي قد تشملُ كل العُضويَّة في بعض الشعَب أو مجلس منتخب كذلك في أخرى. وإذ ظلَّت ذات الضرورات تُقصِرُ عضويَّة مجلس الشورى المركزي على المُقيمين في العاصمة من سُكَّان الخُرطوم وكذلك عضويَّة المكتب التنفيذي للأمين العام، ظلَّت الشعَبُ والأقاليم موصولة بالمركز لا سيَّما مع تكاثُف النشاط والحاجة للرأي والمال، مهما تكُن الشعبة نائية في إقليمٍ بعيد شأن دارفور.

إلا أن النمط الإداري للحركة الإسلاميَّة مهما اتَّسع في بسط اللامركزيَّة فإن مجتمع الحركة الإسلاميَّة اتسم كذلك بوحدة متينة العُرى، يتعارفون جميعاً إخواناً في الحركة ولا يتمايزون مناطقَ وجهاتٍ أو عناصرَ وقبائلَ، ويكادون يتساوون جميعاً في الحق والواجب.

ومهما قَدَّرَت بيئة نشأة الحركة الإسلامية وأحوال مجتمع السودان في تقدُّم التعليم في بعض المناطق دون بعض، أن تغلب في الصف القيادي الأوَّل خاصَّة عناصر النيل والوسط، إلا أن السوادَ الأعظم لنسيج الحركة الوسيط والقاعدي حَمَلَ ملامح من تعدُّد بيئة السودان، وحافظ في ذات الوقت على انسجام بالغِ المتانة. وقد تغلِب كذلك في بعض الشعَب الخاصة، مثل المدارس والجامعات والنقابات عناصر الإقليم الأبعد وتقل عناصر النيل والوسط في القيادة[٥]، ولكنّ السِّمَةَ العامة للحركة الإسلاميَّة في صورة التنظيم المدني المُعاصر الذي يتعارفُ مجتمعه بأسباب العمل المشترك ويؤدي واجبه دون أدنى اعتبار للعُنصُر أو الجهة أو قُربى الدَّمِ والنَّسَب أو الوجاهة الاجتماعيَّة الطبقيَّة أو القبيليَّة[٦]، بل إن غالبهم ظلوا يتعارفون لعقودٍ من السنين دون معرفة انتماء القبائل والأنساب بالغة الأهميَّة لدى عامة أهل السودان في علاقاتهم كافة. وبأسبابٍ من تلك الوحدة والانسجام لم تكن تُثار في برامج الحركة وتخطيطها الثقافي مشكلات الهُويَّة السودانيَّة العربيَّة أو الأفريقيَّة، أو تُدرَج موضوعات الانتماء كثيراً في محاضرات الحركة ومنتدياتها الفكريَّة على نحو ما ظلَّت تشهده أروقة الأحزاب والتيَّارات والمدارس الفكريَّة الأخرى، لا سيَّما المناوئة اليساريَّة أو الاشتراكيَّة. ولئن بدأت برامج الحركة الثقافيَّة والفكرية بسيطة تُعَوِّل على الأدب الإخواني الوارد من مصر وسوريًّا، فقد شهدت المرحلة التالية لخروج الحركة من السُّجون المايويَّة بعد المُصالحة الوطنيَّة ١٩٧٧م صُدور أول أطروحة حول "التخطيط الثقافي"، أصدرها اتحاد طلاَّب جامعة الخرطوم، مساهمة في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي السوداني حول موضوعات الثقافة السودانيَّة، وإذ اعتُبِرَت ورقة الاتحاد تعبيراً عن رؤية الحركة الإسلاميَّة التي خَلُصَ لها ذلك المنبر بالتمام، ساهَمَ كذلك أمينُ عام الحركة (عضو

---

(٥) ضمَّ المكتب القيادي بعد المصالحة ١٩٧٧م د.تجاني أبو جديري و الشيخ إبراهيم السنوسي من كردفان ود.علي الحاج محمد من دارفور والبقية من الوسط والنيل، مثل: يس عمر الإمام، عثمان عبدالوهاب، إبراهيم أحمد عمر، توفيق طه، محمد صادق الكاروري، سعاد الفاتح البدوي، وعبدالله حسن أحمد، بينما تعارف على قيادات الجامعات فيما تلا المصالحة وانتفاضة شعبان أبناء غرب السودان داؤود يحيى بولاد، بشير آدم رحمة، تجاني عبدالقادر، فاروق أحمد آدم، إدريس يحي، أبوبكر دينق من جامعة القاهرة بالخرطوم.

(٦) أشار د. تيجاني عبدالقادر في مقالاته حول "نزاع الإسلاميين في السودان" بجريدة الصحافة إلى لقائه الأول المباشر مع الأمين العام للحركة الإسلامية بمنزله منتصف العقد السبعين من القرن الماضي، حيث عبر اللقاء عن طبيعة التنظيم المدني إذ لم يسأله الأمين العام عن اسمه أو قبيلته أو جهته من السودان، أو عن دراسته الجامعية ومرحلته فيها، بل اقتصر اللقاء على الموضوع المحدد الذي ضرب الموعد لأجله. كما أشار في ذات المقال إلى التطور الذي جرى على الحركة الإسلامية عندما تطورت جبهة عريضة قومية لامست جذور المجتمع (The Grass Roots). والحق أن طبيعة التنظيم المدني قد لا تستقرأ من لقاء واحد ولو كان أحد أطرافه الأمين العام ولكن من إشارة د. تجاني إلى أنه تبنى ذات السلوك عندما أصبح مسؤولاً عن أمانة الطلاب المركزية عن الجامعات وظل يدير عمله دون التعرف على الهوية القبيلية أو المنطقية لزواره الطلاب وظل والده يستنكر عليه جهله ذلك وفقاً للأعراف الثقافية والاجتماعية لأهل السودان.

المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي) بكلمةٍ حول ذات الهُموم المتَّصلة بالثقافة والهويَّة في افتتاح أعمال المؤتمر، حملت للرأي العام لأوَّل مرَّة عميق معرفته وصلته الوثيقة برؤى "السودانويَّة الثقافيَّة"، لا سيَّما أصولها الإسلاميَّة الشعبية.

حملت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة كذلك تطوراً جديداً في علاقة الحركة الإسلاميَّة برؤى اللامركزيَّة في البناء الظاهر لتنظيم الجبهة وفي الهيكل الباطن للحركة الإسلاميَّة الذي استتر ببعض أجهزته الخاصة، فقد ساهمت سنوات المصالحة الوطنيَّة في بسط عضويَّة الحركة الإسلاميَّة ولكنها كذلك وصلتها بقطاعاتٍ أوسع في مجتمع أهل السودان وأضافت إلى كَسْبِهِم الشعبي السابق في جبهة الميثاق الإسلامي، وتجلَّى كل ذلك منذ جلسة الافتتاح للمؤتمر التأسيسي للجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إذ أكَّدت إسلاميَّتها بأطروحتها ورموزها الظاهرة في قيادتها، ولكنها كذلك أفصحت عن تطلعها القومي ببروز أنماط أهل السودان من جذور المجتمع بقبائله وطُرُقِه الصوفيَّة ظاهرين كذلك في صفحة المؤتمر، كأنهم يُقاسِمُون عُضوِيَّتها النخبوية أزياءَهم التقليدية وتعبيراتِهم الثقافيَّة؛ فقد انبسط التقسيم الإداري للجبهة الإسلاميَّة وفقاً لمستوى اللامركزيَّة الذي مضت عليه التجربة المايويَّة السالفة واعتمدته حكومة الانتفاضة الانتقاليَّة، وقد بادرت بعض أقاليمٍ إلى العمل في نطاق الجبهة الإسلاميَّة قبل أن يُكمِل المركز مؤتمره التأسيسي وينتخب قيادته كما فعلت دارفور، كما تأخَّر نشاط الجبهة الإسلاميَّة وتأسيس هياكلها التنظيمية شيئاً ما في بعض أقاليمٍ شأن الشرق الأقصى والشمال الأقصى.

كذلك أكملت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة السِّمات اللازمة لتطوُّر الحركة الإسلاميَّة من التنظيم المديني الصفوي إلى حزب شعبي مُمتدٍّ من جذور المجتمع إلى قطاعه الحديث، فقد تقدَّم العُمرُ بالقيادة التقليديَّة للحركة الإسلاميَّة وأمسوا في غالب الحال أسَنَّ من زعماء الأحزاب وشيوخ التصوُّف ونُظَّار القبائل أو في أعمارهم، وقد أفلحت سنوات المصالحة الوطنيَّة مع مايو إلى ذيوع صيتهم، وتأكدت قيادتهم لقطاع مهم في البلاد، بل إن سنوات ما بعد الانتفاضة إلى المرحلة الحزبيَّة الثالثة رسَّخت الاعتراف بزعيم الحركة الإسلاميَّة القوميَّة وأمينها العام ثالث ثلاثة في قادة السودان، وليكسر ثُنائية "السيِّدين" التي قسَّمت السودان بين زعيم طائفة "الختميَّة" وزعيم طائفة "الأنصار"، بعد أن أفلحت الحركة الإسلاميَّة في شقِّ الطريق لتيَّار ثالث جديد، لا يتيسَّر تجاوزه.

*****

كانت أولى خطوات ثورة الإنقاذ الوطني نحو حُكمٍ رشيد مُؤسَّس على شُورى

ولامركزيَّة، وضمن نهج مؤتمرات الحوار حول أمَّهات القضايا والموضوعات، هو (مؤتمر النظام الأهلي). وعلى نقيض مؤتمرات الحوار الأخرى (الحوار حول قضايا السلام ثم الدِّبْلوماسيَّة والنظام السياسي والاقتصاد والمرأة... إلخ) التي غلبت عليها عناصر النخبة المتعلِّمة ضمن محاولات الإنقاذ الأولى لكسر عُزلتها والانفتاح القومي نحو قطاعات السودان كافَّة، جاء "مؤتمرُ النظام الأهلي" بوجوه القبائل ونُظَّارها وزُعماء العشائر وحُكماء الإدارة الأهليَّة، وبدأت اللوحة متكاملة شديدة التنوُّع والثراء من "صديريات" البِجَا والبُشاريين والهَدَندَوَة والبَني عامر والحَبَاب من أقصى الشمال تدرُّجاً نحو سُهُول الشرق، ثم الجنوب إذ حَضَرَ "رَثُّ الشُلُك" بثوبه المُسدَل وسلاطينُ الدينكا مهما تكُن أزياؤهم التقليديَّة، كما شهد المؤتمرَ زعماءُ قبائل الشمال الأدنى والبُطانة والجزيرة، ولم تَغِب كُردُفان شمالها وجنوبها، وملأت الساحة آثار سلطنات الفور والزغاوة، ثم عربُ الرزيقات والمَعَاليا وغير ذلك، لتشمل ساحة السودان كافة، فلَئِن أفلحت المُصالحة الوطنيَّة والجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في وَصْلِ الحركة الإسلاميَّة بجذور مجتمع أهل السودان، فقد جاء أهل السودان بأنفسهم للحركة الإسلاميَّة وقد تولَّت تمام السلطان رافعة شعار "إنقاذ السودان".

أما قيادة الحركة الإسلاميَّة لا سيَّما أمينها العام، الذي شهد بعض جلسات ذلك المؤتمر في أول مشاركة جَهْرِيَّة لا سابق لها منذ ميلاد ثورة الإنقاذ، فقد وجَدَت نفسها في تعارُفٍ وانسجام مع قيادة المجتمع الأهلي، ترتدي ذات الزي الشعبي ولا تستشعر بُعداً أو غرابة في لغة التواصل أو في مفهوماته، فقد قاربت سنين المصالحة الوطنية والجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وسنوات العُمر منذ جبهة الميثاق، باللقاءات العديدة والتواصل الذي يجوب السودان والمناسبات القوميَّة التي تتكثَّف وتفتر على مرِّ العهود، قارَبَت بين القيادات الأهليَّة وقادة الحركة الإسلاميَّة. وإذ لم تعهد الحركة الإسلاميَّة في تاريخها مبادرة عداءٍ تجاه الإدارة الأهليَّة وكُسُوبِها في السلطة منذ الاستعمار، كما ظلَّت شعاراتُ اليسار السوداني تُناصِبُها الخُصومة وتجعلها في عوائق الجُمود والتخلُّف أمام تحديث المجتمع وعمدت إلى حلها وتفكيكها، استثمرت الحركة الإسلاميَّة علاقاتها التالدة والطريفة لصالح مشروعها الجديد الذي يتطلَّع لبناء مجتمع إسلامي رشيد، مسؤولٌ ومُبادر.

لكن مداولات مؤتمر النظام الأهلي تعاطت مع القبيلة بوصفها مؤسَّسة طبيعيَّة ينبغي ألا تُحارَبَ في سياق أيدلوجي بل تُحفَظ عن جنوحات العصبيَّة والعُدوان على الآخرين، ثم تُدفَع للتفاعل إيجاباً -مع تقدُّم العصر والانسجام- مع نُظُم الدولة الحديثة

والخضوع لقانونها، بل وتحديث خاصَّة نُظُمِها في الخلافة والإدارة وفصل الخلافات؛ فقد مضى الوقت كذلك على الصورة التقليديَّة لزُعماء القبائل ودَفَعَ بعضُها بالمتعلِّمين من أبناءها للقيادة، بل أصبح غِالبُ أولئك الزعماء من الشيوخ والنُظّار والعُمَد من المُتعلِّمين، فدفعت الحركة بمبدأ آخر من مبادئ تنظيمها الداخلي، هو الشوري والاختيار الحر لجمهور القبيلة وانتخاب قيادتها. بل إن فكرة القيادة لمجلسٍ يُمثِّل القبيلة كذلك من تأثيرات الحركة الإسلاميَّة نحو كسر تقاليد القائد الفَرْد الذي يلي الأمر وراثة ويُصدِرُ قراره عن خاصَّة رأيه ويُطاعُ دون شُورى أو مراجعة، فأصبحت لأغلب القبائل قيادات منتخبة أكثر تأهيلاً، ومجلساً للقبيلة يقوم فوراً بما تيسَّر ويتطوَّر متجاوباً مع ''دمقرطة القبيلة''، أو اعتماد مبادئ الشورى والإجماع وفقاً للمصطلح العربي الإسلامي الأصيل. كما لحق التبديل بذات المصطلح القبيلي التقليدي الدارج، فأصبح الناظر هو الأمير، نزولاً إلى الشيوخ والعُمَد والشَرَاتي، وسُرعان ما قُبِلَ المُصطلح الجديد وفشا مُتداوَلاً بغير عُسْر الأسماء والمصطلحات الغربيَّة المترجمة.

شهدت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في عُمرِها القصير (١٩٨٥ - ١٩٨٩م) تمدُّداً سخياً في البناء النظري لفكر الحركة الإسلاميَّة حول قضايا الحُكم اللامركزي، إلا أنه طُرِحَ غالباً في سياقات أزمة الجنوب والتطلع الوطني المُلِح لوقف الحرب وبَسْط السلام في تلك الرُّبُوع، ثم استيعاب الوطن في معادلةٍ تحفظُ وحدته من الانشطار إلى جزأين أو التشظِّي أشتاتاً. ولئن عَبَرَت ورقة ''مسألة الجنوب'' التي قُدِّمَت في المؤتمر التأسيسي للجبهة، عَبَرَت حواجز التردُّد والخوف من طرح كلمة ''الحُكم الفِدرَالي'' الذي ظلَّ يطلبه الجنوب وتُطالبُ به حركاته المسلَّحة، وظلَّت تخشاهُ وتأباهُ نُخبة الأحزاب الوطنيَّة التي ورثت الحكم من الاستعمار البريطاني وورثَت معه ثقافة المركزيَّة القابضة، فقد خطا ''ميثاقُ السودان'' في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧م خُطواتٍ حاسمة لاجتهادٍ إسلامي جديد، يُقيمُ معادلةً للتراضي الوطني في سياق بلدٍ مُعَقَّد مُرَكَّب يتَّسع مساحةً ويتعدَّد ألواناً من الثقافات والأديان والألسُن.

لكن نحو العامين الأخيرين من الحكم التعدُّدي الحزبي، قارَبَت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة تجربةً جديدةً في السياق العملي من واقع مُشاركتها في حكومة الوفاق الوطني وتولِّيها وزارة التجارة بوزيرٍ من صفِّها القيادي الأوَّل[٧]. وإذ اقتضى الاجتهاد النظري استفراغَ الوُسْع في تَلَمُّس الأصْوَب من أصول الإسلام مع قلَّة الكُسُوب النظريَّة

---

(٧) د. علي الحاج محمد.

والعمليَّة في اجتهادات الفقه السياسي، فإن مشكلات الحكم المباشر المُتَنَزَّل لواقع معاش الناس اقتضت كذلك بذلَ الطاقة واستصحاب كامل تجربة الحركة الإسلاميَّة وخبرتها في إدارة الناس وحل مشكلاتهم، فعمد الوزيرُ إلى ابتداع صيغة اللجان الشعبيَّة في ١٩٨٨م في كل أحياء السكن بالعاصمة الخُرطوم والولايات، ولتُشرِفَ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في جولة مُبَكِّرة على طبيعة المشكلات المتَّصلة بخاصة معاش الناس لا سيَّما خُبزُهم اليومي، فقد مُخِّضَت تلك اللجان لرقابة المخابز، ودعا الوزير إلى اعتماد صيغة الاعتماد على الذات لمقابلة نقص الدقيق وخلطه بالذرة المحلي، وإذ نجحت التجربة استدعت اهتماماً دبلوماسياً رفيعاً من القُوى العظمى العالميَّة التي لفتها محاولة بلد في العالم الثالث لحل مشكلات غذائه، ولا ريب أن الشعار الذي رفعته ثورة الإنقاذ مبكراً "نأكُلُ ممَّا نَزرَعُ" قد وَجَدَ إلهامه الأوَّل من تلك التجربة[٨].

لقد أحيَت الإنقاذ قوَّة اللجان الشعبيَّة أو بالأحرى امتدَّت بها نحو آفاق جديدة أرحب وأصعب، فهي تقومُ اليوم في ظِلِّ سُلطةٍ تولَّت الأمر بالانقلاب وسَرَّحَت الأجهزة الشعبيَّة السابقة كافة. ولكن (اللجان الشعبيَّة) كذلك موصولة بنظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة الذي أوصى به مؤتمر الحوار السياسي واعتمده مجلس قيادة الثورة قراراً نافذاً ملأ به الفراغ السياسي ونصَّبه حزباً أوحداً حاكماً. وإذ أتاحت اللجان الشعبيَّة في ظل نظام المؤتمرات للحركة الإسلاميَّة أن تتنزَّل خطواتها الأولى نحو تمام الشورى التي لا تدعُ مواطناً لا تشبكه إلى نظامها، فما هُو بنظامٍ سياسيٍ للحُكم ولكن نظام حياة ترعى فيه اللجنة الشعبيَّة الخِدْمات في الصحة والتعليم وتراعي علاقاتها مع مجلس المحليَّة وترتبط بالإشراف المباشر مع المحافظ، ولكن لجانها تنقسم من الخدمات إلى عمل المرأة ومناشط الأطفال والشباب، كما تصل قطاعات الثقافة والرياضة، وتجتهد في الرقابة الشعبيَّة والمناصحة والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر ومحاربة صُوَر الانحراف العام، لكنها بالأساس تلتزمُ ميثاق العمل السياسي كما أقرَّه مؤتمر النظام السياسي وتنبثق كذلك انتخاباً، أو مُعَيَّنة من مؤتمرات النظام السياسي أو بواسطة المحافظ المسؤول السياسي الأول، وعليها تعبئة طاقات الشعب وتطويرها من أجل معالجة هموم الوطن وسيادة الأمن والطمأنينة ودفع التنمية. إذن، حاولت الإنقاذ أن تُخرِج برنامج الحركة الإسلاميَّة الذي هو بالأساس برنامج حياة، حاولت أن تُخرِجه وتطبِّقه عبر نظام المؤتمرات الشوريَّة

---

(٨) زار السفير الأمريكي بالخرطوم مخابز حي منطقة شمبات ليتعرَّف على الخلطة التي دعا لها الوزير، ويمكن القول أن ورقة ميثاق السودان ثم محاولات تحرير الغذاء قد جعلت العالم يستشعر خطر اقتراب الإسلاميين في السودان من الحكم بقيادة الجبهة الإسلامية القومية.

الشعبيَّة، وتحديداً عبر ذراعها الشعبي ''اللجان الشعبيَّة''.

تعثَّرت خُطُوات الانتقال الأولى من التنظيم الخاص إلى المُجتمع وتراجع شيئاً ما الحُلُمُ الإستراتيجي القديم، إحلال تنظيم الحركة الإسلاميَّة في المجتمع وإحالة المجتمع لما يُشبه تنظيم الحركة، فقد جذبت اللجان الشعبية بوصفها آلة سياسيَّة أو جهازاً سياسياً، جذبت العناصر التي تنشط في أيِّما آلةٍ أو لجنة أو جهاز سياسي محلي، لا سيَّما إذا ارتبطت بالخدمات والمعاش هوايةً في عمل الخير العام أو احترافاً وانتهازيَّة، فلم تَسْتَبِن بالطبع ما وراء الشكل المطروح من فلسفة أو برنامج مُستَتِر دون التصريح بمراميه الإستراتيجيَّة سِوَى ما استبان في ''الميثاق السياسي'' وفي الأمر المؤقَّت الذي أصدره مجلس الثورة، وحمل بعض معانٍ وسمات واضحة من فلسفة وبرامج الحركة الإسلاميَّة، قد تتوهَّم كذلك أنه محض شعارات راتبة تُكتَبُ في أيِّما قرار دستوري أو لائحة مزاودةً لا تكاد تَتَقصَّد ما تقول.

أما الشقُّ الآخر في استواء المعادلة، العُضويَّة الخالصة للحركة الإسلاميَّة بما انجذب إليها من أعدادٍ إبان فترة الجبهة الإسلاميَّة السابقة ومن انحاز نحوها مباشرة بعد الانقلاب، فلم تُوافِ كلها موعد الثورة بالتلاشي في أنظومتها الجديدة، ورأت في حل الأجهزة التي كانت قائمة قبل الانقلاب خطوة إجرائيَّة ريثما تنعقد لها من جديد ما عَهَدَت لها من هياكل وبرامج وأجواء، كما تعثرت الخطوة الجديدة الكبيرة بين المعهودين من أنماط العمل، السري الخاص الذي كان يتنزَّل هياكل وبرامج وبلاغات عَبرَ تنظيم الحركة الإسلاميَّة المُستَتِر، ثم ما حمل عهد الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة من السعي السياسي الجهير المُتوسِّل بالإعلام الجماهيري والمواقف المعلنة ونداءات المواجهة والحشد والتعبئة.

لقد أضرَّ قرار التمويه الضروري لحماية مولود الثورة من أن تعتو عليه بالرفض الفوري قوة المعارضة، أضرَّ بحاجة هذه النقلة إلى تمام الشرح والوضوح للقاعدة التي باغتتها الأحداث والتَبَسَت عليها لبعض الوقت هويَّة النظام الجديد، فلم تَجزِم بخلوصه لها بل رأته مُحالفَةً، بينها وبين العسكريين، هيَّأها توافق البرامج والمواقف خاصة خارج المركز الاتحادي العاصمي. فإذ استوعبت الخرطوم الكثير من العضويَّة في أجهزة تأمين الثورة وإجراءاتها فما ألبست الحيرة على الذين انخرطوا في خطَّة التحضير للانقلاب قبل وقوعه ولا الذين دُعوا فور وقوعه لحمايته من مواقع مختلفة، فاستغرَقَهُم العمل السريع المثير ولم يلتفتوا إلى ميادين العمل المُوجِب لبناء السودان وفقاً لمشروع الحركة الإسلاميَّة الذي قامت من أجله الثورة، وتأخَّرت طاقات مهمَّة كان لها أن تنفع المشروع الإنقاذي

الإسلامي من أول يوم. لكن اللجان الشعبية استطاعت كذلك أن تحشد للثورة الوليدة يومئذٍ طاقات شعبيَّة أخرى مهمَّة، شَهِدَتهُم دُورُ الرياضة الكبيرة في الخرطوم والأقاليم في المناسبات والأعياد ونداءات التعبئة التي احتاجت لها الثورة مبكراً لمقابلة طوارئٍ في الداخل والخارج، وعبروا بدرجاتٍ مختلفة ودوافع مختلفة عن إقبالهم على الثورة. وإذ ظلَّت إستراتيجية الحركة الإسلاميَّة داعية في أهدافها إلى فتح الصف المؤمن ليستوعب بأفكاره وبرامجه المسلمين عامة ولا ينغلق طائفية دونهم أو نخبوية للمُثقَّفة والمتعلمين، فإنَّ أوعية التزكية المتزامنة أو الاستيعاب السريع لدى منظومات الحركة الإسلاميَّة لم تكُن في قامة التحدِّي المفاجئ الكبير، كما أن بيئة السودان التي ورثتها الثورة كانت فقيرة في الموارد والدوافع، وبين هَمٍّ تأمين الثورة في الداخل وجلب الاعتراف من الخارج ومعالجة مشكلات الحرب وأزمات الاقتصاد، لم ينل هَمُّ المجتمع المتوالي المتجاوب مع الثورة ما يستحقه من أجل اجتهادٍ واهتمام، رغم تجاوُب تلك القطاعات عفواً مع أول بغتة الثورة.

إلا أنها مهما لحقت التعديلات بقانون اللجان الشعبيَّة (صَدَرَ القانون الأول في ١٩٨٩م بالمرسوم الدستوري الثالث، وعُدِّل في فبراير ١٩٩٢م) لتُوافي مقاصد الحركة والثورة، فقد حمل المرسوم الدستوري الرابع في ٤ فبراير ١٩٩١م قانون تأسيس الحكم الاتحادي الذي مثَّل بداية الانتقال لتأسيس الفدراليَّة كما حدَّدتها خطة الانتقال. وإذ كانت الخطة الأصل ألا تُكبت الحريَّة في التعبير والتنظيم لأكثر من ثلاثة أعوام وأن ألا تتولى الحركة الإسلامية الأمر السياسي في البلاد إلا عن شورى وانتخاب، وأن تُقدِّم للعالم المثال الذي يؤسِّس للشريعة والفدراليَّة على الحريَّة أو الديمقراطيَّة. ولكن النظريَّة المؤسِّسة للخطة بدأت رماديَّة في ظلال التجربة الخضراء التي اطمأنت لحكم العسكر متماهيةً معه قيادةً وقاعدةً، خاصة لدى الشريحة الأهم في المكتب القائد الموصولة على نحوٍ يومي بالأطُر العسكريَّة في مجلس الثورة، وقد بدت مرتابة إزاء المسيرة القاصدة لإنفاذ الحكم الاتحادي، وبسط سُلطة المركز وموارده، قسمةً بين الولايات، ولو قبل تمام الحريَّة وإجراء الانتخابات.

حمل المرسوم الدستوري الرابع كذلك مفهوماً ودوراً جديداً لنظام المحليات الذي عَرَفه السودان منذ الاستعمار، ومهَّد لقانون الحكم المحلي الذي أصدره رئيس الجمهوريَّة في العام ١٩٩٥م بعد حل مجلس قيادة الثورة، فقد أشفع المرسوم بمذكرة تفسيريَّة اعترفت ديباجتها بالجهد السابق في تطوير أجهزة الحكم المحلِّي، وأن الخطوات والقرارات التي تتوالى في شأنه إنما تُبنى على إيجابيَّات السلف الصالح وتَعتَبِر بأخطائهم، ولكن النظام الاتحادي الذي يُهَيَّأ له اليوم إنما يُشكِّل الإطار القانوني للحكم المحلي أحد أهم آلياته

لتأكيد المشاركة الشعبيَّة الفاعلة في السلطة وممارسة الشورى، كما أشار المرسوم إلى ثلاثة مستويات للحكم أدناها المحلية بعد مستوى الولاية، ولكنها الأكبر تأثيراً في تمام تنفيذ أهداف ومقاصد النظام الاتحادي و تُنزل ثمراته وشمولها للعَدِّ الأوسع من الأمَّة.

استقبلت قواعد الحركة الإسلاميَّة وقواعد الإنقاذ الجديد المُكتَسَبَة لتوِّها قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م بحماسٍ، وبلغ التفاعل مع حكم الثورة جذور الهَمِّ اليومي لقضايا المعاش، وقد عوَّض ذلك التجاوب الكبير لأول الأمر عن مبدأ الحريَّة اللازم لأيّما موازنةٍ في الحكم الاتحادي تبسط السلطة والثروة، بعد أن خَفَتَ الصوت الداعي لرفع الضبط عن حريَّات التعبير فضلاً عن حريَّات التنظيم أو الدعوة لعودة الحكم التعدُّدي الحزبي، فقد أقنع ذلك التجاوب قادة ثورة الإنقاذ وقيادة الحركة الإسلاميَّة برضى الشعب عن أطروحة المُشاركة التي شَرَعَت الإنقاذ في تقديمها، بل إن بروز المحليات واللجان الشعبيَّة الموصول بالشعب وقضايا المعاش والصحة والتعليم أضعف الدور السياسي المُرتجى لنظام المؤتمرات الشعبيَّة، وبَدَت المحليَّات تحمل ملامح البديل الموضوعي للأحزاب السياسيَّة وأطروحتها المنفصلة عن الجماهير وصراعاتها المزهدة في الديمقراطيَّة السياسيَّة أو هي حزب الإنقاذ المقبل الذي ستملأ به الفراغ السياسي للأحزاب.

وإذ ألهمت تجربة قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م تطوُّر تجربة الحكم الاتحادي نحو تعديل عام ١٩٩٥م لذات القانون، ونحو تمام بسط الولايات إلى ٢٦ ولاية، وابتكار منصب المحافظ وتجديد مفهومه وقسمة الموازنة، فتحت كذلك التجربة سُبُلاً للصراع الداخلي في خاصَّة أجهزة الحركة الإسلاميَّة ومؤسَّسات الإنقاذ الجديدة في المركز الاتحادي ولكنها أشد في الولايات والمحليات، بما لم يُعهَد من قبل في صراعات التنظيم المتجرِّد من السلطة، فالسلطة بكل ما لها وفيها تعطي التشاكُس مادَّة تدفعه بلا حدود لا سيَّما إذا لم تسعفه روح الإيمان والتقوى الضابطة.

على المستوى الاتحادي كذلك، توافق التوجُّه نحو تعزيز الحُكم الاتحادي مع قرار المكتب القائد حلَّ مجلس قيادة الثورة وانتقال السلطة التشريعيَّة إلى المجلس الوطني الانتقالي المُعيَّن، وإذ مثَّل رد الفعل على قرار الحل أوَّل إشارة لمدى تفاوُت المفهوم والوعي بخُطة الحركة الإسلاميَّة نحو الانتقال بالحُكم لبَسط السلطة والحريَّة بين ذات أعضاء المستوى القيادي للحركة والثورة ، فإن تطوراً آخر ذا صلة بالحكم الاتحادي لحَقَ بملف الجنوب الذي طرحت موضوعات التفاوض حوله جوانب بالغة الأهميَّة وثيقة الصلة مع قضيَّة الحُكم الاتحادي وبَسط أطُرها، لا سيَّما بعد تدخُّلات الوساطة النيجيريَّة وتقديم

مُقترَحِها المُتكامِل لحلِّ المشكلة على نسق تجربتها في الحكم الفِدْرالي، فإن مشكلة الجنوب في جوهرها هي وجهٌ من وجوه مشكلة الحُكم الاتحادي في السودان وعلاقتها بِبَسطِ السلطة والثروة، فإذ استدعي الخلاف حول قضية الجنوب بين الصف القيادي تفريغ عضو قيادي من صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل كان مُستغرِقاً بالمفاوضات وتشعُّباتها الكثيفة ليُمسِكَ بملف الحكم الاتحادي، وإذ ظلَّ ذاتُ القيادي يحفظُ من ذاكرة العقد الستين آثار المُشكلة الإقليميَّة في دارفور وجُنُوحِها للنهضة والسِّلم بدلاً عن المُقاومة والسلاح، فإن مفاوضات أوَّل العقد التسعين لا سيَّما بوسيطٍ من نيجيريا، قد هيَّأته للإقبال على تمام الفدراليَّة وبسط السلطة والثروة في السودان[٩].

ففي العام ١٩٩٣ انهارَت مُباحثات السلام مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان فيما عُرِفَ بجولة أبوجا الثانية، وفي ذات العام (يناير ١٩٩٣) تأسَّس ديوانُ الحُكم الاتحادي مُعبِّراً عن التطوُّر الكبير في الهَمِّ بالحكم الاتحادي من مكتب تنسيقٍ محدود للولايات إلى وزارة اتحاديَّة ذات أهميَّة قُصوى وبُعدٍ خاص، فهي موصولة بالهَمِّ القيادي التليد للحركة الإسلاميَّة في تبديل المجتمع كله ليغدو بَنَّاءً إيجابياً مُشاركاً حاكماً في شُورى وحريَّة، وهي كذلك تقع في صُلب اهتمامات الأمين العام للحركة منذ أوَّل رحلته في دراسة الفقه الدستوري وتدريسه إلى أوَّل ظهوره في مسارح السياسة وإلى اليوم الذي بدا مُمكناً ومُتاحاً إنفاذ جملة برامجه وأهدافه، وقد آلت إليه -أو بالأحرى إلى الحركة- تامةً مقاليد السلطان والأمر؛ وهي كذلك موصولةٌ بأطراف السودان كافَّة ومستهدفة ببسط السلطة والثروة، مما يرفع كذلك إشارات الخطر لبعض مراكز المركز الذي ستؤخذ منه قطعاً تلك السلطة والثروة المبسوطة، وهي وزارةٌ كذلك تصل من يتولاَّها بالحكومات التي تملك السلطة الولائيَّة، بل تصله بالشعب والحركة في أنحاء السودان كافَّة، فهي مركز سُلطةٍ وتأثير، تُثيرُ -وأثارت بالفعل- المَوجةَ الثالثة من نزاع القيادة بعد حلِّ مجلس قيادة الثورة وأزمة الإمساك بملف الجنوب، ثم القضايا التي أفرزها تأسيس ديوان الحكم الاتحادي.

استشعَرَت القيادة لأوَّل الأمر، خاصَّة الأمينُ العام ووزيرُ الحُكم الاتحادي[١٠]،

---

(٩) تولى السيد جيمس روبرتسون منصب حاكم نيجيريا بعد أن أكمل ولايته في السودان ليكون السكرتير الإداري البريطاني الأخير ١٩٢١-١٩٥٣م. وقد نصح النيجيريون الوفد الحكومي لمفاوضات الجنوب مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالمُضي فوراً لبسط الحكم وتقسيم السودان إلى ولايات أكثر عدداً اعتباراً بتجربتهم في تقسيم نيجيريا إلى ٣٦ ولاية وهي أصغر مساحة من السودان.

(١٠) تولى د. علي الحاج محمد منصب وزير ديوان الحكم الاتحادي في أغسطس (آب) ١٩٩٣، بعد تخليه عن إدارة ملف مفاوضات الجنوب، وكان اتجاه الرأي الذي ساد في المكتب القائد أنه سيتولى منصب وزير الخارجية لصلته بملف الحرب والسلام ولكن المنصب آل إلى الأستاذ علي عثمان محمد طه.

ضعف الوعي النظري لدى الصف القيادي في المركز والولايات بقضية الحكم الاتحادي، وإذ كانت غالب مبادرات الانتقال نحو الحكم الاتحادي صادرةً عن الأمين العام، تولَّى بنفسه الطواف على ولايات السودان في أوَّل جولاته التي اتَّصلت بعد ذلك لا سيَّما بعد توفُّره على ألقاب رسميَّة وشعبيَّة، لبيان وشرح أصول وفروع قسمة السلطة والثروة الولائيَّة والاتحاديَّة، فقد تأكد لدى أوَّل بسط السلطة أن الفكر السائد في المركز القيادي هو فكرٌ مركزي، تركَّز أكثر بعد أن آل سُلطان الأمر التنفيذي إلى الحركة الإسلاميَّة، وإن غالب القانونيِّين والإداريِّين في صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل والثاني مركزيُّون متأثِّرون بالنظام البريطاني الذي لا يعرف إلا نظام الحكومات المحليَّة (Local Government)، بل إن صدمة وزير الحكم الاتحادي كانت أشدَّ من شكوى الأمين العام من أن عضويَّة الحركة الإسلاميَّة لا تكاد تفهم الحُكم الاتحادي، فقد كان ظنُّ الوزير الطبيب والسياسي أن القانونيين المنبثين بنسب جيدة في صفوف الحركة خاصَّة على إلمام أفضل بالحُكم الفدرالي وفلسفته وسلطاته ونظمه، إلا أنه سُرعان ما اكتشف أن الإدارة الفدراليَّة لا تُدَرَّسُ في كليَّات القانون ولكن في كليَّات الاقتصاد محصورةً في شُعبة الدراسات الاجتماعيَّة.

وفقاً لتطورات مسألة الجنوب وتوالي النصائح النيجيريَّة اختار الأمينُ العام ووزير الحكم الاتحادي أن يكتمل المشروع بالمُضي نحو تجاوز وضع الولايات التسع المُتصل منذ استقلال السودان إلى (٢٦) ولاية، علاجاً حاسماً مهما يكن صادماً فورياً لا يتدرج. أجاز المجلس الوطني الانتقالي في جلسته رقم (٨١) بتاريخ ٩ أغسطس (آب) ١٩٩٥م المرسوم الدستوري الثاني عشر في "علاقات الحُكم الاتحادي وتعديل نُظُم الولايات"، وقد نصَّ صراحةً في بنده الأوَّل المادة الثالثة: «**تُحكمُ جمهوريَّة السودان على أساس الحُكم الاتحادي**»، كما حدَّد المرسوم أسماء الولايات وعواصمها وأُلحِقَ المرسوم بخريطة توضِّح الحُدود لأيَّة ولاية، ونصَّ في مادته (٥/ ٣) على تقسيم الولاياتَ إلى محافظات يُحدِّد قانون اتحادي كذلك عددها وعواصمها، مُمَهِّداً الطريق لانفجارٍ قريبٍ في عدد المُحافظات ينتقلُ بالعدد المحدود السابق الذي عرفه السودان منذ أوَّل العهد بالإدارة الرسميَّة الحاكمة إلى عددٍ مضاعفٍ جديد يحملُ مفاهيم جديدةً لمعنى المُحافظة ودور المُحافظ لا يمثِّل العدد أهم مغازيها، ولكنه يكمُنُ في جوهر فلسفة الحركة الإسلاميَّة المُتطلِّعة إلى التغيير الاجتماعي الأشمل. وأخيراً، حدَّد المرسوم السُّلُطات الاتحاديَّة والولائيَّة والسلطات المشتركة بجلاء، ثم لامَسَ المسألة الأخرى الأساسية اللازمة لمعنى قسمة السلطة وهي

قسمة الثروة أو الموارد، ومَنْحَ الولايات ولايةً على ضرائب أرباح الأعمال ورُسُوم الإنتاج وضريبة مبيعات الأراضي وإيرادات الخدمات الولائيَّة، كما مَنَحَ المجلس المحليَّة ضرائب العقار والمبيعات وبعض ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني ووسائل النقل ورُسُوم الإنتاج الصناعي، كما نصَّ المرسوم أن يُنشَأ بقانونٍ اتحاديٍ صُندوقٌ قومي لدعم الولايات يستهدفُ بالعون الولايات الأفقر لضمان التوزيع العادل للموارد.

أثار المرسوم الدستوري الثاني عشر، بما حَمَل من نقلةٍ جوهريَّةٍ في نظام الإدارة والحكم المُتوارث بَعضُهُ منذ الاستعمار والراسخ بحكم مداه المُتطاول في القلوب والعُقول، اهتماماً واسعاً في داخل أطُر الصف الإنقاذي وخارجها وفجَّر جدلاً بدا كأنه لا ينتهي بين السياسيين والقانونيين والإداريين، إذ تمَحوَرَ الخلاف مجدداً بين دُعاة اللامركزيَّة والمُمسكين بالمركزيَّة القديمة، مما استدعى حملةً أخرى للشرح والبيان والاهتمام بالجانب النظري، إلى جانب الحشد والتعبئة اللازمة ليستقبل السودان التغيير ويتهيَّأ لتنفيذه عن إيمان وحماسة.

إلا أن المجادلة النظريَّة التي شهدتها بعض اجتماعات الحركة الخاصَّة، والتي انعقدت تحديداً لمناقشة تطوُّرات إنفاذ قرار تعديل نظم الولايات وإعادة تقسيمها إلى (٢٦) ولاية فوراً ضربة لازب، تلك المجادلة غذَّت جدلاً آخر على المستوى القيادي الأرفع بعد أن اتسعت اجتماعات المكتب القائد نحو العام ١٩٩٥[١١]، حول مدى استقلاليَّة ديوان الحُكم الاتحادي، وحول طبيعة العلاقة بين الوُزراء الاتحاديين والولائيين، وإذ أوضح القانون الذي عبَّرت عنه المراسيم الدستوريَّة المتطوِّرة منذ المرسوم الدستوري الرابع إلى حين إجازة المرسوم الدستوري الثاني عشر طبيعة العلاقة الأفقيَّة وليست الرأسيَّة بين وزراء الولايات والوزراء الاتحاديين، فقد أوضح مرسوم إنشاء وزارة الديوان استقلاليَّة الديوان الموصولة مباشرة باستقلاليَّة الحُكم الاتحادي بسُلُطات أصيلة عن المركز. وإذ صَدَرَت معظم مبادرات الحكم الاتحادي ومراسيمه الدستوريَّة من الأمين العام شخصياً، ظلَّ الأمينُ العام ملتزماً متحمِّساً لتلك الاستقلاليَّة التي يَعرِفُ من عِلمِه وتجاربه أنها لازمةٌ لنجاح الحكم الاتحادي وبلوغ مقاصده وتحقيق مغازيه.

بدا الرئيسُ كذلك إيجابياً متجاوباً مع تسلسُل خطوات إنفاذ النظام الاتحادي وتوالي

(١١) اتَّسعت عضوية المكتب القائد وأصبحت تضم على نحو راتب: الأمين العام، رئيس الجمهورية،نائب رئيس الجمهورية، نائب الأمين العام، علي الحاج وزير الديوان، غازي صلاح الدين المستشار السياسي برئاسة الجمهورية، إبراهيم السنوسي مسؤول العلاقات الخارجية الشعبية في الحركة، عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية، عوض الجاز وزير الطاقة والمسؤول الخاص.

مراسيمه الدستوريَّة التي حَمَلت توقيعه جميعاً، كما أن نائبه الأوَّل[١٢] قد انغمس بشكلٍ مباشر في زيارات الولايات وحرَّك نحوها الأمينَ العام والرئيس لا سيَّما بعد تعرُّفه على تفاصيل مشاكلها ومتابعتها بدقَّة وحِرص. أما وزيرُ الديوان فقد أدرك مدى التحديَّات التي تثيرها السلطة بين أبناء التنظيم الواحد وبينهم وبين عامة الشعب والجمهور، وظلَّ يُعبِّر عن خيبة الأمل في عجز بعض روَّاد الحركة الإسلاميَّة وشيوخها عن تفهم المُشكلات والمُساهمة الناجعة في حلِّها، لا سيَّما المُشكلات التي أثارتها قسمة الولايات وتعيين عواصمها بقانون كما حدث في ولاية سنار وأدي إلى إقالة حكومة الولاية بكاملها، ثم الآثار السلبيَّة لتجربة المحافظات والمحافظ، ودور المحليات كما حدَّدها المرسوم الدستوري الخامس (١٩٩٥).

أضاءت إذن وزارة ديوان الحكم الاتحادي جملة من الإشارات الحمراء فيما عبَّر عنه ذات وزير الحكم الاتحادي مستنكراً: «**نحن مركزيُّون نريد تطبيق اللامركزية**»، فقد تولى وزير رئاسة الجمهوريَّة[١٣] الجزء الظاهر من المعركة في المكتب القائد، مُعَبِّراً تحديداً عن رؤية نائب الأمين العام ورأيه، وهو: «**ألاَّ تُناقَشُ شؤون الحكم الاتحادي وتُحسَمُ خارج مجلس الوزراء**»، فقد اتضح أن المكتب القائد الخاص بشكله الراهن سيُوالي دَفعَهُ لترسيخ الحُكم الاتحادي واستقلال سُلُطاته، فالأمينُ العام صاحب المُبادرة والرئيس إيجابي ونائب الرئيس يُوالي بنفسه الاتصال بالولايات، ثم وزير الحكم الاتحادي الذي أعدَّ ورقة الانتقال الأولى ثم ورقة الانتقال الثانية التي أكمَلَت الأشواط نحو النظام الجديد. فرغم أن المكتب القائد يُديرُ عن حقٍّ غالب الشأن الإستراتيجي وتَصدُر عنه القرارات المِفصَليَّة الكُبرى، فإن مناهج المُداولة والنقاش داخله حَمَلَت ذات عيوب الانسجام والمُسايرة التي بدأت منذ مرحلة المُصالحة الوطنيَّة (١٩٧٧ - ١٩٨٥م)، وزاد عليها الطبع الذي يتجنَّب المواجهة والمصارحة الراسخ لدى نائب الأمين العام. وإذ مثَّلت أطروحة الحكم الاتحادي حالةً مثاليَّة للقرار الإستراتيجي الذي يوفِّر للحركة الإسلاميَّة بلوغ الاختراق الذي ترجوه لبِنيَةِ الحُكم وهياكله الجامدة منذ الاستعمار، في كنف ظرفٍ مثالي يُتيحُ لها القرار مُفرَدَة كما يُتيحُ لها تمام تنفيذه، فإنه يمثل كذلك حالة مثاليَّة للقرار الذي يقتضي صريحَ المُداولة وعميقَ النقاش، بل وكثيراً من الواجب المنزلي داخل تجارب بيت الحركة

---

(١٢) الفريق الزبير محمد صالح.

(١٣) ظل اللواء عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية يعبِّر عن مخاوف نائب الأمين العام علي عثمان محمد طه وربما آخرين من وجود شخصية قوية ونافذة شأن الدكتور علي الحاج في منصب وزير الحكم الاتحادي وشبهة قيام سلطات مستقلة خارج سلطاتهم، وقد تأكد ذلك فعلاً بعد مفاصلة الحركة الإسلامية في اختيار الوزراء الذين تعاقبوا علي ديوان الحكم الاتحادي.

الإسلاميَّة وتجارب الحكم في السودان عامة؛ لكن المُبادرات والتخطيط كأنه تُرِكَ كله للأمين العام وفقاً لقناعته الفكريَّة وخبرته الدستوريَّة(١٤).

*****

اقترن كذلك صُدورُ المرسوم الدستوري الثاني عشر بحملة جديدة من التعبئة لصالح الحُكم الاتحادي، بل إن قرار تقسيم أصول وممتلكات الولايات أُختير له أن يُحاط بهالةٍ شعبيَّة كبيرة، وتَحرَّكَ موكبٌ في اليوم الرابع من رمضان ١٤١٤هـ الموافق ١٤ فبراير (شباط) ١٩٩٤م إلى باحة القصر الجُمهوري احتفالاً بـ"تسليم السلطة إلى الجماهير"، ثم تَلَت ذلك جولات وزير الحكم الاتحادي إلى الولايات بصحبة رُموزٍ سياسيَّة ليست من صف الحركة الإسلاميَّة أو المشهورة بانتماءاتها الأخرى (أبو القاسم محمد إبراهيم، محمد داؤود الخليفة)، ثم في أعقاب توقيع "ميثاق الخرطوم للسلام" في أبريل (نيسان) ١٩٩٦م اصطحَبَ د. علي الحاج د. رياك مشار إلى أقصى الشمال منطقة المناصير، حيث أدلى مشار بتصريحه المشهور: «**لو كنتُ أعلم أن هناك شماليين مُهَمَّشين إلى هذه الدرجة لعَمَلتُ على ضمِّهم لتمرُّد الحركة الشعبيَّة في الجنوب، ولنجحت**».

لكن جولات الوزير سرعان ما استدعت كذلك مخاوف قياديَّة من مركز نائب الأمين العام وزير الخارجيَّة، وطُرِحَت لأوَّل مرَّة مسألة تعيين رئيسٍ للديوان تُدُوِلَ أن يؤول المنصب للرئيس نفسه ثم انصرف النظر إلى نائبه الأول المنتمي إلى شمال السودان، ثم تبنَّى الأمينُ العام مُقترح أيلولة المنصب إلى النائب الثاني للرئيس المنتمي إلى جنوب السودان، الذي تصاعدت نحوه كذلك شكوى من ذات المحور تزعم تجمُّع العناصر الجنوبيَّة حوله وأنه يصرف كل طاقاته إلى أهله من الجنوب، وإذ أثارت الشكوى قضيَّة أن النائب الثاني بلا أعباء ينصرف إليها فتَجِدُّ من وطأة انصرافه إلى أهله، تلقى رئيس الجمهوريَّة مقترحَ الأمين العام بالقبول وتولَّى بنفسه إبلاغ وزير الحكم الاتحادي بالقرار(١٥).

لكن المستشار القانوني لرئاسة الجمهوريَّة إذ تباطأ عن صياغة القرار الجمهوري

---

(١٤) الطريف أن ديوان الحكم الاتحادي شهد جدلاً ليس بعيداً عن تلك الأجواء حول المقر الذي سيؤوي مكاتب الحكم الاتحادي، وإذ استصلح الوزير د.علي الحاج مبنى وزارة الأشغال السابق الملاصق للقصر الجمهوري على نحو جيد، بدت الوزارة الجديدة كأنها امتداد للسيادة التي تمثلها رئاسة الجمهورية، لا سيما أنها تضم مكتباً للنائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس الديوان، وقد وصف د. علي الحاج المعركة التي أدارها وزير رئاسة الجمهورية بأنها جدل حول "المبنى" وليس حول "المعنى" تعبيراً عن خيبته في ضعف إدراكهم ورفضهم الانتقال لبسط السلطة والثروة اتحادياً.

(١٥) النائب الثاني للرئيس جورج كنقور.

بإنشاء منصب رئيس الديوان وتعيين النائب الثاني للرئيس عليه بإيعازٍ من ذات المحور، انطلق وزير الديوان بالمنهج المعهود عنه بالعمل بالقرار دون إرجاءٍ ينتظر الإجراء الرسمي الذي تبلَّغه كفاحاً من الرئيس نفسه، انطلق مُصطَحِباً الرئيس الجديد للديوان في جولاتٍ واسعة عبر السودان ضاعفت مخاوف المحور، إذ تبلورت ملامح سُلطةٍ مستقلّة ذات قرارٍ ينشأ بعيداً عن حُكم الفرد الذي ينبغي أن تؤول إليه كل المُداولات وتصدُر كل القرارات بإشرافه المُباشر من منصبه نائباً للأمين العام. ورغم حرص وزير الديوان أن تشمل جولاته كل الولايات ما عدا دارفور وكردفان، لم يصرف ذلك من المخاوف التي طفقت تتأكد عند المحور الوسطي النيلي الشمالي، فقد جَمَعَ الوزير المُنتمي إلى دارفور رئيسٌ لديوان الحكم الاتحادي ينتمي إلى الجنوب في استهلالةٍ شديدة الخطر مع فاتحة النظام اللامركزي، وليبرُز لأوَّل مرَّة في تاريخ الحركة الإسلاميَّة ظاهراً صِراعُ العنصريَّة والجهة في قمة القيادة، وقد استكنَّ زماناً كأنه معدومٌ ثم لم تلبث نيران السلطة أن أخرجته من مخبئه متقداً[١٦].

أما في الولايات، فقد ثارت الصراعات التي أفرزها التعاطي القاصر مع أطروحة الحكم الاتحادي في بَسطِ السلطة والثروة في فترة مبكِّرة، فمنذ ابتداع منصب المحافظ وفقاً لقانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م والذي حوى جملة تطلُّعات الحركة الإسلاميَّة التي تنشُدُها في القائد المحلي الذي يحمل فكرها ويُشخِّص قُدوَتها وينفِّذ مشروعها الروحي والفكري والاجتماعي والسياسي، فهو وفقاً للمرسوم الدستوري يُعيِّنه رئيس الجمهوريَّة ويُختارُ بقرارٍ من القيادة ليُمَثِّل السلطة السياسيَّة في المحافظة، وفقاً لبرنامج الحكومة الاتحاديَّة وحكومة الولاية، وهو رئيس مجلس المحافظة الذي نصَّ عليه النظام الأساسي للمؤتمرات، وعليه أن يقود العمل الشعبي الدَّعَوِي والتَّعبَوِي ليدفع الإصلاح الاجتماعي ويعبِّئ طاقات الجماهير للتنمية والرقابة الشعبيَّة، والتكافُل والعون الذاتي والنفير لإقامة المنشآت والتصدِّي للكوارث والطوارئ، كما عليه أن ينتصب قدوةً داعياً للفضيلة وأن يعزِّز الولاء للوطن والثورة ويُسارع استجابةً لداعي الدين والمصلحة العامة. ثم عليه أن يَرعَى النظام الأهلي والإدارة الأهليَّة في مستوى العُمَد والشَرَاتي ومن يُعادِلهم في أيِّما ولاية، وكما تكثَّفت سُلُطاته المعنويَّة والشعبيَّة تكثَّفت كذلك واجباته الرسميَّة، فهو يُنسِّق

(١٦) تقاعس أحمد إبراهيم الطاهر المستشار القانوني برئاسة الجمهورية عن إصدار قرار رئاسة الديوان وتعيين اللواء جورج كنقور رئيساً عليه في تواطؤ ظاهر مع نائب الأمين المشهور بخضوعه التام له منذ تلازمهما في الدراسة الجامعية. والطريف أنه إلى اليوم لا توجد وثيقة تحمل قراراً لهذا المنصب، رغم أيلولته بعد ذلك للنائب الأول الشمالي وقيامه بنشاط واسع تحت مظلته وصفه الرئيس نفسه بعد حادثة استشهاده بأنه كان الملف الأكبر في رئاسة الجمهورية.

نشاط المنظمات الجماهيريَّة والاجتماعيَّة المختلفة وينسِّق بين الأجهزة المحليَّة بالمحافظة كما ينسِّق حركة العاملين بالمحليَّة ويعتمد تقاريرهم.

فالمحافظ وفقاً للمهام المنوطة به كما جاء في التوصيف الذي حمله نص القانون الدستوري يجسِّدُ حُلُماً آخر مُهِمّاً في أشواق الحركة الإسلاميَّة، فهي حركةٌ بطبيعة برامجها وغاياتها تتخرَّج فيها القيادة، لأنها تختارُ من بين عامة المجتمع في الطلاَّب أو الفئات المختلفة من تتوسَّم فيه الإضافة والقيادة، وقد تشمل بالانضمام والعضويَّة أعداداً من متوسِّط مستويات المجتمع، ولكنها تمثل مَحْضَناً مُهِمّاً للموهوبين تُنَمِّي مَقدِرَاتِهِم وتوجِّه عطاءهُم ليقودوا المجتمع ويُساهموا في صنع الحياة وفقاً لأهدافها، فالمحافظ هو رسول الحركة والقُدوة التي ترجو أن تكسب بها المستقبل في منافسات السياسة أو تجاذُبات المجتمع. وفي ذات السياق المتدرِّج المتطوِّر الذي اكتمِلَ بصُدور "قانون تعديل نُظُم الولايات" لحق بالمحليَّات تطوُّر جديد وفقاً لقانون الحكم المحلي المُعدَّل لسنة ١٩٩٥، إذ شجَّعت التجربة الأولى منذ ١٩٩١م والمُداولات التي أدارها الديوان ترسيخ دور المحليَّات بمدِّ بعض السلطات إليها وتفويض بعض الرسوم والضرائب نحوها، مما أكَّد فعلاً النظرة التي ترجو لها أن تكون قاعدة المستقبل لنظام تهيَّأ لتجاوُز التعدُّديَّة الحزبيَّة وفلسفة الديمقراطيَّة الغربيَّة المؤسَّسة على ثنائيَّة الحُكم والمُعارضة.

إلاَّ أنه رغماً عن ديباجة المرسوم الذي أشار إلى أن التعديل الجديد يُزيل بعض اللَبْس القديم لكلمة "المَحليَّة" و"المجلس المَحلِّي"، فقد احتدَّ الصِّراع في غالب ولايات السودان بين المُحافظ الممتلئ بكل تلك المعاني والمَهام، لكنه واقعٌ فعلاً بين الولاية والوالي، وبين المحليَّة ومجلسها، فهو كما ينُصُّ القانون يُمثِّل السلطة السياسيَّة وعليه واجب تمثيلها، وهو المسؤولُ عن الأمن والمُنظَمات الشعبيَّة والإدارة الأهليَّة، ولكنه لا يتوفَّر على البيرق الذي يُرفرِف أمام الوالي مُجسِّداً سلُطته، كما أنه لا يملك القَلَم الذي يُوقِّع به مجلس المحلية القرار[١٧] والذي يَمَسُّ معاش الناس وحَيَواتِهِم اليوميَّة. ولكن المُحافظ الموصُوف بذلك النحو عبَّر في الصراع الذي امتدَّ واتَّصل في غالب الولايات بينه وبين الوالي والمحليَّة وخاصَّة المحليَّة، عبَّر عن مشكلة أخرى أصابت بعض أعضاء الحركة من جرَّاء حيازة السلطة السياسيَّة، وهي استشعارهُم أن لهُم سَهمٌ خاص في السلطة والقرار بحكم انتمائهم السابق للحركة على الذين وفَدوا مع انتصار ثورة الإنقاذ وأنهم أهلُ الحق التاريخي، وإذ تتيسَّر القيادة وتسْلُس في بيئة الحركة الإسلاميَّة لمن تُقَدِّمه شُوراها في أيٍّ من

---

(١٧) في غالب ولايات السودان كان المجتمع المحلي يعبِّر عما أشكل عليه من فهم دور المحافظ الجديد لوفود الديوان أن المحافظ (علم وقلم)، وأنهم لا يكادون يعرفون محافظاً غير ذلك معتمداً على قوةٍ معنوية وفكرية.

أجهزتها، فإن العلاقة الأدنى مع المحليَّة وبيئتها ومشاكلها قد لا تتعاطى مع المُحافظ على ذلك النحو، وكذلك العلاقة الأعلى مع الوالي فقد لا يفهم من دور المحافظ إلا رئاسته المُطلقة عليه خاصة إذا كان الوالي عسكرياً، شأن كثير من الولايات التي دُفِعَ إليها بأولئك حكاماً.

واقع الأمر، أن وُفود الرئاسة من ديوان الحكم الاتحادي ظلَّت تَتْرَى نحو الولايات لإطفاء الحرائق ومُحاصرة الأزمات لأوَّل التجربة، خاصة الأزمات بين الحكومة الولائيَّة وبين التنظيم الذي اتَّسع ليضُم بعض القادمين مع الإنقاذ وجَمَعَ غالبَ القدامى من عضوية الحركة الإسلاميَّة باسم المؤتمر الوطني، فصِراعُ المحافظ مع المحلية والوالي كما وصفنا قبل قليل، هو وجهٌ من أوجُه أزمة العلاقة بين السلطة والحركة، لكن في بعض الولايات استعَرَت المشكلة بين الوالي وحكومته من جانب وبين التنظيم (الحركة أو المُؤتمر الوطني) من الجانب الآخر، واستخلصت رئاسة الديوان مرة أخرى ذات العبرة التي سَبَقَ أن قرأتها في صراع المركز، وهي ضَعْفُ الوعي بأطروحة بسط السلطة ونظريَّة الحُكم الاتحادي، فالوُلاة كذلك مَركَزِيُّون في إطار ولاياتهم، وغالبهم لا يهتمُّ بالوثائق التي أصدرها الديوان في اجتهاده لبثِّ الوعي النظري بالحكم الاتحادي فضلا عن أن يقف عند حدودها ويبشر بأطروحاتها، وبعودة وزير الديوان إلى وثيقة المدينة التي أسَّس بها النبي الكريم ﷺ العلاقاتِ بين طوائف مجتمع المدينة (المُؤمنون، اليهود، الأوس، الخزرج... إلخ) ودراستها، ظلَّ يُبشِّر بأن جوهر الحكم الاتحادي المؤسَّس على أصول الإسلام هو المُشاركة الأتَم في الرأي والسُلطة والثروة، وإذ لم تُستَوعَبْ مقولات التأصيل كما ينبغي، لم تُقرَأُ الوثائق التي أصدرها الديوان في أكثر من كتابٍ حَوَى المراسيم الدستوريَّة والمذكرات التفسيريَّة وخطاباتِ رئيس الديوان وخطاباتِ وزير ديوان الحكم الاتحادي كما لم يُتقيَّد بالقانون كما حملته وشرحته تلك الوثائق، وأصبح التعامُل مع التحوُّل الجوهري إلى نظام اتحادي ذاتياً شخصياً يعتمدُ على فهم الوالي ومقاربته للمشاكل وأسلوبه في اتخاذ القرار، وليس موضوعياً مؤسَّساً على فلسفة الحكم وملتزماً بالقانون. وإذ قضى الحكم الاتحادي تماماً على اللجان الشعبيَّة التي كانت الأساس للعمل السياسي الخِدْمي، وَحَّدَت الحركة طاقاتها جميعاً في مواجهة الوالي وحكومته.

إذن بدا الانتقال صعباً، وانفجرت المشاكل في القضارف والنيل الأزرق والدمازين وشمال كردفان ولم تَكَد تَسْلَمُ ولايةٌ من مُفارقات الانتقال وحساسياته، فقدَّمت الولايات صورة مُصغَّرة لما شهده المركز الاتحادي بعد ذلك في المُفاصلة الكُبرى؛ فقد ظهرت

الحكومة الولائيَّة بسُلطانها وصَولجَانِها أقوى من تنظيم الحركة والمؤتمر الوطني، لا سيَّما وقد تزوَّدت الولايات كافة بوزراءٍ من صلب عضويَّة الحركة انحاز أغلبهم إلى الوالي رئيسهم التنفيذي المباشر وبدوا مُناصرين له على تنظيمهم، فقد كانت بعض وصايا المركز ومُمارساته تحاول أن توقِّر الحُكام الجُدد وتبذل لهم احتراماً زائداً حتى يطمئنوا ويثقوا بأنفسهم ويُضفوا على المنصب الاحترام اللازم أمام الآخرين، ولكن في ظِلِّ الجهل بالقانون أو عدم التقيُّد به قد يُزوِّد التوقير الحاكم المُطلق بجُنوحٍ أكبر نحو الطُّغيان، وهذا ما شهدته بعض الولايات ثمَّ شهده المركز لاحقاً. فقد بدا الوالي أقوى من أمين أمانة المؤتمر الوطني بعد أن استوعب المؤتمر الوطني عضويَّة الحركة الإسلاميَّة كافة، فأصبحت حكومة الولاية في غالب الأحوال مُهيمنة على التنظيم، وفي بعض الأحوال استعملت الحكومة القوَّة (قهرها وما لها) ضد التنظيم حيثُما اشتدَّ النزاع وتفاقم، أما الاستثناء، فقد كان غلبة الانسجام بين الوالي وحكومته وتنظيم المؤتمر الوطني والحركة في الولاية، شأن القضارف ثم الجزيرة اللتين تولاَّهما والٍ من عُمق عضويَّة الحركة الإسلاميَّة بينما يشتد النزاع حيثُما كان الوالي عسكرياً[١٨].

ثارت في الصراع كذلك لأوَّل مرَّة تُهَمُ التعدِّي على المال العام وترددت شُبُهاتُه في بعض الولايات خاصَّة مع بداية الجُنوح الفوضوي نحو إنشاء الشركات العامَّة الموصولة بأجهزة الحكومة وقيام بعضها في الولايات، وإذ أن غالب تجربة الاستثمار بغير المال الخاص وبدعوى النفع العام للحركة أو الدولة أو الولاية انتهت إلى الخُسران، شملت السنة الماضية الشركات الجديدة، فسُرعان ما تآكل رأسُ مالِها بعد تَوَالى خُسرانِها وطفحت إلى السطح تُهَمُ الفساد أو الإهمال الذي يبلُغ حَدَّ الفساد، وانفتحت أبوابٌ جديدة من أزمة الثقة بين عضويَّة الحركة الإسلاميَّة لم تَعْهدْها علاقاتهم الماضية التَّطَهُّرِيَّة التي لم تعرف تجارب المال والكسب الاقتصادي ولم تَعْهَدْ نُظُمه في المُراجعة والمُحاسبة الدوريَّة، وقد ينجو الجاني بغير عقوبة ولكن تبقى ثابتة الرِّيَبُ والجِراح التي عَلِقَت بالوشائج التي تصله مع تنظيمه وإخوانه.

*****

اجتَهَدَ الديوان في متابعة مشكلات الولايات، والتوسُّط لحلِّها بين مستوياتها الأدنى

---

(١٨) تولَّى الدكتور إبراهيم عبيد الله منصب والي القضارف ثم والي الجزيرة وكان مثالاً للعلاقة المنسجمة المثمرة بين الحكومة والتنظيم، فكانت شخصية الوالي هي الأساس في ظل غياب الالتزام بمحدِّدات العلاقة كما حوتها القوانين والوثائق.

والأعلى، ورغم الدراما التي صاحبت إقالة حكومة ولاية سنَّار[١٩]، فإن اختيار وزير الديوان من صف الحركة الإسلاميَّة الأول قد ساهم كثيراً في سلامة الدور الذي أدَّاه الديوان، ثم حياديَّة رئيس الديوان الأول (النائب الثاني للرئيس، جورج كنقور) ورحابة أخلاق نائب الرئيس الأول ودقَّة متابعته (الفريق الزبير محمد صالح)، ساهَمَت كذلك في حل كثير من المشاكل، إلا أنه على مستوى المكتب القائد نفسه فإن ذات الشخصيَّات القيادية المُمسِكَة بملف الحكم الاتحادي والعناصر المركزية كانت مادةً لصراع جديد وحول تطبيق القرارات ومدى الصلاحيات والسلطات، فقد أُلحِقَ حرفُ (الباء) في ذات صفة الوزير فهو وزيرٌ بديوان الحكم الاتحادي وليس وزيرُ الحكم الاتحادي شأن بقية الوزراء موصولين بوزاراتهم بغير حرف وصل، وإذ استلهَمَت كلمة "الديوان" الأصالة العربيَّة الإسلاميَّة فإن الحرف المُلحق لا يكاد يستلهم سوى الخوف[٢٠]،كما جُعل للديوان رئيسٌ بغير قانون، ثم تبدَّل الرئيس من النائب الثاني الجنوبي إلى النائب الأوَّل الشمالي، رغم الأحوال الإنقاذيَّة المُستقرَّة الجانحة للجُمُود بالوظائف منذ أوَّل الإنقاذ[٢١].

كذلك وضع تقدُّم تجربة تطبيق الحكم الاتحادي ونَصْبُ هياكله تحدياً جديداً أمام الإنقاذ، إذ أن غالب أعضاء الصف القيادي وكثيرين من أعضاء المكتب القائد لم يُدرِكوا أن مراحل الانتقال التي تسيرُها خُطُوات التحوُّل إلى تمام الحكم الاتحادي ستنتهي حتماً بِبَسطِ الحريَّة الأوسع لجملة الحركة السياسيَّة تعبيراً وتنظيماً ومُداولة، وأن اختيار المئات لملء الوظائف والمهام من الوالي والمجلس التشريعي للولاية إلى المحافظ ومجلس المحليَّة، لا يمكن أن يقع دون شُورى حقَّة واسعة ستُمَثِّل النقلة التي لابد منها نحو ديمقراطيَّة

---

(١٩) لأوَّل صدور قانون إعادة تنظيم الولايات، نشبت خلافات حول عدد من العواصم التي أُختيرت للولايات، وإذ قوبل التقسيم نفسه بارتياح كبير فإن فوات المركز عن بعض المدن ذات السمعة التاريخية أفصح عن بعض ردود الفعل الغاضبة، والمثال الأوضح كان اختيار مدينة سنجة عاصمةً لولاية سنَّار، إذ سُرعان ما تشكل وفد من أهل سنار (المدينة) لمقابلة رئيس الجمهورية، وقد تجاوبت معهم حكومة الولاية، وانتقلوا فعلياً إلى سنَّار لمزاولة أعمالهم، مستندين إلى وعد من الرئيس بتبديل القرار وإعادة العاصمة إلى سنَّار. وإذ أن اسم الولاية وعاصمتها وحدودها محدَّدة بالقانون لا تعدَّل إلا بتعديل المرسوم الدستوري، اعتذر الرئيس عن خطئه وصدر قرارٌ جمهوري بإقالة كل حكومة الولاية، ما عدا وزير واحد رفض الذهاب إلى سنَّار.

(٢٠) كذلك تعبر كلمة الديوان وحرف الباء الموصول عن مزاج إنقاذي آخر موروث من حقبة الحكم المايوي ١٩٦٩-١٩٨٥م، وهو توسعة مواعين الوظائف لتستوعب أسماء جديدة ولو بغير حاجة ومهام طلباً للتوازن الذي قد يقتضيه الظرف السياسي المحلي أو الوطني، وقد فاضت الإنقاذ وتفوقت على المايوية إذ اتسعت بالوظائف أضعافاً مضاعفة لا سيما بعد المفاصلة وتدفق عائدات النفط.

(٢١) تولى نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان محمد طه إبلاغ وزير الحكم الاتحادي د. علي الحاج الرغبة في تغيير رئاسة الديوان من "كنقور" إلى "الزبير" بسبب تصاعُد رفض الشباب، وقد درج نائب الأمين العام إلى استعمال مثل هذه الإشارات لتعضيد رأيه وتعني كلمة الشباب العناصر العسكرية التي أصبحت تمثل نفوذ الثورة (عبدالرحيم محمد حسين، بكري حسن صالح، إبراهيم شمس الدين وأمثالهم).

الحُكم، فقد كانت الغالبيَّة العُظمى من الترشيحات للمناصب -لأوَّل الإنقاذ- تصدُرُ من مخبأ نائب الأمين العام، ولكن تطوُّرات انتقال الحُكم الاتحادي واكبها تطوُّر في ذات أجهزة التنظيم، من المكتب القائد إلى الشورى الواسعة الخاصَّة (٦٠٪ للقادمين و٤٠٪ للقدامى)، اقتضت ترويض القاعدة على الشورى وقبول آليتها ونتائجها، كما عكست كذلك مدى تفاوت المكتب القائد نفسه في فَهم التطوُّر والتفاعل معه خاصَّة المُجانبة البيِّنة بين الأمين العام ونائبه، فقد جاءت اللجنة الأولى لتعيينات الولاة والمحافظين بقرارٍ من الرئيس تولى تقديمه وإبلاغه نائب الأمين العام، وإذ أن المكتب القيادي المنتخب من الشورى قد أناط الأمين العام ونائبه والرئيس ونائبه وأمين المؤتمر الوطني[٢٢]، بوصفهم يُمثِّلون لجنة المُحاسبات والتعيينات العُليا بذلك العمل إلا أن سعة العمل الخاص لملء الوظائف الولائيَّة قد استدعى تكوين لجنة جديدة بموافقة المكتب القائد ولكن بتدبيرٍ ظاهر من نائب الأمين العام، إذ استدعى وزير الديوان على عجل ليقطع زيارته في بعض الولايات وينضم إلى لجنة اختيار الولاة والمحافظين برئاسة النائب الأول للرئيس وعضويَّة استحوذت عليها بالكامل العناصر العسكريَّة و الأمنيَّة مع استبعادٍ مُتعمَّد لأمين عام المؤتمر الوطني[٢٣].

لم يلبث تطوُر الحكم الاتحادي كذلك أن نَصَبَ تحديات جديدة لمناهج عمل القيادة، لا سيَّما محور المركزيَّة الذي يمثله نائبُ الأمين العام، فقد كان الاختيار كله مركزياً للولايات والمحافظات والتعيين والفصل على نحو ما وصفناه في فقرة سابقة، إذ شهدت أول تعيينات الحكام منهجاً يختار للولاية والياً من غير أبنائها، إشارة قرأها البعض في ممارسة الثورة الأولى أن القصد منها اعتماد ذات منهج الحركة الإسلاميَّة المُتطهِّر من العصبيات القبلية والجهويَّة لصالح دمج السودان ووحدته، أو تحاشياً أن يحمل ابن المنطقة سوابق من علاقاته في بيئته في فاتحة تقديم الثورة لاسمها ووجهها. لكن المُمارسات خاصة بعد بدء تنفيذ المراسيم الدستوريَّة التي أسَّست الحكم الاتحادي، أظهرت انحياز

---

(٢٢) أمين المؤتمر الوطني د. غازي صلاح الدين.

(٢٣) ضمَّت اللجنة العميد بكري حسن صالح، العميد عبدالرحيم محمد حسين، العميد د. نافع علي نافع، ود. مجذوب الخليفة. وعند احتجاج وزير الديوان على تغييب أمين عام المؤتمر الوطني الدكتور غازي صلاح الدين، ذكر له أحد أعضاء اللجنة من كبار العسكريين بكلمات شديدة القسوة أنهم لا يريدونه. وقد كان أمين المؤتمر الوطني يسخر من طلب د. مجذوب الخليفة منه مقترحات لولاة ومحافظين رغم عضويته الأصيلة في لجنة التعيينات والمحاسبات العليا، وقد اشتد في هذه المرحلة نقد أمين المؤتمر الوطني للرئيس ونائبه الأول ولجملة العسكريين في القيادة كما تركز هجومه علي نائب الأمين العام ووزير الخارجية علي عثمان محمد طه وكانت تلك الأخبار تبلغ المعنيين بالهجوم كاملة.

المركز إلى ولايات بعينها خاصَّة ولايتي الشماليَّة ونهر النيل، إذ كانت تُقضَى كثيرٌ من أمورها مباشرة من القصر أو وزارة المالية حتى بعد نُشُوء وزارة الديوان الاتحادي.

لكن صُدور المرسوم الدستوري الثالث عشر أكمل أشواط الانتقال نحو أوضاع أكثر استقراراً، بدأت بها مرحلة جديدة من بسط السلطة واعتماد نظم الانتخابات وسيلةً لقرار الشورى، فقد أقرَّ المرسوم انتخابات رئيس الجمهوريَّة مُباشرة من شعب السودان، ثم انتخاب مجلس وطني تأسيسي، محل المجلس الانتقالي، غالب عضويته بالانتخاب المباشر من الدوائر الجغرافية أو الدوائر الفئوية، ثم حدَّد المرسوم لرئيس الجمهورية ترشيح "ثلاثة" لكل ولاية لتولِّي منصب الوالي، ويَنتَخِبُ مجلس الولاية باقتراعٍ سرِّي أحدُهُم ليكون في منصب الوالي، وإذا لم يحصُل أياً من الثلاثة على أكثر من نصفِ جملة الأصوات يجري اقتراعٌ ثانٍ لاختيار الفائز بين الاثنين الأعلى أصواتاً.

كان اتجاه الرأي لدى اللجنة بإيعازٍ من ذات المركز -في المركز- ألاَّ يُعتَمَد على رأي أهل الولاية وشُوراهم في اعتماد المرشَّحين الثلاثة الذين يتقدَّم بهم الرئيس لمجلس الولاية، واشترطوا خاصة لولايات الجنوب وولايات غرب السودان البالغ إجمالها العددي (١٦) ولاية أي أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد الولايات، ألاَّ يُتاح لأهل هذه الولايات ترشيح والٍ ضمن الثلاثة من أبناء ولاياتهم، وإزاء احتجاج وزير الديوان تدخَّل الأمينُ العام لدى نائب الرئيس الأوَّل رئيس اللجنة أن يترك لكل ولاية اختيار مَن تشاء مِن المرشَّحين، فعَمَدَت اللجنة إلى حلٍّ وسط بعد لأيٍ شديد ومضت لوضع واحد من الولاية وآخر يمثل رؤية المركز لمن يكون والياً (وقع الاختيار في غالب الولايات لأحد العسكريين الذين اشتهروا في الإنقاذ وتَسَنَّموا مواقع فيها)، إلا أن مجالس الولايات اختارت جميعاً المرشَّح المنتمي بالأصل للولاية وحرمت مُرشَّحي المركز كافة من الفوز بمنصب والي الولاية، في أوَّل درسٍ يقدِّمه شعبُ الإنقاذ إلى قيادته على قُصُور فهمها لمغازي الحكم الاتحادي ومُجانَبَتِها لتطلُّعاته وأمانيه، أو بالأحرى ضَعفُ إيمانها بالحريَّة والشورى والديمقراطيَّة وبالشعب نفسه. وفي الحالة الوحيدة التي لم يحصُل فيها مرشَّحُ غرب كردفان من أبناء الولاية على نسبة أكثر من نصف المقترعين في الجولة الأولى، عاد مجلس الولاية بعد أن رأى وتيرة التصويت ونسقه في ولايات السودان كافة، ليختار ابن الولاية على مرشَّح المركز العسكري والوالي السابق، وأكَّدت التجربة أن الولايات تفضِّل أبناءها مهما يكُن المرشَّح ضعيفاً، وبدلاً عن ذهاب اللجنة التي أثبت الواقع فشلها، توعَّد "مركزُ القُوَّة" خلفها أن: «**الولايات لن تحصل على أي دعم**» عقاباً لها على تصويتها

الحُر[٢٤].

أما في الجنوب الذي انبسط لعشر ولايات، فقد واجه الحكم الاتحادي كذلك استهلالاً متعسِّراً ومصيراً أشد قتامةً من نزاعات ولايات الشمال التي تتجاوزُ العشرات في خاتمة المطاف، فرغم أن مشكلة الحرب في الجنوب التي تُعتبرُ الأزمة الأكبر أمام الدولة الوطنيَّة السودانيَّة منذ الاستقلال، هي وجهٌ من وجوه الإخفاق والتقاعُس عن تطبيق الحكم الاتحادي (الفِدْرالي)، فإن قرارات تنظيم الحكم الاتحادي قد تنزَّلت في منتصف العقد التسعين من القرن الماضي والجنوبُ بأكمله يكادُ يُمثِّل أرضاً للعمليات العسكريَّة الأمنيَّة، وإذ أن شهيَّة الأجهزة الأمنيَّة العسكريَّة المركزيَّة كانت منفتحة لالتهام تجربة الحُكم الاتحادي في ولايات الشمال التي تَنعَمُ بالسلام والإحاطة بها والهيمنة على قرارها، فإن التداخُل في شؤون تنزيل نُظُم الحكم الاتحادي في الجنوب بدا لهم أمراً بَديهِياً، فقد طلب الجهاز الأمني لأوَّل الأمر كل الأسماء التي يُزمِعُ وضعها في المناصب والوظائف من اللجان والمجالس إلى الوزارات في الولايات العشر، على ألا يُبلَّغَ أيُّ مُرشَّحٍ للتعيين إلا بعد إجراء الفحص الأمني وصُدُور البراءة من الجهاز. وإذ أن ملف الجنوبِ جملةً تطوَّر نحو ذات الفترة ليكون مصدراً مهماً من مصادر توتُّرات القيادة في المركز، فإن مطالب جهاز الأمن بفحص الأسماء لم تكُن إلا بعضاً من النزاع حول ذات الملف، فإذ رفض وزير الديوان أن تكون الكلمة الأخيرة في التعيينات للجهاز محتجاً بأن ذلك ليس من اختصاصه وإنما عليه باعتباره جهازاً فنياً أن يطرح المعلومات ويوضِّح الخلفيات وقد يتسنَّى له أن ينصح الجهة صاحبة الاختصاص. لكن عناصر الجهاز في ولايات الجنوب عَمَدَت إلى تدخُّلاتٍ سافرة في ولاية بحر الجبل حيث العاصمة التقليديَّة للجنوب "جوبا"، وفي ولاية جونقلي وولاية شمال بحر الغزال جعلت الحكم الاتحادي ينحسر عن معانيه وحقيقة أهدافه ومَغَازيه[٢٥].

كما تزامنت ذات الفترة في الجنوب مع توقيع "ميثاق الخرطوم للسلام"، وتعثُّر المفاوضات في أبوجا ونيروبي، وتمسُّك ذات المجموعة الأمنيَّة في المركز برفض التوصُّل

---

(٢٤) في ولاية غرب كردفان فاز د. بشير آدم رحمة في جولة التصويت الثانية على مرشح اللجنة العميد الجيلي أحمد الشريف. وفي ولاية الخرطوم رُتِّب لفوز د. مجذوب الخليفة على الأستاذ عبدالباسط سبدرات بطريقة تنم عن سوء التخطيط والإخراج إذ لم يحصل الأخير على أصوات تذكر وضحى بخسرانه في حفلة فوز المرشح المهم. وفي القضارف وفي كسلا سقط اللواء أبوالقاسم إبراهيم وفاز إبراهيم محمود مرشح البني عامر، وفي شمال دارفور فاز عبدالله صافي النور وسقط العميد حاتم الوسيلة واللواء رشاد مكي.

(٢٥) اعتقل جهاز الأمن في تلك الفترة أمين حكومة بحر الجبل وأدخله في حاوية لمدة ٤ ساعات أشرف فيها على الموت. كما حاول اعتقال الوالية نفسها "السيدة إجنس لوكودو". وفي ولاية شمال بحر الغزال صُفِّي نحو عشرة من الحرس الخاص للوالي.

لتسويةٍ مع الحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيسي بقيادة د. جون قرنق) لوقف إطلاق النار، فأصيبت ترتيبات الحكم الاتحادي في الجنوب من جرَّاء ذلك إصاباتٍ بالغة، وتجلَّى النزاع هذه المرَّة بين الأمين العام إلى جانبه الجماعة الملتزمة بتمام بسط الحكم الاتحادي كما حدَّدته المراسيم الدستوريَّة والقوانين وخاصة الجزء المُتصل بولايات الجنوب والموصول مباشرة بـ"اتفاقيَّة الخرطوم للسلام - ١٩٩٧"، وبين الجماعة السياسيَّة الأمنيَّة التي تمحورت هذه المرَّة ضد الوفاء بعُهُود الاتفاقيَّة للفصائل الجنوبيَّة المُوقِّعة، مما سنعرِض لتفاصيله في الجزء الأخير من هذا الفصل.

*****

استوعب تطبيق مراسيم ونصوص الحكم الاتحادي شأن معظم قرارات ثورة الإنقاذ المفصلية، استوعب طاقاتٍ كبيرةً من صف الحركة المُلتزم ومن الذين انحازوا للثورة بما حملت من تغييرٍ وبما بشَّرت من مبادئ، ولكن بُنيان المشروع لم يبلغ تمامه المنشود إذ انحَسَرَت الحريَّة السياسيَّة اللازمة لتوازُن السلطة بين مكوِّناتها ومُستوياتها وبينها وبين الشعب، فقد عارض مشروع الحكم الاتحادي لأوَّل طرحه أفذاذٌ من صف الحركة الأول كان يُعَوَّلُ عليهم في نفاذه بما لهم من عِلمٍ مُختص في الإدارة وبما كَسِبوا من تجربة كبيرة ومعرفة بطرائق الحُكم المحلي في السودان، لأنهم كانوا يستشعرون تهميشاً منذ أول التغيير[٢٦]، كما قاومه بغير موقفٍ صريح مِحوَرٌ في المركز بقيادة نائب الأمين العام وأصحاب النزع المركزي ومناهج التفكير العسكريَّة والأمنيَّة، ثم استقبله الذين تولَّوا أرفع المناصب فيه بغير ما يستحقه من معرفةٍ وإدراكٍ بفلسفته وقوانينه وبغير وعي وتسامُح تحتاجه مراحل الانتقال، لا سيَّما إذا كان شاقاً يقتضي التحوُّل إلى لامركزيَّةٍ باسطةٍ بعد عُقودٍ من المركزيَّة القابضة، فيما استقبله أهلُ الولايات المعنيُّون بجوهر أهدافه ومغازيه بترحابٍ عظيم، ولكن صرفتهُم نزاعاتهم المحدودة عن تنمية ثماره غير المحدودة.

لقد طوَّفت وفود وزارة ديوان الحكم الاتحادي، يحدو ركبها رئيس الديوان (النائب الأول لرئيس الجمهوريَّة) ووزير الديوان (من صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل)، طوَّفت ولايات السودان وأنحاءه قاطبةً بهدف مُلامسة تجربة النظام الاتحادي لأوَّل عهدها وليتعهَّدوا للقائمين عليها بالثقة والنصيحة. ثم لم يَألُ الديوان جهداً يَستَفرِغُه في الشرح النظري لنظم الحكم الاتحادي وتوثيقه بالمنشورات، كُتُباً تحمل ذات نص المراسيم

---

(٢٦) لم يحظ تطبيق الحكم الاتحادي بتأييد السيد (احمد عبدالرحمن محمد) أحد أهم الإداريين في صف الحركة الأول. إذ تخصص في الإدارة وعمل في أنحاء السودان المختلفة ضابطاً إدارياً، لكنه التحق بمشاورات ومداولات تقسيم الولايات في مرحلة متأخرة، وأفصح عن موقفٍ رافضٍ للنقلة المفاجئة إلى ٢٦ ولاية.

الدستوريَّة وخُطَب رئيس الديوان ووزيره (أصدر الديوان أولاً: "استوت على الجودي" ثم صدر دليل الحكم الاتحادي)، كما قدَّم الديوان في بعض جولاته الولائية أمين عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة، وأصطحب كثيرين من رموز المجتمع ووجوهه وقادة العمل الوطني، في حركة دائبة لم تفتُر آثرت رَهَقَ الحركة المأجور آخرةً عن استقرار التمتع بالدواوين.

لكن النقلة الكُبرى كانت تستدعي وعياً بدعوة قادة المؤتمر الوطني لنقل السلطة إلى الجماهير، وتجاوُز صدمات التحوَّل التي حملتها بعض قراراتٍ، مثل نقل العواصم من بعض المدن التي ألفت تقليدياً التمتُّع بالوضع الذي يظُنُّه أهلُها مميَّزاً، فقد كانت إحدى أهداف الحكم الاتحادي أن يَفْتَكَّ احتكار التنمية وأن ينبسط نحو أراضٍ بِكرٍ كان يفوتها الاهتمام في كل مرَّة منذ بداية العهد الوطني، لتكون عواصم لولاياتٍ أو مراكز لمحافظاتٍ فينتقلُ إليها ديوان الحُكم وتغشاها وفودُ الأعمال، وتنهضُ مُدُن ومراكز حضريَّة جديدة.

كانت النقلة كذلك بثوريَّتها وفوريَّتها تستدعي تضافُر الجهود وجمع الطاقات كافة، فإن تشعُّب هياكل الحُكم العُليا في الولايات وكثافة وظائفه تتطلَّب موازنة ضخمة، حاولت الحكومة أن توافي بعضها لكنها كانت تعجزُ عن تمامها. وإذ أُعطِيَ الحُكم الاتحادي سُلُطات أناط الولايات كذلك بمسؤولياتها، فقد كانت مواردها تجيء كُلُّها من المركز لا سيَّما للخدمات الأَلحّ مثل التعليم والصحَّة، فكانت أولى أزمات الحكم الاتحادي عطالة بعض الخدمات في بعض الولايات، إذ تعسر التعليم بشُح المُرتبات أو انحسارها لأشهرٍ أغلق المدارس الابتدائيَّة والمتوسِّطة وأحبط الآباء والأبناء من الحُكم الذي يُعطيهم سُلطة ولكنه قد يهدِّد مستقبل أجيالهم، لكن كل تلك منصرفاتٍ كانت تتطلَّع لمستقبلٍ أفضل مع وعود النفط الذي اكتملت عُدَّة استخراجه بين يدي تنزيل سُلطات الحكم الاتحادي[٢٧].

كذلك ارتَبَطَت دعوة الحكم الاتحادي بضرورة تقليص الجهاز الحكومي المركزي المُتضخِّم في الوزارات الاتحاديَّة والهيآت المركزيَّة، فجاءت قوائم كبيرة بالتنقلات من المركز في الخرطوم إلى الولايات، فقد أضحت الوزارات الاتحاديَّة مراكز للتخطيط لا

(٢٧) في المؤتمر العام الأخير للمؤتمر الوطني قبل المفاصلة ١٩٩٩م، كانت رحى المعركة الضروس تدور في محور القيادة حول تعديلات النظام الأساسي: (هل يظل الأمين العام رئيساً للهيأة القياديَّة أم تقبل شروط الرئيس في أن يكون رئيس الهيأة القياديَّة والمكتب السياسي ورئيس المؤتمر؟!)؛ ولكن في لجنة الثقافة -إحدى لجان المؤتمر الستة- كانت وفود الأقاليم متمترسة خلف قضيَّة واحدة تطلب مناقشتها في حضور وزير التعليم العام، وهي تعطُّل المدارس في ولايات شمال دارفور والنيل الأبيض والنيل الأزرق وجنوب كردفان وغيرها.

تُكتَبُ لها في القانون سُلُطاتٌ تنفيذيَّةٌ إلا في الشؤون السياديَّة، شأن الخارجيَّة والدفاع. ولكن غالب عناصر الخدمة المدنيَّة قابلت قرارات الحركة إلى الولايات بالرفض، وتبيَّن أن الخدمة المدنيَّة فقدت روحها المدنيَّة الموروثة منذ الاستعمار، والتي تجلَّت خيراً وبركة بعد الاستقلال، وساهمت في دمج السودانيين، وصهر تبايناتهم في بوتقة وطنيَّة جامعة، ومن ثمَّ في وحدة الشعب نحو استشراف سِماتِ القوميَّة السودانيَّة[٢٨].

أخيراً، فقد كان تطبيق الحكم الاتحادي يتطلَّع لاستِجاشَة الطاقات الكامنة التي أيقظتها هبة الثورة وشعاراتها بالعزَّة والاستقلال وجهادها وشهدائها ودعوتها للإسلام، ثم تخطيطها لإستراتيجيَّة قوميَّة شاملة لعَشرِ سنوات تريد أن تبسط فيها السلطة والثروة، ولكنها تتطلَّع فيها لمُضاعفة الإنتاج الزراعي وزيادة الرقعة المزروعة وتنويع المحصول، وتكثيف التعليم وترقيته وتعميم خدمة الصحَّة فضلاً عن نظافة البيئة والمياه الصالحة للشرب، ثم تخطيط الصناعة وزيادة المصانع ومدّ الطرق أميالاً مضاعفة وبناء الجُسور وتعزيز لحمة التواصل نحو وطنٍ واحدٍ متكاملٍ وحُر، لكن الاجتهاد بالفكر والجهاد بالعمل كان ناقصاً عن التحدِّي الكبير الذي يطرحه وطنٌ بقامة السودان.

*****

(٢٨) كانت النقلة كذلك ثورية على مستوى تخفيض القوى العاملة على مستوى الحكم الاتحادي، فقد سأل الأمين العام د. أحمد علي قنيف وزير الزراعة عن عدد العاملين في وزارة الزراعة. فقال: «ستمئة». فقال له: «كم تحتاج بالفعل لإنجاز عمل الوزارة التخطيطي كما حدَّده المرسوم الدستوري الثاني؟».. فقال: «نحو ستين».. لكن قناعة الأمين العام التي أفصح عنها في التعليق على الرقم الأخير هي: «واقع الأمر أنت تحتاج إلى ستة».

جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م وقد تبدَّلت مشكلة الجنوب السوداني عن جوهر أطروحتها الأولى بوصفها وجهاً من وجوه أزمة الحُكم الاتحادي (الفِدْرالي)، إذ كانت ذروة سنام مطالب الجنوبيين بين يدي استقلال السودان في ١٩٥٦م هي إقرارُ حق الجنوب في التمتُّع بوضعٍ فِدْرالي ضمن إطار السودان الواحد، فلو اختير تاريخٌ لمبتدأ الأزمة بين الشمال والجنوب[٢٩] لكان حَنَثُ الوعد بإقرار الفِدْرالية الذي أودعه الجنوبيون لوفد الأحزاب الشماليَّة لمفاوضات الاستقلال، ووعدُ الأخيرة لأولئك بضمان ذلك في أيما وثيقة ترسم معالم الحريَّة للقُطر الأفريقي الجديد. لكن عند أوان ثورة الإنقاذ كانت قضية الجنوب قد عَبَرَت الحَنَثَ الأول وتطورت ثورةً مُسلحةً يهديها طرحٌ سياسي لأحزابٍ ناشئة تُطالبُ بتمام الاستقلال لوطنٍ جنوبي مُنفصِل، وبعد أن كانت تمرُّداً لكتيبةٍ عسكريَّة تحرِّكه الرِّيبُ في زُرقَة فجر الاستقلال، وأصبحت يومئذٍ حركة تدعو إلى ''سودانٍ جديد''، يُحفِّزُها للمقاومة طرحٌ سياسيٌ مُبين.

ثم بين القتال والكلام اتَّسعت رقعة المآسي والكوارث التي تُخَلِّفُها الحرب لا محالة، وانتظمت دوائر الحوار مرَّات عديدة ''مائدة مستديرة'' ودورات من التفاوض ومن اللجان والمُؤتمرات، وتفاقم الموت والنزوح والتشرُّد، واهتزَّ عرشُ الخرطوم البعيد مرَّتين، بالانقلاب العسكري مرَّة في العام ١٩٥٨م، والثورة الشعبيَّة مرَّتين في ١٩٦٤ و١٩٨٥م بأسبابٍ مباشرة من تردِّي الأوضاع بالحرب في الجنوب. ولئن كان أوَّل وقود الثورة في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م كلمات الأمين العام للحركة الإسلاميَّة المُقبِل الذي لم يكُن معروفاً وقتها إلا لعددٍ محدودٍ من خارج أطُر الحركة الإسلاميَّة القياديَّة بوصفه عميداً لكلية القانون بجامعة الخرطوم: «**إن المشكلة في الجنوب والشمال هي مشكلة دستوريَّة، ولن تُحل إلا بزوال الحكم العسكري القائم وتأسيس نظام دستوري يرعى توزيع السُّلُطات وبسطها**»[٣٠]. ولئِن كانت تلك الكلمات هي فاتحة السبيل إلى خطوات الحركة الإسلاميَّة نحو الشهرة والتمكين، فإن البيان الأوَّل لثورة الإنقاذ الوطني الذي أُعِدَّ بالكامل في أروقة الحركة العُليا وقرأه رئيس الثورة وسُجِّل بإشراف الحركة التام، حَمَل

---

(٢٩) أصدر السيد أبيل ألير أوَّل جنوبي يتولَّى منصب نائب رئيس الجمهورية كتاباً بعنوان: "جنوب السودان: التمادي في نقض العهود".

(٣٠) د. حسن الترابي في ندوة "مشكلة الجنوب" بقاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم قبل بضعة أيام من اندلاع الثورة في أكتوبر ١٩٦٤م. وقد بدأت تنتظم عدة ندوات وجلسات حوار بتحفيز ودعوة من المجلس العسكري الحاكم الذي دفعته التطورات المريعة لسياساته في الجنوب إلى رفع القيود نسبياً عن حرية التعبير ودعوة النخب والشعب للمساعدة في حل المشكلة.

فقرةً كاملةً عن المُشكلة المُتفاقِمَة في الجنوب، وأسنَدَ إليها أكبر دوافع الثورة: «**جاءت ثورة الإنقاذ من أجل تحقيق السلام العادل لجميع السودانيين، السلام الذي لا يكون على حساب مواطن أو قبيلة أو دين أو مُعتقد ولا على حساب إقليم من أقاليم السودان على الآخر، السلامُ الذي لا يكون فيه مظلومٌ ولا مغبون ولا غالبٌ ولا مغلوب على أمره، السلامُ أولوية قُصوى وكان دافعاً أساسياً لتفجير الثورة**».

لقد كانت قضيَّة الجنوب بالفعل التحدِّي السياسي الأساسي للثورة الوليدة، فبين العناصر العسكريَّة الظاهرة في قيادة الحُكم وبين القيادة المُستَتِرة في يد نائب الأمين العام، نَشَطَت أولى عناصر الحركة من الصف الثاني والثالث في ظاهر مسارح العمل السياسي من عناصر أمانة الجنوب، وإذ لا يتسنَّى لجماعات المكاتب الخاصة الأمنيَّة والعسكريَّة أن يَبرُزوا ظاهرين رغم تولِّيهم أكبر العمل المُباشر من التنفيذ الفني إلى التأمين اليومي لأوَّل الانقلاب، فإن أزمة الجنوب المُتداعية في كل لحظةٍ بتطوُّرات متَّصلة استدعت تلك الطاقات التي اتَّصلت بالجنوب منذ أوَّل العقد الثمانين عندما قامت أمانة خاصة بذلك الجزء من السودان، ليكسروا أوَّل حواجز التمويه الذي نُسِجَت غِلالته من تمام تواري الوجوه الإسلاميَّة المعروفة[٣١]. فبين العسكريين الموصولين بوجوه الحرب والقتال من الأزمة، عناصر أمانة الجنوب الذين عَهِدُوا العمل التنظيمي الدَّعَوِي والإنساني فيه، ثم طبيعة المرحلة وأسلوب نائب الأمين العام بالغ الحِرصِ على ضبط الإيقاع وحَجْب حقيقة الثورة، بين كل تلك العناصر المُتباينة تعثَّرت خُطُوات الثورة الأولى نحو حلٍ جذريٍ لأزمة الجنوب، عبر المفاوضات المتَّصلة التي شرَّعتها الإنقاذ مُبكِّراً وكان إخفاقها أكبر من نجاحها في غالب الأشواط والجولات[٣٢].

في المقابل كانت الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق دي مبيور قد قطعت أشواطها في التحوُّل الجذري بأطروحة الحرب والسلام،

---

(٣١) كان أقرب عناصر الحركة الإسلامية إلى أعضاء مجلس الثورة هو الشهيد فضل السيد أبوقصيصة وقد يسَّرت له شخصيته المنفتحة المقدامة أن يوالي عمله السابق في الجنوب بأسلوب جديد مع لجنة السلام التي يرأسها أحد أعضاء المجلس، وسريعاً ما أصبح أحد أهم العناصر في عملية السلام التي هي في الأساس مفاوضة بين سُلطة حاكمة وحركة متمرِّدة تحمل السلاح، في خطواتٍ متسارعة لا علاقة لها بمناخ التحفظ والتمويه الذي كان سِمَة المرحلة المائزة.

(٣٢) في حوار طريف لأوَّل مقاربة الثورة لمسألة الجنوب، دار بين د. علي الحاج محمد مسؤول أمانة الجنوب واللواء التجاني آدم الطاهر، سأل اللواء الدكتور: «هل لكم طريقة أخرى غير طريقتنا لحل مشكلة الجنوب؟».. فردَّ الدكتور بسؤال: «وما هي طريقتكم؟».. فقال اللواء: «لأوَّل تخرُّجي ملازماً، نُقلتُ إلى الجنوب وكان أول احتفال بحضوري هو طَلب القائد أن أحضر الحلوى من الثلاجة، وعندها رُوِّعتُ فقد تدحرجت الرؤوس والجماجم.. تلك هي طريقتنا.. وأرجو أن تكون لكم طريقة أخرى»!

نحو مَنِفستُو بيانٍ للحركة يعتمدُ عقيدة الماركسيَّة اللينينيَّة بالكامل ويصل عبر منهاجها إلى تحليلٍ جديدٍ للأزمة، أفضى إلى عقيدة جديدة في السياسة السودانية:

«إن أزمة الجنوب هي بعضٌ من أزمة الأطراف المُهَمَّشة في السودان التي تمثِّل الأغلبيَّة الغالبة من سُكَّانه، وهي اليوم ليست مشكلة الجنوب الدارجة في أدبيات السياسة السودانية منذ الاستقلال، ولكنها جُملة المسألة السودانيَّة التي تبحثُ عن معادلة السويَّة والعدل في السُّلطة والثروة، والمنهج هو ثورة المُهَمَّشين الشاملة التي بدأت وتطوَّرت في الجنوب ولكن بذورها في كل مكان في السودان، فالمُهَمَّشون جميعاً يتطلَّعون إلى سُودانٍ جديد لا تسيطرُ على ثروته وسُلطته نُخبة المركز أو عناصر من القبائل الشماليَّة ذات الأصول العربيَّة، وهو سُودانٌ اشتراكيٌّ ولو كانت الاشتراكيَّة الماديَّة العلميَّة في نسختها الماركسيَّة اللينينيَّة».

وإذ ظلَّت الحركة الشعبيَّة تُعَبِّر عن قضيَّتها باللسان والسِّنان، تُحاربُ وتُفاوضُ في ذات الوقت، فقد كان الأقرب إليها في معارك السلاح هي الدولة المركزيَّة وخط المواجهة الذي تمثِّله القُوَّات المُسلَّحة السودانيَّة، أما أُولي القربى في الكلام والسلام فهُم عناصر اليسار السوداني الماركسي المُنتَمينَ إلى الحزب الشيوعي أو إلى روافده الديمقراطيَّة أو هُم الاشتراكيون الديمقراطيون أو العناصر اللِّبْراليَّة ذات الثقافة الغربيَّة أو التوجُّه الغربي، أما الحركة الإسلاميَّة لا سيَّما تمثُّلاتها الأخيرة في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة ١٩٨٥– ١٩٨٩م فهي تُمثِّل خط المُواجهة الأوَّل للثقافة التي حملت الحركة الشعبيَّة السلاح لمُقاومتها، لا تستشعرُ سِوى الخصومة تجاه رُمُوزِها وشخصيَّاتها وعناصرها. ورغم أن الحركة الإسلاميَّة تطرحُ نفسها بوصفها حركة تجديدٍ على ذات القوى التقليديَّة التي ثارت ضدَّها الحركة الشعبيَّة، إلاَّ أن الصيرورة الاجتماعيَّة للمسعى السياسي في السودان قد وضعتها على حد المقابلة والعُدوان، فمنذ أول بروز الحركة الشعبيَّة إبان العهد المايوي – مايو (أيار) ١٩٨٣م– تحدَّثَت الحركة الشعبيَّة إلى عناصر النُّخبَة اللِّبْراليَّة ذات السابقة الماركسيَّة[٣٣]، إذ دفع إعلان الرئيس جعفر نميري ببدء تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة حروب الحركة الشعبيَّة بمَددٍ جديد من الدعم السياسي والإعلامي محلي وإقليمي وعالمي، وبَمدَدٍ مادي من ذلك المحيط كله، فبرغم حرص النميري البالغ على نسبة الفضل في تطبيق الشريعة إلى نفسه خالصاً بغير شُبهة شراكة خاصَّة من الحركة الإسلاميَّة ورموزها

(٣٣) في العام ١٩٨٥م التقى البروفيسور محمد عمر البشير (رحمه الله) بالعقيد جون قرنق في العاصمة الأثيوبية.

الكبار، الذين كانوا يتبوَّأون مناصب رفيعة في حكومته ونظامه السياسي، رغم ذلك، تصدَّى العالم قاطبة للشريعة التي تبنَّاها النميري باعتبارها إنتاجاً خالصاً للحركة الإسلاميَّة وما النميري إلاَّ واجهتها وأداتها، وكانت الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان من ذلك الموقف. ورغم أن المشهود في علاقة الحركة الشعبيَّة بالأحزاب الشماليَّة بعد الانتفاضة وتولِّي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة هو خيبةُ الأمل في سلامٍ حاسمٍ سريع، عندما رفضت الحركة الاعتراف بالنظام الجديد، بوصفه ''مايو الثانية'' وأنَّ رئيسه وزيرُ دفاع النظام البائد، ورغم أن الحركة الشعبيَّة تمسَّكت بموقفها حتى بعد انتخاب الجمعيَّة التأسيسيَّة وتشكيل حكومةٍ برئيس وزراء مُنتَخَب لم ترضى بلقائِهِ إلا بوَصفِهِ رئيساً لحزب الأمَّة، فإن الوجه الآخر للحقيقة يكشفُ عن لقاءاتٍ متَّصلة للحركة بعناصر مختلفة، على نحو ما وضعنا في الفقرات السابقة، فإنها كذلك بعد لقاء الأحزاب والنقابات في أمبو ١٩٨٥م، ثم إعلان كوكادام ١٩٨٦م، ثم لقاءاتها مع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي أفضى إلى ''اتفاق الميرغني/ قرنق'' في نوفمبر ١٩٨٨م قد كَسِبَت رصيداً يُرجِّح جنوحها للسلام، تهيأت بالكامل للتعاطي معه بفاعليَّة وإيجابيَّة عشيَّة الانقلاب الذي فاجأها و باغت القوى السياسيَّة.

وإذ وافقت الأحزاب كافة ممثلةً في ''حكومة الوفاق الوطني'' في آخر المداولات مع الحركة الشعبيَّة في العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، قبل عشرين يوماً من التغيير في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، وافقت على تجميد قوانين الشريعة الإسلاميَّة (المقصود المواد التي تتحدَّث عن الحُدود الخمسة في القانون الجنائي التي أقرَّها نميري في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣)، ثم إلغاء اتفاقيَّتي الدفاع المُشترك بين السودان وكلٍّ من مصر وليبيا، اتفقوا على اللقاء في أديس أبابا في الرابع من يوليو (أيلول) ١٩٨٩م لحَسمِ بقية القضايا التي تمُهِّد لعقد ''المؤتمر القومي الدستوري''.

*****

سَعَت الثورة الوليدة إلى لقاءٍ مُبكِّر مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان عَبرَ تكثيف الاتصالات الرسميَّة مع الحكومة الأثيوبيَّة، وإذ أخذت الأمور ظاهراً شكل الترتيب الرسمي فإن الإدارة السياسيَّة للثورة من مخبأ نائب الأمين العام قد أوْلَت قضيَّة السلام في الجنوب اهتمامها الأقصى وأشرفت على تفاصيلها الأدق، وقد تبدَّى منهجها جلياً في تشكيلة الوفد وطريقة عرضه للقضايا واعتماده البنود التي شكَّلت روح الجولة الأولى للمفاوضة مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان في أغسطس (آب) ١٩٨٩م في العاصمة

الأثيوبيَّة أديس أبابا.

دعا الرئيس أعضاء مجلس الثورة لمكتبه في القيادة العامة ليُبلغهُم موافقة الحركة الشعبيَّة للاجتماع مع وفدٍ يمثّل قيادة الإنقاذ بوساطة أثيوبيَّة وأن رئيس لجنة السلام بالمجلس سيرأسُ ذلك الوفد. أما عناصر الحركة من الصف الثاني والثالث المُمسِكين بملف الجنوب فقد حُبِسُوا عن وفد الجولة الأولى، وظهرت في الوفد إضافةً إلى الوُجوه العسكريَّة ثمة وجوهٍ محايدة تتمحورُ في الشؤون الأكاديميَّة والدِّبلوماسيَّة أو من أهل مهنة القانون وتقف بعيداً عن الانتماء السياسي الصارخ أو التعاطي اليومي مع السياسة، بل هي لا تمارس السياسة إلاَّ من حيث اختصاصها العِلمي، أو مهنتها القانونية[٣٤].

وإذ اتَّجه غالبُ هَمَّ نائب الأمين العام في إحكامِ سيطرته على جملة العمليَّة السياسية، خاصة شُعبة الحرب والسلام التي تستحوذ على قدرٍ كبير من الهَمِّ المحلي والإقليمي والدولي، وتتطلَّعُ إليها العيون قاطبة ترصد أيما نجاح أو فشلٍ فيها، إضافة إلى توفُّرها على حساسيَّة ودقة خاصَّة، كانت خُطة الحركة الشعبيَّة في التفاوض ترتكزُ على استكشاف كُنْهِ الثورة الوليدة وفكِّ شفرتها والنظر إلى وجهها الحقيقي وراء ألغازها الكبيرة، لا سيَّما أن شُبهة النسبة الكاملة إلى الجبهة الإسلاميَّة التي تكثَّفت على امتداد الشهور الثلاثة الأولى التي سبقت جولة المفاوضات، كما كانت أجندة الحركة للتفاوُض تحملُ القضايا الحقَّة التي تهُمُّها والتي قطعت فيها أشواطاً مهمَّة قبل الانقلاب على النحو الذي وصفنا، إذ لم تكن الحاجة إلى معرفة الحقيقة وراء الانقلاب مَحْض حُبّ استطلاع لا مكان له في أروقة السياسة الجادَّة الموصولة بأجندة الحرب، بل كان لأخذ الاحتياط اللازم إزاء النكسة المتوقعة لكل تلك المسيرة إذا كانت الجبهة الإسلاميَّة تُمسِكُ بتمام قيادة الأمر الجديد[٣٥].

---

(٣٤) ضمَّ وفد الثورة الأول للتفاوض مع الحركة الشعبية، إضافة إلى رئيس الوفد العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس لجنة السلام بالمجلس، من العسكريين: العميد كمال علي مختار والعقيد حسن ضحوي، ومن الأكاديميين: بروفيسور مدثر عبدالرحيم، ومن القانونيين: عبدالله إدريس ومن الدبلوماسيين: السفير علي عبدالرحمن النميري والسفير عمر يوسف بريدو. وشهد الجلسات العميد بابكر نصَّار، الملحق العسكري للسودان بأثيوبيا، ثم السفير نافع عثمان نافع سفير السودان بأديس أبابا.

(٣٥) ترأس وفد الحركة الشعبية الدكتور لام أكول وضم القائد لوال دينق، دينق ألور، جاستن ياك، نيال دينق، ثم غالب الوجوه الشمالية المهمة في الحركة، د. منصور خالد، ياسر عرمان، محمد سعيد بازرعة، إذ يحتاج الوفد إلى خبرتهم في كشف الأطروحة الجبهوية متى ما استترت. ويحكي رئيس وفد الحكومة قصة طريفة توضِّح جزء من خطة الحركة لكشف حقيقة الانقلاب، إذ أنه فوجئ صبيحة وصوله لأديس أبابا بشابين يطرقان باب غرفته ويدخلان عليه في مودَّة وترحاب، ومن شكلهما عرف انهما سودانيَّان من أبناء قبيلة الدينكا ولم تنقطع حيرته حينما عرِف أنهما دينق ألور ونيال دينق، أقرب عناصر الحركة إلى الدكتور جون قرنق، وبالطبع لم تمنع الأخلاق السودانية أيا منهم من تناوُل شاي الصباح في أهلٍ وسهلٍ مع رئيس وفد الحكومة وقد تولى أحد الضيفين تقديمه.

أغفَلَت مداولات غرفة نائب الأمين العام المُغلقة وهي تهيِّئ لسفر وفدها لمقابلة التحدِّي الرئيسي أمام ثورتها الغضَّة، أغفلت مراجعة تُراث الحركة الإسلاميَّة المُهم إزاء مشكلة الجنوب، وأطروحاتها المتقدِّمة حول قضايا قسمة السُّلطة والموارد، بما في ذلك "ميثاق السودان" -يناير (كانون الأول) ١٩٨٧م- الذي أسَّس الحقوق على الحريَّة والمُواطنة والذي يُمثِّل آخر وثيقة للحركة الإسلاميَّة قبل الانقلاب، والتي اعتبرها كثيرٌ من المُراقبين خاصَّة الدوائر الغربيَّة أطروحة الجبهة الإسلاميَّة للحُكم، فالإنقاذ التي يقودها نائب الأمين العام كانت تَسْتَشعِرُ بداية لتاريخ جديد وتُديرُ ظهرها للماضي كله، لكنَّها تُديرُه بوجهٍ خاص لأيما ذكرٍ للحريَّات السياسيَّة التي لا تنفكُّ عنها حريَّة التنظيم للأحزاب السياسيَّة و"التوالي" على برامج مختلفة، بل إن الإنقاذ الأولى وهي تحزم أمتعتها نحو العاصمة الأثيوبيَّة للتفاوُض حول السلام، قد تركت وراءها ظهرياً خطة الحركة الإسلاميَّة التي قارَفَت من أجلها حُرمَة الانقلاب على الدستور الذي أقسَمَ عليه نُوَّابها، وهي بَسطُ الحُريَّة والاحتكام إلى الشعب في تداوُلٍ سِلمِي للسلطة في مدَّة أقصاها ثلاثة أعوام، وهي ذات نقطة المفارقة الأولى بين طُمُوح الحركة الشعبيَّة وأهداف ثورة الإنقاذ الإسلاميَّة، والتي خلَّفت بضع سنواتٍ من جولات المُفاوضات الفاشلة كان يمكن التماس النجاح لها من قريبٍ.

أما الحركة الشعبيَّة فكان مدخلُها للتفاوض، وهو نفسه التكتيك الذي أعملته للكشف عن مسافة نفوذ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، أي السؤال عن موقف الحكومة الجديدة من حصيلة المفاوضات السابقة لها، والذي ترى الحركة الشعبيَّة أنه قطع أشواطاً أساسيَّة ومهمَّة بتجميد قوانين الشريعة وإلغاء اتفاقيتي الدفاع المُشترك مع مصر وليبيا وعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة الجميع، وهو التطوُّر الذي وافقت عليه كل الأحزاب والنقابات باستثناء الجبهة الإسلاميَّة، كما تولَّى الشماليون في وفد الحركة الشعبيَّة طرح الأسئلة الأساسيَّة الأخرى: الموقف من التحوُّل الديمقراطي، وعودة الأحزاب والنقابات والحريَّات الصَّحَافية.

بالمقابل، عبَّرت إجابات وفد الحكومة عن جملةٍ من تعقيدات النفق الطويل الذي دلفت إليه الحركة الإسلاميَّة بعد الانقلاب الإنقاذي في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، فقد دفعت قيادتها المُستترة إلى الجولة الأولى من المفاوضات بالعسكريين حديثي العهد بالسياسة، وبالمُستقلين الذين لا يُدرِكُون من الثورة الجديدة سوى مظاهرها المعلنة، ودون إعدادٍ دقيق يقرأ الماضي كما أسلفنا ويستقرئ الواقع الذي تجسِّده الحركة الشعبيَّة، فلا

ريب أن رياح التغيير المُنعشة قد صوَّرت للقيادة ومَن حولَها من عناصر الصف الثاني أن وضع اسم ضابط جنوبي كبير موصول بالنَّسَب القريب لزعيم الحركة في قائمة أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأن النزوع الماركسي القديم للحركة الشعبيَّة يدفعُها تلقائياً إلى تجاوز يوتوبيا الأطروحة الديمقراطيَّة التي تتبنَّى التعدديَّة الحزبيَّة، وأن الجنوح نحو الواقعيَّة سيدفعُ مجموعة دول الإقليم إلى التفاعُل إيجاباً مع أطروحة الإنقاذ، كما سيضعُ الحركة الشعبيَّة نفسها أمام الأمر الواقع، وسيُجبرها على الجلوس إلى التفاوُض والوصول إلى اتفاقٍ يحل مشكلة الجنوب.

تعقيدٌ آخر بدأ منذ الجولة الأولى، إذ ظهر جلياً في خطاب وفد الحكومة أنه ينظر للحركة الشعبيَّة لتحرير السودان بوصفها حركة جنوبيَّة ينحصرُ همُّها ويَنْكَتِمُ قولُها في حدود ذلك الإقليم، وأن القضايا التي أسماها وفد الحكومة إجرائيَّة (الحدود الشرعيَّة، الاتفاقات العسكريَّة الدوليَّة، الحكومة الانتقاليَّة، المؤتمر الدستوري، حريَّة التعبير والتنظيم، النقابات، الانتخابات) تمثِّل القضايا الجوهريَّة التي انتهت بالحركة الشعبيَّة فيما بعد إلى التحالُف مع قُوى السودان القديم في التجمُّع الوطني الديمقراطي وتوقيع "ميثاق أسمرا" في ١٩٩٥م، أما القضايا التي اعتبرها وفدُ الحكومة منذ اللقاء الأول قضايا جوهريَّة (وقف إطلاق النار، الممرَّات الآمنة للإغاثة، صفقة لقسمة السلطة تُعطي جون قرنق بعض الجنوب ونصيباً في الشمال) فقد ساهَمَت في تطاوُل حِوَار الطُّرشان وتخلُّف الإنقاذ عن اعتماد رؤية إستراتيجيَّة للتفاوض والحل، رغم توالي جولات المفاوضة وتطوُّر فهم الإنقاذ وتعمُّقه في معرفة الحركة الشعبيَّة(٣٦) نحو نهاية العقد التسعين.

عاد وفدُ الإنقاذ الأوَّل لمفاوضات الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان من الجولة الأولى بأديس أبابا وكأنه دخل بآمال إنجاز السلام الحاسم السريع إلى فراغٍ عريضٍ لا تلوحُ في الأفق ملامح الخروج منه، وأن التحديات النظريَّة للحُكم تبدو محدودة أمام ما يفرضه الواقع من الأهداف المتعارضة والأحلام المُتضادَّة، ولكن حيوية الحركة الإسلامية وشبكة

---

(٣٦) كتب الدكتور عبدالوهاب الأفندي، المُلحق الإعلامي بسفارة السودان في لندن، والمُتابع اللصيق لملف مفاوضات الإنقاذ والحركة الشعبية: «ظللتُ بعد ذلك لعدة سنوات أحاول فك طلاسم لغز مُوجِّهات سياسة الحكومة تجاه الجنوب فلا أفلح، إلى أن التقيتُ الأخ موسى سيد احمد -رحمه الله- وكان يشغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للسلام، و ذلك في ١٩٩٧ حيث شرحتُ له المشكلة، فأجابني قائلاً: "لا تتعب نفسك فأنا المسؤول عن تنسيق السياسة حول الجنوب وأنا أؤكد لك أنه لا توجد سياسة، فكل قطاع في الحكومة وحتى عدد من القطاعات غير الحكومية له سياسة خاصة حول الجنوب ولا يكاد طرف يُلمُّ بما يقوم به الآخرون"». جريدة القدس العربي، العدد ٦٠٢٣ - ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨م الموافق ١٥ شوال ١٤٢٩هـ.

علاقاتها السياسية والاجتماعيَّة سُرعان ما عبَّرت عن نجازتها برؤيةٍ تقترحُ ملء الفراغ السياسي الذي أعقب الانقلاب بفتح منابر الحوار للناس كافة، على نحو ما أسلفنا في طرح فكرة مؤتمرات الحوار. وبالطبع كانت قضيَّة الحرب والسلام أو قضية الجنوب هي الأولى في سُلَّم الأولويات، وكان "مؤتمرُ الحِوَارُ الوطني حول قضايا السلام" هو الأوَّل انعقاداً في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩م، أي بعد أقل من شهرٍ على عودة وفد الثورة من المُفاوضات مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، والتي أفضت إلى نتائج محدودة توشِكُ أن تؤول إلى الصِّفْر.

مثَّلت دعوة الإنقاذ لأعضاء المؤتمر من ألوان الطيف كافَّة أوَّل فرصة للثورة للتواصُل مباشرةً مع قطاعٍ جديد من النخبة غالبه من خارج الصف الملتزم للحركة الإسلاميَّة، فَمِن بين أعضاء المؤتمر الذين أعلنوا أوَّل الأمر والبالغ عددهم (١٠٦) عضواً لم يَزِد أعضاء الحركة الإسلاميَّة المعروفين عن (١٠) أعضاء، وإذ استشعرت الأغلبيَّة طُمأنينة ومودَّة وصِدقاً لا سيَّما من رئيس المؤتمر رئيس لجنة السلام بمجلس قيادة الثورة[٣٧]، وتعرَّفت عَبْرَهُ لأوَّل مرَّة على وجهٍ جديد إيجابي للإنقاذ وراء الأسماء المُبهَمة والرُّتَب العسكريَّة المُتباينة، وبذات القدر أو أكثر كَسِبَت الإنقاذ تعاطفاً ومَدَداً جديداً من وجوه في المُجتمع وأساتذةٍ في الجامعات ومثقفين وفقهاء في القانون وعلماء تقليديين، أكملوا جميعاً عملهم عند التوصيات الختاميَّة وقد زوَّدوا ثورة الإنقاذ الوطني ببرنامج للسلام أعاد الطمأنينة للوفد المُفاوض في الجولة التالية، إذ ذَهَبَ إلى لقاء الحركة الشعبيَّة وهو يستشعرُ أنه أضحى يتوفَّر على مادة جيِّدة، وعلى أُفُقٍ للحلِّ بدا يومَها قريباً.

أفاض المؤتمرون في بحث جذور الأزمة عبر اللجان التي انبَثَقت وتَوزَّع عليها الأعضاء (لجنة الخلفيَّة التاريخيَّة، لجنة بحث المعالجات السابقة، لجنة بحث آثار الحرب، لجنة الحُلول والصِّيَغ الأنسب لحُكم السودان، لجنة الإعلام، لجنة التوثيق)، وإذ مضت بعضُ لجانٍ تقطعُ أشواطاً بغير حدود وهي تجتهدُ في تمام عملها الذي وُكِّلت إليه، بَدَت بعضُ لجانٍ ذات حُدودٍ صارمةٍ أو مُبهمة، فقد يسَّر الحضور المتميِّز المُستنير أن تتكامل رؤية حول جذور المشكلة، وان تُحصَى آثار الحرب بما يُدمِي القلوب ويُفَتِّقُ الوعي حول فداحة المأساة المتَّصلة منذ ما يُقارب نصف القرن، ولكن الحُلول الأنسب لِبَسطِ نظامٍ فِدرالِي يؤسِّسُ لحُكم العدل في قسمة السلطة والثروة كانت تشوبه مساحةٌ من الغُموض، فقد كان غالبُ المؤتمرين يستشعرون لقُرب عهدِهم بالحكم التعدُّدي الحزبي مدى خراقة

---

(٣٧) العقيد (يومئذٍ) محمد الأمين خليفة.

الدعوة لعودة الأحزاب، بما تحملُ ذكرياتها الماثلة من فوضى واضطراب، ورغم وجود كثيرين من أهل النظر ومن أهل العمل في شؤون الحُكم والسياسة، دعوا بجلاءٍ في مُداخلاتهم وتوصيَّاتهم الخاتمة إلى ضرورة بسط الحريَّة في التعبير والتنظيم، وأشاروا إلى التلازم الحتمي بين الديمقراطيَّة والفِدراليَّة، إلاَّ أن المدى المطروح في الزمن لإنفاذ تلك الأهداف والآمال لم يكن منظوراً وواضحاً، وقد استشعر فريق الإنقاذ لُمفاوَضَة الحركة الشعبيَّة رضىً وطمأنينة من الحصيلة الثرَّة من المواقف والآراء التي خرجوا بها من مؤتمر الحِوار الأوَّل في تاريخ الثورة.

لكن الموقف من مبادرات الأحزاب السابقة وجهود النقابات قبل الانقلاب المَوسُوم بالسلبِيَّة البالغة من قِبَلِ قيادة الثورة لا سيَّما العسكريَّة والمدنيَّة المُتَعَسكِرَة، قد مهَّد الطريق لدخول مقرَّرات مؤتمر الحِوار متاهات حِوَار الطُرْشَان مع الحركة الشعبيَّة، الذي اتصل عبر سلسلة جولات المفاوضات التالية.

*****

في أعقاب ختام مؤتمر الحِوار الوطني حول قضايا السلام شَهِدَت الإنقاذ حركةً متَّصلةً دؤوباً نحو العالم الخارجي عبر وُفودٍ قادَها أعضاء مجلس الثورة، يُقدِّمون عبرها مقرَّرات وتوصيَّات مؤتمر حِوار السلام إلى العالم، ويُقدِّمون أنفُسَهم في ذات الوقت بوصفهم حُكَّام السودان الجُدُد الذين استلموا السلطة بقوَّة الانقلاب، ولكنَّهم منفتحون لشُورى قطاعات الشعب كافة ومهَيَّئون لإنفاذ السلام عبر تلك المقرَّرات. وفيما استقبلت أفريقيا التي بدأت أقطارها، لا سيَّما المُحادِدَة للسودان جولات التفاوض الأولى، استقبلت مقرَّرات المؤتمر باهتمامٍ وحرص، عبَّرت الدول الأوربية لا سيَّما فرنسا وبريطانيا عن تحفُّظاتها الشديدة على أي مبادرة من طرف حكومة جاءت إلى السُّلطة بالانقلاب، وصرفت أغلب خطابها مع أعضاء مجلس الثورة إلى ضرورة رفع الحظر عن الأحزاب السياسيَّة وبسط حريَّة التعبير والصحافة وعودة النقابات المهنيَّة، ثم موضوع الإغاثة الإنسانيَّة للمناطق المتأثِّرة بالحرب وحاجة المجتمع الدولي للاطمئنان إلى تعاوُنِ النظام الجديد في الخرطوم في هذا الصَدَد المُهِم للحكومات والمنظمات غير الحكوميَّة، التي ظلَّت تَنشَطُ منذ سنواتٍ في تلك الأصقاع.

أما الدول العربيَّة وبعض دول غرب أفريقيا والجنوب الأقصى، فقد تناهَت إليها شُبُهات علاقة النظام الجديد في الخرطوم مع الأصوليَّة الإسلاميَّة، فتحفَّظت وهي تستقبلُ وفود مُؤتمر الحِوار حول قضايا السلام. وإذ ما زالت دُوَلُ الجامعة العربيَّة تحت

تأثير اعترافها وترحيبها القريب بنظام الإنقاذ، فإن دول الجنوب والغرب الأفريقي ظلَّت مِنطَقَةً تهُبُّ عليها تأثيرات الحركة الشعبيَّة ومواقفها الموسومة "أفريقيَّة ضد الهيمنة العربيَّة". فبدأ قائد الحركة د. جون قرنق جولة تحرُّكاتٍ واسعةٍ مُضادَّة فور انصراف وفود حكومة الإنقاذ عن تلك الأنحاء، ليُعلِنَ رئيس الإنقاذ العام ١٩٩٠م عاماً لأفريقيا، وليبدأ السِّجالُ من جديدٍ بين الإنقاذ والحركة الشعبيَّة، مدعومة بمدٍ غربيٍ أوروبيٍ أمريكي، وعلاقة جيدة تمُدُّها بالسلاح والعون وتُهيِّئ لها مَوئِلاً تفتحُ به مكاتبها وتَنشَطُ منه سياسياً ودِبلوماسياً، وحكومة الإنقاذ التي تحاول مواجهة كل ذلك بإرسال الرُّسُل واستقبال المبعوثين مِن وإلى تلك الدول.

بعد شهرٍ واحد من إجازة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء لمقرَّرات مؤتمر الحوار الوطني في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩م، تهيأ للإنقاذ أن تجلس إلى جولة جديدة من التفاوُض مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان في العاصمة الكينيَّة نيروبي في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩م، بمبادرةٍ ووساطةٍ مباشرةٍ من الرئيس الأمْريكي الأسبق "جيمي كارتر".

وإذ اتَّسع طاقم الحكومة في هذه الجولة ليضُم وجوهاً من الصف الملتزم للحركة الإسلاميَّة (غازي صلاح الدين، فضل السيد أبوقصيصة، موسى علي سليمان)، انفَسَحَ كذلك لآخرين قدَّمهم مؤتمر حوار السلام إلى قيادة الثورة الوليدة (د. عبدالله إدريس، د. عبدالسميع عمر، صلاح محمد إبراهيم، عبدالباسط سبدرات).

لقد عبَّرت تركيبة الوفد عن الشوط الذي قطعته الإنقاذ في المرحلة التي تَلَت مؤتمر الحِوار حول قضايا السلام، إذ بدأت الوجوه الإسلاميَّة في الظهور ضَرْبَة لازِب، وبدأت قبضة الغُرفة المُستَتِرَة لنائب الأمين العام تسترخي قسراً باتساع رُقعَة العمل وتكاثُف المشكلات، ثم بإرساء ملامح فلسفة الحركة، ألاَّ تحكُمَ وحدها بمنهجٍ طائفي، ولكنها تتخيَّر حُلفاءَها من الجماعة التي أبدَت تجاوباً مع الثورة وحكومتها وبرامجها، كما مثَّلت وساطة الرئيس الأمريكي الأسبق أول إشارة لمدى اهتمام القوة الأعظم في موازين العلاقات الدولية يومئذٍ بالسودان، ورصدها لتحوُّلات الحُكم والسياسة فيه، واستعدادها للتفاهُم والتدخُّل.

إلا أنه مهما اتَّسع الوفد ليضُم بعضاً من أهل الحَلِّ والعَقْد الإنقاذي وبعض أهل الخبرة في القانون والسياسة والإعلام، ومهما يكُن أعضاؤه يستشعرون أنهم يمتلكون بين أيديهم بعد مؤتمر الحوار "برنامجاً كاملاً للسلام"[٣٨]، فإن اللاعب المقابل في طاولة النَّرْدِ

(٣٨) راجع محمد الأمين خليفة "خُطى السلام خلال عهد الإنقاذ" ص ٧٥.

(الحركة الشعبيَّة) جاء يحملُ مواقفه في الجولة السابقة التي بَدَت مقرَّرات المؤتمر عاجزة عن التجاوُب معها. فقد أكَّدت الحركة الشعبيَّة بَندَها التليد بإلغاء قوانين الشريعة الإسلاميَّة، كما عبَّرت عنها نُصوص القانون الجنائي الصادر في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك، قبل الشروع في تكوين حكومة قوميَّة تضُمُّ كل الأحزاب، وعقد مؤتمرٍ دُستوري، ثم دمج جيش الحركة في الجيش القومي بنسبة ٥٠٪ لكلا الطرفين، ثم رفع حالة الطوارئ وبَسْط الحريَّة للأحزاب والصُّحُف والنقابات، وإطلاق سراح المعتقلين[٣٩].

إثرَ انهيارِ المُفاوضات التي بادَرَ بمُقترحها والمُشارَكَةِ فيها الرئيسُ الأمريكي جيمي كارتر، تقدَّمت وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة بمبادرةٍ تُمَهِّدُ الطريق للسلام والتحوُّل الديمقراطي، وضعت فيها الإصبع على جوهر الخِلاف بين الحركة الشعبيَّة وحكومة الإنقاذ، إذ اتفقا على الفِدْراليَّة والدِّيمُقراطيَّة، ولكنهما اختلفا على السبُل التي يبلُغا بها تِلكُم الغايات، فالحركة ترى أن مسؤوليَّتها وفلسفتها التي أسَّست عليها تلك المسؤوليَّة لا تخاطب مشكلة الجنوب ولكن مُشكلة كلِّ السودان، ومن ثمَّ فإنَّ أي إجراء تمهيدي لعقد مؤتمر دستوري لا بُدَّ أن تشارك فيه الأحزاب كافة. ولكن الإنقاذ لم تكن مهيَّأة لذلك، فاقترحت الإدارة الأمريكيَّة فصلاً للقوَّات تنسحبُ فيه القُوَّات المُسلَّحة السودانية إلى شمال خط العرض (١٣) ووضع الجنوب تحت إشراف مُراقبين دوليين، لكن المُقترح الأميركي رُفِضَ من قِبَلِ حكومة الإنقاذ، قبل أن يتكرَّر بذات بنوده تقريباً في مبادرةٍ من الحُكومة المصريَّة، ليجد نصيبَه من الرفض الفوري كذلك.

اتَّصلت المبادرات في العام ١٩٩١م، الذي أُطلِقَ عليه في أدبيات تلك المرحلة "عام المُبادرات"، فبعد الأمريكيَّة والمصريَّة، ظهرت مبادرة ليبيَّة ومبادرة الأمين العام لمنظَّمة الوحدة الأفريقيَّة سالم أحمد سالم، ومبادرة رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند صاحب مجموعة "لونرو"، ثم مبادرة كريستوفر ميتلان مسؤولُ الشؤون الأفريقية بقصر الإليزيه، الذي طلب من الطرفين التوسُّط، ولكن عند تقويم الحكومة الفرنسيَّة للقائها مع جون قرنق، قرَّرت أن الوساطة غير مجدية.

إلا أن العام ١٩٩١م شَهِدَ كذلك أحداثاً كبيرة أخرى، حملت آثارها المباشرة

---

(٣٩) باستثناء رئيس وفد الحركة الشعبية د. لام أكول فإن بقية الوفد (د. منصور خالد، أليجا ملوك، جون لوكا، برنابا بنجامين، دانيال كودي، ياسر عرمان) بدا مستمسكاً ببرنامجه، رافضاً للمساومة. لكن د. لام أكول ربَّما بسبب خلفيته الماركسيَّة بدا زاهداً في الديمقراطيَّة مشترطاً استبعاد الأحزاب الطائفية (الأمة والاتحادي) ثم حزب الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة من أي تشكيلة لحكومة قوميَّة!!

والجسيمة على مشكلة الجنوب أو بين حكومة ثورة الإنقاذ والحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، فقد انهار نظام ''الدَّرق'' الأثيوبي في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٩١م، تحت ضربات ثُوَّار ''الجبهة الثوريَّة الديمقراطيَّة لشُعوب أثيوبيا'' بدعمٍ مباشرٍ من التنظيم الإريتري التوأم ''الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا'' الذي استولى بدوره على العاصمة أسمرا، ومهَّد الطريق بالكامل للاستقلال الإريتري عن أثيوبيا. فقد كانت أثيوبيا مَنجِستُو هيلا مريام المُبادة الملاذ الآمن لنشاط الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان العسكري والسياسي، إذ هيَّأ لها بيانها الماركسي اللينيني موقعاً مُتميِّزاً لدى النظام الأثيوبي الشيوعي، المُتمَتِّع بدعم موسكو ضِمنَ محاور مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكيَّة والاتحاد السوفيتي. ورغم أن الحُكَّام الجُدُد ماركسيين كذلك إلا أنَّهُم طلائع المرحلة الجديدة في المَدِّ التحرُّرِي، فقد تلاشى الاتحاد السوفيتي وأصبحت الحرب الباردة تاريخاً، ولكن الأهم، هو أن الوافدين الجُدُد قد ظلوا مشمولين بآثار الحِلف القديم للحركة الإسلاميَّة مع قضيَّة استقلال إريتريا، ثم بالإسناد المُباشر من ثورة الإنقاذ الذي بلغ معهُم أسوارَ العاصمة، فلم يَدَعْ للحركة الشعبيَّة إلاَّ الهَرَعَ من ملجئها الآمن إلى عواصِمَ أخرى ضمن تحالُفاتٍ أخرى. كما شهد أغسطس (آب) من ذات العام ١٩٩١م خروج القادة الثلاثة الأهم سياسياً وعسكرياً في الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان فيما عُرِفَ بانشقاق مجموعة الناصر[٤٠]، والذي عبَّر عن عُمق الأزمة داخل الحركة الشعبيَّة، وفتح السُبُل نحو اللحظة الذهبيَّة لحكومة الإنقاذ لتحقيق السلام الشامل، وللحركة الإسلاميَّة أن تُوافي عامها الثالث في الحكم (١٩٩٢)، وقد تهيَّأ لها المناخ لتفي بميثاق خُطَّتها الإستراتيجيَّة بأن تَبسِطَ الحُرِّيَّة وتُعيدَ الحُكم شُورى للشعب السوداني كافة.

تدافعت كذلك نحو مطلع العام ١٩٩٢م معادلات السياسة والحُكم ليتحرَّر النشاط والقرار بعيداً رويداً عن المركز المُستَتِر لنائب الأمين العام، لا سيَّما إزاء ملف السلام وحركته الدائبة، المُستوعِبة لكثيرٍ من الطاقات الفاعلة ضمن أطُر الحركة الإسلاميَّة الموصولة من قديم بقضية الجنوب، وظهرت إلى جانب عضو مجلس قيادة الثورة الذي قاد الجولات السابقة، جولة جديدة بقيادةٍ رفيعةٍ من الصف الأول للحركة الإسلاميَّة، سارَعَت تستثمرُ الانشقاق الذي أصاب الحركة الشعبيَّة، ولتبدأ مباشرةً مفاوضاتها مع الفصيل الجديد من المدينة الألمانيَّة فرانكفورت[٤١]، ولتصِل في مطلع العام

(٤٠) د. رياك مشار، د. لام أكول، قوردن كونج.
(٤١) قاد جولة فرانكفورت د. على الحاج محمد، وفي أعقاب الجولة بعث نائب الأمين العام علي عثمان سراً بالدكتور نافع علي نافع والمهندس موسى سيد أحمد المطيب لمقابلة القاضي جون لوك، أحد أبرز وجوه الانشقاق الجديد لإدارة مفاوضات من وراء ظهر د. علي الحاج محمد.

الجديد يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣م إلى الاتفاقيَّة التي اشتهرت باسم تلك المدينة.

خاطبت ''اتفاقيَّة فرانكفورت'' بصورة مباشرة الأُطُر اللازمة لتأسيس نظام فِدرالي حقيقي، يوزِّع السُّلطة والموارد وفقاً للأصول والأعراف الدستوريَّة التي رسَخَت عليها علومٌ وتجارب الحكم الاتحادي في العالم، وأعطت كل ولاية تُستكشَفُ فيها ثرواتٌ قوميَّة أولويَّةً في الاستفادة منها، كما أنها أدخلت لأوَّل مرة منذ بداية المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبيَّة البند الخاص بالاستفتاء حول ''تقرير المصير'' بعد فترة انتقاليَّة يَتَّفقُ عليها الطرفان[٤٢].

مثَّلت حصيلة العام ١٩٩١م واتفاقية فرانكفورت لحظةً مهمَّة وفَّرت لثورة الإنقاذ سانحةً نادرةً لمراجعة جملة كَسبِها ورَسم معالم واضحةً للمرحلة الجديدة التي تمثِّل عمليةُ السلام في الجنوب الجانبَ الأهم منها، ولكنها تشملُ كذلك برنامج الحركة الإسلاميَّة في الدولة والمجتمع، إلاَّ أن ''فرانكفورت'' التي فتحت الطريق إلى عاصمة أفريقيَّة جديدة (أبوجا)، ألبَسَت على موقف حكومة الإنقاذ في التفاوُض وفي جملة حصيلة السلام، فقد دخلت الحركة الشعبيَّة المفاوضات بوفدَين يُمثِّلان الفصيلين المُتفاصِلَين، ولكن أجندة التفاوض سُرعان ما وحَّدتهُما ضد وفد الحكومة، فإذ تناصَرَت منظمات عالمية مهمَّة لإنقاذ الحركة الشعبيَّة من الانهيار الذي بدا وشيكاً بعد انشقاق مجموعة الناصر، تعدَّدت مراكز صناعة القرار الذي يَمَسُّ تطوُّرات مسار السلام في أطُر ثورة الإنقاذ، فهناك دائماً وفدٌ يفاوض في الخارج اكتسب خبرة جيِّدة في التعاطي مع علاقات المفاوضة وأجندتها، يحاول أن يكون موصولاً بالمكتب القائد لا سيَّما الأمين العام ونائب الأمين العام، كما أن هناك المجموعة العسكريَّة السياسيَّة، لا سيَّما رئيس الثورة ونائبه الموصولين بتطوُّرات الحرب والجهاد في الميدان، ثم أعدادٌ من المستشارين من خارج وداخل أطر الحركة الإسلامية، وأفراد السكرتاريا والقيادة العسكريَّة من الأفذاذ الأشد نفوذاً في إدارة العمليات القتاليَّة، وقد بدأ تأثيرهم يزحف نحو السياسة وسياسة السلام خاصَّة.

مثَّلت ''أبوجا الأولى''، وتحديداً قضيَّة ''حق تقرير المصير'' للجنوب التي فتحت اتفاقيَّة فرانكفورت الطريق للتداوُل حولها، مثَّلت تحدياً لجُملة مسار عملية السلام في إطار تعدُّد مراكز القرار الذي أشرنا إليه، فلم تحسم قيادة الإنقاذ الموقف بين الرفض المُطلق لأيما محاولة لإدراجها في الأجندة، وبين الاستعداد الفكري والذهني للتداوُل

---

(٤٢) نصَّت "اتفاقية فرانكفورت" يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ على: «بعد نهاية الفترة الانتقالية يجري استفتاء عام في جنوب السودان لاستطلاع آراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب تطلعاتهم السياسية دون استبعاد أي خيار».

حولها للوصول إلى قرارٍ يستصحبُ موقف الحركة الشعبيَّة الملتزم بوحدة السودان، بما في ذلك جماعة الناصر التي التمست فيها موضوعاً جوهرياً يُفارِقُ بينها وبين دعوة الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق، ولكن فريق الإنقاذ المفاوض بقيادة الدكتور علي الحاج أفلح في إلزامه مرة أخرى بإطار وحدة السودان، إلا أن الفصيل الرئيسي سارع إلى تبنِّي القضيَّة بالكامل، وأفلح بمساعدة جهود الوسطاء في دفع المجموعتين إلى توحيد الوفد المفاوض حول كل القضايا، وعلى رأسها ''حق تقرير المصير''.

انفضَّت ''أبوجا الأولى'' إذن بمزيدٍ من الاضطراب في موقف وفد الإنقاذ لمفاوضات السلام، وبانشقاقٍ جديدٍ[٤٣] في صُفوف الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، فَسَحَ الطريق أمام ''أبوجا الثانية''. فقد بلغت الإنقاذ أفقاً جديداً في ساحة الحرب لا في ساحة السياسة، ضمن الحملة العسكريَّة الواسعة التي حَمَلَت اسم ''صيف العُبور''، ففي ٣ أبريل (نيسان) ١٩٩٣م سقطت مدينة ''بور'' ذات الدلالة المعنويَّة والسياسيَّة للحركة الشعبيَّة، ثم مدينة ''كَبُويْتَا'' في قبضة القُوَّات المُسلَّحة ومُجاهِدِي الدفاع الشعبي، وتوالى تباعاً انهيارُ المُدُن الأهم في شرق الاستوائيَّة وغربها حتى كادت أن تُسَلِّم عن آخرها لهُم، وذلك بعد الحملات المُنتصرة في ولاية أعالي النيل وسُقُوط ''فشلا''، المُستَودَعُ الأهم للأسلحة والذخائر، في مارس (آذار) ١٩٩٢م بعد تدمير ثمانية معسكراتٍ في بحر الغزال وخمسة عشر معسكراً بجنوب كُرْدُفان، وبعد صَدِّ حملة الحركة الشعبيَّة المفاجئة إلى دارفور مطلع ذلك العام.

لدى عودة المفاوضين إلى أبوجا للمرة الثانية، تَصَوَّبَت رؤية الوفد الحكومي إلى التوصُّل لسلامٍ عادلٍ وشامل مع الحركة الشعبيَّة بفصائلها المتعدِّدة، باعتبار أن الهزائم العسكريَّة المتلاحقة ثم انشقاقات الحركة قد وضعت الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق في اللحظة الأنسب لقبول تسوية تُفضي إلى وقف الحرب، وإذ تراجعت أكثر مع استحياء حملات الجهاد وسُفُور حملات المُعارضة بقيادة التجمُّع الوطني الديمقراطي، تراجعت دعوة بَسْط الحرية مهاداً لبَسْطِ السُّلطة والثروة، تبلورت بقوَّة مناهج ومداخل قسمة السُّلطة بين الإنقاذ وفصائل الحركة الشعبية، ورغم تفاؤل المفاوضين الإنقاذيين لا سيَّما قائد المفاوضات المعروف بمَقدِرَاته الهائلة في السياسة ووزنه الراجح في وجوه الصف الأول، كانت توجُّهات القيادة في الداخل (نائب الأمين العام والرئيس ونائبه) قد

---

(٤٣) أفلحت جهود الكنيسة الألمانية اللوثرية في توحيد وفد الحركة الشعبية لمفاوضات أبوجا ولكن اعتراض د.جون قرنق على هذه الخطوة التي تمت دون استشارته دفعت القائد وليم نون إلى الانشقاق بفصيل جديد.

استسلمت بالكامل لمزاج القيادة العسكريَّة والسياسيَّة لحَمَلات ذلك الصيف، لا سيَّما العُضو الأصغر في مجلس الثورة وأصحابه العسكريين الذين يُقارِبونه في العُمر والرتبة العسكريَّة، في قيادة حملات القتال برفض التوصُّل إلى تسوية سياسيَّة أو عسكريَّة، بدءً من تجديد دعوة وقف إطلاق النار وحتى الاتفاق الأشمل، وعَلَت سطوة العسكريِّ على السياسي، وتعطَّل مسارُ السلام وانحسرت لحظته السانحة في انتظار كتائب الجيش والمجاهدين لتَعبُر ''جسر نِمُولي'' ويُسَلِّم الجنوب بالكامل للإنقاذ، ولا يُجدي الحركة الشعبيَّة عندئذ إلاَّ أن تأتي صاغرة مُسَالمة تُذعِنُ لشروط الإنقاذ(٤٤).

اختَتَمَت أبوجا جولاتها في أبريل (نيسان) ١٩٩٣م بعد استقرار الانتصارات العسكريَّة وفشلها في عبور النقطة الأخيرة (نِمُولي)، التي استَنْزَفَت كثيراً من الطاقات الماديَّة والسياسيَّة، وبعد تدخُّل نائب الأمين العام شخصياً في ملف السلام، فالتقى ببعض شخصيَّات مهمَّة في الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق في العاصمة البريطانيَّة لندن، ثم تيسَّر للمُفاوض الرسمي د. علي الحاج أن يلتقي لأوَّل مرَّة بقائد الحركة د. جون قرنق في كمبالا قبل بداية الجولة بشهرين في فبراير (شباط) ١٩٩٣م، وإذ اتَّجَهَت تلك الجولة مباشرةً نحو قسمة السُّلطة مع الحركة الشعبيَّة، أحرزت تقدماً لاحَت معه في الأُفُق معالم اتفاقٍ نشرتها بعض الصحُف العربيَّة، فأهاجت محاور العالم العُظمى المُتحالفة مع الحركة الشعبيَّة، والتي اجتهدت إداراتها بحزمٍ في تلك المرحلة لإزالة النظام الأصولي المتحكِّم في السودان، كما حفَّز النشرُ جُهُود المُعارَضة السودانيَّة الشرسة يومئذٍ ضد الإنقاذ لبلورة علاقاتها مع الحركة الشعبيَّة بدخول الحركة إلى تحالُف المعارضة الشماليَّة الموسوم بـ''التجمُّع الوطني الديمقراطي''(٤٥).

*****

(٤٤) يقول أحد شهود تلك الجولة والناطق الرسمي باسم وفد الإنقاذ لمفاوضات أبوجا: «ولكن الطرف الحكومي لم يكن وقتها أكثر حماساً للاتفاق، خاصة وان الحكومة قد بدأت في تلك الفترة حملتها العسكرية التي سُمِّيت بـ"صيف العبور" وبدأت مواقع الجيش الشعبي تتساقط تباعاً.. وكادت زلَّة لسان من د. علي الحاج أن تؤدي إلى مشكلة حين قال للحضور في الاجتماع اليومي الذي كان يعقد كل مساء في جناح رئيس الوفد الحكومي العقيد محمد الأمين خليفة: "ليكن معلوماً لكم أننا لم نحضر إلى هنا لعقد اتفاق مع قرنق".. فأدّى هذا إلى ثورة من بعض الحضور، على رأسهم حسين أبوصالح وزير الخارجية الذي استغرب أن يكون هذا الموقف ولم يخطر به بقية أعضاء الوفد» - د. عبدالوهاب الأفندي – سلسلة مقالات بجريدة القدس العربي – ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨م.

(٤٥) تزامنت مفاوضات أبوجا الثانية مع مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية التي اتهم فيها نظام الإنقاذ بمساندة نظام الرئيس صدام حسين في غزوه للكويت، وإذ اعتُبِرَ السودان في إطار الجامعة العربية في محور "دول الضد" الثمانية التي أحكمت عزلتها، تصاعد عداء الدول الغربية للنظام الذي يتولاه الإسلاميون ويقف ضدها في حربها العالمية. وقد استثمر التجمع الوطني ذلك المناخ فدعا إلى حظر السلاح عن نظام الإنقاذ ووقف البترول وتعيين مبعوث أممي خاص لملف حقوق الإنسان في السودان.

فَتَحَ اجتماع الهيأة الحكوميَّة لمُكافحة الجفاف والتَصَحُّر "إيقاد" في العاصمة الأثيوبيَّة أديس أبابا مطلع العام ١٩٩٤م، كُوَّةَ الأمل في استئناف مسار مفاوضات السلام، إثر مبادرةٍ وحماسةٍ من الرئيس الكيني دانيال أرَاب موي، تحت تلك المظلَّة التي تجمعُ سبعَ حكوماتٍ تمثِّل شرق أفريقيا، بعد انضمام دولة إريتريا المُستقلَّة حديثاً إلى تلك الجولة.

التأمَت الإيقاد الأولى في الفترة ١٧ - ٢٣ مارس (آذار) ١٩٩٤م في العاصمة الكينيَّة نيروبي، بعد جولة لوزير خارجيَّة كينيا بين طرفي النزاع (حكومة الإنقاذ والحركة الشعبيَّة)، جَمَعَ فيها الوثائق السابقة في تُراثِ المُشكلة ومسار المفاوضات ومُقترحات الحلِّ ودِراسَتها عبر اللجنة الرباعيَّة المُشتركة التي ضمَّت وزراء خارجية كينيا وأثيوبيا وأوغندا وإريتريا، والتي عُرِفَت بـ"وُسَطَاء الإيقاد". وكان التقديرُ أن كينيا وأوغندا تُقارِبَان الحركة الشعبيَّة وتُوالِيانها، وان أثيوبيا وإريتريا هُما حليفتان للإنقاذ، وهي المعادلة التي سُرعان ما اختلَّت في العام التالي بتحوُّل أثيوبيا وإريتريا إلى العداء الجهير لنظام الإنقاذ، وتحوَّل مَخْرَجُ الإيقاد إلى مأزِق يُطَوِّقُ عُنُق الحكومة السودانيَّة، ولم تثمر الإيقاد الأولى إلا اتفاقاً يفصلُ المسار الإنساني للإغاثة عن المسار السياسي، ثم جدول الأعمال الذي اقتصَرَ على مبادئ وأسُس فضِّ النزاع ثم الإجراءات الانتقاليَّة.

اتَّصَلَت جولاتُ الإيقاد في ذات العام ١٩٩٤م، فانعقدت الثانية في مايو (أيار)، ثم الثالثة في يوليو (تموز)، كما استمرَّت الإنقاذ بكل أعضاء وفدها للجولة الأولى الذي عبَّر بدوره عن تطوُّر التجربة نحو مزيدٍ من الاعتدال والتمثيل، ترأَّسَ الوفد عضو مجلس الثورة، وضمَّ د. علي الحاج محمد ود. نافع علي نافع وأجنِس لوكودو وأنجلو بيدا، ثم الجولة الثالثة التي اتَّسعت لتضُم وفداً استشارياً وسكرتارياً، بلغت أكثر من عشرين عضواً، عبَّرت كذلك عن تشعُّب عملية السلام ومدى تَعَقُّد موضوعاتها ومقدار اهتمام العالم بها[٤٦].

دفعت كذلك جولتا الإيقاد الثانية والثالثة لمفاوضات السلام في السودان بقضايا الأصُول الأشد حساسيَّة لدى الطرفين، وعلى رأسها علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وإذ انحازت دول الوساطة الأربعة بداهةً لأطروحة فصل الدين عن الدولة، لأنها تمثِّل عقيدتها في الحُكم وما تظُنه منتهى التجربة البشريَّة عِبرَةً بالتاريخ الأوروبي ثم خوفُها الجليل من عَدوَى نظام إسلامي يقومُ إلى جِوارِها، وقد يصلُ

(٤٦) تبرَّعت لمقابلة تكاليف هذه الجولة من مباحثات السلام: بريطانيا ٢٥ ألف جنيه إسترليني، هولندا ٤٠ ألف دولار، النرويج ١٠٠ ألف دولار.

أو يتَّصل بالأقليَّات المُسلِمَة الكبيرة المُتوطِّنة في أقطارها، فإن نظام الإنقاذ الذي يمثِّل خلاصة تجربة الحركة الإسلاميَّة ومدى إنجازها في الحكم والدولة قد أسَّس أطروحته وخطابه على توحيد الحياة ديناً يجمع الكسب الخاص والعام والدولة والمجتمع أو السُّلطان والوُجدان، كما أنه لم يتهيأ بعد لمراجعة اجتهاده القديم منذ ''ميثاق السودان'' في ١٩٨٧م في تأسيس دولة المُواطنة على الحقوق المتساوية وبسط حُكم الشريعة الإسلاميَّة بإجماع الشعب، ثم استصحاب خصوصيَّة قطر السودان المُركَّب من تنوُّع الأديان والثقافات واللهجات والأعراق، مراجعة ذلك الاجتهاد على ضوء تطوُّرات مسار السلام في ظِلِّ تجربةٍ في الحكم أحالت كثيراً من الصور النظرية السابقة إلى قضايا ملموسة، فما بدا بداهة لدُول الإيقاد تلقته وفود الإنقاذ للسلام بما يُشبِهُ صدمة الإساءة لها ولجُمهورها الذي ينتظر نتائج مباحثاتها.

أما قضية تقرير المصير، فقد كان التعاطي معها ميسوراً خاصة بعد النص الجريء الذي حملته ''اتفاقية فرانكفورت'' عام ١٩٩١م. وإذ دفعت التجربة ورُسُوخ الخبرة لدى قيادة الحركة الإسلاميَّة إلى التوكُّل الذي يُغَلِّب خيار الوحدة مهما التزمت الحركة الإسلاميَّة وحكومة الإنقاذ بالوفاء لحق شعب الجنوب في اختيار صيغة الحكم التي تُوافي حق الإنسان في الانتماء الطوعي وفي تبنِّي الفِدراليَّة أو الكونفِدراليَّة علاقةً مع بقيَّة أجزاء السودان، فإن عقدة التاريخ في العلاقة مع التمرُّد في الجنوب، لا سيَّما صيغته يومئذٍ، الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ثم الدهاليز والمطبَّات الخاصة التي شابَت علاقة القيادة الإنقاذية وهي تتعاطى مع ملف السلام، لا سيَّما تداخُل السياسي مع العسكري وغَلَبَةُ العسكري، كلُّ ذلك جعل موضوع تقرير المصير قضيَّة لا تقِلُّ صُعُوبة عن علاقة الدين بالدولة، وأدَّى إلى ختام تلك الجولات من مباحثات السلام بجولةٍ رابعةٍ قصيرة امتدَّت ليوم واحد في ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٤م، شَهِدَتها الحركة الشعبيَّة ودولُ الوساطة الأربع ووفدٌ محدود مثَّل حكومة الإنقاذ بأشدِّ وجوهها صرامة يومئذ، د. نافع علي نافع مدير جهاز الأمن، ود. غازي صلاح الدين وزير الدولة برئاسة الجمهورية، ليُبْلِغَا مِنبَرَ الإيقاد ألاَّ مساحة في الإنقاذ الإسلاميَّة للحديث عن ''فصل الدين عن الدولة''، كما أنه لا سبيل في الإنقاذ العسكريَّة المُنتَصِرَة لوضع ''تقرير المصير'' على أجندة التفاوض[٤٧].

(٤٧) أثار "إعلان المبادئ" الذي اعتمدته وساطة الإيقاد كثيراً من المواقف والآراء المستبطنة والمسكوت عنها في صراع القيادة الإنقاذية، وفي اجتماع عاصفٍ بوزارة الخارجيَّة تصدَّى د. الطيِّب إبراهيم محمد خير (الذي تولى مناصب رسمية مهمة في الإنقاذ الأولى - وزير مجلس الوزراء وحاكم ولاية دارفور الكبرى) تصدَّى للتعبير السافِر عن=

مع تعثُّر مسار الإيقاد، أفلَحَت جُهُودُ العمل مع أهل الجنوب في فتحِ مسارٍ جديد، ظلَّ يُعرَفُ بـ"السلام من الداخل"، فمُنذُ مداولات مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، التَفَّت جماعةٌ من مُثقَّفَة الجنوب وسياسيِّيه وسلاطينه وإداراته الأهليَّة المختلفة حول أطرُوحات ثورة الإنقاذ الوطني واتَّصلت من قريبٍ مع قيادتها ورموزها، واستأنفَ كثيرون منهم سابقة علاقاته مع الحركة الإسلاميَّة منذ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، وتفاعَلَت معهُم بالطبع جماعةٌ ظلوا من صفها الملتزم منذ "الإخوان المسلمين" و"جبهة الميثاق"، ثم كَسْبُ أمانة الجنوب أعداداً من المسلمين رَعَت تأهيلهم ودفعهم لتولِّي الوظائف والمناصب في الجنوب منذ إنشائها في أول العقد الثمانين.

كان أوَّل اجتماع لأولئك جميعاً في "مؤتمر جوبا" مايو (أيار) ١٩٩٤م في أعقاب الفشل الذي تبدَّى من جولة الإيقاد الأولى، وضِمنَ تعزيز خطوات الإنقاذ لتمام تنفيذ فلسفة وإحكام الحكم الاتحادي للسودان كافة، ومخاطبة جوهر قضية الجنوب في مِحوَرَي بَسط السلطة وبَسط الثروة، وتصدِّياً لجدول أعمال وساطة الإيقاد الذي صدَّره الوسطاء الأفارقة بقضيَّة فصل الدين عن الدولة، والاستفتاء سبيلاً للجنوب حقَّه في تقرير المصير. فقد جاء البيان الختامي رافضاً الدعوة للانفصال و"المؤامرات الأجنبية" مستمسكاً بالوحدة الوطنية، مُعبِّراً عن عزم الجنوب والجنوبيين خاصة لإنجاح تجربة الحُكم الاتحادي في السودان، باعتبارها سانحةً فريدةً كانت في الأساس مطلباً جنوبياً منذ مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م. وإذ ناشَدَت حَمَلة السلاح وفُرقَاءَ السياسة أن يصغوا إلى كلمة السلام، عدَّدت ويلات الحرب وندَّدت بها ورأت في خسائرها هزيمةً لكُل ما تدعو له الثورة المُسلَّحة من حفظ الإنسان الجنوبي وكرامته وثقافته، بل ووجوده على أرضه. تأسَّس كذلك مع ظهور ثمراتٍ مباركةٍ لخُطُوات السلام من الداخل "المجلس الأعلى للسلام" في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤م برئاسة رئيس الثورة و٨٩ عضواً توزَّعوا على دوائر: (التفاوض الخارجي، النازحين واللاجئين والعائدين، الاتصال الخارجي). فقد عادت واستقرَّت بعض وجوهٍ من الحياة في الجنوب لأوَّل مرَّة بعد مُلتقى جُوبا، لا سيَّما الزراعة والحصاد والتجارة والنقل والمواصلات والنقل النهري، وبدأت بعضُ دواليب

=توجُّهات المجموعة العسكريَّة والمدنيَّة المُتعسكِرة حول نائب الأمين العام، موضِّحاً أن وضع ملف الجنوب وقضية الحرب والسلام في يد اثنين من أهل دارفور (العقيد محمد الأمين خليفة ود. علي الحاج محمد) يُنذِرُ بخطر التضحية بعروبة السودان لصالح "حق تقرير المصير" الذي أقرَّه أولئك بالموافقة على إعلان المبادئ. كما يذكر د. محمد الأمين خليفة في كتابه "خطى السلام خلال عهد الإنقاذ" أن حواره المتميِّز مع شخصية جنوبية مميزة (أروك طون أروك) قد أفهمه أن قضية حق تقرير المصير ليست للانفصال ولا للوحدة ولكنها آلية لتحقيق الوحدة الطوعية إلى الأبد وصورة من صور الحرية وحق أساسي من حقوق الإنسان.

الحُكم والخدمة المدنيَّة في العمل، وقام نشاطٌ تشريعيٌّ في المجالس الولائيَّة، وشهدت مدينة واو سَعْياً خاصاً للسِّلم الأهلي بين المجموعات السكانيَّة التي كانت تتعازَلُ وتتقاطع (الدينكا، الجور والفرتيت)، وهبَّت نسمة عافية، مهما تكن محدودة، فقد أحيَت الأمل في الحياة بعد عُقودٍ من الهجرة والنُّزوح في تلك البقاع.

أحيت كذلك ثِمارُ السلام من الداخل، وتأسيسُ المجلس الأعلى للسلام، أحيَت الأمل في استيعابٍ أوسع يجتهدُ ليشمل المُجانِبين للحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيس) كافَّة ضِمنَ مشروع الإنقاذ للسلام، فيَستَشعِرُ الفصيلُ الرئيس العُزلة ويجنحُ للسلام، رغبةً أو رهبة. ومع بلوغِ انشقاقِ جماعةِ النَّاصر عن الحركة عامَهُ الخامِس، أثمرت اتصالات فريق السلام الإنقاذي عن مبادئ للتفاهُم وملامح ميثاقٍ مع الحركات التي تبلورت بين يدي الزيارة المِفتاحيَّة التي قام بها النائبُ الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة الفريق الزبير محمد صالح إلى مدينة الناصر، ثم إلى داخل الغابة في مارس (آذار) ١٩٩٦م، حيثُ استقبله قائد المجموعة د. رياك مشار ومعاونوه. وإذ كان للزيارة وقعٌ كبيرٌ على جماعة النَّاصر، رَسَّخَ لديهم نُزوع الإنقاذ المُجِدِّ نحو السلام وشجاعة قادتها واستعدادهم للتضحية في سبيله، دفعهُم إلى المُسارعة لتوقيع الميثاق السياسي الذي عُرِفَ بـ"ميثاق النَّاصر"، ريثما يُحتَفَلُ به في حدائق القصر الجُمهوري في الخرطوم، وقد وافق طرفٌ مهم على الانضمام والتوقيع عليه، "مجموعة بحر الغزال" بقيادة القائد كاربينو كوانين[٤٨]، ثم "مجموعة قوة دفاع الاستوائيَّة" بقيادة الدكتور تِفْلُوس أوشانق، كما انضمَّت المجموعة المستقلَّة التي تضم أروك طون ممثلاً لمجموعة أبناء بور وعددٌ مقدَّر من القيادات الجنوبيَّة (صمويل أرو ودانيال كوت ماثيوس).

لكنَّ الطريق إلى أوان تنزيل مبادئ الميثاق وتفصيلها في اتفاقٍ شامل يُخاطبُ أصول الأزمة بين الشمال والجنوب، أو بين المركز والأطراف في أبريل (نيسان) ١٩٩٧م، فيما عُرِفَ بـ"اتفاقيَّة الخرطوم للسلام" شَهِدَ عوائق كثيفة من جدليَّات العلاقات الإنقاذيَّة السلطويَّة، وتناقُضاتها التي تبلورت نحو العام الثامن من عمر الثورة وتهيَّأت للتأزُّم والمُفاصلة. فمساقُ السلام عامة ظلَّ يُثيرُ مشكلات المُبايِنَة التي طَفِقَت تتجلَّى وتبرُز بين الخطة الإستراتيجيَّة والتطبيق، بين المبادئ المؤسِّسة للمشروع والخُطَّة ومدى إيمان القائمين عليها ببرنامجها الإسلامي وضرورة المُسارعة عليه والاصطبار علي ابتلاءات

---

(٤٨) وقعت على الميثاق السياسي بحدائق القصر بالخرطوم: حركة استقلال جنوب السودان، مجموعة بحر الغزال، مجموعة قوة دفاع الاستوائية، المجموعة المستقلة. وذلك في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٩٦م.

الولاء، لا سيَّما عندما تثور مطامح بعض القادة ومطامعهم ومخاوفهم من تداعيات ذلك السياق. وإذ أتاح لقاء الغابة مع النائب الأوَّل للرئيس سُبُلاً جديدة من الثقة والمودَّة بين أطراف الميثاق السياسي، وتتالت الزياراتُ السريَّة والعلنيَّة إلى الخرطوم من قادته (لام أكول، كاربينو كوانين، وليم نون، رياك قاي، تعبان دينق)، وانفتح بابٌ للحوار الصريح والمداولة الحرَّة، واتصلت المفاوضات للتوصُّل إلى اتفاقٍ شاملٍ للسلام، واقترب الصف الجنوبي الأشد تطرفاً والمُتبنِّي لتقرير المصير واستقلال الجنوب عقيدةً تميِّزُه عن الفصيل الرئيس بقيادة جون قرنق المُمسِك بالوحدة المؤسَّسة على "السودان الجديد"، اقترب كأنه بعض كيان ثورة الإنقاذ بعساكرها وبرموزها الإسلاميَّة.

ثارت كذلك مشكلات المنافسة والحساسيَّة بين قادة الإنقاذ وأضحت الشخصيَّات المُتولِّية للتفاوُض عن الثورة والحركة الإسلاميَّة أكثر أهمية من المكتسبات الإستراتيجيَّة التي حملت بشائرها تلك العلاقة الطيبة بعد عقود أزمة الثقة، فقد تجلَّت في لحظة التوقيع على "اتفاقيَّة الخرطوم للسلام" جُلَّ التناقُضات في المسار الإنقاذي في عامه السابع من الحُكم، وتأخَّر التوقيع لبضع ساعاتٍ رغم احتشاد حدائق القصر بالآلاف من الجنوبيين والشماليين، دَعَتهُم أبواق السلطة إلى عيدٍ كبير، فجاءوا من كل فجٍّ عاصميٍ عميق بطبولهم ومزاميرهم ونَحَاسِهِم وريشِهِم وزُخرُفِهِم يرقصون للسلام وليَشهَدُوا أحد أهمَّ فصوله.

لكنَّ الرئيسَ المتذبذب بين الطائفتين الإنقاذيتين القويَّتين، اقترح طابور شرف للرؤساء الأفارقة الذين دَعَتهُم بدورهم الوسائط الرسميَّة لشُهُود الحدث بدلاً عن توقيع الميثاق، ترده النصُوصُ البيِّنة التي حملتها الاتفاقيَّة من: (حق تقرير المصير، قيام مجلس تنسيق أعلى للولايات الجنوبية، إدراج القوات الحاملة للسلاح في منظومة ونسق مع القوات المسلحة السودانية وتطوير تجربة القوَّات الصديقة، استيعاب قادة الفصائل في المناصب الدستوريَّة العليا، فسحُ الطريق لاستيعاب القوات والقواعد في الوظائف المدنية والعسكرية)، لم تكُن تلك النصوص التي هيَّأت لها ثورة الإنقاذ من قبل ببضع مراسيم دستوريَّة تؤسِّس السودان كله على حكم لامركزيٍّ اتحاديٍّ فِدْراليٍّ يتشاركُ فيه المركزُ والأطراف، ويتسع للإنقاذ وخُصُومها المُقاوِمين السابقين، لم تكُن تلك النصُوص وحدها التي تثيرُ قلق الرئيس، ولكن وساوِسُ زُملائِهِ الآخرين وهواجِسُهم من مسارٍ جديد يتهدَّدُهم باسترخاء قبضتهم عن تمام الإمساك بالقادم الجديد.

*****

رَسَخَ في رَوْعِ الرجُل الأقوى في الإنقاذ لحظتئذٍ، نائب الأمين العام ووزير الخارجيَّة، ما جاهَرَ به من رأيٍ: إن السلام الحَق لا يَتِمُّ إلا باستيعاب الفصيل الرئيسي الذي يقوده الرئيس المُعتَرَف به إقليمياً ودولياً (الدكتور جون قرنق) والقَبيلُ الأكبرُ الأفعَل (قبيلة الدينكا)، أما الذين يتهيَّأون في أُمسِيَة القصر الجمهوري للتوقيع، فغالِبُهُم من قَبِيلٍ شَرِس ولكنَّه ليس الأوَّل (قبيلة النوير)، بل إن المجموعة منذ انشقاقها تزدَادُ هامشيَّةً بسبب رفض القُوى الإقليميَّة والدوليَّة الاعتراف بها، وأنها ما جَنَحَت للسلام إلا بعد خيبة المَسعَى المُتَّصل في الحصول على دعم السلاح ومنافذ الأرض اللوجستيَّة من النظام الأثيوبي المُوالي وقتئذٍ للفصيل الرئيس.

إلاَّ أنه مهما تكُن وجاهة المنطق الذي نطق به مُعَسكَرُ نائب الأمين العام في بعض وجوهه، فإن مخاوفهم ما بُسِطَت للمُداولة في مؤسَّسة القيادة المعروفة والتي يقومون في عُمقها، ولكنَّها سَلَكَت السبُل الخفيَّة التي تُتقِنُها في التأثير على الرئيس وترهيبه، ثم دَفْعِ عضو مجلس الثورة السابق والمُستشار الذي يُديرُ الحرب أميراً لها ليُعَبِّر عن رأي ورؤية ترفُضُ الاتفاقيَّة ولكنَّها مُزوَّدة بثقل القوة وحقائقها في ميدان الحرب والجهاد، شأنه شأن مدير عام جهاز الأمن السابق المعبأ ضد كل خُطوَةٍ نحو الانفراج والاستيعاب والانفتاح، الأحَدُّ في رفض الاتفاق وكل ما يُفضِي إليه، والمُعلِنُ براءَته وتحلُّله من كلِّ التزامٍ أمام وفد المُفاوِضين الإنقاذيين الذين استفرغوا وسعَهُم في تعبيد السبُل وصياغة النصوص لذلك اليوم المشهود[٤٩].

لكن على الجانب الآخر من الطريق، أقبل القادة الجنوبيون المُوقِّعون على اتفاقيَّة الخرطوم للسلام بروحٍ عاليةٍ من التفاؤُل والثقة والاستعداد الأتم للتعاوُن في إنجازٍ إستراتيجي مُشتَرَك، فقد زوَّدتهُم زيارة النائب الأوَّل في حامية النَّاصر أبريل (نيسان) ١٩٩٦م بشُعلة الأمل والثقة الأولى، ثم توالت الزيارات والمُداولات لا يرون إلا وجهاً واحداً صادقاً للإنقاذ، من السياسيين والتنفيذيين، وتعرَّفوا من قريب على أمين عام الحركة الإسلاميَّة ورئيس المجلس الوطني الذي أدار مع قادة الفصائل المُوقِّعة حِواراً التمسوا فيه الموضوعيَّة والحرص على وحدة السودان، وظلُّوا منذ تلك الأيام يشهدون له بالصدق مهما تكُن الحقائق أو وُجهات النظر لا توافي رأيه أو أطروحاته الفكريَّة، وقد تسامى في هذه المرحلة من التجربة والعُمر على أيما تحيُّزاتٍ حزبيَّة أو سُلطويَّة، وظلَّ ينتقدُ

---

(٤٩) الإشارة بالطبع إلي قادة ملف السلام من دارفور، محمد الأمين خليفة ود. علي الحاج محمد والمهندس آدم الطاهر حمدون، ومن الجنوب موسى الملك كور، والملاحظ أنهم جميعاً انحازوا للمؤتمر الشعبي بعد المُفاصلة.

عمل أتباعه في المُفاوضات بذات الموضوعيَّة التي انتقد بها بعض آراء قادة الفصائل الجنوبية[٥٠].

وإذ استقبلت قطاعاتٌ واسعة في أواسط الحركة الإسلاميَّة والإنقاذ وقواعدها الاتفاق بالرِضَى والحماس، أتاحَ ذلك لقادة الفصائل أن يُشاركوا بفعاليَّة في المسار السياسي لتنفيذ الاتفاقيَّة، وقد تولوا جميعاً راضين عن تنفيذ البروتوكول السياسي، مُوافقين قادة ملف السلام من الإنقاذيين أنه يكاد يبلغ نسبة ٩٠٪ من التطبيق الفعلي، كما يُوافقونهم بأن الوجوه الأخرى من الاتفاقيَّة قد انتهت إلى إخفاقٍ مُريع، لا سيَّما الأمني والاقتصادي.

وإذ انفتَحَت أمام قادة الفصائل سُبُل العمل السياسي، انبَسَطَت لهم كذلك ما يلحق بها من وسائل الإعلام، فأضحوا ضُيوفاً دائمين لأوَّل عودتهم في الإذاعة والتلفزيون الرسمِيَّين، وفي صُحُف الإنقاذ المحدودة العدد يومئذٍ، فأضاءوا لجمهورٍ عريضٍ من شَعبِ شمال السودان جوانِبَ مُثيرة ومهمَّة في قصَّة العلاقة بين الشمال والجنوب، لا سيَّما الفصول الماثلة القريبة من التدافُع المؤلم مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وقد كان بعضهم في الثلَّة القليلة التي أسَّست الحركة الشعبيَّة وشرَّعت المقاومة، والآخر في أعلى سُلَّم القيادة والمسؤوليَّة لسنواتٍ وإلى عهدٍ قريب، وجُلُّهم يُتقِنُ العربيَّة وعاش دهراً في الشمال وارتبط بثقافته وفنِّه، وقد مثَّلوا جميعاً، بما قدَّموا من أطروحاتٍ باهرةٍ فكريَّة وسياسيَّة، أملاً للكثيرين أن يهدأ أوَارُ الحرب وتصمُت المدافِع ويتوحَّد السودان، فحديثُ القادة يُطمئِنُ أن يجمع أكثف وأبرَكَ ممَّا يُفرِّق، ويُبدِّد أوهاماً كثيرة ترسَّخت مع القطيعة بين شطري الوطن.

أخيرا أهدَت التجربة قادة الفصائل الموقِّعة على اتفاقيَّة الخرطوم للسلام أن روح العلاقات التي تُوَقَّعُ في ظِلِّها الاتفاقاتُ هي أهمُّ من نُصُوص المواثيق وبُنُودِهَا بل هي الضامِنُ لأن تطبَّق الاتفاقات بأفضل وجوهها فلا يبطُلُ جوهرها بالتحايُل وتزييف

---

(٥٠) في تعقيبٍ ضافٍ للدكتور رياك مشار على محاضرة قدَّمها الدكتور جون قرنق بمركز إيمانويل بمنطقة "بمليكو" في لندن عام ٢٠٠٣م، وقد أوكل للدكتور مشار الرد على اعتراضات القيادية الشيوعية فاطمة أحمد إبراهيم على توقيع الحركة الشعبية لمذكرة تفاهُم مع حزب المؤتمر الشعبي (جنيف ٢٠٠٢م)، أشار مشار إلى أن: قادة الحركة الإسلامية والإنقاذ ليسوا سواء، فقد جلستُ معهم ٣٣ شهراً في المكاتب والأسفار والمؤتمرات والمناسبات الاجتماعية وأستطيع أن أقول يُمكن أن نُدير حواراً موضوعياً مع د. حسن الترابي أو د. علي الحاج من أوَّل الليل إلى الصباح، ولكني أسأل الحاضرين: هل يتصوَّر أحدكم أن يتحاور مع أشخاص مثل الدكتور نافع علي نافع أو صلاح قوش أو الدكتور غازي العتباني؟! وقد ظلَّ الدكتور كوستيلو قرنق يحكى بدوره تعليقاً للشيخ حسن الترابي على بنود اتفاقيَّة الخرطوم عندما سأله ومعه الدكتور مشار: «أليس معكم قانوني؟» وعندما ذكروا اسم أحد قادة الإنقاذ الذين ينتسبون إلى القانون، أشار الترابي على الفور أن هذا القيادي من أعضاء حزبه لا يعرف القانون!!

المضامين أو إفراغ عن محتواها الحق أو حَرفِهَا عن مقاصدها، ثم المحافظة على عهدها فلا يُخانُ ولا يُنقَض، ذلك رغم نُزُوعٍ حِربَائِيٍ ومنهجٍ براغماتي ظلَّ سِمَةً لبعض قادتها[٥١].

تَعَوَّقَت اتفاقيَّة الخرطوم للسلام كذلك من ثغرة المال والاقتصاد اللازم لحياة الاتفاقيَّة ولكل حياة، إذ انتظم وزير الماليَّة في صفِّ الصَدِّ عن تنفيذ بنودها مُتَّسِقاً مع مواقفه المُتوَالِيَة مع محِوَرِ الشمال الجديد في الحركة الإسلاميَّة، المُناوئ للأمين العام وجُملة حركة الأطراف وطُموحها، فقد حَبَسَ المُوازنة عن مجلس التنسيق ورفض دفع استحقاقات قادة الفصائل الجنوبيَّة، فعادَت أفواجٌ من جُنودِهِم تلتمسُ الرزق في قتالٍ جديد، وعاد بعض قادة الإنقاذ يلتمسون تمويلاً للاتفاق خارج الموازنة المعروفة لإنقاذ السلام فلا ينهار[٥٢]. كما عطَّلت عَطَالَةُ المُوازنة وإعاقة العناصر الأمنيَّة المتربِّصة بالاتفاق العودة الطوعيَّة للاجئين إلى مراكزهم وقُراهُم، التي تمثِّل عِمادَ الجوهر الشعبي للسلام الجديد الموصولِ بالأرض، فيستَشعِرُهُ المُواطن القروي والمَدِيني البسيط، ولكنْ عملُ الإغاثة والخير الإنساني ظلَّ مُغرياً لانسِرابِ العناصر الأمنيَّة إلى أطُره الموصولة كذلك بأرض العمليَّات وظروف الحرب، كما ظلَّ عُرضَةً لصراع السياسي والأمني وتأخير الإنساني، وفي حالة اتفاقيَّة الخرطوم كان يعني تطبيقه نجاحاً كبيراً يستدعي جهداً كبيراً لم يُتحمَّس له، بل لعكسه.

لم يكُن كذلك قَدَرُ اتفاقيَّة الخرطوم للسلام سعيداً في أقدار الموت والحياة ثم في حركة تبادُل المواقع فقد استُشهِدَ النائبُ الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة الذي كان السنَدُ الأهم للاتفاق بعد أقلَّ من عامٍ من التوقيع، ففقَدَت جماعة السلام برحيله مَدَداً مُهِماً اجتهد في دأبٍ شديد لتحقيق قدرٍ من التوازُن والصمود في وجه العُصبَة أولي القوَّة الرافضة للاتفاق، لا سيَّما وقد عاودت قُبَيْلَ وفاته بقليلٍ غَلَبَةُ العسكري على السياسي تجدد الحلم القديم منذ ١٩٩٣م تنتظر انتصاراً حاسماً في القتال تبلُغُ به القوَّات المُسلَّحة والمُجاهدون نقطة ''نِمُولي'' وتؤمِّن الحُدود على العُدوَة الدُنيا من واردات دول الجِوارِ وغازيَّاتها.

---

(٥١) التحق د. لام أكول بالفصائل الموقّعة في ٢٠/٩/١٩٩٧ بتوقيع (اتفاقية فشودة) وأصبح وزيراً للنقل، بعد أيام من هجوم كاسح على الاتفاق بمقالين له بجريدة (الحياة) اللندنية تساءل فيه: (ألم يكن من الممكن تفادي ارتماء رياك مشار في أحضان حكومة الجبهة الإسلامية؟ لقد مارس نظام الجبهة أبشع أنواع التعذيب والقمع ضد شعبنا...) ثم أردف: (إن اتفاق الخرطوم هو رد فعل مباشر من الجبهة الإسلامية على هزائمها العسكرية فهي تريد سحب البساط من تحت أقدام المعارضة بإحداث شرخ في العمل العسكري في جنوب السودان ونظيره في الشمال كي تقضي عليها لاحقاً فرادى). جريدة (الحياة) ٦ و٧ سبتمبر ١٩٩٧.

(٥٢) من سوء طالع "اتفاقية الخرطوم للسلام" أن غادر الأستاذ عبدالله حسن احمد من منصبه وزيراً للمالية ليتولاه د. عبدالوهاب عثمان الذي التحق بالحركة الإسلامية في أوان الجبهة الإسلامية وكان أحد نوّابها في الجمعية التأسيسية، وقد اضطر السيد محمد الأمين خليفة للعمل على بيع السكر التجاري يلتمس تمويلاً للاتفاقية.

ثـم جَـرَت الكَـرَّة بعـد استشـهاد النائـب الأول الفريـق الـزُبير محمـد صـالح بحركـة التـنقُّلات والتبـادُلات ولـيُرزَأ السـلام بـبلاءٍ جديـد، فـذهب رئـيسُ مجلـس السـلام محمـد الأمين خليفـة إلى موقـعٍ في وزارة مجلس الـوزراء، وذهـب وزيـر الحُكـم الاتحـادي د. عـلي الحاج متفرِّغاً لشؤون الحزب، ووُضِـعَ السـلام كلـه عـلى ثالثـة الأثـافي بتعيين مـدير جهـاز الأمن السابق د. نافع علي نافع مستشاراً للسلام في أوَّل سانحة إعادته إلى خِضَـمِّ السياسـة بعد عطالة العفو عن المنصب الأمنـي الأوَّل، وليتهيَّـأ للحـرب مـن بوَّابـة السـلام، لا سـيَّما إشعالها القريب داخل صف المؤتمر الوطني والحركة الإسلاميَّة.

لم تَلقَ اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام الرفضَ الأتَم مـن الفصيـل الـرئيس للحركـة الشعبيَّة بقيادة الدكتور جون قرنق فحَسْب، بل استفزَّت قوَّاتهم لاشتِراعِ هُجُومٍ كبيرٍ نحو جُوبا في مارس (آذار) ١٩٩٧م، أوقفته قوَّات د. رياك مشار على بعد ٦٠ مـيلاً مـن جُوبـا، قبـل أن تلحق بهم القُوَّات المُسلَّحة الحكوميَّة لاستعادة حاميتي "البـونج" و"المابـان"، إلى جانـب "قُوقرِيَال"، وأوقفـت زحفهـا نحـو أويـل وواو بالتعـاون مـع كـاربينو كـوانين. وفي شرق الاستوائيَّة، استعانت بـ"قوَّات دفاع الاسـتوائيَّة"، وفي إقلـيم بحـر الغـزال اعتَمَـدَت عـلى قوَّات كاربينو ونكنورا مقار أوشيك.

وإذ اتجهـت غالـب وعـود فريـق السـلام في الصراع الإنقـاذي إلى الجَزْمِ بـأن توقيـع اتفاقيَّـة الخُرطـوم سيُسـكِت أصـوات المـدافع إلى الأبـد بتجريـد الحركـة الشـعبيَّة الفصـيل الرئيس من مَدَدِها البشري الذي ظلَّ يُزوِّدُها بالجنود، وباستثمار نجاحات السلام لتوجيـه الـذين زَهِـدُوا في الحـرب وآيَسُـوا منهـا بالانعطـاف لمُعسـكر السـلام والتنميـة، فـإن تجدُّد الحرب وتطوُّرها عقب التوقيع أبرَزَ لأوَّل مرَّة أصـواتاً في أعـلى القيـادة الإنقاذيَّـة تتحـدَّثُ عَبرَ لسان "الرئيس"، عن استحالة حماية حُدود السودان وحفظها حتـى الجنـوب الأقصى في نِمُولي، وتستَثْقِل استصحاب الإقليم المُتوتِّر بصراعاته المتفجِّرة المتطاولـة وتمـرُّده العنيـد ضد المركز وتزهد عنه دفعاً لبَتْرِهِ مُستقِلاً عن بقية السودان.

لكن كل ذلك الذي تجلَّى زُهداً في الاتفاقيَّـة وإهمـالاً لبنودهـا، تـردَّدت أصـداؤه بعـد اصطبارٍ جميلٍ من قادة الفصائل ثم تململُ مُتبرِّم وهُـم يرقُبـون المشـهد ويعـانون مـن قـبض المُوازنة الماليَّة، فبدأوا مناجاةً شـاكيةً مـن سُـلوك الأمنيِّين تجاهَهُم إلى العنـاصر الإسـلاميَّة القياديَّة المُنـاصِرة للاتفاقيَّـة، ثـم تطـوَّر الاحتجـاجُ اسـتقالةً مـن المنصـب الرسـمي لـرئيس مجلس التنسيق ومساعد رئيس الجمهوريَّة في تعبيرٍ هو الأحَـدُّ عـن عَطَلَـةِ التنفيـذ وتراخِـي الوفاء للمَواثيق، ولكن كذلك الأوضح إبانة وتفصيلاً للأخطاء التـي اقتُرِفَـت والمُعَوِّقـات

الأمنيَّة والاقتصاديَّة التي نُصِبَت على طريق التطبيق[٥٣].

وإذ تراجَعَ رئيس التنسيق مُساعدُ الرئيس عن قرار الاستقالة حين راجَعَهُ بعض قادة الإنقاذ باذلين وعوداً بتصحيح المسار، انقلبت العوائق لتغدو قتالاً بالسِّنان لا كلاماً باللسان، فقد وظَّف المِحوَرُ العسكري الأمني في الإنقاذ الحساسيَّات الجنوبيَّة الجنوبيَّة وتناقُضاتها لجرِّ رِيَاك مَشَار لحربٍ مع الفصائل الجنوبيَّة تَشغَلُهُ عن تنفيذ الاتفاق وتوطيده على الأرض، خاصَّة ما اتصل بالشق العسكري، إذ زَعَمَ مُستشار السلام ومِن ورائِهِ العسكريُّون السياسيُّون الموصولون بملف الحرب في الجنوب، زعموا جميعاً أن رئيس مجلس التنسيق يريد أن تَخلُصَ له القوَّة العسكريَّة في الجنوب مَحضَةً بغير شريك، فاستقطبوا للقوَّات الصديقة (المليشيات الجنوبيَّة المتحالفة مع الجيش ضد الحركة الشعبيَّة) استقطبوا لها قادةً وجنوداً من ذات قوَّات رِيَاك مَشَار دون استشارته، ثم وظَّفوهم جميعاً قُدَامَى وقادِمِين لقتال القوَّات المُسالِمَة المُوقِّعة على اتفاق السلام[٥٤]،رغم صِدقِها في التصدِّي لقوَّات الحركة الشعبيَّة في المعارك السابقة ووفائِها لما وَعَدَ به قادتُها قادةَ الإنقاذ أنهُم خيرُ من يتصدَّى لذلك. ثم تطوَّر النزاع أمام قناعة مساعد الرئيس التامَّة أنه معتقلٌ بالكامل بواسطة شُعبَة الاستخبارات العسكريَّة التي اغتالت عدداً من الوُزراء الجنوبيين، وصَفَّت غيلةً الحرس الشخصي لوالي ولاية الوحدة، قبل أن يتهدَّده أحد أرباب الإنقاذ ليُفسِح المكان ساحِباً ترشيحه في انتخابات المجلس الوطني مُخلِياً دائرة جبل الأولياء على تُخُوم الخُرطوم لأحد أصحاب الحَظوَة البيضاء من ولاية النيل الأبيض[٥٥].

امتدَّ كذلك مسلكُ تهديد الوُلاة بالجنوب وترهيبهم من قبل جهاز الأمن، إذ تعوق

---

(٥٣) تحدَّث الدكتور رياك مشار مساعد رئيس الجمهورية رئيس مجلس التنسيق للقيادي الإنقاذي الجنوبي موسى المَك كور عن التجاوُزات المنكرة المُستفزَّة للدكتور نافع علي نافع الذي لم يكن يُبالي باستدعائه إلى مكتبه رغم أن المراسم البروتوكولية أحفظ ما تكون مراعاةً في رئاسة الجمهورية لا سيَّما بين مساعد الرئيس ومستشارين آخرين!!

(٥٤) اعتبر د. رياك مشار تنسيب قادته وجنوده للجيش السوداني مَكراً سيئاً وخرقاً صريحاً للاتفاقية، وقد اضطرَّ لمواجهة الرئيس شخصياً بالاتهام في اجتماع مشهود، مُشيراً إلى اللواء فاولينو ماتيب الذي خضع لقيادة الجيش السوداني وقامت قواته بقتال قوات رياك مشار زارعين الفتنة القبلية في قلب النوير.

(٥٥) منذ تأسيس الحركة الشعبية برز تعبان دينق قائداً عسكرياً وسياسياً متميِّزاً، وانضم لاتفاقية الخرطوم للسلام ضمن قادة فصيل رياك مشار لكن فاولينو ماتيب قتل عدداً من وزرائه وأمهله لوقت قليل ليغادر الولاية رغم معرفته أن فاولينو ضابط في الجيش السوداني. أما في الخرطوم، فقد هدَّده بكري حسن صالح حتى يُخلي الدائرة لعبدالباسط سبدرات ونصحه أحمد إبراهيم الطاهر مستشار السلام حينها بالمُغادرة، ووفر له تأشيرات الخروج والتذاكر عائداً في نيروبي إلى صفوف الحركة الشعبية مرَّة أخرى. وفي ندوة كأنها خاتمة الوداع في رحلة تعبان دينق، تحدَّث معلقاً على حديث مستشار السلام د. نافع علي نافع بمقر المؤتمر الوطني – النادي الكاثوليكي سابقاً– قائلاً: «عندما جاءنا الفريق الشهيد الزبير محمد صالح في الغابة نصحتُ إخواني في الفصائل أن يصدِّقوا ما يقول لأن الصدق بمثابة الأبجدية في الإسلام (ABC الإسلام) لكن عندما جئنا إلى الخرطوم وعاشرنا الناس ثبت أن ذلك ليس كذلك دائماً. أما أن يضرب الإنسان حليفه فهذا لم أعرفه من العلوم السياسية ولا في تجربتي ولم تحدِّثنا به جداتنا في أحراش الجنوب».

دأبه في حراسة الأبواب وتوجيه السياسات المُوحاة من عَلٍ، فتعرَّضت والية بحر الجبل لترعيبٍ صريح في موقعها الأرفع وفي قلب ولايتها، أن تُؤخذ وتُحبَس لَمّا لم توافق على مطالب الجهاز وتُذعن مُستجيبةً لقراراتهم، وقد تضخَّموا مُتنَفِّذين منذُ دهرٍ في تلك البقاع بوصفها مناطق عمليَّات تنطلق فيها الأيدي بغير سياسة ولا قانون.

كما اتَّصلت ذات المظاهر في قلب القصر الرئاسي حيث يعمل مساعد الرئيس وبعضُ قادته وبعضُ قادة الفصائل، فإذ لم يُفلِح جهاز الأمن في فَرْضِ مديري المكاتب، تواترت على كبار المسؤولين الجنوبيين المُوقعين شواهد كثيفة أن مكاتبهم ملغومة بأجهزة التنصُّت بعد أن لُفِظَت موقعاً في أطراف المبنى، كما تجلَّت ذات مظاهر التعويق والمؤامرة في المعهود الروتيني من الإجراءات، فلا تخرُج جوازات السفر لمواقيتها ولا تُصرَفُ يوميَّاتهم على غير ما عُهِدَ من سُرعة ونَجَازَة هذه الإجرائيات في مثل تلك المواقع، ثم في تصريحاتٍ صريحةٍ تُعلِن: «**ألاَّ تملأوا علينا القصر بالجنوبيين**»[٥٦].

في ذلك الوضع بالغ التعقيد، بدأت الاتفاقيَّة تفقد عناصرها من القادة المُوقعين حين بادر القائد كاربينو كوانين ليكون أوَّل الخارجين عَوْداً إلى الغابة المُرحِّبَة دائماً بالغاضبين، فقد استشعر على المستوى الشخصي خيبةً إذ كان يتطلَّع طامحاً لمنصب رئيس مجلس التنسيق، ويرى في نفسه أهليَّة فوق الأكاديمي والسياسي الذي تولاَّه، فهُو تلميذه عند ساحة الحرب والمقاومة يتقدَّمه أقدميَّة من القلَّة التي أسَّست الحركة الشعبيَّة لأوَّل يوم. كما زادت من تذمُّرِهِ المقاربة البطيئة من قِبَل الحكومة في تعيينه لمنصب نائب رئيس مجلس التنسيق وتعطُّلها لستة أشهر، ولم يستدرك مَطَل الإجراء إلاَّ بعد أن خرج واستعصَمَ بقوَّاته ببحر الغزال، قبل أن يتحرَّك لمهاجمة مدينة واو، عاصمة الإقليم التليدة، مُعلِناً خروجه الصريح على اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام. ورغمَ جُهودٍ سارَعَت لاحتوائه وإعادته مُسالماً من قِبَل طاقم السلام في قيادة الإنقاذ، فان رفض كبار القادة الأمنيين لأي تواصُلٍ أو تعامُلٍ معه من جديد قد أبقاه بعيداً، قبل أن تقوده جهودٌ أخرى لمواقع القائد فاولينو ماتيب، التي لم يلبث بعدها قليلاً حتى قُتِلَ في عمليَّة غامضة ظلَّت طلاسِمُها مجهولة في أدغال الغابات.

أخيراً جاء خُروج د. رِياك مَشَار تماماً لانهيار اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام ونجاحاً لأعدائِها الذين ثابروا على نَقضِ غَزلِها، فلم يَسلَمْ منها بَندٌ ولم يُحفَظْ لها عَهْد، فقد بلغت

---

(٥٦) السيدة "إجنس لوكودو" والية بحر الجبل هدَّدها ضابط الأمن بالاعتقال داخل حاوية وأنهم سيكتبون مُوصين بطردها من موقعها، ورغم استنجادها بالنائب الأول للرئيس، الزبير محمد صالح، أدركتها أخيراً جهود الإنقاذ التي سارع إليها وزير الحكم الاتحادي يومئذٍ د. علي الحاج.

مُمارسات الاستخبارات العسكريَّة ذُروَتها في تضييق الخناق على رئيس مجلس التنسيق وفصائله، ثم عضَّدتها سياسة الحصار المالي من وزارة الماليَّة الاتحاديَّة. وبإعلان رئيس الجمهوريَّة حَلَّ المجلس التشريعي في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، وما تلاه من عزلٍ غير دستوري لوُلاة الولايات، أرسل د. رِيَاك مَشَار من ألمانيا استقالةً من كافة مسؤولياته في حكومة السودان، عائداً إلى صفِّه القديم في الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، ثم مُهدِياً في مستقبل الأيام عِبرَة الإنقاذ في التمادي في نقضِ العُهود والمواثيق، فجاءت اتفاقيَّة نيفاشا للسلام الشامل كتاباً مُفصَّلاً يذكُرُ أدقَّ الشِّعاب ويُحدِّد أضبط المواقيت للتنفيذ، وذلك بعد أن تجلَّى منهج الجماعة الإجرامي نحو أقصى الغرب دارفور، في فتنةٍ جديدة، لكنها ماحقةٌ حالِقَة[٥٧].

(٥٧) كانت الجماعة الداعمة للاتفاقية في قيادة الإنقاذ عازمة في إصرار على إعادة كاربينو كوانين بعد تمرُّده إلا أن القادة الأمنيين الكبار، (المُقدَّم إبراهيم شمس الدين واللواء احمد الدابي) كانوا رافضين لذلك. وإذ عاد كاربينو بترتيبٍ ما ونزل ضيفاً على صهره فاولينو ماتيب، وقيل أن أحد قادة الأخير تمرَّد وطارد كاربينو وقتله في الغابة، وتردَّدت أنباء عن ضلوع الاستخبارات العسكرية رغم غموض الصلة، كما تردَّدت أخرى حول تورط الحركة الشعبية الفصيل الرئيس، لكن بغير أدلَّة. نبَّه المهندس آدم الطاهر حمدون مستشار السلام السابق، نبّه الرئيس إلى فداحة أخطائه بعزل الوُلاة الجنوبيين لأن اتفاق الخرطوم للسلام التي ضُمَّ للدستور لا يتيح له ذلك.
أصرَّ الرئيس على قراره مراهناً على عودة وشيكة لرئيس مجلس التنسيق الذي فاجأهم بالظهور في نيروبي إلى جانب وفد الحركة الشعبية، مُصغياً لنصيحة مستشاره القانوني الأستاذ عبدالباسط سبدرات الذي تصدَّى للمهندس حمدون قائلاً: «متى تعلمت القانون حتى صرت تحاجج به؟».

الفصل السابع

الجِهَاد والجَيْش

أجهِزَة القوَّة والضَبطِ والرَصَد



لأواخِر الحُكم الحِزبي برئاسة السيِّد الصادق المهدي ثارَ جَدَلٌ مُحتَدِم حول مغزى أطروحة ''الدِفاع الشَعبي'' التي صَدَعَت بها الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة لأوَّل مرَّة، مُعلنَة تبنِّيها الكامل لها صيغةً تُهيِّئ للقُوى الشعبيَّة، لا سيَّما قبائل مناطق التَّماس مع الجنوب، المُدافَعَة عن أنفُسِهِم أمامَ هجمات الجيش الشعبي لتحرير السُودان. وفيما تردَّد حزبُ الأمَّة لبعض الوقت قبل أن يمنحَ فكرة ''الدِفاع الشَعبي'' كامل تأييده، مدفوعاً بالتقدُّم المُضطرد لقوَّات الحركة الشعبيَّة وهي تحصِدُ مُدُنَ الجنوب واحدةً بعد الأخرى وتمضي شمالاً نحو التُّخوم، حيث مناطق النفوذ التقليدي للحزب في جنوب كُردُفان.

أما الحزبُ الثاني الأكبر في المساق الثلاثي (الجبهة، الأمة، الاتحادي) فقد صرَّح زعيمه السيِّد محمد عثمان الميرغني: «**إن إجازة قانون الدفاع الشعبي يعني تقنين المليشيات**»[1]. فإذ كان السيِّد الميرغني يُخاطبُ جماهير دائرة شندي الجنوبيَّة في وسط الشمال بعيداً عن صهيل الخيول والتماع السلاح، كان أبناءُ تلك المناطق نحو تُخوم الجنوب في العاصمة الخرطوم ووفودهم من هنالك، يُحاصِرُون مَقارَّ الأحزاب لا سيَّما حزب الأمَّة الحاكم صاحب الولاء الغالب في تلك المناطق.

وإذ عَبَّرت الجبهة الإسلاميَّة بالدعوة للدفاع الشعبي عن جُملة رؤيتها للجهاد فريضةً لمن اعتُدِيَ عليه، كما عبَّرت عن خُلاصة موقفها يومئذٍ من الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السودان: «**أنها كيانٌ متمرِّدٌ انفصالي موصولٌ بالولاء الغربي وإسرائيل، ثم هي عنصريَّة تستهدفُ العُروبة والإسلام**»، تصاعَدت حملة أبناء المناطق التي مسَّها الضُّر في العاصمة وتقدَّموا متضامنين من سائر القبائل والعشائر بمذكرة صارمةِ الكلمات من داخل دار حزب الأمَّة: «**نحن قبائل التماس من قِيسَان شرقاً إلى أم دافوق غرباً نطالب بإجازة قانون الدفاع الشعبي وننادي في هذا المقام كل أبناء القبائل المتاخمة في حالة عدم إجازة هذا القانون بالانسحاب فوراً من مؤسَّسات الدولة وأحزابها التي لا تحميهم، وأن يُشكِّلوا وحدهم قوة يدافعون من خلالها عن وطنهم وعِرضِهِم ودينهم**».

مع إعلان المذكِّرة والاجتماعات التي اتصلت لشهرٍ كامل مع الأحزاب، صرَّح الشيخ إبراهيم السنوسي، عضو الجمعية التأسيسيَّة عن الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة: «**إن الجبهة الإسلاميَّة لا تؤيِّد مذكرة القبائل فحسب، بل تقفُ معها بشدَّة ضد قرنق وأعوانه بالداخل والخارج. إن هذه القبائل أعطتنا أمل الجهاد والموت في سبيل الله الذي كاد أن يقتله أتباع الدنيا ومجاميع الشيطان**».

---

(١) صحيفة "السوداني" بتاريخ ٨ يونيو (حزيران) ١٩٨٦.

وإذ بلغ استشعارُ الخطر أقطار العاصمة، تأسَّست في ١٥ مايو (أيار) ١٩٨٦ هيأة شعبيَّة للدفاع عن العقيدة والوطن، جَمَعَت الأحزاب والنقابات والطُّرُق الصوفيَّة والشخصيات القوميَّة، واختير المشير عبدالرحمن سوار الذهب رئيساً لها. كانت الهيأة بدورها مقاماً آخر لاحتدام المجادلة بين مُعسكَرَي المواجهة بعد أن تبلورت قضاياهُما وانحسمت مواقفهُما، فُسطاطَين لا تخطئهُما العَيْن وقد انتقلا بآثار المعركة من التَّماسِ إلى المركز.

*****

جاءت ثورة الإنقاذ إذن في يونيو (حزيران) ١٩٨٩ وقد تفاصلت الساحة وانتظمت بين معسكر المُوادَعَة والمُفاوَضَة مع الحركة الشعبيَّة ومُعسكَر مُواجهتها ورَدعِها بكُل السُّبُل قبل مسالمتها ولو أثناء مفاوضتها. ولا رَيْبَ أن مُناصِري الثورة الوليدة كانوا رأس الرُّمح في المُعسكَر الأخير، انتظروا مَقدَمَها بالاحتشاد في الشوارع والتظاهُرات التي ترفعُ المَصاحِف في ثورةٍ محدودة العَدَد ولكنها عَاليَّة الصوت استمرَّت مدى شهر رمضان الأخير تُعارِضُ "اتفاق الميرغني/ قرنق" وتدعو للجهاد والاستشهاد.

لكن "الثورة"، مهما يكُن المناخ الذي استقبلها مفعماً بالمُدافَعَة والقتال لم تلبَثْ أن انتقلت بالحرب إلى أفُقٍ جديد لم يشهده تاريخ السودان من قبل، عامرٍ بالمجاهدة والإثخان والشهادة، انخَرَطَت فيه بأعداد كبيرة فئاتُ المجتمع الحَضَرِي والريفي المُتعَلِّم والمُثقَّف من الأعمار كافة، التي لم تكن تغشى تلك الميادين قط ولا تقف عليها، ثم لتثير فِقه الجهاد ومفاهيمه داخل الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة موصولاً بواقع الدولة الحديثة ومؤسَّساتها، بعد أن اختبرته في ماضي سنواتها في أطُر المعارضة الشعبيَّة المحدودة في تجربة الجبهة الوطنيَّة المعارضة للنظام المايوي.

ولكنها في الإنقاذ، ومع تطوُّر المواجهة اتَّسَعَت تتجاوزُ الإطار النظري لمنقولات التُراثِ الإسلامي الذي يذكُرُ الجهاد مفروضاً عيناً في أحوال الغزو والهجوم، لتصله بأصُول الإحياء الإسلامي الذي تصدَّت له الحركة الإسلاميَّة المُعاصرة، خاصة تلك الداعية لشُمول الإسلام في الحياة إيماناً وفقهاً وتنظيماً يُوحِّد شِعابَ الحياة العامة والخاصة كافة، ولكنها اليوم توحِّده أيضاً بـ"الجهاد" وتصله بأعضائها جميعاً، مهما تكُن الصفة التي ينتسبُون إليها أو الخبرة التي يحملونها، عالمٌ أو عاملٌ أو طالبُ علمٍ أو عامل أو فَنِّيٌّ أو فنَّان، ولكنه في كل الأحوال "مُجَاهِد". فقد صَدَرَ قانون الدفاع الشعبي لأوَّل أمر الثورة بمرسومٍ جُمهوريٍ مؤقت حاسماً للجدل الذي تطاول إبان حُكمِ الأحزاب ومستجيباً لأطروحة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، التي رأت ضرورة تسليح قبائل التماس أمام عجز

الحكومة والجيش الرسمي لحماية كل تلك المنطقة الشاسعة، ولكن تطوَّرت مع أوَّل تحديات الثورة والدولة نحو مفهوم "الجهاد" أو تجييش الشعب وإعداده للأسوأ، فإذ انحازت الحركة الإسلاميَّة منذ منتصف العقد الثمانين لجبهة مواجهة الحركة الشعبيَّة والمشروع المناوئ لأطروحتها، الداعي لإقصائها عن الحياة العامة في السودان، فإنها تنهض اليوم لحماية دولتها من خطر الحصار أو الاجتياح العسكري الذي يبدو وشيكاً، وفقاً لاستقراءات الجغرافيا والتاريخ والواقع المؤسِّس للعلاقات الدولية يومئذٍ.

السابقة المحدودة للحركة الإسلاميَّة في الجهاد والظرْف المحُتَدِم الدقيق الذي شَهِده ميلاد الثورة، والاتصال المُنضبِط لأجهزتها الخاصَّة بالأطُر العسكريَّة المحضة في القوَّات المسلَّحة، ثم القوَّات المسلَّحة نفسها التي أكمَلَت التنفيذ الفني للثورة مسنودة بأطرافٍ كثيرة من خالص جسم الحركة، ورؤية الحركة منذ تكامل خطتها الاستراتيجيَّة نحو التغيير والتمكين لدور الجيش في أطُر دولة إسلاميَّة ضمن حدود وطنٍ مُرَكَّبٍ يخوضُ حرباً أهليَّة، كل ذلك تجلَّى في حركة متصلة فاعلة ضمن علاقات شديدة الكثافة بالغة التعقيد، تنفعُها السابقة والتجربة ويشُوبُها النقصُ والاضطراب.

لكن مهما تكُن محدودةً وقائعُ تجربة الحركة في القتال المباشر غزوةً، أو الرباط حراسةً لثغور محصورةٍ في عابر مهام الحركة، أو تأمين شخصياتها المُهمَّة، فإنَّ اتصال عضويتها بقسطٍ من التدريب العسكري منذ الجزيرة أبا وأثيوبيا ثم معسكرات ليبيا، ظلَّ متصلاً يستوعبُ عضويَّة من خالص صف الحركة ويتشعَّبُ عَبرَ مكاتب الأجهزة الحركيَّة الخاصة، ليوافي مختلف ضُرُوب الحماية والتأمين أو جمع المعلومات ورَصدِها أو تطوير ثقافتها الفنيَّة في كل ذلك، ليبلُغ مداه بين يديِّ ليلة تنفيذ الثورة.

إلا أن الفِقهَ الضئيل الذي تُوفِّره كُتُبُ التراث الإسلامي حول الجهاد لم يُسعِف التجربة في إطار مجتمع مدنيٍّ كثيف ودولة حديثة محيطة، فانفتح المجالُ واسعاً لثقافة القوَّة وممارساتها لأول عهد الثورة، لا سيَّما أن الثورة نفسها جاءت انقلاباً بالقوَّة يُعطِّل الدستور وينَسخُ القوانين ويُغرِي أنصارها بالمُسارَعَة للحسم، مهما تكُن الحُجَّة حمايةً للثورة أو غضباً للنفس أو محض فرعنة ومزاج، خاصَّة لدى الشرائح الأقرب لعمليَّات التنفيذ الفني المعقَّدة المتكاثرة، التي شَهِدَت بعضاً من الإعداد الدؤوب للثورة وأدَّت بعض أدواره، ثم قُدِّرَ لها إزاء النقصِ الكبير صبيحة الانتقال إلى النظام الجديد أن تَسُدَّ فراغات التأمين وأن تتصدَّى عنيفةً لجيوب نشاط المعارضة، دون دِرْبة كافيةٍ تتبيَّن الأوهام من الحقائق أو تَقوَى ضابطةً بفقهٍ سديد أو ثقافة عميقة تحترمُ حقوقَ الإنسان وتقدِّس

كرامته، أو حتى عهدٍ بأساليب التحقيق ومِهَنِيَّته.

ففور إجازة قانون الدِّفاع الشَّعبي تأسَّست وِفْقَه شُعبةٌ في القوَّات المسلَّحة لِمُنَسَّقيَّة الإطار الجديد، التي سُرعان ما أعلنت فتح المُعسكَر الأوَّل للدِّفاع الشَّعبي غير بعيدٍ من العاصمة الخُرطوم، حيث يتكثَّف وجودُ الصف الملتزم للحركة الإسلاميَّة، وحيثُ بدأت قصة العلاقة المُتشابِكَة بين الأطُر العسكريَّة المحضة في القيادة النظريَّة لمنسقيَّات الدِّفاعِ الشَّعبي، والقيادة الفعليَّة من العناصر المدنيَّة الحركيَّة المُنتسبة إلى الأجهزة الخاصَّة، وامتدَّت من شاطئ النيل الأبيض حيث المُعسكر الأوَّل إلى مسارح العمليَّات في الغابات الاستوائيَّة وأعالي النيل، عائدةً إلى الخُرطوم.

ورغم وضوح الفكرة وراء قانون الدِّفاع الشعبي، فإن الحماسَ الذي سارَعَ إلى إصداره وتطلُّع الكثيرين من المدنيين والعسكريين لتمام تجييش الشعب وإعداده لمواجهة النُّذُر والاحتمالات كافة، فإن ذلك لم يتجلَّى في تمام الإعداد للإنفاذ الأفضل للمشروع، أو التعاطي مع التجاوُب الكبير الذي استَقبَلَت به قواعِدُ الحركة الإسلاميَّة وقيادتها بداية حملة الدِّفاعِ عن كيان الدولة الإسلاميَّة الوليدة الواعدة، أو استثمار البيئة المثالية التي اتصلت بعد ذلك لسنوات في بلاغ رسالة الحركة الإسلاميَّة ونَشر دعوتها، واستيعاب الآلاف التي تهيأت لسَماعِ صوتها ونصْرة مشروعها في المجتمع والدولة[٢].

وإذ أحيت مشاهد معسكر "القِطِينَة" لدى المُخَضرَمين من عُضوِيَّته ذكرى مُعسكرات الجبهة الوطنيَّة في سابقة التجربة على الأراضي الليبيَّة تمهيداً لجولةٍ أخرى من الجهاد ضد النظام المايوي بعد فشل محاولة ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦، فإن استعداد مكاتب الحركة الإسلاميَّة الخاصة بعد تجربة الجبهة الوطنيَّة وتعاوُن الليبيين وخِبرَتِهِم في إعداد تلك الأنماط من محاضن التدريب، تهيئةً للسكَن والطعام والرعاية الصحيَّة ثم مساحات التدريب وآلياته وسلاحه، كان أفضل بكثيرٍ مما هيأت روح الحماسة الأولى لثورة الإنقاذ لتلك الأعداد الكبيرة الذين لبُّوا النداء مُسارِعين مُتوكِّلين، فقد حُشِرُوا في مساحة مبسوطة من الأرض ولكنها محدودة المباني والمرافق، تحت إمرة القوَّات المسلَّحة وبإشرافها ولكن في غير ما عَهِدَت من مقارِّها وثكناتها التي ظلَّت تُدَرِّبُ فيها جنودها لعشرات السنين.

وإذ أن التدريب العسكري وتهيئة الجندي للقتال يقتضي الدقة الفنيَّة كما يتطلَّب رعاية الصحة والغذاء، فقد كان المعسكرُ الأوَّل دون الوسط بكثيرٍ في كُلِّ ذلك، ضِمنَ

(٢) باستثناء عضو مجلس قيادة الثورة رئيس اللجنة السياسية، فإن القيادة الإنقاذية بإجماعها كانت خلف مشروع الدفاع الشعبي إذ هو مواصلة لأطروحة الجبهة الإسلامية قبل الانقلاب. بينما رأى العميد عثمان أحمد حسن أن الظهور بالمشروع سيُعجِّل بكشف هوية الثورة الإسلامية، وهو أمر تقتضي السياسة تجنبه في تلك المرحلة.

مفارقةٍ أخرى تجلَّت في أنماط المتطوِّعين المتدرِّبين وشدَّة تبايُنِهم واختلاف أعمارِهم ومستوياتهم، فقد تداعت إلى المعسكر ثلَّة من أهل السابقة والجهاد ممَّن كانوا شباباً في النفرة الأولى إبان العقد السبعين من القرن الماضي، وقد لامسوا اليوم العقد الرابع من العمر أو جَاوَزُوه وأصبحوا أرباب أُسَرٍ وآباء مُوقَّرين في الحركة والمجتمع، بعضُهُم قادةٌ في أحيائِهِم أو فُقهاءٌ لَمساجِدِهِم كما أن بينهُم أصحابُ وظائف في الدولة أو رجالُ أعمالٍ ميسورين أو مُقدَّمين في أطُر الفِكر والعِلم والإعلام، لكنهم يعودون اليوم إلى الميدان القديم لا مُناهضين لحكومةٍ طاغوتيَّة ولكن مجاهدين عن دولة إسلاميَّة. كذلك شَهِدَ المُعسكَرُ الأوَّل قليلاً من شيوخ الرعيل الأول للحركة الإسلاميَّة وقد امتدَّ بهم العمر نحو الخمسين والستين لكن ما تزال تَتَّقِد فيهم جذوة الشوق للجهاد عن المشروع الذي أفنوا أعمارهم ينتظرونه ولو قتلاً في الأحراش والساحات البعيدة مدافعين عن المثال المتحقِّق وشيكاً وقد كان بعيد المنال.

كما عَمِرَت المعسكرات منذ الأوَّل بكثيرٍ من هُواة الاحتشاد والذين يتواجدون حيث اجتمعَ الناسُ بدوافِعَ وعزائم مختلفة، قد ينسجمون ويستوعبون في سهولةٍ ويُسرٍ إن كانوا باحثين بصدقٍ لما يملأ فراغ أوقاتهم أو فراغ أهدافهم وقد يبقون غُرَبَاء لبعض الوقت، ومنهم من يظل لغزاً بشخصه ودوافعه تحومُ حوله شُبهةُ التجسُّس والاختراق.

كذلك شَهِدَ المُعسكَر الأوَّل بداية تدفُق الأفواج المُتصاعدة من الجيل الصاعد فوق العشرين ودونه، خرِّيجين بالمئات ثم طلاب بالآلاف فيهم تقريباً كلُّ صَفِّ الحركة الملتزم العام، وقد زاده الانفعال والتفاعُل مع الثورة الجديدة التي بدأت تتكشَّف ملامحها الإسلاميَّة، وقد مثَّلوا جميعاً غالِبَ فُصُول قصة "الجهاد" الواسع الذي امتدَّ مدى عشريَّة الإنقاذ الأولى. فئةٌ أخرى مهمةٌ على ساحة مُعسكَرات الدِّفاع الشعبي، العسكريُّون المهنيون، ضبَّاط وجنود قادة ومُدرِّبين، الذين ينتظم المشهد نظرياً كله تحت إمرتهم وإشرافهم وفقاً لُمقتضى القانون والأمر الجُمهوري المؤقت، وتقعُ عليهم مسؤوليَّة التدريب وحِفظُ النظام وتنفيذُ أوامر الإدارة العسكريَّة العُليا. وإذ رُوعِيَ في قادة المعسكر الأوَّل من الضبَّاط أن يكونوا من العناصر الملتزمة في الحركة الإسلاميَّة، سَلِمَت التجربة لأوَّل عهدها من تأزُّم العلاقات بينهُم وبين نمط المتدرِّبين الجُدُد بخلفياتهم المُتباينة ومستوياتهم المُختلفة ودوافِعِهم للتدريب والانتظام في مثل تلك البيئة، مما لم يَعهَدْهُ ضُبَّاط وجنود القوَّات المسلَّحة في أنماط التدريب التقليديَّة وعناصرها من المتدرِّبين. فقد اجتهد أولئك الضُبَّاط حتى لا تُصادِم البيئة العسكريَّة بأوامرها النافذة الواجبة الطاعة فوراً،

مُستجِدِّين هُم في الأساس مدنيين بعضُهُم شديدُ المدنيَّة بحُكم ثقافته وخبرته فلم تبلُغ الخسائر الأرواح، واصطَبَرَ أولئك المجنَّدون المثقفون على نقص الإعداد لمرافق المعسكر وقلّة الطعام والشراب وسوئه أحياناً دون الحد الأدنى، كما قدَّروا ما يقوم به جنود التدريب المعلِّمين واحتملوا في سبيل الله ما لقوا من عَنَتِهِم في الضَّبط والمرابطة أو الصَّرف والمُعاقبة.

جمعت إذن معسكرات الدفاع الشعبي منذ مبتدأ التجربة أجيالاً مختلفة وخِبرَاتٍ متباينة كثيفة لا يُتاحُ في معتاد الأحوال أن تجتمع بمثل تلك الأعداد، وفي مناخٍ من الطُّمأنينة والانسجام واتساق السُّلوك والهدف، يَستشعِرون مسؤوليةً كبيرةً نحو غاية سامية ضمن مشروعٍ نبيلٍ للإسلام، هُم بعضٌ منه ولكنهم طليعةٌ فيه تحمي ثغرته الأخطر بالدِّمَاء والمُهَج. إلا أنهم مهما تبايَنَ وعيُهُم بالمشروع الذي ينهضون للدفاع عنه وتفاوَتَ إيمانُهُم واستعدادهُم للتضحية والفداء، فإن العُدة الفكريَّة والتأصيل الفقهي لمقابلة تلك الأعداد الكبيرة واستيعابها في برنامجٍ يُزكِّي وعيَها ويزيدُ علمَها وإيمانَها ويحفظُ سعيَها وجهادَها بالتقوى الضابطة لم يكُن كما ينبغي أن يكون، إذ لم تُهَيَّأ خُطة الجِهَاد قبل بَغتَة الثورة بدراسة الجماعة البشريَّة التي انحنفت إليها بعد التمكين لتجتهد في تصنيفها وتوزيعها، ثم لنَفعِهَا وتطويرها ببركة تبادُل الخبرات وتداوُل الأفكار وتلاقُح التجارب والفيضُ، عائدةً على المجتمع الكبير بما فَقِهَت في دَوْرات التدريب وصَوْلات الجهاد.

وإذ قلَّ الفِقهُ ضَعُفَت البرامج، لا تُسعِفُها معهودات التزكية والتربية في الأطُر التقليديَّة لعمل الحركة الإسلاميَّة، إذ أظهرت النقلة من الحركة إلى الدولة ورفع نداء الجهاد بعد الدعوة والحُسنى، أظهرت الحاجة إلى فقهٍ دقيقٍ يتصَوَّبُ إلى أصُول بناء الدولة الإسلاميَّة وفُرُوع معاني الجهاد، يُزوِّد المجاهد ثباتاً إذا اشتدَّت المُقاتَلَة وتواضُعاً سمحاً إذا ظَفَرَ بالنصر، أو عاد لُمجتمعه داعيةً وقُدوةً ومواطناً عاملاً صالحاً، لا سيَّما في المجتمعات التي وقع عليها ضُرُّ الحرب وويلاتها ولم تَعهَدْ من خُلُقِ القتال إلا الإثخان فوق الضرورة ولم تعرف عن المقاتلين إلا التجاوُز والعَربَدَة.

اتصل كذلك الحِوارُ منذئذٍ حول مفاهيم التعبئة والإعداد لجُملة الشعب ولخاصة طلائعه المجاهدة كيف تُغرَسُ أصُولها دائمةً في النُفوس إيماناً وأفكاراً، وكيف تبقي جَذوَتها مُستدامة كلَّما احتاجت الأمَّة أو الدولة أو الجماعة لاستجاشة مكنون القُوى ومذخور الطاقة، أن تنصب مستعدةً حيثُما ارتفع النداء واتَّصل البلاغ، وأن تُنذِرَ قومها إذا رجعت إليهم، فلا يكون الجهاد أو التعبئة له هَيْجَة عابِرَة وفاقاً للحَادِثات أو تجاوُباً مع روح الجماعة تَبَاعةً بلا وعي.

لكن الحِوار حول التعبئة الراسخة الذي استهلّه البحثُ عن أصُول الأفكار للنهضة الاستراتيجيَّة الشاملة وبدأ في أروقة الدراسات المغلقة ومؤتمراتها ومعاهدها، لم يتَّصل ويكتمل ليبلُغ جماعات الجهاد الأشد الأطول استمراراً وبقاءً في الميدان من الشباب والطُلاَّب، ويزوِّدهم بمددٍ دائمٍ يَرسخ عندهم منهجَ سلوكٍ وحياة، ولكن تعازَلَت فئاتُ الحركة مع إثخان الجهاد واستيعابه كل حينٍ لأعدادٍ أكبر، ولم يُصَوَّب الجهدُ نحو إنفاذ تلك الرؤية إلاَّ نحو خاتمة العقد الأوَّل للثورة الذي شَهِدَ معظم جولات القتال والاستيعاب له، وظَهَرَت فيه فِئَة بارزة من الشباب تَمتَهِنُ الحرب وتَعتَزِلُ في ميادينها.

لقد شَهِدَت مُعسكَرات الدفَاع الشعبي، منذ أوَّلها وعَبرَ سُوحِهَا المختلفة، الكثيرَ من العَمَلِ الثقافي والفِكري، محاضراتٌ وكلامٌ في مختَلَفِ ضُروب الفِكرِ وموضوعاته مهما تكُن المُفارقات قائِمَة بين المُحاضِرِ ومُستوَيَات الحاضرين، فقد تجد فيهم من له عهدٌ بالموضوع أو معرفةٌ دقيقةٌ به أفضَلَ من المُحاضِرِ أو هو مجال تخصُّصه، ولكن البرنامج الموضوع من قبل المُنَسَّقيَّة أو إدارة المُعسكَر لا يصوِّبُ إلاَّ إلى العدد الأكبر وما يُقدِّرُ أنه يناسب مستواه ويُلبِّي حاجاته الثقافيَّة. فقد ظلَّت الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة تتجنَّب المساقات التي تصُبُّ الجميع في قالبٍ نمطي واحد، شأن الجماعات العقائديَّة اليساريَّة التي تُهيِّئ عُضويَّتها عَبرَ مدارس الكادر، أو العقائدية الإسلاميَّة التي تُنشِئُ عُضويَّتها عَبرَ الأُسَرِ والحلقات.

*****

وكما كَشَفَت مُعسكَرات الدِّفاع الشَّعبي عن قُصُور الأطُر العسكريَّة الرسميَّة في الإمكانات والخيال عن مُوافاة حاجة الثورة لتجييش الشعب بمختلف فئاته، كَشَفَت في فترةٍ مُبكِّرةٍ عن تبايُن الرُّؤى والمواقف بين مؤسَّسة الجيش التقليديَّة بنُظُمِها وضوابطها وعقيدتها القتاليَّة ومن يُمثِّلها في قيادة الثورة، وبين نُظَرَائِهِم المدنيين في قيادة الحركة، خاصَّة الأمين العام. وإذ لم تُطرَحْ صراحةً الأفكار المُختلفة حول طبيعة العلاقات بين كِيَان الدفاع الشعبي المتشعِّب المعقّد كلما تطوَّر وامتدَّ به الوقت وبين تلك القُوَّة النظاميَّة التقليديَّة الراسخة لعشرات السنين، ضمن حوارٍ أوسع يُناقِشُ أصُول تلك القوَّات المسلَّحة نفسها ويُهيِّئُهَا للتغيير، ظلَّت التِبَاسَات تلك العلاقة وغُموضُهَا سبباً مباشراً يعوق تمام فاعليَّة الدِّفَاع الشَعبي ونجازة مُقاتِليه، فظلُّوا محرومين رغم استعدادهم الكبير وِفقاً لتكوينِهِم وفِئَاتهم العُمريَّة عن أداء دورٍ أساسيٍّ في الجِهَاد أو في البِنَاء، لا يكادون يبلغون إلاَّ حداً محدوداً من التدريب العام والتدريب على الأسلحة لا يُلامِسون آلاتها الأرقى وآلياتها الأقوى، ولم يتغيَّر الحال إلا نحو العام العاشر للجهاد.

وإذ أخلَّت تلك العلاقات المُلتَبِسَة والرُّؤى المُتناقِضَة بسيرة الجهاد وتسبَّبت في مُنتَهَى تطوُّرها في ذات أزمة الحركة الإسلاميَّة التي أفضَت إلى المُفاصلة، فإن الهدفَ الرئيس وراء رُؤية استيعاب الشعب في الدِّفَاع الشعبي ليس مَحض التجييش ولكن ليَقومَ المجتمع كُله مُؤمناً مُنضَبِطاً عَامِلاً فَاعِلاً مُتَزَكِّياً. ومهما تكُن شعائر العِبادة مُتَاحَةٌ حَاضِرَةً دائماً في مناسِكِ الجماعة المحتشدة في المعسكرات أو سُوح العمليَّات وكتائب القِتَال، على نحو ما هُو راتبٌ من نُسُكِ الصلاة والقِيَام والصِّيَام والتلاوة أو دراسات الفِقه والتجويد والسِّيَر والمغازي أو دراسة معهودات كُتُب الأدب الإخواني الحَرَكِي مهما يكُن رتيباً تقليدياً لم يتجدَّد، فإن احتشاد الأعداد الكبيرة من عناصر الطُلاَّب والشباب الغالبة سواداً أعظم يفوق أعداد الشيوخ والكبار، قد مثَّل موئلاً مثالياً كان له أن يستدرك حتى ثغرات ثورة التعليم العالي ومناهجها التي قَصُرَت عن تمام التحوُّل الاجتماعي والتغيير البنيَوِي المنشود. فالطاقات التي اجتمعت جاءت مُعبَّأة واختارت طوعاً أن تنضم للتدريب والإعداد لتمضي للجهاد، لكنها كذلك مُتباينة في الاستعدادات والذكاء والمواهب والاهتمامات، يتاح لمن يقوم عليها من عَلٍ مشرفاً أن يُصَوِّب لكُلٍ حَسَبَ طاقاته ووفاق مَوهِبَتِه كما هُو معروفٌ في سُنَنِ الحركة الإسلاميَّة ألا تصُب الجميع مُقَولَباً على نمطٍ واحد، وليستفيد المجتمع كله من تلك الطاقات كافة وتعود عليه مواهِبُهَا وأخلاقُهَا تقدُّماً وبركة.

كذلك لم يُصاحِب حركة الجهاد الواسعة عطاءٌ فِكرِي أو أدبي يُوافي كثافة العمليات التي تصاعَدَت مع الوقت، وشمِلَت غالب ولايات الجنوب وامتدت نحو الجنوب الشرقي والشرق الأقصى ثم الغرب نحو التُخوم أو داخلةً نحو جِبَالِ النُوبة، فإذ اشتَهَرَت أناشيدُ الجهاد بسيطة المعاني واللُّحُون والإيقاع لكنها تسُدُّ الفراغ وتَكسِرُ جُموده وتُنَشِّط الروح، بَرَعَ شُعراءٌ مُجيدون بقصائد رصينة تَرَدَّدَ صداها في كُل السودان عَبرَ إعلام الدفاع وصولات "أعراس الشهداء"[٣] أو لدى الاستنفار الذي توالى لسنوات. لكن كلَّما تكثَّفت العمليات واشتدَّ الاستشهاد أو كلَّما استطال المقامُ والارتكاز، تبدَّت مظاهر

(٣) مع تطوُّر العمليات وتزايد الاستشهاد ظهر ما عُرف بـ"عرس الشهيد" والذي أثار جدلاً وقصصاً، خاصة في دوائر المعارضة للإنقاذ، وقد بدأ لأوَّل مرَّة من قبل إحدى أمهات الشهداء في منطقة الخرطوم استشهد ابنها في ذات الأيام التي كانت تعد العُدَّة بالكامل لزواجه، وإذ قامت بكل الطقوس والمراسم السودانية في اليوم الثاني لتلقيها النبأ وسط عدد من قادة الحركة الإسلامية، تجاوب معها الحاضرون وهُم يستشعرون أثر الصدمة على تصرُفاتها، ولكن البعض الآخر اعتبره سُنَّة حميدة فأصبح تقليداً في كل منازل الشهداء إذ يحضُر المُجاهدون ويردِّدون أناشيد الجهاد وشعاراته أو يلقون الخُطب والكلمات مما يُسهِمُ في تخفيف المصاب على أهل الشهيد، خاصَّة لدى الأسر التي لا تنتسب إلى الحركة الإسلامية ولا عهد لها بالجهاد والاستشهاد. ولم تشهد تلك المناسبات عقد قران على "الحُور العين" سوى أحاديث لقادة الحركة يتمنون للشهيد أن يكون في دار أبرك من داره مع الشُهداء والصدِّيقين والحُور العين والتي مثلت مادة لذلك التأويل البعيد في تلك الأجواء المحتدمَة بين الإنقاذ والمعارضة.

التديُّن الصُّوفي التقليدي، وانتشرت "المَسَابِح" في أيدي المجاهدين كافة واتخذ كلٌّ منهم "وِرْدَهُ" و"مأثُوراتِهِ" وداوم كثيرون على "الوظيفة الكبرى" و"الوظيفة الصغرى" يستعملون ذات مصطلح طُرُق التصوُّف ويُؤدُّون ذِكرَهُم وفقاً لآدابهم، بغير تجديد يصلُ صُوَرُه أو مضمونه بأفكار الحركة الإسلاميَّة عامة أو بظرف الجهاد المحيط المتحرِّك المتجدِّد. فكلَّما أوغَلَ المجاهدون في أنماط التربية التقليدية تضاءلت مفاهيم الفكر الإسلامي وانحسرت قراءاته ومداولاته وظهرت في أيدي المجاهدين كتب عصور الجمود الصفراء، وعَكَفَ آخرون حتى في صفوف الضباط والجنود النظاميين يحفظون القرءان، فبعد راتب حلقات التلاوة عقب الصلوات لاسيَّما صلاة الفجر، قامت حلقات الحفظ مثاني ومجموعات لاسيَّما من ينتظرون دورهم في الشهادة يرجون علواً في درجات الجنَّات بقدر حفظهم من آي القرءان وسُوَرِه، ولا يكادون يقربون كُتُب الحركة الإسلاميَّة المعروفة فضلاً عن أدب الفكر الإنساني عامة وكتبه، بل ينفرون ممَّن يقرأها وينأَون عن مواضيعها وينهَون عن إثارة مشكلاتها في ثكناتهم ومُتحَرِّكاتِهِم.

ومع انتشار روح التصوف وتوالي حلقات التلاوة والحفظ وختمات القرءان، انحَسَرَت كذلك أدبيات الجهاد وأناشيده وقصائده لتسود المدائح والأذكار والأوراد المنسوبة إلى طُرُق التصوُّف مهما تكُن، تِيجَانِيَّة أو سَمَّانِيَّة أو شَاذلِيَّة أو خَتمِيَّة أو أنصارِيَّة أو غير ذلك، ثم تقاليدٌ من ثقافة كتائب الإخوان القرءانيَّة القديمة منذ تعاليم الإمام حسن البنَّا في ختم القرءان بالدُعاء المُطوَّل وما يعقُبه من أحاديث الإيمان والمدائح والإنشاد، ثم الطعامُ المحدود احتفالاً بختم القرءان مما عُهِدَ في غالب مساجد السودان (التُّمُور والزلابية والشاي)، في ذات المناخ الذي لا يحب الفكر والثقافة ويتشاءمُ من الكتب[٤].

*****

نحو خاتمة العام الأوَّل للثورة، نفَّذت مكاتب الحركة الخاصَّة قراراً رسمياً من المكتب القائد يَحِلُّ غالب أجهزتها التي ظلَّت قائمةً إلى حين الإعداد للثورة ومباشرة تنفيذ مراحلها الفنيَّة المختلفة، وصَرَفَت غالب طواقِمِها الوسيطة والدُنيا، لتَنسَلِكَ في الأجهزة الجديدة التي شَرَعَت الثورة في تأسيسها أو إعادة تأسيسها والتي تُشابِهُ بوجهٍ من الوجوه

(٤) لدى مفاصلة الحركة الإسلامية (١٩٩٩) دعت بعض الأصوات التي انحازت للحكومة المجاهدين إلى التزام جبهة الجهاد، والانصراف لها دون نزاع السلطة في الخرطوم. وإذ أن غالب المجاهدين ظلوا بعيدين عن تطورات الصراع وعن الفقه الذي يجعل الجهاد لتمكين أهدافٍ وقيمٍ وليس محافظة على سلطة فرد أو حزب، تصدي لهم المجاهدون أهل الوعي والعزائم أن الجهاد يقوم سجالاً وقتالاً وشهادة في سبيل أصول ومبادئ وقيم تؤسس عليها دولة الإسلام، فإذا انقلبت طغياناً بغير شورى ودهرية بغير مبادئ، بَطَلَ الجهاد.

عملَها السابق، شأن الأمن والدفاع الشعبي والخدمة الوطنيَّة والشُّرطة الشعبيَّة.

كما استبَقَت بعضَ مكاتب للحاجة إلى وظائِفِهَا في مرحلة ما بعد الثورة والتمكين، شأن أجهزة التوثيق والاختيار لكُليَّات الحرب والشرطة أو الأمن أو السُّجُون لانتخاب العناصر التي تُغذِّي تلك المعاهد، ثم تَشغَلُ الوظائف والمهام التي كانت مهمَّة نحو التمكين لإتمامه وتأمينه، لكنَّها مهمَّة كذلك بعد التمكين لِحفظِ المشروع، لا وجوداً فحَسْب بل أهدافاً وغايات تَنفَذُ مُتَّسِقَة مع أهداف وغايات مؤسَّسات المجتمع والدولة كافة، خاصَّة لدى مراحل الانتقال التي تتداخلُ فيها أهدافُ الثورة وبرامجُها أو تتناقضُ مع المفاهيم التي كانت سائدةً في تلك المؤسَّسات، و لتعادل العناصر القائمة فيها بما رَسَخَ لديها من مفاهيمَ ونُظُم وأنماطٍ في السُلوك، وتداخُلِهِم مع عناصر الثورة من الإسلاميين المدنيين أو العسكريين، في توسُّعٍ كبيرٍ مُباغِت لطاقة الأجهزة الخاصة الفكريَّة والعمليَّة.

كما استوعبت تجربة الدفاع الشعبي إحدى أهمِّ محاولات الإصلاح للدولة والمجتمع عَبرَ استيعاب عناصر الخِدمَة المدنيَّة بوظائفهم وتخصُّصاتهم المختلفة ودرجاتهم المتفاوتة في الهيكل الراسخ منذ وقتٍ طويل. فقد انفتحَت مُعسكَرات الدفاع الشعبي لمختلف الدفعات من المُوظفين والعُمَّال، جاءت مجموعاتهم الأولى في غالبها مُستَرِيبَةً أو كارهةً للقرار المُباغِت الذي يَكسِرُ مألوفات حياتها الوظيفيَّة ويتدخَّلُ في خُويِّصَة أمُورها، لكن ما لبثت الحياة الجديدة أن استَهوَت الكثيرين من أدنى السُلَّم الوظيفي أو أعلاه مهما تكُن أسماء الوظائف وألقابُ حامليها، إذ كَسَرَت رتابة اليومي المكرور نحو حياةٍ جديدةٍ مهما تكُن محصورة متقشفة لكنَّها في غالبها مفيدة طريفة، فتوالت جماعات الخدمة المدنيَّة على مساحات مُعسكَرات الدفاع الشعبي التي انتشرت وتوسَّعت في كل السودان، تقضي نَحوَ شهرين في التدريب العسكري البدني والروحي، وتعتادُ على شيءٍ من الجَدِّ والانضباط في العمل والوقت، وتَشهَدُ برامجَ التزكية وبعض محاضراتٍ في الفِكرِ والثقافة، وتَسرِي فيهم رُوحُ الجماعة اللازمة لنجاح كُلِّ عمل، وقد تُبتكَرُ أنماطٌ من المسابقات والتنافُس في الأدب أو الرياضة، ثم يعود الجميع بذكرى طيِّبة يحملونها تُحَفِّزُ الذين من بَعدِهِم.

إلا أن الفكرة الطَّمُوح التي ترمي لإصلاح المجتمع وراء إصلاح الخدمة المدنيَّة، لم تُهَيَّأ لها الشُروطُ الفكريَّة والعمليَّة المناسبة لأهميتها ودِقَّتها وأهدافها الكبيرة، لا سيَّما في المرحلة الأولى التي تجاوزت فيها حماسة الثورة طاقة الفِكرِ والنظر ثم الرَوِيَّة في الإعداد والتجويد. فالخدمة المدنيَّة مهما نَشِطَت وانضَبَطَت، فإن استثمار ذلك نحو النَّجَازة والإنجاز يتطلبُ أكثر من جُملة محاولة الإصلاح التي تعرَّضنا لها في تأمُّلات الإنقاذ

الأولى، بل إن إصلاح الخدمة المدنيَّة مهما يكُن سيُساهِم بقدرٍ في التحوُّل الذي تنشُدُهُ الحركة الإسلاميَّة لمجتمع السودان يُوافي عدّها ووَقعهَا في الحياة عامَّة، وفي أخلاق المجتمع وعِلمِه وصِحَّته ورَخَائِه. ولكن إلزام الجميع دعوةً بالقرار الإداري لدخول مُعسكرات الخدمة كان يتجاوزُ في ساعة إمضاء القرار لدى قيادة الحركة والدولة مَظهَر الجَمعِ والاحتشاد والانضباط، كما يتجَاوَزُ محض فكرة تجييش الشعب كما في تجارب الطلائع والرُوَّاد التي سنَّتها ومضت عليها الاشتراكيَّات العالميَّة في عهد الحرب الباردة، نحو صلاح الإنسان وخلاصه من فراغ الوقت أو فراغ الأهداف إلى مؤمنٍ لغاية فاعلٍ مفيد واضح القَصْدِ والسبيل، ونحو تبديل صورة الخُلُق السوداني السائد المُتَسَيِّب في المواقيت والمُتَسَوِّف في العمل إلى إنسانٍ معاصر، منضبطٍ بالوقت مستثمرٍ له فيما ينفع منفعلٍ بالعمل قائمٍ له. وإذ حدَّدت الاستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة بعد ذلك بجلاءٍ الأهداف العُظمى ومراحلها في الخطة العشريَّة، فإن إصلاحَ الإنسان عبر إصلاح مؤسَّسات المجتمع ظلَّ يحتاجُ لجهدٍ خاص في إطار الاجتهاد الكبير الذي صاحَبَ العملَ في الخُطَّة الاستراتيجيَّة، وضِمنَ فلسفة التعبئة المُستدامة التي بدأ الحِوارُ حولها والتداوُل، لكنه لم يكتمل قط.

لكنَّ شعارات تبديل المجتمع و"إعادة صياغة الإنسان السوداني" قد طرحتها الثورة في ظِلِّ نظامٍ شُمولي وإطارٍ لا يستذكرُ الديمقراطيَّة إلاَّ فوضى، ثارت عليها الثورة نحو ذلك الحديثِ الكثيف عن الضَّبطِ والانضباط. فقد أثارت تلك الشِعاراتُ حفيظة كثيرٍ من أهل الفِكرِ والثقافة السودانيين خارج أطُر الحركة الإسلاميَّة، خاصَّة أصحاب المُناوَءَة الشديدة لأفكارِها والمُعارَضَة الأحدّ لحُكمِها واستشعروا فوراً نفوراً أُضيف إلى توجُّسِهم منها، إذ ظلوا يرون في أخلاق السودان الموروثة وأعرافِهِ التليدة مهما تكُن أديانُ السودانيين وثقافاتهم ما يستحقُّ أن يُحفَظَ ويُستَمسَكَ به. وإذ عُطِّلت الحُريات السياسيَّة، ضنَّ الكثيرون بالمُشاركة في المُداولات التي دَعَت إليها الثورة للإصلاح الاستراتيجي الشامِل، مع سُوءِ ظَنِّهِم في مقاصِدِ الإنقاذ وسُلوكها الذي فهِمَته احتكاراً للإسلام بعد احتكار الحُكم والدولة. وكان الأوفَقُ للحركة الإسلاميَّة أن تسمَعَ لقولِهم وأن تَبسِطَ تلك الأفكار لمدىً أوسَعَ من الحُريَّة حتى يطمئن أولئك أنها لا تَعمَدُ إلى الموروث الطيِّب لتَجتَثَّه من جُذور المجتمع، ولكن دَفعُ أخلاقٍ فاعلة يقتضي إزاحة الأفكار الميِّتة المُعيقَة كما يقتضي أن يُبطِلَ مفعولَ الأفكار المُستورَدَة القاتلة، وأن التحوُّل والتغيير لا يكونُ إلاَّ بالرضى لا الإكراه والقَهرِ والقُوَّة، كما ظنَّت بعضُ النُّخبة الإسلاميَّة العسكريَّة والمدنيَّة المُتعسكِرَة.

كان الدفاع الشعبي هو البابُ الذي دَخلَت منه الأعدَادُ الكثيفة من طُلاَّب الحركة الإسلاميَّة إلى ميادين الجهاد في ساحات السودان المختلفة، وإذ ظلَّ الطُلاَّب في منشأ الحركة منذ تأسيسها وعَبرَ مراحِلِها المختلفة الفئة التي تُجسِّدُ العمودَ الفقري لغالِبِ عمل الحركة الإسلاميَّة ونشاطها، خاصَّة وقد ظلَّت الحركة في أغلبِ مراحِلِها مُعارِضَةً لأنظمة الحُكم، يشتدُّ وقعُ الطُلاَّب في عملها مع شدَّة المناوءَة والمقاومة للأنظمة، فإذا خفَّت المُعارَضَة إلى الهُدنة والمُسالمة انصَرَفَ الطُلاَّبُ إلى نشر الدعوة وكسبِ الأولياء الذين مثَّلوا السواد الأعظم من أعضاء الحركة الإسلاميَّة، وسِوَى العدد المحدود الذي دخل إليها من عمل الأحياء أو أطُر العمل المهني أو السُّجون والنقابات ومراكز الاغتراب، فإن الجميع استُقطِبَ من معاهد العِلمِ وقاعاتِ الدِّراسَة وداخليَّات السكَن الجماعي، وقد بدأت عندهم خُطة العَمَل الاستراتيجي نحو التمكين وتهيَّأوا لها بمُضاعفة العضويَّة قبل إعلان المُصالحة الوطنيَّة.

وإذ اتَّسعت عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في المجتمع خاصَّة بعد المُصالحة الوطنيَّة، ثم مرحلة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، بمؤتمراتها الشعبيَّة الكبيرة وكَسبِها النيابي المحُترم وفاعليَّتها في الأعمال والسُّوق بعد الإعلام والسياسة، إزاء ذلك التطوُّر نَقَصت أهميَّة الطُلاَّب في أطُرِ الحركة وانحَسَرَ وقعُهُم الذي كان بالغاً في مجتمعاتهم المصنوعة المؤقَّتة لصالح وقْعِ الحركة الكبير في المجُتمع. لكن مهما انَحسَرَت أهميَّة الطُلاَّب في عامَّة عمل الحركة وصورتها، فقد ظلوا رصيداً في احتياط الحركة الأساسي للمُستقبل الذي يُمثِّلون كل عُدَّته الواعِدَة، فكان مسؤول أمانة الطُلاَّب عضواً في القيادة التنفيذيَّة العُليا للحركة عَبرَ كل التحوُّلات والتقلُّبات والظُّروف، كما ظلَّ اختياره من قبل الأمين العام يخضعُ لاختبارٍ دقيق، فتعاقَبَ على المنصِب أهَمُّ العناصر الشابَّة في القيادة، يُتوَخَّى فيه مَقدِرَاتُ العطاء في العمل العام السياسي وفي التواصُل مع العضويَّة وتوجيهها ونُصحِها، يُعينُه مكتبٌ من أهل الدربة والثقافة والالتزام. لكن الثورة، رغم ما صاحبها من ثورة التعليم العالي، التي قفزت بأعداد الجامعات إلى أضعافٍ مضاعفة تجاوزت السبع إلى ما يُقارِبُ الثلاثين جامعة وبأعداد طُلاَّب التعليم العالي إلى عشرات الآلاف، ورغم ما يحتاجُهُ ذلك الانفجار من إعدادٍ وعُدَّة ضخمة لم يتسنَّى لدولة الثورة الجديدة أن توفِّرها، فإن هَمَّ الدولة في توسِعَة الإطار الرسمي للتعليم العام والعالي قد طَغَى على هَمِّ الحركة في مُوالاة عملها الدؤوب في كسب الأنصار وتزكيَتِهِم وتأهيلِهِم، واختيار الأفضل عِلماً وعَمَلاً لقيادتِهِم وإعانته بالأفضل خبرةً وتأهيلاً، وإذ لم تَسُد ثورة المناهج في التعليم ثغرة التغيير

الاجتماعي المطلوب لأجيال المستقبل، كان الدفاعُ الشعبي والجهادُ المدخَلَين الجَديدَين اللَّذين وَالَيَا تأثيراً بالغاً على قطاع الطُلاَّب، فإذ تدافَعَ الطُلاَّب بالآلاف إلى مُعسكَرات الدفاع الشعبي، ونحو سُوحِ الجهاد، أصبح الطُلاَّب عنصراً مهماً من عناصر القوَّة في السلطة الجديدة، تتصارعُ مع قيادته ونُفُوذِه مُنسَّقيَّة الدِّفاع الشعبي وقِطاعُ الطُلاَّب وجِهازُ الأمن، ثمَّ هو موصولٌ بالجيش وسياسة القُوَّات المسلَّحة في العمليَّات، ومقطوعٌ نسبياً في خِضَمِّ كل ذلك عن قيادة الحركة، ورغم بلائِهِ الجليل في الجِهَاد والرباط فقد عَربَدَت فيه قياداتٌ أدنى عن مستوى القيادات المعروفة السابقة، وموصولةٌ بدورها بالأجندة الشمولية النزَّاعة للقُوَّة بغير فِكرٍ وحُريَّة.

كانت الكلمة الأعلى الأبلغُ أثراً في قِطاعِ الطُلاَّب هي ''الاستنفار''، فمُنذُ أوَّل الجهاد انسَلَكَ الطُلاَّبُ في مُتحرِّكات القُوَّات المسلَّحة، وبتوالي الانتكاسات في العام الأوَّل على محاور العمليات كافة، واضطراب التخطيط العسكري بِسَبَبِ تكاليف تأمين الثورة في مركز البلاد العاصمي، والتي تطوَّرت باهظةً بتوالي التحرُّكات والانقلابات العسكريَّة الفاشلة، استعاد الجيشُ الشعبي المُبادأة تماماً من القُوَّات المسلَّحة بعد فشل ثلاث عمليَّات رئيسيَّة عام ١٩٩١ (أعالي النيل وبحر الغزال وغرب الاستوائية)، ليبدأ التخطيط في استيعاب الطُلاَّب مجاهدين في المرحلة التالية مباشرة، والتي اشتَهَرَت بالاسم الرمزي ''صَيْف العُبُور''، وقد تَنَامَت كذلك مخاوف الاجتياحِ من الجنوب، بعد فَشَلِ إسقاط الثورة بالانقِلاب من الخُرطوم.

فَتَحَت إذن عمليَّات صيفِ العُبُور الطريق لتدفُق الآلاف من طُلاَّب الجامعات والمعاهد العُليا وكثيرٍ من تلامذة المرحلة الثانويَّة إلى الجنوب، ضِمنَ عمليات القُوَّات المسلَّحة لاستعادة المُبادرة وتأمين الثورة، ثم الكسب السياسي الكبير الذي ظلَّت انتصارات الجيش تمُدُّ به الثورة، لا سيَّما تحرير المُدُن ذات الأسماء المعروفة واستعادة احتلالها من قوَّات الجيش الشعبي. وإذ تصاعَدَ الشَغَفُ السياسي في الخُرطوم بأنباء التحرير تصاعَدَت أهميَّة الجِهَاد السياسيَّة، وتصاعَدَ الاهتمامُ بالمجُاهدين في قوَّات الدفاع الشعبي، لا سيَّما الطُلاَّب الذين تبيَّن جلياً مُنذُ المعارك الأولى مَدَى استعدادهم للفداء وقابليتهم للتعلُّم، وتجاوُبهم مع المهام الأصعب التي تَكلُها قيادة المعركة العسكريَّة لهُم.

ورغم الاضطراب الذي شابَ خُطَّة القُوَّات المسلَّحة في التخطيط لمعارك صَيْف العُبُور الأولى، خاصَّة المحور النُّهرِي على البواخر النيليَّة ''مِحوَر مَلَكَال/ بُور'' والذي شَهِدَ العدد الأكبر من شُهداء صَيْف العُبُور (نحو ٥٠ شهيداً في هجوم الجيش الشعبي

على البواخر من البر)، فإن تلك المرحلة لم تشهَدْ سِوَى آحادٍ من المجاهدين مضوا شُهَدَاء، لكنَّ أسماءَهُم التي سُرعان ما انتشرت بين الطُلاَّب في الجامعات وصُوَرَهم التي امتلأت بها مقاهي النشاط، ثم الاحتفالات والخُطَب في ''أعراس الشهَدَاء'' عند أهلِهم أو في كُليَّاتِهم ومَعَاهِدِهِم، كل ذلك دفَعَ المزيد للتجاوُب مع الاستنفارات التي تَوالَت بعد ذلك تَرفَعُ النداء ''حيَّ على الجِهَاد''، ومع تَبَدُّل مناخات العِلمِ والدِّراسَة إلى الأجواء الحربيَّة توالى تدفُّق المجُاهِدين حتى ضاقت بهم مُعسكرات الدفاع الشعبي. ورغم تدريبٍ محدودٍ يناله المجُاهد قد لا يتعدَّى الأسبوعين في بعض الأحيان، فإنه يجدُ في ساحات الجنوب خاصَّةً سَوانِحَ أفضل لتجويد التدريب وإتقان السلاح، ثم الاشتراك في بعض المعارك مع القُوَّات المسلَّحة، ما زَوَّدَ المجاهدين بمعرفةٍ في كيفية تنظيم العمليات وتكتيكات الهجوم والانتشار والانسحاب وإخلاء الجرحى والشُّهداء.

كان كل ذلك تحت إمرة القُوَّات المسلَّحة ووِفقَ تقاليدها التليدة في حرب الجنوب، وإذ أن غالب المعارك التي دارت لتحرير المُدُن الكُبرى كانت مباغتةً، وفي ساعة تَضَعضَعَت فيها طاقة الحركة الشعبيَّة بعد الضَرَبَات القويَّة التي جاءت من داخلها بانشِقَاقِ مجموعة النَّاصِر، كانت الخسائر من الشهداء والجرحى عامة محدودة وهي أقلُّ عدداً في المجاهدين. ولكن مع تدفُّق الأعداد الكبيرة من المجاهدين، واكتشاف القيادات الإسلاميَّة في الجيش والدفاع الشعبي مدى نجازَة مشاركَتِهِم في العمليات ومَلَلِهِم من التحرُّك المحسوب البطيء في مُتحرِّكات الجيش، وشُعورِهِم بالعطالة إذا استطال الارتكاز ينتظر المَدَد أو يتحيَّن الفُرص، ومع تزايُد سُمعة الجهاد والمجاهدين، أطلَّت برأسها أولى مظاهر الفوضى التي شَابَت جملة حركة الجهاد والمجاهدين، وكثافة أعداد المُستَشهِدين من البِضعِ نحو العشرات والمئِين، منذ أواخِرِ النصف الثاني من العقد التسعين وفور اكتمال عمليات صَيْف العُبُور الثانية[٥].

كان تحريرُ المُدُن الكُبرى في الجنوب هدفاً سياسياً في المقام الأَوَّل إذ أنه يُعلَنُ في الخرطوم وتَستَتبِعُهُ فوراً مظاهرُ الابتهاج والتظاهر وسُمُو الرُوح المعنويَّة للشعب لا سيَّما الشيعة الإنقاذيَّة التي تَنَامَت واتسَعَت، خاصَّة بآثارٍ من تلك الأنباء وحُسن استثمارها من قِبَلِ ''إعلام الدِّفاع الشَّعبي''، ثم هو كذلك موصولٌ بسَير التفاوُض مع الحركة الشعبيَّة

(٥) يقول العميد السر أحمد سعيد رئيس شعبة العمليات الحربية في إدارة العمليات بالقيادة العامة عن عمليات صيف العبور رقم ١: «لقد فوجئتُ تماماً حينما تأكد لديَّ في الأيام الأولى لوجودي داخل فرع العمليات الحربية أنه لم تكن هناك خطة مصدَّق عليها ومعتمدة من قِبل القائد العام في القيادة العامة ولقد بحثت عنها في كل مكان بصفتي رئيساً جديداً لشعبة العمليات فلم أجد لها أثراً». كتاب السيف والطغاة.. القوات المسلحة السودانية والسياسة.

لتحرير السودان الذي توالَت جولاته، كما توالَت عليه تدخُّلات العسكريين السياسيين، والسياسيين العسكريين، حتى كأن التوصُّل إلى اتفاق سلامٍ قد تَعَطَّل بالكامل بين يَدَي تمامه، ينتظرُ تحرير "نِمُولِي". فبَعدَ الاستيلاء على (بُور، يَرُول، شَامبِي، تُورِيت، فَشَلا، كَبُويْتَا)، سُرعانَ ما امتدَّ الأمل واتَّسع ليُعَبَّر عنه ضِمن خُطة "صَيْف العُبُور ٢"، لتحرير المُدُنِ المُهِمَّة الأخرى والتي ما تزال في قبضة الجيش الشعبي والحركة الشعبيَّة لتحرير السودان (جَبَل بُومَا، نِمُولِي، كَايَا، يَامبِيُو، أنزَارَا، طُمبُرَا).

وإذ أن الجيش ومؤسَّسته القُوَّات المسلَّحة ورُسُوخ تقاليدِهم في رسم الخُطط والحركة والقتال، بل وعقيدتهم القتاليَّة نفسها، واعتيادهم على حرب الجنوب، ومن ثمَّ أهدافهم الخاصَّة والعامَّة التي قد لا تُوافي أهداف ثورة الإنقاذ وروحها، المتحمِّسة المتطلِّعة للإنجاز السياسي الفوري والكبير في ذات الوقت، وإذ هُم مؤسَّسةٌ أخرى من مؤسَّسات الدولة الوطنيَّة الحديثة، التي وضع أُسُسها النظريَّة والعمليَّة الاستعمارُ الغربي وفق تقاليده وخُطَطِه ومَصالِحِه في المُستقبل، وقد بَدَت عليها جميعاً (مؤسَّسات الدولة السودانيَّة) نحو أوَّل العقد التسعين بداية مظاهر الشيخوخة والجُمود ثم الفوضى بسبب توالي أنظمة الحُكم وتبدُّل الحاكمين واضطراب المشهد السياسي، فإن سَدَّ النقص واستدراك المُفارقة الروحيَّة والعمليَّة قد وقع أغلبه على المجاهدين في الدِّفاع الشَّعبي خاصَّة قِطاع الطُلاَّب واستعداده الفوري لرَفدِ العمليات بالأعداد الكبيرة التي تحتاجُها، فهُم قد جاءوا أصلاً أفواجاً باسم الدفاع عن كِيانِ دَولَة الإسلام تحدُوهم روحُ الثورة ونداءاتُ الجِهَاد والتَّوقُ إلى الشَّهَادَة، ليكونوا بعضاً من جيشٍ لا يكاد يُدرِكُ تلك الأشواق، يقومُ فيه جنودٌ وضباطٌ بعددٍ مقدَّر من غير المُسلمين، بل وتقومُ فيه روحُ الزمالة بعضاً من عقيدته العسكريَّة، لا يكادُ يؤمنُ بالقتال الأمثَل إلا بين رِفاقِ السِّلاح الذين ضمَّتهم فِرَقُ السلاح الواحد، وقد اشتركوا في تدريباته ويتشاركون في ثكناته.

رغم أن المجاهدين لم يجدوا أبداً اعترافاً من قادة الجيش وكبار الضباط فقد ظلوا يخوضون المعارك ويستشهدون بالعشرات، لكن إلى جانِبِهم ضُباطُ الصَّف وصغارُ الضباط، وباستثناء عناصر قليلة من قادة الوُحدات الكُبرى (قيادة المنطقة الاستوائية، قيادة بحر الغزال، قيادة منطقة أعالي النيل) ظلُّوا معزولين عن صميم اهتمام الجيش وخُطَطِه، لكن في المُقابِلِ اعتَرَفَ لهُم وتَجَاوَبَ معهُم ضُبَّاطُ القيادة السياسيَّة، لا سيَّما الأصغرُ سناً الموصولين بميدان الحرب، كما تجَاوَبَ معهُم الجسمُ الأكبر في الحركة الإسلاميَّة، وسُرعانَ ما تجلَّى التجاوب اهتماماً من أثرياء الحركة ورأسماليها، كأنهم

يُنفِقُون بغير حِسابٍ إذا ما عَرَضَ لهم من يجمع الصدَقَات في سبيل الله، كما تجلَّى في اهتمام الجامعات بالفئة التي أضحَت ظاهرةً في الطُلاَّب، فتأسَّست في كل جامعة إدارة خاصة بالمجُاهدين تُوالي استنفارَهُم وتُقيلُ تَعَثُّرَهُم الأكاديمي ولو تجاوزاً لقانون الجامعة ولوائِحِها، وتمُدُّهُم في مناطق العمليَّات بما وسعِهَا من زادٍ تُخرِجُهُ من ذات موازنة الجامعة. ومِثل إدارة المجاهدين المحدودة في الجامعات، تأسَّست هيآتٌ خيريَّة في الخرطوم، تُصَوِّبُ نحو احتياجات المجُاهدين فَحَسْب، كما انتظمت التبرُّعات للجهاد صَدَقَاتٍ من المؤسَّسات الماليَّة من مصارف وشركات، ثم سائر أعضاء الحركة الإسلاميَّة والمنحنفين للإنقاذ، بحثوا جميعاً عن سُبُلٍ يدفعون فيها سَهماً للجهاد سراً وجهراً مهما كَثُر ولو عوناً لسَرِيَّة أو كتيبة، أو قَلَّ ولو وجبة واحدة تبلغ الجَرحَى في مُستشفيات الخُرطوم.

إزاء الاهتمام المُتعاظِم الخاص تميَّزت في سُوحِ الجهاد فئة المجاهدين المنسوبين إلى الدفاع الشعبي، تتشعَّب إماراتهم منسوبين إلى جامعاتهم أو إلى قطاعاتهم أو إلى شخصيات في قيادة الجيش أو الدِّفاع الشعبي، لكنهُم جميعاً ينزلون منازل غير منازل الجيش، تأتيهم أزياؤهم وطعامهم بأفضل كثيراً مما عَهِدَ الجيشُ النظامي مَدَى رِباطِهِ في الجنوب أو الشرق أو جنوب كردفان أو النيل الأزرق، قد يأتمرون بأمر قيادة كتائب القُوَّات المسلَّحة أو فصائلها وسراياها لأنهم بالضرورة يدخلون المعارك بعضاً من قتالهم وتبعاً لهم، وأحياناً أخرى لا يتلقون أوامرهم إلاَّ من قيادة خاصة من ضُبَّاط الحركة الإسلاميَّة أو قيادات الدِّفاع الشعبي، ثم هُم يخلون جرحاهُم وشُهداءَهِم بأنفُسِهِم، لا يعبأون أحياناً بجَرحَى القُوَّات المسلَّحة، كما قد تُعامِلُهُم بالمِثل.

وإذ امتدَّ القتال وأثخَنَ، تفرَّعت بُؤَرُ المجاهدين وتَزَايَدَ عددُها غيرُ مُنسَّقة تُلامِسُ الفوضى، وحُسْنُ حالهم المادي الظاهِر كله مقابل سُوء أحوال الجيش الذي يجاوِرهُم في المُدُن والمُتحرِّكات والقتال، ولكنه قد يَلبَس الأثمالَ وينتعل الأرض وهُم لهُم من ملابس العمليات وافرٌ يزيدُ عن حاجة البعض، وإذا امتدَّت بهم الإقامة في رباط العمليَّات غادروا إلى الشمال لا يمنعهُم مانع، وهُم يَشهَدون بأم عَينِهِم جُنودَ القُوَّات المسلَّحة يبقون سنواتٍ في الجنوب بغير غيارٍ يَستَبدِلُ واحداً بآخر أو مجموعة بمجموعة، فلا يَعرِفُ أحدهُم شيئاً عن مصائر أُسَرِهِم فينقطعُ بلا أملٍ سِوَى أُفُق الحرب التي لا تنتهي.

وإذ اضطربت الأحوال في القيادة المركزيَّة بالقيادة العامَّة تجلَّى ذلك ليس في أحوال الجنود فقط، الذين يُقَدِّرُ الكثير منهم رُوحَ التطوُّع والإقدام والمثابرة التي شَهِدَها في المجاهدين، لكن في تَذَمُّر فئات الضباط وانتقادِهِم لقيادة الجيش وشَكواهُم من شدَّة تميُّز

المجاهدين وتمييزهم، يتحدَّى بعضهم قيادته ساخراً أو يتصدَّى لعُضوِ مجلس الثورة الذي كان يُشرِفُ على الحرب ويَتَوَاجَدُ دائماً على جَبَهَات القتال وقيادات الوُحدات في المُدُن الكُبرى، ويتسابق الناس في التقرُّب إليه في ظاهرةٍ أخرى من ظواهر الجهاد والجيش في الجنوب، كما قد يتداول الضُبَّاط مع المجاهدين صراحةً أحوال القيادة العامَّة ويشكون إليهم حالَ الجيش لا سيَّما الجنود، وينتقدون لهم امتيازاتهم[٦].

إزاء تعاظُم جبهات القتال وكثافة العمليات وتراجُع الدوافع المعنويَّة للقتال وسط جنود القُوَّات المسلَّحة، كان المجاهدون دائماً رهن إشارة الاستنفار يتدفَّقون بالمئات لمسارح العمليَّات أغلبهُم طُلاَّبٌ لم يتلقوا الحد الأدنى من التدريب، ولكنهم ''يُرفَعُون'' بالطائرات إلى جُوبا ليَندَغِمُوا فوراً في القتال بعد تدريبٍ محدود على مرمى حجرٍ من المعارك الحامية المتوالية، ثم ليُعلَنَ الانتصارُ وقد استُشهِدَ أكثرُ من ثُلُثَي المقاتلين في المعركة من القُوَّات المسلَّحة ومن المجاهدين (نحو ٧٥٪ متوسِّط الخسائر البشريَّة في عمليات ''صَيْف العُبُور الثانية'')، ولتبدو المعركة أكثر عسكريَّة أو أخلاقيَّة من جانب الجيش الشعبي الذي يُخطِّطُ بدقَّة ويختارُ نقاطَ الهُجوم مستعملاً الآليات لتقليل الخسائر البشريَّة، ولتشتهر بين ضُبَّاط الصَّف والجنود مقولاتٌ مثل: «**الحديد مُرتاح.. والجيش يموت**».

رغم تراجُع روحِ القتال ودوافعه لدى جنود القُوَّات المسلَّحة، فقد ظلوا يقودون العمليات بمستوىً مشرِّف من المهنيَّة والاحتراف، يدرُسُون العمليَّة بدقة ويُخطِّطون للهُجوم والانسحاب ويختارون طُرُقَه ومَواقِيتَه، لكن مع تزايُدِ الانتقادات لأداء الجيش الرسمي وقياداته في مناطق العمليَّات، وبُطئِهِم وتطاوُل ارتكازهم في المُدُن والطُّرُق الآمنة، ثم تسرُّب الرِّيَبِ نحوهُم من جرَّاء بعض الظواهر والتصرُّفات والهمس الجهير باتهامات ''الاختراق'' و''الطابور الخامس'' مُنذُ الهُجوم على جُوبا، الذي كادَ أن يذهَبَ بانتصاراتِ ''صَيْف العُبُور الأولى''، إذ أوشكت المدينة أن تسقُط في يد الجيش الشعبي، ومع فوضى إمارات المجاهدين، إذ أصبَحَ الجهاد ميداناً آخر لأمراض النجوميَّة والبطولة المُستَشرِيَة في النُّخبة الإسلاميَّة الخُرطوميَّة؛ إزاء كل تلك الأوضاع، بدأت عمليَّاتٌ

(٦) شهدت عمليات "صيف العبور الثانية" تمرداً محدوداً للطيارين العسكريين احتجاجاً على انتقادهم من قبل القيادة العامة وتدخل العميد الفاتح عروة - الذي كانوا يعتبرونه سياسياً وليس عسكرياً- في صميم العمليات العسكرية، ويستمد قوته من وضع عضو مجلس الثورة الرائد إبراهيم شمس الدين، الذي يمثل بدوره ظاهرة خارج أطر التراتب المعهود للجيش. ثم حادثة طائرة "سي ١٣٠" هيركيوليز التي استشهدت على متنها سرية كاملة فيها (٥) ضباط و(١٢٦) ضابط صف وجندي، ولم ينجُ إلا ضابط صف أكدت شهادته أن الطائرة سقطت بخطأ واضح من الطيار الذي دُفِعَ بالأمر للسفر ليلاً والهبوط في جوبا دون أن يكون المطار مهيَّأً لذلك، وقد كان السفر بقرار سياسي من العسكريين السياسيين، دون علم شعبة العمليات بالقيادة العامة. وأخيراً الأزمة بين قائد المحور الخطر في عمليات "صيف العبور ٢" «محور سندروا» مع نائب رئيس الأركان للعمليات.. وغير ذلك كثير.

خالصة للمجاهدين دون إشرافٍ من الجيش وخاصَّة من جهاز الأمن، الذي ظلَّ موصولاً دائماً بمسارِحِ العمليَّات تتحيَّن قيادته النخبويَّة الفُرص ليكون لها سهمُها الخالص، فأعدَّت كتائب خاصَّة لقيادتها (كتيبة الخضراء الأولى التي شاركت فيها أسماءٌ كبيرة من نخبة الحركة الإسلاميَّة، ثم الخضراء الثانية التي كانت كلها من الجهاز، ثم إلى الخضراء الرابعة التي عادت لتكون من المجاهدين، فالسادسة، إلخ..)، فمع تزايُد رُوحِ المُفاصلة بين الجيش والمجاهدين وتراجع الدور المِهَني الاحترافي في تخطيط العمليَّات، تطوَّر الهجوم ليكون عشوائياً بغير دراسة، ولتَشهَدَ نهاية صَيْف العُبُور الثانية المعارك الأشرس في أعالي النيل، وليدفع جهاز الأمن ببضع مئاتٍ استُشهِدُوا جميعاً على مشارف منطقة شَالِي ١٩٩٧، فيهم نحو بضع عشرات من خالص ضبَّاط الإسلاميين، ولِيَنسَحِبَ بضعة عشر دون تأمينٍ للإمداد، الذي تضعه خُطَطُ القُوَّات المسلَّحة عنصُراً أساسياً في خُطَّة العمليَّات وتنفيذها.

لكن مهما تكُن كثافة العمليَّات واضطرابُ الساحة وفوضاها، فقد جاءت نماذج من المجاهدين قدَّموا مثالاً للتعايُش الإنساني بين المتواطنين في قُطرٍ واحد، ثم لقُدوَة الإسلام ومثاله الذي لا يأمُرُ بالجهاد إلاَّ دفاعاً، فإذا وَضَعَت الحرب أوزارها عادوا جميعاً يُعمِّرُون الحياة إخواناً متضامنين، فقد شَهِدَت ولاية بحر الغزال أفواجاً من طُلاَّب جامعة الجزيرة، انحاز إليهم عشراتٌ من المهندسين والمعلِّمين والأطباء وغيرهم، نشطوا جميعاً لإعمار الحياة المدنيَّة في "وَاو"، إذ أصلَحَ المهندسون شبكة المياه والكهرباء بعد سنواتٍ من العطالة، كما أعاد الأطباء الحياة للمراكز الطبيَّة في المُستشفيات، وافتتحوا أخرى جديدة لأوَّل مرة، وانتشر المُعلمون في المدارس واستغلوا فصولها لمحو أميَّة المواطنين من أهل الجنوب مدى عام دراسيٍّ كامل، وبثَّت الإذاعة برامجها وسُمِعَ صوتُها بعد صمتٍ طويل، وعَمَرَت خاصَّة العلاقات الإنسانيَّة بين طُلاَّب المجاهدين وطُلاَّب وطالبات جامعة بحر الغزال، وابتكروا برامج الترفيه في الرحلات والمسابقات لمختلف وجوه الثقافة والفن، وشَخَصَت صورةٌ أخرى غير الصورة النمطيَّة للعربي والمُسلِم التي مثَّلها الجيش والتُجَّار، فإذا غادروا كانت حفلاتُ الوداع ووعُود التواصُل واللقاء، وسَرَت بين المجاهدين أنفُسهم روحٌ إنسانيَّة وثقافة غير تلك التي جَعَلَت بيئة الجهاد تقليديَّة خاملة، وبَدَت الوحدة ممكنة وجاذبة.

*****

كان للأمين العام تدخُلٌ مباشرٌ وأساسيٌّ في فُصُول قصَّة الحَرب (جِهَاد المرأة)، فقد

استوعَبَت معسكراتُ الدفاع فصائلهن الخاصَّة ضِمنَ فكرة ضبط المجتمع أو تفعيله أو إعداده للأسوأ من النَازِلات. ولكن أشواقَهُن الخاصَّة أن يقُمْنَ شقائِقَ للرجال حيثُما تيسَّر لهُن لا حَجْرَ ولا حاجز عن أيِّ ميدان، وأن تستوي حياة المجتمع المؤمن مستقيمةً باستواء جناحَيه وتَعمَر بهما في سائر المجالات؛ كانت تستدعي قومةً خاصَّة إذا أرادت النساء أن يَخرُجنَ غازياتٍ في ميادين القتال هِجرَةً وغربةً وتعرُّضاً للمخاطر. وإذ أصبح الجهادُ والاستشهادُ حاضراً شريفَ السيرة في تلك المرحلة، تطلَّعت الكثيرات للمُشاركة من عامة النساء، وخاصَّة اللائي لم يشهَدنَ سوى عُهُود الحريَّة ثم عهد التمكين ولم يشهَدنَ مُدافَعَات مايو ولا حتى مُعارَضَة الأحزاب.

والحقُّ أن المرأة في مناطق التماس قد شَهِدَت قسطاً محدوداً من التدريب العسكري مع قبائلهن قبل قيام الدفاع الشعبي، ولكن نحو نهاية العام ١٩٩٠م قامت مُنَسقيَّة خاصَّة للمرأة بعد تزايُد نشاطها في ميدان الجِهَاد، إذ شَهِدَ أوَّل العام معسكرٌ لتدريب المرأة المجاهدة وانفتح معسكر ''خُور عُمَر'' لاستقبال المجاهدات، مزامناً للمُعسكَر الأوَّل للرجال في ''القِطِينَة''، بلغ عددهُن نحو (٤٥٠) مجاهدة من كل فئات النساء في المجتمع وإن غَلَبَ عليهن الطالبات. ثم ليتخرَّجنَ في ذات الوقت مع الرجال، تزدانُ بمواكِبِهِن مشاهدُ عيدِ الثورة الأوَّل، ولا رَيْبَ أن تلك الصورة قد اشتهَرَت في الآفاق تدمَغُ الثورة الجديدة بالأصوليَّة والإرهاب.

أعقب المُعسكَرَ الأوَّل انطلاقُ القافلة الأولى نحو مناطق العمليَّات الأبعد في الاستوائيَّة، أعِدَّت بجهدٍ خاص وبلغت مدينة جُوبا وحَمَلَت للمُجاهدين زاداً وكساءً، يستشعِرنَ أنَّهُنَّ بعضاً من الروح الجديدة التي انبثَّت في تلك الأنحاء، ولدى تصاعُد أصوات المعارضة وتأسيس المُنَسَّقيَّة تجلَّت القضيَّة الأولى ''تأصيلُ جِهادِ المرأة''، إذ أن أغلَبَ الاعتراض جاء من الصفِّ الإسلامي المدني والعسكري ثم من داخل مؤسَّسة الدفاعِ الشعبي نفسها[٧].

فورَ نجاح الاجتهاد التأصيلي عَبرَ مُنتدَى ''المرأة والبُندُقيَّة''، الذي تُدُولت فيه ثلاثُ أوراق شارَكَ فيها الأمينُ العام شخصياً بمحاضرةٍ حول ''تأصيلُ جِهَاد المرأة''، ثم قدَّمَت قائدة نسائية (د. سُمَيَّة أبوكَشَوَّة) ورقة التجارُب العالميَّة لمشاركة المرأة في القتال. وفور إزالة اللَبس والاعتراض شارَكَت أوَّل مجموعة من المجُاهِدَات في العام ١٩٩٢ بانضمامهِنَ

(٧) قامت القافلة الأولى بجهد أساسي شخصي من د. لبابة الفضل، وتصاعدت أقوى الاعتراضات من الشيخ الشهيد أحمد محجوب حاج نور، ثم من قائد قوات الدفاع الشعبي العميد العباس، الذي حاول أن يحصر دورها داخل ولاية الخرطوم.

إلى مجاهدي عمليَّة "العاديات ضبحاً" وشوهِدنَ على ظُهورِ الخيل في منطقة "بَحر العَرَب"، ثم ليقُمنَ بدورٍ أساسيٍ في تأمين مدينة مَلَكَال إبان ما عُرِفَ بـ"ضربة الكُجُور"، ثم شَهِدَ مُنتصفُ العام ١٩٩٣ تسيير أربع مجموعاتٍ من المجاهدات للمشاركة في العمليَّات العسكريَّة بعد جهدٍ كبيرٍ بُذِلَ لإقناع الأجهزة التنظيميَّة، حتى شارَكنَ بالفعل في الطريق من وَاو إلى أويل وتأمينه وفتحه لمرور القِطَار، ثم مجموعة بمنطقة الجِبَالِ الشرقيَّة بجنوب كُردُفان، وقد لحَقَت بهِن مجموعة محليَّةٌ من النساء قاتَلنَ بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، وسَلَكَت المجموعَة الثالثة الطريق إلى مَلُّوط بأعالي النيل، وسِرنَ من مَلَكَال إلى الرَّنك مشياً على الأقدام، أما المجموعة الرابعة المقاتلة فقد بَلَغَت حتى "خُور يابُوس" في النيل الأزرق(٨).

مع تطوُّر تدريب المجاهدين نحو الأسلحة الدقيقة، تطوَّر تدريبُ المرأة على الأسلحة فيما عُرِفَ بـ"دَورات أم حرام" الأولى والثانية، و"أم سِنَان" الأولى والثانية، ورافقت غالب اللواءات المتحرِّكة نحو مناطق العمليَّات مجموعات من ٢٠ إلى ٤٠ مجاهدة، قد يمكُثن بضعة أشهُرٍ قبل أن يعُدنَ للخرطوم ويُستَبدَلنَ بمجموعةٍ أخرى إلاَّ أن العمل ذا الوقع الأكبر كان في جُهودِهِن في الطِّب والتعليم وتدريب النساء في تلك المناطق وتعبئة المجتمع في حملات "زاد المجُاهد" التي شملت كل الولايات نزولاً إلى المحليات، وذلك قبل أن تنجح الجُهود المعارضة لجِهادِهِنَّ في تقليص مُنَسقِيَّة المرأة من بضع وعشرين إلى ثلاث مُنسِّقات، ولتستثمر تلك الطاقة الفائضة في مؤسَّساتٍ موصولة بالجهاد، شأن "سلام العِزَّة" و"مُؤسَّسة رُفَيْدَة" وإنشاء مصنع القديد.

اتصلَ جهادُ المرأة كذلك بجُملة إصلاح وضع النساء في القُوَّات المسلَّحة والقُوَّات النظاميَّة الأخرى حيث أثمر إصلاحاً سريعاً في تلك المؤسَّسات، إذ سُرعان ما اقتنع القائد العام رئيسُ الجمهوريَّة، فتجاوزت المرأة سقف الرُّتبِ العسكريَّة الأدنى للرُّتَبِ الأعلى لا تحِدُّها إلا كفاءتها، فبلغت رُتبة العميد في أولى خُطُوات الإصلاح الذي مضى ميسوراً، على غير سيرة الإصلاح الأهم لأصول المؤسَّسة العسكريَّة نفسها، وتلك قصَّة نعودُ إليها.

*****

اتصلت نخبة الحركة الإسلاميَّة وطُلاَّبها بفئاتٍ أخرى من جُذور المجتمع عند ذات

(٨) تعاقب على القيادة العسكرية لتلك المناطق ثلاثة من أكثر ضباط الجيش حماساً لمشاركة المرأة، هم: العقيد الجنيد الأحمر، ثم العميد الشهيد شنان وأخيراً المقدم الشهيد مركزو. بينما ظلت منطقة الاستوائية محرمة على جهاد المرأة بموجب تعليمات مشدَّدة من عضو مجلس قيادة الثورة الرائد إبراهيم شمس الدين، رغم الموقف الرسمي الذي اعتمده "مؤتمر المرأة والبندقية".

ساحة الجهاد، قبائل التماس في غرب وجنوب كردفان، والتي يعودُ إليها منشأ فكرة الدفاع الشعبي أوّل الأمر أواخر العهد الحزبي، فإذ ظلوا موصولين مدى تاريخهم بالجنوب في رحلتهم مع ماشيتهم، يبلُغون أقصى حدوده مع يوغندا في شُهور الصيف إذ تجِفُّ المياه في مناطقهم الغربيَّة وتبقى مخضرَّة بالكلأ هنالك، لكن واقع الحرب وحركة الجيش الشعبي منذ مُنتَصَف الثمانين أفسَدَت تلك الوَشائِج، وأهَاجَت مشاعر أخرى عنصريَّة تصفويَّة، بغير ضابطٍ أو تَقوَى من الله. لكنهُم إذ فتحوا الطريق المُهم نحو بحر الغزال، التي حُوصرت مقطوعة من المَدَد لعدَّة أشهُر، ثم أمَّنوا السكَّة الحديدية للقطار حتى بلغ أَوِيل ثم وَاو، وقد ظلَّ معطَّلاً منذ ١٩٨٦، مُسجِّلين انتصاراً باهراً لُمبْتَدَأ صَيْف العُبُور، يبلُغُون أهدافهم على ظُهُور جيادهم، سابقين لحركة الجيش الوئيدة على ذلك المحور، ويُدمِّرون معسكرات الجيش الشعبي على الطريق، استوعبوا المُباينة في الثقافة والسلوك بينهم وبين المجاهدين من صفوف الحركة الإسلاميَّة، ومهما بَدَت بعض تصرُّفاتهم وتعبيراتهم في الحياة صادمةً لأولئك، قدروا إقدامهم وشجاعتهم وفيهم كثيرٌ من سابق جنود القُوَّات المسلَّحة، نفعوا المعارك بخبرتهم في السلاح والتكتيك العسكري ومعرفة الطريق. وبالمُقابل لم تُهَيِّئ تلك العلاقة المباشرة لنُخبَة الحركة الإسلاميَّة مع مكوِّنٍ مُهِم في مجتمع أهل السودان أن يطوِّروا معرفةً عنه وليُنذِروا قومَهُم إذا رجعوا إليهم من فِتَن العُنصُريَّة والشقاق التي تتربَّص بمستقبل البلاد، أو ابتكار مشاريع التعايُش لتغيير المجتمع أو إعادة بنائه كما كانت تدعو وتُثبِّت أهداف الحركة الإسلاميَّة العُظمى. والحقُّ أن شيئاً من ذلك لم يكُن من هُموم الجهاد ساعة انطلاقه واحتدامه، رغم نوايا صادقة عبَّرت عنها ثلَّة من المجاهدين على تخوم الشرق، أن يبقوا هنالك حيث رابطوا للجهاد ويُصاهِروا أهل المنطقة وينفعوا دعوة الإسلام وهُم بعضٌ من نسيج المجتمع لا وافدين عليه، على سُنَّة الدُّعاة الذين حَمَلوا الإسلام للسودان مُهاجِرين ولكنَّهُم استقرُّوا فيه مُواطِنين، إلاَّ أن قيادة الجهاد العسكريَّة الإسلاميَّة سارَعَت لوأد مشروعِهِم، وصَرَفَتهُم راشدين إلى الشمال.

أتاحَ الجهاد كذلك للمُجاهِدين معرفة أخرى لفئة من الداخل الأفريقي نحو الجنوب، ''جَيْشُ الرَّب'' الأوغندي، الذي رأوه إلى جانبهم يُقاتِلُ في ضراوةٍ لا تُضاهَى، زَوجَي المقاتلين رجالاً ونساءً كُلُّهُم أشدَّاء، لكنهُم يحمِلون كذلك أهدافاً يُقاتِلُون من أجلها، لا علاقة لها بأهداف الجيش أو المجاهدين، قد يُهاجِمُون يبتغون محَض الغنيمة التي تَسُدُّ رَمَقَهم وحاجَتَهم، لكنَّهُم شديدو الانضباط لخُطَّة قيادتهم وتعليماتها، مُنَظَّمون لا يتركون جريحاً بغير إخلاء وإن فَعَلَ ذلك المجُاهدون، ولا خطأ من جانِبِهم بغيرِ سُؤالٍ

ومحاسبة ثم إنزال العُقوبات مهما يكُن المخطئ، ثم هم أوفياءٌ إذا امتدَّت عِشرَتهم في أحراش الاستوائيَّة مع الجيش والمجُاهدين يُقاتِلون إلى جانبهم وِفقَ خُطَّتِهم مهما تكُن التكاليف.

عَمَرت كذلك جبهةُ الحرب بأعدادٍ من مُجاهِدِي الدفاع الشعبي وَفَدوا من مناطق دارفور المختلفة، من القبائل الأفريقيَّة والعربيَّة، أفلَحَت جُهُودُ عناصر الحركة الإسلاميَّة من تلك الأنحاء في استنفارهم بأعدادٍ كبيرة، ليُشاركوا في الجهاد نحو الجنوب أو الشرق، مثَّلوا كذلك صفوةً أخرى منفصلةً بذاتها، لا يُمثَّلون في إمارات المجُاهدين العديدة إلا إذا كانوا طُلاَّباً في الجامعات أو جاؤوا عَبرَ المؤسَّسات الحُكوميَّة، بينما يبقى سوادُهُم الأعظم محصوراً إلى جماعته بغير ضجَّة أو إعلان، يمتازون عن الجيش بطعامِهِم وزِيِّهِم وحتى ببرامجهم التي يُتَوَخَّى فيها مخاطَبَتُهُم عَبرَ قادة الحركة الإسلاميَّة الذين ينتمون إليهِم جهةً أو عرقاً، في إضافةٍ أخرى لصُور التمايُز والتَّفرِقَة التي برَزَت ظاهرةً يومئذٍ على صَفَحَات الجِهَاد.

*****

نحو العام ١٩٩٧م حَمِيَ الجهادُ في الجنوب والشرق في جولةٍ أخرى أشدُّ ضراوةً من سوابقها، فقد استعادت الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان وجيشُها الشعبي كثيراً من المواقع والمُدُن، بعد أن تجاوزت أزمة الانشقاق لتُزَوَّد بمددٍ خارجيٍ جديد وبعزيمةٍ جديدةٍ للقتال، فورَ توقيع ميثاق الخُرطوم للسلام واتفاقيَّة الخُرطوم.

وإذ قلَّت أعدادُ القُوَّات الرسميَّة للجيش السوداني وانحَسَرَت دوافعُها للقتال، عَادَ المجاهدون مرَّة أخرى ليملأوا الساحات في أعدادٍ أكبر ولكن في تشعُّبٍ أكثف وإماراتٍ متباينة، وصِراعَاتٍ تطوَّرت مع الوقت لتبرُز أشد حدَّة بين مؤسَّسات الحركة الإسلاميَّة الخالصة الموصولة بالجِهَاد، كلٌّ يُريدُ أن يحتكِرَ المجاهدين. ومع إعلانِ القيادة العسكريَّة السياسيَّة لفكرة "الرَّبط" بالعدد المطلوب من المجاهدين لسَدِّ ثغرات جَبَهَات القتال في ولايات الجنوب كافة ثم في الشرق (النيل الأزرق)، تنافَسَ قِطاعُ الطُلاَّب مع قيادة الدِّفاع الشَّعبي ومع جهاز الأمن لتوفير العَدَد المطلوب، ولكن كذلك لاحتكارِهِ واستثمار انتصاراته.

وإذ تطاوَلَ عهدُ الجِهَاد بكثيرٍ من المجُاهدين الطُلاَّب ورابَطَ بعضُهُم سنواتٍ دون جامعته وأهله، مُضَحِّياً في تفانٍ وعزيمة بمستقبله الأكاديمي مهما تكُن رجاءاتُ الأسرة والأهل، ثم هيَّأ لهُم إخلاصُهُم وعُمرُهُم الشاب اكتساب خِبرةٍ أكبر من سَنَوَاتِهِم في

الحياة، ومعرفةً بالحرب والعسكريَّة ودراية عميقة بمنطق العمليَّات، كما ألهمتهم مُثُل الشهادة الوضيئة التي قدَّمها زملاؤهُم إلى جانِبِهِم في المعارك، كلُّ ذلك دفعهُم إلى مواجهةٍ مع نُظُم الجيش الرسمي إذ لا تُناسِبُ روحَهُم الوثَّابة وسُلُوكهم الحُر، وإذ خَسِرُوا أنفساً عزيزةً عليهم كانوا يُعِدُّونها لقيادة عمل الطُلاَّب ثم لقيادة الحركة الإسلاميَّة ذاتها، تعالى النقدُ لخُطَطِ المعارك والإقحام الفَوضَوِي لهُم من قِبَلِ القيادة العسكريَّة للثورة، فمضوا بالعشرات في كمائن الجيش الشعبي وفي القَصف المِدفَعِي وفي معارك المُقاتَلَة المُباشرة ثم بالضياعِ في الغابات المتشابكة والطُّرُقِ الوَعِرَة وأخيراً بالاضطراب في الإعلان عن الجرحى والشهداء والمفقودين[٩].

وبِشِدَّة العمليات في الهُجوم الأوغندي نحو الميل (٤٠) من مدينة جُوبا ومواجهة المجُاهِدين وحدَهُم للدبَّابات الأوغنديَّة حتى اشتهروا بين المجُاهِدين وفي الإعلام بِوَصفِ "الدَبَّابين". استُشهِدَت الأسماءُ الأشهَر والأشَدُّ وقعاً في قيادة المجُاهدين الطُلاَّب، فمثَّلت عملية الميل الأربعين ذروة الجهاد والاستشهاد، كما مثلت ذروة المباينة بين منهجين في الحرب وعقيدتين في القتال، فقد انحشد لها بضع عشرات من صفوة قادة المجاهدين الطلاب تهيأوا في معسكر خاص يستعدون لمعارك بدت نذرها وشيكة في مناطق جنوب النيل الأزرق، ولكنهم ما أن بلغوا تلك الجبهة حتى تلقوا نذراً أخرى أشد خطراً عن حصار آخر وشيك للمدينة الأكبر جوبا يهدِّدها بالسقوط في قبضة الجيش الشعبي، وحُملوا من فورهم إلى جبهة الجنوب وقد اشتدَّت فيها المجُانبة بين قادتهم وقادة الجيش خلافاً بيناً يريد أن يتحصَّن في المدينة وفقاً لرأي قيادة المنطقة العسكريَّة، ورفضاً مُتَحِفِّزاً من قادة المجاهدين يرى أن الانتظار تقاعس مُريع يُسْلِمُ المدينة للعدو بعد أن تقدَّم يحتل الأرض من الميل ١٧٠ حتى بلغ الأربعين. لكن المدافعة والخلاف سرعان ما بدَّدته أصوات المدرعات الأوغندية علي ذات المحور ولتتقدم الصفوة القائدة جميعاً من المجاهدين لحظة وصولها تقاتل كأنها بغير سلاح إلا من مَدَدٍ يتعثَّر في الوصول إليهم من زملائهم ومن بعض الضباط، فمضوا جميعاً مستشهدين في الملحمة الأعظم إلا من بضع بقوا أحياء يشهدون على قصة المعركة. بل إن الإبادة التي تأتي على كل المقاتلين في المعركة قد تكرَّرت على نحوٍ أشَد في الأمطار الغزيرة، مما كان عليه الحالُ في "كتائب الخضراء" (الأولى والثانية والثالثة والرابعة).

---

(٩) ما زالت إلى اليوم مجهولة مصائر أعداد مقدرة من المجاهدين الطلاب الذي دخلوا المعارك ولم يحدد بالضبط سبب اختفائهم. كما أعلن البعض شهداء ليعودوا أحياء من ضياع الغابات.

تكرَّرت ذاتُ المَشاهِد والآثار نحو النصف الثاني من العام ١٩٩٨م باستعادة الجيش الشعبي لمناطق في أعالي النيل، ومع تطوُّر العمل في إنشاءات البترول والحاجة المُلِحَّة لتأمينها تطلُّعاً لوَعدِهَا القريب بإنتاجِ النِفْط من آبارٍ في تلك المناطق، تدافَعَ المجُاهدون استجابةً لاستنفارات قطاع الطُلاَّب وجهاز الأمن وقادة الأمن الشعبي ثم قادة الاستخبارات العسكريَّة الرسميَّة، تتوخَّى كُلُّها عَدَدَ الرَّبط من الطُلاَّب الذي يُمكِنُ أن تُواجِهَ به مُباغتاتِ تلك المنطقة المُهِمَّة. وباشتداد المعارك في "كُجُوريَّة" و"البُونج" في شهر رمضان ظَهَرَت سافرةً اختراقاتُ ما يُعرَفُ بـ"الطابور الخامس" في خِضَمِّ المعارك، إذ فوجِئ المجُاهدون والجيش بهجومٍ مُباغِتٍ كاسِح للجيش الشعبي، ثم تصفية للمُجاهِدين من داخل صندوقهم القتالي وأثناء تنفيذ الانسحابِ من المعركة. ورغم أنباء الانتصار الكبير الذي حقَّقه المجاهدون في تلك المنطقة بقيادة صغار الضباط الإسلاميين للمعارك، أسفَرَت الاشتباكات عن شُبهاتٍ كثيفةٍ للاختراق المُضاد في عُمقِ مُعَسكَر المجُاهدين والجيش، وباستثناء قُوَّات مناطق التماس "المَرَاحِيل" التي شارَكَت في المعارك من جيادها وأعداد قليلة من حَرَسِ البترول أضيفوا بواسطة عُضو مجلس الثورة، باستثناء أولئك أضحَت المنطقة كذلك ثكنةً لنشاط استخباراتي مُتشابِك لرَصدِ ظاهرة الاختراق (الاستخبارات العسكريَّة والأمنُ الرسمي والأمنُ الشعبي)، ثم أنباءٌ متواترةٌ عن تصفياتٍ بلا مُحاكمات، وعن التعذيب، وعن المقابر الجماعيَّة، ثم إحصَاءُ القتلى بعد المعركة، ونَوعُ الإصابات المُنبِئَة عن نَمَط التصويب المشبوه، وباستشهاد أعدادٍ من المجُاهدين من جرَّاء النزيف، ينتظرون الإخلاء بطائرة عموديَّة لسلاح الطيران، تصاعَدَت الشَّكوى من القُوَّات المسلَّحة وتزَايَدَ الشعور بفوضى الجهاد، ثم لتُطرَح لأوَّل مرَّة أسئلة: مَن المسؤول عن الجهاد؟ ومَن يُراجِع العمليات ويُحاسِب عن الأخطاء؟ ولتَشهَدَ الخرطوم أوَّل مؤتمرٍ عن الجهاد، تبنَّته إحدى المؤسَّسات الموصولة بعمليَّاته ومسارحه المختلفة، مهما احتدَّت فيه الآراء وتصاعَدَت الاحتجَاجات، وبَلَغَت بالنَّقدِ المرير قيادة الحركة والدولة العُليا في مركز السلطة العاصِمِي، فإن جوهرَ المشكلة ظلَّ مُستَعصِياً عن المَسِّ، إذ اتَّصل منذ حينٍ بجوهر الإصلاح لجُملة مسار الإنقاذ، وذلك مما يَعجَزُ عنه أولئِك المؤتمِرُون.

*****

اتصلت مداولة الجهاد ونَجَازَته وتطويره في مداولةٍ أخرى أشدُّ حساسيَّةً وإرهافاً (إصلاحُ القُوَّات المسلَّحة) وفقاً لخُطة الحركة الإسلاميَّة الاستراتيجيَّة وتأصيلها لسائر وجوه الحياة على الإسلام. فمُنذُ أوَّل الخُطة العُظمي، ومع مُشارَكَة قادة الحركة الإسلاميَّة

في النظام المايوي بعد المُصالحة الوطنيَّة (١٩٧٧-١٩٨٥)، بَسَطَ الأمينُ العام رُؤيته لإصلاح نظام الجيش ومؤسَّسته القُوَّات المسلَّحة وعلاقتها بالمجتمع، ضِمنَ تأصيله لرُؤيةٍ إسلاميَّةٍ في المؤسَّسات الناظِمَة لدولةٍ إسلاميَّةٍ حديثة. ولَئِن أَسَّس الإسلام حياة المُؤمِن على التوحيد لا يُفاصِلُ بين أخلاق الحياة العامَّة وأخلاق الحياة الخاصَّة، ولكن يُسَلِّمها معاً إلى الله سُبحانَهُ وتعالى، كانت الرؤية ألاَّ تنهض لفروض الكفاية فئةٌ مخصوصة تمَحض حياتها لها ثم لا شأن لها بسائر الحياة، فمهما يَنهَضُ جيشٌ مخصوص بواجب الحماية عن المجتمع ويَدفَعُ عنه العُدوان والتمرُّد، ينبغي أن يكون جُنودُهُ وضُبَّاطهُ موصولين بسائر وُجُوه الحياة في المجتمع الذي هُم بعضٌ منه، فالأوفق ألاَّ تنصرف فئةٌ للعمل العسكري تُتقِنُ عُلُومَه وسلاحَه فحَسْب ولكن تتكاملُ حَيَوَاتهم مدنيَّة وعسكريَّة، إذا اتصلت الحياة بأحدهم في نُظُم الجيش ورُتَبِه وميادينه وثكناته يعودُ بعد بِضعِ سنواتٍ ليقومَ في المجُتمع عاملاً كذلك في أيِّ وجهٍ يُناسِبُ استعداده وخبرته، ريثما يعودُ إلى مؤسَّسة الجُنديَّة فيفرَغُ للعمل في المجتمع آخرون.

تداوَلَت رُؤى الإصلاح كذلك في عقيدة القتال لدَى المؤسَّسة الوطنيَّة الموروثة منذ الاستعمار وثقافة منسُوبيها، ثم في مناهِج الدراسة والتأهيل في الكُليَّة الحربيَّة أو معاهد القيادة ودوراتها التدريبيَّة أو كُليَّة الأركان وأكاديميَّة شؤون الاستراتيجيَّة والحرب، إذ لابد من ثورةٍ في المناهج نحو الأصالة الإسلاميَّة وفي تأهيل الطالب أو الضابط بمقاصِدِ الحياة في المجتمع حتى يَنشَطَ في العِلم والرياضة والتدريب، لا ينشُدُ القُوَّة إلا مُوحِّدَةً لأهداف مجتمع المُؤمِنين وقيمه في الأُخُوَّة والتعاوُن والشُّورى، فلا ينقطع بحياةٍ عسكريَّة لا تعرفُ السياسة أو الاقتصاد أو العمل الاجتماعي حتى يعود في خدمة المعاش لا يدري أين تستوعبه الحياة بل يتداول بحياته في كُل ذلك يُوظِّف المجتمعُ خِبراتِهِ على نحوِ ما سَبَقَ ذكرُه. كما اتصلت المُداولة حول تصاعُدِ الرُّتَبِ العسكريَّة وعددها ومواقِعِهَا في الهيكل الخاص بالقُوَّات المسلَّحة وفي الهيكل العام للدولة، إذ جَمَدَت وتقدَّست مهما تكن مُعيقةً لمدى العُمر وموصولة بثقافةٍ وقيمٍ تحتاجُ للمراجعة أو للثورة.

لكن إذ ثارَت القيادة العسكريَّة الإسلاميَّة على أصول بناء الدولة انقلاباً عطَّل الدُّستور وبدَّل القوانين، وشَرَعَت تُوافِقُ على كل إصلاحٍ قرَّرته قيادة الحركة في سائِرِ وُجوه الحياة، تمرَّدت مُبكِّراً على كل إصلاحٍ للجيش، وظلَّ رئيسُ الثورة العسكري يُعبِّرُ عن نسبته للقُوَّات المسلَّحة ومسؤوليَّته عنها في مناسباتٍ كثيرة كأنه لا يرأسُ كُل الحياة وفقاً لواجِبِه الدُّستوري، وإذ تعسَّر عليه التخلِّي عن زِيِّه العسكري مُنذُ الدعوة في أوَّل

الثورة إلى حَلِّ مجلس الثورة، ظَهَرَت لأوّل مرّة عَصَبيَّةٌ لمؤسَّسةٍ تفوقُ عصبيَّة الحركة الإسلاميَّة، قبل أن تتكاثَرَ فيها بعد أنواعٌ أخرى من العَصَبيَّات داخل صفِّ الحركة الإسلاميَّة، ثم إصراره مَدَى عشريَّة الثورة وبعد إجازة الدُّستور، على الاحتفاظ برُتبَتِهِ العسكريَّة وزِيِّها ومَنصِب رئيس الجُمهوريَّة ومَنصِب القائد العام، ليكون رئيساً في سنوات الثورة الأولى لهيأة القيادة، ثم الاحتفاظ بعضويَّةٍ في حزبه فضلاً عن رئاسته له، ورئاسة هَيأتِهِ القياديَّة في التعديلات التي حملتها لاحقاً "مُذَكِّرَةُ العَشرَة"، بل إنَّ منصب القائد العام وضرورة فَصلِهِ عن عُضويَّة هيأة القيادة في تفصيل التعديل المُوجِب بالدُّستور لقانون القُوَّات المسلَّحة أصبَحَ حيثيَّة وموضوعاً للصراع نحو "المُفاصلة" في العام ١٩٩٩م.

ورغم أن الخُطة العامة للحركة نحو الإصلاح المُتَدَرِّج لمؤسَّسات الدولة كافة كان قد تَوَجَّه بالدَّفع لعناصر مُلتزِمَة إلى المناصب الأرفَع في المؤسَّسات ذات التَراتُبِ الصارِم والتقاليد الراسخة، شأن وزارة الخارجيَّة أو الماليَّة أو العدل، والتي مَضَت فيها عمليَّة التطعيم ميسورة في تلك الأجهزة، تَعَوَّقَت الخُطة في الجيش. فقد أُدخِلَت دُفعَةٌ من الخِرِّيجين أصحاب التخصُّصات إلى القُوَّات المسلَّحة ولكنها استُبقِيَت مُدَّة في الكليَّة الحربيَّة أطول مما يُعهَدُ في أعراف الجيش ضُبَّاطاً فنيين، ويُوضَعُ لهُم ذلك التقليد سقفاً دون تمام انتمائِهم للمُؤسَّسة، ولكن تلك المجموعة إذ أكمَلَت تدريبها العسكري وتأهيلها الفنِّي كان قرارُ الحركة أن تُكتَبَ ساعة تخرُّجها ضِمنَ السِجِلِّ الرئيس العام للضُبَّاط، الذي لا يُمايِزُ بين أولئك وبين من يُسَمُّون حصراً ووضعاً بالفنيين. لكن القرار لم يمض كذلك ساعة التخرُّج بل حُصِرُوا وِفقاً للوائح المُؤسَّسة فنيين، عَصَبيَّةٌ أخرى للمُؤسَّسة العسكريَّة من عسكريين في قيادة الثورة دون الرئيس، يُؤمنون كذلك بأن الجيش شأنٌ خاصٌّ بِهِم لا يخضعُ بالتمام لمُداوَلة القيادة شأنَ مُؤسَّسات الدولة كافة، أو هُم يخشون مدفوعين بوسَاوِس المدنيين الموصولين بهم في قيادة الحركة أنَّ دُخول العناصِر الإسلاميَّة الملتزمة إلى أعلى المؤسَّسة العسكريَّة قد يُهَدِّدُ تمام إحكام قبضتهم عليها، ويُزعِجُ الحال المُريح الذي أورثتهُ لهُم الثورة.

القرارُ الثاني الذي تعثَّر كذلك دون إمضاء، حَصرُ قبول الضُبَّاط في الكليَّة الحربيَّة على الخريجين الجامعيين، إذ تكثَّفت أعدادُهُم منذ أوَّل الثورة وبعد ثورة التعليم، فهم يُناسِبون بما نضجت أعمارُهُم وبما كَسِبُوا من عِلمٍ وتجربةٍ في دراسة الجامعة وأروِقَة نشاطها وحياتها الاجتماعيَّة رؤيةَ الحركة في توحيد المجتمع دون عصبيَّة المِهَن أو مُشاقاة المدني والعسكري، ورَغمَ قرارٌ مماثل نُفِّذَ وطُبِّقَ فوراً على كليَّة الشرطة فإن قادة الجيش الذين أصبحوا في قيادة الحركة وقفوا يمنعون إضعاف العصبيَّة العسكريَّة ولو لِصلاَح

المجتمع كافة وشِفائِهِ من أدواء العصبيَّة، يُجادلون أن العسكريَّة لا يُناسِبُها إلا العُمرُ الأصغَر والجِسمُ الأطوَع للتدريب، ولو كان قراراً تأصيلياً يؤيِّده الأمينُ العام الذي اعتُبِرَت رُؤاهُ المماثلة الأخرى بمثابة سياسة استراتيجيَّة عُليا.

تداخَلَت كذلك الرُؤى والمواقف في الإعلام الموصول بالجِهَاد، إذ الكَتمُ والسِرُّ والخاص المحصور بعضُ أعراف الجيش وتقاليده، بينما الحركة الإسلاميَّة دعوةٌ وعلنٌ وانفتاحٌ وبلاغ، وقد نشأت غالِبُ أجيالها على أنهُم أصحابُ رسالةٍ لا تنفَكُّ عن الإعلام. فقامَ لأوَّل الثورة مكتبٌ محدود موصولٌ بمجلس الثورة يُغطِّي أنباء الجهاد، سُرعان ما تطوَّر إلى مؤسَّسة تُنتِجُ برنامجاً للتلفزيون، ولكنها لا تَتبَعُ لفَرعِ التوجيه المعنوي الذي تحصِرُ فيه القُوَّات المسلَّحة كل شؤون التعبئة والإعلام. ورغم أن التوجيه المعنوي منذ أوَّل الثورة كذلك ثَقُل أثره ووقعهُ داخل الجيش وخارجه بما لم يُعهَد منذ تأسيسه في العهد المايوي، إلاَّ أن ''ساحات الفِدَاء'' ظلَّت جِسماً خَارِجُه، يتَّصِلُ بذات ميدان عمله وِفقَ مناهِجَ في الأداء الإعلامي لم يَعهَدْها، فإذ مضى يُغطِّي أنباء المجُاهِدين والدفاع الشعبي ثارَت حساسيَّةٌ في القُوَّات المسلَّحة، وإذا غطَّى حركة الجيش ثارَت كذلك التقاليد العسكريَّة التي تُرتِّبَ حتى لإعلان أسماء الشهداء وِفقَ نُظُمٍ وضوابط إن لم تُرَاعَ كُلّها فإن روحها المتجذِّرة في الضَّبط والسريَّة تبقى سائدة، فقد تعلن أنباء تحرير المُدُن ويُحتَفَلُ بالنصر، لكنَّ سُقوطها لا يُذاع حتى يَسمَع الناسُ بتحريرها مرَّةً ثانيةً.

لكن مهما تحفَّظت التقاليد العسكريَّة على تغطية نشاط عسكري من قِبَل جهاتٍ مدنيَّة، واعترَتهُم مشاعر العصبيَّة والغيرة، فإن أعضاء الصف الملتزم للحركة من الضُبَّاط وعلى رأسهم عُضوُ مجلس الثورة الأصغَر، بذلوا حمايةً لجُملة إعلام الجِهَاد الموصول بأجهزة الحركة الخاصة والإعلاميَّة. ومع حُمَّى الجِهَاد وتصَاعُد صِيتِهِ وسُمعَتِهِ أصبَحَ إعلامُ الدفاع الشعبي ذا أثرٍ كبير ووقعٍ بالغ للتعبئة للجِهَاد أو لغيره من برامج الثورة، يجلسُ الملايين لمُتابَعَته أمسية كل جُمُعَةٍ، ولدى إعاداته المتعددة، ثم تُحفَظُ ذات البرامج وتُنشَرُ عبرَ أشرِطَة الفيديو في الجامعات وداخليَّات الطُلاَّب ومعسكرات الدِّفاع الشعبي، وقد تُوزَّعُ بذات الكثافة في مهاجِرِ الاغتراب حيثُما وُجِدَ السودانيون يتولَّى ذلك مُنظِّماً شُعبَةٌ في تنظيم الحركة، أو يتطوَّع لها مُتحمِّسون بغير دوافع خاصَّة سِوى حُب الثورة يومئذٍ، ورغبتهم في أن يرموا بسهمٍ مهما منعتهُم أقدارٌ عن مباشرة الجهاد والرَّمي من ساحاته.

لكن إعلام الجِهَاد شأن جملة إعلام ثورة الإنقاذ لم يَستثمِر الإقبال الحاشد المتحمِّس الذي هَرَعَ يسمع إليه، فإذ تبايَنَ المنهجُ العسكري الرسمي مع إعلام الدِّفاع الشَّعبي، فإن

وجود برامج الجهاد المحضة المُباشرة في التلفزيون القومي كان صدمةً مفاجئةً لمُشاهدين لم يتهيَّأوا لحماسة الأيديولوجيا المتفجِّرة في ساحات الجِهَاد، إذ نُقِلَت رأساً لخاصَّة بيوتهم ومجالسهم، بل ظلَّت تلك الرُوح تناقضُ بقيَّة بث الجهاز القومي وبرامجه، فأُدخِلَت عليها تعديلاتٌ رقيقةٌ وغليظة من قِبَلِ إدارات التلفزيون لتُوائِمَ رُوح الجهاد وأنباءَه الملتزمة للثورة وبرامجها وجهادها، كما لم تُهيِّئ حماسة الثورة الأولى ومشاغِلُها الكثيفة ومُوازناتها الماليَّة المحدودة أن تَصِلَ كُلَّ ذلك باستراتيجيَّة التعبئة المُستدامة، التي كانت غايةً وهدفاً لخُطة البلاد العُظمى في التنمية والبناء وخُطة الحركة في التغيير الاجتماعي.

وإذ لم تُواكِب ذلك الجِهَاد ثورةٌ في الفكر أو الثقافة ولم تُسجِّل ساحاته ومعاركه وملاحمه تراثاً يُوافي مَدَّهُ القوي يومئذٍ، فإن خُطة برنامج ساحات الفِدَاء الأولى لم تَجِد مادة أفضل من المعارك العسكريَّة وسِيَر الشهداء وأنباء المُتحَرِّكات، لتُصبِحَ الخُطة قابلة للتنفيذ بمددٍ من فِكرِ المجُاهدين وإنتاجهم الثقافي والفني شعراً أو مسرحاً أو ندوات، بل إن محاولة يتيمة تصدَّى لها بعضُ المجاهدين لمناقشة قضايا ساخنةً في السياسة والفكر، سُرعان ما استَدرَكَها نائبُ الأمين العام شخصياً وأوقفها(١٠).

*****

منذ أوَّل تنفيذ خُطة التمكين في العقد السبعين من القرن الماضي انحَصَرَت العلاقة بمؤسَّسات الضَّبط والقوَّة (الجيش والشرطة وجهاز الأمن) بالمكتب الخاص، مهما يكُن قِوامُهُ من العناصر المدنيَّة التي تقوم وسيطة بينهُم وبين قيادة الحركة (أمينُها العام والمسؤول الخاص)، فهي مضبوطةٌ كذلك بحساسيَّة مؤسَّسات القوَّة ومحصورةٌ سرَّاً بين المُتَوالين في السَلاسِلِ الموصُولَةِ بجِسمِ الحركة، وقد تُرِكَت رِعايَةُ أفرادها ومُتابَعَة دقائِقِها الفنيَّة والعسكريَّة وتهيِئَتِها لأيِّما تَغَيُّرٍ لذلك المكتب معزولةً في جسمٍ عن بقية جسم الحركة وأنظِمَتِها.

كذلك تطوَّرَ الأمرُ داخل جهاز الشرطة، فمُنذُ العقد الثمانين دَفَعَ المكتبُ الخاص بعناصر ملتزمة إلى كليَّة الشرطة ضُبَّاطاً أو أصدقاء للشرطة فانسلكوا في أجهزتها وأدَّوا ذات عملها لإنفاذ استراتيجيَّة التمكين في ذلك القطاع المُهم، وقد كان الشكلُ التنظيمي لأوَّل عهده يُعنَى بالتزكية الخاصة لعناصره، و يُوالي في ذات الوقت اختبار العناصر التي يُصَوِّبُ

(١٠) اختارت جماعة من المجاهدين الطلاب بقيادة "علي عبدالفتاح"، الذي كان قائداً طلابياً معروفاً في الجهاد وشاعراً متميزاً ثم أصبح شهيداً مشهوراً، اختارت أن تقدّم برنامجاً في التلفزيون القومي يناقش قضايا سياسية وفكرية ساخنة، وإذ تشعَّب النقاش حراً في أولى الحلقات مع الدكتور حسن مكي حول القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، اتصل الأستاذ علي عثمان محمد طه بمدير التلفزيون وأوقف البرنامج دون الرجوع لأمانة الإعلام التنظيمية.

نحوها ويَكسَبُهُم ملتزمين لعهد الحركة وسِرِّها عَبرَ أطُر الاتصال الفردي الخاص.

لكن مع الثورة، هيَّأ التمكين تطوراً متقدماً للقطاع لم يلبَثَ أن أعفَى عناصر الإشراف المدني ليتولاَّه الضُبَّاط والعساكر الملتزمون، يقومون بمهام القِطاع في العاصمة والولايات، ويرعون الأفراد والكليَّة والشؤون الفنيَّة. ومع توالي الخريجين الملتزمين وتزايُد أعدادهم، أصبَحَ للقطاع مؤتمرٌ عام وهيأة شُورى ومكتب لهُ بحُكم اللائحة بَسطُ عُضويَّة التنظيم ثم نشر العضويَّة في الرُّتَبِ العُليا والوسيطة كسباً بعد الثورة، واعتُمِدَت منهجيَّة الحركة العامة في المُقاربة بين الرسمي والتنظيمي وتوحيد الوظيفة الظاهرة في المؤسَّسة والباطنة في التنظيم حيثُما تيسَّر وتواجَدَ العُنصُر الملتزم. وحقَّقت في ذلك الشرطة تقدُّماً على ما يماثلها من قطاعات.

دخلت كذلك نحو منتصف العام ١٩٩٠ دُفعَة كاملة من الخرِّيجين الجامعيين (الدفعة ٦٠) أغلبهم جاءوا اختياراً من صفِّ الحركة الخالص، تطبيقاً للقرار الذي لم يجِد حظاً من النفاذ في القُوَّات المسلَّحة لكنه أعلَنَ شرطاً للتقديم لكليَّة الشرطة، فقد ظلَّ وزيرُ الداخليَّة مدى عهد الإنقاذ قادماً من القُوَّات المسلَّحة وليس من قطاع الشرطة الأقرب، عصبيَّةٌ أخرى بين أهل المِهَن المتقاربة لكنها أشدُّ حِدَّة، مهما تكُن، فقد نَفَعَت نسبةُ الوزير إلى أولئك إذ لم تُثِر عصبيَّة لتقاليد المؤسَّسة.

جاء الإسلاميون الخرِّيجون إلى كليَّة الشرطة بدَفع الحركة المُباشِر تحدُوهُم أنفاسُ الثورة الأولى، يُريدون أن يبذلوا طاقاتهم وتُريدُ الحركة أن تسدَّ النقص بهم في رسالةٍ جديدة وروحاً للشرطة تُعينُ المواطن وتحميه من غوائل العُدوان والمستهلك من التهريب والبيئة من الإفساد. لكن إذ لم تسبقهم قرارات تُبَدِّلُ مناهج الكليَّة وبيئتها وجدوا أنفُسَهُم في الثكنات العسكريَّة يصرُفون ثُلُثي الوقت في التدريب البدني، والثُلثَ الباقي في دراسة بعض مواد القانون، وفي بيئةٍ عادت بهم رجعى إلى عهد الداخليَّات الطلابية لكن بغير طلاقتها وثقافتها.

توالَت الدُّفعات بعد ذلك دُخولاً وتخرُّجاً بغير إصلاحٍ لتلك المناهج ولا لبيئة العَمَل بعد التخرُّج، فإذ لم يجدوا نفعاً لكثيرٍ من أشكال التدريب في الواقِع العَمَلِي، وجدوا كذلك بواراً لا يكادُ يَستَثمِرُ ما درسوه من موادٍ نظريَّة قليلة في القانون، إذ أن كامل سُلطة التحقيق وتطبيق القانون بيد وكيل النيابة الذي قد يستفيد من الشرطي ذي الخبرة والعهد الطويل بالعمل، لكن الخرِّيج لا يكادُ يُسعِفُ بشيء، حتى ولو كان قانونياً في أصل دراسته الجامعيَّة.

وإذ ظلَّت مختلفُ أقسام الشرطة وفُرُوعهَا تستقبلُ أولئك الضُّباط من أقسام التحرِّي إلى الجنسيَّة والجواز والبطاقة، ثم حَرَس الحُدود وحرس المُنشآت وحرس الصَّيد

والجمارك، فلم تُبسَط خُطة ترصِدُ تخصُّصاتهم وتُراعِي مواهِبَهم وميولَهم في غياب التنفيذ الدقيق لخُطَّة الإصلاح الشامل للمجال الشُّرطي، فأيَس بعضُهُم سريعاً من غناء للنفس أو قناعةً بالعَمَل قد تمُدُّهُم بها مجالات العمل الشرطي وبيئته، أو حتى تطلُّعاً لأملٍ في المُستقبل يستوعِبُ جَهدَهِم مدى عُمرِهِم في العطاء الذي أقبلوا يرهنونه لحياتهم الجديدة، فأنفَض بعضُهُم عن جملة خدمة الشرطة استقالةً أو إقالة أو تركاً في خيبةٍ مبكِّرة نحو مشروع الثورة، وبقي آخرون يعملون بإخلاص، وتبدَّلت دوافِع البعض الآخر يبتغي الشارة والصولجان أو يلتمسُ كُسُوب الثراء السريع في بيئة الفوضى المعروفة.

وإذ كَرَّ الوقتُ واستَرخَت اليد الضَّابطة لاختبار الداخليِّن مع ازدهاد الملتزمين، تسرَّبت شُبَه الاختراق وخَبَت الرُوح الثوريَّة الأولى ولم تُسعِف مناهجٌ في الفكر والتزكية، بل ثَبَتَت مكاتبُ القِطاع على ذات التربية التي ترجو صلاحاً بالشعائر صلاةً وقياماً وصياماً، دون ما يُوحِّد العمل والوظيفة إلى مقاصد العبادة ويُشبعُ النُّفوس بالرِضَى، فمضى البعضُ يُديرون مكاتبَ كِبار المسؤولين أو تهوَى نُفُوسُهُم إلى ساحاتِ الجِهَاد، يقودون المعارك يَمسُّهم القرح ويَستَشهِدُون، أو يَرحَلون إلى الولايات الأبعد في مُجاهَدَةٍ أخرى.

لكِنْ الشُّرطة جهازٌ مِهَنِيٌّ يتطوَّرُ أفراده بالعمل الميداني والتَجارب، وقد ظلَّ كذلك منذ نشأته قبل أن يبدأ مع الإنقاذ نمطٌ جديدٌ من الاستيعاب، يُقدِّمُ الولاء والانتماء ويطغى فيه الحِسُّ السياسي، كما تتناقصُ فيه الخِبراتُ بالفَصلِ السياسي والإحالة للمعاش، دونَ أن يُوافي ذلك ثورة تبلُغَ الإصلاحَ المنشود لجُملة علاقة الشرطة بالمجُتمع.

*****

كان للجهاد وقعٌ كبير على قِطاع الطُلاَّب على نحو ما وصفنا، بدَّل سيرته الجليلة في إطار الحركة الإسلاميَّة الواسع، فإذ زوَّد الجهادُ أعداداً كبيرةً من قيادتهم وعامَّةَ عُضويَّتهم بتجاربَ كثيفةٍ تفوقُ أعمارَهُم ووضعَهُم في الجبهة الأشدِّ أوان التمكين، وإذ لبُّوا نداء التحدِّي ووازوا قامته ودخلوا المعارك مُكبِّرين مُستَبسِلين واحتَسَبُوا شُهداءَهِم صابرين، وإذا احتفلت الخُرطوم بالنصر التزموا معاهِدَهُم وجامعاتهم، وإذا تجدَّدت الحرب قاموا من جديدٍ مبادرين للجهاد. لكنهم إذا سدُّوا تلك الثُّغور انفتحت بالفراغ الحاجة للكلمة والدعوة والعمل الثقافي والفِكري، فضلاً عن النشاطُ السياسي في مرحلة تحولٍ دقيقٍ لقِطَاع الطُلاَّب من المعارضة المعهودة لأيّما نظام حكومة إلى المُدافَعَة واستفراغ الوُسعِ عن الإنقاذ، ولو حرباً وجهاداً واستشهاداً. والحقُّ أن اندفاع الحركة الإسلاميَّة كافة إلى الثغور قد أضعف وقعها في وسط الحياة وعُمقِ المجتمع وتأثيرها على قُوَاهُ الحيَّة، لكن الأثر كان أشدَّ

على قِطَاع الطُلاَّب، إذ غابوا عن ساحة الحياة التي لا تَعرِفُ الفراغ لتمتلئ بأصواتٍ أخرى وأفكار عادة رجعيَّة عن الأفُق الرَّحِب لحركة الإسلام الحديثة، إلى أطُر الإسلام البدوي وتقاليده الميِّتة، أو انفَتَحَت الأجيال الجديدة للأفكار المُستورَدَة القاتلة. ثم كان للحرب ومعاركها ومجتمعها، والملامسة القريبة للقِطَاع الأبعد عن الطُلاَّب من الضُبَّاط والجُنود وحَيَوَاتهم وثقافَتِهم، كان لها كذلك أثرُها على روح أولئك المجاهدين الطُلاَّب، باعَدَتهُم عن حياتهم المنظومة بين أجيالهم وعن بيئة الدراسة والاستيعاب، خاصَّة وقد انتَظَمَ بعضُهم في ساحة الحرب كأنه يمتهن الجهاد، وعاد عليهم كُلُّ ذلك بغُربةٍ حتى عن عامة الحياة المدنيَّة اليوميَّة للمُجتمع، وظَهَرَ بعضُهُم يكرهُ حياة الجامعة وتبايُنها الفِكري وحِوارها العقائِدي أو جَدَلها السياسي، الذي ظلَّ يُمثِّل المحَضِن الأهم لدَرْبَة قيادة الحركة الإسلاميَّة ولعامة تربية المتعلمين وإزكاء وعيهم، كما بدأ البعض ينتظمُ في جماعاتٍ خارج أطُر إمارات الجِهَاد العديدة بل ويتواجدُ فيها جميعاً، تحرِّكه أشواق الحركة ورَدُّ العُدوان، وتُضجِرُهُ ارتكازات الجيش أو ما يراه قُعُوداً وتَرَفاً في حياة الخُرطوم والمدينة، حتى خَشِيَت قيادة الحركة والدولة من تمدُّدٍ لنموذج "طَالِبَان" الأفغاني بين طُلاَّب الجِهَاد فتعهَّدت تلك الجماعات بالحَلِّ والفَك جميعاً[11].

لكن إذ تكاثرت جَبَهاتُ الحرب في الجنوب والشرق وجنوب النيل الأزرق وجنوب كُردُفان وزَهِدَت القطاعاتُ التي كانت تُغَذِّي الجيش بالجُنود، واتَّصلت مُشكِلاتُ مُوازنة الجيش التي بدأت مُبكِّراً منذ أوَّل الإنقاذ واتصلت أزماتُها مع وزارة الماليَّة ومحافِظِي بنك السودان وتسبَّبت في إعفاء أغلبهم، وإذ ظلَّ القائدُ العام رئيسُ الجُمهوريَّة يطلُبُ أن تكون مفتوحة، تَجَدَّد الرأي في قيادة الحركة نحو تطوير الدِّفَاع الشَّعبي اعتماداً على الطُلاَّب، لا سيَّما عُضويَّة صف الحركة الإسلاميَّة الملتزم الذين والوا الجهاد مَدَى سَبع سنواتٍ، واكتَسَبوا منعةً وخِبرَة، أن يُحشَدُوا في مُعسكَراتٍ أفضل تأهيلاً وأن يُدَرَّبوا على السلاح المُتقَدِّم والثقيل، وأن يُفَرَّغوا شيئاً لدراسةِ نظريات الحرب والتكتيك، وأن تُفتَحَ نافذةُ العِلمِ العسكري المُتطوِّر لمن له الرغبة والقابليَّة فيهم، ولو دراسة عُليا للفيزياء النَوَوِيَّة والتكنولوجيا المتقدِّمة، ولكن الخوف من فكرة الجيش المُوازي من العسكريين

---

(١١) بعد امتداد الانتصارات واتصالها تحريراً للمدن الكبرى، دارت دورة لتتوالى الهزائم، وإذا تعسَّر المحور الأهم "سندروا" لتحرير نِمُولِي الذي وقف يعطل حتى محادثات السلام، بدأت أحاديث المجاهدين ووصايا الشهداء تتحدَّث عن ابتلاءٍ كئود يمنع التقدم والانتصار بعد أن أصبحوا أكثر تدريباً ودربة على الحرب، يشيرون إلى مشكلات في القيادة والحكومة، فاندفع فوج منهم يحيون معنىً قرءانياً اسماً لمجموعتهم "سائحون" يطوفون على المتحرِّكات ويدخلون المعارك يتقدَّمونها ثم يَعمَدون إلى أخرى، فأضاء ذلك الإشارات الحمراء للقيادة السياسية في الجهاد.

المِهَنِيين والمَدَنيين الشمُوليين عَدَّلَت ذلك الرأي نحو حَشدِ كل قِطاع الطُلاَّب المُتقدِّم نحو المرحلة الجامعيَّة في الخدمة الوطنيَّة وتهيئته لسَدِّ الفراغ في جبهات القتال أو إعداداً لأسوأ الاحتمالات، التي أصبَحَت تُهَدِّدُ ذاتَ بقاء السودان مُوحَّداً، واستمرار دَولَتِهِ مُتكَامِلَة.

ورغم أن السُنَّة التي مَضَت في كثير دُوَل العالم في استيعاب الطُلاَّب لبعض الوقت في معسكراتٍ لتدريب الخدمة قد بدأت في الانحسار بتخلِّي الدُّول التي استهلَّت العمل بها عنها وإلغائها، فقد اتَّفَقَ الرأي في قيادة الحركة على تدريب طُلاَّب المرحلة الثانويَّة الداخلين إلى الجامعات نحو شهرين تدريباً عسكرياً أولياً، يَتَطَوَّر وِفْقَ نتائج التجربة ومقتضى كل مرحلةٍ (نحو خمسة وستين ألفاً من الطُلاَّب) ثم يُسَرَّحون إلى جامعاتهم، ولا يُستَدعَون للقتال إلاَّ للميدان الذي يُناسِبُ أعمارهُم الغضَّة وتجاربهم المحدودة، حِفظاً لثُغور المُدُن أو حراسة بعض المؤسَّسات عند الطوارئ. كما استُدعِيَ الطُلاَّب الحربيون في الكليَّة الحربيَّة ليُوالوا تدريب التلامذة بعد أن عُطِّلَت الكُليَّة لبعض أشهُر، حتى يُباعِد بينهم وبين شدَّة عناصر ''المُعلِّمين'' في الجيش التقليدي، ثم يُصحَبُ التدريب العسكري ببرنامجٍ تربوي ثقافي يُكمِلَ إعدادهم لجملة حياتهم المقبلة في المجتمع.

نجحت خُطة الخدمة الوطنية لأوَّل الأمر وتجاوب معها الطلاب بما حملت لهُم من إثارة وتَحَدٍ، رغم قساوة الحياة في المُعسكَرات لا سيَّما لأوَّل مُفتَتَحِهَا، إذ لم يُتَوَخَّ الوقت والخُطَّة لإعدادٍ يَستَقبِلُ الأعداد الكبيرة، كما والَت الإدارة العُليا للمكتب الخاص المُراقبة القريبة للتجربة، ألاَّ يُضارَّ منها فلذاتُ الأكباد وقد أودِعَت معهُم آمالُ الأهل وتُعَوِّلُ عليهُم كُل خُطَّة المستقبل. فكما انتَظَم التدريب العسكري، انبَثَت الأسماءُ المعروفة في الحركة الإسلاميَّة تطوفُ عَبرَ كل ولايات السودان، تُقدِّم المحاضرات والبرامج الثقافيَّة في المعسكرات التي توزَّعت، تستغل المدارس ومقرَّات الجيش وساحات الجامعات وكل ما تيسَّر لها.

وإذ استَبشَرَ قادة الإنقاذ بمهرجانات التخريج لدورات ''عِزَّة السودان'' الأولى، التي هيَّأت لها الولايات بأجهزتها المختلفة لتكون عيداً يُجَدِّدُ للإنقاذ شبابَها الأوَّل، وهي تُبصِرُ جيلاً جديداً بتمامه ينتظمُ في معسكراتها ويتخرَّجُ تحت لوائها وهُم يُكَبِّرون الله ويَحْمَدُونَه، تَفَتَّقَت العبقريَّة السَّوْداء للشموليِّين عن نقلة جديدة، كان لها كذلك وقعُها السَيِّئ البالغ على قِطاع الطُلاَّب وعلى ذات فكرة الخدمة الوطنيَّة للطُلاَّب.

فقد ثار جدلٌ منذ أوَّلُ الثورة حول أصول فِقه الجِهَاد مع الأمين العام كما تُبسِّطُهُ كُتُبُ الفِقهِ القديم، وتحديداً حول الفَرْض على المجتمع للقِيام عليه، والإلزام للفَرد أن يؤدِّيه، ومسؤوليةُ الدولة في كُل ذلك، وإذ تَصَوَّبَت رُؤية الأمين العام أن المُؤمن يمضي إلى

الجهاد طوعاً ورِضىً ببذلٍ من خاصة ماله في سبيله وليس للدولة أن تحشِدَهُ قهراً وغَلَبَة، وألاّ تُؤخذُ حتى الضرائب والجِبَايَات قَسْراً لُمقابَلَة مطلوبات الجِهَاد، بل أن يُترَكَ الميدان مُتاحاً للناس بالطَّوعِ والاختِيَار، وأن يَتَنَاصَرَ المجتمع والدولة للوفاء بفُروضه وواجباته، زكاةً وصدقاتٍ في سبيل الله من المجتمع، والإعداد للقُوَّة والربَاط المُنتظِم من الدولة.

لكن إذ بدأ عهدُ الخِدمَة الوطنيَّة منذ أوَّل الإنقاذ يأخُذُ الشَبابَ قسراً بالسلوك العسكري الجانِح للعُنف، ينصُبُ الحواجز في الطُّرُق ويُرَوِّعُ الراكبين والراجلين وقد تُطرَقُ البُيوت وتُقتَحَمُ الحُرُمات بحثاً عن الضَّحايا الهاربين، أو يُتَرَبَّصُ بِهِم في المطارات والموانئ يُعَطِّلُ حَقُّهم الدستوري في الحركة، أو تُعَطِّل طاقاتُهُم في الدراسة والعمل بِمَسْكِ شَهادَاتِهِم الأكاديميَّة العمليَّة، قبل أن يغدو كُلُّ ذلك محضَ جِبايةٍ تأكُلُ أموالَ الناس بالبَاطِل، وتطوَّر ذلك في ذات الاتجاه تقودُهُ ذاتُ الثقافة المُستَبِدَّة، ولكن نحوَ القِطَاع الأضعَفَ في المجُتمع من حيثُ الوَقع والنُفُوذ، تبتغي استثمارَ محض قُوَّته الجُسمانيَّة ولا تَعبأ بالخلفة السَيِّئة التي يترُكُها، يمنعُها نظرٌ قاصِر وتَطَلُّعٍ نُخبَوِي لنُجُومِ الإنجاز.

ورَغمَ أن الكثيرين جَلَبُوا أبناءَهُم طَائِعين فَرِحِين، يبغون بناءً لشخصيَّاتِهِم بين يَدَي مرحلة تحوُّلٍ فاصلةٍ في تاريخ الشاب نحو الجامعة، ثم المهرجانات السياسيَّة التي انتَظَمَت كل الساحات لدى التخريج، فقد أعقَبَ كُلَّ ذلك حشدٌ للمُتخَرِّجين بالقُوَّة إلى مطار الخُرطوم، ثُمَّ إلى جَبَهَات القتال في مناطق العمليَّات، مخادَعَةً لم تَصْدُقْهُم في المَقصِد الذي سيُؤخَذون إليه، فشَهِدَت شَوارِع العاصمة أرتالاً من اليافعين مُطارَدين، وقد هَرَبُوا من الطائِرَات التي أُعِدَّت لتَحمِلَهُم كُرهاً إلى الحرب، قبل تَبلُغ السُّمعَة السَيِّئة لتجربَة الخِدمَة الوطنيَّة كل أنحاء السودان، وليُحيطَ المُكرُ السَيِّئ بأهلِهِ في مأساة "مُعَسكَر العَيلَفُون" بين يَدَي عِيد الفِطرِ المُبارك، في مَذبَحةٍ أخرى جدَّدت ثانيةً ذِكرَى الدم المهراق في الأعياد من قِبَلِ قادة ثورة الإنقاذ الوَطَنِي[١٢].

لكن المُخادَعَة أفضَت إلى سُمعةٍ سيئة لجهاز الخدمة الوطنيَّة وأسدَت ضربةً ثانيةً لِقطاعِ الطُلاَّب في الحركة الإسلاميَّة، كما لم تُثمِرْ نصراً في الحرب إذ لم يُقاتِل اليُفَّع

(١٢) في ٢١/ ٠٤/ ١٩٩٨ غرق في النيل نحو (٧٠) طالباً من بين (١١٦٢) حُشِدوا في معسكر "السّليت" بمنطقة العَيلَفُون وهُم يحاولون الهرب بالمراكب على الضفة الشرقية للنيل، بعد أن تأكد لديهم مخادعة الأخذ بالقوة لمناطق العمليات. وفيما صرَّح عبدالرحيم محمد حسين وزير الداخلية لصحيفة "الشرق الأوسط" من القاهرة: «يبدو أن سبب الهروب هو كرهِهِم للقتال وخوفِهِم منه فضلاً عن أنهم أجبروا على دخول المعسكر»، صرَّح وزير العدل عبدالباسط سبدرات مع بداية تنفيذ خطة الخدمة الوطنية ولذات صحيفة "الشرق الأوسط" (٠٢/ ١٢/ ١٩٩٧): «إن السودان شعبه ثوري بمعنى إذا حدث وأخذت أي شخص عمره أقل من ١٨ عام لا يمكن أن يقبل ويمكن أن يخرج علينا هو وقبيلته بثورة غير عادية».

المقهورون بها يصُدُّ غوائل الهُجُوم المجْتَمِع الذي أخذ يَتبَلوَر من كلِّ الحدود، كما أُضيرَت ذات سُمعة ''المشروعُ الحَضَارِي''،إذ لم يَعقُب الحادثة السُؤالُ والتحقيق والعِقَابُ، بل رُفِعَت الأقلام وجَفَّتِ الصُّحُف.

*****

مع اتِّساع جبهات القتال انحَسَرَ الدِّفَاعُ الشعبي بعد أن بلغ تمامَهُ واستَنفَدَ أغراضَه، إذ تزايَدَت أعدادُ الداخلين وتدنِّي المُستوى عمَّا عُهِدَ في عامَّة أداء المجَاهِدين وسُلوكِهِم مُنذُ أوَّل التَجرِبَة، وإذ لم تعُد تجربَة الخِدمَة الوطنيَّة بها كان يَرجُو المُخطِّطُون والمُنَفِّذُون لها، تجدَّدت مرَّة أخرى رُؤية تَهيئَة الصَفِّ المُلتزِم في الحركة ليُشِكِّل نواةً لجيشٍ جديدٍ بديل، انتُخِبَ لها على الفور بِضعُ مِئاتٍ من الطُلاَّب المجَاهِدين الذين ظَلُّوا يختلفون لميادين الجِهَاد، ويَرتَادُون ساحاته على نحوٍ دائمٍ مَدَى عشريَّة الإنقاذ الأولى وقد اكتَسَبُوا خبرةً وتجربةً، وإن عادوا بِمَوجِدَةٍ كبيرةٍ على قيادة الجِهَاد العسكريَّة والسياسيَّة، فمَهمَا رُتِّبت لهُم المناهج لتمام تأهيلِهِم العسكري، فقد تَصَوَّب الرأي يرجُو لهُم تأهيلاً أهمَّ في فِقهِ الحياة الموصول بفِقهِ الجِهَاد، فانفَتَحَت مع ذلك المُعسكَر فرصُ العِلمِ والحِوَار والتداوُل حول مختلف الموضوعات، يُقدِّمُها مختلفُ المحَاضِرين الذين انتظموا في زيارة المُعسكَر.

لكن الحرب نحوَ الجنوب خاصَّة لم تنتظر كمالَ الخُطَّة وتمامَ التأهيل، فاندَلَعَت أشدَّ ضراوةً نحو خاتمةِ العقد التسعين، وإذ تداخَلت تعقيداتُ اتفاقيَّة السَّلام وتمرُّد ما يُعرفُ بـ''القُوَّات الصَّديقَة'' في منطقة غرب النُّوِير، ارتَفَعَ النِّداءُ للاستنفار يَحشِدُ المجموعة الخاصَّة التي جُمِعَت للإعداد والتأهيل زاداً لقيادة الحركة في المُستَقبَل، فمضوا رأساً من مُعسكَر الإعداد المُتقدِّم إلى ميدان المعركة بغير سِلاحٍ، موعُودين أن القُوَّات المُسلَّحة ستُوالي تزويدهم فورَ وُصُولِهم، وإذ تردَّد المجَاهِدونَ واحتَجَّ بعضُهُم بما عَهِدُوا من علاقات الجيش وما عَرِفُوا من سَوَابِقَ القتال، كانت القيادة العسكريَّة السياسيَّة للجِهَاد تُلِحُّ عليهم في التقدُّم بغير عتاد، ليكونوا لُقمَةً سائِغَةً استطعمتها في سهولةٍ شِدَّة القتال المُستَعِر بين القائِدَين الجَنُوبِيَّين الأشهَرَ في تلك المِنطَقَة.

وبإعلان أسماء شُهداء مُعسكَرِ ''هَيكَل'' وهُم من أفضَلِ قيادة الحَرَكَة في الطُلاَّب بالعَشَرَات (نحوٌ من مئتَي مُجَاهِدٍ دخلوا المَعرِكَة، عَادَ مِنهُم بِضعُ عَشَراتٍ، مُعظَمُهُم مُصابٌ إصابةٌ خطيرة) اختَتَمَ الجِهَادُ قِصَّتَه بِمَوْتٍ عزيزٍ في أدغالِ الغابات الاستِوائيَّة، بعد أن قضى آخرون من ذَاتِ قِطَاعِ الطُلاَّب في ضِفة النهر قريباً من الخُرطوم، قبل أن تُعلَنَ وشِيكاً خاتِمَةُ قِصَّة ثورةِ الإنقاذ مَع الحَرَكَة الإسلاميَّة نفسِها في خِتَامِ ذلك العَام.

الفصل الثامن

اقْتِصَاد الإِنْقَاذ

مِنَ الفَلسَفَة إلى الفَوْضَى



اتَّصَلَ الاقتِصَاد بحياة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ أوَّل النشأة لُمنتَصَف العقد الأربعين من القرن الماضي اتصاله بكل حياة. وإذ لم تَزِد الحاجات يومئذٍ عن نَسْخِ بعض المنشورات بخط اليد أو مقابلة نفقاتٍ زهيدةٍ لاجتماعاتٍ محدودة، تطوَّر في المرحلة التالية التي غَادَر فيها عمل الحركة حِصَارَه في خاصَّة الأروِقَة الطُلاَّبية للمدرسة الثانويَّة إلى اشتراع حملاتٍ عامةٍ في المجتمع بين يَدَي الاستقلال، تدعو للدُستور الإسلامي بأثرٍ من مَدِّ الإحياء الإسلامي المُتصاعد حينئذٍ في مصر والشام، لتتبنى كذلك نمطاً محدوداً لجَمْع المُشاركات الماليَّة لتمويل العمل المحدود.

ثم بتقدُّم الحركة الطُلابيَّة إلى العمل في محيط الكُليَّة الجامعيَّة وانبساط بعض شُعَبٍ لها خارج الجامعة في أحياء العاصمة تحت إشرافها موصولة بها، تعرَّفت الحركة الإسلاميَّة بأثرٍ من ثقافة أعضائها على نُظُم الاشتراكات الراتبة ريثما أضافت إلى ثقافتها المُكتسبة من النُظُم البريطانيَّة التقليديَّة، ثم من بعض تأثُّرها بعمل الأحزاب اليساريَّة، أضافت رافداً من الفِكر التنظيمي المُتقدِّم لحركة الإخوان المسلمين المصريَّة ولوائحه في فرض الاشتراكات وجمعها ووضع الموازنات وفقاً لخُطَطِ العمل، ذلك عندما عاد الطُلاَّب السودانيون من مصر وقد انخرط بعضُهُم في أُطُر الإخوان ملتزماً، كما سَبَقَهُم بعض أفذاذٍ جاءوا يعملون في السودان ولحِقَ بهم آخرون يُبَشِّرون بالدعوة.

لكن مع تجدُّد عمل الحركة الإسلاميَّة بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأوَّل) ١٩٦٤م استثمرت كل خبرتها في المال والموازنة لُمواجَهَة تكاليف حَمَلَتِها الجديدة لجبهة الميثاق الإسلامي، وقد أبرزتها حِزْباً مُستَقِلاً لنُخبَةٍ متعلمةٍ ولكن جَبْهَوِيَّة تنفتح لكُل من يستجيب لدَعْوَتِها ميثاقاً للحُكم بالإسلام في السودان. فرغم توسُّع نشاط الحركة في فترة الحُكم العسكري (١٩٥٨-١٩٦٤) وقبله، وإصدارها صحيفة سيَّارة لأوَّل مرَّة تحمل اسم "الإخوان المسلمون" فإن تكاليف العمل السياسي حِزباً وحملةً للانتخابات كانت تقتضي التقدُّم خُطوَة أخرى في وسائل الكَسْب والإنفاق. فإذ امتدَّت العُضويَّة في المجتمع، تَنَاصَرَت بمواردها تَتَعَهَّد المولود الجديد الذي يُواجِه أحزاباً تقليديَّة ضارِبَة الجُذور في المجتمع، وممتدة في أطر اقتصاده التقليدي بِوُجُوهِهَا كافة مهما تكُن لا تعتمد العمل التنظيمي المضبوط أو تُوالي إلزامه بالاشتراك المالي تبرُعاً لأحزابها إلاَّ من فِيُوض كِبَار التُجَّار ووجوه الرأسماليَّة المرتبطين يومئذٍ بأطُر تلك الأحزاب، ويمثلون عنصراً أساسياً في عملها، ويشكلون بعضاً من نسيجها الأصيل. ومهما تكُن جبهة الميثاق الإسلامي أقرب إلى طرفٍ في معادلة الحزبين التقليديين الكبيرين، فإنها لم تكن تملك ما يشابه علاقتهُما الاقتصاديَّة الموصولة بولاء الطائفيَّة الدينيَّة أو ما يماثل ثرواتهما التي

تراكمت منذ الاستعمار، ولا يُجبَى إلى قيادتها شيء من ثمرات الزراعة أو التجارة إلاَّ من عضويَّة قليلة اتَّصلت بالتجارة أو الزراعة من خارج عناصر الصفوة عالية التعليم.

لكن مهما يكُن شُحُ المَوارِد وصَرَامَة محدُوديَّتها، جاءت أوَّل استثمارات جبهة الميثاق الإسلامي في قِطاع الطباعة والنشر، فقد تأسَّست الجبهة باجتهاد الحركة الإسلاميَّة وعبَّرت عن تطور أطروحاتها السياسيَّة، ولكن الحركة إذ تطلَّعت ليكون لها عملٌ ظاهرٌ في السياسة وصوتٌ ضاغطٌ في مدافعاتها فهي حركة دَعوَة وبلاغ، أوَّل ما يَلْزَم عَمَلُها الكلمة والنشر، فجاءت "مطبعة جبهة الميثاق الإسلامي" بجهدٍ خالصٍ من صَفِ الحركة الإسلاميَّة وبلاء عضويتها، لم تُسْعِفهُم علاقاتٌ خارجيَّة كانت قد توثَّقت مع رموز الإسلام العالمية، لا سيَّما قادة الحركة الإخوانيَّة العربيَّة، فقد اشتدَّت على غالبهم محنة الاضطهاد السياسي نحو منتصف العقد الستين من القرن الماضي، ولكن نَفَعَهَا شِدَّةُ هَمِّ أعضائها ببلاغ رسالتها، فاتَّصل بعضُهُم بعمل الصحافة، وتطوَّرت خبرة آخرين بالتصوير والطباعة، وَوَالوا ذلك بالدراسة مختصين فكانت مطابع الميثاق مُوافِيَة لآخر تطوُّر الطباعة يومئذٍ، ولكن إذ لم يمتد العهد طويلاً بالجبهة والحُريَّة، وجاء انقلاب مايو ١٩٦٩م، صادر المطبعة في أول عُنْفِه ضدَّ الإسلاميين، وألحقها بالدولة مُؤمَّمةً ملكاً عاماً.

وكما صَادَرَت مايو الأولى الاشتراكيَّة استثمار جبهة الميثاق الوحيد الذي كان أكبر أهدافه طباعة جريدة الجبهة اليوميَّة "الميثاق الإسلامي" ثم تَعَهُّد فكر الحركة الإسلاميَّة بالنشر، أعفت مايو غالب الذي تقدَّموا في السُلَّم الوظيفي للخدمة المدنيَّة عندئذٍ من صفوف الحركة الإسلاميَّة مفصولين من أعمالِهِم فيما زَعَمَته تطهيراً للخدمة العامة، وذلك شعارٌ ظلَّ اليسار يرفع لِوَاءه منذ ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م "التطهير واجب وطني". لكنَّ ذلك نَفَعَ كَسْبُ الحركة الإسلاميَّة واقتصادها من حيث التَمَسَ لها اليسار الضُر، وحيث أن العطالة والاضطهاد لا تدعان سبيلاً سِوى الهجرة، شَهِدَت مراكز البترول العربي في السعوديَّة والخليج أول طلائع من الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة التحقوا بالأُطُر الحكومية مُتقَدِّمين لأوَّل تعيينهم بما تأهَّلوا من تعليمٍ وشهادة، وبما كَسِبُوا من خبرةٍ في العمل بعد تخرُّجِهِم، وزادت خاصَّة مدخولاتهم من أجورِ العمل المرتفعة نسبيا في تلك الأنحاء، ومثَّلت رصيداً أسْعَفَ الحركة الإسلاميَّة بمَدَدٍ سخيٍ عند شدَّة حاجتها في مُدافَعَات مُقبِلات الأيَّام.

وكما زادَت الأجُور والدُخول، فَتَحَت منافي الاغتراب سُبُلاً أخرى من بركات الهِجرَة، فقد زاوَجَ بعضُهُم بين الوظيفة الرسميَّة والأعمال التجاريَّة، وفَرَغَ آخرون بكُل طاقتهم للتجارة، وعادوا فيَ فسحة الحريَّة التالية بعد المُصالحة الوطنيَّة في ١٩٧٧م بمذخورٍ من رأس المال، ولكن

بذخيرة من المعرفة بأنماط من الأعمال والتجارة من تجربتهم في الخارج لم تَعْهَدْها أنماط النشاط التجاري التقليدي في السودان، فنَفَعوا عامة اقتصاد السودان لأوَّل عودتهم. وإذ تنامت العضويَّة سنوات حكم مايو التي امتدَّت إلى ١٦ عاماً وتضاعفت، لا سيَّما في مراكز الاغتراب، وإذ جَذَبَ الأوائل مجموعاتٍ ظلَّت تُكْمِل تخصُصَاتها في جامعات الغرب وتلتحق بهم، اتَّسعت أنواع التجربة والمُلامسة من قريبٍ لأنماطٍ مختلفة من نشاط الأعمال باتساع ساحة الحركة، فدخل آحادٌ منهم إلى شرق وغرب أفريقيا، وارتاد آخرون شمالها من ليبيا حتى الجزائر، وأسَّس غيرهُم شركاتٍ في أوروبا، وبدت في الجملة ملامح برجوازيةٍ واعدةٍ يُلهِمُها الكَسْب العام وفتوحاته التي تَعْمُرُ بها سائر وجوه الحياة، وليس محض الكَسْب الشخصي، فضلاً عن الجَشَع والتَرَف كما هو معروف في تاريخ التجربة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة ودور البُرجُوازيَّة لأوَّل القرن التاسع عشر، ولكنه وعدٌ لم يُقدَّر له أن يكتمل، ولو نسبياً في حدود واقعنا المحدود.

كذلك شَهِدَت مرحلة "مايو" بداية التخطيط الاستراتيجي لمسيرة الحركة الإسلاميَّة نحو التمكين، إذ تجلَّى ذلك واضحاً بعد المُصالحة الوطنيَّة في توجيه نُخبة الحركة للتأهيل في الإعلام والاقتصاد، لأن تنفيذ أوَّل مراحل الخُطة العُظمى اقتضى تدبير الموازنة لُمضاعفة عضوية الحركة، لا سيَّما في قطاع الطلاَّب الثانوي لعشرة أضعاف، وضعفين في الجامعات، سبقتها أحداثُ انتفاضة شعبان الطُلاَّبية وما ضَاعَفَت من المُنصَرَف لُمقابلة تكاليف ثورةٍ بَدَت شاملةً في كُل السودان، تَكَثَّفَت فيها جهود الحركة في التخطيط والقيادة، ثم الاتصالات التي جاوزت الطلاب إلى النقابات والجيش، يمدها إعلامٌ أفلح ساعةً في بث إذاعة غطَّت العاصمة، واعتصامٌ لأسابيع احتلَّ جامعة الخرطوم، واقتضى تزويد طلابها بالطعام مهما يكُن امتداد الحِصار.

لكن ذلك لم يكُن محض تدبير الحركة الإسلاميَّة وعملها، فقد اتصل بشركاء في الجبهة الوطنيَّة لأحزاب المعارضة، واستعانت اتحادات الطلاَّب في الجامعات والثانويَّات بموازناتها المحدودة، لكنه كذلك دفع الحركة الإسلاميَّة بحشد طاقتها المحدودة المحاصرة بالحذر والخوف لتُوافي أمل نجاح الانتفاضة، وأن تبذل وسعها من وسائلها وزادها المالي القليل.

احتاجت الحركة إذن تدبير تمويلها من صف عضويتها في مرحلة المحنة وشُح الموارد لمقابلة فصول خُطَّتها المتدرِّجة المتطوِّرة، فزكَّت صفَّها بخُلُق الإنفاق يبذله كل فذٍ في الحركة مهما يكُن موقعه، يدفع الطلاَّب اشتراكاً محدَّداً من زادِهِم القليل لا يُكلِّف الله نفساً إلاَّ وِسْعَها، ويقتطع العاملون نحو ٥٪ من خاص أجورهم الشهريَّة، ويُستعانُ بمددٍ أكبر من المُغتربين ومن قطاع الأعمال ومن المبعوثين في الخارج، أن الكِفْل الذي يُنفَقُ للحركة

قليلٌ في سبيل الله الذي أنعم بكل المال. لكن إذ انتظم البذل والإنفاق، انْضَبَطَ حساب الموازنة ودخلها وصرفها، يقومُ في كل شُعبَة قطاع أو حيٍ أو مدرسةٍ أو جامعةٍ مسؤولٌ مالي يُحْسِنُ نُظُم المحاسبة والمراجعة، تُعينُه العُضويَّة كافة منضبطة ترعى تقوى الله في أيِّما صرفٍ لذلك المال، ولو تضييقاً على أنفسهم ألاَّ يذهب الضئيل في غير ما خرج له من عمل الحركة الإسلاميَّة وتكاليفها، وقد اتَّصل ذلك السُلوك الوَرِع نحو مال الحركة العام حتى بعد أن انفَسَحَت الحريَّة وزادت الموارد وطَفِقَ المسؤولين يحثُّون العُضويَّة ألاَّ يُقتِّروا على أنفسهم ما دام ذلك يُعين سُرعة العمل ونَجَازَتِه.

جاءت المُصالحة الوطنيَّة بالأمن والأمل بما أفسَحَت من الحُريَّة، ووافَق ذلك خُطَّة الحركة الاستراتيجيَّة وقد رُوجِعَت وأُحكِمَت فُصُولها ومراحلها بما أتاح السِجْنُ من فراغٍ لقادة الحركة المُعتَقَلين، فنصبوا يتداولون في بنود الخُطَّة ويُصَوِّبونها، يستقرؤون المستقبل ويُعِدُّون له العُدَّة. وإذ استَقْبَل السودان أوَّل فوج العائدين من منافي الاغتراب وجبهة المُقاوَمَة للنظام المايوي، اتَّصل شكٌ مُقَدَّر في الثقة بديكتاتور النظام ألاَّ ينقلب على المُصالحة ويرتدَّ عن الحُريَّة، لا سيَّما تلقاء الحركة الإسلاميَّة، فحُفِظَت بعض قيادةٍ في الخارج، اتجه القرار أن تَرْعَى مشروعاتٍ خالصةٍ لتمويل الحركة، مهما تكُن مؤسَّسةً على نُظُم الاقتصاد التقليديَّة في تلك البلاد، شركاتٍ للأعمال والتجارة تقوم بمال الحركة وتعودُ إليها أرباحُها ولا يأخذ أصحابُها الظاهرين إلاَّ نصيبهم المكتوب بالمعروف في عَقدِهِم الخاص مع الحركة.

لكن مرحلة المُصالحة الوطنيَّة ما لبِثَت فصولها أن استوعبت طاقة الحركة المُتحَفِّزة للعمل بعد سنوات الحَبْس، فانفَتَحَت فوراً مجالاتٌ واسعةٌ للنشاط، وعادت القيادة التي حُفِظَت في الخارج قبل أن ترى مشروعات الاحتياط النور، وتحوَّل نشاط الحركة الاستثماري غالِبُه إلى الداخل في تجربةٍ جديدةٍ على مَسَار الحركة الإسلاميَّة التي ظلَّت إلى تلك المرحلة يَغلُبُ عليها الطلاَّب والشباب، صُوفيَّة تَزْهَد في رُؤوس الأموال، ويجيء الاقتصاد في أدنى هُمُومِهَا.

سَبَقَت المُصالحة الوطنيَّة بسنواتٍ قليلةٍ تجربة تأسيس المصارف الإسلاميَّة في العالم بدفعٍ من صَحْوَة الإسلام المُتجدِّد في منتصف العقد السبعين من القرن الماضي حيث تَجاوَبَ معها رأس المال الخليجي حتى الأُمراء السعوديين، فوجد السودان نصيباً من مصرفٍ إسلاميٍ هو الأوَّل من نوعه، وتجاوب معه رئيس النظام المايوي يومئذٍ فأعفاه أوَّل تأسيسه من تكاليف الضرائب الكبيرة خاصة للمؤسَّسات الماليَّة، لكن عند المُصالحة الوطنيَّة تجدَّدت صورة المصرف الإسلامي، إذ أن المُبادِر الأوَّل للمشروع من السودانيين المُقرَّب من الأمير، كان من الرُوَّاد في صف الحركة الإسلاميَّة، كما أن لقادة الحركة

علاقات متَّصِلة بالخليج والسعوديَّة أثمرت كلها في تولِّي أعضاء الحركة غالب الوظائف الرئيسيَّة، مع غلبةٍ في لجنة مجلس الإدارة الخاصة والتي تؤول إليها صلاحيات مجلس الإدارة الأساس الذي يَضُمُ كبار المُساهمين من الخليج.

أثارت بالطبع مبادرة تأسيس المصرف الإسلامي قضايا فِقْه الإسلام في الاقتصاد والأسئلة التي تُلِحُ على الاجتهاد ليُوافي التطوُرات التي بلغها الاقتصاد المُعاصِر الكثيف، وقد تأسَّس كله وتقدَّم من أصوله الحضاريَّة الغربيَّة والتي قد تُوافِق غالب مُعاملات الإسلام ولكنَّها تُجانِبُ أصولها، مع غياب المُساهمة الأصيلة للمُسلمين في الحضارة، لا سيَّما مجالات المال والاقتصاد بعد أن غامَت أصول هَدْيِهِم حتى في خاصَّة مجتمعاتهم وأضحوا جميعاً مجتمعاً تابعاً.

لكن إذ أخذت التجربة المدخل العَمَلي يَهْديها اجتهاد نظري قليل، عوَّلت كثيراً على الفتاوى الجزئيَّة التي تحاول أن تعالج حرج المُعاملات التي تقوم بالضرورة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لا سيَّما أنماطه الربويَّة الفاحشة. ثم ما أحيَت من فقه المعاملات الاقتصاديَّة والبُيُوع واعتماد صِيَغ المُضاربة والمُرابحة ثم المُزارعة والسَّلَم، فعوَّلت أكثر على التجربة والعمل هادياً للنظر ومُحفِّزاً أكثر على البحث الذي ظلَّ كذلك محدوداً في لجان الفتوى ومجالسها وإدارات البحوث والإعلام.

وقد أغرى النجاح الذي لَقِيَه المصرف الإسلامي الأوَّل إذ أقبل عليه جمهورٌ يريد أن يطمئن إلى طهارة معاملاته، خاصَّة النُخَب الموصولة بالحركة الإسلاميَّة والمشدودة بوصال فكري وروحي مع المصرف مهما ابتغت عنده المنافع، كل ذلك أغرى لتأسيس مصرفٍ آخر قام في الخرطوم وامتدَّ بفروعه لأقاليم السودان، لكن بدفعٍ سودانيٍ أكبر من سابقه تتولاَّه الحركة الإسلاميَّة كأنه خالصٌ لها مهما اتَّصل بعلاقاتها الخارجيَّة، كما استفاد من تجربة سابقه، ولَقِيَ ذات الامتياز في العفو من الضرائب وقد بدأ النظام المايوي نفسه يقترب من أطروحة إسلام الحياة العامة.

ثم كان الاهتمام حتى العالمي الغربي بتأسيس مصرف مُطهَّر من المعاملات الربويَّة يستجيب لثقافة أخرى ذات حضارة وإسهام في التاريخ وفقاً لصيغ معاملات جديدة على الاقتصاد العالمي. كل ذلك كان حريَّاً به أن يدفع بالتجربة أن تتطوَّر نحو فلسفة كُليَّة تتأسَّس عليها المصارف الإسلاميَّة. وإذ أن غالب خُطُوَات الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة وخُطَطِهَا تُقارِبُ نُزُوعِهَا العَمَلِي الذي يقتحم الأبواب ويبدأ حيثُما اتَّفق، إلا أن التعويل الأكبر كان يتطلَّع لتكامل الاجتهاد الفكري بعد جهدها العملي المُتطوِّر، فقد شَهِدَت بلاد عربيَّة أخرى تجربة

المصرف الإسلامي برأس مالٍ أكبر ومعاملات وودائع وأعمال أضعاف ما شهدت أوَّل تجربة السودان، لكن في إطارٍ سياسي لا يَكِنُ مودَّة لتجارب إسلام الاقتصاد إذ يراها فرعاً لدعوة إسلام الحياة العامة التي تهدِّد طمأنينته العِلمانيَّة واستقراره الشُمولي.

لكن الفلسفة الأصوليَّة التي تهدي اقتصاد المصارف لا تقوم إلا فرعاً لتكامُل البحث في قضايا الاقتصاد الكُلي وفقاً لأصُولِ نظريَّة الإسلام الاقتصاديَّة، وتلك قضايا بَدَت يومئذٍ أكبر من اجتهاد حركة الصحوة الإسلاميَّة، الخارجة لتوِّها من الاضطهاد الذي وقع عليها بعد أوَّل دعوتها العامة لشُمول الإسلام وعُموم معانيه، التي لا تُفاصِلُ الحياة بين الدين لخاصَّة أمر الإنسان والحياة العامة خالصةً لاجتهاد البشر.

إلاَّ أنه مهما استوعبت كثافة الأعمال المصرفيَّة اليوميَّة جهود مجالس الإدارات والإدارات العامة وفروعها، واجتَهَدَت لواجبها في خِدمَة عُملائِها وتنمية أرباحِهِم عن تكثيف البحث والنظر في الاجتهاد الكُلِّي الذي يُقابِل تحديَّات الاقتصاد المُعاصِر وقضاياه ومعاملاته المُعقَّدة، فقد انفتحت المصارف الإسلاميَّة لجمهورٍ واسعٍ، وتَصَوَّبَت مُعامَلاتها للأعماليين الرأسماليين ولصِغَار المُستثمرين وللحِرَفِيِّين من سائر المجتمع، ولم تُحتكر طائفيةً للحركة الإسلاميَّة مهما يكُن غالب العاملين في مختلف المستويات من صَفِّها، ذلك رغم دعاية كثيفة قامت لأوَّل مرة ضد الحركة الإسلاميَّة بحيثيَّات اقتصاديَّة بعد أن كان أغلب الهجوم سياسياً، ولكنه اليوم يتعبَّأ أكثر بالغيرة من تنامي كُسُوب الحركة الإسلاميَّة الاقتصاديَّة التي بدأت كأنها تنافس البغضاء السياسيَّة.

قامت كذلك لأوَّل مرَّة شركات التأمين الإسلاميَّة باجتهادٍ جزئي يَتَطَوَّر من مباحث التأمين الإسلاميَّة المحدودة التي كتبها مفكرون اقتصاديون أو أكاديميون إسلاميون، ينفعها مجال عملها الأضيق من سعة المُعامَلات المصرفيَّة ولكنها كذلك لا تقوم إلا موصولة بعلاقات الاقتصاد العالمي التي تُعيدُ التأمين وتُهيِّئ للشِركات القُطريَّة العمل لمقابلة تأمين الأصول الضخمة ذات التكاليف الكبيرة، بما لم تَعْهَد صور التكافُل الطوعي المحدود في تاريخ المجتمعات الإسلاميَّة.

كما تعدَّدت شركات التجارة تُغطِّي سائر مجالات الأعمال في فترة المُصالحة الوطنيَّة، بعضُها فروعٌ من ذات المصارف الإسلاميَّة وأخرى مؤسَّسة مستقلة تستثمر رؤوس أموال عربيَّة أفلحت علاقات الحركة الإسلاميَّة في جَلْبِها للسودان، ويقوم عليها كافَّة عناصر من صَفِ الحركة في المنصب الإداري الأوَّل وفي مواقع مُديري الإدارات، ثم عددٌ من الشباب المتخرِّج من كُليَّات الاقتصاد والمحاسبة والتجارة.

تعدَّت أيضاً الشركات الخاصة بين أفذاذٍ من صف الحركة، أو بينهم وبين شركاء من خارج صفِّهم، ثم شركات خالصة لاستثمار الحركة تُصَوِّب نحو تمويل نشاطها وبرامجها المتَّسعة، يقوم عليها ظاهراً أعماليون من الحركة كأنهم أصحاب رؤوس الأموال وفقاً للتأسيس والتسجيل، لكنهم ينالون فقط نِسَباً من الأرباح ونصيباً من عملهم في الإدارة ويُدفَعُ بالسهم الأكبر لتمويل حاجات الحركة، فالحركة الإسلامية هي وراء رأس المال، ثم هي تدفع بعلاقاتها داخل وخارج السودان تُعينُ تلك الشركات على النجاح والربح، ويُكتبُ ذلك كله مُستتراً، ويُحفظُ عهداً بين الحركة أو من يُمثِّلها في إدارة أماناتها الماليَّة وبين الذين يقومون ظاهراً أصحاباً لتلك الشركات وفقاً لُمقتضى القانون.

فبانتظام ذلك العِقْد الواسع من نُخبة الحركة الإسلاميَّة الُمتَّصِل بقطاع الاقتصاد والأعمال، وما يجنيه من أرباحٍ أو أجورٍ راتبةٍ أعلى من رَوَاتِب العمل في القطاعات الأخرى، تكوَّنت ملامح الطبقة التي أشرنا إليها، بَدَت واعدة لرخاء السودان كافَّة وتَقَدُمَه الاقتصادي، متجاوزة قليلاً تمويل الحركة نحو أهداف خُطَطِها الاستراتيجيَّة نحو التمكين، لا سيَّما بعد أن تَسَارَعَت خُطى نظام الرئيس جعفر النميري لتبنِّي البرامج الإسلاميَّة مع إعلان برنامج ولايته الثالثة، فتبنَّت ذات المجموعة من الحركة الإسلاميَّة التي كانت وراء فكرة تأسيس المصارف الإسلاميَّة دعوة عشرات المستثمرين العرب، لا سيَّما الُمتوالين مع الحركة الإسلاميَّة أو الُمتعاطِفين نُصْرَةً لتوجُه السودان السياسي الإسلامي، أسمَتهُم أصدقاء السودان وحُمِلوا رأساً إلى مناطق الزراعة في الوسط ونحو الشرق والجنوب الشرقي ليَشهَدُوا بأنفسهم خصوبة الأرض الواعدة ''سلة غذاء العالم''، وتلك وعودٌ لم يُقَدَّر لها أن تتحقَّق كما لم يُقَدَّر لـ''برجوازية'' الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أن يقودوا مبادرات النهضة والتحرير والتقدُّم الفكري والاقتصادي شأن الروَّاد الأوروبيين.

لكن تَعَهُّد الاقتصاد الإسلامي بالبحث نحو قضايا الاقتصاد الكُلِّي وفلسفته لتأسيس الحلول الأصوليَّة للمُشكلات الفرعيَّة وتقديم نماذج صالحة في الُمعاملات الاقتصاديَّة الحديثة، ربما ساعدت حتى الاقتصاد الغربي ومشاكله المتفاقمة من جرَّاء الجشع الربوي، تطوَّر قليلاً مع تطوُّر أقسام البحوث في المصارف والشركات الإسلاميَّة، وتأسَّس معهدٌ مَصْرِفي في قُبرُص بمبادرة واجتهاد من روَّاد العمل المصرفي الإسلامي في السودان، يَدْرُسُ التجربة ويُدرِّب عناصرها، ويوالي تطوير أبحاث النظريَّات الماليَّة باجتهادٍ ومثابرة.

كما لم تتَّصل بحوث التنمية وفلسفتها الإسلاميَّة ثم فكرها التنظيمي نحو ترقية الإنسان والمجتمع، وقد تبلورت منذئذٍ فكرة المجتمع المبادر الذي يقوم بتلبية جُلِّ حاجات أفراده وتقوم

الدولة بُعداً من أبعاده، بل تعطَّلت منذ مجادلات الأيديولوجيا في معاهد النُخبَة وجامعاتها ومدارسها حول الماركسيَّة والإسلام والرأسماليَّة والإسلام فلم تتعهَّد الحركة الإسلاميَّة تلك القضايا شديدة الأهميَّة لمذهبها في قيادة المجتمع والتمكين في الدولة بما يَجْدُرُ بها من دراسة وبحث، وتأخَّرت إلى حين قيام ثورة الإنقاذ صيغة البحث عن المجتمع الذي نُريد، ذلك رغم مبادراتٍ مُبكِّرة لكبار رُوَّاد الفكر الإسلامي المُعاصِر، إذ كتب سيِّد قُطب: ''العدالة الاجتماعيَّة في الإسلام'' وكتب مؤسِّس الحركة الإسلاميَّة بسوريا مصطفى السباعي ''اشتراكيَّة الإسلام'' وأصدر المُفَكِّر الإسلامي الجزائري مالك بنُ نبي في المرحلة الأخيرة كتاب ''المُسلِم في عالم الاقتصاد'' ثم محمد باقر الصَدْر صاحب كتاب ''اقتصادُنا'' في المرحلة التالية لأولئك نحو منتصف العقد السبعين، وكُلُّها كُتبٌ كانت مشهورة مقروءة في أُطُر الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، لكن لم يُستشعر مدى خطر مواضيعها ومجالات بحثها، وكما هو معروف، فإن برامج الإصلاح الزراعي كانت أساساً ضمن برنامج الإخوان المسلمين الاقتصادي قبل أن تتبنَّاها الثورة المصريَّة الناصريَّة، وهي كذلك في سوريا موصولة بذات مؤسس الحركة الذي وصل برامج الإصلاح الدستوري مع الإصلاح الاقتصادي ولم يَرَ حَرَجَاً في وسمه بالاشتراكية الرائجة يومئذٍ في العالم.

جاءت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وقد انتظمت حسابات الحركة الإسلاميَّة واتَّصلت تقاريرها الماليَّة رِاتِبَةٌ لامركزيَّة في كل أقاليم السودان، تُوَافي برامجها موازناتها وخُطَّة عملها نحو التمكين، كما انتظمت مُسَاهَمات واشتراكات أعضائها، واتَّصَلَت لها المُدُود من شُعَبِها الخارجيَّة، لا سيَّما المركز الأقوى في السعودية والخليج، وتزوَّدت بسهمٍ من خالص استثماراتها وزادت أسهُم الإنفاق من نخبة عُضويَّتها التي تَحَسَّن رِزْقُها ورِبْحُها، وأضحوا لأوَّل مرَّة أسماءً ظاهرة في الأعماليين والأعماليات.

لكن إذ اقتحمت الحركة مجالات الأعمال، ارتادَت ميداناً جديداً عن مألوف أُطُرِها الحركيَّة المتباعدة عن الأموال والاستثمار والأرباح المعتزلة في أطرها الزاهدة، فتجلَّى لها ابتلاءٌ جديد يختبر تَقْواها في الأموال، كما اختبر فكرها الاقتصادي في أُطُر المؤسَّسات الاقتصاديَّة الجديدة المنسوبة إلى اجتهادٍ حديثٍ في إسلام الحياة وتأصيلها على عقيدته ومناهج فقهه. ولم تنجح خاصَّة شركات الحركة في استثمارها الذي كان يُخَطَّطُ له ليُوافي حاجة غالب نشاطها وبرامجها، وتداخلت حسابات الحقل والبيدر لدى أعضائها الذين كُلِّفُوا بالمَسعَى، وارتَبَكَت غالب الاستثمارات التي تأسَّست في مرحلة المُصالحة الوطنيَّة بعد بُشرى مُبَكِّرة بالنجاح والأرباح، وانتكَسَت الشراكات حتى التي تأسَّست بِسَعْيٍ خاص من تجار الحركة وضمَّت

عدداً منهم خالطوا إخوانهم في استثمارٍ تشاركي بدا الأقرب إلى روح الإسلام ومنهج الحركة والأكثر مواءمة لأنماط العصر في النهضة الاقتصاديَّة، ولكنه قد لا يُناسِب رُوح البداوة وخُلُقِهَا الفردي النازِع إلى الخلاف والتَشَاكُس، فتراجع مَدُّ الاستثمار الذي بدا واعداً وفشلت حتى شركة الإعلام التي خُطِّط لها طموحةً ترتاد كل وسائله الحديثة وتستجيب لجوهر رسالة الحركة في الدعوة والبلاغ وتموَّل من خاص مالها. بل إنه رغم النجاح الذي لَقِيَتْهُ المصارف الإسلاميَّة فإن شركاتها لم تُصِب مثل نجاحها، بل تورَّطت التي دعت إلى مساهمة عامة شراكة تبيع الأسهُم لمن طلب وفق وسعه وتَعِدْهُ بالأرباح، ولكنها طَفِقَت تُرجِئْهُ كل عامٍ حتى هَلَكَ أصْلُه بانخفاض قيمة العُملة وآذت سمعة الاستثمار الذي ينتسب للحركة الإسلاميَّة.
وعموماً فقد أخفقت التجربة في كثيرٍ من وجوهها لأسبابٍ من النقص والإهمال الخاص، ثم بأخرى من بيئة العمل والاستثمار في السودان عامة، وعادة منها نخبة الحركة الإسلاميَّة بقليلٍ من وعود برجوازيَّة الرواد، ولكن بكثير من أخلاقيات البرجوازيَّة الصغيرة كما يصفها الأدب الماركسي.

لكن الجبهة الإسلاميَّة كانت موسماً خاصاً للمُدافعة والاحتشاد تعبَّأت لها كل طاقة، فمُنذ أوَّل تأسيسها ظَهَرَت حِزْباً ممتداً إلى جُذور المجتمع تُخَالِف صورته النمط النخبوي في الحركة الإسلاميَّة، ذلك أن الحركة الإسلاميَّة انفتحت فيها بلا طائفيَّة لتكون حركة الإسلام في المجتمع، فالأوفق أن يتناصر أعضاؤها المُتَكَثِّفين لمقابلة موازنتها الماليَّة ولا تنصرف منها شعبة خاصَّة تسعى في التجارة والاستثمار في عام مضاربات السوق، فالمجتمع المؤمن يُمَوِّل نشاطه بالصَدَقَة إنفاقاً في سبيل الله، لا سيَّما في الدعوة والعلم، والحزب الذي يتمثَّل صورة المجتمع المُقبِل ينبغي أن يتمثَّل تلك الأخلاق في سعيه لتمكين الإسلام. فانصرفت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة عن رعاية شأن استثماري خاص إلى حين موسم الانتخابات، إذ تضاعف عطاء أعضائها وإنفاقهم جميعاً في الداخل والخارج، لا سيَّما في الخارج الذين ضاعفوا سَهْمِهِم المالي صَدَقَةً نافِلَة مُعَاوَضَةً عن بُعْدِهِم من ساحات المُدافَعَة المُباشِرة التي امتدَّت شاملة في كُل مكان من السودان، ولتُوافي الاحتياج الخاص للموسم الانتخابي الذي بَرَزَت فيه الأحزاب المُنافِسَة بأموالٍ وسَنَد.

أما في عامة نظام الجبهة المالي، فقد انتقلت بيُسْرٍ أنماط نُظُم الحركة الداخليَّة في رصد المُوازنات وفق البرامج، كذلك لامركزيَّة في كل ولاية تحاول أن تقابل أغلب حاجتها من جمعها المحلي المحدود، تَجْبُرَه بجُعْلٍ تَنشُدَه من المركز الذي تتكاثر عليه الأعباء اليوميَّة في تمويل الإعلام والحركة والاتصالات ثم المتفرِّغين والحَمَلات للمؤتمرات والندوات والليالي

السياسيَّة. لكن رحلة الجبهة القصيرة مضت بغير عيلة شديدة تعطل البرامج، تعينها أحياناً المؤسَّسات الماليَّة التي يقوم عليها أعضاء منها وفق نُظُمِهَا وقوانينها الضَّابطة لكل مُعَامَلاتها.

*****

كان المجلس الاقتصادي هو أوَّل أجهزة الحركة الإسلاميَّة الداخليَّة التئاماً بعد نجاح التغيير في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، لا يماثله في ذلك إلا مجلس الإعلام. فقد انتَصَبَت التحدِّيات في مَجَالَيْهما مع ساعة الصِفْر وانفتحت تتضاعف مع تقدُّم الأيام في عُمْر الثورة، بل إنهما عَبَّرا بجهود المُسارعة لتكوينهما عن مدى التحوُّل التنظيمي الكبير الذي ارتسم في الحركة الإسلاميَّة مع تمام خُطَّة التمكين، وخروج الحركة من التصدِّي المباشر اليومي لقضايا عملها في المجتمع إلى مُشكِلات إدارة الدولة. فمَدَى المراحل السابقة لتطوُّرات الحركة الإسلاميَّة ولحين انبساطها الكبير مع الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، لم يكن الاقتصاد يَستَعْجِلُ إليه إلاَّ موازنةً يَتَيَسَّر تدبير أموالها بخاص جهد الحركة لمقابلة حاجة العمل والنشاط، وإن لم يكُن كذلك الإعلام، فإنهما عَبَّرا كذلك عن طبيعة هياكل تنظيم الحركة الإسلامية في مرحلة الدولة المقبلة وفلسفتها التي تجاوزت موروث الجماعة الصفويَّة النخبويَّة أو الحزب الجبهوي الشعبي، فإن التنظيم الذي يتصدَّى لقيادة الدولة يستدعي نقلةً بعيدة بدأت بالمجالس الخاصَّة التي تجمع وجوه الحركة الإسلاميَّة الموصولة بتلك الأُطُر ونشاطها، إلى جانب القيادة السياسيَّة والتنفيذيَّة للثورة من أعضاء مجلس الثورة رؤساء اللجان المُلتَزِمين أصلاً في الحركة، أو الوُزَراء والوُكَلاء ومَن دونهم من مُدراء الإدارات وكِبَار المُوظَّفين وصغارهم من أعضاء الحركة، مِمَّن انتظموا أعضاء في المجالس التي تطوَّرت نحو التنظيم الخاص، الذي تدرَّج نحو الانفتاح والإحلال بعد سنواتٍ في المؤتمر الوطني.

ورغم أنه منذ أوَّل الخُطَّة الاستراتيجيَّة نحو التمكين، وخاصة لدى تجديدها في العام ١٩٧٧م بين يدي المُصالحة الوطنيَّة وُضِعَ الإعلام والاقتصاد والبترول في رأس مُتطلَّبات تهيئة الحركة وتأهيل أعضائها لنجازة العمل على أفضل وجوهه في المجالات الثلاثة، فإن عناصر الحركة لتمام موافاة العمل الاقتصادي بعد التغيير لم تكُن على قَدْر العدد المُبتَغَى لسَدِّ الحاجة التي انْبَسَطَت واسِعَةً أمام الحركة مع التمكين في الدولة. فرغم توفُّر عُضو مجلس الثورة المُلتَزِم في رئاسة اللجنة الاقتصاديَّة، وعضويَّة بلغت نحواً من سبعين عضواً في المجلس الاقتصادي الخاص، وقد اتسع إطاراً شاملاً جمع الأعماليين التُجَّار والإداريين في المؤسَّسات الاقتصاديَّة العامة والخاصة والمصارف، ثم التنفيذيين في أجهزة الدولة والأكاديميين من الجامعات الذين دخل ثمانية منهم إلى المجلس لأوَّل مرَّة في إطار يجمعهم مع أولئك، فوالوا

اجتماعاتهم منتظمة تَتَكَرَّر غَالِبَ الأحيان مرَّتين كل أسبوع، وتصل قراراتهم إلى اللجنة الاقتصاديَّة عَبْرَ رئيسها، ثم تَصْدُر رسميَّة عبرها. وإذ ضمَّت اللجنة نفسها نحواً من سبعة عشر وزيراً اشتملوا حتى وزير الخارجيَّة ووزير الصحَّة، مثَّلت إطاراً آخَرَ واسِعَاً لُمجابهة مشكلات الاقتصاد، وحازَت على غَالِب صلاحيَّات مجلس الوزراء ما عدا إجازة الموازنة العامَّة حتى تضمن الثورة تمام سيطرتها على المجال الاقتصادي الدقيق لحظة الميلاد.

أما وزير الماليَّة نفسه، فقد كان مهنياً لا علاقة له بالحركة الإسلاميَّة الخاصة شأن غالب أعضاء الوزارة الأولى، لكنه كان موصولاً بالاقتصاد إذ شغل طويلاً منصب وكيل وزارة التخطيط، واتصل من ثَمَّ بمجال علاقات تلك الوزارة مع المؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة، خاصَّة صندوق النقد الدولي، فجاءت حزمة سياساته الأولى لإصلاح الاقتصاد مُوَافِيَة لرغبات تلك الجهات النافذة في الاقتصاد العالمي، ورغم أن غالب أعضاء المجلس الاقتصادي تلقوا آراء الوزير بمَواقِف تتراوَحُ بين التحفُّظ والرفض التام، إلاَّ أن غالبها اعتُمِد في المرحلة التالية التي غادر فيها الوزارة بأسبابٍ من ذلك التبايُن، خاصَّة بعض توصيَّات المؤتمر الاقتصادي الذي استَعرَضَ فيه الوزير جُملة تلك الآراء وعرضها للنقاش والمُداوَلَة[1].

وإذ لم تُزوِّد الحركة الإسلاميَّة برامج الثورة ببرنامج اقتصادي يَحْسِمُ تلك الرُؤى والتوجُهَات، شَرَعَ المجلس الاقتصادي في تبنِّي رؤية عامَّة ساعَدَت بعد استقرار الأوضاع في اعتماد برنامج التحرير الاقتصادي، ولكن إذ ظلَّ المجلس يَبسِطُ رُؤاه وقراراته وتَصْدُرُ نافذةً من اللجنة الاقتصاديَّة، ثُمَّ يواليها بالمُراجعة في اجتماعاته المُتَّصِلَة، أوقَعَ مِحْوَرٌ آخر في الثورة خارج أطُر الاقتصاد عُقوباتٍ بالغة العُنف تخص سياسة التعامُل بالنقد الأجنبي، حيث نُفِّذ حُكمُ الإعدام عَبرَ محاكم عسكريَّة على ثلاثة من المواطنين، اتهموا في تلك النيابات بالحيازة ثم بالتهريب للنقد الأجنبي. ورغم أن المسؤولين الأمنيين الكِبَار الذين كانوا وراء القرار لا علاقة لهم بالاقتصاد وسياسات النقد الأجنبي، إلاَّ أن همَّهُم كان مُنصَباً لتثبيت مبدأ آخر قَريبٌ من نُفُوسِهم المُتعَلِّقة بالقُوَّة، هو ''هيبة الثورة''، وقد بَدَت بعد فترة قصيرة حبلاً قاصِرُ النَظَر ريثما تبدَّلت السياسات الاقتصاديَّة لتَهز ''هَيْبَة الثورة'' وتطبعُ حِكمَة الحركة الإسلاميَّة الاقتصاديَّة بالاضطراب.

قريبٌ من ذلك توجُّهَات ولاية الخرطوم لأوَّل عهد الثورة نحو الأسواق، والتي رسخت فيها الفوضى مُنذُ وقتٍ ليس بالقصير قبل الثورة، كما توطَّدت في معاملات النقد الأجنبي، فحاولت الولاية وضع الأسعار حتى على السلع المُتبادَلة عبر المواسم والأسواق

(١) كان أول وزير مالية في عهد الإنقاذ هو د. سيد علي زكي.

شأن الخُضروات، ثُم الصَّدْع كذلك بشعاراتٍ بالغة العُنف تَستَصْحِبُ الوجه الحاسِم للثورة وقد بدَّلت كل شيء بالانقلاب، ولكن السوق ارتدَّ عَصِيَّاً على كُل ذلك ريثما حرَّرته السياسات الاقتصاديَّة كما حرَّرَت أسعار الصرف للنقد الأجنبي.

أخيراً القرار الاقتصادي الأهم ''تبديل العملة'' في إطار خُطَّة وإجراءات شبه عسكريَّة بالغة الصرامة والكتمان، ولكنها عند تطبيقها وَضَعَت الثورة كُلَّها على حافَّة الخَطَر من ردٍّ فعلٍ شعبي مُضاد بسبب حَبْس الأموال بعد وعدٍ بسُرعَة صرفها، ذلك كله دون عائد حاسمٍ جَمٍّ الفائدة من القرار فلم يُصْلِح كُتلة النقد ويُحَرِّكها كما كان يُنتَظَر وذلك موضوعٌ نعود إليه.

وَاقِع الأمر واجَهَت ثورة الإنقاذ مع فجرها أوضاعٌ اقتصاديَّة بالغة التعقيد، فقد توقَّف أغلب العَوْن الأجنبي الذي كانت تَدفَعُ به المؤسَّسات الدوليَّة منذ أشهرٍ قبل سُقوط الحُكم الحزبي بالانقلاب بسبب تراكُم الديون. ثم الجفاف الذي أعقب عام الفيضان بها لم تَشهَدْه البلاد منذ عام المجاعة الأسوأ في ١٩٨٤م. وإذ بدا وزير الماليَّة مُوافِقاً على مُقترحات صندوق النقد بتعويم الجنيه، اقترح المجلس الاقتصادي الخاص اللجوء إلى نادي باريس الذي يُراقِبُ برامج الصندوق في الحلول التوفيقيَّة التي تصل إليها الدُوَل، فقد استَشعَرَت الثورة حاجتها إلى تخفيف التوتُّر مع العالم ريثما ينفك الخِنَاق وتمتد جُذور استقرارها السياسي.

كان هدف السياسة الاقتصاديَّة لأوَّل الأمر هو تجنيب مُهَدِّدات المجاعة بعد أن لاحَت أشباح الحِصَار السياسي، ومن ثمَّ فقد اتجه أكبر الهَمِّ لإنجاح الموسم الزراعي المطري والمروي، وإذ أنَّ غالب عائدات المواسم السابقة كانت مُتَدنِّية فقد احتاجت الثورة لدفع مادي ومعنوي يحرِّك الطاقات المُعطَّلة نحو الزراعة، فارتفع عفواً شعار ''نأكُل مِمَّا نَزْرَع'' موصولاً بروح الثورة التي استشعرت استقلالاً وعِزَّة، وقد أدركت بحِسِّها الشعبي نُذُر الحصار على مشروعها بما حَمَل من مغازٍ ودلالات حضاريَّة طَفِقَت تتكشَّف يوماً بعد يوم وتستدعي العداء بذات الوتيرة.

كانت الطاقة ''البترول'' هي أكبر التحدِّي، كما هي أكبر بندٍ في موازنة الدعم الحُكومي، وإذ انقطعت مُدُودُ النِفْط الخارجيَّة لم يُسعِف الثورة إلى تنفيذ برنامجها الاقتصادي الأوَّل إلاَّ الدعم السخي الذي توالى من ليبيا عبر ١٦ شحنة[٢]، ثم ما تلاها من اعتماد مُقرَّرات سياسة التحرير والبرنامج الاقتصادي الذي فتح استيراده من الموارد

(٢) في المقابل أعطيت ليبيا أراضي حديقة الحيوان بالخرطوم، والتي شيِّدت عليها ما يُعرفُ اليوم بـ''بُرْج الفَاتح''.

الخاصة. فسِوَى العون الليبي المُنقِذ لم يُسعِف الموسم الأوَّل من الدعم إلاَّ قرضٌ ماليزي وآخرٌ من مصرفٍ إسلامي عالمي، ثم السياسة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي واللجنة الاقتصاديَّة لتمويل الزراعة، مما استدعى مراجعة أخرى لسياسة الضرائب والجمارك والزكاة، ثم مُدخَلات الصادر التي تراوحت يومئذٍ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار في العام، وأخيراً تحويلات المغتربين التي تضاعَفَت متجاوبةً مع نداء الثورة الاقتصادي.

استهدف البرنامج الزراعي الأوَّل زراعة مليون فدَّان من القمح أغلبها في أراضي مشروع الجزيرة التي كانت محتكرة لزراعة المحصول النقدي الرئيس "القطن" كما امتدَّت الفكرة إلى مساحات الزراعة المرويَّة نحو الشمال والشمال الأقصى، ونحو مناطق الزراعة المطرية في الشرق والجنوب الشرقي. ورغم أن اتحاد مزارعي الجزيرة كان في إضرابٍ مفتوح استمرَّ إلى ساعة إعلان الثورة، لكن البرنامج الإنقاذي الأوَّل سُرعان ما استجاب لمطالبهم بعد مداولاتٍ مع محافظ المصرف المركزي، وقد آل المنصب إلى اقتصادي من صف الحركة الأول، فوجَّه موارده فوراً إلى فتح القنوات المغلقة في المشروع واستيراد المبيدات.

أَلهَمَت بركات الشُورى المتَّصلة في الأطُر الاقتصاديَّة البرنامج الإسعافي الزراعي نجاحاً تجلَّى في الإنتاج وعائده، إذ تضاعفت حصة إنتاج الفدان في غالب المناطق حتى التي لم تَعْهَدَ زراعة القمح، لكنه كذلك أظهر معرفة وعلماً أعان على صواب التخطيط والتنفيذ، إذ تناصَرَت الخبرات والمعارف ورتَّبت الخُطُوات على بصيرةٍ نحو النجاح. فمهما تكن الآراء والمقترحات لدى المداولة متباينة، خاصة عند التصدِّي لمناقشة النقلات ذات الطبيعة الجذريَّة شأن تحويل أراضي زراعة القطن في المشروع لتكون منتجة للقمح، ورغم ما أظهرت المآلات من عيوب في تمام صواب القرار، فقد أجْدَت المؤسَّسية في التخطيط المُفضي إلى النجاح والذي يحاصر الأخطاء ويقلِّل المخاطر، فقد حرَّكت اقتصاداً بلا موارد تقريباً، كما عالجت فاتورة البترول، واستدركت الخَلَل في قطاعي الزراعة المطري والمروي وفي قطاع النقل، كما دعت إلى دعم الإنتاج الدوائي وقابلت استيراده، لا سيَّما الأدوية الضروريَّة دَيْناً بلا اعتماد، وغطَّت فروق سعر الصرف من خارج الموازنة بدعمٍ من رئاسة الجمهوريَّة تُوظِّف علاقاتها الداخليَّة والخارجيَّة.

كذلك بدأ المجلس الاقتصادي دراسة لتأسيس قاعدة للمعلومات الأساسيَّة للاقتصاد خاصة موارد الخزينة العامة في الضرائب والجمارك، ثم في تأمُّل مشكلات المؤسَّسات العامة وتضخُم جهاز الدولة بالعاملين، وموضوعات دعم السِلَع الأساسيَّة ثم الصناعة وطاقاتها المُعطَّلة وحجم الصادر، وتبلورت من كل ذلك ملامح الرؤية العامة التي كانت تُقَدِّر الحركة أنها الافضل لإدارة الاقتصاد، والتي حُمِلت فيما بعد للمؤتمر الاقتصادي وتجلَّت في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

قرارٌ آخر مهم لأوَّل الإنقاذ الاقتصادي اتُّخِذَ خارج أطُر الشُورى الخاصة "المجلس الاقتصادي" وخارج اللجنة الاقتصاديَّة لمجلس قيادة الثورة، إذ تصَوَّب جهدها نحو الاقتصاد الحقيقي الذي يمثل الإنتاج أهم محاوره، أما القرار الثاني فاتَّخَذَ سُبُل المعالجة الإداريَّة للاقتصاد بتبديل العُملة نحو منتصف العام الثاني للثورة في مايو (أيار) ١٩٩١م، وإذ أن نجاح مقاصد القرار الاقتصادي الإداري لا تكتمل إلا باعتماد تمام السِرِّية فقد تولى محافظ المصرف المركزي تنسيق الشُورى والعمل في الأطر العُليا الضيِّقة ريثما اكتمل بنجاح طَوْرُها الأوَّلي الذي طَبَعَ العملة الجديدة وأوصلها إلى خزانة المصارف، باسطاً مُهلَة أسبوعٍ يخرج بعدها كل نقدٍ لم يتبدَّل لا يحمل أية قيمة.

وإذ حُشِدَت البلاد كلها ساعة إعلان القرار، لا سيَّما أجهزة الأمن والشرطة ومؤسَّسات الاقتصاد خاصَّة المصارف، وانبسطت نوافذ استقبال العملاء (نحو ١٠٠٠ نقطة تبديل) وتحقَّقت أهم المقاصد بمعرفة توزيع السيولة وإدخال غالبها إلى القنوات المصرفيَّة بما عادل ثلث موازنة الدولة ولَجَمَ قليلاً جُنوح التضخُم، ثم إلحاق نقاط التبديل بحاميات الجيش في الجنوب مما أخرج بعض تجار الحركة الشعبيَّة خارج دائرة الفعل الاقتصادي، رغم كل ذلك، إلا أن التباطؤ في صرف المُقابِل النقدي الجديد للأموال المودعة، لا سيَّما وقد وافى ختام الموسم الزراعي نحو الحصاد، أظهر مخادعة لا ضرورة لها أزَّمت الوضع السياسي بعد الجمود الاقتصادي ولم تنفك تماماً إلا نحو ختام الشهر، وخلَّفت مباشرة ثقةً مُهتَزَّة عند الشعب في المعاملات المصرفيَّة، وهو الأمر الذي كانت تسعى العمليَّة إلى عكسه سلوكاً اقتصادياً عاماً يُودِع كل الأموال لدى المصارف كما هو الشأن في عالم الاقتصاد الحديث.

*****

شَهِدَت الإنقاذ في عامها الأوَّل كذلك الدعوة لمؤتمر الحِوار حول قضايا الاقتصاد بعد الحِوار حول قضايا السلام، ورغم أن الصباح الذي شهد جلسة افتتاح المؤتمر قد تأكَّدت فيه أنباء سقوط مدينة الكُرمُك في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، إلا أن أعضاء المؤتمر الذي بُسِطَت لهُم الدعوات من اللجنة الاقتصاديَّة لمجلس الثورة قد استجاب سوادُهُم الأعظم بما يمثِّل أكثر مَحفَلٍ دعت إليه الثورة (٧٥٠ عضواً)، شملوا غالب مذاهب السياسة ومدارس الاقتصاد وجاءت عضويَّة الحركة الإسلاميَّة لا تكاد تزيد على عُشْر المُشاركين لكن تولَّى بعضٌ منهم رئاسة اللجان الأهم في المؤتمر[٣] (د. إبراهيم عبيد الله رئيس السياسات والموجهات وأحمد

---

(٣) شأن كل المؤتمرات في الإنقاذ الأولى تبلَّغت العضوية الدعوة عبر وسائل الإعلام وشملت اثنين كانا معتقلين لدى [illegible] تأمين الثورة، هما: د. منصور العجب والأستاذ صديق الهندي، والنقابي عبدالرحمن عباس الذي توفي قبل =

التجاني صالح رئيس لجنة الأمن الغذائي ثم بدالدين طه).

شأن مؤتمرات الحوار الإنقاذيَّة كافَّة، انعقد مؤتمر الحِوارُ الاقتصادي بغير أوراقٍ مُسبَقَة الإعداد يترك أمرها كله للجان (التي بلغت ثمانٍ أساسية وستٍ فرعية). أما خطاب رئيس الثورة فقد حَمَلَ غالب أفكار وزير الماليَّة في ضرورة مراجعة دعم السلع الأساسيَّة وتضخم جهاز الدولة ومؤسَّسات القطاع العام، وأشار إلى أن ذلك كله يضع عِبئاً لا يطيقه اقتصاد السودان، كما حَمَل خطاب رئيس اللجنة الاقتصاديَّة ملامح الرؤية الكليَّة التي ظلَّت تتبلور في المجلس الاقتصادي الخاص، لا سيَّما ضرورة النهضة بالإنتاج اعتماداً على الذات والأمن الغذائي والزراعة وتشجيع الاستثمار والإصلاح الإداري، ثم علاقة السودان الخارجيَّة وأثرها البالغ على الاقتصاد.

وإذ حَمَل خطاب وزير الماليَّة ما رأى فيه المؤتمرون تعبيراً مفصَّلاً عن سياسة المؤسَّسات الدولية (صندوق النقد الدولي)، فقد فتح الأبواب للحِوَار الأهم بين رُؤى بدا فيها واضحاً نفوذ الفلسفة الاشتراكيَّة القوي وما ظلَّت تواليه من أثرٍ رغم ملامح بَوَارِها السياسي في العالم يومئذٍ، وبين ما طرحه الإسلاميون من التحرير الاقتصادي المُتدَرِّج الذي يُراعي أصول الخلاف بين المذهب الرأسمالي الذي يجعل الربح والمنفعة غايته وبين الاقتصاد الإسلامي الذي يجعل المال كله لله، لكن واجب الاستخلاف الذي أباح الحريَّة والمنافسة والملكية الخاصة جعل رعاية مصلحة المجتمع وحمايته من الفساد مقدَّماً على محض حريَّة الفرد والاستمتاع بماله.

لكن المؤتمر تصدَّى لمُشكلات اقتصادٍ قائم تلتمِس حكومته النُصح فيما تُشرِّع من سياسات وقرارات، فمهما أبدى المُؤتمرون تحفُّظهم على الوصفات الخارجيَّة فإن حاجة الفقراء للكفاية فوق الكفاف وحاجة الخدمات إلى الدعم بَدَت الأقرب إلى توصيَّاتهم، ثم مقترحات التطبيق التدريجي للتخلُص من دعم السلع أو استخصاص المؤسَّسات العامة أو تعويم الجنيه نحو صِيَغٍ أقرب إلى واقع السودان، وغير ذلك مما تجلَّى لاحقاً في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

نحو العام الثالث للثورة، تبلورت رُؤية وخُطَّة لتمام الإنقاذ الاقتصادي بعد استمرار المداولات الخاصة، والتي اتسعت بعد أيلولة وزارة الماليَّة إلى أحد المُخضرمين في الاقتصاد والمصارف الإسلاميَّة خاصة من جيل الروَّاد في الحركة الإسلاميَّة، تولَّى بنفسه قيادة جوهر

=المؤتمر بعدة أشهر، وواحد فقط من الحزب الشيوعي، هو الأستاذ أبوزيد محمد صالح وزير الخدمة العامة (محمد الشيخ حسين: مرفأ الذاكرة السودانية - ص ٢٠١) كما ألحقت أسماء مهمة لاقتصاديين إسلاميين لم تشملهم القائمة الأولى مثل أحمد إبراهيم الترابي.

مضمون البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي الموسوم بسياسة التحرير الاقتصادي[٤].

وإذ أن كثيراً من تفاصيل البرنامج الذي طرحه الوزير الجديد قُدِّم من قِبَل سابقه في أُطر اللجنة الاقتصاديَّة وفي مؤتمر الحوار الاقتصادي، فقد تصدَّى له الكثيرون بالرفض لا سيَّما من صف الحركة الإسلاميَّة، فقد استدعى الوزير الجديد خبرته التي لا تُضاهَى في أطر الحركة الاقتصاديَّة ومنطقه القوي، ومعرفته بالإعلام وبالعالم في الدفاع عن البرنامج الذي أضحى سياسةً رسميةً لاقتصاد البلاد في ٣ فبراير (شباط) ١٩٩٢م بإجازته من مجلس الوزراء.

ورغم ارتفاع بعض الأصوات بالاعتراضات فور الشُروع في تنزيل الخُطُوات الجذريَّة للتحرير الاقتصادي داخل المجلس الاقتصادي الخاص، فقد أسعف الوزير توالي الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مع خطواته ورئيس الجمهوريَّة ورئيس اللجنة الاقتصادية ولفيفٌ من الاقتصاديين في صف الحركة، وكثير من الأعماليين التُجَّار، رغم معارضة خفيَّة من نائب الأمين العام ظلَّت تُعمِل أساليبها التي أضحت تقليديَّة، حيث تولَّى عضو مجلس الثورة الأصغر التعبير عن ذلك مستشهداً بـ"عساكره" الذين يجهدون في الحصول على "كيلة العيش"، ثم الهجوم على الوزير في المجلس الوطني الانتقالي الذي تولَّته وجوه الحركة الأقرب إلى نائب الأمين العام، وتصدَّى لهم اقتصاديون مرموقون من عضويَّة المجلس يدفعون عن الوزير، كانوا الأقرب إلى نهج الأمين العام، ثم مع تطوُر وقع سياسة التحرير على الفئات الأضعف اقتصادياً، ارتفع صوت رئيس اتحاد نقابات العمال[٥].

والحق أن سياسة التحرير الاقتصادي كانت تحوُّلاً جذرياً في المسار الاقتصادي لدولة السودان منذ الاستقلال، وكانت تحتاج إلى جسارة وخبرة كالتي تمتع بها وزير الماليَّة، ولكنها مهما بَدَت أقرب إلى الاقتصاد الطبيعي الذي ينفتح بغير ضوابط كثيفة، ويَدَعُ للسوق موازنة الأسعار بالعرض والطلب، فقد استدعت أُسُسَاً وقِيَماً وضوابط أخرى تستجيب للتأصيل الإسلامي الذي كانت تَنشُدَه كل برامج الثورة، وهو ما استدركه برنامج التحرير بتأسيس صناديق التكافُل والطلاَّب وتطوير قاعدة الزكاة لتغدو عنصر استقرار في الموازنة العامة وفي اقتصاد المجتمع. ولكن البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي تَنَزَّل على مجتمعٍ واهٍ بناؤه الاقتصادي، ظلَّ يستهلك ضعف ما يُنتج لمدىً طويل من السنوات وهو يتطلَّع في تنفيذ خطواته الجِذريَّة التي بدأت مع البرنامج لعون المؤسَّسات العالميَّة التي امتثل لوصفاتها وينتظر وعودها، وهي وعودٌ أثبتت التجربة أنها لا تتحقَّق، لا سيَّما في ظل نظامٍ توالت الأيام تكشف

---

(٤) تولَّى وزارة المالية الأستاذ عبدالرحيم حمدي خلفاً للدكتور سيد زكي علي.

(٥) دعا د. إبراهيم عبيد الله إلى تكوين "لوبي" لمقاومة سياسات عبدالرحيم حمدي كما تصدى للوزير في المجلس الوطني الانتقالي بدرالدين طه ودافع عنه د. أحمد إبراهيم الترابي وبدرالدين سليمان. أما تاج السر عابدون رئيس اتحاد عمال السودان فقد أشار إلى أن الوزير يستغل غياب الحرية لينفذ سياساته دون انتقاد ولا يعترض عليه سوى العمال.

عن توجُهِهِ الحضاري الجديد الذي لا يرضاهُ الصندوق وأولياؤه الداعمين الكبار.

حَوَت الديباجة الضافية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي كذلك فكراً اقتصادياً شديد الأصالة كان يحتاج لطاقة التعبئة المُستدامة شأن كل برامج الثورة ذات الطبيعة الجذريَّة وهو ما اجتهد فيه الوزير كذلك بحِسِّه الإعلامي، لكنه كان يحتاج لاجتهاد الحركة الإسلاميَّة كلها وتجاوُب المجتمع، فقد دعا البرنامج إلى تكثيف الاستثمار الزراعي لمقابلة الاكتفاء الذاتي وتمام الأمن من الجوع، ثم تبديلٌ هَيْكَلِي للاقتصاد يستخدم موارد جديدة ويُشجِّع مساهمات القطاع الخاص، ويلغي احتكار الدولة لمجالات الاستثمار كافة، ويتخلَّص من بعض المؤسَّسات والشركات العامة، ويدعو لإصلاح جذري في هياكل المصارف. ثم هو ينفتح اقتصادياً يُحرِّر الأسعار ويُرسِي قواعد اقتصاد السُوق، ويزيل عقبات الإدارة والقانون عن نشاط الاستثمار.

كما يتوسَّع البرنامج في جباية الزكاة ويلتزم بإزالة عجز الموازنة مع ختام سنوات البرنامج، ويُرَشِّد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص ولا يموِّل بالعجز ويُطبِّق سعرين للنفط والسكر حمايةً للفئات الضعيفة، ويُرشِّد الصرف على الفصل الأوَّل الذي يشمل مخصَّصات العاملين في المركز والولايات، يُشجِّع المعاش الاختياري ويُؤهِّل فائض العمالة لعملٍ جديد مفيد، ويُعِدُ دراسةً عاجلةً تُصلِحُ النظام الضرائبي وتحقِّق العدالة وتَدْفَعُ التنمية.

كما حدَّدت وثيقة البرنامج وسائلها في التركيز أساساً على التنمية الزراعيَّة وتحرير الصادر ودعمه، وتوفير موارد حقيقية من المصادر الداخليَّة والخارجيَّة، وإلغاء احتكار الدولة في الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق داخلياً وخارجياً وفي مجال الخدمات، ولا يستثني ذلك سِوى قطاع البترول تنقيباً وإنتاجاً، وذلك ببيع المؤسَّسات الخاسرة والمُتعثِّرة أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، ثم إصلاح القوانين الاقتصاديَّة مثل الضرائب والجمارك والعمل والأسعار لتواكب التوجه نحو الإنتاج والتنمية، وإجراء تعديلات أساسيَّة في هياكل وأسُس التمويل المصرفي، وتحرير أسعار التصدير والتدرُّج في تحرير أسعار السِلَع والخدمات وتثبيت السلع الأساسيَّة.

وأخيراً تطبيق نظام واسِعٍ للتكافُل الاجتماعي يُمكِّن محدودي الدخل من مقابلة التضخُم بارتفاع الأسعار الذي سيُصاحِب بالضرورة خُطُوات التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد، وإلغاء الصيغ الرَبَوِيَّة من المُعاملات كافَّة، واعتماد صيغ القرض الحَسَن ومراجعة نظام المعاشات لينسجم مع إلغاء نظام الفائدة.

جاء تطبيق البرنامج قوي الوَقْع لأوَّل الأمر على الاقتصاد التقليدي الراكِد منذ

عُقودٍ، وتجلَّت فوراً آثاره المُتوقَّعة في رفع الأسعار والتضخُم، ولكنه حرَّك الاقتصاد في مناخ محدود الموارد مهما لجأت للتمويل بالعجز ترجوه مؤقتاً ريثما يمضي البرنامج وتستقر أحوال الاقتصاد. وإذ فُتِحَت الموارد الخاصَّة لاستيراد البترول، تخلَّصت الخزينة العامة من العبء الأكبر وفُتِحَت الحدود مع ثمانِ دُوَلٍ بغير قيود على حركة السِلَع والنقد تشجيعاً للاستثمار، فانفكَّت البلاد فوراً من الحصار الذي كان خانقاً، وانتهت ظواهر النُدرَة الحادَّة وتلاشت صُفوفها التي كانت تَمتَدُ في المُدُن تنتظر نصيبها من البترول أو الخبز، ولو ارتفع سِعْرُها عالياً على الفئات الأضعف الأغلب تنتظر المُعالجات الأخرى، وباستثناء الدواء الذي دُعِمَ بشكلٍ ملموس، طَفِقَت السِلَع كلها تتحرَّر إلاَّ من توازُن العرض والطلب في الأسواق.

جاء استحداث الصناديق الاجتماعيَّة فورياً مع سياسة التحرير استشعاراً للحاجة المُلِحَّة إلى التوازُن الذي يحفظ الفئات الاجتماعيَّة الضعيفة، والتي تضرَّرت من عقابيل الاقتصاد الحُر، وتوالت عليها الضُغوط تُدْنيها من الكفاف وتُباعدُها عن الكفاية حداً أدنى في المجتمع المُسلِم المُتكافِل، فتأسَّس صندوق دعم الطلاَّب لا سيَّما بعد توسُّع الجامعات وحاجة الطلاَّب الفقراء إلى السَكن والإعاشة، ثم صندوق التكافُل لدعم الموظفين ذوي الدخل المحدود بعد أن قصُرت أجورهم عن مقابلة ارتفاع السِلَع حتى الضروريَّة، وشمل نقابات العمال والموظفين.

كما تجدَّد وفقاً لذات القرار أداء الصناديق السابقة القائمة منذ الاستقلال وبعده، شأن صندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي، بتجديد سياساتها وتفعيل أدائها، وطُبِّق لأوَّل مرَّة نظام العون العيني مواد دون النقد، فمُنِحَ العمال جوالات ذرة ''جوالين لكل عامل'' كما رُوعيت سرعة التوزيع ونجازته، فبُسِطَت المواد عبر مكاتب الصناديق في كل ولايات السودان.

أما الزكاة التي ظل المجتمع يؤدِّيها فريضة دين ولو أفذاذاً لا يبلغون بها وُلاة الأمر، فقد استُعيدت للدولة بقانون الزكاة لعام ١٩٨٤م، ثم تجدَّدت بالقانون الذي أصدرته الإنقاذ في العام ١٩٩٠م، بعد أن فَصَلَها عن الضرائب بديوانٍ مُستَقِل، مُستَدرِكاً على أخطاء التجربة السابقة في عهد مايو التي ألغت كل الضرائب دونها. ورغم أنها تطوَّرت مع تأسيس الديوان فتضاعفت جبايتها أضعافاً كثيرة (٢٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠م – ٧٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧م) فإن زكاة الزراعة تأتي في الصدارة، تتدنَّى دونها بكثير زكاة الأنعام رغم الثروة الحيوانية الضخمة في بلاد السودان، لكن إذ لم يتعبَّأ القطاع الأكثر استنارة وتعليماً ينصُرُ البرنامج الاقتصادي للدولة الإسلاميَّة كما ينبغي، ظلَّ قطاع الرُعاة وأصحاب الأنعام لا يستجيب تماماً

لدعوة الزكاة، ولو ديناً فرض عين، ثم قد تضطرب عليهم مواقع الجباية تداخُلاً بين الولايات، كما لم يَتَعَهَّدَهُم الصندوق نفسه بالرعاية ينشر تعاليم الإسلام ويُنَمِّي مجتمعاتهم البدويَّة، أو يُمَلِّك فقرائهم أصول أنعام الزكاة، لا سيَّما الذين وقع عليهم الجفاف فبدَّد ثرواتهم. لكن ديوان الزكاة تطوَّر قليلاً بفقه مصارف الزكاة وتطبيقاته العمليَّة بتحديد الفقراء أصحاب الحاجات، ثم المصارف الدعوية ومصرف العاملين عليها. وقد كان التعويل أن يتقدَّم أكثر في حساب الزكاة عنصراً لاستقرار الموازنة العامة بما لها من موارد ثابتة، ثم بتمليك الفقراء وسائل الإنتاج لإخراجهم التام من دائرة الفقر كما هو اتجاه العالم اليوم عبر المنظمات الطوعيَّة التي توظِّف الصدقات العالميَّة في مشروعات النازح المنتج واللاجئ المنتج، كذلك حتى خارج بلاده. وأخيراً رعاية اليتامى والمُشرَّدين ودعم العلاج والدواء وتثبيت ذلك في نظم الديوان وسياساته مما يستدعي اجتهاداً مثابراً، ظلَّ فِقْهُ الزكاة ونُظُمِهَا بعيدة عنه فتخلَّفت عن موافاة البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.

*****

لكن وزير الماليَّة ورائد التحرير الاقتصادي ظلَّ قليلُ التعويل على الحريَّة السياسيَّة وحريَّة الإعلام والصحافة لتمام نجاح برامجه واستقرار نظمه وسياساته، مستشهداً بدول النهضة الآسيويَّة وغيرها من تجارب العالم التي أصابت نجاحاً اقتصادياً مُقَدَّراً مع شدَّة الضوابط على الحريات السياسية اللِبرَاليَّة.

وإذ غابت الحريَّة التي تنتقد سياسة التحرير في المنابر العامة أو تنصحها تبتغي الإصلاح، أتاحت مناخات الظلام والكتمان أن يتحرَّك اقتصاد الشُمول والفوضى يهزم أصول السياسة المعتمدة الرسميَّة من أعلى أجهزة الدولة، تُلزِمُ المجتمع ولكنها لا تُلزِمُ الأجهزة التي أضحَت نافذة مُتَنَفِّذة ولا تردع الرموز التي أضحَت لا يمنع تجاوزها مانع. فسُرعان ما انتشرت الشركات الحكوميَّة المُقنَّعة تتناسل من كل مرافق الدولة، لا سيَّما أجهزة الأمن والضبط والقوَّة، تستوردُ سِلعاً معفيَّة من الجمارك والضرائب، تماثلها شركات تابعة للولايات التي تضاعفت بعد تطبيق الحُكم الاتحادي، ثم تجارٌ وأعماليون ينشطون لخاص أعمالهم، يستغلُّون راسخ صِلاتهم بأطُر الدولة والحركة ولا يَعْدَمُون حِيَلاً تحمي مستورداتهم من ذات التكاليف (ضرائب وجمارك) ومالها الواجب سداده للدولة والمجتمع، فأُضيرَت سياسة التحرير من قريبٍ باختلاف أسعار السِلَع وأصيبت في مقتل. وإذ احتجَّ المجلس الاقتصادي على تكاثُر الشركات العامَّة وما حملته من مخاطر السياسات المتناقضة contradicting policies على الاقتصاد، بدأ ضيق الرُموز العُليا بأطُر

الشُورى المؤسَّسية التي بقيت آخر معقل للكلام الحُر والنقد الباني، فتولَّى نائب الأمين العام بنفسه تحرير أسماء المدعوِّين إلى القطاع يتباينون مختلفين في الأسماء والآراء كل اجتماع، فغابت المؤسَّسية عن القطاع الاقتصادي وغَدَت شُورى بدويَّة بغير قرارٍ مُلزِم.

ثم ظهرت الأسماء الأمنيَّة والعسكريَّة ترأس مجالس الإدارات للشركات التجاريَّة، تُكمِل تحالُف خيوط القوَّة والمال الماضي سُنَّة في التاريخ، سارت بين الشُموليات الديكتاتوريَّة بغير استثناء، يُمهِّد كل ذلك لظهور تِنِّين الشركات الضخمة التي جُمِعَت لها الأموال من الجِوَار القريب، ومن مراكز بعيدة يستغل علاقات الحركة الإسلاميَّة ويُوظِّف اسمها، تقوم عليها كذلك الأطُر الموصولة بدوائر القهر والقوَّة دون علمٍ بالاقتصاد أو خبرة بنُظُمِه الدقيقة وآفاقه الرحبة، ثم بغير محاسبة وإعلام حُر. وأخيراً تدفَّقت الرساميل الضخمة العابرة للحدود تحمل شبهات الاختراق، ولا يُعينُ عليها أمنٌ اقتصادي متقدِّم بالمعلومة الدقيقة.

وإذ بَرَزَت المؤسَّسات الاقتصاديَّة نموذجاً صارخاً لتناقُض المواقف والآراء والقرارات والسياسات والأمزجة بين أعضاء الحركة الإسلاميَّة المتولِّين مناصبها العُليا، خاصة الوزراء ومُدراء المؤسَّسات التابعة لهُم، دعت عناصر من المجلس الاقتصادي لتعيين لجنة عُليا مستقلَّة من المكتب القيادي تتولَّى المُحاسبة والفصل في القضايا محل الخلاف والتنازع، إلاَّ أن ذلك المُقتَرَح لم يشخص أبداً نافذاً رغم تطوُّر المُشكلات وتواليها، وفي مؤسَّسات شديدة الأهمية. ثم تدخُلات قطاع الفئات المُستمرَّة في التعيين للمؤسَّسات الاقتصاديَّة دون أدنى تطبيق لمعايير الاختيار العلمي الدقيق، يضع في أغلب الأحيان شخصاً غير مُناسِب في مكان لا يُناسِبه، يستشعر محدودية طاقته ولكن يأبى النُصح والعون، ويستسلم أحياناً لعناصر الخدمة المدنيَّة التي يجدها لدى قُدومِه للمؤسَّسة فتستوعبه بما لها من خبرة في الاستيعاب، رغم مقترح آخر قدَّمه المجلس الاقتصادي أيضاً أن تقوم حول القادمين إلى الوظائف الاقتصاديَّة ومؤسَّساتها لجان النُصح والمساعدة، بل ظلَّ ثابتاً أن من يتولَّى الوظيفة تُحَدِّد شخصيته مدى نجاحها أو اندفاعها للفشل، وأحيانا الكارثة كما أشرنا من قبل.

أخيراً التناقُض المُزمِن بين وزير الماليَّة ومحافظ المصرف المركزي مع موازنات الأجهزة العسكريَّة والأمنيَّة، خاصة القوَّات المُسلَّحة، إذ تضغط ظروف الحرب وطوارئ مُهَدِّدَاتها قيادة تلك المؤسَّسة التي هي في ذات الوقت قيادة الدولة، فيضغطون بدورهم على الوزير والمحافظ يبغون صرفاً مفتوحاً مهما تكن الموازنة لا تطيق. بل إن الصرف قد يغدو بنداً ثابتاً في حاجة الجيش لمُرتَّبات الأعداد المُتزايدة مِن دُفَعِ المُجنَّدين والخريجين الضبَّاط، فلا تغدو وزارة الدفاع أو جهاز الأمن مؤسَّسة في الدولة خاضعة لموازنتها، ولكن مؤسَّسات فوقيَّة تُلبَّى طلباتها فوراً، أو يُغادِر الوزير أو المحافظ منصبه مُغَاضِبَاً.

كما اتصلت بتلك الأجهزة أنماط الاعتمادات المفتوحة بمبالغ ضخمة من المصارف الحكوميَّة والخاصَّة لاستيراد احتياجاتها، تُعطَى للشركات التي تسلَّل إليها المدنيون المُتعسكرون من أعضاء الحركة، الموصولون بذات الأجهزة وبالشركات التي توضع ديباجة تنسِبُها إلى الحركة أو إلى الثورة وبرامجها، يُمهِّدون الطريق كذلك لصُوَر السماسرة اليُفَّع الذي تكاثروا بعد تدفُّق النفط، لا يُشابهون صورة برجوازيَّة الحركة الأولى الواعدة، ولا يملكون مؤهِّلاتها وعلمها وخبرتها، بل لا يتحلُّون حتى بأخلاق البرجوازيَّة الصغيرة التي كانت عيباً ومنقصة من سيئات أولئك الأبرار.

*****

كان البترول هو المجال الثاني المُهِم منذ أوَّل استراتيجيَّة الحركة، كأنه يوازي كل كتلة الاقتصاد الباقية، وقد وُضِعَ إلى جانب الإعلام والاقتصاد في خُطَّة تأهيل عناصر الحركة المُتَجَدِّدة لعام ١٩٧٧م، فرغم أنه يقوم فرعاً للاقتصاد لكنه في حالة السودان يمثل شرطاً حتى لنهضته الزراعيَّة عبر أراضيه الشاسعة ولبقية البنيات الأساسيَّة اللازمة للتنمية.

إلا أنه منذ يوم الإنقاذ الأوَّل تعاطت معه قيادات الحركة في أرفع مستوياتها بالجديَّة الأتم إذ أن استهلاكه يمثل البند الأضخم في كل الموازنة والعبء الأشد إرهاقاً للاقتصاد. أما إنتاجه فيُقيم المُعادلة على وجهها لأيِّما تقدُّم منشود للاقتصاد إذ يوفر الحاجة المُلحَّة للنقد الأجنبي ويعفي عن استيراد الطاقة.

ورغم تباعُد العهد عن آخر جُهود التنقيب عن البترول في السودان منذ توقُّف شركة شيفرون الأمريكيَّة صاحبة الامتياز عن العمل بعد حادثة "رِبْكُونا" في فبراير (شباط) ١٩٨٤م، فقد تَيَسَّر للحركة الإسلاميَّة أن توفِّر للطاقة وزيراً خبيراً في مجال التنقيب سُرعان ما أكمل طاقمه البشري ذا الكفاءة العالية للبحث عن أفضل السُبُل وأسرعها لاستئناف العمل في حُقُول السودان المعطَّلة، فقد حاولت الحكومة الانتقاليَّة كما حاولت حكومة السيد الصادق المهدي، ثم بدأت حكومة الإنقاذ اتصالات مُبكِّرة ولكن شركة شيفرون لم ترُد على كل تلك المحاولات، رغم أن الجميع واجه حُجَّتها القانونيَّة التي أوقفت بها العمل بعد أن بلغ مراحل متقدِّمة وأوشكت الحقول على الإنتاج وبدأ العمل في خط الأنابيب ومِصْفَاة كوستي(٦).

جمعت لجنة وزير الطاقة الخاصة بالبترول عدداً من المهندسين والقانونيين والإداريين بلغوا (١٩) خبيراً، ثم عدداً من السياسيين ظلوا يشهدون اجتماعات اللجنة، بمن فيهم

(٦) شغل المهندس عبدالمنعم خوجلي منصب أول وزير للطاقة في عهد الإنقاذ بعد سنوات من العمل في إمارة أبي ظبي في دائرة الكهرباء والمياه.

الرئيس ونائبه ونائب الأمين العام، إضافة إلى مشاركة الأمين العام نفسه في كثيرٍ منها. وإذ اتَّصلت الاجتماعات على نحوٍ يومي لمدة عام ونصف، سرعان ما تجاوزوا صعوبة البداية التي كانت تتوخَّى أن يبلغ الجميع مستوىً من تملُّك المعلومات وهضمها والاتفاق على الأهداف، فانسجمت المجموعة وآلت رئاستها إلى خبير البترول الأهم من صف الحركة الإسلامية، تُكمِل مداولاتها وقراراتها خارج الأطُر الرسميَّة ولكنها تجد طريقها بيُسرٍ إلى القرار الرسمي كلَّما اقتضى الأمر ذلك(٧).

بدأت اللجنة العمل على النقاط الرئيسية: عودة شيفرون هي الأفضل إذ أنها الأدرى بالمنطقة والأكثر تقدُماً في العالم، أو البحث عن شريكٍ ثالث يعمل بين شيفرون وحكومة السودان، وأخيراً إلغاء الاتفاقيَّة من جانب حكومة السودان والمواجهة في المحاكم الدوليَّة ملجأ غير مرغوب فيه إلا اضطراراً.

وإذ لوَّحت الحكومة بإلغاء الاتفاق حضرت شيفرون في يونيو (حزيران) ١٩٩١م إلى الخرطوم للاجتماع مع ممثلي حكومة السودان. ورغم أنه لم يكن متوقعاً من وفد شيفرون أن يستجيب لطلب العودة، خاصة بعد نُذُر التأزم في العلاقات الخارجيَّة بين ثورة الإنقاذ والغرب، إلا أن الإعداد الجيد من قِبَلِ الخُبراء للمفاوضات أوصل الرسالة المطلوبة حول جِدِّية النظام الجديد في السودان، فردَّت شيفرون كما وعدت خلال شهرين موضِّحَة أنها تقبل التعامُل مع الطرف الثالث الذي تقترحه الحكومة السودانية.

وإذ أكد السودان مرَّة أخرى لشيفرون أنها خرجت من السودان بمزاعم المنع من العمل بالقوَّة القاهرة رغم أن معركة ''رِبْكُونا'' لم تزد على بضع دقائق، وأنها تعمل في ''أنغولا'' في ظروف أسوأ بكثير من السودان، فرغم الحراسة الكوبية فهي تتعرَّض للتفجيرات في كل يوم. طوَّرت شيفرون موقفها تطرح لأوَّل مرَّة صيغة البيع النهائي لحقوقها للطرف الثالث بدلاً عن الشراكة، وهو موقف بدا جيداً وفتح الطريق أمام اللجنة لإحكام الصفقة التي اكتملت في أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢م.

فور خروج شيفرون، بدأت الحكومة محاولاتٍ لتطوير حقول منطقة هجليج وبدأت بحقلي ''شارف'' و''أبي جابرة'' رغم أن إنتاجهما لا يتجاوز الألف برميل، لكن الأهم الذي واجه اللجنة هو الإجابة على الأسئلة التي تحدِّد مستقبل النفط في السودان: لماذا خرجت شيفرون من السودان؟ وإذا بَطُلَت حُجَّة الوضع الأمني، فهل المخزون غير

---

(٧) ترأس اللجنة الدكتور عبدالرحمن محمد عثمان وهو أحد الكفاءات السودانية النادرة في مجال البترول وقد عزم وزير الطاقة على الاستفادة منه بعد سنوات قضاها في العمل بمنطقة الخليج.

كافٍ تجارياً أم أن تكاليف الإنتاج عالية؟ وإذ لم تتيسَّر الإجابة النظريَّة عن تلك الأسئلة، وَعَدَت الحكومة أن توفِّر نحواً من مليار دولار لبدء العمل، ولكن ظرف الحكومة كان عسيراً لمقابلة ذلك الوعد بالوفاء، كما وعدت بعض الحكومات خلال زيارات لرؤسائها بتوفير المبلغ أو بعضه لكن شيئاً من ذلك لم يتحقَّق. وأخيراً وعدت الجمهورية الإسلاميَّة الإيرانيَّة بدفع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتطوير تلك الحقول، وهو وعدٌ لم يَرَ النور أبداً.

وإزاء عرضٍ تقدَّمت به شركة كنديَّة "ستيت بتروليوم" يقوم عليها كندي من أصول باكستانيَّة لشراء كل امتياز شيفرون، تحرَّكت معضلة استخراج النفط رغم رفض حكومة السودان لبيع الامتياز كاملاً لأنه يُعيدُها مرَّة ثانية للمأزق السابق، فامتياز شيفرون يُغطِّي كل المساحة الواعدة (نصف مليون كيلومتر مربع)، فبعد عودة الامتياز لحكومة السودان عملت على توزيعه إلى مناطق صغيرة لتبدأ تخصيصها من جديد، لكن المستثمر الكندي تجاوب مع شروط الحكومة وأوفى وعده، واستطاع خلال ثلاثة أعوام أن يحقِّق الأهداف الأساسيَّة للجنة، فزاد حجم المخزون من ٣٩٥ مليون برميل إلى ٦٣٥ مليون برميل، فأثبت بذلك أن المنطقة عالية المخزون، وافرة البترول بما يوافي الربح التجاري، ثم أتبعت الشركة عملها بإحسان رغم ضعف وضعها المالي، إذ عرضت امتيازها على نحوٍ من (٤٠) شركة عالميَّة رافعةً عن حكومة السودان تكاليف العمليَّة التي كانت تُقَدَّر بخمسة ملايين دولار.

احتفلت "ستيت بتروليوم" مع حكومة السودان في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٩٦م بإنتاج حقل هجليج، ووقَّعت في ذات الوقت عقداً بتطوير الحقول، بسطته لنحوٍ من (١٢) شركة، استجابت عشرٌ منها، وجاءت كل واحدة تظُنُّ أنها وَحْدَها بسبب الحصار السياسي الذي اشتدَّ على السودان، فوجدت المنافسة أحمى ما تكون.

وإذ تصوَّبت رؤية الخبراء والقيادة أن الشركات الغربيَّة الكُبرى تستبدُّ بحقولها الكثيرة عبر العالم، وقد لا تُسارِع بإنتاج نفط السودان الملدوغ لمدى عقد كامل من جُحْرِها، اتجه العطاء ليرسو عند شركاتٍ من الشرق الأقصى خَبِرَت العمل في ظروف قد تكون أقسى من ظروف السودان، وهي في حاجة للنفط لخاصَّة بلادها وليس للسوق العالمي، ثم نصيبٌ من الإنتاج لشركة سودانيَّة بعد استبعاد فكرة إنشاء مؤسَّسة للبترول، فالشركة يمكن أن تذهب بوصفها الاعتباري إلى المحاكم والتقاضي فلا تضطر الحكومة إلى ذلك(٨).

---

(٨) اختيرت شركة سي. إن. بي. سي. الصينية وشركة بترونـاس الماليزيـة ورغـم أن بترونـاس حاولـت أن تصطحب شركة توتال فقد رفضت الحكومة السودانية لأن توتال لها سابقة في تعطيل نفط السودان حتى دون إعلان "القوة القاهرة" كما فعلت شيفرون، وهي معروفة كتلك بالبطء الشديد، وقد كان وقع الرفض على الفرنسيين شديداً جداً إذ كانوا يظنون أن لهم مودة خاصة مع السودان وسط حالة عداء شديد من بقية دول الاتحاد الأوروبي كما أخذت "سُودابِتْ" نسبة في العطاء بهدف تدريب الكوادر السودانية لتتولى العمل مستقبلاً.

بانضباطٍ تام وجِدِّية في تنفيذ البرنامج الذي وضعته الحكومة، دخلت الشركات في العمل معاً وفق جدولٍ زَمَني يكتمل بالإنتاج والتصدير في الفترة بين ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٦م إلى الموعد المضروب ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٩م، فبدأت العمليات الأولية للبرنامج في بداية العام ١٩٩٨م واتصل الجدول كما ينبغي ولم يتأخر إلا موعد التصدير إلى أغسطس (آب) من نفس العام ١٩٩٩م، وذلك بأسباب من اختلاف الشركات على عدد المحطات، إذ لم تُوَضَّح كما ينبغي في الاتفاق، ولتُصَدَّر أوّل شُحنَةٍ من بترول السودان من ميناء سوداني، رغم شَكٍ شديدٍ يَسْتَريب في تحقيق الحلم من الأصدقاء قبل الأعداء.

إلاَّ أن قصَّة البترول رغم ما بُذِلَ فيها من طاقةٍ في العملِ كانت تَصِلُ الليل بالنهار، ثم اجتهادٌ عِلمِيٌ دقيق هيَّأ لنفط السودان أن يخرُج من عُنُق الزُجاجة، ورغم المثال الباهر الذي قدَّمه المستثمر الكندي وبعض أصدقاء السودان من البذل الذي يُقَدِّم نجاح العمل على المصلحة الخاصَّة، رغم ذلك لم تخرُج قصَّة الإنجاز العظيم سالمة من تدافُعات نُخبَة الحركة الإسلاميَّة مع بعضها، فرغم وُضُوح التكاليف وحِسَابُ الخُطُوات منذ أوَّل المُداوَلة مع شيفرون، ومع أيلولة الوزارة بعد الوزير الأوَّل إلى مُخْتَصٍ جيولوجيٍ رائِد من صف الحركة الأوَّل ظلَّت أوساط الشريحة القياديَّة مع توالي النجاح في مشروع النفط تتوالى عليها الاحتجاجات والاختلاف في المواقف والمصالح، ثم الصِراعُ المُستَتِر بين العسكريين والأمنيين مع الأمين العام في إقالة الوزراء أو تثبيتهم، ثم ظاهراً في مسرح الاحتفال الأوَّل بمنطقة المُجْلَد(٩)، تمهَّد الطريق أيضاً لصراع الطفيليين الكبار في المجال الأسخى بالأموال وأرقامها الفلكيَّة، لا يَعْدَمون كذلك نسبة إلى الإسلام أو الحركة أو المصلحة الاستراتيجيَّة، ثم يُضيفون إلى تحالُف المال والسُلطة عصبيَّات اقتصاد العشيرة في سُنَّةٍ أخرى ماضية مع فساد أنظمة القهر والشُمول، كما هي ماضية (لعنة البترول) على الدول التي لم تَحْمِدَ نعمته بِعَدلِها وحَقِّها، من مأساة ''بيافرا'' إلى مأساة ''دارفور'' ثم كارثة احتلال العراق.

*****

مع تدفُّق النِفْط، بدأ اقتصاد السودان وكأنَّه يتعافى لأوَّل مرَّة من كوابحه المُعطَّلة ليبدأ الانطلاق على صراطٍ مستقيم، يُوظِّف العائد الكبير لتحريك الاقتصاد كله نحو

---

(٩) تولى الأستاذ أحمد عبدالله جار النبي صاحب "شركة كونكورب" من روّاد الأعماليين في الحركة الإسلامية دور الطرف الثالث الذي اشترى الامتياز من شركة شيفرون وفق اتفاق وخطوات واضحة رتبتها الحركة الإسلامية بالكامل، ولكن مع تطوُّر عمليات البترول اشتدَّ الخلاف بين شركته "كونكورب" ووزارة الطاقة. كما تعاقب على الوزارة المهندس عبدالمنعم خوجلي، د. عثمان عبدالوهاب، العميد صلاح كرَّار وأخيراً د. عوض الجاز. وقد ظلَّ الأخير متحفظاً على تعيينه وزيراً للطاقة بعد إعفائه من وزارة مجلس الوزراء، وظلَّ الأمين العام يؤكد له أن وزارته السابقة لا أهمية لها، ولكنه بتوليه وزارة الطاقة يقف خلف أكبر مشروع اقتصادي في تاريخ السودان.

التنمية، لا سيَّما الزراعة الواسعة وإمكاناتها المذخورة الهائلة، لكن المُهْدَرَة بسبب نقص رأس المال الذي يصلها بسُبُل الميكنة الحديثة وتكاليفها الباهظة، فالنِفْطُ يدفع بها لتحقيق الحُلُم التالِد الطريف "السودان سلة غذاء العالم وساحة العرب وأفريقيا التي تتكامل فيها الإمكانات نحو النهضة الأتم".

كذلك تتوازن في الاقتصاد الجديد الثروة وتَتَنَزَّل إلى الشعب لامركزيَّة مَوْصُولةٌ بالموارد مُسَلَّحَة بالمَقدِرَة، نافِذَة لأوَّل مرَّة لتحقيق قِسْمَة المَوَارِد بعد بَسْطِ السُلطَة، إذ كانت شحيحة ولكنها اليوم واعِدَة تنتظر الميزان القِسْط بين أهل السودان كافَّة. ثم هو اقتصاد مبادراته من المجتمع الحُر مهما اكتمل التخطيط مركزياً يَتَكَامَلُ بين الولايات يَتَوَخَّى مصلحة الجماعة وتقوم فيه علاقات الإنتاج والتراضي والوِفَاق والاستِنْفَار ويَتَطَهَّر من النزاع والاختلاف والقُعُود.

وإذ أن بُشرَى النِفْط نِعْمَةٌ تُوجِبُ الحَمْدَ والشُكر فإن اقتصاد الإنقاذ كان يُرجَى له بعد مراجعة كَسْبه لمدى عقد كامل في تطبيق نُظُم الاقتصاد الحُر أن يثوب إلى جوهر رسالته، فالمالُ مالُ الله والشعبُ مُستخلفٌ لإعمار الحياة به، فالشعبُ المُؤمن يبتغي من وراء المال الكسب والإنتاج إزكاءً لروح الرسالة التي تصل الدُنيا بالآخرة وتُشيعُ روح التعاون والإخاء، ليقوم الاقتصاد شأن سائر الحياة على معنىً أخلاقي يَصِلُ الأجيال كذلك ويَمِدُ الحاضر إلى المُستقبل ويجعل السَعي كله متكاملاً لا ضَرَر للقَرْن الحاضِر مِنَ الناس ولا ضِرَار لقُرُون المُستقبل.

فمهما تكُن سياسة التحرير قد قَصُرَت عن تقنين وتطوير المُشاركة الشعبيَّة، فالوِجهَة اليوم في ظِلِّ اقتصاد النِفْط أن تُنشَرَ الشركات العامة المملوكة للمنتجين لزيادة الإنتاج وتوزيع الثروة، ولتصل المُنتَجُ المحلي بالأسواق المحليَّة وأسواقُ العالم، ثم لتحقيق الكفاية في الولايات المساهمة الفاعلة في الدخل القومي.

وكما جاء النفط مورداً جديداً مُهِماً كان الرأي أن تُراجَعَ الإيرادات كافَّة لتأصيلها وتطويرها بنظرة شاملة قوميَّة، فالضرائب تُراجَعُ حُدُودُها ومَصَارِفُها والأوعية التي تُؤخذُ منها وعلاقتها بالزكاة وكيف تُبسَط بالقِسط وكيف تقوم العدالة فيها موزَّعة لتوافي الأجدى بين الاستهلاك والإنتاج.

ثم تطوير فقه الزكاة بآليات معاصرة تبتدع الصناديق ضمانةً للأسر المُنتجة "الغارمين" وصندوق دعم الطلاَّب "في سبيل الله" وصندوق الأمومة والطفولة ورعاية الأيتام "المساكين والفقراء". ثم بناء الموازنة وفق نظرة شاملة تستوعب حاجات الصرف

كافة، وتُقيمُ اعتباراً للزكاة والمُساهمة الشعبيَّة في إطار كُلِّي يُوازِن المصارف والموارد من المجتمع، كما تُحَدَّدَ أولويات المُوازنة وفق الخُطَّة العامة للاقتصاد، والأسبقيَّات الاجتماعيَّة والسياسيَّة وإصلاحها لتقوم على مشروعات "موازنة برامج"، "موازنة أداء" لتُوافي تأصيل المال مقابل العمل، وليتناسب الصرف بدقة مع مراحل إنجاز المشروعات.

أما الأجُور فينبغي أن تُجدَّد أصولها النظريَّة والعمليَّة في سياقٍ كُلِّي للتكافل الاجتماعي ومكافحة الفقر وربط الإنتاج في الدولة والمؤسَّسات بالخِدْمَات ضِمن خُطَّة طويلة ومُتَدَرِّجَة لربط نوع العمل وتقنياته بالحاجة الفعليَّة للمجتمع والعائد المرجو من العمل.

كذلك النقد، تُجدَّد سياساته في ظل تحوُّل مسؤوليَّة التنمية المحليَّة للمُجتمع وتطوير الجهد الشعبي وتعزيزه واستحداث آليات جديدة للتمويل (سندات حكومية عامة أو مخصَّصة للمشروعات) بديلاً عن التمويل بالعجز ولمحُارَبَة التضخُم بالنظر في عرض النقود المواكبة لمجالات الصرف.

أما المصارف، فيتوالى الاجتهاد لتمام الأسلمة وتوجيه صِيَغِها نحو المشاركات واستحداث صِيَغ لتمويل الصناعة بعد رفع رأس مالها وزيادة كفاءتها والنظر في أصول مِلكيَّتها بالنظر لحقوق المودعين، ودورها في عرض النقود لكي لا يكون دُولَةً مُركَّزاً بين الأغنياء.

ثم تنقية المعاملات التجاريَّة من المخالفات الشرعيَّة ومن اضطراب نظام السوق بإشاعة المعلومات وصِحَّة العقود وإعلان الأسعار الجارية.

أخيراً، تعريف الفقر تعريفاً دقيقاً يُراعي البنية المخصوصة، ثم تركيز الجهد بعد التعريف على الشرائح الأشد فقراً والأكثر حاجة، وتصميم مشروع قومي لمحُاربة الفقر يعمل عَبْرَ مراحل بعد فحص علاقات الإنتاج ومشروعاته والتنمية الشعبيَّة والتخطيط العُمراني وحركة السُكَّان وتوزيع الاستثمار بعد إسعاف المُتضرِّرين وبَسْطُ الأمن الغذائي، وقيام الخَدَمات للشرائح المُستَهدَفَة[١٠].

---

(١٠) الأفكار الواردة حول تقويم الاقتصاد بعد العشرية الأولى ومقترحات التأصيل والبدائل هي خلاصة لورقة أعدَّها الدكتور أحمد إبراهيم الترابي، أحد أبرز الاقتصاديين في الحركة الإسلامية وشاركه في التحرير الدكتور سيف الدين محمد أحمد مقرِّر لجنة متابعة الاستراتيجية القومية الشاملة ونُوقشت بهيأة الأعمال الفكرية بحضور د. حسن الترابي أمين عام الحركة الإسلامية والفريق عمر البشير رئيس الجمهورية والأستاذ عبدالرحيم حمدي وزير المالية الأسبق. كما شارك من خارج السودان الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب المصرية.

الفصل التاسع

السِّيَاسَة الخَارِجِيَّة

المُنعَطَفَات الكُبرَى



توفَّرت ثورةُ الإنقاذ ساعة ميلادها في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م على ميراثٍ لا يُضاهَى من علاقات الحركة الإسلاميَّة الخارجيَّة:-

- بِضعُ آلافٍ من الخريجين وحاملي الدرجات الأعلى درسوا في شتى بقاع العالم، وأسَّسوا وشائج وعلاقاتٍ مع أهلِ البلاد حيث أقاموا مع مَن وَفَدُوا مثلهم يطلبون العلم أو العمل، وتوطَّدت الصلة خاصَّة مع المُنتمين للحركات الإسلاميَّة بالغةً ما بَلَغَت مدارسُها ومشاربُها ومناطقُها عَبرَ مساحة العالم وقارَّاته. فقد شَهِدَت أواخر العقد السبعين إلى أوَّل العقد التسعين من القرن المُنصرم نهضةً فريدةً في نشاط العمل الإسلامي الحركي في خارج الحوزة الجغرافيَّة لَمواطَن الإسلام التقليديَّة، لا سيَّما أوروبا شرقها وغربها إلى شمال العالم، منتظمةً الأمريكَتَين. وكان السودانيون في قلب تلك القَوْمَة بما حملوا من أخلاقٍ تَسَعُ الأجنبيِّين في رحابةٍ ويُسر، وبما زوَّدتهم حركتهم الإسلاميَّة من انفتاحٍ وتجارب في الفِكر والعمل أهَّلتهُم أن يكونوا قُدوة وقادة يترأسون التنظيمات الطلابيَّة والعامَّة، ويتوسَّطون بين المُختَلِفين ثقافاتٍ ولغات أو المُشتكِلين في مناهج العمل أو توتُّراتٍ في خاصَّةِ العلاقات وعامِّها.
- العلاقات التاريخيَّة لقادة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة مع رموز حركة الإسلام في العالم كافة، إذ نشأوا في كَنَفِ التيَّار العام لحركة الإخوان المسلمين العربيَّة ثم تطوَّروا مُنذُئِذٍ مُنفَتِحين على الجماعة الإسلاميَّة الهنديَّة ودعوة قائدها المُفَكِّر "أبو الأعلى المودُودي" وعلى ثورة الجزائر ومفكِّرها "مالك بن نبي"، وامتَدُّوا بالوشيجة إلى إسلام الأمريكيِّين الأفارقة، فزارهُم "مالكولم إكس" في الخرطوم، ولكنهم أثَّروا على التيَّار الرئيس في الحركة الأم، وقرَّبوا "وارث الدين" نجلَ الزعيم الكبير "أليجا محمد" إلى مسار الإسلام السُنِّي ومَرجِعِيَّاته.
- شَهِدَ السودان في احتفالات نظام جعفر نميري بمرور عامٍ على تطبيق قوانين الحُدود الإسلاميَّة في العام ١٩٨٤، شَهِدَ توافُد غالب قادة ورُموز الحركة الإسلاميَّة في العالم إلى الخرطوم تجاوباً وثقة في الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة وقد ربطتهم إلى قادتها علاقاتٌ وثيقةٌ شخصيَّة من بعد الأُخُوَّة الفكريَّة.
- دَفَعَت ثورة مايو (أيار) ١٩٦٩م في هبَّتها الأولى اليساريَّة بأعدادٍ من الإسلاميين مفصولين من وظائفهم في الدولة، لالتماس الرِّزقِ خارج أطُر الدولة إلى خارج حدود السودان مُغترِبين في دُول الخليج والمملكة العربيَّة السعوديَّة، وتوغَّل آحادٌ منهُم إلى الداخل الأفريقي شرقاً نحو كينيا ويوغندا ومن أفريقيا الوسطى إلى زائير وحتى غرب

أفريقيا تُجّاراً مُقيمين، أو مُوظفين وقُضاةً ومُعلّمين في نيجيريا. كما اتّسعت بآخرين سُبُل التجارة والأعمال نحو شمال أفريقيا العربي وبلغوا حتى أوروبا، فتعلّموا أساليب حديثة على الحركة الإسلاميّة وعلى عامة الساحة السودانيّة في الكسب والاقتصاد، لكنّهم عادوا جميعاً بكسبٍ للحركة في العلاقات الخارجيّة لا سيّما الشعبيّة المعنيّة بالمجتمع فوق الأُطُر الرسميّة والدبلوماسيّة.

- أتاحت سنوات "المُصالحة الوطنيّة" (١٩٧٧-١٩٨٥) سانحةً توافقت فيها كُسُوبُ الحركة السابقة في مهاجر العِلم أو العمل مع هامشٍ متّسع لحريّة العمل في الدعوة وفي العمل الإنساني الخيري، انتظم في أطُرٍ عابرةٍ للحدود مُنظّماتٍ وجمعياتٍ ووكالاتٍ للإغاثة غير حكوميّة، فاستوعبت النظُم الجديدة عشرات من شباب الحركة الإسلاميّة ذوي المثابرة والتجربة المحدودة في عهد الطلب والدراسة بالجامعات لتتّسع بخبرة العمل الطوعي الحديث، ويضيفوا إلى الحركة معرفةً جديدةً ببلادٍ وأطُرٍ جديدة، نفعت كلها منذ أول تأسيسها واستُثمِرَت في أول الثورة الإنقاذيّة لتثبيت أسُس العهد الجديد والذود عنه.
- منذ أوان التحرير من الاستعمار وحركاته اتّصلت الحركة الإسلاميّة السودانيّة بمُنظّمات التحرير وأطُره ورُموزه، وحتى "وعد بلفور" والغزو الصهيوني لفلسطين تعرّفت قيادات الحركة السودانيّة إلى قادة الثورة الفلسطينيّة، وشارك أفذاذٌ منهم مُتدرِّباً ومُقاتِلاً في مُعسكراتها، إذ كانت بعضاً من جهاد حركة الإخوان المصريين ثم استقلّت بمنظمتها، فصار إليها بعضاً من روّاد الحركة السودانية ليكونوا بعضاً من "فَتْح" وطلائعها.
- كما امتدّت حركة التحرير بالثورة الإرتريّة حرباً على الكيان الإمبراطوري "الهيلاسِلاسي"، فتجاوب معها عامّة ساحة السودان، يُؤيّدون الاستقلال عن أثيوبيا، ولكن الحركة الإسلاميّة امتدّت نحوهم بولاءٍ خاص تمُدُّهم بما وسعِها من عونٍ، مهما تفرّعت فصائل التحرير الإرتريّة وتقلّبت في المناهج والمدارس الفكريّة من الإسلاميّة حتى الماركسيّة، وظلّت الحركة الإسلاميّة تستقبل وُفُودَهم وتُرسِلُ إليهم رُسُلَها مُشارِكةً في مؤتمراتهم ومناسباتهم. كما تفاعلت الحركة مع جملة حركات التحرُّر في الجوار الأفريقي، وتواجد أعضاءٌ منها دائماً في قلب التقلُّبات التي ظلّت تغشى تلك البقاع في أفريقيا الوسطى إلى زائير، أو الكُنغو أو تشاد، فأقام بعض أعضاء الحركة لسنواتٍ تُجّاراً وعاملين ومُعلّمين وتعرّفوا إلى قادة تلك الحركات، وشارك بعضهم في العمليات لا سيّما من قبائل الحدود مزدوجي القطرية، واستُشهِدَ أفذاذٌ من الحركة خاصّة في اضطرابات تشاد لأوّل العقد الثمانين.

- منذ أول عهد ''المُصالحة الوطنيَّة'' تَصَوَّبَ جَهدٌ من الحركة الإسلاميَّة لرعاية علوم الإسلام واللغة العربيَّة في أفريقيا، واستقطبت تلك الدعوة بعض المؤسَّسات وبعض وجوه الخير والدعوة من دول الخليج، فتأسَّس بفضلها المركز الإسلامي الأفريقي ترعاه نحواً من ثمان دُوَلٍ ممثلة في مجلس الأمناء الذي يقوم عليه.
- إذ جذب القبول إلى المؤسَّسة الفريدة في العالم العربي التي تلبي حاجة القارة وتروي ظمأها للعربيَّة وعلومها وللإسلام، تقاطر إلى الخرطوم طُلابٌ أفارقة من الصومال إلى حدود مدغشقر وعَبرَ كل إقليمٍ وقُطرٍ فيها، كلُّهم مرُّوا بالخرطوم وأقاموا سنوات واتصلوا بحركتها الإسلاميَّة ومناشطها وفكرها صلةً وثيقة كأنهم بعضٌ منها. وتطوَّر المركز إلى "جامعة أفريقيا" المشهورة اليوم، والتي عاد خرِّيجوها بالعشرات عاملين في بلادهم بالخير والعلم، لكنَّهم ظلوا رُسُل خيرٍ لحركة الإسلام في السودان، يسُرُّهُم ما يسُرُّها ويسوؤُهُم ما يسوؤُها.
- لكن منذ اندلاع الجهاد الأفغاني ضد الإمبراطوريَّة الروسيَّة السوفيتيَّة اتَّصلت الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة برموزه وتبنَّت قضاياه، واستقبل السودان لأخريات حكم النميري وبدفعٍ خاص من الحركة أوَّل مبعوث لحركة الجهاد الأفغاني، أوصل أولى رسائل المقاومة للعالم العربي. ثم انخرط أعضاءٌ من الحركة في عمل الوكالات المتَّصلة بالغرب حتى قامت وكالة يدير السودانيون أغلب شأنها، كما توسَّط أمين عام الحركة بين رموز الجهاد الأفغاني وقادته ورسُلٍ من الإدارة الأمريكيَّة لتبدأ أكبر مدُود الدعم الغربي ضمن أطُر ومراحل الحرب الباردة.
- أخيراً اختصَّ الشأن الخارجي كافة منذ أوَّل العقد الثمانين بأمانةٍ في قيادة التنظيم ترعى علاقاته وموضوعاته، كما ترعى شؤون عضويَّة الحركة بالخارج مهما تكُن طبيعة إقامتهم وأنماط أعمالهم مُغتربين وطلاباً للعلم، من مدارس الجالية السودانيَّة إلى الوجود الجامعي الكثيف في مراكز عديدة، ثم مبعوثي الدراسات العُليا وأعضاء الملحقيَّات والسفارات من أعضاء الحركة. وبين يدي الإعداد لمرحلة تَوَلِّي السلطة تحوَّل كثيرٌ من اختصاصات الشأن الخارجي إلى هياكل الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، وتوالت زيارة وفود الجبهة إلى الخارج مِهاداً لانتقال الحركة الإسلاميَّة إلى مرحلة الدولة، فزاروا بقيادة الأمين العام للجبهة مِصرَ وليبيا والصين، ثم جولات أوروبا في سويسرا وبريطانيا، وجولات الجوار الأفريقي في نيجريا وتشاد، وكان تولِّي الأمين العام في آخر العهد الحزبي منصب وزير الخارجيَّة لأشهُرٍ معدودات بمثابة الشوط

الأخير من الإعداد للثورة ثم الدولة(١).

نحو الإعداد للثورة كان همُّ التأمين الخارجي يُوازي الداخلي أو يفوقه، فأكبر حجَّة تبرِّر الثورة انقلاباً على حكومة مُنتخَبَة من بعد "مُذكِّرة القوَّات المُسلَّحة" فبراير (شباط) ١٩٨٩م التي جسَّدت الخطر الداخلي على الحركة واقعاً، كان هاجس العُدوان على الإسلام من الخارج ولو جاء ديمقراطياً عبر صناديق الاقتراع، فقد تصوَّب الرأي قبل شواهد الجزائر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١م وقبل تطورات تركيا نحو منتصف العقد الأول في الألفيَّة الثانية، تصوَّب حُجَّةً أن الديمقراطيَّة قيمة حضاريَّة رفيعة تُوجِبُ جهد الإصلاح الذي تتزعَّمه دُوَل الحضارة الغربيَّة الكُبرى ولكن الحضارة ذاتها القيمة الجوهريَّة الأكبر، فالغربُ يستفزُّه ويستحثُّه للمنافحة والخروج أن تُضيء بؤرة للحضارة الإسلاميَّة مهما تكُن في بلدٍ أفريقي ضعيف نحو أطراف العالم الإسلامي، فضلاً عن حواضره التاريخيَّة الكُبرى مثل مِصر أو العراق، فلو تناظرت الديمقراطيَّة والحضارة فإن الحضارة تَغلِبُ في عُمق الشعور الغربي وتمثلاته قراراً وعملاً. فالسُّودان منذ الاستعمار له نصيبٌ من بذرة الحضارة الغربيَّة في أرضه ثقافةً ونُظُماً وقوانين وطلائع من أجيال الموالاة للغرب يُحِبُّونه ويُوالُونه ويكرهون أن يُقتَلَعَ غرسُه ولو بالإسلام، فقد اعتبرت الحركة الإسلاميَّة بما انتهت إليه العلاقة مع نظام مايو (أيار) بقيادة الرئيس جعفر نميري بعد إعلانه قوانين الشريعة الإسلاميَّة سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، إذ لم يَنقُض النميري مُوالاته للحِلف الغربي الأميركي لكنه أعلن ثورة إسلاميَّة في القوانين على منهجه الشمولي الذي لم يكن يثير الغرب بمثل ما أثارهم ذلك الإعلان، فلم يلبث حتى زار الخُرطوم نائب الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) ووضع النميري بين خيار الكُرسي والاستمرار في الحُكم عَبرَ الدَّعم الأمريكي وخيارِ المُضِي في تشريعاته الإسلاميَّة والمُواجهة الغربيَّة الأمريكيَّة. لكن أمريكا صوَّبت نحو عين الإسلاميين الذين يُحالفون النميري ويُشاركونه في الحُكم، فرغم حرصه الشديد أن لا يُنسَبَ فضلُ التشريعات الإسلاميَّة إلى تلك الثلَّة من رُموز الحركة الإسلاميَّة في الوزارة والحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي" وفي مجلس الشعب التشريعي، فإن رؤية الغربيين ظلَّت ثابتة أن الإسلاميين وراء التحوُّلات التي طرأت على سيرة النميري ومسيرة حكمه، ولم يجد النميري بُداً من أن يُودِعَ أمين عام

---

(١) لم ترع الحركة السودانية تطوير وحدة للدراسات المناطقية المتخصصة (Area Studies) يغريها انبثاث منسوبيها في كل مكان، حتى مراكز النهوض الآسيوية الجديدة (الصين، اليابان، إندونيسيا، ماليزيا) إذ عاش على الأقل بضع من عضويتها سنوات في تلك البقاع وأتقنوا لسانها ونال بعضهم أرفع الدرجات العلمية في أحسن جامعاتها، لكن تحديات الدولة لم تلبث أن أكدت الحاجة لذلك النمط من المتخصصين، كما أن صراعات الدولة سرعان ما أزاحت الرجل المناسب عن المكان المناسب في العلاقات الخارجية.

الحركة الإسلاميَّة وعدداً من الوزراء والمستشارين والنوَّاب السُّجون قبل أن يُعلِنَ رسمياً إعفاءَهم من مناصبهم الدستوريَّة الرفيعة[٢].

*****

كان أوَّل هَمِّ الحركة هو تأمين الجوار الإقليمي، لا سيَّما مِصر والسعوديَّة فإذ يُعهَدُ البُطء في ردود الفعل للثانية وجوارها، فإن سُرعة التصدِّي من الأولى ومحور ولائها الغربي هو المُتوقَّع، وإذ أن خُطَّة التمويه عن الوجه الإسلامي وراء الانقلاب هي التي اعتُمِدَت فإن كِفلاً مُقدَّراً منها قد تَصَوَّب نحو الجارة الشماليَّة، يُبلِغُها بالانقلاب قبل تمام وقوعه ويطمئِنُّها بالرسائل القبليَّة ثم بالخطاب المُعتدل المُحايد منذ بيانه الأول، ثم بالشخصيَّات ذات التوجُّه المصري والعلاقة الخاصة الحميمة معها[٣].

استقبَلَت مِصرُ رسائل التحايا بمثلها وزادت أحسن منها، إذ لم تكُن على وِفاقٍ وطِيب علاقاتٍ مع النظام المُنقَلَب عليه، فهو مع مناهجه الديمقراطيَّة التي تُخالِفُ مناخ المنطقة العربيَّة وقد تُغرى بالعَدوَى، مال رئيس وزرائه بعلاقاته وزياراته نحو إيران وليبيا، كما جَنَحَ بخطابه نحو الاستقلال في المواقف الخارجيَّة، وأفرز التنازُع بينه وبين الحزب الحليف في الائتلاف الحاكم، ذي الصِلات التاريخيَّة الخاصَّة مع مِصر، اضطراباً في جملة ميزان العلاقات الخارجيَّة، وكانت حصيلة العلاقة المصريَّة السودانيَّة إبان العهد الحزبي أقرب إلى السلبيَّة، يعتريها الفتور وقد تقارب التوتر والقطيعة[٤].

بلغت إذن خُطَّة التأمين والتمويه الأولى أهدافها بأحسن مما خُطِّطَ لها فقد بادَرَت مِصرُ بالاعتراف بالنظام الجديد، وتولَّت تقديمه إلى الساحة العربيَّة عَبرَ اتصالاتٍ مباشرةٍ تولاَّها الرئيس المِصري بنفسه، لتتوالى الاعترافات من الدول العربيَّة كافة وتنفتح أبوابها لاستقبال وفود الثورة يقودُها أعضاء مجلس الثورة، وليتحرَّك جُمود العلاقات السودانية

---

(٢) في العاشر من مارس (آذار) ١٩٨٥م وبعد يوم واحد من مغادرة نائب الرئيس الأمريكي الخرطوم إلى أديس أبابا ضمن جولة في القرن الأفريقي للتصدي للمجاعة البشعة التي ضربت الإقليم، اعتُقِلَ د. حسن الترابي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية وأحمد عبدالرحمن محمد وزير الشؤون الداخلية ويس عمر الأمام رئيس هيأة مجلس الشعب وعمر يس السفير المتجوِّل برئاسة الجمهورية ضمن العشرات من أعضاء الحركة.

(٣) ورد في بيان الإنقاذ الأول ضرورة تحسين العلاقات مع مصر والسعودية و ليبيا. وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أول من أذاع نبأ الانقلاب قبل بثه من إذاعة أم درمان.

(٤) كانت العلاقات بين حزب الأمة المؤسَّس على ميراث المهدية ومصر في غالب عهدها باردة أو متوترة، وفي المراحل الأخيرة من حكمه ارتبط السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة رئيس الوزراء بعلاقات جيِّدة مع ليبيا وقادة الثورة الإسلامية الإيرانية، وفي إطار حساب الحساسيات العربية يومئذ، فإن ذلك يشير إلى علاقة باردة أو متوترة مع مصر ومحور دول الخليج العربية لا سيَّما السعودية. كما رفض الصادق المهدي ترشيح الحزب الاتحادي الديمقراطي للسيد أحمد السيد حمد لرئاسة الجمعية التأسيسية (البرلمان) واصفاً المُرشَّح بأنه: «ينتمي إلى ميراث الخديوية المصرية».

مع الدول العربيَّة لا سيَّما الأقرب إلى السودان (مصر وليبيا والسعودية)، ثم الأبعد (دول الخليج). فتولَّت مِصرُ التبشير بالثورة وبادَرَت السعوديَّة بفكِّ بعض أموال الإغاثة التي حَبَسَتها عَمْداً عن النظام المُباد، وتبرَّعت ليبيا بأول شحنة بترول لمقابلة الضيق والحاجة الماسَّة التي قابلت الثورة في أول عهدها، وفتحت دُول الخليج المنابر لتُخاطب الإنقاذ حُشُودَ الجاليات السودانيَّة في بلادها، كما أقرَّت الدول العربيَّة مُجتمعة توجيه غالب مشاريع العون الاقتصادي لا سيَّما الزراعي نحو السودان(٥).

وافق انقلابُ الإنقاذ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م صُعود الرُؤى والأصوات الداعية للحُكم الرشيد المؤسَّس على حقوق الإنسان، لا سيَّما حق التعبير والتنظيم والتبادُل السِّلمي للسلطة وحكم القانون والذي ترتَّب عليه انحسار المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، خاصة في الولايات الأمريكية وأوروبا. وإذ اتَّسقت المواقف الأوروبيَّة نحو التحفُّظ والرفض وتجميد المساعدات التمويليَّة وحتى الإنسانية تجاه سُلطة الإنقاذ الجديدة المُنقلبة على حكومة مُنتخبة ديمقراطياً، ثم حلِّها للأحزاب وتعطيل النقابات والصُّحُف، وإذ اتسق الموقف الأوروبي حتى كأنه موقف واحد لا يتزحزح، اتَّسم الموقف الأمريكي بالمرونة، وعبَّر مساعد وزير الخارجيَّة الأمريكي عن رغبة إدارته في مساعدة الحُكم الجديد في السودان، وأن موقف بلاده سيتحدَّد وفقاً لموقف الإنقاذ من قضيَّة السلام في الجنوب وقضية وصول الإغاثة رغم القوانين التي تمنع حكومته من التعاون مع سلطةٍ تبلُغُ الحكم بانقلابٍ عسكري.

نحو أفريقيا، لا سيَّما المتاخمة الحدوديَّة الموصولة بالحرب المُتطاولة في الجنوب (أثيوبيا وأوغندا وكينيا)، سارَعَت الإنقاذ تلتمس التصدِّي للتحدِّي الأول الذي يجابه حكمها لإحقاق السلام في جنوب السودان، وإذ مضت القصَّة على نحو ما وصفنا في فصلٍ سابق، فقد أبدت الدُّولُ الثلاث الأكثر تورُّطاً في ملف الحرب والسلام بين حكومة المركز والحركة الشعبيَّة لتحرير السودان رغبةً صادقةً في عون النظام الجديد، وأظهرت منذ أول الاتصالات المُبكرة مدى تأثُّرها بموقف الحركة الشعبيَّة من النظام، فقد سارعت الحركة الشعبيَّة لاكتشاف القادم الجديد، طارحة على أجندة المفاوضة بنوداً كشفت لأول وهلة مدى تطوُّر الأطروحة السياسيَّة والفكريَّة للحركة الشعبيَّة منذ صُدُور منفستو البيان الأول، ومدى تماهيها مع الأجندة الدوليَّة في مرحلة النظام العالمي الجديد الذي وافى بِدَورِهِ ميلاد الإنقاذ.

لقد طرحت الحركة الشعبيَّة الأسئلة الجوهريَّة التي تُعينُها على فهم القادم الجديد،

---

(٥) أقرَّت اللجنة الزراعية العربية في اجتماعها بدمشق أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩) [٦] مشاريع لسد الفجوة الغذائية بالسودان من جملة [١٢] مشروع لكل العالم العربي.

لا سيَّما أنها وغالبُ ساحة المعارضة السودانيَّة الحزبيَّة التي أزاحها الانقلاب عن الحُكم وحَظَرَ نشاطها، قد غَلَبَت عليهم شُبهة النسب الإسلامي للإنقاذ، وتحديداً الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة. فالانقلاب جاء بعد مداولات "كوكادام" و"أمبو"، وبين يدي توقيع الاتفاق المرسوم بـ"اتفاق الميرغني وقرنق"، فالحركة الشعبيَّة كانت تريد أن تعرف موقف الحُكم الجديد من التراث الذي أُنجِزَ في مسار السلام قبل تسلُّمه السلطة والموقف من جُملة الأحزاب والديمقراطيَّة، ثم ما يتبعُ ذلك من مواقف تجاه النقابات والصحافة والانتخابات والتبادُل السِّلمي للسلطة، وهي بالطبع ذات الأسئلة التي طرحها المجتمع الدولي عبر قيادته الأوروبيَّة الأمريكيَّة على نظام الإنقاذ ساعة ميلاده.

في الأشهُر الأولى للإنقاذ، نجحت بالتمام خطة التعمية والتمويه عن الأصول الإسلاميَّة للانقلاب على الدول العربيَّة وغالب دول الإقليم، رغم اجتهادٍ شديدٍ من المعارضة السودانيَّة التي استيقَنَت مُبكراً من هويَّة الانقلاب لتبصيرها -لا سيَّما مصر والسعوديَّة- إلا أنها لم تُفلِح إلى حين تفاصُل المواقف بين يدي حرب الخليج الثانية ١٩٩١. وفي المقابل توالت اتصالات الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة برصيدها الكثيف من العلاقات الخارجيَّة، خاصَّة الإسلاميَّة مهما تكُن حركات ومنظمات ودُول وقيادات ورموز رسميَّة وشعبيَّة، تُبلِّغ بعضهم من أهل ثقتها بالنجوى عن حقيقة التغيير راجيةً الدعم الأشد وكِتمَان السر، وتصل آخرين بأنها تدعمه مهما يكُن القائمون عليه ضبَّاط مستقلِّين ولكنهم يوافقون غالب طرح الحركة، وقد خلَّصوا البلاد من شرٍّ مُستطير كانت تمضي نحوه. وإذ تجاوب الجميع مع نداء الحركة السودانيَّة للعون والنُصرة، ساهمت الحركة الإسلاميَّة عبر رموزها وشعابها في العالم كافة في حُسن التقديم الإعلامي للنظام السوداني الجديد، وبادر كُتَّابٌ وصحافيون بزيارة السودان بدَفعٍ منها فور بلوغهم طلب الحضور وبعد أسابيع من نجاح الثورة، ثم قفلوا راجعين يؤكدون أن التغيير وقع بأيدي ضبَّاط مُستقلين مُنحازين لنبض الشارع العربي والإسلامي، ولكنهم يمثلون كذلك أمل الشعب السوداني في التغيير، وإن الإسلاميين انحازوا إليهم لأن الجبهة الإسلاميَّة كانت الحزب الوحيد في المُعارضة إبان وقوع الانقلاب، وقد شجَّعهم ذلك لتبنِّي غالب أطروحاتها كما دفع ذلك أهل الجبهة لإبداء التأييد لهُم[٦].

---

(٦) زار السودان بعد أشهر من انقلاب الإنقاذ فهمي هويدي، منير شفيق، عادل حسين، واشتهر مقال فهمي هويدي "هل هؤلاء الرجال جبهة"، ومقال عادل حسين "مجلس الصحابة الذي يحكم السودان"، كما ساهم رئيس تحرير "القُدس العربي" الصادرة في لندن عبدالباري عطوان، ثم بضع عشرات من خالص عضوية الجبهة الإسلاميَّة العاملين لصحف الخليج والمملكة السعوديَّة وتلك الصادرة من لندن وباريس.

إلى داخل قمرة القيادة التي آل إليها كامل شأن الحركة الإسلاميَّة وتحديداً تأمين الانقلاب على السلطة، توالت بُشرَيَاتُ التأييد الخارجي إلى غرفة نائب الأمين العام لا سيَّما نجاح الخُطوة الأهم، ضمان تأييد المجموعة العربيَّة الإقليميَّة خاصة مِصر والسعودية، ثم أثيوبيا وأوغندا. وإذ فتَرَت مع كَرِّ الشُّهور هُموم التأمين الداخلي للثورة، أغرى التأييد الخارجي توجُّهات الكبت الداخلي التي اشترَعَتها أجهزة التأمين الخاصَّة على المعارضة وتجاوبت معها بالرِّضى والصَّمت القيادة، فقد جاءت رُدُودُ الفِعل على الانقلاب وكأنها تُشارك رأي المكتب القائد يومئذٍ ومزاجه في الفساد المُطلق للحُكم الحزبي التعدُّدي لبلدٍ مثل السودان. ورغم أن الموقف الأوروبي تحديداً مثَّل إرهاصاً مُبكِّراً لطبيعة المعركة المقبلة مع "الإنقاذ"، ونوع الحُجَج السياسيَّة والأخلاقيَّة التي ستُجَابَهُ بها، وعلى رأسها الإصلاح الداخلي الحاسم لأوضاع فُرِضَت بالانقلاب نحو الديمقراطيَّة والتبادُل السِلمي للسلطة، فإن طبيعة السياسة الواقعيَّة التي انتهجتها الإنقاذ ساعتئذٍ، كانت تنشرح للموقف العربي ولا ترى في الموقف الأوروبي إلاَّ مثاليَّة يُعبَّر عنها بالكلام ولا يتبعها عمل.

أما الموقف الأمريكي الذي كان يرى في الانقلاب فرصة يمكن استثمارها نحو مزيد من تطهير السودان من العناصر الموسومة لدى الولايات المتحدة بالإرهاب، لا سيَّما ضُبَّاط المُخابرات الليبيَّة ومنسوبي الفصائل الفلسطينيَّة الأشد ثوريَّة وتطرُّفاً الذين انبثوا في بؤرٍ عديدة مُستغلِّين فراغ الإطار التعدُّدي الذي كان يحكم السودان وما يُتيحُ من فوضى، أو مستندين على أيادٍ سبقت في دعم بعض الأحزاب في رحلة معارضتها الطويلة ضد نظام النميري، فتطلَّعت الإدارة الأمريكية تترجَّى خيراً من الوافد الجديد مهما تكُن قوانينها تمنعها من التعامل إيجاباً مع الانقلابات العسكريَّة، وهي قوانين تعبِّر في ذات الوقت عن آفاق الحاضر والمستقبل في العلاقات الدوليَّة التي تستصحبُ كثيراً حقوق الإنسان وحكم القانون ضمن إطار ديمقراطي.

ورغم أن إنفاذ خُطوة الانقلاب قد جَلَبَت لمشاغل القيادة هُموماً كثيفة ترجو تأمين الثورة أولاً، ولا تكاد تُراجِعُ سابق وثائق الحركة الإسلاميَّة وأفكارها وبرامجها حول العلاقات الخارجيَّة لتستهدي بها في إطار الخطة المرسومة من الحركة بإدارة الدولة والمجتمع، فقد ناقشت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة ورقةً حول أصول تلك العلاقات الخارجيَّة قبل الانقلاب، وحَمَلَت وثائقها، لا سيَّما خطابات الأمين العام، ملامحَ لما ينبغي أن تكون عليه سياسةٌ خارجيَّةٌ راشدة للسودان، مستقلَّة وعزيزة، ودَعَت إلى حُسن الجوار المؤسَّس على العيش المشترك والتضامُن السياسي والاقتصادي مع الإقليمين العربي

والأفريقي، واقترَحَت رفع قيود التأشيرات والجمارك لتتفاعل شعوب هذه المنطقة، حرَّة في الأسواق والجامعات وفي الثقافة والفن، وأن تتولى المجتمعات غالب عمل العلاقات العابرة للحدود، وأن يكون نشاط الدِّبلوماسيَّة الشعبيَّة أنشط وأكثف أضعافاً فوق الدِّبلوماسيَّة الرسميَّة المحدودة. كما دعت أوراق الجبهة الإسلاميَّة إلى العدالة في العلاقات العالميَّة وإصلاح المؤسَّسات الدولية، لا سيَّما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إذ تأسَّست على أوضاع ما بعد الحرب الأوروبية "العالميَّة" الثانية إملاءً من المُنتصرين على المهزومين وفرضاً لإرادة الأقوياء على ضُعفاء العالم.

*****

لأوَّل الثورة، تَصَوَّب جهدٌ خاص لطاقمٍ خاص وبإشراف المكتب القائد، نحو المؤسَّسة الرسميَّة المعنيَّة برعاية الشأن الخارجي "وزارة الخارجية". فرغم شواغل الدَّاخل التي استوعبت غالب طاقة القيادة، تبنَّت تلك المجموعة الخاصَّة رؤية إصلاحٍ شاملٍ للعمل الدِّبلوماسي عبر الوزارة الأهم، لا سيَّما في بلدٍ مثل السودان، محاط بجوارٍ كثيرة دُوَلُه متداخلة مُتشاكِسَة، فلابد من حشد طاقة هائلة لمقابلة السؤال المهم في الوزارة الأهم: «**كيف يمكن تثوير وزارة الخارجية لتوافي أهداف الثورة؟**».

وإذ كان ينبغي للحركة الإسلاميَّة أو لتمثُّلها الأخير قبل الثورة "الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة" أن تتهيَّأ لمثل هذا التحدِّي بما يلزمُ من العُدة النظريَّة وأن تجد بين أوراقها ما يُجيبُ عن السؤال، وإذ لم يكن ذلك كذلك اتَّخذت المجموعة الصغيرة المُكلَّفة بإصلاح الوزارة مدخلاً عملياً: تغذية الوزارة بجماعة مُقدَّرة من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة، يدخُلون فوراً إلى الأطُر الدِّبلوماسيَّة مهما يكن تراتُبها الهيكلي الذي يقتضي قدراً مقدَّراً من المهنيَّة المحضة، فقد حَظِيَت اللجنة المُراجِعَة في عضويَّتها بمن يُعنَى بتأصيل قضايا الحكم والسياسة وفق برنامج إسلامي للحُكم، فأسَّس مراجعته على أن الإنقاذ نظام إسلامي ينبغي أن يتوفَّر على البرامج والعناصر البشريَّة التي تُحقِّق أهدافه وغاياته، وليس وضعاً انتقالياً ينبغي أن تُراعَى فيه البرامج والسياسات المؤقَّتة ريثما ينتخب الشعب البرنامج الإسلامي ويختار مَن يُمثِّله للحُكم.

الأمر الثاني هو النظر لوزارة الخارجيَة بوصفها جهازاً سياسياً ينبغي أن يتمثَّل كل تراث الحركة الإسلاميَّة الفِكري والعملي في العلاقات الخارجيَّة، وأن تتكامل مع الدِّبلوماسيَّة الشعبيَّة وجملة كَسْبِ المجتمع في السياسة والاقتصاد والتعليم والإعلام والثقافة في تفاعلٍ مع المجتمعات الأخرى.

دخلت إلى وزارة الخارجية إذن دفعة واحدة ضمَّت بضعَ عشراتٍ من خالص

عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في سابقةٍ فريدة، إذ أُدخلوا آحاداً إلى الوزارات والهيآت والمصالح الأخرى نحو أطُرها العُليا في غالب الأحوال، واهتمَّت مكاتب المعلومات في الأطُر الخاصة للحركة بوظيفة "مدير المكتب" لا سيَّما للوُزراء، يبغون حراسة أبوابهم وقراءة أوراقهم، ولكن استدعت تجربة وزارة الخارجيَّة ثلَّةً أغلبهم لهُم سابق عهدٍ بالعالم الخارجي، جُلُّهم من طاقم "الوكالة الأفريقيَّة للإغاثة" أول مؤسَّسة للحركة انتشرت فروعها من داكار إلى بيشاور، وأتاح لهُم ذلك أن يمكُثوا سنواتٍ في مكاتبها الخارجية وأن يكسبوا من عملها في الإغاثة والاستثمار علاقات ممتدة من الإغاثة والدعوة إلى السياسة، وأن يوطِّدوا صلةً خاصةً مع الحركات الإسلاميَّة في تمثُّلاتها المختلفة أحزاباً ومنظماتٍ وجماعاتٍ وجمعياتٍ. كما شمل الكشفُ الحركي الأول للوزارة كثيرين دَرَسُوا في الخارج، وحَصَلوا على شهادةٍ جامعيَّةٍ أو فوق جامعيَّة أجنبيَّة، إضافة إلى عدد من المغتربين أقاموا في المهاجر يلتمسون رزقاً حسناً.

قام على وزارة الخارجيَّة في أول وزارة للثورة وزيرٌ من أهل المِهنة الدِّبلوماسيَّة، لكنه بلا سابقة صلة مهما تكُن مع الحركة الإسلاميَّة، وإذ نفع ذلك خُطة التمويه الأولى، فقد تجاوَبَ الوزير مع جملة إصلاحات الحركة بإخلاصٍ وحماسة باذلاً نُصحَه من تجربته الطويلة مُتدرِّجاً في هيكل الوزارة من أدناه إلى أعلاه سفيراً ووكيلاً للوزارة، وقد مضت وجهة نصائحه مع اتجاه الحركة في التغذية للوزارة بعناصرها، ثم الإبدال والإحلال كلَّما تعمَّقت الدُّروب نحو إنفاذ برامج الحركة، مؤكداً أن البرامج التي تُبشِّر بها الحركة لن تبلُغها إلاَّ بعناصر تدخُلُ إلى الوزارة من خالص صَفِّها، ولن تنفع في ذلك أطُر الدِّبلوماسيَّة التقليديَّة ولا عناصرها المهنيَّة[٧].

تهيَّأت المجموعة الأولى سريعاً قبل أن تنبثَّ في كل السفارات عَبرَ جُملة عواصم العالم التي تحظى بالتمثيل الدِّبلوماسي السوداني، فقد بقيت نحو شهرين في معسكرٍ للتدريب العسكري عبَّر رغم تواضعه ومحدوديَّته وإعداده العَجِل عن توجُّهٍ في الثورة يحمله بعضُ المتنفِّذين أن يتربَّى الشعب على الضبط والنجازة، لا سيَّما أهل الريادة القائدة في مختلف مؤسَّساته مهما تكُن، طُلاَّباً في الجامعات أو موظفي الخدمة المدنيَّة، الذين دُفِعُوا جميعاً إلى معسكرات الدِّفاع الشَّعبي، أو الدِّبلوماسيين مهما تكُن مهنتهم في ظاهرها منافية للعسكريَّة ولكنها تحتاج أن تأخذ من انضباطها. كما تحتاج الدِّبلوماسيَّة أن تكون موصولة بواقع البلد الذي تمثله وأن يكون دبلوماسيوها على معرفة بتاريخ السودان وجغرافيَّته واقتصاده ومجتمعه.

وإذ لم تَجِد أفكار الإصلاح الأولى وقتاً لتمام نفاذها رغم نفاذ بعضها، ولكن

(٧) كان أوَّل وزير للخارجية في عهد ثورة الإنقاذ هو السفير الراحل علي سحلول (رحمه الله).

المجموعة الأولى أكملت دِربتَها العسكريَّة المحدودة وطافت على بعض عواصم الولايات ريثما تعود إلى الخرطوم وتغادر إلى سفاراتها.

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك دفعة من السفراء دخلوا إلى المنصب على سُنَّة التعيين السياسي المعروفة في العالم، وإذ جاءت تلك الدفعة الأولى من خالص صف الحركة ومن أجيالٍ لا يضعها تخرجها الأكاديمي إلاَّ دون مستوى السُّفراء، فقد جاء السفراء أغلبهم من خارج صف الحركة الإسلاميَّة التقليدي ولكنَّهم قَدَّموا للإنقاذ سابقة في العون والتأييد، بل والعمل ضمن أطُرها في الأشهر الأولى الصَّعبة من عُمْر الثورة، إذ سرى في الناس الاعتقاد أنها انقلابٌ عسكري محدود التأييد في الداخل ومعزول في الخارج فتأبّى أغلب الذين دُعوا للوظائف، بل خَشِيَ كثيرون منهم أن يغشوا منتدياتها ومؤتمراتها ولو أُعلِنَت عضويتهم في الصحف والإعلام، ولكن هؤلاء أقبلوا وبذلوا للثورة، ورغم أن غالبهم أهل عِلم وكفاءة يصلُحُون لوظيفة السفير، إلا أن تعيينهم جاء محسوماً بكلمة المكتب القائد وتحديداً نائب الأمين العام وفق منهجه الذي يُؤمن بالمكافأة ولا يدقِّق في حاجة التعيين السياسي إلى تصويب الرجل الأنسب في الموضع المُناسب، فسُرعان ما تقاصرت بعض الأسماء عن مقتضى الوظيفة، لا سيَّما في الثُّغور بالغة الحساسيَّة لعلاقات السودان الخارجيَّة شأن الأمم المتحدة ودول الجوار الإقليمي العربي والأفريقي، والتي تقتضي طاقة شابة أو حيويَّة، وقد تحتاج تجرُّداً من سوابق العلاقات والولاءات الصديقة والعدوَّة مما هيَّأ المسرح في تلك السفارات لمختلف صور التلاوم والمشاكسة، لا سيَّما بين السفير وأهل الولاء والانتساب للحركة الإسلاميَّة مِمَّن هُم دونهم في تراتُب الدِّبلوماسيَّة الصارمة، ومهَّد لأن ينتهي الأمر بغالب الدفع الأولى من السفراء إلى مغادرة مناصبهم مغاضبين[٨].

لم تقتصر معوِّقات الإصلاح لوزارة الخارجيَّة على تقصير السُفراء الجُدُد أو تورُّطهم في المُشاكسات مع زملائهم الأدنى، فقد كانت بوجهٍ عام بعضاً من الصورة العامة لأعراض المُشاكَسَة والانسجام بين عناصر الحركة الإسلاميَّة الداخلة للخدمة المدنيَّة بوزاراتها ومؤسَّساتها، وبين المستقلِّين القُدامى الحارسين لنُظُمِها وضوابطها أو المأسورين لجمودها وفراغها، والماهرين في ذات الوقت بحِيَلِها وأحابيلها. وإذ تُمثِّل وزارة الخارجية حالة مثاليَّة بصرامة هيكلها وإغراء امتيازاتها، كان للقادمين الجُدُد نصيبٌ كبير من الأزمات الأصليَّة والمفتعلة مع الدبلوماسيين المهنيين القدامى، فلم يحمل أغلبهم قصص النجاح التي كانت تزيِّن جِيدَ "الوكالة الأفريقيَّة للإغاثة" بفضل جهود أبناء الحركة، إذ لم يجتازوا أطُر السفارات

---

(٨) شملت الدفعة الأولى من السفراء أحمد سليمان المحامي وأحمد التجاني صالح وعبدالرحمن محمد سعيد وعثمان السيد وجعفر حسن صالح وعلى النميري وغيرهم.

المحدودة الضيِّقة إلى سعة الأقطار التي استقرُّوا في عواصمها السياسيَّة دبلوماسِّيين، يمنعهم تراتُب الهيكل الذي يجعل الأمر كله بيد السفير من المبادرة الجريئة، أو تعوِّقهم خبرة محدودة لم تُبْنَ أطُر الخدمة المدنيَّة على رعاية تبادُلها وتكامُلها بين الأدنى والأعلى أو بين الصغير والكبير، بل تأسَّست على الأسرار والاستئثار دون شبكة العلاقات الاجتماعيَّة والثقافيَّة سوى مظاهرها الاجتماعيَّة المحدودة في الاستقبال والوداع وحفلات الطعام. كما عاقَت آخرين حواجز اللغة والمعرفة العامة، لا سيَّما عندما اتَّسع استيعاب الإسلاميِّين بوطأة مكاتب الاختيار الحركيَّة، فخفَّت المعايير الموضوعيَّة التي طُبِّقَت بصرامة مع الدفعة الأولى، وتدنَّى متوسط المستوى إلى دون الوسط، لا سيَّما في اللغة الإنجليزيَّة.

كذلك مع تطوُّر العمل، بَدَت الحاجة ماسَّة إلى استراتيجيَّة شاملة هادية لعمل الدِّبلوماسي، تستدرك مُماحكات السفارات وعطالتها بمددٍ من المركز السياسي في وزارة الخارجيَّة يُعبِّر بها عن جملة توجه دولة الإنقاذ في علاقاتها الخارجيَّة، فمهما تكُن الوثائق قد تواترت نحو العام الثاني والثالث للثورة منذ مؤتمر الدبلوماسيَّة ووثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة وهوادي التحرير الاقتصادي والاستثمار، عَبَّر كثيرٌ من الدبلوماسيين الأعلى والأدنى عن الحاجة لمثل تلك الوثيقة، فقد تطوَّرت كثير من علاقات السودان الخارجيَّة نحو التأزُّم بعد سُفُور النظام بتوجُّهِهِ الإسلامي ورموزه الإسلاميَّة، ومن جرَّاء الاضطراب الذي ضرب المنطقة بعد حرب الخليج الثانية. وإذ لم يُبادر المركز الوزاري باستدراك الخلل في سفاراته الكبيرة بالأفكار والإشراف، عادت هُمومُ النُّخبة الشخصيَّة لتأزُّم العلاقات حتى بين القادمين الإسلاميين الجُدُد أنفسهم، فتشاكسوا في المراتب والمرتَّبات والمنازل والامتيازات، وشغلتهم خُوَيْصَةُ أمورهم عن واجبهم الكبير الذي انتُدِبُوا له.

*****

تولَّت اللجنة السياسيَّة ضِمنَ تقسيمات مجلس قيادة الثورة الشأن الخارجي حيثُ رأَسَها العضو الأوثق صلة من حيث التزامه بالحركة الإسلاميَّة، فوجدت الحركة الخارجيَّة خارج أطُر الوزارة مرجعاً يستوعب الحاجة لسد ثغرات الدبلوماسيَّة الرسميَّة، بل أصدر مجلس قيادة الثورة في الشهر الرابع من عمر الثورة قراراً بتنشيط الدبلوماسيَّة الشعبيَّة ريثما يُنشأ بمرسوم تأسيس مجلس الصداقة الشعبيَّة العالميَّة، ويولَّى أمر رئاسته إلى شخصيَّة مخضرمة مستقلَّة وأمر الأمانة العامة التنفيذيَّة إلى عنصرٍ من الحركة الإسلاميَّة، ضمن ثنائيَّة استنَّتها الحركة ومَضَت عليها الثورة تَهدِفُ إلى ترسيخ الوجه القومي المُنفتِح ليستوعب المجتمع، والاطمئنان في ذات الوقت لنَجَازَة تحقيق الأهداف.

نشطَت الدبلوماسيَّة الشعبيَّة لأوَّل الثورة لمواجهة التحدِّي الأكبر للثورة قضيَّة الحرب والسلام في الجنوب فتصَوَّبت نحو الجوار الأفريقي تتطلَّع لحماية الأمن القومي، ألاَّ يتصل المَدَدُ العسكري لحركة التمرُّد من الدول التي توفِّر لها ما تحتاجه على الصعيد اللوجستي الذي يستغل الحدود المشتَرَكَة لتوفير معابر السلاح والغذاء والهجوم والانسحاب إلى الجُيوب الآمنة في الدول الأخرى. وإذ اكتملت مُقرَّرات مؤتمر السلام في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، بدأ طوافُ وفود الثورة المشتركة يقودها عضوٌ رسميٌّ من المجلس، ولكن غالب عضويتها من غير الرسميين يتخلَّلهم أعضاء الحركة الإسلاميَّة الذين يُوالون أغلب العمل في تلك الرحلات، ويصلونه بمركز القيادة في الحركة.

وإذ تجاوبت كينيا وأفريقيا الوسطى مع تلك الجهود المبذولة لإحلال السلام في السودان تشدَّدت يوغندا إزاء الثورة الجديدة، فهي موصولة بقيادة الحركة الشعبيَّة ويُواجِهُ رئيسُها حُروباً أهليَّة داخل بلده موصولة بجنوب السودان، كما هي موصولة بحُروب أقليَّة "التوتسي" التي ينتمي إليها مع دول جواره الجنوبي والغربي، فقد أفلح في تبديل الأنظمة في ثلاث دول (بوروندي ورواندا والكنغو) إضافة إلى انتصاره الذي بلغ به السلطة غزواً من الجنوب، ثم الخطوة المنطقيَّة التي انتهى إليها في ظل أوضاعه المعقَّدة الهشَّة أن يتحالف مع القوَّة الأمريكيَّة الصاعدة قُطباً أوحداً في العالم، وليكون جزءً من إستراتيجيَّتها وحارساً لها في هذه المنطقة.

أما الخاصِرَة الشرقيَّة في قضيَّة الحرب والسلام السودانية "أثيوبيا"، فقد حمَلَت تحدياً لا يقلُّ خطراً عن صِنوِّه الأوغندي الجنوبي، فهي المُوئِلُ الرئيس لقيادة الحركة الشعبيَّة تصِلُها بقياداتها وشائج الأيديولوجيا الماركسيَّة المنكَسِفَة نحو نهاية العقد الثمانين ولكنَّها لا تزالُ فاعلة، وإذ غشِيَت الإنقاذ الوليدة غواشي الخوف أن تُجتاحَ بزحفٍ من الجنوب يُواصِلُ به الرئيس الأوغندي مسيرة اجتياحِه لسَلَفِه "أوبوتي"، فإنَّ محاذر الاجتياح من الشرق ظلَّت هي الأقربُ والأخطر، إذ لم تلبثْ حتى جَمَعَت الدبلوماسيَّة الإنقاذيَّة أوراقها وغادرت أديس أبابا بعد أول لقاء مع قادة الحركة الشعبيَّة حتى ظهرتْ الدبَّابات الأثيوبيَّة تخترق الحُدود وتحتلُّ مدينة الكُرمُك في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، وليبدأ عهدٌ جديدٌ في علاقات السودان بجواره الشرقي في القرن الأفريقي.

أثار الاحتلالُ الأثيوبي لمدينة الكُرمُك في شرق السودان الوشائج العربيَّة للسودان، واستطاعت الإنقاذ عبرَ مؤتمر القمَّة العربي وفي خطاب الافتتاح لرئيس الثورة، أن تربِط التهديد الأفريقي لجنوب السودان بالأمن القومي العربي، فتجاوَبَت معها مِصرُ التي ما تزال

ماضية بقوَّة دفعها الأوَّل المؤيِّد للإنقاذ، وتولَّى الرئيس المصري للمرَّة الثانية الاتصالات المُباشرة مع الرؤساء العرب، خاصَّة وقد بَدَرَ العُدوان من أثيوبيا التي تحَمِلُ العلاقة بينها وبين مِصر تاريخاً من التوتُّر زادته السياسة المائيَّة للدولة الحاضِنَة لمنابع النيل الأزرق، والتي تمثل أصلاً مُهمّاً في محدِّدات السياسة الخارجيَّة المصريَّة، فرغم ظهور رموزٍ من الصفوف الأدنى للحركة الإسلاميَّة دون الصف الأول في غالب ساحات ثورة الإنقاذ، ورغم تصاعُد صوتِ المعارضة الحزبيَّة الذي يشيرُ إلى نسبة الإنقاذ إلى الجبهة الإسلاميَّة التي استطاعت التسلُّل حتى إلى الصُّحُف المصريَّة، فقد حافظت علاقات الإنقاذ بمصر على مدِّها الأوَّل القوي لمدى العام الأوَّل، وتجاوبت كذلك السعوديَّة واستقبلت وفداً من مجلس الثورة، وصرَّح الأمير عبدالله وَلِيُّ العهد يومئذٍ بدَعمِ السعوديَّة الكامل للسودان، وإن ما يحدث في جنوبه جزءٌ من مخطَّط استعماري لتطويق العروبة والإسلام.

أمَّا ليبيا، فقد حفَّزها توجُّه أثيوبيا بإعادة علاقاتها الدِّبلوماسيَّة مع إسرائيل للقبول المُتحمِّس لرؤية السودان التي تربط استهداف السودان عَبرَ ثغرة المشكلة الجنوبيَّة بالأمن القومي العربي، فصرَّح الزعيم الليبي في اليوم التالي لسُقوط مدينة الكُرمُك بتأييد ليبيا الكامل لثورة السودان في دفاعها عن بوَّابة العَرَب الجنوبيَّة وأن ما يحدُث في القرن الأفريقي هو مؤامرة إمبرياليَّة. إلاَّ أن العلاقات الليبيَّة مع ثورة الإنقاذ بعد حادثة الكُرمُك قد اختبَرَت أُفقاً جديداً أحيا الآمال السالفة لحُلُم الوحدة العربي الذي ظلَّ شعار الثورة الليبيَّة منذ فجرها الأول في ١٩٦٩م إلى حين بزوغ الإنقاذ في ١٩٨٩م، فقد قدَّمت الثورة السودانيَّة الوليدة مشروعاً إستراتيجياً للوحدة بين البلدين يفتحُ الحُدود ويُوحِّدُ القوانين ويُساوي بين مُواطني البلدين في فُرَصِ الاستثمار والعمل، ويَرعَى التكامُل الاقتصادي حتى يبلُغ توحيد العُملة النقديَّة، ويُمهِّد السُّبُل لوحدة عربيَّة أفريقيَّة. وباعتماد مؤتمر النظام السياسي مُقترح تأسيس نظام الحكم في السودان على نظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة، رأى فيه كثيرٌ من المُراقبين توازياً يُشابه النظريَّة الثالثة للقائد الليبي ونظام اللجان الثوريَّة، ورغم وجود فوارق بينهُما، فقد أضاف إلى القُربى بين الثورتين التماثُل الشكلي للنظامين السياسيَّين.

وإذ مثَّل مشروع الوحدة بين البلدين اختباراً كبيراً لشعار الثورة الليبيَّة التليد، كشف في ذات الوقت عن جذور الطُّموح الذي تتطلَّع له الثورة السودانيَّة، فقد جاء المشروع هذه المرَّة من منزل الأمين العام للحركة الإسلاميَّة وليس من قمرة القيادة العسكريَّة والمدنيَّة التي يقود دفَّتها نائبه، ورغم رعاية اللجنة السياسيَّة الرسميَّة لزيارة المبعوث الليبي وإشرافها على المؤتمر الذي تَدَاوَلَ حول الوثيقة في الخرطوم، فقد حملت

ورقة الوحدة بتفاصيلها الدقيقة ملامح وثائق الحركة الإسلاميَّة الإستراتيجيَّة، ولا رَيْبَ أن أفكاراً مختلفة جالت بخاطر القيادة الليبيَّة انتهت بالمشروع إلى الأضابير وغَمَرَته بشحنات البترول التي فكَّت بعضَ الخناق الذي أمسك بالإنقاذ الأولى، ودَعَت من ثمَّ إلى إعادة النظر في الرؤى الإستراتيجيَّة التي تعوِّل على مقدرة الحركة الإسلاميَّة في القيادة، لا سيَّما مشروعات التكامل أو الوحدة والاندماج وإمكانات السودان في الغلبة شعوباً وموارد وفقاً لمتغيرات الإستراتيجيَّة الواقعيَّة الدوليَّة.

فتحت كذلك أطروحة الأمن القومي العربي الموصول بالاستهداف للسودان سبيلاً لمسيرةٍ من العلاقات الطيِّبة المُعقَّدة مع العراق، فالنظامُ العراقي بجذوره البعثيَّة العربيَّة التليدة يطرحُ للنظام السوداني الطَارِف الذي يستتر بأيديولوجيَّته مثالاً من تشابُه الأضداد، فالأنموذجُ العراقي يتمثَّل في وجوهٍ كثيرة حُلم دولة الرفاهيَّة التي تهفو إليها قلوب الطائفة الممسكة بأزمة القيادة حول نائب الأمين العام قليلة الإيمان بالديمقراطيَّة كثيرة النزوع للدولة المركزيَّة القابضة، لكن الفاعلة نحو رفاه الشعب الاقتصادي وعِلمِه وصحَّته، مهما تكُن مخالفة لأصول الإسلام وبرنامج الحركة التي تقودُ باسمها. كذلك مثَّل تجاوب العراق مع ثورة الإنقاذ مثالاً آخر تهفو إليه ذات الجماعة لسُلوك الدولة التي تُرجِئ أيديولوجيَّتها لصالح الواقع السياسي، فالبعثيون أهل عداوة وموجدةٍ راسخة مع الحركة الإسلاميَّة لكن الدولة التي تمثِّلهم مضت مع خط التأييد العربي لثورة السودان، رغم أنهم أوَّل من أثار شُبهة تحفُّز الجبهة الإسلاميَّة لقبض السلطة بالانقلاب قبل وقوع الانقلاب(٩)، إضافة لعلاقة خاصة وصلتهُم من قديمٍ بالحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيمه الراحل الشريف حسين الهندي ثم مع راعي الحِزب في العهد الحزبي المُباد السيد محمد عثمان الميرغني وهبَّتهم لنجدة نظامه بعد السُّقوط الأول لمدينة الكُرمُك ورعايتهم لما عُرِف باتفاقية الميرغني/ قرنق ١٩٨٨م. جاءت كذلك أول زيارة للخارج لرئيس الثورة إلى العراق لشُهود احتفالات إعمار مدينة ''الفاو'' بعد دمار الحرب مع إيران، مُلهِمَة لمدى سطوة الفرد المتزييِّ بملابس العسكريَّة والمُوشَّى برُتَبِها ونياشينها، ومُقلِقَة في ذات الوقت من تضاد الحركة الإسلاميَّة الحاكمة في حالة السودان من وراء الفرد والعسكر.

أخيراً في المِحور العربي افتَعَلَت الإنقاذ الأولى مشكلة مع إيران، الجمهوريَّة الإسلاميَّة التي وصلتها وشائج وثيقة مع الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ إرهاصات

---

(٩) كتب الصحافي كمال حسن بخيت الذي تصله بالرئيس البشير قرابة مباشرة، كتب في مجلة الدستور البعثية التي كانت تصدر من لندن وقبل أشهر من ٣٠ يونيو ١٩٨٩م عن العميد عمر حسن الذي يخطِّط لانقلابٍ لصالح الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة.

الثورة الخُمينيَّة الأولى في العام ١٩٧٩م ولحين تجلّي تمام قَمَر الثورة في دولةٍ إسلاميَّة هي الأولى في العالم على الإطلاق، فكانت مُبادرات التظاهُر المُناصِرَة الأولى في العالم العربي وأفريقيا ثم مبادرات الزيارات الأولى التي لَقِيَت مُلهِمَ الثورة ومُرشِدَها، ثم تبنِّي فكر الثورة ورمزها والدعوة له والتبشيرُ به، كله من لدُن الحركة السودانيَّة.

إلاَّ أن فروض التمويه الظاهرة وعقيدة الواقعيَّة السياسيَّة الباطنة لقادة الإنقاذ الأولى طَرَدَت السفير الإيراني، واستدعت سفير السودان من طهران بعد نشر جريدة (كيهان) لمقالاتٍ تُهاجِمُ الإنقاذ، لعلَّها تستصحب مودَّة سابقة لرئيس الوزراء المقلوب أو تشتبه في نسبة الإنقاذ إلى (بعث) العراق. لكن العلاقة التي ساءت مع طهران طابَت وأثمرت مع مِصرَ ودُول الخليج التي تجاوزها رئيسُ الوُزراء السابق بالزيارة إلى إيران في آخر عهده، كما أتاحت تقوية المودَّة مع العِراق على نحو ما وصفنا.

وإذ ظلَّ عراقُ البعث صديقاً للإنقاذ مهما تقلَّبت في المواقف على نهجه في المفاصلة بين الدولة وأحزاب البعث القُطرِيَّة، سُرعان ما استقامت العلاقات مع إيران تتجاوزُ الحد الأدنى نحو المتوسِّط والجيِّد مدى عشريَّة الإنقاذ الأولى، وحتى صار يُطلَقُ على الإنقاذ نحوَ عامها الثاني ''أوَّل دولة إسلاميَّة معاصرة في العالم السُنِّي''.

*****

أسمَت الإنقاذ عام ١٩٩٠م ''عام أفريقيا''، فهي رغم نزوعها العروبي الذي يتطلَّع للخروج من مأزق المال والاقتصاد بعونٍ من تلقائه، فقد استبان لقادتها مدى نجازة الدور الأفريقي في حسم مسألة الحرب والسلام المَصيريَّة في الجنوب. وإذ رَفَدَ كثيرون مِمَّن عاشوا عمراً في حواضِرِ القارَّة وأدغالها القيادة بعلاقاتٍ وأفكارٍ مُلهِمَة تستثمرُ الإشعاعَ المُضاع للسودان لدى شعوب أفريقيا شرقها وغربها، لم تجد الثورة في رعاية ذلك العام بما يستحق من بذلِ الوُسع واستِجاشَة الطاقات تشغلُها طوارئ الثورة الأولى وتُربِكُها ولا تُعينُها رؤى إستراتيجيَّة كالتي يتوفر عليها أمينها العام. بل إن التطلُّع المشروع ليكون العام تعبيراً عن اسمه وشعاره ''أفريقيا''، أن تمهِّد مسارح الحياة في السودان مَعرِضاً لثقافاتها وفنونها وتاريخها، لا سيَّما وشائجها الوُثقى مع السودان، ذلك التطلُّع ما وجد كتباً أو موسماً ثقافياً لمُفكري القارَّة وكُتَّابها ولا مهرجاناً لشعرها وغنائها ورقصاتها المعبِّرة، بل انحسر في كرِّ الوُفود السياسيَّة وفرِّها بين العواصم يبحثُ في عَجَلَةٍ عن السلام[١٠].

---

(١٠) استضافت الإنقاذ ضمن البرامج المصاحبة لمؤتمر الحوار حول قضايا السلام البروفيسور الكيني "علي المزروعي" والمفكر السوداني "فرانسيس دينق"، وكانت بداية موفقة لم تُتَعَهَّدْ بالاستمرار لتكون الخرطوم ساحة جديدة للفكر الأفريقي الذي قدَّم السودان أحد أهم رواده "جمال محمد أحمد" وزير الخارجية الأسبق وتبعه=

مهما يكُن الاحتفالُ بالعام قد تَنَكَّب سُبُل الثقافة والسياسة ولم يجد من يرعاه حقَّ رعايته، فقد شهد العام ذاته ١٩٩٠م بداية نجاحِ إستراتيجيَّة الإنقاذ نحو المُساهمة في تبديل الأنظمة التي تُجاوِرُ السودان على تخوم مُمتَدة، تسعى فيه القبائل المشتركة والمصالح المتناقضة بين الأنظمة السياسيَّة وتُمثِّل المجال الحيوي لأمن السودان، وتتصلُ بمشكلاته الأساسيَّة القائمة جميعاً تلقاء الحدود. فإذ بدأ سعيٌ حثيث من داخل السودان نحو تمام الفِدْراليَّة لأجزائه بَسطاً للسلطة والثروة، فإن تكامل السودان الأتم مع جيرانه يقوم هدفاً إستراتيجياً يقتضي عملاً إستراتيجياً لا يُمثِّل العَمدَ إلى تغيير الأنظمة، إلاَّ ضرورةً نحو تكامُل أفريقيا مشاريعَ وأسواقَ مشتركة وتعاوناً يرفعُ الرُّسوم والمُكوس مهما تكُن ضرائب وجمارك، ريثما تتكاملُ النُّظُم السياسيَّة فتُرفَع القيود من الحدود مهما تكُن تأشيرات المرور أو منح الجنسيَّة، وتؤسِّس المؤسَّسات التي تجتاز أشكال المنظمات التقليديَّة، برلمانٌ أو وحدة سياسيَّة.

كان الجوار العربي الأقربُ للسودان هو الأقربُ للتجاوُب مع طموح الإنقاذ الإستراتيجي، وإذ لم تمضِ خطوة الوحدة مع ليبيا على نحو ما وصفنا، فقد التَقَت مصلحة السودان وليبيا في تغيير النظام الحاكم في تشاد، ليُنَصَّبَ في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠م نظامٌ جديد برئيسٍ جديد وعصبيَّة قبليَّة جديدة لازمةٍ لاستقرار الحُكم[١١].

حَمَلَ صُعُودُ "إدريس دِيبِّي" للحُكم وسُقوطُ "حسين حبري" فألاً طيباً للإنقاذ، فقد ظلَّت تشاد ساحةً لعمل الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ العقد الستين، إذ اتصل قادة الحركة بقادة حركاتها السياسيَّة والمسلَّحة، وحَمَلَ كثير من أعضائها انتماءً مزدوجاً للبلدين، كما تفاعلت الحركة السودانية مع تقلُّباتها السياسيَّة، وكان بعض مؤسِّسي "فارولينا" من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في جامعة الخرطوم، ريثما حَمِي وطيس الاحتراب الأهلي نحو نهاية العقد السبعين، فاتصلت الحركة الإسلاميَّة بأدقِّ فصوله ودخلت السُّجون واستُشهِدَت ثلَّة من أميَز شبابها[١٢].

=بإحسان كُتَّاب وسفراء سودانيون. ورغم قصور في الحركة الإسلامية السودانية في التعاطي مع الفكر الأفريقي وروافده بين يدي الإنقاذ، تتوفر على إمكانات مذخورة كان لها أن تستثمر وكان الفكر سينفع السياسة لولا أن السياسة يُوجِّه دفتها "الذرائعيون".

(١١) طيلة حكم الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩- ١٩٨٥) كانت أحد أهم محدِّدات السياسة الأمنية لأجهزة النظام ألاَّ يصعد إلى الحكم في تشاد رئيس ينتمي إلى قبيلة "الزغاوة" المشتركة بين السودان وتشاد، إذ يتصل اضطراب أحوالها في الحكم باضطراب كبير في إقليم دارفور، ولكن الإنقاذ رأت في فاعلية تلك القبيلة إضافة لها وليست خصماً خاصة بما تملك الحركة الإسلامية من رصيد مهم في أبنائها.

(١٢) احتسبت الحركة الإسلامية الشهيد "حافظ جمعة سهل" في إحدى السجون التشادية نحو الحدود مع ليبيا وقد رأس الشهيد المجلس الأربعيني لاتحاد طلاب الجامعة وكان أميز شعراء الحركة الإسلامية الطلابية كما كان أفضل متحدثيها في الإطار الفكري والمحاضر الأول الأنشط في كل السودان إبان سنوات الاضطهاد المايوي للحركة. كما احتسبت الحركة السودانية في السجن الشهيد "الرشيد عبدالرازق" من رواد العمل التأسيسي للحركة والذي انطلق من أم درمان في المرحلة التالية لانقلاب نميري (١٩٦٩) ويجدُرُ بالذكر أنه إلى اليوم لم تتوفَّر تفاصيل وافية عن تلك الأحداث.

مثَّلت تشاد إذن لأوَّل الإنقاذ جسراً للتواصُل بين السودان وليبيا فقد حلَّ بتعاوُنهما نظامٌ صديق أغلق ثغرةً بالغةَ الخطر على الإنقاذ، إذ ظلَّت الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق دي مبيور تتطلَّع بشغفٍ نحو الحدود الغربيَّة التي تلحق إقليم دارفور بثورة الهامش التي تقودها، كما أغلقت بادرة عدوانٍ على الإنقاذ من تلقاء نشاط حزب الأمَّة الذي استعدَّ لكل صُنوف الحرب على النظام الذي أطاح بحُكمِه، مُستثمِراً الولاء الكبير للقبائل العربيَّة في دارفور والتي توقَّعت أن يستغلَّها نظام حسين حبري المُباد.

في ذات المرحلة، أحرَزَت الإنقاذ الأولى اختراقها الثاني الكبير إلى الحدود الشرقيَّة، بدعمها الأتم لفصائل الثورة الأثيوبيَّة والثورة الإريتريَّة وجلبِ التأييد لها من الدول العربيَّة، التي أكمَلَت إنجازها التاريخي باستلام كامل التُرابَين الإريتري والأثيوبي وإسقاط نظام "الدَّرق" الماركسي في أديس أبابا، وتحرير مُصوَّع ثم أسمرا. فقد ظلَّ استقلال إريتريا هدفاً إستراتيجياً في أجندة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة وَصَلَها بفصائل التحرير منذ نشأتها، وظلَّ رئيس جبهة التحرير الإرتريَّة الراحل (عثمان صالح سبي) ضيفاً دائماً على برامج الحركة السودانيَّة طيلة عهد المصالحة الوطنيَّة مع نظام جعفر نميري، وعندما اشتدَّت بالفصائل الإريتريَّة الانقسامات والتشقُّقات، بذلت الحركة السودانيَّة جهداً مقدَّراً في توحيدها وجَبْرِ أضرارها حتى تُنجِزَ هدفها المشترك. كما أن أيلولة قيادة العمل السياسي والمسلَّح إلى الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا ونجاحها في توحيد الجهاد الإريتري لم يجد إلاَّ الدعم من الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، رغم معرفتها الوثيقة بقائد الجبهة وانتمائه بالميلاد للمسيحيَّة وتبنِّيه الماركسيَّة في أطروحته النضاليَّة[١٣].

أما قائد جبهة الكفاح المسلَّح الأثيوبي فقد ظلَّ موصولاً مدى سنوات بقائه المُتطاول في السودان بقيادة الحركة السودانيَّة، يصلها بالمودَّة والمداولة وتصله بالتقدير والنُّصح، رغم انتمائه كذلك للخلفية المسيحيَّة وللفلسفة الماركسيَّة. إلاَّ أن اجتماع القائدين على كفاحٍ مشترك وهُما ينتميان إلى ذات الأقليَّة الإثنية "قبيلة التِّقْراي" كان مؤشِّراً لنجاح الثورة وضماناً لاستقلال إريتريا، تطلعاً لجوارٍ حَسَن بين البلدين بأسباب الانتماء المشترك للقبيلة والأيديولوجيا، والذي قطعاً سيُلقي بأسباب الاستقرار على السودان، ويؤمِّن للإنقاذ منفذاً تدفعُ به عن نفسها من ناحية الشرق بعد أن أمَّنت ثغورها إلى الغرب. فبين يدي معركة الإنقاذ نحو الشرق استقبلت مَدَداً من دفعٍ خاص نَفَعَ الثورة حتى بلغت مشارف العاصِمَتَين، فقد ظلَّ النظام المايوي موصولاً عبر جهاز أمنه بالثورة الإريتريَّة

---

(١٣) الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي".

وعلائقها الأثيوبيَّة واكتسب في ذلك خبرة ودِرْبَةً مُقَدَّرة، انضافت للإنقاذ عبر ثلَّة من أميز ضُبَّاطها الذين انحازوا للإنقاذ وصاروا بعضاً من عناصرها الفاعلة(١٤).

لكن الإضافة المايويَّة المهمَّة لم تلبث أن فتحت باباً من صراع القيادة وصراعِ الأجهزة، فرغم الانفتاح الإنقاذي العام على عناصر (مايو) في المجالات كافة، فإن ظهور ذلك النفر من عناصرها الأمنية أضاء الإشارات الحمراء، ودقَّ ناقوس الخطر لدى قيادات أجهزة أمن الإنقاذ من خاصَّة عناصر الحركة الإسلاميَّة ذوي النزع المركزي، الذي يريد أن يقبض كل شيء. وإذ استقبل أمينُ عام الحركة ذلك الجهد بالمباركة كانت لنائب الأمين العام والدائرة حوله نظرة أخرى، ولا ريب أن تبايُن الرُّؤى قد دَفَعَ الذين بادروا إلى الصراع لإعمال الوسائل التي أحالت تلك القصة من النجاح تلقاء الجارتين الشرقيتين إلى مأساةٍ، وتلك قصة سنعود إليها.

حَمَلَ دخولُ القوَّات العراقيَّة واحتلال الكويت في ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠م الإنقاذَ إلى خطوة فارقة في سياستها وعلاقاتها الخارجيَّة، إذ تلاهُ لأوَّل العام ''إعلان إعادة العمل بقوانين الشريعة الإسلاميَّة'' بعد التجميد الذي عطَّلها منذ العهد الانتقالي ١٩٨٥م، ثم انتصاراتُ الإنقاذ في جبهة العلاقات الأفريقيَّة، واشتراعها حملةً من الجهاد الجديد على الجيش الشعبي، تتناصرُ فيه قوى شعبيَّة من قطاعات الشعب كافة مع الجيش السوداني التقليدي. ومع تصاعُد الحملة الأمنيَّة على عناصر المعارضة اشتدت الحملة الإعلاميَّة على الإنقاذ، تؤكِّد نسبتها إلى الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، تناصرها كذلك حملة من منظمات حقوق الإنسان التي أفلحت بياناتها في فضح ممارسات الأجهزة الأمنيَّة ودمغ الإنقاذ الأولى بأنها نظامٌ ''أصولي قمعي''، لا سيَّما بعد الإعدامات المُريعة التي طالت (٢٨) ضابطاً. وإذ لم ترتد دفعة العلاقات العربية الجيِّدة الأولى مع الإنقاذ متأثرة بالحملة الإعلاميَّة والسياسيَّة، فإنَّ العلاقات الأوروبيَّة قد تدهورت نحو الصفر ودونه، وتوقَّفت تماماً المُساعدات والقروض الأوروبيَّة التي اتَّصلت منذ حكومة ''مايو''، وتأثَّرت حتى المساعدات الإنسانيَّة كما تولَّى البنك الدولي بنفسه إعلان السودان دولة غير متعاونة.

وإذ كان الغزوُ العراقي حدثاً مُربكاً للساحة العربيَّة كافة جاء وقعه على الإنقاذ وهي لم تَكَد تُكمِلُ عامها الأوَّل تحوُّلاً خطيراً لم تتهيأ له بالكامل، فعلاقاتها العالميَّة الأوروبيَّة والأمريكيَّة كانت تستدعي وقفةً للمُراجعة والتأمُّل والبحث عن كلمةٍ سَوَاء

---

(١٤) انحاز إلى صف الإنقاذ السفير الفاتح عروة والسفير عثمان السيد والسفير جعفر حسن صالح والعميد هاشم باسعيد، والعقيد عاصم كباشي، إذ كانوا جميعاً عناصر فاعلة في ملف العلاقات السودانية الأثيوبية والإريترية إبان العهد المايوي.

عَبرَ الجِوار وتبديل سياسات الداخل، لا سيَّما ملف الحرب في الجنوب، والإسراع نحو التسوية الوطنيَّة مع قوى المعارضة. وإذ حَشَدَ الغزو منذ ساعاته الأولى اصطفاف دول الخليج خلف جارتهم المنكوبة، ارتفع صوتُ الدول الغربيَّة الكُبرى يُهيِّئ لتدخُّلها العسكري المُباشر، وإذ برز صفٌّ عربي مناوئ للتوجُّه الغربي، بل يدين مجرَّد تدخله السياسي، فضلاً عن العسكري، وجَدَ السودان الإنقاذي الجديد نفسه تلقائياً في معسكر دُعاة الاستقلال والعزَّة، وفقاً لخطابه التحرُّري الإسلامي، الذي شَرَعَ يتبلور في مناهضته للحملة الغربيَّة المتفاقمة ضدَّه وفي تبنِّي القوانين الإسلاميَّة.

كذلك أثارت الدولة الغازية (العراق) في خُطُواتها المباغتة كوامِنَ علاقاتها المعقَّدة مع نظام الإنقاذ، فقد كانت من أشد الدول العربيَّة ترحيباً وعوناً للثورة، لا سيَّما في حاجتها الملحَّة للسلاح، كما تجاوزت في صفح عظيم التصفية الجسديَّة لأفضل العناصر البعثيَّة في الجيش في أعقاب فشل انقلاب رمضان/ أَبريل (نيسان) ١٩٩٠م، كما أن نهج "صدَّام حسين" في بناء دولة الرفاهيَّة كان منهجاً لبعض أهم قادة الإنقاذ. وإذ يؤمن السواد الأعظم من الحركات الإسلاميَّة بالوحدة الإسلاميَّة وأيِّما وحدة عربيَّة أو بين دولتين أو بين دول إسلاميَّة سبيلاً نحو تمام تلك الغاية، فإن ضم العراق الكويت مهما يكن مقبولاً من حيث المبدأ، فهو مُنْكَرٌ في الأسلوب الذي يستعمل القوَّة ومشبوهٌ إذ بادَرَ إليه ديكتاتورٌ علماني. ومهما يكُن بعض المزاج العام الثوري لذات الحركات الإسلاميَّة يرى في النظام العربي عامة تَبَّاعَةً للغرب لا تبتغي العزَّة والنُصرَة لقضايا الأمَّة، فإنه يرى في أنظمة الخليج خاصَّة بؤراً وراثيَّة لا تقبل الشُّورى ولا تنفكُّ عن سياسات المُستعمِرِ القديم.

لم تبادر الإنقاذ الأولى إذن لإدانة الغزوة بكلماتٍ واضحة بل اتفق صفها القيادي في الصُّمود عند الدعوة إلى حلٍّ عربي يستبعدُ الأجنبيِّين، وبموقفها الداعي لإدانة أمريكا في مؤتمر قمة تونس الذي التأم بعد شهرين من الاحتلال تبلورت ملامح المجموعة التي ضمَّت الأردن واليمن ومنظمة التحرير وسوريا وتونس، والتي عُرِفَت بعد مؤتمر القاهرة بـ"دُوَل الضِدِّ" في مقابلةٍ وقطيعةٍ مع التحالُف الذي اصطفَّت فيه بقية الدول العربية خلف دول الخليج، وهي تتهيأ لاستقبال قوَّات الحلف الغربي بقيادة أمريكا، ولا رَيبَ أن تلك المواقف قد جعلت السودان في قلب تلك الدول.

أخرجت حادثة "العراق" كذلك لأوَّل مرَّة اسم أمين عام الحركة الإسلاميَّة في عملٍ معلن، إذ صار عضواً في الوفد الذي اشتمل على قادة الحركات الإسلاميَّة في الوطن العربي كافة، والذي التأم لأوَّل الأمر في المملكة السعوديَّة واختار أمينُ عام السودان ناطقاً

رسمياً باسمه، وقابل العاهلَ السعودي ثم سافر إلى بغداد والتقى الرئيسَ العراقي في اجتهادٍ يرجو قبول وساطته بانسحاب القوّات العراقيّة من الكويت.

تصدّى رئيسُ الثورة كذلك لوساطةٍ مماثلةٍ ترجو صُلحاً عربياً يَفكُّ خِنَاقَ الأزمة، ولو بانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وإذ باءت الوساطتين بالفشل عاد كلاهما (الرئيس والأمين العام) بإيمانٍ أكثر بالحل العربي، الذي يُرتِّب مباشرة الرفض الحاسم للتواجُد الأمريكي الأوروبي في أرض الجزيرة العربيّة والخليج، مهاداً لحرب عربيّة.

أحدثت أزمة العراق مع الكويت كذلك الشرخَ الأوَّل في صف الثورة القائد الظاهر. فقد أعقب الغزو استقالة ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة بينهُم كبيرُ الإخوان في الجيش ورئيس اللجنة السياسيَّة، ومهما يكُن موقفه الذي تبعه فيه الآخران يرتكزُ على تحفُّظات قويَّة في الإدارة السياسيَّة للثورة لا سيَّما الحركيَّة المستترة، فإن أخطر حيثياته جاءت من تلقاء مخاوفه الخارجيَّة التي تأسَّست على مسارعة الثورة في الكشف عن نسبها الإسلامي، خاصَّة بعد إعلان تكوين قوات الدفاع الشعبي، وظهور العناصر الإسلاميَّة من الصف الثاني والثالث بارزةً في عمل الثورة، ثم كان الموقف من الكويت بمثابة الحِمْل الثقيل الذي قَصَمَ ظهرَ البعير.

حَمَلَ موقف الإنقاذ الرافض للتدخُّل الأجنبي في أزمة العراق والكويت، حَمَلَ لها طلائع التأييد الشعبي العالمي الواسِع الذي حَظِيَت به مدى العشريَّة الأولى من عُمرِها، فقد تجَاوَبَ ذلك مع نبض الأمَّة العربيَّة والإسلاميَّة فيما يظهرُ من غالب شُعُوبِها التي ملأت تظاهُراتها آفاق العالم الإسلامي ترفُضُ الوجود الغربي في بلاد المُسلمين، لا سيَّما البُقعَة المطهَّرة من جزيرة العرب، وامتدَّت أصواتُ الاحتجاج من تونس إلى الصين، ذات المحور من "طنجة/ جاكرتا" الذي رسمه قديماً المفكِّر الجزائري "مالك بن نبي". ومع ظهور اسم الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مُدافِعاً عن موقف ثورة السودان بَدَت الصلة وثيقة بين ما يُمثله ويرمزُ له الطرفان، وبمقدار ما تجلَّت تلك الصلة وتجاوب ذلك المحور مع ثورة السودان، زادت حدَّة المَوجِدَة الغربيَّة عليها وقد تهيأ للغرب الإمبريالي مَدَدٌ بعد حرب الخليج من الجِوار العربي، وانفتحت لهم ميادين للحرب تُحاصِرُ السودان من الإقليم الأفريقي. مدى أسابيع الحرب التي بدأت بقصف بغداد وانتهت بالمعركة الأرضيَّة التي أخرجت العراق من الكويت، كانت التظاهُرات متَّصلة في شوارع الخرطوم كأنها تُسايرُ نبض الثورة السودانيَّة الإسلاميَّة الداعية للعزَّة واستقلال القرار، وتتجاوبُ مع أصوات الشعوب الإسلاميَّة في سائر العالم.

*****

لكن تلك الروح التي سَرَت تستشعر العزَّة والمنعة للمُسلمين سريعاً ما ارتدَّت منتكسة بعد الهزيمة الصاعقة لمحور "دُوَل الضِدِّ"، وسَرَت روحُ الإحباط والانكسار ماسحة ذات الساحة التي كانت منتفضة قبل أيام. وإذ لم تقتصر مشاعر الألم والكسر على عامة الشعوب بل بلغت صفوتها الرائدة في الفكر والعمل، خرجت مبادرةٌ للأمل من الساحة السودانيَّة التي كانت ظاهرة بمواقفها المستمسكة بالصف العربي والإسلامي، تستثمر مؤسَّسة الدِّبلوماسيَّة الشعبيَّة التي استحدثتها الثورة وتدعو باسم "مجلس الصداقة الشعبيَّة العالميَّة" إلى مؤتمرٍ شعبيٍّ للقيادات العربيَّة والإسلاميَّة الشعبيَّة، مهما تكُن، رؤساءَ لأحزابٍ وقادةً للحركات الإسلاميَّة والقوميَّة وشيوخاً في العلم وروَّاداً في عمل الدعوة والعمل الإنساني وزعماءً لطُرُق المتصوِّفة وأقليات المسلمين، يسعهم جميعاً سماءُ الخرطوم بحثاً عن أرضٍ مشتركة تقف عليها القيادة الشعبيَّة للأمة العربيَّة والإسلاميَّة، بعد أن أثبتت صروف الدهر أن ما يجمعُ ويوحِّد اليوم أكثف وأوجب مما يقسِّم ويفرِّق بالأمس.

افتُتِحَت في الخرطوم إذن في أبريل (نيسان) ١٩٩١م الجلسة الأولى لمؤتمر فعاليات الأمَّة، الذي لم يلبث أن أسَّس أمانةً دائمةً باسم "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي"، واختار أمينَ عام الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أميناً عاماً للكيان الجديد، دافعاً باسمه إلى العَلَن بعد سنوات السِّتر بما يجُرُّ ذلك من ثقلٍ وبما يستقطبُ من تحدياتٍ.

لبَّى دعوة المؤتمر كل من بلغته الدعوة الواسعة التي شملت قادة الحركات الإسلاميَّة المشهورين في العالم، وزعماء الفكر القومي العربي والاشتراكيَّة العربيَّة، كما تقاطر إليه قادة المنظمات والجمعيات وشيوخ الصوفيَّة في العالم الإسلامي، من أصغر دُول أمريكا اللاتينيَّة إلى كبارِ زعماء منظمة التحرير الفلسطينيَّة، وأظهر الحضور الذي اجتمع كله في تلك الساحة أن هنالك قيادة شعبيَّة للأمة العربيَّة الإسلاميَّة، تتشكَّل في مباني القاعة الرسميَّة الأكبر في الخرطوم رغم السَّمْتِ الشعبي الغالب على المؤتمر(١٥).

منذ أول ظهور اجتهادات الأمين العام في "الأشكال الناظمة لدول إسلاميَّة

(١٥) لبَّى دعوة مجلس الصداقة الشعبية العالمية التي أقرَّت ميلاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي: راشد الغنوشي زعيم الحركة الإسلامية التونسية "النهضة"، قاضي حسين أحمد زعيم الجماعة الإسلامية في باكستان، مفتي البوسنة والهرسك، رئيس جمهورية ترنداد في أمريكا الجنوبية وآخرون من نيكاراغوا والهند والصين وماليزيا. كما شهد الجلسة رئيس الجمعية الإسلامية الشعبية الليبية ووزير الأوقاف العراقي وآخرون. وشهدها أيضا نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية الفلسطينية وجورج حبش زعيم الجبهة الشعبية الفلسطينية وكريم بقرادوني من حزب الكتائب اللبناني.
جلس عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة في مقاعد الحضور الخلفية كما فعل الزعيم ياسر عرفات وتقدَّم باقتراح ترشيح الشيخ حسن الترابي الأستاذ عبدالباري عطوان رئيس تحرير جريدة "القدس العربي" اللندنية وأحد عناصر حركة فتح الفلسطينية.

معاصرة"[١٦]،عَبَّر عن أصول فكرته التي لا ترى في الحدود السياسيَّة إلا عوائق ظلَّت تمنع حركة الشعوب وتفاعلها الحُر، فقد تأسَّست الحضارة الإسلاميَّة على أسواق التجارة الحرة وقوافلها التي تجوبُ بلادها بالبضائع والصنائع والفنون،كما تجوبها الأفكار والكتب وينتشر فيها العُلماء والأدباء، وإن الحركة الحرَّة والتفاعُل البشري في أصول الفطرة الإنسانيَّة وهي تؤسِّس دولاً عظمى، مثل الولايات المتحدة وجوارها اللاتيني، أو تعودُ إليها في الأسواق المشتركة للمجموعة الأوروبيَّة التي ترفعُ التأشيرات وتُساوي بين مواطنيها، بل وترخِّص في منح الجنسيَّة لمن استقرَّ وأقام بضع سنين من الأجانب. وإذ تجاوبت الثورة مع الأطروحة الأصيلة، واعتمدتها سياسةً عُليا ترفعُ التأشيرات عن شُعوب الجوار العربي ريثُما يستقر الوضع فترفعها عن الجوار الأفريقي الأقرب إلى الشرق والغرب، دخلت إلى السودان أعدادٌ مِمَّن ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَت من تضييق بلدانهم الأم، يبتغون حريَّة العبادة والدعوة أو يلتمسون العلم في المعاهد والجامعات، أو ينشطون في ساحة الأعمال وسُوقِها تُعينهم الثورة بها لأبنائها من سالف علاقات مع الحركات الإسلاميَّة العربيَّة التي ينتمون إليها، أو تبذل لهم حق الأخوَّة الإسلاميَّة مهما يكونون لا ينتمون إلي حركة إسلاميَّة، ولكنهم بعضٌ من مَدِّ الصحوة الإسلاميَّة الذي راج عفواً بغير تناظيم.

بإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة في أول العام ١٩٩١م اكتملت في السودان حلقات الاستهداف الحضاري الغربي، تمُدُّه العلاقات العربيَّة المتدهورة نحو القاع بعد حرب الخليج، والعلاقات الأفريقيَّة التي تناصَرَت لحصار ثورة الإنقاذ. فالقاعدة المشتركة الجديدة للأمة العربيَّة والإسلاميَّة ممثَّلة في المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ورفعُ التأشيرات عن العرب ثم إعلان الشريعة الإسلاميَّة، مثَّلت مادة للسياسة الغربيَّة وإعلامها تجاه السودان، فقد عبَّر الإعلام الغربي عن تجمع الإرهابيين من اليسار واليمين خلف نظام الخرطوم، وتصوَّبت كثيرٌ من السهام إلى الأمين العام الجديد للمؤتمر بوصفه العقل المدبِّر خلف السياسة التوسُّعيَّة التي تؤمن بتصدير الثورة إلى الجوار العربي والإسلامي، ليقوم من بعد إماماً للخلافة الإسلاميَّة الجديدة الممتدة عبر السودان إلى العالم العربي، وغير ذلك من أساليب "الصراع الفكري في البلدان المستعمرة"[١٧]

---

(١٦) عنوان لمحاضرة قدَّمها في دولة قطر مطلع العقد السبعين وطُبعت لاحقاً بعنوان: "خواطر في الفقه السياسي لدولة إسلامية معاصرة".

(١٧) عنوان كتاب للمفكر الإسلامي "مالك بن نبي" يصف فيه أساليب الصراع الحضاري وكيف تحول كل فكرة إيجابية إلى فكرة سلبية لتفريغها عن محتواها الحق أو حرفها عن اتجاهها، أو دمغها بالقوالب الجاهزة شأن "تصدير الثورة" لترهيب الجوار وقلب الرؤية التأصيلية إلى مجرد شهوة للسلطان والعدوان.

يأخذ شكلاً جديداً متقدِّماً في ساحة ما بعد الحرب الباردة.

*****

توافق صعود ثورة الإنقاذ إلى الحكم في منتصف العام ١٩٨٩م مع نهاية الحرب الباردة وتفكُّك الإمبراطوريَّة السوفيتيَّة وانهيار جمهوريات الستار الحديدي الاشتراكيَّة في أوروبا الشرقيَّة، ثم بروز اليمين الأمريكي المحافظ خلف القطب العالمي الأعظم الأوحد للولايات الأمريكيَّة، وإذ بدأت حربُ الخليج الثانية حلقةً في الصراع الحضاري الذي شرَّعته الحرب العربيَّة الإسرائيليَّة منذ العام ١٩٧٣م، بقيام الأمة العربيَّة بارزة ساحة للتكامُل الاقتصادي والعلمي، وبؤرة لصحوةٍ حضاريَّة جديدة بعد حالة الهبوط والانكسار منذ هزيمة ١٩٦٧، وبعد إعمال سلاح المقاطعة النِّفطيَّة وتأسيس منظمة الأُوبِك استُدرِجَ الديكتاتور العراقي إلى الكويت، ثم ضُرِبَت صناعته الناهضة وكادره العلمي المتميِّز الذي تأهَّل بعشرات الآلاف في قلب جامعات الحضارة الغربيَّة، وقد تدرَّب على أحدث منجزات العلم والثورة الصناعيَّة الثانية وعُمقِها التكنولوجي بالغ الخطر، بدأ في الحلقة الثانية في ذات سلسلة الصراع الحضاري[18].

لكن قيام دولة إسلاميَّة في قلب أفريقيا، تتوفَّر علي المساحة الأكبر وتجاورُ تسعَ دول، مثَّل خطوةً جديرة بالوقوف والتأمل للغرب، فمنذ مفاجأة الثورة الإيرانيَّة الصاعقة في عام ١٩٧٩م، وانحسارِ المد التحرُّري الوطني ثم انكسار الفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي الماركسي وتنامي ظاهرة الصحوة الإسلاميَّة، التي تتأمَّل الدراسات والسياسة الغربية نموَّها في بلادٍ مثل مِصر والشام والعراق، وحتى الجزيرة العربيَّة، ولا تكاد تَرِدُ علي ذِكر السودان إلاَّ قليلاً، مَثَّل التحوُّل الذي جاء بثورة الإنقاذ في ١٩٨٩م، حادثاً ملفتاً لأنظار الساسة والمفكرين، وقد يكون مُرعِباً لبعضهم.

فلدي استقبال أمين عام الحركة الإسلاميَّة لثلاثة من كبار المختصِّين الأمريكيين في شؤون العالم الإسلامي، بعد قيام المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي أشاروا لشُهرة السودان مرتبطاً بذكر شخصيَّة الأمين العام، وهو نفس توجُّه الإعلام الأوروبي عامة لدى تناول الموضوعات والأخبار المتَّصلة بالثورة الجديدة في السودان، وصعود نجم الأمين العام

(١٨) بعث انتصار حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م جذوة في الأمة العربية فظهرت بعد قرار الملك فيصل حبس البترول أمةً قادرةً على التحدِّي والنهضة، وهناك رأس مال ضخم من موارد البترول ونخبة علمية تخرَّجت من أرقي الجامعات ومساحة واسعة تتكامل عناصرها الطبيعية والبشرية التي تمثل امتداداً لا مثيل له في العالم يتحدَّث لغة واحدة وينتمي لأصول حضارية مشتركة. ولا ريب أن هذه القراءة الإستراتيجية للحالة العربية تستنفر من الفور إرادة القضاء عليها من الحضارة المنافسة لها عبر التاريخ.

للحركة الإسلاميَّة الذي أصبح قبلةً لذات الصحافة والراديو وشبكات التلفزة[١٩].

لكن مع وجود مدرسة أخرى في السياسة الغربيَّة تؤمن بالحوار مع العالم الإسلامي، لا سيَّما رموزه الأكثر استنارةً، أمثال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ترى أن الإسلام قدرٌ تاريخي وواقعٌ حضاري، أو من منطلق أنه دينٌ عظيم لا يقل عن المسيحيَّة واليهوديَّة في رفد الإنسانية وفي الإسهام الحضاري الذي ساعد حتى أوروبا للخروج من ظُلُمات القرون الوسطى إلى نور العلم التجريبي والحضارة الحديثة. فمع وجودٍ دائمٍ وقوي لأصوات الحوار والاعتراف بالآخر، ومنهم خاصَّة الجماعة السابقة التي سَعَت من أمريكا للقاء الأمين العام والتداوُل معه، تلقَّى الأمين العام دعوةً من بعض الجامعات الأمريكيَّة لتقديم محاضرات والمشاركة في "جلسة استماع" بلجنة الشؤون الأفريقية بمجلس النواب الأمريكي "الكونجرس"، كما تلقَّى دعوة أخرى من الجمعيَّة الملكيَّة البريطانيَّة للعلوم والآداب لتقديم محاضرة حول "الإسلام بوصفه داعماً للدولة الوطنيَّة" بمقرِّها في مدينة لندن.

وإذ تجلَّى الألَقُ الفكري والأكاديمي للأمين العام باهراً بأطروحاته ولغته في تلك المحاضرة، أفلحت المعارضة السودانيَّة التي انفتحت لها يومئذٍ منافي اللجوء السياسي، أفلحت في تصويب الإعلام البريطاني إلى حادثة اتُّخِذَت دليلاً ماثلاً على تدهور سجل حقوق الإنسان لدى النظام الذي يقوم الأمين العام بمثابة أبٌ روحي له، ورغم انبِتَات الصلة بين موضوع المحاضرة وبين الحادثة، فإن حساسيَّة موضوع حقوق الإنسان في الغرب تجعله في رأس حيثيات العلاقة مع السودان تحت حكم ثورة الإنقاذ، مهما يكن الموضوع.

وإذ تركَّزت مداولاتُ جلسة الاستماع في الكونجرس الأمريكي على نقد سياسات الإنقاذ، لا سيَّما الموصولة بكبت الحريَّات السياسيَّة والصحفيَّة والحرب في الجنوب والإبادة في جبال النوبة، أفلح الأمين العام في صد الهجمات الكثيفة مُبيِّناً أن الإنقاذ نظام لم يتجاوز عامه الثالث، يحاول بناء نموذج أصيل في النهضة والعزَّة والاستقلال الحضاري، وأنه مهما حوت معتقلاته بضع عشرات فإنه يُعتَبَرُ الأفضل في المنطقة، مقارنةً إلى دولٍ بالغة السوء في سجل

(١٩) زار السودان في شتاء ١٩٩٠ البروفيسور جون أسبوسيتو والبروفيسور مايكل هيدسون والبروفيسور جون فول للتداوُل مع الدكتور حسن الترابي حول آفاق التحوُّل في السودان وجملة ظاهرة الصحوة الإسلامية وقد كان أول ملاحظاتهم حين اللقاء أنه – الدكتور الترابي- أصبح في شهرة النجوم لدى الصحف الأمريكية. وقد أشار البروفيسور إدوارد سعيد في كتابه "تغطية الإسلام" الذي بحث فيه ظاهرة التعمية والتغطية المفروضة على الإسلام، أشار في المقدِّمة التي ألحقها بطبعة عام ١٩٩٣م إلى اسم حسن الترابي الذي يردُ دائماً في الإعلام الأمريكي موصوفاً بالذكاء الحاد المُوظَّف للشرِّ والخُبث.

حقوق الإنسان، ولكن الغرب يحميها بأساطيله ويصمُت عنها إعلامه[٢٠].

أما المحاضرات التي انتظمت عدداً من الولايات الأمريكيَّة فقد عبَّرت في بعض وُجوهِها عن التطلُّع الكبير الذي جعل قلوب آلاف الإسلاميين تهفو للنظام السوداني الإسلامي، لا سيَّما في الظرف الذي أعقب حرب الخليج، والاستعداد الذي يملأ تلك الأفئدة في عُمقِ الصفوة الإسلاميَّة المتعلِّمة لنُصرَتِه. كما عبَّرت لقاءات الأكاديميين والمفكرين الأمريكيين المتعاطفين مع صحوة الإسلام عن مدى إشفاقهم من إساءة الأنموذج السوداني إلى مثال الإسلام المستنير الديمقراطي، الذي ينتظرونه من مفكرٍ في قامة الأمين العام، بالنظر إلى ما يُنشَرُ في الإعلام وما يتناهى إليهم من تقارير المنظمات ومواقف المعارضة[٢١].

بامتداد الزيارة إلى كندا، والمناخ العدائي الذي بادرت إليه ممثلة وزارة الخارجيَّة الكنديَّة مجابهةً للأمين العام، والمأساة التي انتهت إليها الزيارة بتعرُّضه لمحاولة اغتيالٍ في مطار أوتُوا، والمعلومات التي أكَّدت ضلوع أجهزة غربيَّة في المؤامرة من المحاولة إلى المحاكمة، ثم المدة التي قضاها الأمين العام مستشفِياً بما أتاح تقويم المُوجب في الزيارة وتطويره ومراجعة حيثيَّات الموقف الغربي الموسوم بالسلبيَّة من الإنقاذ، بل إن المقابلة الأخيرة في كندا والحادث نفسه، والخلاصة السالبة للتغطية الإعلاميَّة الغربيَّة للزيارة، صاعَدَت التوجُّهات التي رأت كل ذلك ضمن أطُر الصراع الحضاري الذي يكره الإسلام، ولا يريد له الحياة لأنَّها شمعةٌ تضئ في ظُلُمات عالَمه.

وافت الإنقاذ أيضاً صعود الديمقراطيين إلى الحكم في أمريكا بتولِّي الرئيس بيل كلينتون سدَّة الرئاسة واشتراعهم لسياسة تهتم بأفريقيا، وتضع السودان ضمن أولوياتها بعد ''جنوب أفريقيا'' التي بدأ يتفكَّك فيها نظام الفصل العنصري. فارتكز الاهتمام الأمريكي بثورة الإنقاذ بعد زيارة الأمين العام على الوجه الإسلامي للثورة الموصول في تقديرهم بالإرهاب فوُضِعَ السودان على لائحة الدول الراعية له. وبتصاعُد الحملة في الجنوب ضد الحركة الشعبيَّة وإعمال المصطلح الإسلامي ''الجِهَاد'' وتعبئة قطاعات واسعة من الشعب إلى جانب القوات المسلحة الرسميَّة بشعاراته ومعانيه، والهزائم التي

---

(٢٠) شَهِدَ المحاضرة الأستاذ عبدالباقي الريَّح المحامي وأشار في مداخلته إلى ساقه الصناعي الذي اضطر إليه بعد عملية بتر نتيجة للتعذيب في معتقلات جهاز الأمن، ضمن حيثيات أخرى في قضية يقوم مدعيا لها ضد الجهاز. وقد صدَّرت إحدى أهم الصحف البريطانية صورة المحاضر ضمن عرضها للمحاضرة بعبارة شكسبير: «يظل يبتسم ويبتسم بينما يغرز خنجره في ضحيته». بينما حملت صحيفة أخرى عنوان: "النبي ذو البدلة الرمادية" تعليقاً ينضحُ بالحقد والسخرية من قوَّة السطوة الفكرية التي تبدَّت في حديث الدكتور حسن الترابي.

(٢١) استضافت جامعة فلوريدا الدكتور حسن الترابي في جلسات امتدَّت ليوم كامل شهدها كثير من المهتمين بالإسلام في السودان. وصدر الحوار في كتاب عن مركز دراسات المستقبل، تحرير الدكتور بشير نافع.

هـدَّدت وجـود الحركـة الشـعبيَّة بعـد انشـقاقها الشـهير انـدفعت الإدارة الأمريكيَّـة لحماية الحركة الشعبيَّة بتعبئة دول الجوار ضد السودان، في خُطوة بالغة الخطر على الثورة الوليدة كادت أن تُحكِمَ الطوق على السودان، ثم السعي الحثيث لإعادة الوحدة لأطراف الحركة المتنازعة وتوحيدها من جديد لمقاومة النظام الإسلامي في السودان.

وإذ تعرَّض اثنان من السودانيين العاملين في الوكالة الأمريكيَّة للعون للتصفية في محاكمة ميدانية بمدينة جوبا بعد محاولة الحركة الشعبيَّة استلام المدينة، واحتجاجات السفير الأمريكي المتَّصلة بالخرطوم على ما ادَّعاه تعويقاً من الخرطوم لوصول الإغاثة والمساعدات الإنسانيَّة، ثم ما عُرِفَ بقضيَّة الشيخ المصري عمر عبدالرحمن والمحاولة الفاشلة لتفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك، وصلت العلاقات السودانيَّة الأمريكيَّة إلى مرحلة تهيأت بعدها السفارة الأمريكيَّة في الخرطوم لحزم أمتعتها والرحيل لتدير عملها من دول الجوار[٢٢].

استمرَّت كذلك العلاقات الأوروبية مع الإنقاذ على تدهوُرها المتَّصل منذ اليوم الأول، إذ بدأت بموقف مبدئي يرفض الانقلاب على حكومة مُنتخَبَة، ثم زوَّدتها خُروقات الأجهزة الأمنيَّة لحقوق الإنسان بمددٍ وافر دأبت على رصده ونشره بمثابرة عالية المنظماتُ الحقوقيَّة والإنسانيَّة، وأضافت عليه مواقف السودان في حرب الخليج وتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وحملات الجهاد التي توشِكُ أن تحاصر حليفها المهم الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وأخيراً "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" الذي يراه السودان قناة اتصال بين الشعوب للتعبير عن إرادتها الحرَّة مما يوافق مزاعم أوروبا في حماية حق الشعوب في الديمقراطية، لكنها لا تصفه إلا إرهاباً مادام موصولاً بالإسلام. وبحلول العام ١٩٩٠ أعلن سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم أن: «**عمل الاتحاد الأوروبي لم يتوقف تماماً في السودان بل ظلَّ يقدِّم الغذاء ومعينات الطوارئ ويستمر في المشروعات السابقة دون الدخول بمشرعات جديدة أو برامج**»[٢٣].

---

(٢٢) وصل الخرطوم مفتي الجماعة الإسلامية عمر عبدالرحمن في يناير ١٩٩٠م ولدى إبلاغ أجهزة الثورة بالنبأ أوفدت مسؤولاً أمنياً رفيعاً وقد أخبره الشيخ عمر أنه قد كان ينوي الذهاب إلى المملكة السعودية لأداء العمرة ولكن السلطات المصرية منعته فاختار المجيء إلى السودان لأنه لا يحتاج إلى تأشيرة وصول، بعد أيام منحته السفارة الأمريكية بالخرطوم تأشيرة دخول لأمريكا رغم أنه لا يتوفر على الحد الأدنى اللازم لمنحه التأشيرة وهو الإقامة في البلد الذي تقدم فيه بالطلب لمنح التأشيرة.

(٢٣) ظل سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم (جان كلود سيمو) يقدم أطروحاته بموضوعية وهدوء بينما دخل السفير الأمريكي (دان بيترسون) في حرب بيانات مستمرة بينه وبين الحكومة، إذ قام بنفسه بزيارات إلى جنوب السودان وجبال النوبة ووصل إلى مدينة (نِمُولي) دون إذن من وزارة الخارجية، وإذ اتهمته الأخيرة بخرق الأعراف الدبلوماسية ردَّ عليها ببيان من الخارجية الأمريكية يتهم السودان بشنِّ حملاتٍ عسكرية في شرق وغرب الاستوائية راح ضحيتها عشرات المدنيين.

أما مُستَعمِرَةُ السودان السابقة "بريطانيا" فقد حاولت ثورة الإنقاذ أن تستفيد من كسبها الواسع في العلاقة معها، الذي يرفده مئاتٍ درسوا في جامعاتها وأقاموا وعملوا في مُدُنها وقراها، وبوصول رسالة من رئيس الوزراء البريطاني في العام ١٩٩١م إلى الرئيس السوداني يحدِّد فيها ذات النقاط التي تبنَّاها الاتحاد الأوروبي كمُعوِّقاتٍ لطريق العلاقات الطيِّبة مع السودان، بدأ حوار سُوداني بريطاني لمدة ثلاثة أعوام دون تقدُّم إزاء الموقف الأوروبي الموحَّد والدبلوماسيَّة البريطانيَّة الموسومة بالتؤدة والاستقرار. بل تزامن الحوار الرسمي البطيء مع النشاط الطوعي المحموم لنائبة رئيس مجلس اللوردات "البارونة كُوكس" التي عبَّأت المنظمات الكنيسيَّة وغير الحكوميَّة، لا سيَّما منظمة التضامن المسيحي التي ترأسها، وقد اعترفت في تقريرها أمام البرلمان البريطاني في مارس (آذار) ١٩٩٦م بأنها قامت بثمانِ زياراتٍ إلى السودان في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦م، كما اتصل نشاط البارونة كوكس خاصة بأطر المعارضة السودانيَّة الشماليَّة والجنوبيَّة وتبنَّت معهم بالكامل أطروحة زوال النظام وليس السلام في الجنوب أو الديمقراطية للشمال، مع حملةٍ إعلاميَّة ضارية شرسة رفعت إلى صدر الأنباء حملة الهجوم على ثورة الإنقاذ، فسِوَى الاتهام بالخروقات الواسعة لحقوق الإنسان والاتهام بالتجارة في الرقيق، استعمَلَت حملة كوكس لأوَّل مرَّة تهمة "الإبادة العِرْقية" لشعوب جبال النوبة، وهو اتهامٌ نكير تلقته قيادة الإنقاذ بالاستنكار الشديد، بما لم يَدَعْ سبيلاً لتحرِّي الصدق والتحقيق في الفظائع التي ارتُكِبَت من قِبَلِ قوَّات الحكومة في تلك الأنحاء.

اختلفت العلاقة مع فرنسا في سنوات الإنقاذ الأولى قليلاً عن بريطانيا، فرغم تكرارها على مسامع وفد مؤتمر الحوار في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩م لذات مواقف الاتحاد الأوروبي، تهيأت لرئيس الثورة زيارةُ باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي لحضور القمة الأفريقيَّة الفرنسيَّة التي شرعها "ميتران" تجاه مستعمراته القديمة في يونيو (حزيران) ١٩٩٠م، وإذ أنَّ الدعوة هي الوحيدة لرئيس الثورة من بلد في أوروبا الغربيَّة، فقد مثَّلت سانحة نادرة لشرح جهود الإنقاذ، وتحديداً في ملف السلام.

أمرٌ آخر أضاف لسِجِلِّ العلاقة الأفضل مع فرنسا، هو سلسلة السُفراء الذين توالوا على الخرطوم ممثلين للجمهوريَّة العريقة، فقد كانوا جميعاً مُستَعرِبين مُتعاطِفين بأسبابٍ من دراستهم اللغة العربيَّة وزواج أغلبهم من ذوات أصول عربيَّة، وإذ ساهمت معرفة الأمين العام بفرنسا لسانِها وثقافتِها. ساهم كذلك طاقمٌ فريد من الدبلوماسيين في سفارة السودان هنالك في فتح أبواب مع مؤسَّسات إعلاميَّة وبحثيَّة ثم سياسيَّة فرنسيَّة، مهَّدت السبيل لحوارٍ أوروبي مفيد في المرحلة الثانية من عمر الإنقاذ، لا سيَّما عبر رموزٍ من

مدرسة الحوار مع الإسلام في فرنسا بدلاً من حربه ومحاولة استئصاله[٢٤].

لكن امتدَّ العداء الأوروبي حتى روسيا يستقطبها ضد السودان بدعوى زيارة وفد من جمهوريَّة الشيشان، زار السودان والتقى أمين عام المؤتمر الشعبي حيث رفضت الحكومة مقابلته أو حتى مجرَّد الإعلان عن الزيارة.

*****

سِوَى الضيف العابر الذي حطَّ بالسودان ريثما أخذ طريقه إلى أمريكا (الشيخ عمر عبدالرحمن)، حلَّ ضيفان آخران أثقل وزناً وأشدَّ كلفةً، أولهما راميرز سانشيز المشهور بـ"كارلوس"، الماركسي الفنزويلي الذي اشتَرَعَ نضاله مع العرب منذ أيام "أيلول الأسود" ١٩٧٠م في عَمَّان إلى حين انتهي به المطاف في الخرطوم في أغسطس (آب) ١٩٩٣م. فقد ضاقت عليه الأرض بما رَحُبَت بعد الغزوة الإسرائيليَّة لبيروت عام ١٩٨٢م، هارباً إلى سوريا التي دفعته مرَّتين إلى مطار طرابلس، ليرُدَّه الليبيون في الأولى، ويفضحوا أمره في الثانية، قبل أن يدفعه السوريُّون براً إلى الأردُن، الذي تخلَّص منه بدوره هديَّة ملغومة حلَّت بالسودان، دون عِلمِ سُلطاته، مستغلَّةً رفع تأشيرة الدخول عن حَمَلَة الجواز العربي.

كان الحوار مع الفرنسيين قد مضى طيِّباً بمبادرة من دبلوماسيَّين من سفارة السودان في باريس، دخلت مدخلاً غير رسمي قبل عام من وصول كارلوس إلى السودان، وإذ عبَّر محرِّر كبير في الصحافة الفرنسيَّة الذي مثَّل الطرف الآخر في الحوار عن مخاوف أوروبيَّة من الإسلام الناهض الجديد على حضارتها، انتهى الحوار إلى ضرورة مواصلته على مستويات مختلفة. وإذ لا يتيسَّر لفرنسا الرسميَّة أن تجاهر بموقفٍ يشذُّ عن الإجماع الأوروبي، دخل الحوار إلى دهاليز الاستخبارات الفرنسيَّة، وأثمر تفاهماً جيداً بين جهاز الأمن السوداني وجهاز المخابرات الداخليَّة الفرنسيَّة المعروف بـ"D.S.T" قبل مدَّة وجيزة من اكتشاف الجهاز السوداني للمطلوب الفرنسي الذي يحمل الرقم «١» بين أراضيه[٢٥].

---

(٢٤) شهد المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في الخرطوم البروفيسور "فرانسوا بورجا" أحد أهم المُتخصِّصين في دراسة العالم الإسلامي والمُتعاطفين مع الحركات الإسلامية. كما ظلَّ يزور السودان باستمرار منذ أول الإنقاذ "رونالد مارشال" أحد أهم الباحثين في شئون القرن الأفريقي والسودان بـ"المركز الوطني للبحث العلمي" بفرنسا.

(٢٥) بعد عمليات كارلوس الأولى التي حاول فيها اغتيال الملياردير اليهودي (سايف) صاحب محلات ماركس وإسبنسر في لندن ثم خطف وزراء الأوبك، صفَّى اثنين من ضباط المخابرات الداخلية الفرنسية وأصاب الثالث إصابة بالغة، عندما كانوا يجلسون معه بشقته في باريس في مناخ ودي. وبتسليم فرنسا أوراق القضية إلى البوليس الجنائي الدولي (إنتربول) أصدر قراراً يتيح لفرنسا إلقاء القبض عليه في أي مكان في العالم وعلى أي دولة تواجد على أراضيها تسليمه إلى فرنسا وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة.

وعلى مدى عام منذ دخول المطلوب الفرنسي السودان إلى أوان تسليمه لفرنسا في أغسطس (آب) ١٩٩٤م، تَصَوَّب الحوار الأمني السوداني الفرنسي نحو تلك القضيَّة، واختارت فرنسا أحد أكفأ ضُبَّاطها وأعرفهم بالعالم العربي ليقود المفاوضات. وإذ عبَّرت فرنسا على لسان مُفاوِضِها عن تقديرها للحَرَج الذي يعتري موقف السودان من تسليم مناضلٍ ارتبط اسمه بالقضيَّة الفلسطينيَّة، مع وجود ''المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي''، وتبنِّي النظام للإسلام والعزَّة العربيَّة، أوضحت فرنسا حقها الدولي الذي يُلزِمُ السُّودان بتسليمه، لكنها استشعاراً منها لدقة الموقف يمكن أن ترضى بدقة مراقبة السُّودان لمطلوبها، موضِّحة أن ما تعرفه المخابرات الأردنيَّة تعرفه المخابرات الأمريكيَّة، وهو ما تأكَّد عندما صرَّحت مندوبة أمريكا بالأمم المتحدة يومئذٍ مادلين أولبرايت بأن أمريكا تملك أدلَّة دامغة على إيواء السُّودان أحد أخطر إرهابيِّي العالم.

لكن على مدى عام اتصل فيه الحوار، رجَّحت تقديرات الأجهزة الأمنيَّة أن المناضل القديم هو اليوم مبتزٌّ دولي يحتفظ بقائمة المئة الأكثر ثراء في العالم. وإذ لا يؤيِّد السودان منهجه ولا أسلوبه الموسوم بالإرهاب في خدمة القضيَّة الفلسطينيَّة، فإنه يتيح له أن يغادر أراضيه. والحق أن فرنسا بذلت تعاوناً وثيقاً مع جهاز الأمن السوداني لمدي عام كامل حتى يجد المطلوب سبيلاً للخروج من السودان، وتوسَّطت حتى لدى الأردُن أن ترد إليه بضاعته تقديراً لما وقع فيه السودان من حرجٍ عظيم، ولكنه اعتذر على لسان أرفع مسؤوليه وتمادى ''كارلوس'' في الاستهوان برغبة السودان في مغادرة أراضيه حتى اضطُر الجهاز السوداني إلى إعمال مُلزمات القانون الدولي، وسلَّمه إلى فرنسا بإشراف الشرطة الدولية الجنائية ''إنتربول''[٢٦].

مهما يكُن الضيف السابق مفروضاً على السودان وتعُومِلَ معه على أنه ملف أمني خالص، فإن ثالث الثلاثة هو إسلاميٌّ عربي عُرِفَ ببلائه الحَسَن إبان مرحلة الجهاد الأفغاني، ''أسامة بن لادن'' الذي جاء إلى السودان مُغاضِباً بلاده وأهله بسبب الوجود

---

(٢٦) وصل كارلوس السودان يوم ١٢ أغسطس (آب) ١٩٩٣م بالطائرة السودانية القادمة من العاصمة الأردنية عمَّان ودخل الخرطوم بتأشيرةٍ لدى الوصول، إذ أنه يحمل جواز سفر دبلوماسي من اليمن الجنوبي باسم "محمد عبد ربُّه" وأقام بضعة أيام في "الفندق الكبير" ثم استأجر شقة بشارع أفريقيا. وفي تجواله على فنادق وأندية الخرطوم كان يبحث عمَّن يصله بالرئيس البشير أو الدكتور الترابي ويصف نفسه بأنه سياسي ذو خبرة ثورية فريدة يمكن أن يضعها في خدمة الثورة السودانية. اكتشف الفرنسيون وجوده في السودان بعد شهرين من وصوله بالتقاط محادثتين صادرتين من الخرطوم إلى فنزويلا. أشرف على المداولات مع الأمن السوداني مدير العمليات الخاصة بالمخابرات الداخلية الفرنسية "فيلب ووندو" الذي وُلِدَ بتونس وله معرفة وثيقة بالعالم العربي وصداقة ممتدة مع معظم رؤساء أجهزة المخابرات العربية.

الأمريكي والغربي عامة في جزيرة العرب إبان وبعد حرب الخليج الثانية، لكنه جاء بعِلمِ وترحيب قيادة الحركة الإسلاميَّة ممثَّلة في أمينها العام، فهو رغم رأيه الجهير منذ انتصار الثورة الإسلاميَّة في طهران: «**إن إحقاق الحق واجب بعد إبطال الباطل، فإذا عبَّأت الشَّعب ببرامج الثورة حتى أزال الباطل، فإن التالي لذلك هو البرنامج الذي يؤسِّس لمجتمع إسلامي حديث**»، فالمدرسة الجهاديَّة التي تخرَّج منها أسامة بن لادن تُجانِبُ المنهج الذي تعتمده الحركة الإسلاميَّة في بذل الوُسع وتأسيس برنامج حياة شاملة للمُؤمنين بالعِلم والعَمَل والإعلام، كما هي في التجارة والاقتصاد والفن وسائر وجوه الحياة، خاصة وقد تجلَّت العبرة ظاهرةً بعد خروج الروس وتقاتُل المجاهدين.

ولكن انفتاح السودان على جواره الشعبي مهما يكُن أفريقياً أو عربياً وفقاً لرؤية الأمين العام نفسه، يُرحِّب بأمثال ''بن لادن'' الذي له سابق تجربة في الجهاد قد يكمِّلها السودان برؤيةٍ في العمل والبناء. والحق أن السُّودان قد انفتح لأسامة بن لادن يستثمر فيه ماله وخبرته على صُعُد الهندسة بالطُّرق والمطارات والجُسور وغيرها من مشاريع البنية التحتيَّة، التي كان يصرف أغلب وقته فيها، تحيط به مجموعة صغيرة لعلَّ أغلبهم كانوا معه في سابقة الجهاد الأفغاني، وكانوا لا يشهدون مناسبة اجتماعيَّة أو سياسيَّة سوى الصلاة المنتظمة في مساجد الجوار حيث يُقيمون، وقد التزم نفسه بذات التحفُّظ تجاه الحياة العامة، سوى هواية في رياضة الفروسيَّة ورعاية الخيل.

وإذ بلغ الأمين العام قرار تسليم كارلوس من مدير العمليات بالمخابرات الداخلية الفرنسيَّة، أثناء توقفه لساعتين في مطار باريس في طريقه للخرطوم بعد دعوة من جامعة ''كالا'' الأسبانية، فقد بلغه قرار ترحيل أسامة بن لادن من رئيس الجمهوريَّة ونائب الأمين العام فور اطمئنانهما إلى مغادرته بطائرة خاصة إلى أفغانستان(٢٧).

*****

(٢٧) التقى "فيليبووندو" مدير العمليات الداخلية الفرنسية بالأمين العام وأخبره أنهم تلقوا قرار الأجهزة الأمنية السودانية تسليم كارلوس بتقدير كبير وأنه يرجو أن يوظِّف ذلك لصالح العلاقات الثنائية والعلاقة مع الغرب بدلاً عن الصفقات المحدودة التي يطالِب بها مفاوضون من جهاز الأمن. وإذ لم يكشف الأمين العام أنه يسمع بذلك أوَّل مرَّة، أكد له أنه بوصفه خبيراً قانونياً سيدعم اتجاه الاستجابة للقرار دون أي مقابل سوى حق فرنسا الذي تكفله لها القوانين الدولية في محاكمة من ارتكب جرماً في أرضها. أما ترحيل "أسامة بن لادن"، فقد أُبلغ الأمين العام بواسطة نائبه ورئيس الجمهورية أنهما أبلغا بن لادن معاً طلب المغادرة، وأنه تقبَّل ذلك تقديراً للظرف الحرج الذي يواجهه السودان بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا. والحق أن نائب الأمين العام وزير الخارجية يومئذ حرص على تمام عملية المغادرة قبل إخطار الأمين العام، وقد بدأت غالب قرارات الحكومة لا سيَّما المتعلقة بالسياسة الخارجية تصدُرُ دون الرجوع إلى الأمين العام الذي تلقى تقرير الرجلين بأن الضيف قد غادر راضياً في شكٍ كبير.

بعد حرب الخليج الثانية تولَّت مِصرُ قيادة المِحوَر الذي يستهدف تطويق ثورة الإنقاذ، تكامُلاً مع الرؤية الأمريكيَّة والأوروبيَّة في إسقاط النظام، فإذ خالف الموقف السوداني الموقف المصري الداعم للتحالُف الغربي بقيادة أمريكا لإخراج صدَّام حسين من دولة الكويت، استثمرت مِصرُ ذلك في تعبئة المجتمع الدولي لا سيَّما الدول العربية في محور الحلفاء ودول الخليج، خاصة التي استشعرت خطراً بالغاً من الخُطوة التي عَمَدَ إليها الرئيس العراقي في احتلال بلد عربي مجاور.

ورغم أن السودان حَرِصَ في تعبيره الرسمي ألاَّ يتورَّط في موقفٍ داعمٍ أو دائن لصدَّام حسين، فإنَّ روح العداء التي تلبَّست دول محور الحلفاء كأنها تصوَّبت كلّها نحو السُّودان، وتجاوزت خصومته ردَّ فعلها تلقاء الدول الأخرى في ''محور الضِدِّ''، بل مسَّ الغضب الخليجي على السُّودان قطاعاتٍ من عامَّة السودانيين العاملين في دوله، ففقدوا وظائفهم ومصادر رزقهم، مَتهُومين بشُبهَة الانتماء للحركة الإسلاميَّة أو منسوبين على نحوٍ ما إلى صلةٍ بنظام الإنقاذ، ودخل آحادٌ منهم السجون دون توجيه تُهَم محدَّدة، لكن تواترت الأخبار على دوائر الإنقاذ أن الحملة على الإسلاميين السودانيين بدُول الخليج كانت يومئذٍ بتعاونٍ وتنسيق كامل مع المعارضة، التي نشطت في تأكيد مسؤولية الجبهة الإسلاميَّة عن نظام الخرطوم. فإذا كانت دول الخليج، لا سيَّما المملكة العربية السعوديَّة تستشعر أنها ساهمت في مشاريع البناء والعون الإنساني منذ بداية ظهور النفط، فهي كذلك فتحت وفسحت لمنسوبي الحركات الإسلاميَّة خاصَّة مأوى من العَسفِ والاضطهاد في أوطانهم، وهيَّأت لَهم عملاً ودعمت مُنظَّماتهم بالأموال، فإن موقف السُّودان الذي نُسِبَ بالكامل لقيادة الحركة الإسلاميَّة كأنه ضاعف موجدتهم على السُّودانيين.

ولكن الموقف المصري الذي ارتدَّ بعد حرب الخليج يستشعر أنه تجرَّع الخدعة الأولى كاملة ونشط في دعم النظام بوصفه مبادرة من ضبَّاط وطنيين، استدعى كذلك الموقف الرسمي المصري المؤسَّس على خصومة الإسلاميين منذ ١٩٥٢م إلى حين اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في حادثة المنصَّة الشهيرة، ثم الإعدامات التي طالت الثلَّة المتهمة في استهلال عهد الرئيس حسني مبارك، فوجود الإسلاميين على مقاليد الحكم في الجارة الجنوبية يستدعي كذلك موقفاً شاملاً لمقاومته. كما استدعت مِصرُ في ذات السياق صراع الحدود على ساحل حلايب الذي تنازعت فيه الدولتان منذ عام ١٩٥٨م، فإذا طابت العلاقات أضحى معبراً للوشائج المشتركة تجول رماله القبائل المشتركة بين البلدين، وتتنقل فيه حيوانات السودان بأعدادٍ كبيرة نحو مصر، حيث يقوم السوق الأكبر

لصادرات السودان الحيَّة وتعود منه القوافل محمَّلة بالبضائع المصريَّة، فإذا ساءت العلاقات تذكَّرته الحكومتان وحاولت التضييق فيه على مظاهر العيش المُشترك، ولكن بعد حرب الخليج حرَّكت مصر جيوشها لتحتلَّ ساحل حلايب بالكامل فلا يُتيحُ وجودها العسكري أي فرصة لمظهرٍ سُودانيٍ يمثِّل الحكومة السودانيَّة للإنقاذ.

انفَسَحَت مِصْرُ إذن لنشاط المعارضة السودانيَّة الشماليَّة والجنوبيَّة بالكامل، كما اتصلت المحاصرة للإنقاذ برَفْدٍ مصريٍ مباشر إلى الدول العربية الأبعد عن حدود السودان والتي ظلَّت تصلها به علاقة دبلوماسيَّة عامة مؤسَّسة على الأُخُوَّة العربيَّة، وإذ اختار الأردُن سُبُل النجوى الدبلوماسيَّة محتجاً على وجود مجموعة من منسوبي التطرُّف الفلسطيني وتحديداً مجموعة "أبو نضال"، فَسَحَ الأمن السُّوداني لمندوب المخابرات الأردنيَّة السبيل ليتأكَّد بنفسه من خُلوِّ العناوين التي ذكرها من أي أثر لنشاطٍ منتظم لأولئك، واستَدعَت تونس سفيرها في الخرطوم بعد احتجاجاتٍ سريَّة وعلنيَّة، فقد استقبل السودان عشراتٍ من مواطنيها دخلوا عَبْرَ مطار الخُرطوم بجوازاتهم العربيَّة، يبتغون مأوى من الاضطهاد الذي وقع عليهم بوصفهم إسلاميِّين، وكان أغلبهم من الطلاَّب وقليلٌ من الخريجين انتظموا في بعض الأعمال الحرَّة، كما صوَّبت تونس احتجاجاً خاصاً على منح الجواز السُّوداني لرئيس حركة النهضة الإسلاميَّة، والذي حصل عليه منذ فترة الحكم الحزبي السابق[٢٨].

الجزائر كذلك خفَّضت تمثيلها إلى "قائم بالأعمال"، وصوَّتت ضد السودان في الأطُر الدوليَّة جميعاً، بما في ذلك اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، ومنعت السودانيين من شهود المؤتمرات العربيَّة الدوليَّة التي عُقِدَت في أراضيها، تُردِّد ذات التُهم، فتح أراضيه لمن يعتبرهم جنرالات الجزائريين "إرهابيين"، إلى حين أفلحت وساطة ليبيَّة في جمع رئيس الثورة إلى الرئيس الجزائري الأمين زُروال في العام ١٩٩٤م.

أما ليبيا فظلَّت تنتاشُها الهواجس من صلة قديمة بالمعارضة الليبيَّة الإسلاميَّة مع الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، وتغشاها التقارير التي تتبادلها المخابرات العربيَّة، تريد أن تثبت أن السودان في ظلِّ قيادة "حسن الترابي" قد أضحى موئِلاً فريداً للإرهاب العربي والعالمي.

المملكة المغربيَّة وحدها من محور الحلفاء طابَت علاقتها، وأبدى عاهِلُها السابق "الملك الحسن الثاني" إعجابه بتجربة السودان وأنها لا تَصْدُرُ عن تطرُّفٍ ديني وإنما بأسبابٍ من الحرب الأهليَّة التي يخوضها، بل حاول المغرب الوساطة بين السودان ومصر

---

(٢٨) الشيخ راشد الغنوشي.

باعتبار أن العلاقة مع مصر هي مفتاح العلاقة الجيدة للسودان بمحيطه العربي[٢٩].

أصابت كذلك العلاقة العربيَّة المتدهورة المؤسَّسات الإنسانيَّة والتعليميَّة التي أنشأتها الحركة بدعم الأنظمة العربيَّة لا سيَّما الخليجيَّة، وقد وقع أكبر الضرر على "منظمة الدعوة الإسلاميَّة" وذراعها الإغاثي "الوكالة الأفريقية الإسلامية للإغاثة" كما أصاب "جامعة أفريقيا"، وإذ تأثرت جميعاً بانسحاب بعض دول الخليج من مجالس الأمناء، وبمسك الدعم السخي الذي كانت تمدُّ به هذه المجموعة من الدول، فيما ثابرت دول أخرى شأن اليمن التي رغم قصور ثرواتها عن ثروات أولئك، ساهَمَت بسخاء بالغ في دعم "منظمة الدعوة الإسلامية" خاصة بعد حرب الخليج الثانية.

مَسَّ الضرُّ كذلك الشبكة التنظيميَّة الأفضل للحركة الإسلاميَّة خارج السودان، منظومة السعودية ودُول الخليج، التي انتظمت بضع ألوفٍ من الناشطين مهما اختلفوا في أنماط العمل من التجارة إلى الصحافة، ومن دواوين الدولة إلى حوانيت السوق، التزموا جميعاً في أجهزة الحركة يُضاهُون شكل التنظيم الداخلي وهياكله ويلتزمون منهجه اللامركزي، ولكنهم كذلك موصولون عبر دول هذه المنطقة بأنساقٍ مَرِنَة للتنسيق والتعاون، إذ تشملهم جميعاً أمانات الشأن الخارجي في الداخل وتصلهم ببعضهم كما تصلهم كذلك بأطُر العمل الخارجي كافة إلى أوروبا وأمريكا.

كانت هذه التناظيم ترفُدُ الحركة الإسلاميَّة بولاءٍ كبير يوشك أن يشمل بيئة الاغتراب الخليجي كله ملتزمين ومتعاطفين مع الحركة، إلاَّ من قلة انتسبت لتنظيماتِ السياسة الأخرى. كما ظلَّ يرفُدُ الحركة في الداخل بالمال المباشر المُعين واللازم لإنفاذ برامج الحركة، وإذ تجرَّدت حركة السودان عن الارتباط بالدول والحكومات وتلقِّي الهبات والدُّعوم، أدركتها أموال المغتربين التي قد تصل أموالاً حاضرة حيثما صُرِّفت وجوه صرفها، لا سيَّما في مواسم الحاجة الشديدة للمال، شأن الحملات والاستنفارات والانتخابات. كما ساهمت أموال أهل الولاء في الخليج في تأسيس الشركات التنظيميَّة التي اجتهدت قيادة الحركة لتُقيمها مستقلَّة لمحض حاجة الحركة، مهما يكن لعاملها سهمٌ في رأس المال أو خُلاصَة الأرباح أو حقوق الفكرة والإدارة، ولكنها خابت جميعاً على نحو ما وصفنا في مكان آخر.

لكنَّ مناخات ما بعد حرب الخليج دفعت شُعَبٌ في الأمن السعودي لاختراق مكتب المعلومات في شبكة تنظيم الحركة الخليجي الكثيف، وإذ وافق ذلك صراع جهاز الأمن

---

(٢٩) إبان تولي الأمين العام لمنصب وزير العدل في عهد الرئيس نميري، زار المغرب وقابله الملك الحسن الثاني بترحاب كبير وطلب منه زيارة المغرب مرة ثانية لتقديم محاضرات. وقد دعا الملك لاحقاً الأمين العام لحضور ما يُعرفُ بـ(الدروس الحَسَنيَّة) في رمضان ١٩٨٦م عقب الانتفاضة، والتي تقوم كل عام بإشراف الملك.

الرسمي مع أجهزة الحركة الخاصة للمعلومات، فقد حاول بعض الضباط الرسميين ذوي السابقة في أجهزة الحركة مدفوعين بروح المركزيَّة الشديدة التي تلبَّستهم جميعاً من المدير العام إلى مديري الأقسام، حاولوا الاستحواذ على عمل الحركة الخارجي خاصَّة المصادر الرافدة لتلك الأجهزة بالمعلومات، فجاء الاختراق السعودي في أجواء الريب والاضطراب، لا سيَّما أنه كان شاملاً امتدَّ ليطال العشرات بالاعتقال المُتطاول سنوات، بعد أن اقتَحَمَ البيوت، ونقَّب في الأوراق وكَسَرَ شفرات الحاسوب، وارتدَّ من كل ذلك بتوجُّس كبير[٣٠].

*****

بعد انتصار الثورة الإريتريَّة الحاسم كانت الريح تجري رخاءً بالعلاقات السودانيَّة الإريتريَّة، فقد استضاف قائد الثورة الإرتريَّة لمدى يومين أمين عام الحركة الإسلاميَّة في أول رحلة خارجيَّة له بعد سنوات الاستِتَار والتمويه، مُعبِّراً عن امتنانه لعمره الذي سلخه في السودان، ولما ظلَّ يُبادِرُ به الأمين العام دعماً للثورة الإرتريَّة، لا سيَّما القيادة الثوريَّة الماركسيَّة التي ورثت القيادة الوطنيَّة السابقة، وما واجهت من صعوبات اعترَت علاقة الثورة بالحكومة السودانية الحزبيَّة مدى أعوام ما بعد سقوط النظام المايوي، وإذ ظلَّ الأمين العام يعبِّر عن إيمانه بتجربة الشعوب المتجاورة في الحركة والانتقال والتكامُل والوحدة، لا سيَّما بين الشعوب العربيَّة والشعوب الأفريقيَّة خاصة القرن الأفريقي، أكَّد قائد الثورة الإريتريَّة الذي انتُخِبَ أول رئيسٍ لبلاده بعد الاستقلال إيمانه العميق بمشروع الكونفِدراليَّة الذي طرحته القيادة السودانيَّة، وقد صرَّح لجريدة الحياة في أسمرا ١٩٩٣م، أنه لا يراها إلا تمثُّلاً للواقع القائم بين الشعبين عبر القرون وليس حلماً: «**فهُما مُتَّحِدَان قبائلَ وثقافة ومعاش وأمن بما يؤهِّلهُما لقيام كونفِدراليَّة مؤسَّسة على علاقات وطيدة**».

وإذ ظلَّت قيادة الحركة الإسلاميَّة مدركة لعُقَد الواقع الإريتري وتشعُّبه، ملتزمةً ألاَّ تَنشَطَ في المعارضة ضده جهراً أو سراً، فقد ظلَّت الخلفيَّة المسيحيَّة الماركسيَّة لقادة الثورة تبسط سحابةً من التوجُّس في العلاقة مع من يراهُم البعض أئمة للأصوليَّة، مهما تكن رؤوس القيادة في إريتريا وفي أثيوبيا تعرف مدى وعي القيادة السودانيَّة الإسلاميَّة بالأبعاد الإستراتيجيَّة للعلاقة، وحرصها على عُهُودِها ثم تعهُّدها في اتجاه مصلحة الشعبين، فإنها تُغري المتربِّصين في الداخل والخارج باستغلالها. أوَّل تعقيدات تلك

---

(٣٠) لسنوات بعد أن بردت حمية التوتر التي أعقبت حرب الخليج الثانية، قبل المسؤولون السعوديون وساطة رئيس الجمهورية وأطلقوا سراح المعتقلين السودانيين من أفراد الحركة، مؤكدين أنهم لا يحملون عليهم أيَّما شبهة بالتورُّط في أعمال التخريب الإرهابي التي وقعت في مواقع بالسعودية ولكنهم ارتاعوا لِمقدار ونوع المعلومات التي بحوزتهم وهُم بعد أجانب مغتربين.

العلاقة هو اعتزال حركة الجهاد الإرترية لمسيرة الثورة المنتصرة، يُؤثِرون المُضِي في المعارضة المسلَّحة للنظام الماركسي ولو بعد الاستقلال، وإذ لم تُفلِح جهود الحركة في السودان في حملِهم على التعاوُن مع النظام الجديد، اعتذروا عن أي دعم التزاماً بعهدهم السابق.

لكن صراع الأشخاص والأجهزة جَنَحَ بالجماعة الأمنيَّة لا سيَّما المُمسكة بجهاز الأمن الرسمي لارتكاب الخطأ الاستراتيجي الثاني، فقد كانت الثغرة الأخطر في العلاقات السودانيَّة الأثيوبيَّة والسودانية الإرترية هي تصوُّر جهاز الأمن المحصور في "الأمني" دون "السياسي والاستراتيجي"، وإذ حوَّل المدير العام الجهاز إلى ما يُعَبِّر عن رؤيته الخاصَّة، تطوَّر الجهاز متكلِّساً حول الولاء لقيادته والمرجعيَّة إلى مؤسَّسته، يوافي في ذلك رؤية نائب الأمين العام دون رقابة تنفيذيَّة أو تشريعيَّة. كما يَسَّرَ لهُم رضى نائب الأمين العام التعاوُن مع المجموعة العسكريَّة المتنفِّذة بقيادة العضو الأصغر في مجلس الثورة، والتكامُل معاً بسعيٍ دوؤب لمعالجة الاختلالات الطارئة دون خطة هادية أو رؤية استراتيجيَّة. فبعد سُقوط نظام "منجستو هايلي مريام"، طلب الأمين العام من لجنةً مختصةً تقديم استراتيجيَّة للعمل في دُوَل القرن الأفريقي الأقرب (أثيوبيا وإريتريا). وإذ قُدِّم تصوُّرٌ محدودٌ يُعَوِّل على منظمة الدعوة ووكالة الإغاثة، قدَّمَت الجماعة غير الرسميَّة الأوثق صلة بالإقليم رؤية أعمق، تقوم على توازُن القوميات، ثم رؤية جهاز الأمن المؤسَّسة على تكثيف القنصليَّات وواجهات العمل. وإذ كان استقلال إريتريا هدفاً استراتيجياً كما قدَّمنا، فإن القيادة الأثيوبيَّة رغم موافقتها عليه كانت تُؤثِر أن يتأخَّر قليلاً حتى تتعادل مع القوَّة الإرتريَّة التي قادت القتال في حرب التحرير وتملك خبرة وقوة أكبر، ولكنها كانت ترى في السودان الضامن لأي اتفاقيَّة بين البلدين المتجاورين المشتبكين بعلاقات الجغرافيا والتاريخ لفترة طويلة. الخلاصة أن مشروع القرن الأفريقي وتحديداً أثيوبيا وإريتريا كان أكبر مشروع إقليمي للحركة السودانيَّة، وقد نُفِّذَت مراحله بمنأى عن الأجهزة الرسميَّة وظلَّ يُشَكِّل عقدة لأساطينها الشموليِّين المركزيِّين على الدوام، ولا ريب أن الانقلاب الشامل السريع لكِلا البلدين على السودان، كان نتيجةً لضعف ثقة القيادة في كليهما في المجموعة الرسميَّة الأمنية التي ظلَّت تتدخَّل لإفساد ذلك العمل الكبير.

كانت الجماعة المتوجِّسة من النجاح في إريتريا وأثيوبيا تبسط بعض حُجَج تتزيَّا ببعض لبُوس المنطق الإستراتيجي، فهُم يدَّعون تناقُضاً أساسياً بين مصلحة المسلمين الذين يُشكِّلون أقليات ضخمة في البلدين وما يحمله رئيس الثورة الإريتريَّة خاصة من قلقٍ على غلبة المسلمين واللغة العربيَّة على بلاده يدفعه لتبنِّي إستراتيجية تحاول أن تَقتَلِعَ

المسلمين من جُذُورهم لتُلحِقَهُم بالإقليم السُوداني المُتاخم لإريتريا، مدفوعاً بانتمائه العِرقِي أكثر من هويَّته الفكريَّة الماركسيَّة.

بدأت خروقات الأجهزة الأمنية بتدريب عناصر من الأقليّات المسلمة في الدوائر المدنيَّة شأن الإذاعة والتلفزيون والبريد وغيرها، بعد أن تدرَّب في ذات الأجهزة عناصر الجبهة الشعبيَّة الإرتريَّة تمهيداً لبناء أجهزتهم الخاصة في دولتهم المستقلَّة. ثم انفتحت معسكراتٌ للتدريب العسكري في المدن الشرقيَّة المتاخمة لإريتريا وأثيوبيا تحت واجهات الدفاع الشعبي وغطائه، ضمَّت عناصر من جماعات الجهاد والأقليّات الإسلاميَّة، ثم تسلَّلت عناصر منهُم إلى داخل إريتريا لتنفيذ عمليات عسكريَّة، وإذ أن العناصر الإرتريَّة والأثيوبيَّة وخاصة الإرتريَّة المُتغلغلة في مختلف الأطُر السودانيَّة، لا سيَّما في مُدُن الحُدود ومناطقه، فقد تناهت أنباء المعارك والخُروقات وما وراءها من تدريب أجهزة الأمن السودانيَّة، تناهت مفصَّلةً إلى القيادة الإرتريَّة والأثيوبيَّة، كما خرج البعض من تلك المعسكرات ليقُصَّ على الأمن الإريتري التدابير كلها.

تزامن الانهيارُ السريع لبناء العلاقات الإنقاذيَّة مع إريتريا مع تصاعُد الحملة الأوروبيَّة الأمريكيَّة، ومساندة الجوار الأفريقي ثم العربي لتطويق السودان، إيذاناً بوضع الخاتمة لحُكم الحركة الإسلاميَّة. وإذ وجدت القيادة الإرتريَّة أن اللحظة ليس بأنسب منها لفك الارتباط مع الإنقاذ التي كانت تُثقِلُها بتُهَمِ المساندة والحماية لنظامٍ أصوليٍّ إسلامي، تابعت القيادة الأثيوبيَّة خُطى جارَتها واكتمل إحكام الطوق على السودان، فإذ طَرَدَت الأولى السفير السوداني وسلَّمت مفتاح سفارته لقُوَى التجمُّع الوطني الديمقراطي، استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان مواقعها اللوجستيَّة الإستراتيجيَّة التي فقدتها مع انهيار نظام "الدَّرقْ" لأوَّل العقد التسعين، وفيما أضمرت إريتريا وأثيوبيا تناقُضاتها التاريخيَّة التي لم يَشفِهَا حتى الاستقلال التام لصالح تناقُض رئيس ثالث مع نظامٍ إسلامي أصُولي، أصبحتا تُوافِقَان فيه رأي المعارضة السودانيَّة أنه خطرٌ لابد من مَحوِهِ عن الوُجود.

*****

حادثٌ آخر كان له أثرٌ بالغ على علاقة السودان بأثيوبيا وإريتريا، وعلى علاقات السودان وتوجُّهاته كافة، وأهدى إلى خُطة حصار الإنقاذ دفعةً سخيَّة تجاوزت أحلام المعارضة المتلمِّظة لإسقاط نظام الخرطوم، المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا في يونيو (حزيران) ١٩٩٥. فرغم تدهوُر العلاقات العالميَّة الكبير الذي أعقب حرب الخليج واتَّصل لسنوات، وما اعترى العلاقات المتينة مع الجوار

الشرقي للسودان من رِدَّة وانتكاس، ثم انقلاب الانتصارات المُتَتالية في الجنوب إلى هزائم وضياع فرصة السلام الثمينة في منتصف العام ١٩٩١م بأسبابٍ من غلبة الإرادة العسكريَّة على الرأي السياسي، إلا أن تماسُك الإرادة الداخليَّة لا سيَّما كتلة السَّنَد الجوهري للنظام (الحركة الإسلاميَّة) وانعطاف الرأي العام العربي والإسلامي نحو مناصرة الثورة الإسلاميَّة السودانيَّة المُحاصَرَة، ونجاح سياسة التحرير الاقتصادي في تجاوُز انقطاع مَدَد العون الخارجي إلاَّ من إغاثةٍ محدودة، إضافة إلى اتصال علاقات الثورة الطيِّبة مع دول آسيا ومع دولة واحدة في الخليج (قطر)، ومع دول "مِحوَر الضِدِّ" لا سيَّما سوريَّا واليمن والأردُن والعراق، كل ذلك أعان السودان في خمسيَّة الإنقاذ الأولى على الصُّمود، ولكن واقع العلاقات الخارجيَّة كانت مدعاةً للنظر والتأمُّل والمراجعة، فقد أُوكِلت وزارة الخارجيَّة بتصميمٍ شديدٍ من الأمين العام إلى نائب الأمين العام، وجعل على مقعد وزير الدولة للخارجية أحد أهم وجوه الإنقاذ الصاعدة من صف الحركة الإسلاميَّة الأول، كما تولَّى الأمين العام بنفسه تفصيل خُطة شاملة لتوجُّهات الوزارة ونمط إدارتها بما يحقق رأيه الأصولي أن تُدارَ السياسة الخارجيَّة بتفاعُلٍ مع العالم، ولكن بعزَّة واستقلال[٣١].

تقدَّم الأمين العام في نفس الفترة بمُقترحٍ يشتمل على خطوة الانتقال الثانية للحركة، أي بَسط حريَّة التنظيم والتوالي السياسي والتي تأخَّرَت ثلاثة أعوام عن أجَلِها المضروب لأوَّل الخُطة، موضِّحاً وقعها المهم في هذه المرحلة للإصلاح الداخلي ولمُوافاة مسار العالم الذي يحتجُّ بالديمقراطيَّة لأيُّها انفراج في العلاقات الثنائيَّة والدوليَّة. لكنَّ المُقتَرَحَ تزامن مع احتلال جيش الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان لمدينتي الكُرمُك وقِيسَان بإسنادٍ تام من أثيوبيا، واحتلال أثيوبيا مباشرةً لمناطق الفَشَقَة وتايا، مما أدَّى كله إلى رفض اقتراح الأمين العام بِبَسطِ الحريَّات.

أخيراً نجح "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" بتوالي دورات انعقاده الثانية والثالثة في اعتماد خطاب الاعتدال والتصالحُ، وتبنَّت أمانته العامَّة أول محاولات تجاوز

---

(٣١) نحو العام ١٩٩٥م تولَّى حقيبة وزارة الخارجية نائب الأمين العام علي عثمان محمد طه، منتقلاً إليها من وزارة التخطيط الاجتماعي التي تقاصَرَت عن مهمَّتها في التخطيط الشامل لتحوُّل اجتماعي في السودان وظلت وزارة هامشية. لكن لدى اقتراح نقله إلى وزارة الخارجية تلقى ذلك بما يشبه الرفضَ إذ لم يعهدْ تفاعلاً مباشراً مع العالم ولم يدرس في الخارج، ولكن الأمين العام قد أوقع عليه التكليف لأنه كان يري ضرورة تعرُّضه لهذه التجربة إذا كان يتطلَّع لقيادة الحركة الإسلامية بعلاقاتها المحلية والعالمية. كما تولى منصب وزير الدولة د. غازي صلاح الدين العتباني الذي كان وزير دولة بالقصر الجمهوري، ولم تكن خطوة وضعهما معاً في وزارة واحدة إلا تأكيداً لخطر العلاقات الخارجية على مسيرة الثورة.

النزاع الفلسطيني بين فتح وحماس، وجَمَعَت بينهُما في جلساتٍ مشتركة بمقرِّها، إذ كان رئيس السلطة الفلسطينيَّة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ضيفاً دائماً على الخُرطوم، كما فازت حماس بمكتبٍ بذات العاصمة السودانيَّة. وإذ جمعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي المعارضة الإسلاميَّة الجزائريَّة إلى الحكومة الجزائريَّة بتنسيقٍ مع فرنسا، ساهمت في عقد أول محاولة لإصلاح الشرخ الوطني الجزائري في المؤتمر الذي رعته جماعة ''سانت جيدو'' بروما، وهي ذات الجماعة التي قدَّمت للأمين العام دعوة لزيارة روما والفاتيكان، وهيَّأت لمناظرةٍ فريدةٍ في الحوار الإسلامي المسيحي بين الأمين العام وأساتذة الفلسفة واللاهوت، نقلتها القناة الثانية في التلفزيون الإيطالي، وذلك إثر الوقع الحسن الذي طبع مشاعر بابا الفاتيكان إبان زيارته الخرطوم ١٩٩١ م، والاستقبال الحاشد الذي اصطفَّ له الآلاف من المطار وحتى موقفه الأول لدى الكاتدرائيَّة الكاثوليكيَّة في الخرطوم، والذي ساهم في تبديد ظلال دعاية اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم في السودان.

في ظلٍ من مرحلة مراجعة السياسة الخارجيَّة والتماس البدايات لمحاولة كسر الطوق وتحقيق بعض التقدم مع بعض المحاور الدوليَّة المهمَّة، جاءت أحداث محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري، فقد انفتح السودان بإجراءات التأشيرة المرفوعة لكثير من المضطهدين والهاربين بدوافع مختلفة، طَفِق أغلبهم فور وصوله السودان تقديم نفسه والمعلومات المفصَّلة لاسمه وأوضاعه وطبيعة مهمته في السودان بسخاءٍ للأجهزة الأمنية، يستصحبُ أنه إنما يلوذ بجوار دولة الإسلام ولا يحل له أن يكتم عنها بل يعينها بكل ما يستطيع، منهم أفذاذٌ قد لا يُدرِكُون طبيعة عمل الأجهزة الأمنيَّة سوى إجراءات تسجيل الإقامة الراتبة لأيِّما أجنبي، وغالبهم أعضاء في الحركات أو الجماعات الإسلاميَّة الموصولة بعلاقات تنظيميَّة مع الحركة الإسلاميَّة.

لكن حركة الجهاد والجماعة الإسلاميَّة المصريَّة المتهُومتان في أغلب عمليات الإرهاب في مِصر، يتخذان مناهج شديدة المُبايِنَة حتى لحركة الإخوان العربيَّة فضلاً عن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، بمنهجها المنفتح ذي التفاعُل الأتم مع المجتمع دون اعتزالٍ فضلاً عن الإرهاب. وواقع الأمر أن أفراد تلك الجماعة الذين تسلَّلوا من السودان إلى أثيوبيا لم يمرُّوا على أجهزة الحركة التنظيميَّة المتَّصلة بشأن الحركات الإسلاميَّة والحركات الجهاديَّة، ولم يَبلُغ مسامعها أن السودان زاره بعض كبارها مهما حملت الصحف بعضاً من ذلك، وأشارت لجان التحقيق التي تكوَّنت في الحركة إلى صِلَةٍ بالأجهزة الأمنيَّة الرسميَّة وعِلْم نائب الأمين العام، وقد مضى الأمر كله شأناً أمنياً خالصاً تتلبَّسه صورة المؤامرة على

أجهزة الحركة، إذ كُتِمَ عن أمين عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة[٣٢]. ففكرة الاغتيال كانت بالأساس غير سُودانيَّة، لكن المجموعة الرسميَّة تبنَّتها لتَقَعَ وتَفشَل على ذلك النحو. وقد وَجَّهَت القيادة الأثيوبيَّة أساس اتهامها للمجموعة الرسميَّة، مُقَدِّرَةً أن القيادة الفكريَّة لا يمكن أن تتورَّط في مثل ذلك العمل غير الإستراتيجي. إلا أن الخطأ الاستراتيجي الذي أوكل معالجة آثار حادث أديس أبابا إلى قائد الجماعة الشموليَّة عقَّد الأمور نحو الأزمة الشاملة، إذ تداخل الصالح الوطني الأعلى مع الخلاص الفردي للمجموعة المتورِّطة، فتوالت أقساطُ الدَّفع مع استمرار السياسات دون تبديلٍ جذري أو إحلال وإبدال نهائي للقيادات التنفيذيَّة المسؤولة عن تلك السياسات، فظلُّوا موجودين بتعديلٍ طفيف في المواقع والمناصب.

أدخلت حادثة أديس أبابا التي استهدفت الرئيس المصري السودانَ بقيادة ثورة الإنقاذ إلى مأزق العقوبات الدوليَّة، التي جَنَحَت لأوَّل الأمر أن تكون حاسِمةً شديدةً، بدفعٍ من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كِلِنتون، فرغم أن مصر وأثيوبيا هُما الدولتان المعنيَّتان اللتان حَمَلَتَا الشكوى إلى مجلس الأمن، إلا أن الإدارة الأمريكيَّة كانت قد شَرَعَت في اعتبار الإرهاب جريمة عالميَّة ينبغي أن يتناصر العالم لُمحاربتها، وإذ لها من المَواجِد على حكومة السودان ما لا يُحصى مَنَعَت دخول المسؤولين السودانيِّين إلى أراضيها، وطلبت أن يُغادِرَ أراضيها الدبلوماسيُّون السودانيون إلاَّ من عددٍ محدود، إضافة إلى العقوبات التي ظلت قائمة منذ ١٩٩٤م، والتي تصوَّبت نحو صادرات السودان وحركة أمواله وعمل الشركات الأمريكيَّة فيه.

وإذ امتَثَلَت غالب المجموعة الأوروبيَّة لقرار تخفيض التمثيل الديبلوماسي للسودان على أراضيها لم تستجب كثيرٌ من دول العالم الإسلامي والعربي وأفلحت جهود الصين وروسيا في منع صدور قرارٍ من مجلس الأمن يحظِرُ عمل شركة الخطوط الجويَّة السودانية، فضلاً عن أن يمضي مع إدارة الكونجرس الأمريكي ليَحظِرَ الطيران جُملةً عن السودان على نحو ما حدث لليبيا والعراق.

أتاحت إذن مرحلة ما بعد المحاولة الفاشلة لدُول الجوار المتربِّصة بالسودان، لا سيَّما يوغندا وإرتريا وأثيوبيا ومصر لإكمال الحلقة العسكريَّة بالهُجُوم الذي اتَّخذ محاوره الثلاثة بقيادة الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وفيها توسَّعت أثيوبيا لتضُم بالاجتياح

---

(٣٢) ظل مكتب الحركات الجهادية موصولاً بحركة المقاومة الفلسطينية، وحركات الجهاد الأفغاني، وحركة الجهاد في الصومال وتشاد وإريتريا وغيرها ولكنه لا يقيم أدنى مستوى من العلاقة مع الحركات التي تتبنى الإرهاب.

العسكري مناطق جديدة على الحدود الشرقيَّة، أعلن رئيسا يوغندا وإرتريا أنهما معاً يَعتَبِران إسقاط نظام الإنقاذ هدفاً رئيسياً. كما اعتَبَرَ الرئيس السوداني أن المُخَطَّط يضُمُّ مِصرَ أيضاً، إذ لم تُسارِع لافتِعال معركة في حلايب إلا لتُلهي السودان عن الزَّوْدِ عن حُدُوده الجنوبيَّة والشرقيَّة، مؤكِّداً أن إريتريا شاركت يوغندا بالدبَّابات والأسلحة الثقيلة، وأن مصر نقلت المُعدَّات الحربيَّة بطيرانها الحربي.

ألقت حادثة محاولة الاغتيال كذلك بظلِّها الثقيل على جوهر المشهد الداخلي كما وصفنا في موضعٍ آخر، وأثقلت صف الإنقاذ ببلاءٍ فوق ما يطيق، لم تُدرِكهُ القيادة بما يلزم من العزل أو الاعتزال أو الاستغفار والصبر، بل جَنَحَت بالجماعة المتآمرة نحو مزيدٍ من التآمُر والتناجي بالإثم مع محاور الجوار والاستكبار العالمي، فمَضَت عليها سُنَّة الله في مصائر الدول، فكُلَّما تضعضع السَنَد الداخلي التَمَسَت العون في الخارج الأجنبي، لتبدأ الثورة الإسلاميَّة في السودان طَرْقَ أبواب أجهزة الاستخبارات العُظمى تمُدُّها بالمعلومات ولو على المُستأمِنين من أهل الإسلام، ثم بتواتُر أنباء الطرد والإخراج، ثم إسلامهم إلى عدُوِّهِم الذي لا يعرفُ لهُم إلاَّ مصيراً من اثنين، القَيْدَ أو القَتْل[٣٣].

*****

مهما اضطربت علاقات الإنقاذ الخارجيَّة بجوارها الإقليمي وبجملة محاور القُوى العظمى التي أصبحت تُعرَفُ بـ"المجتمع الدولي"، فقد ظلَّت علاقاتها مستقرَّة ومتطوِّرة مع محور جنوب شرق آسيا، وتحديداً الصين وماليزيا. بل إن العلاقة مع الصين ظلَّت متطوِّرة مدى عمر استقلال السودان، فقد اعتبرتها الحركة الإسلاميَّة محوراً إستراتيجياً إبان إعدادها لمرحلة الدولة والتمكين، فزار وفد الجبهة الإسلاميَّة الأكبر في بعثه إلى الخارج مُيَمِّماً شطر الصين، بل ظل الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مُنتَبِهاً ومُنبِّهاً لخطر وقع المارد الآسيوي في المستقبل المنظور على تطوُّر العالم وجملة موازين القوى البشريَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة، تمدُّه بشائر من سوابق كُسُوب علاقات الحركة الإسلاميَّة عبر

---

(٣٣) باعتراف نائب الأمين العام على نفسه في أكبر حشدٍ خالصٍ من صف القيادة المدنيَّة والعسكريَّة، كان ينبغي أن يُخلَى من مسؤولياته فوراً ويُحال إلى المُحاسبة، لكن الحسابُ طال آخرين، منهم مدير جهاز الأمن وبضعاً من معاونيه الكبار، دون أن تكتمل إجراءات لجان التحقيق برفعها إلى القيادة، وإن اكتملت تقاريرها، بل ظل نائب الأمين العام يترقى ليجمع إلى نائب الأمين العام نائب الرئيس. وإذ يؤرِّخ البعض لذلك اليوم بالأول في انقسام الصف القيادي الذي شق الحركة لاحقاً، فإن مدير الجهاز الذي خَلَفَ تخاطَبَ برسائل مباشرة مع مدير المخابرات المركزية الأمريكية لتأسيس علاقة على السواء. إلا أن عودة عناصر المؤامرة إلى جهاز الأمن بين يدي الانشقاق تبعه التبادل السري للمعلومات على نحو ما ظلت تكشف الصحافة الأمريكية. راجع التقرير الشامل الذي نشرته مجلة "Vanity Fair" الأمريكية في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١.

بعض أفرادها، التحقوا بتلك الناحية وارتبطوا بها لغةً ومعاشاً وزواجاً، وأُلحقت اللغة الصينيَّة بحثِّه ونُصحه إلى مقرَّرات الألسن التي تُدرِّسُها جامعات السودان لطلاَّبها في المراحل الجامعيَّة قبل التخصُّص فوق الجامعي.

اتصلت تلك العلاقة مع الصين ضمن أولويات العلاقات الخارجيَّة الإستراتيجيَّة، فزارها رئيس الثورة نحو نهاية العام ١٩٩٠م في نوفمبر (تشرين الثاني) و قد توالت نُذُر الحصار الاقتصادي على السودان، فتصوَّبت مباحث الزيارة نحو الاقتصاد لا سيَّما التنقيب عن البترول والذهب والمعادن الأخرى. ثم لما اشتدَّ الحصار جاءت الزيارة الرئاسيَّة الثانية العام ١٩٩٥م لتحمل تلك الوعود إلى النفاذ واقعاً، فخَصَّصَت أول القروض للتنقيب عن البترول، ويَسَّرَت الإجراءات لضمان التبادل المباشر للسلع دون الوُسطاء، وبَسَطَت ضمانات مصرفيَّة وقروض بمبادرة من الصين واتفاقيات لحماية الاستثمار بين البلدين.

إلا أنه مهما يكُن تقدُّم العلاقات مع الصين، فقد عاقتها أنماط السلوك الدِّبلوماسي الرسمي، تكبحُ طموح الجهد الشعبي من العارفين بتلك البلاد أن الصين تجِدُ في موارد السودان الضخمة وموقعه الجغرافي وإطلاله الكثيف على تسع دول في أفريقيا القارة البكر، ساحةً لا مثيل لها ومركزاً للطموح الصيني الكبير في بَسطِ صادراته على العالم الثالث الفقير بيُسرٍ عظيم إذا أسَّس قاعدته الصناعيَّة في السودان، فجَنَحَت الدبلوماسية الرسميَّة لتلقي العون الصيني في مشروعات البنية التحتيَّة والصحَّة والمستشفيات، بدلاً عن التعاوُن الإستراتيجي.

كذلك ساندت الصين السودان في مآزقه الدوليَّة عبر توالي القرارات، تحميه من غائلة جُنوح الدول الكبرى في تشديد العقوبات نحو تخفيفها، وإن لم تبلُغ الصين إعمال حق "الفيتو" لأجل السودان مهما شَطَحَت بعض التطلُّعات الساذجة ترجو ذلك في ظلِّ نظامٍ عالمي جديد يتضاعف فيه حجم التعاوُن الاقتصادي بين الصين والدول العظمى لا سيَّماً الولايات المتحدة الأمريكيَّة، كما تخشى فيه الصين حرمانها من التكنولوجيا المتقدِّمة ولا تعينها سياسة الإنقاذ المضطربة تُقية تلك القوى.

اتَّصلت علاقات الإنقاذ بالهند وباكستان وإندونيسيا لِماَ وَجَدَت في تلك المجموعة الآسيويَّة من رغبة صادقة في التعاوُن، ومن مواقف الاستقلال عن الهيمنة الدوليَّة. ولكنها تميَّزت أكثر مع ماليزيا، إذ اتصلت مجموعة من نخبة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة بزعيم الحركة الإسلاميَّة الشابَّة في تلك البلاد إبان سنوات دراسته العليا في بريطانيا وأسَّست معه علاقات

وطيدة، كما كانت الحركة الإسلاميَّة وراء قراره المُهِم بمغادرة رئاسة الحزب الإسلامي إلى مقاعد الوزارة تجاوباً مع طلب مؤسِّس النهضة الماليزيَّة الحديثة "مهاتير محمَّد"، فانفتحت ماليزيا على السودان إبان إحكام الحصار، وتوالت عليها زيارات المسؤولين بها في ذلك رئيس الثورة، وانتظمت حركة رجال وسيدات الأعمال، واتسع الميزان التجاري بين البلدين على نحوٍ لا سابق له في تاريخ العلاقة الثنائية لصالح ماليزيا بالطبع، إذ تكثَّفت صادراتها إلى السودان، ثم كان الاستثمار الماليزي الكبير في البترول عَبرَ شركاتها العاملة في مجال التنقيب واستثمارات البترول، والدعمُ المالي للبدء في مشروع التصنيع الحربي.

وإذ توافقت رؤى القيادة السودانية في إصلاح الأمم المتحدة، لا سيَّما مجلس الأمن لتجاوُز أوضاع ما بعد الحرب العالميَّة الثانية مع مواقف القيادة الماليزيَّة، دَعَمَت ماليزيا مواقف السودان في مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

*****

نحو العام ١٩٩٧م تصاعدت الأمور شدَّةً لتَنفَرِجَ في الأعوام التالية، فقد وُقِّع "اتفاق الخرطوم للسلام" مع الفصائل الجنوبيَّة الخارجة على الحركة الشعبيَّة بعد عامٍ من توقيع الميثاق الذي جَمَعَهُم مع حكومة المؤتمر الوطني الحزب الحاكم، فمَهمَا حاولت الحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيس) أن تؤكِّد خُلُو الاتفاق من المعنى بوصفه صفقة بين الحكومة وعُمَلاء لها، فقد انتبهت له دوائر المجتمع الدولي ورحَّبت به الدول الكبرى، وبينما واصلت دول الجوار الأفريقي تمترُسَها خلف "قرنق"، رحَّبَت دولٌ أخرى بأيِّما جهدٍ يُسهِمُ في استِتباب السلام ولو جزئياً، وإن لم يعني ذلك تفريط القوى العظمى في الحركة الشعبيَّة والتصدِّي لأي محاولة لخنقها وإخراجها من ساحة النفوذ والفعل.

وإذ سارَعَت الحكومة التي بدأت تتميَّز بخطٍ رسميٍ لها لا يكاد يستمع لموجِّهات الحركة الإسلاميَّة أو مبادئها في العزَّة والاستقلال، مرعوبةً مما جرَّه بعضهم متحسِّبةً لأي خطوة من الداخل أو الخارج فيما يُشبِهُ حالة الطوارئ، سارَعَت لتعطيل الدعوة لدورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، علَّها تُبَرِّد حمية الاشتعال الذي اعترى الجِوارَ الشمَالي والمُجتمع الدولي، المنزعجين جميعاً من سياسة الباب المفتوح التي أدخلت بعض أعدائهم وأوجدت مأوىً لهم ولأعمالهم.

لكن بتسليم كارلوس وخروج بن لادن، ارتفعت أصواتٌ من صلب الدوائر الغربية المستكبرة أو المرعوبة من الإسلام، تُشيدُ بجهد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في تبنِّي الخط المُعتَدِل وجَمعِ التيَّار القومي إلى التيار الإسلامي مما يُقرِّبهُما معاً للاعتدال

والديمقراطيَّة التي تتنافَس على الشعب وتتباعَد عن الإرهاب، ثم في جمع المعارضات والحكومات إذ سار خطٌ يلتمس الأرضيَّة المشتركة في الجزائر يؤيِّده الفرنسيون والبلجيك والطليان ويجمع المعارضة الإسلاميَّة إلى حكومة الجنرالات. كما نشطَتَ الوساطة بين الفصائل الأفغانيَّة المتحاربة نحو كلمة سواء، وامتدَّت أعمال المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي نحو اليَمَن التي تتعاطف حكومةً وشعباً مع جهده، تحاول جمع الصف الوطني تجاوزاً لمرارات حرب الانفصال.

كما صدع آخرون من ذات الدوائر الغربيَّة أن الأوفق أن تكون هناك ساحة للعلانية تلتقي فيها تيارات العروبة والقوميَّة وتيار الحركات الإسلاميَّة الحديثة، مهما ارتدَّت بعضها سلفيَّة راجعة بقي مدُّها الرئيس ملتزماً الوسط والاعتدال، تتداولُ وتحاورُ وتجادلُ تحت سمع العالم وبصره حتى يقوِّم صوابها وخطأها، بل ويتعرَّف إليها حتى يعترف بها أو يُنكِرها أو ينكر منها ويعترف، فالمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي مفتوح كذلك ساحةً لحوار الاختلاف عبر الأديان والمِلَل وبين الحضارات الإنسانيَّة، وبالمقابل فإن الإقصاء والكبت والعزل يمثِّل بيئة مثاليَّة لأفكار التطرُّف، وأن الأنسب أن يجد الغرب مُحاوِراً دَرَسَ في جامعاته ويُجيدُ لُغاته ويفهمُ مواقفه الحضاريَّة والسياسيَّة، شأن الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي[٣٤].

شَهِدَ العام ١٩٩٨م كذلك الحَدَث الأهم على الصعيد الداخلي والذي تجلَّى فوراً على صعيد علاقاته الخارجية، إجازة الدستور الدائم لعام ١٩٩٨م ومسارعة قيادة الحركة الإسلاميَّة في تقديمه وشرحه، لا سيَّما للدول الغربيَّة التي جعلت موضوعة حقوق الإنسان وبسط الحريات السياسيَّة والصِّحَافيَّة رأس دعوتها للإصلاح، فقد أباح الدستور الحريَّة للناس كافةً مهما تلقته دوائر المعارضة في الداخل والخارج بالتردُّد والظُّنون، تتَّهم مصطلح "التوالي" بالحيلة التي تَكْبِتُ التعدُّديَّة وليس محض تأصيل للخطاب في الوثائق المؤسِّسة للحياة العامة. لكن مهما يكن ذلك كذلك، فإن الدستور فتح أضابير الحوار الإنقاذي الأوروبي والإنقاذي الأمريكي، فقد أشاد السفراء كافة بالحريَّة المبسوطة في الدستور، ورأى فيه بعضهم ذات ملامح الحريات العامة في الفلسفة الغربيَّة وتجلياتها في الدساتير التي استقرَّت بالحياة هناك عبر التداول السلمي للسلطة، لا سيَّما وقد تُرجِمَت كلمة "التوالي

---

(٣٤) بعث منصور أعجاز أحد أقطاب الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، برسالة يشرح فيها للأمين العام مدى حاجة أمريكا لوُسَطاءٍ ومنابر تتحدَّث فيها إلى الإسلاميين مهما تكُن تيَّاراتهم ومشاربهم، فالإسلام لن يندثر بل سيتصاعد الاهتمام به وسيحظى السودان في ظلِّ قيادته الراهنة بورقة مهمَّة في هذه المعادلة عليه ألا يفرِّط فيها بمنع نشاط المؤتمر، وقد طلب الأمين العام ترجمة الخطاب وتعميمه على القاعدة علَّه يُهدِّئ روع الخائفين من المؤتمر الشعبي، المُتآمرين لسدِّ الباب أمام دورات انعقاده.

السياسي" بما لا يحمل أيّما لَبْسٍ في اللغات الأوروبية "Political Association"، فاتَّصل الحوار مع فرنسا، الذي بدأ قبل حادثة التسليم لكارلوس استخبارياً سرياً، ليتطوَّر سياسياً فكرياً مع المجموعة الأوروبيَّة، لتبدأ أول شروط الانفراج مع دخول إيطاليا التي جَنَحَت للحِوار منذ زيارة الأمين العام لحاضرة الفاتيكان، وأخيراً انفتح باب الحوار مع ألمانيا التي كانت كلتا الدولتين السابقتين تجعل الحوار معها شرط العبور من المُخاصَمَة والقطيعة نحو صلات أطيب وأرحب معهما ومع دول الاتحاد كافة.

شهد العام ١٩٩٨م كذلك حادثة ضرب مصنع الشِّفَاء للأدوية والمُستحضرات الطبيَّة التي بدأت ضارَّة وانتهت نافعة. فقد استَتَرَت إدارة الرئيس كِلِنتون بقرار ضرب السودان وأفغانستان، إثر التفجير المتزامن للسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، وسَفَرَ اسم "القاعدة" من وراء تدبير الحادثتين. وإذ جاءت الضربة باغتة مبهتة فقد واجهت الإنقاذ تداعيات العدوان بصفٍ متَّحد وخِطَابٍ مُنسجِم وقراراتٍ حاسمة، أخرَجَتْها لأوَّل مرَّة منذ المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المِصري من حالة الانكسار والمَسْكَنَة إلى أحوال العزَّة التي استهلَّت بها الإنقاذ مواقفها في السياسة الخارجيَّة، فطُرِدَ السفير الأمريكي وطُرِدَ السفير البريطاني إثر تأييد رئيس الوزراء البريطاني للعُدوان فور وقوعه، وباتساق خطاب حكومة الإنقاذ القوي الذي أكَّد أن العُدوان وقع على مصنعٍ للأدوية يُساهِمُ في علاج الأمراض المُستَشرِيَة في العالم الثالث، ويتناصر العالم كله لمحاربتها، وليس للمصنع أدنى صلة بأبحاث تخصيب اليورانيوم وصناعة أسلحة الدمار الشامل ولا يملكه أسامة بن لادن، كَسِبَت القيادة المعركة في ساحة الإعلام، واستقطَبَت لنُصرَتها جماهيرها التليدة المُمتدة من طنجة إلى جاكرتا فهبَّت تؤيِّدها ضد العُدوان، وأعلنت الإدارة الأمريكيَّة أنها أبادت تقارير كثيرة حول السودان بعد الحادثة(٣٥).

أما المحصِّلة الأهم في تطوُّرات ما بعد الحادثة فهو انفتاحُ منبرٍ للحوار لأوَّل مرَّة مع إدارة كِلِنتون التي ظلَّت تقابل السودان بأذُنٍ صمَّاء، ونشطَت مجموعةٌ من عناصر الإنقاذ الإسلاميَّة تتحاور وِفقَ اتفاقٍ يُثَمِّن على أهميَّة الحوار مع مجموعة من الدبلوماسيِّين الأمريكيِّين بهدف التفاهُم نحو تحسين العلاقات، مهما تكُن الأجندة من ملف حقوق الإنسان إلى ملف السلام في الجنوب وجبال النوبة. فرغم وجودٍ للحركة الإسلاميَّة في أمريكا منذ الستينات ليزداد في السبعينات ويتكثَّف في الثمانينات، جُلُّهم مِمَّن أقام سنوات وحصل على دارسة عُليا،

---

(٣٥) حملت الصحف الأمريكية خبراً يفيد أن وكالة الاستخبارات الأمريكية أحرقت مئة تقرير حول السودان وأشارت معظم القراءات للخبر أن التقارير مصدرها الجوار والمعارضة السودانية، وهي التي حملت الإدارة الأمريكية لاختيار المصنع هدفاً.

لم تُستثمر تلك المعرفة إلا محدودة في واشنطن، ولكن مع بداية الحوار الجاد بعد الدستور، بدأت النُّخبة كأنها تستعمل كل خبراتها لتحسين العلاقات الثنائيَّة.

طابت العلاقات مع أثيوبيا شيئاً ما بمبادرةٍ من رئاسة الجمهوريَّة التي شارَكَت في قمَّة الاتحاد الأفريقي وذكَّرت الرئيس الأثيوبي أن ما يَجُضُّ على الجَمْعِ أكثر مما يُفَرِّق، وتهيَّأت بذلك أن تهدأ مع إريتريا التي تتوجَّس من أي علاقة لجارتها مع السودان التي قد ترتد عُدواناً عليها، ولكن العلاقات مع إريتريا لم تلبث أن هدأت إثر نشاط المُصالحات الداخليَّة بين الإنقاذ والمعارضة السودانيَّة عبر المبادرة الليبيَّة المصريَّة، وبعد اللقاء الذي جَمَعَ أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين عام المؤتمر الوطني إلى رئيس حزب الأمَّة القومي في العاصمة السويسريَّة.

أخيراً تبلَّغَت الخرطوم أوَّل إشارة تهيِّئ لانفراج العُقدة التي استحكَمَت بين الأمين العام والجارة الشمالية بالغة الأهمية مِصر، إذ فتح الرئيس المصري الباب مع وزير الخارجية السوداني، واستبشَرَت القيادة السودانية خيراً إذ ظلَّت تعتقدُ أن الوَهمَ أكبرُ من الحقيقة بكثيرٍ في أزمة العلاقات السودانيَّة المصريَّة منذُ الإنقاذ الأولى.

وبخروج عشرات شاحنات النفط من ميناء بشائر تحمل الملايين من البراميل في الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩م تلقاء الشواطئ الآسيويَّة، بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد السودان وفي علاقاته الخارجية، فقد كان الخروج إلى آسيا بعضاً من جرأة الإنقاذ وتوكُّلها الإستراتيجي، كما كانت اختباراً حاسماً تجاوَزَت به العُزلة التي يفرضها الاستكبار، وأُتيحَت فرصة أخرى للانفتاح والاختيار وكسر الأطواق، لولا أن سارَعَت من جديد وساوس الخوف على السُّلطة لتضِلَّ الطريق بالقرار المُستقِل العزيز، ولتُغلِقَ أبواب المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي بإلغاء "اتفاقيَّة المَقَرِّ"، ولتَشرَعَ من جديد في طريق التناجي بالإثم مع أجهزة الاستخبارات، لا أروقة السياسة، وهو طريقٌ ينتهي حتماً إلى "جُحْرُ ضَبٍ" مسدود[٣٦].

---

(٣٦) كان أول قرار أصدرته حكومة الإنقاذ المنقلبة على المجلس الوطني وعلى دستورها في اليوم التالي ١٢/١٢/١٩٩٩م إلغاء "اتفاقية المَقَر" بين حكومة السودان والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي.

الفصل العاشر

المُفَاصَلَة

طَرِيقان.. مُستَقِيمٌ وأعوَجْ



حملت أوائل العام الميلادي ١٩٩٨ حادثةً من أقدار الله، منحت شُحنةً سَخِيَّةً من التغيير لمسرح العمل الإنقاذي وتراتُبِه بين يدي التحوُّل الكبير الذي فسحه إقرار التوالي السياسي ودستور ١٩٩٨، وفاة النائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة في تحطُّم طائرة على مطار الناصر في ١٢ فبراير (شباط) ١٩٩٨، ثم صُعُود نائب الأمين العام ليُصبِحَ نائباً لرئيس الجمهوريَّة، جامعاً بين الوَظِيفَتَين الخطيرتين[١].

كان النائبُ الأوَّل الشهيد شخصيَّةً شديدة البَساطَة ولكن بالغة الفعاليَّة، آمَنَ بصِدقٍ عميق بأهداف ثورة الإنقاذ منذ ساعة ميلادها وتماهَى لمقام التفاني مع غاياتها الإستراتيجيَّة وخُططها وبرامجها، وظلَّ الأنشط حركةً، خاصةً داخلياً عبر سُوحِ السودان طيلة الأعوام التِّسع التي تَبَوَّأ فيها المنصب الرفيع، واحتلَّ عمله الحيِّز الأكبر في إنجاز رئاسة الجمهوريَّة.

لكنه تمثَّل في ذات الوقت الأُنمُوذ المثال لصِفَة "الإنقاذي"، فالأرجح أنه لم يعهد أطُر الالتزام الفِكري والتنظيمي الموصول بالحياة العامَّة وفِعْلِها اليومي، إلاَّ مع تقلُّده المنصب الثاني في التغيير الذي خطَّطت له الحركة الإسلاميَّة، وليس له من ظاهر انتماء لغير المؤسَّسة العسكريَّة، لكنه إذ انتمى لأطُر الحركة الخاصَّة في الجيش وأدَّى دوراً مهماً في المِهاد للانقلاب[٢]، أتاح له تراتُبه المهني العسكري أن يكون تالياً للرئيس، مثلما أتاح له مقعداً لا جدال عليه في قمَّة هرم الحركة القائد للثورة والدولة يومئذ دفعةً واحدة.

وإذ تجادلت قيادة الحركة المدنية مع الأمين العام مع حلول العام الثالث للإنقاذ حول النزول لمُقتضى أمر الخطة الإستراتيجيَّة للحركة أن يُعمَدَ إليها مباشرة فتُنفَّذ، باستقالة مجلس قيادة الثورة وبروز الحركة الإسلاميَّة ببرامجها ووجُوهها كافة، ثم تأسيس وضع انتقالي دستوري ريثما يكتمل التمهيد لمستقبل دستوريٍّ قار أو دائم، ظهر موقف

---

(١) جنحت أخبار كثيرة مع حادثة طائرة الشهيد الزبير محمد صالح النائب الأوَّل لرئيس الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٨) تُصوِّر الأمر مؤامرة، لا سيَّما في أوساط المعارضة الناشطة آنذاك وخاصة مع توالي حوادث الطيران التي أودت بحياة كثير من السياسيين في الإنقاذ، وإذ أن لجان التحقيق لا تلبث أن تتلاشى وتُنسى بعد تكوينها وتُحفظ في الأضابير، فإن حادثة طائرة النائب الأوَّل خاصة برزت مشهودة بعشرات الشهود (٥٧) راكباً ممَّن كانوا بعضاً من الحدث، مما يدحض تماماً التدبير وراء الحادثة، وإن كان لا ينفي مطلقاً الإهمال المريع للمسؤولين الإنقاذيين الذي يكاد يلامس الجريمة.

(٢) معروفٌ اليوم أن العميد الزبير محمد صالح نائب قائد ثورة الإنقاذ خرج من السجن فجر الانقلاب، بعد أن أودع مع المعتقلين في الانقلاب الذي سبق الإنقاذ ببِضع أيام ونُسِبَ بالكامل لعناصر مايوية (نسبة لنظام مايو) سياسية وعسكرية، وكانت مشاركة الفريق الزبير بعضاً من تدابير التمويه الذي جنحت إليه الأجهزة السياسية والخاصة في الحركة. ولعلهم شرعوا بعد نجاح الانقلاب الإنقاذي وفشل الأول في تولية بعض العناصر المايوية مناصب في الإنقاذ معاوضة عن المخادعة، ورعاية لسابقة المودَّة إبان سنوات المصالحة الوطنية وغير ذلك من صور العلاقة المتداخلة بين مايو والإنقاذ.

رئيس الثورة ونائبه بتردُّد في إمضاء الحل، ثم لاحت للعناصر المدنيَّة الأوثق صلة بالقادة العسكريين (نائب الأمين العام ومسؤول الأجهزة الخاصَّة)، أن ما رتبوا من تمام القبض على السلطة يمكن أن يستمر بعد حل المجلس العسكري وفق تدبير آخر.

وببسط قائد الثورة تمام الطاعة والولاء للأمين العام بما يُشبه تحيَّة النفاذ العسكرية في الجلسة الخاصة الحاسمة لقرار الأمين العام ورأيه بموافاة الخطة الأصل، انحلَّ مجلس الثورة دون أن يتجرَّد أياً من أعضائه عن زيِّه العسكري أو رُتبته واثبين فوراً إلى المناصب الدستورية الأخطر، حافظين لأنفسهم المنصب الأوَّل والثاني رئيساً للجمهورية بدلاً عن رئيس مجلس قيادة الثورة، وليغدو نائبه نائباً لرئيس الجمهورية مؤدياً دوراً تنفيذياً فاعلاً وحاسماً في غالب فصول القصة الرسمية لثورة الإنقاذ[٣].

اتَّسمت العلاقة كذلك بين رئيس الثورة ونائبه بتمام الانسجام، تستدعي روح الجيش وتقاليده في تقديس التراتُب العسكري والتزامه سمعاً وطاعة، فرغم الدفعة الواحدة إلا أن قائمة التخرُّ تبقى محفوظة وفق تتالي أرقامها ما بقيت الحياة، ورغم طبيعة العمل السياسي ومداولاته وقراراته الموسومة بالمُشاكسة والتقلبات، احتفظ كل منهم بميدان عمله والرمي عن قناة واحدة مهما اشتدَّت المواقف وظهرت التبايُنات. وإذ طابت هذه الصلة الثنائية، فقد ظلَّت موصولة بالمحور المدني في قيادة الحركة، نائب الأمين وأمين الأجهزة الخاصة طاعة وانسجاماً -كذلك- طيلة عُمْرِ الثورة، إذ ظهر نائب رئيس الثورة مُوالياً لنائب الأمين العام في أعقاب المحنة الأخطر نحو نهاية نصف العقد الأول للثورة في المحاولة الفاشلة لاستهداف الرئيس المصري بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا، معتصماً مع الرئيس ونائب الأمين العام عن الاجتماعات الدوريَّة للمكتب القائد، إلا أن نائب الرئيس رضَخَ بعد ضغوطٍ طفيفة من الوُسطاء أن يجمع الرئيس ونائب الأمين العام إلى

(٣) إذ ما تزال آثار موقف نائب الأمين العام (علي عثمان محمَّد طه) ومسؤول الأجهزة الخاصة (عوض الجاز) في أعقاب حادثة كندا ماثلة بين يدي إعلان الأمين العام رأيه حلَّ المجلس العسكري في ١٩٩٣، رأوا أن يجعلوا المناسبة سانحة لبث مزيد من الطمأنينة تُسهمُ في سدِّ ثغرة الثقة لدى الأمين العام، وإذ كان أمرُهُم كله مُدبَّر مع القادة العسكريين، بسطوا تمام الطاعة لقرار الأمين العام المُوافي للخُطة بعد أن ضَمِنوا استمرار الأوضاع بما لا يُفسحُ المجال للردَّة نحو الأوضاع المدنية التي قد تُفسحُ المجال للحِرَاك والمُنافسة الديمقراطية، وبالتالي جرَّدوا خُطة الحركة من المضمون والمعنى. وفي الرواية الشفهية التي سَرَدَها نائب الأمين العام كثيراً أن الأمين العام جمعه وعوض الجاز وسألهما عن رأيهما فيمن يقود المرحلة المقبلة، فأجابا على الفور: «عمر البشير بالطبع»، ولدى هذا الموقف بَدَت خُطة الحركة كلها كأنها نُسيت أو تعدَّلت تلقائياً بغير مداولة عند الذين قادوا بالفعل مسيرة الحركة والثورة، ثم تعدَّلت لدى الأمين العام بتهيئة رئيس الثورة ليقود الدولة ثم يقود الحركة بعد نفاذ ولايته دورتين رئاسيتين. وفي ذات الإطار، يمكن قراءة تصريحات الأمين العام للحركة والتي تداولت كثيراً: «عمر البشير هِبَة السماء لأهل السودان وأنه يمثل أهدافي وأحلامي في الحياة العامة» كما أكد الأمين العام بعد ذلك على دوره الفكري لا التنفيذي الرسمي.

الأمين العام في منزله.

أما على صعيد العمل التنفيذي والسياسي فقد اتَّسمت حركة النائب بالكثافة والنشاط، لا سيَّما العمل الداخلي في أُطُر الحكم الاتحادي والجنوب، وأُطُر العمل الدعَوِي والإغاثي الخيري الإنساني على وجه العموم، تتواتر الشهادات على سرعة هبَّته ونجازة فعله كلما جاءه أهل العمل والاختصاص في تلك الصُّعُد، فقد نصَّبوه رئيساً لديوان الحُكم الاتحادي بدوافع ليست كلها براءٌ من الغرض كما سبقت الإشارة، ولكنه سخَّر موقعه الرفيع نائباً أولاً في دفع عمل الديوان من موقع تكليفه الجديد، خاصة وقد وجد في وزير الديوان همَّة تشبه جنوحه نحو العملي الناجز الذي يحل جوهر المُشكلات، أو يسهم في حلِّها مباشرة من أقصر الطرق ولا يكاد يكترث كثيراً لصوارف الصغائر. ذات الخُلُق نَفَعَ دائرة العمل الإنساني الإغاثي إذ كانت تجرُّه لبعض أغراضٍ في حضيض السياسة عناصر أمنية وعسكرية وإن خالفت كذلك واضح الدين، أو تستتبعه كله للرسمي السلطاني بغير استقلال، ولكن النائب الأوَّل كذلك انحاز للجوهر المفيد بغير تردُّد أو تقاعُس[٤].

إلاَّ أنه مهما اشتدت ''إنقاذيَّة'' النائب الأوَّل في جملة سلوكه ومواقفه، فقد تجرَّد من العصبيَّة الأخطر للمؤسَّسة العسكريَّة التي تخرَّج فيها وعَمِل لها سنوات عمره الناضج، فلم يسعَ على الأرجح لنيل لقب الـ''أركان حرب'' المُوقَّر لدى من يبلغ مرتبة العقيد، كما بدا متجاوباً مع أطروحات الأمين العام في الإصلاح الثوري للقوَّات المسلَّحة في مفارقة نادرة لنهج رئيسه الذي يزعُمُ تقديمه لانتمائه للقوات المسلحة على كل انتماء حيثما دعته الحاجة لذلك.

قام كذلك النائب الأول لمبادرةٍ بالغة الجَّسارة في ارتياد غابات الجنوب ومقابلة قادة الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان ''مجموعة الناصر''، المُنشقين عن الفصيل الرئيس وتوقيع ''مذكرة الناصر''، مما وضعه دائماً في موقف الدَّاعم الحريص على ميثاق الخرطوم واتفاقيتها للسلام ١٩٩٧، مهما كرهها آخرون في القيادة واستفرغوا وُسعَهُم في التآمُر

(٤) يذكر أحد روَّاد العمل الخيري الإنساني في الحركة الإسلامية السودانية أن الشهيد الزبير محمد صالح كان سنداً كبيراً لهذه الدائرة، إذ رغب بعض كبار الإنقاذ في تعطيلها حتى لا تصبح الإغاثة سبباً لتكدُّس أهل الجنوب والغرب حول العاصمة، أو تتبيعها حتى تنقلب ذراعاً آخر في العمليات العسكرية عند جبهة الجنوب. وقد ثارت حفيظة النائب الأوَّل الجديد عندما أفصح د. الأمين محمد عثمان في إحدى ثوراته النادرة أن: «العمل الإنساني سقط مع طائرة الزبير ووريَ الثرى مع جثمانه». ولعلَّ ذلك التعليق الغاضب مهَّد لمسيرة اعترتها التقلبات في العمل الإنساني عامة، وفي عمل منظمة الدعوة الإسلامية خاصة.

عليها على نحو ما أوضحنا في فصلٍ سابق[٥].

وإذ تحمَّس النائب الأوَّل لثورته وتبنَّى اسمها وأطروحاتها بالكامل، وكَسِب لها ببساطته وتلقائيته كثيرين لم يكونوا بعضاً من صف الحركة الإسلاميَّة، كَرِهَ كل محاولة لتبديل اسمها أو تجاوز مرحلة الشرعيَّة الثوريَّة إلى تمام الشرعيَّة الدستوريَّة، وتولَّى الدور الأساسي في معارضة إرادة الأمين العام لإنفاذ خطة الانتقال إلى مرحلة الدستور الدائم، الذي ينص صراحة على ''حرية التوالي'' و''التنظيم السياسي''، وإذ شملت معارضته تحريض الكثيرين رغبةً ورهبة، تولَّى كذلك تقديم المقترح المُضاد لمقترح الأمين العام لاجتماع الشورى، الذي حسم المداولة لصالح حرية التوالي والتنظيم على إطلاقها وهزم مقترح النائب الأوَّل، أن ينص الدستور على: «**المؤتمر الوطني هو الحزب الأوحد بجمهورية السودان**». ذلك رغم قليل مودَّةٍ كان يَكِنُّها النائب الأوَّل للمؤتمر الوطني نفسه عبر مراحل تطوُّره مدى سنوات الإنقاذ، إذ مثَّل المؤتمر الوطني لعساكر القيادة الإنقاذية محوراً سياسياً مُوازياً لحكومة ثورة الإنقاذ التي أمسكوا بتمام مقاليدها[٦].

أحدثت وفاة النائب الأوَّل المباغتة فراغاً يستدعي سدَّه تدبيراً خاصاً، فالشورى التنظيميَّة الخاصة قد اتسعت بأعضائها المنتخبين بواسطتها عبر مراحل الاستيعاب المتصلة دورة بعد دورة، ثم الأعضاء المنتخبين على نحوٍ غير مباشر مثل أمناء الولايات ثم الأعضاء بحكم المناصب شأن ولاة الولايات، لتبلغ جملةً تُلامِس الخمسين والثلاثمئة (٣٥٠) عضواً، فهي مؤسَّسة كبيرة لا تصلُح لحسم اختيار النائب الأول الجديد تداوُلاً وانتخاباً.

أما القيادة المنتخبة من الشورى والتي تبلغ ثلاثين عضواً فقد انحلَّت بنهاية الأجَل وغَدَت هي والشورى في أوضاع الانتقال، إنفاذاً لقرار الظهور بغالب وظائف الحركة علناً في المؤتمر الوطني، تهيُّؤاً لمرحلة قانون التوالي السياسي، المُلزِم للأحزاب تسجيلاً يُراقِبُ مؤتمراتها وهياكلها وأجهزتها ومواردها وأموالها صرفاً ودخلاً.

كما أن الشورى والقيادة كلاهما يضُمَّان عناصر غالبها وفَدَت إلى صف الحركة الإسلاميَّة الأول حديثاً بعد الإنقاذ، واتسعت في قيادة المؤتمر الوطني الرسمي لتضُم كل

---

(٥) جاء مقترح مفاوضة الأجنحة المنشقة على د. جون قرنق من دبلوماسي في أوَّل مراتب السلك الدبلوماسي آنذاك بصحبة الأمين العام لمجلس السلام، وهو كذلك من شباب الإنقاذ يومئذ، ولدى طرحهم المتردِّد للأمر على الشهيد الزبير محمد صالح، بادرهم: «ماذا تريدون أن تقولوا، أن أذهب إلى الغابة، إذن الله أكبر».

(٦) يسرد النائب الأوَّل اللاحق أن النائب الأوَّل الشهيد تحدَّث إليه فور ختام الاجتماع الذي أقر التوالي قائلاً: «لقد اجتمعتم اليوم علينا أنت وشيخك.. تواليكم هذا إن شاء الله ما نخضروا». وقد كان موقف الأستاذ علي عثمان المؤيِّد للتوالي السياسي في هيأة الشورى مخالفاً لموقفه السابق في الهيأة القيادية مما حمل شيئاً من المفاجأة.

جهات السودان ومِلَلِهِ كافة.

اختار الأمين العام في ظل تعقُّد الأوضاع وطبيعة مرحلة الانتقال، مع ضرورة المسارعة لملء المنصب الثاني المُهم، ثم مراعاة الدستور الانتقالي الحاكم يومئذ الذي يجعل اختيار النائب الأول سُلطةً للرئيس، فمهما بسطت الترشيحات والرؤى والآراء فيمن هو الأصلح للمنصب في هذه المرحلة، فإنَّ الحاسم للقرار هو رأي الرئيس نفسه فيمن يكون نائبه، في ظل كل تلك الأوضاع اختار الأمين العام للمُداولة والشُّورى مُخضرمين من خالص صف الحركة التليد. مهما تباينت آراؤهم، فقد انتهوا لمرشَّحين ثلاثة يُعبِّرون عن جملة توجه الآراء وتقديرها المتباين لمقتضى المرحلة: اتجاهٌ رأى أن يرشِّح الأمين العام نفسه، تتبنَّاه ثلة آيَسَت من تطبيق البرنامج الإسلامي إلا بتولِّي الأمين العام لمنصب رئاسة الجمهورية، تريد لتضع خاتمة لديكتاتوريَّة العسكر و فراغ وعيهم عن مقتضى البرنامج الإسلامي، ثم تسُد الطريق على المدنيين الشموليين، لا سيَّما نائب الأمين العام وزير الخارجية وأمين الأجهزة الخاصَّة وقادة الأجهزة الأمنيَّة المُقالين بعد بوار خطة استهداف الرئيس المصري في العاصمة الأثيوبية، وقد عادوا لتوِّهم -أصحاب الترشيح للأمين العام- من فصول معركة التوالي السياسي بعبرةٍ بالغةٍ حول تشبُّث أولئك بتكليف السُّلطة الذي أوكل إليهم، فأصبح أكبر همِّهم المحافظة عليها، أما مبلغ علمهم فقد تدارك عن مقتضى التَنَزُّل الدقيق لإسلام الدولة والمجتمع في دعوة التأصيل الذي ما قامت حركة الإسلام الحديثة إلا تبشيراً بالخير الذي يحمله نفاذه واقعاً في الحياة، وذلك بعد عشر سنواتٍ من الحكم باسم الإنقاذ والإسلام. تقديرٌ آخر مهم لدى هذه الجماعة أنَّ تَوَلِّي الأمين العام للمنصب الأوَّل في الدولة بعد استقالة الرئيس الحالي يحفظ المشروع الإسلامي من خطر الارتهان الخارجي الذي قد يحمله استمرار تلك المجموعة بقيادة نائب الأمين وزير الخارجية، بعد أن إلتاث سِجلُّهم الشخصي بما يُعرِّضهُم للارتهان والابتزاز.

اختارت المجموعة الثانية نائب الأمين العام وزير الخارجية آنذاك ليشغل منصب نائب الرئيس الأوَّل، تُقدِّر أن وضع الأمين العام نفسه في منصب النائب الأوَّل، ولو إلى حينٍ، لا يناسبه مطلقاً، كما أن توليته تمام الأمر السياسي وتسريح الرئيس الحالي قد يُعقِّد الأوضاع ولا يُيَسِّرها للبرنامج الإسلامي، كما أنه قد يفاقم أزمات السودان العالميَّة نحو مزيدٍ من الحِصَار على المشروع الذي تُرجى له الحياة والتطور نحو كمالات الإسلام، فالأهم عندهم دوره الفكري العالمي وليس توريطه في أعمال رئاسة الجمهوريَّة ومراسمها

وأسفارها التي لا تنقضي.

أما الأمين العام نفسه فقد اختار لموقع النائب الأوَّل مَن رأى فيه رمزيَّةً للأطراف المظلومة المُهمَّشة، وزير الحكم الاتحادي يومئذٍ، وقد أفرغ وُسعه في أن يبلغ به تمام التطبيق في واقع بالغ التخلف وبصحبةٍ قائدةٍ ما تفتأ ترمي العصا في دولابه المُنهك، لكنه يعمد إلى العملي الجوهري ويَصدُرُ عن روحٍ جدَّ قوميَّة. كما عبَّر الأمين العام باختياره عن رغبة أولئك أن يكون النائب الجديد من عُمق صف الحركة الإسلاميَّة، مِهاداً لعهدٍ مدني تتساوى الأحزاب فيه وتتنافس(٧).

تولَّى الأمين العام بنفسه إبلاغ الرئيس بما انتهت إليه المداولة الخاصة من قائمة المرشحين الثلاثة، موضحاً أن الأمر له في قرار من يكون نائباً له، فاختار الرئيس نائب الأمين العام نائباً أوَّلاً لرئيس الجمهوريَّة، باسطاً جملةً من التقديرات التي تدفعه لتفضيل ذلك الخيار(٨).

*****

وافَقَ صُعود نائب الأمين العام إلى منصب النائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة انعقاد المؤتمر العام للمؤتمر الوطني لأوَّل مرَّة بعد أن حسمت الشورى الخاصة القضيَّتين الرئيسيَّتين الأخيرتين ضمن محاور الانتقال: الحريَّة في تأسيس الأحزاب مهما تكُن مشاقة للمؤتمر الوطني، ثم انتقال أمين عام الحركة الإسلاميَّة ليكون أميناً عاماً للمؤتمر الوطني خلفاً لتلامذته الذين تعاقبوا على المنصب منذ التأسيس(٩).

لقد ظلَّ المؤتمر الوطني منذ أوَّل قيامه وفقاً لنظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة وإلى

---

(٧) جمع الأمين العام للمداولة والقرار في شأن اختيار النائب الأول الجديد جماعة من الرعيل الأول، يُطلق عليهم وصف "الرُوَّاد"، وتضم: محمد محمد صادق الكاروري، أحمد عبدالرحمن، يس عمر الإمام، عثمان خالد مضوي، موسى حسين ضرار، إبراهيم محمد السنوسي، علي الحاج محمد، عثمان عبدالوهاب،علي عبدالله يعقوب. وإذ شهد بعضهم تلك المداولة، فإن الحماسة لدفع الأمين العام لمنصب النائب الأول ليكون بعدها الرئيس جاءت من الجيل الثاني، خاصة الأستاذ أحمد عثمان المكي (رحمه الله) والدكتور سيف الدين محمد أحمد، وبادر إبراهيم السنوسي بإبلاغ الرئيس عمر البشير بالمُقترح الذي ينتهي باستقالته، وقد وافق الرئيس على ذلك. أما الأمين العام نفسه، فقد اختار علي الحاج محمَّد ليكون نائباً للرئيس، فهو من الغرب الأقصى ما دام الرئيس نفسه من الشمال والنائب الثاني من الجنوب، استشعاراً لحاجة السودان للتوازن قبل أن تنفجر أطرافه.

(٨) في اللغط الذي أثير في بيئة المخاصمة بين يديْ المفاصلة، استعملت كثيراً قصة اختيار النائب الأول للرئيس لإدانة الأمين العام، رغم بساطتها ووضوح فصولها. وإذ حاول بعضهم أن يسد ثقوب تفسيره للأحداث التي أدت إلى الفصال باستعارةٍ من القصة، اجتهد غلاة الوالغين في الفتنة أعمالها دليلاً لتعلق الأمين العام بالسلطة ومناصبها التنفيذية، إلا أن غالب القصص والروايات المتداولة تنكبت جوهر الصراع الذي بدأ يتمحور حول موضوعات الحريات العامة والحكم الاتحادي والجنوب ومداولة السلطة والمناصب، أو ما يعرف بالبرنامج الإسلامي للحكم.

(٩) تعاقب على منصب الأمين العام العميد حسن حمدين ثم الأستاذ الشفيع أحمد محمد، وأخيراً الدكتور غازي صلاح الدين الذي نال المنصب انتخاباً ضمن التمهيد لإجراءات الانتقال.

حين تأسيس منصب الأمين العام بالانتخاب مؤسَّسة هامشيَّة في هياكل الإنقاذ، لا يكاد يتَّسق مع أنماط السُّلطة المطلقة التي دأبت على ممارستها الأجهزة الأميرية ''التنفيذية'' المدنيَّة والعسكريَّة، أو حتى التشريعيَّة شأن المجلس الوطني ومجالس الولايات. بل ظلَّ مؤسَّسة رغم عُلُوِّ كعبِها في أنظمة الحزب الواحد حيث يسود أمين عام الحزب على كل منصبٍ، بما فيها منصب رئيس الدولة، استمرَّ في ظِلِّ الإنقاذ كياناً لا يجدُ ما يَحِقُّ له من سُلطةٍ أو احترامٍ وترحيب، بأسبابٍ بيِّنة من طبيعة الإنقاذ ومفاهيمها الواعية و غير الواعية لأشكال السلطة وصُور العلاقات بينها، ولكن تولِّي أمين عام الحركة الإسلاميَّة بكل ثقله المحلي والعالمي لمنصب أمين عام المؤتمر الوطني، وفقاً للخطة الإستراتيجيَّة للحركة الإسلاميَّة السودانيَّة يُمثل خطوةً حاسمةً نحو التغيير الشامل، الذي تتهيَّأ له الإنقاذ وهي تستقبل عامها العاشر، والذي يتَّصل بالضرورة بمرحلة جديدة للممارسة السياسيَّة في البلاد كافة.

انعقدت جلسات المؤتمر شأن سابقه، في القاعة الرئيسيَّة الرسميَّة بالبلاد، قاعة الصداقة، ولكن في باحَتِها الخارجية وليس داخل صالة المؤتمرات الكُبرى، تعبيراً آخر عن طبيعة المرحلة المقبلة التي احتشد لها الشعبيُّون من سائر السودان، يستشعرون تبدُّل محاور السلطة وتحوُّل وسائل تولِّيها نحو تمام الممارسة الديمقراطيَّة داخل المؤتمر الوطني. فإذ تهيأت قواعد الحزب الواحد بمؤتمراتها القاعديَّة من المناطق إلى المحليات والمحافظات والولايات كافة، تختار ممثليها مناديب عنها في المؤتمر العام الجامع، ظلَّت تصغي إلى خطابٍ جديد من أمين عام الحركة الإسلاميَّة يكشفُ لها عن توجهٍ جديد، يقوم فيه المؤتمر الوطني حزباً بين أحزاب ينافسها على برامج يختار عبرها الشعب من ينشُدُ فيه صلاحاً وولاءً، كما تنبسطُ فيه السلطة لامركزيَّةً تطوراً أوسع من المرسوم الثاني عشر عبر كل ولايات السودان، فلا يقوم منصبٌ إلا بالانتخاب، كما لا تُمارس سلطة بغير رقابة ومحاسبة، تنفتحُ فيه الصحافة لكل رأيٍ وخبر مهما يكُن ناقداً، وتنشطُ فيه مجالس التشريع للمُراقبة الأتم.

لكن جولات الأمين العام الواسعة بين يدي هذا المؤتمر والتي شملت كل السودان عدا الجنوب، والتي عبَّر بخطابه عن الأفكار والمناخ الذي خر [illegible] به من شعاب معركة إنفاذ الحريات العامة والتوالي السياسي، ثم ما اعترى مسار تنزيل مقرَّرات الحكم اللامركزي من عقبات النزوع السلطوي المركزي، وما لحق باتفاق الخرطوم للسلام من تجاوزٍ وخُروق خطيرة، تلك الجولات وما شهدت من تَبَايُع بين قيادة المؤتمر الوطني

(ممثَّلة في أمين الحركة الإسلاميَّة وأمين المؤتمر الوطني السابق) هيأت الأمين العام بخطة بديلة تحمل كل عوائق الإنقاذ وعقدها لتَطهُر وتتنافس في بحرٍ لجُي من الحريَّة، ولكنها كذلك أثارت لدى الفريق المتربِّص بما يتحسَّبه رِدَّة عن مسار الإنقاذ الشمولي المتوحِّد إلى فوضى الحزبية التعدديَّة. وإذ أكَّدت بيعات الأمين العام على المعنى الذي سعت ثلة المدنيين في القيادة لترسيخه عبر أجهزة الشورى الخاصة، وهو حاكمية الحركة الإسلامية، ليرسخ مشهوراً معلناً بين الناس، أيقظت لدى آخرين مخاوف "الازدواجية"، يتوهَّمون تساوياً وتوازياً بين الحركة الإسلاميَّة وقد حُلَّت في المؤتمر الوطني، وثورة الإنقاذ بوجهها الذي تقبَّله الناس وتجربتها التي ترسَّخت عبر عقدٍ في الزمان.

رغم الهدوء الذي وسم جلسات المؤتمر العام الذي انتخب الأمين العام للحركة الإسلاميَّة أميناً عاماً للمؤتمر الوطني وانتخاب هيأة الشورى، وما بدا خير تجاوزٍ لصدمة الحزب بغياب الرمز الثاني للإنقاذ وطائفة شهداء طائرة الناصر، ثم تبدُّل وجه السلطة العسكري لصالح المدني بصعود نائب الأمين العام ليكون نائباً لرئيس الجمهوريَّة، وأخيراً المناخ المُوجِب بانتفاء صُور الصراع والمحاور المناطقيَّة والعِرقيَّة التي وسَمَت جلسات المؤتمر العام السابق سيَّما المنافسة بين المُرشَّحَين الأبرَزَين لمنصب الأمين العام، جاء الإجماع في انتخاب الأمين العام يُبارِكُ جملة المناخ الموجب، إلاَّ أنه حمل بوضوحٍ بذور الصراع الإنقاذي المُقبِل بذات القضايا التي غَدَت بارزةً عناوينَ: «الحريَّات العامة وحاكِمِيَّة الحركة الإسلاميَّة والحُكم اللامركزي» إلى المسارح الأخرى في مؤسَّسات الإنقاذ وتحديداً الأميريَّة التنفيذيَّة التي احتكرت السلطة طويلاً وتستشعر خطر طوفان الحريات الذي يؤسِّس المنافسة على شروط لم تعهدها، ثم المجلس الوطني الذي يتأهَّب لإجازة مشروع الدستور الدائم الذي سيَشمَلُ بقرار شورى الحركة الإسلاميَّة، "التوالي السياسي"، وتمام سُلُطات الحكم اللامركزي وشركته في السلطة والموارد[10].

لم ينصرف المؤتمر العام للمؤتمر الوطني إلا بعد انتخاب هيأة الشورى، والتي غَدَت يومئذٍ مؤسَّسةً مُعلنةً ومعروفة، ينتخبها مؤتمرٌ عام جَرَت غالبُ جلساته في العَلَن، بما في ذلك إجراءات ترشيح العضويَّة وعمليَّة الاقتراع وإعلان النتائج، ثم هي اليوم مؤسَّسة

(١٠) رغم هدوء الأحوال في المؤتمر العام فقد حاولت مجموعة قيادية تنفيذية مدنيَّة وعسكريَّة الدَّفع باسم الرئيس ليكون منافساً في منصب "أمين عام المؤتمر الوطني" في مقابلة الأمين العام للحركة الإسلامية. تتألف المجموعة من ذات العناصر التي عارضت التوالي لحين هزيمتها في هيأة الشورى ولكن ظروف استشهاد النائب الأوَّل وصعود نائب الأمين العام لمنصب نائب الرئيس طرحت مناخاً غير مؤاتٍ للمُؤامرات، فانسحبت أجندة المؤامرة قبل أن تبلغ أجندة المؤتمر ريثما يُهَيَّأ لها مسرحٌ جديد في مقبل الأيام.

واحدة لا تُناظِرُها أخرى مُستترة كما مضى عليه الحال منذ أوّل قيام الشُّورى الخاصة. وإذ لم تشهد الانتخابات صراعاتٍ ومنافساتٍ حادة، وشملت النتائج غالب الأسماء التي كانت ترجوها القيادة، وتحديداً الأمين العام الذي انصرف لشؤون الحزب الجديد بكل طاقاته، وضَمِنَت جملة التوازنات والموازنات الدقيقة المرجوّة في قيادة الحزب الذي ما يزال وحده في الساحة، ولا بُدَّ لها من تهيئةٍ خاصة للمرحلة المقبلة بتمام دِقَّة المعادلة في بلدٍ مترامي الأطراف مركّب الأعراق والثقافات متعدِّد الأديان واللُّغات، تحدوهُ تجربة حديثة في الحُكم اللامركزي ويتطلَّعُ لسلامٍ بعد عقودٍ من الحروب الأهليَّة. فإذا ضمَّت الكلية القوميَّة (الكتلة الانتخابيَّة التي تضُم الوجوه القوميَّة الرسميَّة والشعبيَّة السائدة في المركز) بضع عشراتٍ وجد كثيرٌ منهم طريقاً إلى هيأة الشورى العامَّة، وجدت ولايات السودان كافة مهما تكُن توازُناتها القبائليَّة والمناطقيَّة ووجوهها البارزة الرسميَّة في الحكومة الولائيَّة والمحافظات والمجالس المحليَّة والتشريعيَّة، والوجوه الشعبيَّة من الإدارة الأهليَّة أو من طُرُق التصوُّف ومشائخه، وجَدَت كلها طريقاً إلى الهيأة الموسَّعة، تهيَّأت الشورى للعمل الثاني المُهم، المُصادقة على الأمانة العامة كما يقترحها الأمين العام، وانتخاب المجلس القيادي الذي يضُم وُلاة الولايات وأمناء المؤتمر للولايات والأمين العام ونائبه، ورئيس الجمهوريَّة ونائبه، ثم نحواً من ثلاثين تنتخبهم الشورى. اختار الأمين العام للأمانة العامة جملة شخصيات لا تكاد تثير خلافاً، فهي معروفة مشهورة موسومة بالاعتدال إلاَّ من واحدٍ أو اثنين، توزَّعوا على مكاتب الأمانات بوظائفها ومهامها المختلفة كما يحدِّدها النظام الأساسي وتُفصِّلها لوائح المؤتمر، وتشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع تُشابه ذات الوظائف في هيكلة الدولة وتُوازيها، تحكُمُها طبيعة هياكل الحزب الواحد التي تُقارِبُ الدولة وتُحاصِرُ مهام الحزب إلى مهامها، ولا تكاد تَنفَسِح سعةً تُوازي سَعَةَ المجتمع وتنوُّعه الذي تنشد الحركة الإسلاميَّة مخاطبته والتغلغل في شعابه.

وإذ انتظرت تلك الإصلاحات الجوهريَّة أوانها في المراحل التي قد يستقبلها المؤتمر الوطني مع انبساط الحريَّة والمنافسة، ليعود تنظيماً للدعوة والمجتمع، جاءت ترشيحات الأمانة مُحيِّبة لتطلعات الثلَّة الشابَّة الأقرب فكرياً للأمين العام، والتي ظلَّت تحيطُ به مدى المراحل السابقة لا سيَّما مع اشتداد أوار معركة حاكميَّة الحركة الإسلاميَّة، ثم الدعوة لإقرار التوالي السياسي، فقد تطلَّعوا جميعاً لعهدٍ جديدٍ تَشْرَعُه تحوُّلات صعود الأمين العام للحركة الإسلاميَّة بكل ثقله إلى أمانة المؤتمر الوطني، فيقوم المؤتمر الوطني من فوره حزباً للحركة الإسلاميَّة، وترى فيه عضويتها مهما اتَّسعت وتباينت نفسها متى نظرت أو

تطلَّعت إليها. كما تطلَّعت ذات الجماعة إلى حزبٍ يستوعب طاقات القواعد ونشاطها، ويملأ الفراغ الروحي والفكري الذي عانته قطاعاتٌ واسعة من عُضويَّة الحركة الإسلاميَّة منذ مجيء الإنقاذ، إذ استوعبت تحدياتها الأولى طاقاتٍ كثيرة، لا سيَّما حملات الجهاد الواسعة المتصلة عبر سُوح السودان، بينما تعطلَّت طاقات أخرى هائلة كذلك من الأجيال التي لم تنخرط في العمليات العسكريَّة والأمنيَّة بالكامل، ولكن الجميع عادوا بعد فتور شدَّة القتال والمعارك نحو التفاوض والسلام ووقف إطلاق النار، عادوا يستشعرون حاجة لتحديَّات جديدة وأهداف يَجِدُّون نحوها ونشاطاً يستوعب نداء الروح للعمل والإنجاز، وحركة سياسيَّة تناسب ثقافتهم الحديثة، وتُرضي طموحاتهم المتطلعة لمناصب في القيادة بوجوهٍ جديدة ومنهج جديد يجتاز ما بدا في العام العاشر للإنقاذ وكأن قد أصابه البلى.

لكن الأمين العام وقد استوعَبَ وجوهاً أخرى من جملة مسيرة الإنقاذ، خاصَّة المعركة الأخيرة حول التوالي وتطوُّر علاقات السلطة والحركة التي رسا عليها بعد تلك الجولة، واستعصام القيادات التنفيذيَّة بمناصبها واعتزالها المتدرِّ لأطُر الشُّورى والمُداولة والقرار في أجهزة الحركة القائدة نحو الاستقلال والمُباينة بالقرار السياسي والعسكري، ثم تطوُّر عمل المجلس الوطني التشريعي الذي يرأسه الأمين العام نفسه وقد احتشد بالنواب الذين جاءوا انتخاباً من دوائرهم أو قطاعاتهم متحفِّزين للمُراقبة والمُحاسبة التي لم تألفها وجوه الجهاز التنفيذي، لا سيَّما وزراؤه الأشد نفوذاً من واقع نفوذهم وتاريخهم في الحركة الإسلاميَّة. لكن النوَّاب بسوادهم الغالب أبناءٌ لذات الصف الحركي، لا يكادون يرون في التنفيذيين إلاَّ إخوة لهم مُتساوين أمام خُلُق المحاسبة وواجبها المعهود في أطر الحركة الإسلاميَّة. كما يستقل الأمين العام قائداً بمحورٍ آخر لا يقلُّ أهمية، الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وقد بدأت المُباينَة تتَّسع بدورها بين أطُر الدبلوماسيَّة الشعبيَّة وعلاقاتها التي ينشط فيها المؤتمر، وبين الدبلوماسيَّة الرسميَّة التي جَنَحَت مائلة لعلاقاتٍ خارجيةٍ معتدلة، تُريدُ لتنتظم في الأطر الإقليميَّة والدوليَّة التي تمرَّدت عليها في السنوات السالفة، وآخر ما تريده محوراً شعبياً تقودُه شخصيةٌ بالغة الوقع شأن الأمين العام.

إزاء كل تلك العُقد التي اعترت المشهد يومئذٍ وحسابه الدقيق، فإن آخر ما يريده الأمين العام بدوره هو بروز قطبٍ جديد يقوم منافساً للحكومة، ولو من ذات حزبها الذي تصفه النُّظُم واللوائح حاكماً ولكنه بغير نفاذ في الواقع، فإذا تولَّى الأمانات عناصر

من الصف الأول والثاني الأصغر سناً والأشد فاعليَّة والأوسع تجربةً والأعمق ثقافة، فإنهم حتماً سيُنافسون الجهاز التنفيذي وقد يُثيرون ثورته غيرةً أو تقاطعاً في بعض المحاور، وقد يُمثِّلون بديلاً أفضل في تولِّي المناصب التنفيذيَّة يثير مخاوف الذين يتولونها، وهم أصلاً يُبايِنُون بنشأتهم وتدريبهم المدني شِقَّهُ العسكري ولا يقعون موقعاً لطيفاً من شِقِّهِ المدني المهيمن، وقد يحملون كذلك بوجهٍ من الوجوه صُوراً لصراع الأجيال بين الذين يُريدون أن يُستَبْقَوا في مناصبهم التنفيذيَّة لوقتٍ أطول ممَّا يجب، وبين أولئك الذين يستعجلونهم الرحيل[11].

مسرحٌ آخر مُهِم من مسارح الإنقاذ يقوم عليه كذلك رئيساً الأمين العام شَهِدَ بدوره فصولاً مهمة في الطريق إلى المُفاصلة بين الفريقين، المؤسَّسة التشريعية "المجلس الوطني"، فإذ جاء أغلبها منتخباً من دوائر الجغرافيا أو دوائر القطاعات المختلفة مزوداً بخبرة وتجربة متحفزاً لدوره الرقابي كما أسلفنا، إلاَّ أن عمله الأساس الذي انتهى إليه هو قرار تأسيس الحُكم في السودان وِفقَ مبادئ الدستورِ الجديد الذي أقرَّته أجهزة الحركة الداخليَّة قبل أن تنحلَّ في المؤتمر الوطني المُعلن، والذي أقرَّ كذلك الشروع في كتابة الدستور الدائم الضامِن للحُريات العامة وفق مبدأ التوالي السياسي.

*****

مُهِّدَ لحملة الدستور الدائم بلجنةٍ قوميَّة تحدِّد أصوله ومبادئه العامة، ومصادر التشريع وأنماط تبادل السلطة، وعُهِدَ بها إلى اثنين من القانونيين المعروفين من خار[illegible] صف الحركة الإسلاميَّة تثبيتاً للمنهج الذي يتوخَّى القومية، تولَّى أحدهُما رئاسة اللجنة العامة، وانتهت للآخر رئاسة اللجنة الفنيَّة[12].

وإذ أعلن الرئيسان كلاهُما بُعد عَهدِهما خاصة والبلاد عامَّة عن الدستور وفِقهِهِ ومواده وفلسفته ونُظُمِه، انتهى الرأي إلى قسمة اللجنة واسعة التمثيل بما شَمِلَ ألوان الطيف السياسي كله، إلى لجانٍ تُعنى بالمواضيع التي سيشتمل عليها الدستور، تتولَّى البحث عن مصادر الأفكار وتتباحث حول الأجدى منها لبلادنا والأنفع في مثل ظروفنا، مستفيدةً بما يستصحبُ

---

(١١) اختار الأمين العام لتولي الأمانات الاتحادية بالمؤتمر الوطني من صف الحركة: محمد الحسن الأمين، بدرالدين طه، محمد آدم هقواب وقد تولوا جميعاً من قبل مناصب رسمية وتنظيمية رفيعة، كما اختار إسماعيل الحاج موسى، محمد أبوسمرة،عثمان عبدالقادر واعتذر عبدالباسط سبدرات عن تولي الأمانة السياسية إذ لاحت في الأفق بائنة المباينة بين الحركة الإسلامية أو التنظيم السياسي وبين الدولة أو الحكومة. كما شملت تعيينات الأمين العام الدكتور علي الحاج لمنصب نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني وهو تحولٌ مهم إذ أنها المرة الأولى التي يغادر فيها الأستاذ علي عثمان طه منصب الرجل الثاني في تنظيم الحركة الإسلامية منذ انتخابه زعيماً للمعارضة في برلمان ١٩٨٦.

(١٢) مولانا خلف الله الرشيد رئيس القضاء الأسبق والقانوني المعروف مولانا دفع الله الرضي.

أعضاؤها من علوم وتجارب وبما يحملون من مؤهِّلات علميَّة وعمليَّة، ريثما يتكامل الرأي نحو كتابٍ للدستور يُعهَدُ به للمؤسَّسة التشريعيَّة لتبسط التداوُل فيه عبر قراءاتها المتعدِّدة وتُمضي عليه سُلطتها في الإجازة، ثم يُدفعُ به إلى الشعب في استفتاءٍ عام.

أعادت اللجنة القوميَّة للدستور شيئاً من أَلَقِ الجوانب المضيئة في الإنقاذ الأولى، فقد استطال العهد بضع سنواتٍ على المواسم والبرامج التي جَمَعَت الإنقاذيين إلى الشخصيَّات القوميَّة من مختلف وجوه الحياة العامَّة، فمُنذُ انصراف مؤتمرات الحوار حول أمَّهات القضايا، والتي كانت تتوخى "القومية" في العضوية بنسبةٍ أعلى من أعضاء الصف الإسلامي الخالص، امتدَّ وجود العناصر الإسلامية وغَلَبَ أو كاد في غالب عمل الثورة ومؤسَّساتها الرسميَّة والشعبيَّة، وارتدَّت كثيرٌ من تلك الأسماء التي شاركت في الحوارات الأولى مُعارِضَةً أو مُعتَزِلةً صامتة، إلا أن الوعد الذي حمله إقرار "التوالي" بالحرية والمشاركة قد أفاض بركة مبكِّرة جدَّدت تلك الروح لدى الإنقاذيين وإخوانهم في الوطن، فنَشطَت أعمال تلك اللجان وقدَّمت أوراقها في بضع أسابيع، مُستهدِية بما أقرَّ المؤتمر العام للمؤتمر الوطني حول حريَّة التوالي والتنظيم، ودَعَت كلها إلى دستورٍ يُبيحُ التعدُّديَّة السياسيَّة ويحمي حريَّة التعبير ويُقِرُّ حريَّة الصحافة، ثم يمنحُ ولايات السودان سُلُطاتٍ فِدْراليَّةً حقيقيةً متدرِّجة نحو تمام السُّلطة لشعب الولايات، كما تشي بذلك توجهات الإنقاذ منذ المرسوم الثاني عشر ثم اتفاقيَّة الخرطوم للسلام، وبما يُساهم في حلِّ مشكلة الجنوب درءً للخطر عن الأطراف الأخرى المهدَّدة بالانفجار، والمتوثِّبة للحريَّة التي تبسط المشاركة في السلطة والموارد.

مهما بَدَت روحُ اللجنة القوميَّة للدستور منسجمةً قاصدةً نحو أهداف واضحة، فإن تشعُّب أعمالها وتعدُّد لجانها قد أفضى إلى مسودَّة أكبر مما يجب تباينت فصولها لغةً وصياغة، ولكنها لم تتجاوز إلى معانٍ أو فصول لم تُقرَّها تلك اللجنة، أو لم تسعها النصوص التي اقترحها وأجازها المؤتمر الوطني. والحقُّ أن رئيس المجلس الوطني وأمين عام المؤتمر الوطني الجديد هو بالأساس فقيهٌ دستوري يولي اللغة ودقَّتها والصياغة وإحكامها عناية تامَّة، عَكَفَ بنفسه على اختصار المشروع المُقدَّم من اللجنة القوميَّة دون إخلالٍ بما يضمنه من مبادئٍ ومعانٍ(١٣).

(١٣) اختصر الأمين العام مواد مقترح دستور اللجنة القومية من ٢٠٦ إلى ١٤٥ مادة، كما أن إشارته المستمرة إلى التقيد بالقانون، لا سيما في المواد المتصلة بالحريات العامة قد أزعجت رئيس وأعضاء اللجنة، فصرَّحوا أن مشروع الدستور الذي قدمته رئاسة الجمهورية يخالف مقترحهم مخالفة صريحة. والحق أن الحريات العامة مثبتة في صُلب المبادئ الموجهة للدستور التي لا تبدل إلا باستفتاء للشعب.

تداول المجلس الوطني حول الدستور باهتمام عظيم، وعَبَّرت نصوصه الجديدة عن جُملة اجتهاد الفِقهِ السياسي الإسلامي المُعاصر كما عَبَّر عن فئاتٍ مختلفة في المجتمع، فقد افتُتِحَ: «بسم الله واهب الحياة والحريّة»، وتحدَّثت المادة الأولى عن طبيعة الدولة: **«دولة السودان وطنٌ جامعٌ تأتلف فيه الأعراف والثقافات وتتسامح الديانات، والإسلام دين غالب السكان وللمسيحيَّة والمعتقدات العرفيَّة أتباعٌ معتبرون»**.. كما نصَّت المادة الرابعة: **«الحاكِمِيَّة في الدولة لله خالق البشر، والسيادة فيها لشعب السودان المُستَخْلَف، يمارسها عبادة لله وحِملاً للأمانة وعِمارةً للوطن وبَسْطاً للعَدْل والشُّورى ويُنظِّمها الدستور والقانون»**.. أما المادة السادسة التي تتحدَّث عن الوحدة الوطنية فقد نصَّت: **«الوطن تُوَحِّده روحُ الولاء تصافياً بين أهله كافة، وتعاوناً على اقتسام السلُطات والثروات القوميَّة بعدالةٍ دون مظلمة. وتعمل الدولة والمجتمع على توطيد روح الوِفاق والوحدة الوطنيَّة بين السودانيين جميعاً، اتقاءً لعصبيات المِلَل الدينيَّة والحزبيَّة والطائفيَّة وقضاءً على النعرات العنصريَّة»**، وأُخلصت المواد من ٢٠ إلى ٣٢ للحريات في المبادئ الموجِّهة، عدا المادة ٢٦ التي تنص: **«(أ) للمواطنين حق التوالي والتنظيم لأغراضٍ ثقافيَّة واجتماعيَّة أو مهنيَّة أو نقابيَّة لا تُقيَّد إلا وفق القانون، (ب) يكفل للمواطنين حق التنظيم والتوالي السياسي، ولا يُقيَّد إلاَّ بشرط الشُّورى والديمقراطيَّة في قيادة التنظيم واستعمال الدعوة لا القوة الماديَّة في المنافسة والالتزام بثوابت الدستور كما ينظم ذلك القانون»**.

أثارت كلمة ''التوالي'' بوصفها مُصطَلَحاً جديداً حواراً وضجَّةً خارج وداخل المجلس الوطني الذي انتظم في مرحلة القراءة الأولى والثانية يَتَداولُ حول الدستور، فقد استشعر غالب مُعارضي الإنقاذ أن المُصطلح يحوي فخاً يُفَرِّغُ معنى التعدديَّة السياسيَّة من كل مضمون، مدفوعين بوساوس الريبة التي طبعت نظرتهم لكل ما يَصدُر من الإنقاذ مُذ جاءت لأوَّلها مُخادِعَةً، سَلَبَت سُلطتهم بأحابيل التمويه وحِيَلِه، فصكُّوا آذانهم عن الشرح المستمر الذي تولاَّه رئيس المجلس وصاحب المُصطَلَح نفسه، ورغم إشاراتٍ بيِّنة من بعض رموز المعارضة أنَّ ذات المفكِّر استعمل ذات المُصطلح منذ منتصف العقد الثمانين، ينشُدُ تأصيل اللغة والمصطلح فلا يعمدُ إلى كلمة ''التعدُّدية'' المترجمة عن لُغات الغرب المُعبِّرة بالضرورة عن ثقافته ورؤاه وفلسفته، وإذ لا يحمُد القرءان الكريم التعدُّد، فإنه يذكر مُشتقَّات من ذات جذر التوالي مرَّات كثيرة بمعانٍ تُفيدُ المُناصَرَة على قضيَّة أو شأنٍ طيِّب أو خبيث، كما يذكُر الموالاة من أدنى العباد إلى المولى العلي القدير ويذكُر الموالي الأدنين نسبة إلى أوليائهم، جاء مصطلح ''التوالي'' يُعبِّر عن علاقةٍ أفقيَّةٍ بين مُتساوِينَ في

جماعة.

وإذ انحَصَرَت مداولات النوَّاب داخل قاعتهم، استشعر أعداء التوالي السياسي في قيادة الحركة والدولة اقتراب الخطر الذي يخشونه من التحقُّق واقعاً، فاختاروا ساحة "البرلمان" الخارجية لإدارة معركتهم الأخيرة يُحاصِرون النواب بالتظاهُرات، ثم عَمَدُوا إلى الخُطَب والصُّحُف يُفرِغُون مصطلح التوالي السياسي من حقِّ معناه، أو يؤوِّلونه وفق ما يشتهون، بما يزيد كثافة الرِّيَبِ حوله ويُزهِّدُ المعارضة التي يأبون عودتها في أيِّما خيرٍ أو حريَّة يَلِدُها ذلك المُصطلح(١٤).

وإذ اعتبرت الكنيسة الكاثوليكيَّة بالسودان في بيانٍ حَمَل رأيها للجمهور، أن الدستور "إسلاميٌ" ودَعَت رعاياها إلى مقاطعة الاستفتاء، أعلنت جماعة أنصار السُنَّة المحمديَّة في بيانٍ أصدره طلاَّبهم أن الدستور أشار إلى الإسلام في خمسة مواضع غامضة المعنى ضبابيَّة المضمون، وأنه لم يُحدِّد هويَّة البلاد ولم يحسِمْ أمرَ الدولة الإسلاميَّة، وأعطى الديانات الأخرى شرعيَّة دستوريَّة في أوَّل سابقةٍ من نوعها في السودان. أما جماعة الإخوان المُسلمين فقد أعلنت في بيانٍ كذلك أن الدستور حمل مخالفاتٍ شرعيَّة، منها أنه لم يشترط «**أن يكون الحاكم مسلماً**».

رغم الاهتمام الكبير الذي حَظِيَت به وثيقة الدستور، فإن أوَّل المعنيين بالإنجاز المُهم من صف الحركة الإسلاميَّة وقاعدتها الواسعة في المؤتمر الوطني، وعبر جُملة مؤيِّدي الإنقاذ وأنصارها داخل السودان وخارجه، تضافرت عليهم أسبابٌ كثيرة جعلتهم لا يُقَدِّرونها حق قَدرِها أو يَرعونها حقَّ رعايتها. فقد امتدَّ الزمن بمنهج الفوضى التي شابت عمل الإنقاذ وتعمَّق الجُنوح إلى العملي الفوري الذي لا يقفُ لدى الأفكار طويلاً أو يتفكَّر في جلائل الأعمال، فمضى الدستور إلى صناديق الاستفتاء واقترع عليه بكل ما

---

(١٤) تولى والي الخرطوم يومها د. مجذوب الخليفة إدارة المعركة الخارجية التي حاصرت البرلمان بالمظاهرات، فقد صرَّح لمراسل القدس العربية: «لو عادوا –المعارضون– إلى السودان نقول لهم اذهبوا فأنتم الطلقاء.. فمن دخل الإجماع الشامل فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أراد أن ينأى بنفسه في تنظيم خاص فهو آمن مع الثوابت» – القدس العربي ٣١ مارس ١٩٩٨.. وقد خاطب الأمين العام رئيس المجلس الوطني مسيرتين، الأولى سيَّرتها محافظة شرق النيل والثانية سيَّرها طلاَّب الجامعة الإسلامية تقدموا خلالها بمذكرة إلى المجلس الوطني مؤكدين ضرورة استمساكهم بالشريعة ورفضهم لعودة الأحزاب. وإذ رفض النواب ذلك الأسلوب، أوضح أمين المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم الأستاذ معتصم عبدالرحيم: «إن القصد من التظاهرات حمل النواب على تمرير الدستور دون إجراء تعديلات». ولا ريب أن ذلك تأويل لا علاقة له بدوافع الوالي. أما جماعة "الدبَّابين" فقد اختاروا منزل رئيس الجمهورية للتعبير عن رفضهم لعودة الأحزاب وقد خاطبهم الرئيس في ذكرى معركة الميل ٤٠: «إن عهد الإنقاذ للشهداء الاَّ تنتكس الراية التي حملها المجاهدون والدبَّابون... ونقول للحالمين بتراجُع الإنقاذ إننا مجتمع شوري وبايعنا الشعب على بسط الشورى ولكن الشورى لا تعني الردَّة إلى ما قبل ٣٠ يونيو... إن التعددية لا يصنعها الذين يكتبون في الصحف أو يتحدثون في التلفزيون».

أُوتيت الإنقاذ من تعجُّلٍ للنتائج، دون انتباهٍ شديد للمضامين والوسائل، ثم ما رسخ من إباحة الإنابة عن الشعب ولو تزويراً يأخُذُ صناديق الاقتراع إلى البيوت والمكاتب ويُلقي أوراق العهد بيعةً للدستور بغير توثيق، أو حتى تأمُّلٍ في الوثيقة[١٥].

أما في الخارج، فقد وجد الدستور اهتماماً أكبر فور إجازته من المجلس الوطني، إذ طوَّفت وفودٌ من المؤتمر الوطني على مراكز المغتربين تشرحُ الدستور وتدعوا للتصويت له بـ"نعم" كما أن آثار قضية التوالي وما أثارته من مُداولاتٍ في الصُّحُف، ومع تواجُد نشاطٍ أوسع للمعارضة في الخارج، حَظِيَ الدستور بتداولٍ ناقدٍ ومادح بل نُظِّمَت مؤتمراتٌ في بعض العواصم الكُبرى كُلُّها حول محاور الدستور.

نفعت وثيقة الدستور كذلك علاقات السودان الخارجيَّة، لا سيَّما مع المجموعة الأوروبيَّة التي بدأت أقطارٌ منها تُديرُ حواراً مع الإنقاذ قبل إقرار التوالي السياسي، وإذ مَدَحَ بعضُهُم نصوصه بأنها تؤكِّد على الحريَّة بأوسع مما تنصُّ بعض الدساتير في أوروبا الغربيَّة، لم يتكبَّدوا خوضاً كثيراً في وَعثَاءِ مُصطلح التوالي السياسي، فقد جاءت الترجمة للمقابل باللغة الإنجليزيَّة بغير مشكلاتٍ لما عهدوا من تطوُّر تجاربهم الدستوريَّة ونُضُوج فِقهِهِم السياسي[١٦].

*****

أنعَشَت معركة التوالي السياسي وإجازة الدستور بذور الحيويَّة والنشاط في المشهد الإنقاذي الذي غشيته ملامح الجمود، وسرت عليه نسمة عافية سُرعان ما تلاشت أمام تكلُّس مؤسَّسات الأمر التنفيذي، فالشورى الشعبيَّة الواسعة للمُداولة حول الدستور بَدَت غير عمليَّة أمام رغبة المُسارَعَة للانتقال بالأوضاع نحو نظام قارْ، وإذ أسهمت اللجنة القوميَّة للدستور في حمل الاهتمام لعملها الذي يُضمر وقعاً كبيراً على حاضر ومستقبل البلاد، ثم ما أثاره مصطلح التوالي من حوارٍ يَستَنْكِهُ جِذْر المُصطلح ومعناه في إطار حكمٍ دُستوري، إلا أن الوثيقة بعد أن أجازها المجلس الوطني التشريعي لم تجد ما تستحقه من تدارُسٍ بين قطاعات شعب السودان، وجِهَاتِه وفئاته بين يدي طرحها للاستفتاء الشعبي. وكان الأجدرُ خاصَّة بأعضاء الحركة الإسلاميَّة والمؤتمر الوطني أن يولُّوا وثيقة العهد العام الحاكِم للحياة العامَّة ما تستحقه من تداوُلٍ يُمحِّصُ فصولها

---

(١٥) بين يدي الخلاف والمفاصلة، نشطت حملات وعي تشرح نصوص الدستور لبيان جريرة نقضه بقرارات ١٢/١٢/١٩٩٩، التي حلَّت المجلس الوطني. وقد أبدى رئيس لجنة شعبية مخضرم من منطقة شمال أم درمان استغرابه لأن الشرح كان ينبغي أن يسبق التصويت عن الوثيقة وليس بعد أن جَدَّ زعم بخرقها.

(١٦) استعملت وثيقة الترجمة الرسمية للدستور عبارة "Political Association" لمعنى التوالي السياسي.

ويستفهم رؤيتها ويستلهم فلسفتها لتأسيس حياةٍ جديدةٍ على شِرعَة ومِنها ‍. لكن الوثيقة الدستوريَّة وما حَوَت من تبديلٍ جذريٍ لبعض ما رَسَخَت به مسيرة الإنقاذ، لم تكن مُرَحَّباً بها من قطاعات مؤثِّرة في القيادة المدنيَّة والعسكريَّة، تخشى من منافسات التوالي خاصَّة أن تجتاح مناصبها، فلم تَتَنَزَّل الوثيقة لتكون موضوعاً لدى مجالس الولايات التشريعيَّة، أو لجان المؤتمر الوطني من الولايات حتى المحليَّات، إذ غابت المُدارسات الفكريَّة والثقافيَّة عن نشاط الحزب الأوحد الحاكم إلا قليلاً من خطابٍ سياسيٍ أو تعبويٍ أو جهادي. ثم ضَعْفُ الميراث الثقافي الذي لم تستقرَّ فيه الحريَّة مشيئةً كما في القرءان والمِنحَة الأَجَلِّ من الله سُبحانه، فقد انحسرت الشُّورى عن تاريخ المُسلمين، ومَضَت ولاية العهد سُنَّة غير راشدة توارُثاً أو تغالُباً، فلم تعهد التجارب الدستوريَّة، وظلَّت كلمة "دُستور" نفسها على أصلها الفارِسي، غريبةً على اللسان العربي، مُنكَرَة في الثقافة الإسلاميَّة.

كذلك تبدُّلات المشهد السياسي في القيادة، بعد صُعُود رمزٍ مدني كبير في الحركة الإسلاميَّة إلى المنصب التنفيذي الثاني وتولِّي آخر وزارة الخارجية، وأيلولة وزارة الثقافة إلى أمين عام المؤتمر الوطني السابق، ثم تبدُّلات المؤتمر الوطني، وتولِّي أمين عام الحركة الأمانة العامة للمؤتمر الوطني، والنجاح في إثبات الحريات العامة عَبرَ إجازة الدستور الجديد والتوالي السياسي، ثم مُضِيِّ أعوامٍ على تجربة الحُكم الاتحادي واتفاقيَّة الخرطوم للسلام، كل ذلك مَهَّد الأرض لمشهد غير مشاهد الثورة الانقلابيَّة بعد عَقْدٍ من السنين، فإذ خابت الآمال في التحوُّل الكبير بعد الانتقالات الكبيرة واعترى المشهدَ الراكد مزيد من الجمود تراكمت في النفوس آثار الخيبة، لا سيَّما لدى الجِيلِ الوسيط في الحركة الإسلاميَّة الأكثر حيويَّة وثقافة والأشدُّ تطلُّعاً وطموحاً، كما زايَلَت أَشباحُ الفراغ نواظر الجيل الأصغر العائد من حَمَلات الجهاد الحامية إلى حياة المدينة الساكِنة.

فالمؤسَّسة التنفيذيَّة الأعلى (رئاسة الجمهوريَّة) سُرعان ما رجَّحت كفة المقارنة بين الماضي القريب للنائب الأوَّل الشهيد والحاضر الماثل للنائب الأوَّل الجديد لصالح السَّلف الصالح، فإذ ملأ الأوَّل المنصب حركةً ونشاطاً مَهمَا افتَقَدَ للتخطيط والعُمق، فإن الأخير وقد غَلَبَت عليه أخلاقُ المحافظة والسريَّة بدا عاجزاً عن ملء الفراغ، رغم ثقافته وخبراته المُتطاولة في السياسة وعمل الحركة الإسلاميَّة، فالحجُّ المُستمِر لعواصم الولايات وحَواضِرِها انحَسَرَ إلى زياراتٍ محدودةٍ إلى العواصم وبعض المؤتمرات التي كان النائب السابق يرفع فيها حُجُب الرسميَّات وحُجَّابها، ويفتح أبوابه مُخلياً بينه وبين الناس، ويعود

وقد اكتسب إلى صفِّ الثورة بعضاً من الشعب وبعضاً من ذات الوفد الذي صحبه من المسؤولين الرسميين والشعبيين، خاصة الذين جاءوا إلى صف الثورة والحركة الإسلاميَّة من بعيد. أما النائب الأوَّل الجديد، فآثر أن يمضي مع طبعه المحافظ المُعتَزِل، دون التفاعُل مع الجماهير أو حتى مع النخبة التي صحبته أو لقيته هنالك، مُشابهاً ومُذكراً بأنماطٍ من الممارسة التقليدية في السياسة السودانية، لا سيَّما الطائفيَّة التي تجعلُ من الاحتجاب والاعتزال بعضاً من هيبة السلطة ووقار المشيخة.

ورغم استمرار تمام إحاطته بالرئيس وتمام سيطرته على الأمر التنفيذي، فإن روح الاعتزال التي شابت أول تولِّيه المنصب الرفيع عبَّرت كذلك عن تحفُّظه إزاء بعض الجوانب في إدارة الدولة، لاسيَّما عمل المؤتمر الوطني وعمل المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي اللَّذين يتولاَّهُما الأمين العام، فالمؤتمرُ الوطني حافَظَ على تباعُده عن عمل الجهاز التنفيذي، واتصلت نشاطاته الشعبيَّة المتمحوِرَة حول الأمين العام، لا سيَّما المؤتمرات واللقاءات الجماهيريَّة التي بدأت تنتظم ساحة السودان فور تولي الأمين العام للحركة لأمانته، تشرحُ المعاني التي تضمَّنها الدستور الجديد، خاصَّة الحريات واللامركزيَّة، ثم تأخذ البيعة تبايُعاً على المنهج وتوالياً مع الحزب، لكنها -أي البيعات- خاصَّة تُثير حساسيَّاتٍ لدى الرئيس وعساكر القيادة الذين يتوجَّسون من العهد الجديد ويخشون استحقاقاته، ويجد كل ذلك صداه لدى نائب الرئيس الجديد بما لا يملكُ إزاءَه تمام التصرف.

أما المؤتمرُ الشعبي العربي والإسلامي فقد بدا نغمةً نشازاً مع روح العهد الذي يريد النائب الأوَّل أن يستهله بعهد من الهدوء والتعاون مع الجوار الإقليمي لا سيَّما مصر، ثم الدولي خاصةً أميركا، فقد استقبل الجهاز التنفيذي دورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر الإسلامي بتحفُّظٍ شديد، وإذ ظلَّت الوُفود تزور السودان من الحركات الإسلاميَّة ومن الجمعيات التي تعبِّر عن الأقليَّات الإسلامية ومن بعض الشخصيَّات المشهورة في محاور العمل الإسلامي أو الفكر القومي وتلتقي الأمين العام، وقد تُشارك في بعض نشاطٍ عام تحمله أنباء الإعلام، ظلَّت الحكومة وأجهزتها ترقُبُ كل ذلك بتحفُّظٍ ولا تُشاركُ فيه بفاعليَّة، من استقبالِ رئيس دولة الشيشان إلى عمل مركز الأقصى الذي تُديرُه الحركة الإسلاميَّة في فلسطين "حماس"، إضافة إلى تصريحات الأمين العام التي تحمل آراءه بوصفه مُفكِّراً إسلامياً عالمياً، وضميراً للإسلام الثائر في كل العالم، والتي لا تنضبط بالضرورة بأطُر السياسة العامة والخارجيَّة التي يُريدُها قادة نظام الإنقاذ.

كذلك ارتبطت رئاسة الجمهوريَّة باثنين من العسكريين الوزراء، تبادلا المواقع بين وزارتي الرئاسة والدفاع، ترعرع أحدهما في أطُر الحركة الإسلاميَّة ودخل القوَّات المسلَّحة ضمن دفعة الفنِّيين الذين يُكمِلُون درجتهم الجامعيَّة، فلا يبدأون من أدنى السلم العسكري رتبةً ولا يُعتَرَفُ بهم لدى خالص العسكريين بالعسكريَّة الكاملة، وكان يتوقع بمقتضى تلك الأحوال أن يكون أقل عسكريَّة وأكثر ولاءً للحركة الإسلاميَّة، وهو ما ظلَّ يُثبِتُ نقيضه تماماً، فقد تسلَّل فجأة لأوَّل الثورة من أطُر التأمين الباطنة إلى منصب أمين مجلس الثورة الظاهر، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الرئيس وسُكُونه مما بدا بعضاً من ترتيبات نائب الأمين العام وقتئذٍ للإحاطة بالرئيس ألاَّ تنفذ إليه منافذ يكرهُها، ثم تطوَّر مُتبنياً صورة الثورة العسكريَّة الشموليَّة رافضاً لأيِّما انتقالٍ يُعَرِّضُ منصبه الوزاري لاختبارٍ لم يُعِدَّ له عُدَّتُه،كما استمرَّ مُعَوِّقاً أساسياً لحاكِمِيَّة الحركة الإسلاميَّة التي هيأت لكل ذلك التغيير وفق خُطة وعمل، وإذ بَدَت المُباينة بينه وبين عناصر الحركة الإسلاميَّة في الدولة مُبكِّراً، أضحى عائقاً أمام كل اجتهادٍ يريد أن يتطوَّر برئاسة الجمهوريَّة لتغدو مؤسَّسة عُليا تُدارُ بأفضل ما في علوم السياسة والتخطيط والإدارة، وإذ اكتَسَبَ مِنعَةً ضمن مُعادلات الإدارة الإنقاذيَّة المُلتَبِسة أصبح مركز قُوَىً يُدَحرِجُ في يُسرٍ رؤوساً مهمَّة حاولت إنقاذ رئاسة الجمهوريَّة من الفوضويَّة التي تشوب شخصيَّته وعمله، وحيثُما اشتدَّ عليه النقد التمس له مدخلاً ملجأً خيراً مما ترك، ولا يزال[17].

أمَّا الوزيرُ الثاني، الذي تمتَّع بعضويَّة مجلس الثورة منذ يومها الأول بالطبع، فقد جاء من خالص المؤسَّسة العسكريَّة ضابطاً عَمِل لفترة مع رئيس الثورة، وامتاز من ثَمَّ

(١٧) تولى العميد عبدالرحيم محمد حسين منصب أمين عام مجلس قيادة الثورة خلفاً للعقيد عبدالعال محمود الذي اكتسب تقديراً وإعجاباً شديداً في الأشهر القليلة التي قضاها في منصبه، خاصة من قبل العناصر المدنية الإسلامية التي التفَّت حول أطُر الثورة الوليدة يومئذٍ، لا سيَّما جماعة ملف الجنوب. ولكن ذلك نفسه قد يكون مدعاة لإعفائه من منصبه وأن يُعهد إليه قيادة المتحرك النهري في عمليات "صيف العبور" وهو المتحرِّك الأجَلُ خطراً منذ بداية تحرُّكه ولحين بلوغه ملكال. كما اشتجرت أولى معارك العميد عبدالرحيم محمد حسين مع الدكتور الصادق الفقيه المستشار الصحافي للرئيس ومدير مكتبه بالقصر، الذي أبدى ملاحظات حول فوضى حركة العميد واستباحته للدخول والخروج من مكتب الرئيس، وقد استند د. الصادق على تجربته في الولايات المتحدة الأمريكية ومعرفته المتميِّزة بأصول الفكر السياسي الأمريكي لإصلاح مكتب الرئيس، ولكن تعرضه للعميد سُرعان ما أطاح به. وغادر رئاسة الجمهورية أيضاً مُغاضباً الدكتور أمين حسن عمر والدكتور يس الحاج عابدين بتدخُّل مباشر من وزير القصر العميد عبدالرحيم نفسه، إذ حَجَبَ عنهم الحد الأدنى من الموازنة اللازِمة لعملهم، ثم أصابته خشية من أفكارهم للإصلاح، فأطاح بهما. والطريف أن د. يس عُيِّن في منصب مدير عام الإدارة القومية للكهرباء قبل أن يتسلم خطاب إعفائه من القصر. أما محاولة الأمين العَام نفسه لتعيين الدكتور سيف الدين محمد أحمد مستشاراً فنياً برئاسة الجمهورية فقد رفضها وزير القصر لمرات ثلاث، إذ ظهرت أفكار الدكتور سيف في تأسيس مجلس أمن قومي برئاسة الجمهورية قد يُسهم في سد النقص المريع في عملها. ولا ريب أنه مسؤول عن أخطاء أخرى جسيمة في الفترة الطويلة التي قضاها وزيراً للقصر، يدير أعمال الرئاسة الكثيفة التي لا يكاد يفلت منها وجهٌ من وجوه الحياة، ثم وزيراً للداخلية، وأخيراً وزيراً للدفاع.

ضمن القلائل الذين عرفوه قبل صباح الانقلاب، وإذ انحصر عمله لأوَّل الأمر في التأمين فقد استمرَّ مرتبطاً بالأجهزة الأمنيَّة رئيساً لها، مهما تشعَّبت ثنائيَّة داخليَّة وخارجيَّة وإن لم يتصل بتفاصيل عملها اليومي الكثيف، تاركاً غالبه للمديرين التنفيذيين الذين تعاقبوا عليها من الصف المدني للحركة. لكنه كذلك استقرَّ مدى عُمرِ الثورة في المنصب الوزاري وانحاز باستمرارٍ لوجهها العسكري الشمولي، لا يملك حيويَّة الوزير الأوَّل ونشاطه الجم وحركته الدؤوبة ولم تُعهَدْ عنه أي مبادرة قبل ظهور اسمه ضمن العشرة الذين وقعوا ''المذكرة'' الشهيرة، ولكنه لا يغادر الأطُر التي تحمي بقاءه وأهمُّها الحصانة الأدبيَّة والماديَّة التي يوفِّرها له ماضيه العسكري، مهما اتَّسم عمله بالضعف وتقاصَرَت إنجازاته عن تحديات إدارة الدولة المعقَّدة، أو غاب عن وعيه البرنامج الإسلامي للحُكم.

قامت في رئاسة الجمهوريَّة كذلك مستشاريَّةٌ للتأصيل، عَبَّرت باسمها عن الاهتمام بالعمل وفق برنامج إسلامي للحُكم وضرورة أن يجد ذلك مكاناً في مؤسَّسة الدولة الأعلى. وإذ أن المنوط بها عملٌ فكريٌّ بالأساس يُصَوَّبُ نحو أصول المشكلات وما يتَّصل بها من قضايا الحُكم والدولة أو السياسة والمجتمع، وما يقتضي ذلك من اجتهادٍ دؤوب تُحشَدُ له طاقات البحث والتذاهُن والحِوار، فإن ذلك النمط من النشاط ظلَّ محدوداً في أجهزة الحركة الإسلاميَّة الخاصَّة، لا سيَّما بعد ثورة الإنقاذ وما استوعبت من سائر الطاقات في عمل الدولة اليومي. تعاقَبَ على مستشاريَّة التأصيل برئاسة الجمهوريَّة اثنان من صف الحركة الأول، جاء أولهُما مُغاضباً من مجلس التعليم العالي والثاني من جامعة القرءان، وإذ لم يُمضِ الأول إلا بضعة أشهرٍ في منصبه ليعود كارّاً للتعليم العالي، انصَبَّ اهتمامُ الثاني على مظاهر للتأصيل وشعاراتٍ لا تكاد تلامس جوهر العمل الكبير الذي تُفْنَى دونه الأعمار (الأعياد وأسماؤها، رموز الدولة وشعاراتها وأوسمتها وأنواطها)، واستمرَّت المستشارية عاطلة عن استجاشة الطاقات الفكريَّة للحركة الإسلاميَّة حتى تُجيبَ عن أسئلة إسلام الحياة المعاصرة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع[١٨].

(١٨) عُيِّن البروفيسور إبراهيم أحمد عمر مستشاراً للتأصيل بعد فترة قصيرة قضاها دون أعباء إثر إعفائه من وزارة التعليم العالي، وقد تولى النائب الأول الفريق الزبير محمد صالح بمفرده إعادته لمنصبه باعتباره أحد رموز الإنقاذ الذي قاد ثورة التعليم العالي، ذلك بعد خلافٍ في المجلس الوطني مع وزير التعليم العالي السابق والذي دخل الوزارة ضمن معادلات البحث عن شخصيات قومية لا تنتمي للحركة الإسلامية. وقد ظهرت المباينة بين البروفيسور وأمين عام الحركة منذ الفترة الانتقالية منتصف العقد الثمانين وظلَّ الأول مستمسكاً بموقف يرى استتباع الحركة للدولة منذ تطبيق النميري للشريعة، وقد استهلَّ دخوله للمكتب القيادي في الإنقاذ بطلب مناقشة ورقة ترى في إدارة الحركة للدولة ازدواجية مخلة، وأن الأمين العام مهما يكن عالماً أو مفكراً فإن الأئمة لم يحكموا شأن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وذلك قبل أن يظهر ضمن فرسان "مذكرة العشرة"، وخلف الدكتور أحمد علي الإمام مستشاراً للتأصيل، بطلبٍ مسبَّب من رئيس الجمهورية للأمين العام، أنه يريد تعويض المنطقة التي فقدت باستشهاد النائب الأوَّل بمنصبين: التأصيل، إضافة إلى وزارة الخارجية التي تولاَّها د. مصطفى عثمان إسماعيل.

ظلَّ كذلك مجلس الوزراء مؤسَّسة محدودة التأثير منقوصة السلطة، رغم المراسيم الدستوريَّة المؤقتة المتوالية التي تَصِفهُ بأنه صاحب القرار التنفيذي الأعلى في الدولة، ولا تُعطي رئيسه (رئيس الجمهوريَّة) إلاَّ صوتاً متساوياً لأصوات وزرائه تعبيراً أتم عن الشُّورى الأميريَّة وإجماعها الذي يلي إجماع المجلس التشريعي، الذي لا يعلوه إلا إجماع الشعب استفتاءً وفقاً لأصول النظريَّة السياسيَّة الإسلاميَّة التي ظلَّ يدعو لها أمين عام الحركة الإسلاميَّة. فقد نشأ المجلس لأوَّل الثورة من العناصر التي وقع عليها الاختيار أولاً لدرء شُبهة النسبة إلى الحركة الإسلاميَّة، تنشطُ من حوله دوائر كثيرة باطنة غير مرئيَّة تزاول عملاً كثيفاً منسوباً إلى الحُكم الجديد، ثم تطوَّر المجلس لتتكاثر فيه الوجوه العسكريَّة، قبل أن يُطَعَّم ببضع وجوه قوميَّة، ظلَّت بدورها تستشعر أن القرار الحق في مكانٍ آخر.

وإذ استمرت كذلك عيوبٌ تالدة في عمله منذ الاستقلال حاولت مبادراتٌ من بعض وزرائه أن تستدرك عليها وعلى جملة سلطاته المنقوصة في ظلِّ الإنقاذ، فاجتماعه الرَّاتِب المُنتظِم الذي تُستَهَلُّ به أنباء الدولة مرَّة كل أسبوع، لا يكاد يُعبِّر في صورته الصارمة عن حقيقة العمل الفارغ المُضطَرِب الذي يجلسُ إليه الملأ المُستَوزِر عاكفين كل صباح أحدٍ أو أربعاء، فغالبُ الوُزراء لا يستشعرون طبيعة السلطة السياسيَّة التكامُليَّة التي يقومون بها، ويَقنَعُون بما يُطرَحُ أمامهم من "تنويرات" عن الرحلات الخارجية والجولات الداخلية من الرئيس ونوَّابه أو من الوُزراء. وإذ أفلحت أُطُر الخدمة المدنية وتقاليدها في إغراق كل وزير بمشاغل الإدارة اليومية التي لا تنقطع في وزارته فلا يجد أغلبهم وقتاً لدَقيقِ الإطلاع على المحاضر والمُقرَّرات ومشروعات القوانين حتى يُسهِموا في المداولة الأسبوعيَّة برأيٍ سديدٍ أو فكرٍ جديد فيكتفي كل وزير عنايةً بملفَّات وزارته، رغم أنه سياسيٌّ مسؤول عن جُملة عمل الدولة وعن كل أزماتها من الثقافة إلى الصناعة ومن الصحة إلى العلاقات الخارجية والدفاع. إلاَّ أن جُهود الإصلاح لم تُثمِر صلاحاً في واقع عمل مجلس الوزراء الذي يَصلُحُ به سائرُ الشأن العام، ولم يَلحَقْ بأمانة المجلس تغييرٌ جذري يُفعِّل عملها أو يُثوِّرُه نحو أُفقٍ جديد يُوافق تقدُّم العالم في تقانة المعلومات وتِقْنِيَّتِها.

أما الوزارة التي تُسمَّى باسم المجلس وتقومُ عليه، فقد انحَسَرَت بعد حَملات الإصلاح الإداري التي لم تؤسَّس على دراسةٍ شاملة كما حدث في بعض دُول العالم، ولكن على روح الثورة الأولى في المُداهمات المفاجئة والقرارات الناجِزَة في عهد الوزير الأول، الذي تلبَّسَتهُ الرُّوح العسكريَّة بالكامل رغم شارة الطبيب التي حملها قبل شارات العسكريَّة، ثم في عهد الوزير الثاني، أستاذ عُلوم الإدارة التي لم تصُدَّه عن المُضِي على سُنَّة

سلفه العسكريَّة سيَّما وأنه المسؤول الأمني للحركة، وقد توثَّقت صلته بالأطُر العسكريَّة العليا آمراً ناهياً، فحَمَلَها لعمل مجلس الوزراء كأنه يرأسُ الوُزراء جميعاً ولم يُغادِر إلى وزارة الطاقة إلاَّ بعد أن ضاقوا به ذرعاً[١٩].

دخل إلى الوزارة اثنان أضافا إلى المشاهد المُتراكِمَة نحو المُفاصلة، أمينُ عام المؤتمر الوطني السابق، الذي أخلى منصبه للأمين العام بعد عامين قضاهُمَا في المنصب وقد انصبَّت عليه غالبُ نقمة العسكريين الشموليين الذين أضحوا أغلبيَّة في القيادة بسبب حساسيَّتهم المُتفاقمة نحو المؤتمر الوطني. ورغم أنه نال موقعه بعد صراعٍ ومعركة بين الداخل التنظيمي والنزوع المناطقي والعُنصُري، ومع ازدهار التفاؤل بأن الحزب الحاكم قد وَجَدَ أخيراً قيادةً إنقاذيةً قويةً متميزةً إلاَّ أن المؤتمر الوطني بوصفه مؤسَّسة سياسيَّة حاكِمَة ظلَّ مهضوماً عما يستحق من اعترافٍ في ظلِّ مُعادلات الإنقاذ حتى في عامها العاشر، بل إن شُح المُوازنات الماليَّة للأمانة العامة والحِرمان المُتعمَّد لها من صميم صلاحياتها في التعبئة والتنظيم، قد أخر الأمين السابق بغُصَّةٍ كبيرة من الموقع، أضاف إلى ما رُفِضَ من مقترحاته وآرائه في سبيل تسوية العلاقة بين المؤتمر الوطني في ظلِّ ولاية الأمين العام، والحكومة في ظلِّ توجُّس رئيسها ومعظم أعضائها من التحوُّلات التي قد يجلبها التوالي السياسي. وإذ لم يجد كل ذلك أُذناً صاغية، جَنَحَ الأمين العام السابق إلى رفض المَنصِب الوزاري الذي عُهِدَ إليه بأمر الثقافة مُؤثِراً الخرو من جملة القيادة الإنقاذيَّة، ولم يقبلْه إلا بعد ضُغُوط من كبارٍ في الحركة الإسلاميَّة وإلحاحٍ من الرئيس شخصياً، فقد ثبت اسمه وجهاً رئيسياً في لوحة الإنقاذ يحظى بتقديرٍ كبير داخل الحركة الإسلاميَّة وخارجها، تُعينُه ثقافة وتجربة وانضباط ومثابرة في العمل وإذ رأى في الثقافة وزارة متواضعة توجَّه بصراعه نحو الأمين العام، داعِمَه الرئيس الذي حمَّله لهذه الوضعيَّة المتميِّزة فوق أبناء جيله كافة[٢٠].

---

(١٩) اجتهد وزير التخطيط الاجتماعي السيد محمد عثمان خليفة في تقديم أطروحة تؤسس لأصول مفهوم الوزير ودوره السياسي الذي يختلف بالضرورة عن دور الوكيل ووظيفته في تولي الشأن الإداري. كما اجتهد في بسط رؤية لعمل الوزارة الراعية للشأن الإداري بين الوزارات تنسيقاً وضبطاً وتيسيراً لعمل المجلس وفي تطوير الأمانة العامة للمجلس التي تؤدي غالب عمل التدوين وتحضير المعلومات. وقد سبقت الإشارة إلى أن الوزير الثاني الدكتور عوض الجاز أعاق قيام مؤتمر المعلومات وعطَّل شبكتها العابرة للولايات.

(٢٠) استقطب الدكتور غازي صلاح الدين العتباني المزيد من الحساسيات بعد توليه منصب أمين عام المؤتمر الوطني، إذ تطلع أن يجعل المنصب قصة نجاح سُرعان ما تبيَّن له استحالتها في ظل ما رسخ من مناخات الإنقاذ، وقد اقترح تطبيقاً لقرار نقل عمل الحركة كله إلى العلن تبديلاً في النظام السياسي، يعهد لأمين عام الحركة برئاسة الحزب أو التنظيم الحاكم (المؤتمر الوطني) ولرئيس الجمهورية بمنصب الأمين العام، ويتولى آخر منصب نائب الأمين العام، قادرٌ على التنسيق بين الرجلين في المنصبين الأعلى، وبالتالي يؤدي بالفعل دور الأمين العام في ظل انشغال الرئيس بأعمال رئاسة الجمهورية الأخرى.

أما وزير الخارجيَّة الذي بدا صعوده نحو المنصب طبيعياً ميسوراً، إذ ظلَّ لمدى عامين في منصب وزير الدولة بذات الوزارة، فيُمثِّل صعوده كذلك مثالاً جيداً لطُرُق اتخاذ القرار وتولِّي المناصب في الإنقاذ، فهو رغم القُبول الذي سُرعان ما وجده في الساحة العربيَّة، ثم في بعض الساحة العالميَّة، بأسبابٍ من شخصيته المُسَايِرَة غير المُواجِهَة، ثم ما نفعه من بداية تدفُّق النفط وتوجُّه السياسة الخارجيَّة كلها لتكون مُسايِرَة مُشايِعَة إقليمياً ودولياً، سيَّما بعد إقصاء رمز الحركة الإسلاميَّة وأمينها العام وبداية مسار عملية السلام في الجنوب، رغم ما بدا من ذلك النجاح، فقد ظلَّ الوزير يُدرِكُ حدود قُدراته ومقدراته إزاء المسؤوليَّات الجسيمة التي وُكِّلت إليه، وإذ احتشد في وزارته ما يمكنُ وصفهُم بأنهم خلاصة اجتهاد الحركة في تهيئة عناصرها الشابَّة لتولِّي المسؤوليات في الدولة والمجتمع، لم يُوفَّق الوزير في استثمار طاقاتهم أو دفعها وتنميتها، بل اجتهد في ألاَّ يدخُل عليه داخلٌ جديد من تلك الأجيال يُمثِّل منافساً له محتملاً، مع حاجة تلك الوزارة الأهم لطاقاتٍ مُتجدِّدة وقُدُرات متفوِّقة، وظلَّت صورته داخل الوزارة كتاباً من المُفارقات والطرائف، على غيرها في الخارج، حسنةً تزيِّنها دائماً ابتسامته السخيَّة وعِشقُه الطاغي للإعلام(٢١).

*****

نحو نهاية العام الأوَّل لتولِّي الأمين العام الأمانة العامة للمؤتمر الوطني، بدأ التهيئة لمُغادرة منصبه في رئاسة المجلس الوطني ثم التفرُّغ لمسؤوليَّة أمانة الحزب، وبدأت دوائر أخرى في حزبه التهيُّؤ لنسج خيوط مؤامرة الإطاحة به. فقد أنجَزَ المجلس الوطني العمل الأساسي بإجازة مشروع الدُّستور الدائم، واعتمد وثيقته حاكمةً بعد الاستفتاء عليه. وإذ أوجب الدستور نفسه إباحةَ الحريات وفتحَ الطريق أمام المُنافسة بين المُتوالين أحزاباً وبرامج، وُضعَ الحزب الواحد الحاكم أمام مرحلة جديدة تستدعي حركة كثيفة وتقتضي التفرُّغ الأتم. فقد عاد الأمين العام بقوَّة لجولاته الولائيَّة التي يجوبُ فيها السودان طولاً وعرضاً، مُصَوِّباً خطابه نحو المعاني والمضامين التي تحملها المرحلة الجديدة، كما أسلفنا، كما بدأ اتصالاتٍ سياسيَّة بالغة الأهميَّة لمستقبل الدستور الجديد والتوالي السياسي، وهي

(٢١) علَّق أحد قادة الحركة الشعبية على نجاحات الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل في وزارة الخارجية بأن الذي يستحق عليها نوط الجدارة هو الدكتور عوض الجاز وزير الطاقة، يقصد من دَفَعَ لاستخراج البترول بالفعل، وهو ليس بالطبع الدكتور عوض الجاز.. والغريب أن د. مصطفى عثمان قد تولى المنصب بحجة من الرئيس تزعُمُ تعويضاً للفقد الذي لحق بالمنطقة بعد استشهاد الفريق الزبير، وقد نال موافقة فورية من الأمين العام، رغم أن منطقة الشمال كانت تستحوذ في ذلك الوقت على وزير المالية، وزير الدفاع، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، الداخلية ومحافظ بنك السودان. وإذ توقع الجميع أن يؤول منصب وزير الخارجية للدكتور غازي صلاح الدين بعد تخليه عن أمانة المؤتمر الوطني، أثبت الدكتور مصطفى عثمان نجاعة منهج سُعَاة العلاقات العامة الذين يُؤدون صلاة المغرب مع الرئيس، ويغشون نائبه الأول لشاي المساء، ثم يتناولون طعام العشاء مع الأمين العام.

في ذات الوقت بالغة الحساسيَّة لمن تمكَّنوا في السلطة لعقدٍ من الزمان وبَدَت مراحل الفِطَامِ عصيَّة عليهم.

توجَّهت اتصالاتُ الأمين العام كذلك نحو رُموز المعارضة السودانيَّة المقيمين في المنافي الخارجيَّة، وأوَّلهُما الزعيمان اللذان يُمثِّلان الحزبين الرئيسيين مُنذُ الاستقلال، إضافةً إلى كونهما يمثلان زعامةً للطائفتين الدينيَّتين الرئيسيَّتين في البلاد. وإذ استقبلا معاً، ومعهُما بقية المعارضة التي تجمَّعت منذ أعوام في ''التجمُّع الوطني الديمقراطي''، استقبلوا جميعاً حَمَلَة الأمين العام في سبيل الدستور والتوالي بوصفه شأناً داخلياً يَخُص الإنقاذ والعناصر المتوالية، أو المتصارِعة تحت لِوائِها، ولم يُشِر أيٌّ منهم لأوَّل معركة الصراع حول الدُّستور والتوالي والحُريات العامة إلى تمايُزٍ إيجابي في صف الإنقاذ، كما لم يُعبِّر أيٌّ من زعماء المعارضة عن معنى يُنذِرُ أو يُبَشِّرُ بتحوُّلٍ في البلاد، فضلاً عن التداوُل الجاد حول المضامين الجديدة التي حملها الدُّستور الجديد، أو تصريحات الأمين العام عبر كل لقاءاته في مختلف سُوح السُّودان أن الأصل في الدين هو الحريَّة وأنه لا يمنع بالقوَّة رأياً أو حزباً حتى ولو قام داعياً للشيطان وكتب ذلك عنواناً له.

أما مُصطَلَحُ ''التوالي السياسي'' فلم تهدأ ضجَّة المعارضة المُنكِرة له حتى بعد صدور الترجمة الرسميَّة لوثيقة الدُّستور، وبيان مضمونه الذي يُوافي مطلبَهُم الأساس بالتعدُّدية السياسيَّة، فقد قدَّروه واحدة من أحابيل الإنقاذ التي تقولُ الشيء وتريدُ عكسه، وقد وجدوا في تصريحات والي الخرطوم السابقة، ثم في تصريحات الأمين العام السياسي الجديد ما يُعضِّد زعمهُم بأن بُشرى الحريات التي يصدعُ بها الأمين العام للمؤتمر هي مخادِعَة، وفي أفضل مواقف حُسن الظَّن مُناوَرَةٌ يُحيطُها اختلافٌ شديد داخل الصف الإنقاذي نفسه[٢٢].

لكن الأمين العام وفور إجازة الدستور بدأ بدفعِ الأمور نحو أُفُقٍ جديد، وصوَّب خطابه خاصَّة نحو الزعيمين الدينيَّين، أن الأصول التي تقوم عليها الحركة الإسلاميَّة هي ذات أصولهم الدينيَّة، وأنها تخاطب ذات الفطرة التي تزكَّت بالإيمان في الشعب ودعاهُم للاندما في كيانٍ واحد، مهما يكُن، جبهةً أو حزباً، أو التنسيق بوصفِهِم جميعاً دُعاةَ دينٍ، لتقوم سياسة على التكامُل لا التناسُخ، ثم لهُم إن اختاروا أن يمضوا مُستقلِّين عن كل

(٢٢) في ١٨/٨/١٩٩٨ أعلن السيد محمد الحسن الأمين، أمين دائرة الشؤون السياسية تعليقاً على اجتماع لهيأة التجمُّع الوطني الديمقراطي في القاهرة، وفي بيان رسمي من الفضائية السودانية: «التعبئة العامة لجماهير الشعب السوداني في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة والتحرُّشات المعلنة من أرض مصر لفلول التمرُّد والعمالة التي اختارت أن ترهن نفسها وقرارها للغير، وأن تكون سلعة عالمية تشترى في عواصم العالم».

ذلك العمل وِفقَ مشيئتهم وخِيارِ قواعِدِهم وقياداتهم حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً في مستقبل المصائر والآجال.

كما أعقَبَ الأمين تصريحاته العامَّة برسائل شخصيَّة حملها الوسطاء للزعيمين ولقائد الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وفيما تطوَّرت الرسائل الأُوَل نحو "لقاء جنيف" بعد نحو عامٍ من إجازة الدُّستور بين الأمين العام وزعيم حزب الأمة، أثمَرَت الرسائل لزعيم الحركة الشعبيَّة عن ترتيباتٍ لجمع القمَّتين في العاصمة السويسريَّة "بيرن"، بوساطةٍ سُودانيَّة لم يُقدَّر لها أبداً أن تلقى النجاح، إذ أزعج تسرُّبها للإعلام قائد الحركة وحلفائه في التجمُّع الوطني، كما قَرَعَت احتمالاتُ اللقاء أجراس الحساسيَّة لدى محاورَ في قلب نظام الإنقاذ، تريد تمام الإمساك بما يُعرَفُ بـ"ملف السلام في الجنوب"، إذ أن كلَّ تطوُّرٍ فيه صُعوداً وهُبوطاً يحملُ دلالاتٍ لعامَّة مسار النظام الحاكم، كما يحمل فرصاً مثمرة أو مهدِّدة لأهل الأجندة الخاصَّة لإحراز الإنجاز والبطولة، أو لحُصُول النجاة والبراءة لمن تقيِّدهم أثقالٌ من سوالِفِ الاتهام، وقد يدفع بالأنظومة الجديدة التي بدأت تُنسَجُ على مِنوَال التوالي السياسي نحو آمادٍ تتوجَّسُها خيفةً[٢٣].

اتَّصلت كذلك في ظلِّ التوالي السياسي جملة اتصالات مع القُوى السياسيَّة خار[ج] مظلَّة التجمُّع الوطني الديمقراطي بدأت مع إرهاصات الانفتاح، تُهيِّئ للتحوُّل الذي قد يحمله الانتقال من أوضاع الشرعيَّة المؤقَّتة إلى نظام دستوري قَار، شمِلَت حواراً مع حركة القُوى الديمقراطية التقدمية "حق" ومع جيوب في حزب البعث، وكان أكبرها الحوار مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، الجناح الذي تشكَّل تحت قيادة "الشريف زين العابدين الهندي".

رغم أن تلك المداولات جَرَت بإشرافٍ مباشر من الأمانة السياسيَّة الخاصَّة التي رأَسَهَا آنذاك نائب رئيس الجمهوريَّة ونائب الأمين العام، وبرعاية كاملة من مسؤول العلاقات السياسيَّة، أمين عام المؤتمر الوطني السابق، إلا أن شؤون تلك الأحزاب كانت ملفَّاتٌ في جهاز الأمن يتولاَّها الفرع السياسي، مما حوَّلها من عملٍ مُوجِب يدعم الديمقراطيَّة إلى أداة في صراع التوالي السياسي. وإذ مضى الحوار مع الاتحادي رخاءً

---

(٢٣) قام رجل الأعمال السوداني الراحل جورج حجَّار بمبادرة تحاول أن تجمع الشيخ حسن الترابي والدكتور جون قرنق برعاية من البرلمان السويسري في تلك الفترة، وثابر لإنجاح مسعاه حتى وهو يقضي أيامه الأخيرة في غرفة العناية المكثفة. وقد أفاد مصدرٌ كبير في الحركة الشعبية أنه تلقى من جهاتٍ في النظام رغبتها في أن يكون اللقاء بين نائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه ود. جون قرنق، فأصرَّت الحركة الشعبية أن قرنق لن يقابل إلا الترابي، إذ فهموا من التغيير تخفيضاً لمقام زعيم الحركة الشعبية، فيما دفع إلى تلك الاتصالات خشية قيادات الإنقاذ الرسمية أن يُحدِثَ ذلك اللقاء إنجازاً يُحسَبُ للأمين العام ويتيح له الإمساك بملف السلام.

ميسوراً بدفع النائب الأوَّل وتجاوب رئيس الحزب، وأثمر زيارة وفدٍ يقدِّم لتمام عودة الحزب وانخراطه في التوالي، ثم لقاء رئيس الجمهوريَّة مع رئيس الحزب في القاهرة، تدخَّل جهاز الأمن ليُفسِدَ الحوار مع الأحزاب اليساريَّة التي تمترَسَت تحت الأرض منذ أول الثورة ووقع عليها عَسْفُ الجهاز وعُنفِهِ اعتقالاً وتعذيباً مدى السنوات السالفة(٢٤).

أسهمت كذلك مجهوداتٌ من قيادة الاتحادي الديمقراطي "جناح الهندي" في بلورة مُقتَرَحٍ "ليبي" يرجو وساطة بين حكومة الإنقاذ والقوى السياسيَّة السودانيَّة المتفرِّقة في شِعَاب المعارضة المختلفة، في خطوة تطوَّرت لاحقاً عبر مراحل لتصبح "المبادرة المصريَّة الليبيَّة المشتركة" بعد لقاءٍ جمع الرئيس المصري حسنى مبارك مع الزعيم الليبي معمَّر القافي بمدينة مرسى مطروح المصرية في أغسطس (آب) ١٩٩٩.

كذلك اتصلت فور إجازة الدستور مشروعات تعديل القوانين لتُوافي نصوص الدُّستور ولا تُعارضها أو تُناقضها في عملٍ دؤوب مهما يكن منطقياً بديهياً، إذ لا يتفق أن تخالف القوانين أصلها، لا سيَّما ثوابته التي لا تُعَدَّل إلا باستفتاء الشعب ومُوافقته، بعد موافقة ثُلُثَي نوَّابه، مهما تكُن بداهة العمل، فقد كان في بعض وقعه ثقيلاً على بعض الأطُر العُليا في منظومة الإنقاذ، إذ تغدو النصوص النظريَّة الرماديَّة للدستور إلى تكاليف خضراء بتطبيق القوانين التي تمس جَوهرَ الممارسة الشموليَّة السابقة وتحدِّد السلطات لكل مسؤوليَّة، ثم تحكم الرقابة عليها من قِبَلِ نوَّاب الشعب المُشرِّعين، أو من قِبَلِ الصحافة الحُرَّة التي تلاحق الأخطاء وتبسط سُلطةً رابعة لا يحتملها التنفيذيُّون الذين أُشرِبُوا الشمولية في قُلوبهم وعُقولهم.

امتدَّ جدلُ القوانين إذن من قانون التوالي السياسي الذي يضبط الأحزاب بالتسجيل، والذي صرَّح رئيس البرلمان أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين المؤتمر الوطني أنه قانون يُتوَقَّعُ له أن يسري لبعض الوقت ريثما يُرفَع، فلا تُسجَّلُ الأحزاب إلا لخوض الانتخابات، تدرُّجاً لرفعه وإلغائه جملة واحدة كما مضت بذلك التجارب الديمقراطيَّة اللِّبْراليَّة الراسخة في الديمقراطيَّات الكُبرى. بل إن الأمين العام الذي عاد بقوَّة في خطابه

---

(٢٤) فور إجازة التوالي السياسي، أجازت شعبة العلاقات السياسية التي رأسها د. غازي صلاح الدين ورقة تقر أن الحوار ينبغي ألا ينقطع مع الأولياء أو الخصوم لأن الحوار بعض الدعوة والبلاغ الواجب ديناً بالحكمة والموعظة الحسنة. وإذ رأت الشعبة الاستعانة بمعلومات جهاز الأمن في التماس الأحسن في الحوار مع تلك الجماعات، استغل ضباط الجهاز المعلومات التي حصلوا عليها من شهودهم في تلك الاجتماعات في تزهيد الأحزاب اليسارية عن جدوى تطوير علاقاتها نحو الأفضل مع نظام الإنقاذ باعتقال قيادات من حركة "حق" والتحقيق عن دوافعهم في إجراء تلك المداولات التي يفترض أنها محصنة بعهد السرية والكتمان. لكن ضباط الجهاز إذ أساءوا إلى إخوانهم في الحزب والحركة الإسلامية، عبَّروا كذلك عن صراعِ الشموليين الأمنيين ضد التوالي.

إلى سـالفة أفكـاره الداعيـة إلى الحريَّـة والـترك العفـو، عـاد ليؤكِّـد موقفـه الـذي لا يحتفـل بالأذونات والتسجيل، بـل يتركـه عفـواً للمجتمـع يُمارِسُـه ويُضـابِطُه حُـرّاً ويُوازِنُـه ويُثبِّتُـه عرفاً.

امتدَّ جَدَلُ القوانين من التـوالي السـياسي ومـا يتَّصـلُ بـه مـن ضـرورة تبـديل النظـام الأساسي لذات الحـزب الحـاكم الـذي كـان واحـداً بـلا شريـك، ولكـن اليـوم بعـد إجـازة الدستور فإنه واحدٌ بين شركاءٍ ومتنافسين، يُلزِمُه قـانون التـوالي السياسي أن يـنظِّم صـفَّه، فلا يشملُ بالعُضوية عسكرياً ما يزالُ في خدمة الجيش، ولا يشملُ إدارياً كبـيراً في الخدمـة العامة المدنيَّة أو الدبلوماسيَّة، ثم ليُثير علاقـة الجـيش بالسياسـة، وليشـمل قـانون القـوات المسلحة الذي يَعهَدُ بمنصب القائد الأعلى إلى رئـيس الجمهوريَّـة أو إلى رئـيس الـوزراء في النظام البرلماني، وهُما منصبان سياسيَّان يلْزِمَان من يتولاَّهُما بالانتخاب أن يخر ‌ عن الأطُر التي يُجرَّم فيها الانتماء السياسي الصارخ والعمل الحزبي له. ولا رَيبَ أن تلـك التعـديلات قد أشعَرَت عساكر الإنقاذ بدُنُوِّ الأجل السياسي، وحفَّزتهم للتجاوب النشط مع كل بادرة تريد أن تُعوِّق مسار التوالي السياسي. أما الرئيس، فقد وجد نفسه مرةً ثانيةً أمام الخيار بـين العسكريَّة التي يصرِّح كثيراً أنها "انتماءه وشرفه" وبين السياسة التي تمتَّع بمنصـبها الأعـلى مدى عقدٍ من الزمان بما يوازي دورتين رئاسيتين في غالـب الأنظمـة الديمقراطيَّـة، والتـي تُلزِمُ من امتدَّ به التعاقُب فيها إلى الانصراف، إذ لا يَحِقُّ له الترشيح لولايةٍ ثالثة[٢٥].

أثـار كـذلك نائـب الأمـين العـام ونائـب رئـيس الجمهوريَّـة الأوَّل في إطـارٍ محـدود حُجَجاً تُعَارِضُ دعوة العَسكَر إلى الانصراف الأتـم عن السياسة، ورغم عِلمِه القـانوني أن الجيش مهما يكُن يبقى قومياً في كل بلاد العالم فلا يتشعَّب ولاؤه بـين الأحـزاب وتتناسـخ إرادته التي يُرجَى لها أن تتماسك مُوحَّدة، تنفـذ فـوراً متـى صـدر الأمـر التنفيـذي الأعـلى، مشيراً إلى الروح التي سَرَت في الشعب تُحَفِّزُ للجهـاد وتعشـق العسـكريَّة، وأن الجـيش هـو طليعة الحركة الإسلاميَّة التي أمضَت التغيير بالقوَّة تواجه التحدِّي مهما تكُـن عواقبـه، ثـم مضت تحمي المشروع بالمُهَجِ الغالية تنحازُ إليها نصرةً وولاءً قطاعاتُ الشباب والطـلاَّب، لا سيَّما في مسارح العمليات جنوباً وشرقاً. وإذ تبدَّت تلك الحُجج منطوقة فإن المَسكُوت

---

(٢٥) في ١٩٩٢ طلب الأمين العام من رئيس الثورة الاستقالة من القوات المسلحة والتخلي عن الزي العسكري تمهيداً لحل مجلس قيادة الثورة، وبينما التزم العقيد محمد الأمين خليفة وتخلى عن انتمائه العسكري ليكون رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي أصر رئيس الثورة على الاحتفاظ برتبته العسكرية وزيه العسكري . وفي ١٩٩٨ بعث الأمين العام من يطلب إليه ذات الأمر، وفي المرتين رفض الرئيس طالباً الاحتفاظ بـ(الحسنيين) دون اعتبار لقوانين الديمقراطية أو تقاليدها. أما بقية العسكريين القياديين فقد استشعروا أنهم لا يصلحون قيادة في ظل دستور ١٩٩٨ فآثروا كـذلك القبض على الأمرين وتغذية هواجس الرئيس إلى حين أوان (مذكرة العشرة) التي شاركوا فيها متحمسين.

عنه مخبوءٌ بين السطور أن نائب الأمين العام يستشعر حساسيَّة معادلة السُّلطة في الإنقاذ، ولا يُريدُ أن يَفرض على القيادة العسكريَّة ما لم تتهيأ له في عامها العاشر (اعتزال السياسة)، ومغادرة مناصب السُّلطة التنفيذيَّة إلاَّ لمن استقال أو أُعفِيَ من انتمائه للقوَّات المسلَّحة، أو تنازَلَ عن طيب نفسٍ عن رتبته وزيِّه العسكري.

قانونٌ آخر مهم (الصحافة)، مهما يكُن فرعاً يُوافي أصل "حُريَّة التعبير" الذي أقرَّه الدُّستور في المبادئ المُوجِّهة، فهو الفرع الأهم الذي يُجسِّد الأصل في مؤسَّسةٍ ذات وقعٍ يوميٍ بالغ. ثم هو اختبارٌ يومي كذلك يبتلي الدعاوى المُثبتة في الوثيقة الأسمى، موصولٌ بمواقف وآراء وعواطف وانحيازات طائفةٍ من البشر تعمل فيه جادَّة كل ساعة، من صحافيين ومخبرين وكُتَّاب وأصحاب العُمْدان، من ورائهم مؤسَّسات وأحزاب ومواقع إليكترونية وقرَّاء، متى انبسطت الحريَّة تفاعلت كل تلك العناصر لتقوم سُلطةً رَابِعةً على السلطة التنفيذيَّة خاصَّة، وعلى نحوٍ أقل قد تُراقبُ أعمال التشريع النيابي وجهده في ضبط وتوجيه الدولة والمجتمع، وقد تعلِّق حتى على أحكام القضاء مدحاً ونقداً. أما في الإنقاذ، فقد كانت صُحُفُ الداخل الرسميَّة وشبه الرسميَّة سنداً مهمّاً للثورة، ولم يكن النقد القادح إلا نافلة طارئة، تعود بعدها الصحافة إلى سيرتها في الدعم والتأييد. أما صُحُف الخار فقد كانت تطفحُ بنقدٍ مرير لمشروع الإنقاذ، مثَّلت في ظروفٍ متواترة بدورها السند الأهم لُمعارضة مشروع الإنقاذ في الداخل والخار . وقد ظلَّ أغلب رموز الإنقاذ يتقلَّبون في صفحاتها مسلوقين بألسنةٍ حِداد أشحةٍ على أيِّما كلمة خير مُوجِبَة تُهدِّئ النفوس أو تتحرَّى الموضوعيَّة، فالعلاقة بين الإنقاذ والصحافة هي علاقة ساحة الحرب الثانية، دون مسؤوليَّة السلطة الرابعة.

استصحاباً لكل تلك الذاكرة غير السعيدة، تحسَّست القيادة الإنقاذيَّة الشموليَّة مَواجِدَ كثيرة وهي تتلقى من المجلس الوطني مشروع قانون الصحافة والمطبوعات، الذي جاء مبادرةً من عضوٍ بالمجلس غيرِ بعيدٍ من رئيس المجلس، وليس مُودَعاً من الجهاز التنفيذي، كما هو الشأن السائد في غالب القوانين التي تُوضعُ في أجندة المداولة. وإذ عبَّر القانون عن إباحة إصدار الصُّحُف، إلا من ترخيص المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، وأن تُعبِّر عن كل رأيٍ لا تقيِّده إلاَّ القوانين العامَّة، كما يُتيحُ للأحزاب أن تصدر صحفها الناطقة باسمها وللجماعات والأفراد؛ بدا القانون لقادة الإنقاذ قيداً جديداً لا يكادون يُدرِكُون عواقِبَه، سِوى ما يتراءى لهم من أن تنقلب عليهم الساحة المُساندة الداعمة إلى أصوات قويَّة مُعارِضَةٍ من الداخل القريب، مُحرِّضة للرأي العام

ومُوجَّهَة من مُعارَضَة الخار . لكن إذ تبدَّل قانون القوات المسلحة يواطئ الرئيس والثلَّة العسكريَّة الشموليَّة فأعفاهُ بِشَخصِه من قَيْدِ البراءة عن المهنة العسكريَّة للمُمارسة السياسيَّة، واستثناه بمنصب القائد العام ورئيس الجمهوريَّة حافظاً له رُتبَتَه وزِيِّه، كان نصيبُ قانون الصحافة والمطبوعات الإرجاء لمدى شهرٍ كاد أن يَنفَذ بعده تشريعاً مُلزِماً، استَدرَكَه الرئيس بالتوقيع في اليوم الأخير، في تعبيرٍ آخر صارخ عن روح التردُّد عن الوفاء بمقتضى روح الدُّستور وإنجازها الأسمى في إثبات الحرية(٢٦).

انعكست الحركة المتَّصلة التي تبارَكَت بعد إجازة الدستور وإقرار التوالي السياسي، ثم تصريحات الأمين العام المُعضِّدة لمناخ الحريَّة إيجاباً على مناخ المعارضة الخارجيَّة للنظام، لا سيَّما محورها النَّاظِم لمتفرِّقاتها (التجمُّع الوطني الديمقراطي)، فصَدَرَت عن قادَتِه لأوَّل مرَّة تصريحات تحمل كلمات "الحل السلمي"، وتنبَّه إلى خطر تمزُّق السودان إذا اتَّصلت المحاداة فيغدو مثل الصومال أو أفغانستان أو ليبيريا فتتحوَّل القوى السياسيَّة إلى أمراء حرب، وذلك بعد سنواتٍ تَواتَرَت فيها عبارات العُدوان الأشد، تدعو إلى "اجتثاث النظام من جذوره" و"المصالحة مرفوضة لأنها تعني التصالحُ مع الإرهاب والطُغيان والفساد"، ثم استجابة التجمُّع الوطني لأوَّل خُطُوات المبادرة السلميَّة، وتوجُّه قياداته إلى ليبيا ومقابلة القائد معمَّر القذافي في اختبارٍ مُبَكِّرٍ لجدية نظام الإنقاذ نحو نصوص دستوره الذي أقرَّه، ونحو قانون "التوالي السياسي" الذي أعلن العمل به(٢٧).

تطوَّرت كذلك المبادرة الليبيَّة المصريَّة "المشتركة" بعد لقاء مرسى مطروح مُتجاوبةً مع بُشريات الانفرا الذي حَمَلَهُ التوالي السياسي إلى جملة الساحة السياسيَّة السودانيَّة، فأصدَرَت الدولتان وثيقةً من تِسعِ نقاط، أكَّدت ذات المبادئ الموجِّهة التي نصَّ عليها الدستور (١٩٩٨)، داعيةً إلى مؤتمرٍ جامع تُحسَمُ فيه مواقف النزاع نحو كلمةٍ سَواء، يُمهِّدُ لها بإطلاق سراح المُعتقلين ورفع حالة الطوارئ في غير مناطق العمليات وإلغاء الصلاحيَّات الاستثنائيَّة في قانون الأمن العام ورفع الحظر عن النقابات، وكفالة

---

(٢٦) تقدم عضو المجلس الوطني الأستاذ يس عمر الإمام بمشروع قانون الصحافة والمطبوعات، وبعد إجازة المجلس للمشروع ليصبح تشريعاً، عُهِدَ به إلى رئيس الجمهورية للتوقيع ليصبح نافذاً. وإذ ينص الدستور أن تشريع نواب الشعب ينفذ تلقائياً بعد شهر، وقع الرئيس في اليوم الأخير، معبراً عن تأييده للقانون بعد كل ذلك الانتظار. أما قانون القوات المسلحة الذي يستثني الرئيس فقد أودعه وزير العدل الأستاذ عبدالباسط سبدرات إلى المجلس في غياب رئيس المجلس د. حسن الترابي في رحلة رسمية إلى إيران، وترأس جلسة الإجازة نائب رئيس المجلس الأستاذ عبدالعزيز شدو، وقد كان عزم الترابي أن يقصد المجلس مباشرة من المطار ويرأس الجلسة ويسقط القانون، لولا تدخل جهود لإثنائه عن ذلك.

(٢٧) صرَّح السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة لوكالة أنباء رويترز في ١٨ يناير (كانون الأول) ١٩٩٨: (أعترف أن اللغة قد تغيَّرت والمناخ تغيَّر وأن هذا التغيير في اللغة يعكس بداية التفكير في خيارٍ آخر).

حريَّة التنقُّل والتعبير والتنظيم، وإلغاء شرطة ومحاكم النظام العام.

كما استقبَلَت الأمانة العامَّة السياسيَّة للمؤتمر الوطني المُقترح المصري الليبي بالرِّضَى الموضوعي والقبول المُرحِّب، فقد جاء بعد سنوات القطيعة الأحَدّ مع الجارة الأهم "مصر"، فلقاء مَرسَى مطروح في يوليو (تموز) ١٩٩٩ بين الرئيسين السوداني والمِصري هو الأوَّل منذ انسدال الستار عَقِبَ المحاولة الفاشلة للاغتيال في العاصمة الأثيوبية على آخر ضوء في نفق العلاقة المتعثِّر المتأزِّم منذ أوَّل سنوات الإنقاذ، لكن مُقتَرَح المبادرة بوساطة تتقاسمها "مصر" مع "ليبيا" أينعَ ثماراً سريعة للاجتماع المُهم، ووضع ثِقَل الدولة الأكبر التي ضمَّت غالب رُمُوز المعارَضَة للإنقاذ ويسَّرت كثيراً من عملها ونشاطها، وضعه لصالح مناخ التوالي السياسي الذي تَجْهَدُ قيادة الإنقاذ لترسيخه وتقوية دعائمه الوليدة، مُدرِكَة أنه لن يتم إلا بتجاوب معارضتها معه، لا سيَّما الرموز الشماليَّة الذين يمثلون الثِّقَل الطائفي الديني وأحزاب اليسار التي تُخاطب تطلُّعات القطاع الحديث الفاعل في السياسة والمجتمع.

حَمَلَت كذلك المُبادرة المصرية الليبية "المُشتركة" بُشرى أخرى، إذ أتاحت لأوَّل مرَّة مخرجاً من مأزق مبادرة "الإيقاد" ومبادئها المعلنة بفصل الدين عن الدولة أو حق تقرير المصير بديلاً، إذ رُفِضَت علمانيَّة الدولة. فقد سَكَتَت نقاط المبادرة عن هاتين المسألتين الحسَّاستين لدى قيادة الإنقاذ، ووجدت تجاوُباً لأوَّل وهلة من الرموز القياديَّة الشماليَّة في التجمُّع الوطني الديمقراطي المُعارض، إذ صَمَتَت عنها الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان لأوَّل وهلة، تريد أن تهيِّئ لموقفها الرافض بكلماتٍ هادئة تتجنَّب بها غضبة الدولتين المُبادِرَتَين. كما أتاح التدخُّل المصري الليبي في المُشكل السوداني مِهاداً لتدخُّلٍ عربي يُنقذُ الإنقاذ من دُوَل الإيقاد، التي اشتدَّ عداؤها وانتصبت كلها باستثناء كينيا، فيما يُشبه حالة الحرب مع السودان وهي ما تزال ممسكة بعصا الوساطة التي تقتضي الحياد.

لكن إذ تهيَّأ المناخ كله لبيئة سياسيَّة جديدة، كانت القيادة الإنقاذيَّة الشموليَّة العسكريَّة والمدنيَّة تتهيأ بدوافع مختلفة لما يرتدُّ بخُطوة التوالي السياسي إلى المناخ الذي ألِفَتهُ، إمساكاً مطلقاً بالسُّلطة دون حريَّة، بل دون مؤسَّسة تُراقبُ وتُحاسِب. ورغم مسارعة الأجهزة السياسيَّة بتسمية من يُمثِّل المؤتمر الوطني في اللجنة التحضيريَّة، فقد تولَّى رئيس الجمهوريَّة بنفسه في أعقاب الموافقة المتحمِّسة للمبادرة "المشتركة" الحملة اللفظيَّة الأعنف ضد المُعارضة، متَّخذاً من كل مناسبة تسنَحُ له متحدِّثاً بأقذع الكلمات التي حَمَلَت رسالةً واضحة أن التوالي السياسي مَحض هُرَاء، أو هو على تفسير آخر رأيُ

الشُّعبَة الأضعف في النظام يُعارِضُه من بيدهم مقاليد القوَّة وعلى رأسهم الرئيس[٢٨].

وبتصاعُد تغذية الرئيس ضد التوالي السياسي، وفحش نبرته في الهجوم على المُعارضة، اختار الحزبُ الأشد تحمُّساً للمُبادرة ''المشتركة'' رداً مناسباً، سُرعان ما استثمرته دوائر الشموليَّة الاستبداديَّة لتعويق الوفاق السوداني بعد أن لاحت انفراجةٌ للضوء في النفق المُظلم، ثم ختم رئيس الحركة الشعبية المُستَعصِمَة بالمبادرة الأفريقية ''الإيقاد'' كل أملٍ في الوفاق عبر مبادرة الدولتين، بتصريحه في ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩: **«مبادرة الإيقاد أكثرُ صدقاً ولا يجب أن تكون هنالك مبادرة موازية»**[٢٩].

*****

أعاد انهيارُ فرص نجاح المُبادرة ''المشتركة'' الصِراعَ الإنقاذي بين الشموليَّة وتمام الحريَّات إلى الأطُر الداخليَّة مرَّة أخرى، ليتجلَّى من جديد بين المؤتمر الوطني حيثُ الأمين العام زعيم الحركة الإسلاميَّة وبين الحكومة، أو بين الأخيرة والمجلس الوطني، حيث تصاعَدَت أصواتُ النوَّاب تحاصر شُبَه الفساد حول بعض كبار المسؤولين في الهيآت الحكوميَّة، وحيثُ بَدَرَت دعوةٌ من رئيس المجلس لتعيين وزير للأمن يرأسُ الأجهزة الأمنيَّة ويكون مسؤولاً أمام المجلس فلا يذهبُ تجاوزٌ أو عدوان بغير سؤال أو عقاب. كما قطعت نهاية المبادرة "المشتركة" آخر خيوط الأمل لدى الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني، الذي سُمِّيَ مسؤولاً عن متابعة ملف اللجنة التحضيريَّة للمُبادرة، وأحد أشدَّ وجوه الإنقاذ الشابة طموحاً، قطعته عن تولِّي موضوعةٍ بالغةِ الأهمية هي (الوفاق الوطني)، وهدَّدته من جديدٍ بشبح العطالة السياسيَّة بين العسكريين الكارهين والمدنيين المتوجِّسين دون غناء يكفيه من وزارته ذات البريق الخافت والعمل المحدود، ودفعته أن يلقى آخرين من أولياء التوالي ومن أعدائه، يُوَحِّدُهُم الإحباط والخوف ويدفعُهُم بقيادته

---

(٢٨) بعد شهر واحد من لقائه الرئيس مبارك بمرسى مطروح، وفي الاحتفال بافتتاح مصفاة بشائر في ٣٠ أغسطس (آب) ١٩٩٩، وكأنه يوجه رسائله إلى رئيس البرلمان أمين عام الحركة الإسلامية وأمين عام المؤتمر الوطني الجالس إلى جانبه في الاحتفال، صرَّح البشير بأن: (على المعارضة أن تغسل نجاستها في مياه البحر الأحمر، وأن تعلن التوبة أولاً، وأن تتخلى عن معاقرة الخمور في أسمرا والقاهرة، وأن تعتذر عن أخطائها التي ارتكبتها في حق الشعب السوداني إذا أرادت العودة للسودان). أما في افتتاح سد أبودليق في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩ فقد توجه بالحديث إلى أشد زعماء المعارضة تحمساً للوفاق الوطني معلناً: (إن الصادق المهدي بئس ما خلف الإمام الراحل). وفي لقاء قيادة الخدمة المدنية الذين يمثلون زبدة الإنقاذ التي ينبغي أن تهيأ للتحول الديمقراطي الجديد قال الرئيس يوم ١ مارس (آذار) ١٩٩٩: (إن أمر هذه القيادات لن يفيدنا كثيراً ولن يزيدنا رجوعهم إلا خبالاً وهم ومن وراءهم لا يساوون بالنسبة لنا جناح بعوضة).

(٢٩) في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩ تبنَّى حزب الأمة عملية محدودة استهدفت تفجير خط أنبوب النفط في منطقة "الهودي" شمال عطبرة، واتضح لاحقاً أن المنفذين من قبيلة الرشايدة وقد اتفق معهم على ترك ديباجة تحمل شعار حزب الأمة في موقع الحدث.

لشق طريق المؤامرة نحو "مذكرة العشرة"[٣٠].

منبرٌ آخر مهم ظلَّ يُوالي تأثيره على عمل الحكومة ويثير حساسيَّة قادتها، المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي يقوم عليه كذلك الأمين العام أميناً عاماً، وقد انفتحت أبوابه منذ ختام حرب الخليج الثانية في مايو (أيار) ١٩٩١ لرموز التحرُّر العربي والإسلامي والعالمي، واستمرَّ يمثِّل قبلةً لآمال كثيرٍ من المُستضعَفين وأرضاً مشتركة يقف عليها الجميع بوصفِها الحدَّ الأدنى لأهداف "الأمَّة" وغاياتها.

أما الحكومة التي تمثل الشق الرسمي للإنقاذ فقد تجاوبت متحمِّسة لعمل المؤتمر الشعبي لأوَّل قيامه، ثم غشيها الفتور والتوجُّس بتصاعُد حدَّة الغرب والأنظمة العربيَّة ضدَّه تتَّهمه مأوىً للإرهاب وموئلاً معارضيها، ولكن مع بروز الاتهام للسودان الإنقاذي بالضلوع في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا منتصف العقد التسعين، استشعرت الحكومة أن المؤتمر الشعبي الإسلامي عبءٌ يُنذِرُ باندلاع الخطر وعائقٌ يعطِّل اندفاعها للاعتدال، ورغبتها في ولو ▯ النادي الإقليمي لا سيَّما العربي، أو يُهيِّجُهُ عليها بأحابيل المُخابرات أو بالتصريحات الصادرة من الأمانة العامَّة في الخرطوم. ورغم أصوات كثيرة نصحت بالمحافظة على المؤتمر الشعبي الإسلامي، لا سيَّما الأصوات الغربيَّة التي رأت فيه -مهما يكُن النقد المُصوَّب عليه- كياناً ظاهراً ماثلاً للعيان، يُمكنُ رصدُهُ والتعامل معه، بل والتعامُل عبره مع الأطر الخَفِية للإسلام الأصولي، مهما تكن سلفيَّة أو جهاديَّة بمن هُم أقرب إليها، وبما يحفظ العلاقة الإنسانيَّة حواراً وجدالاً لا سِناناً وقِتالاً، وساطةً بالمؤتمر الشعبي الذي يُتقِنُ قادته لُغاتِ الغرب وقد درسوا في جامعاته وتعرَّفوا على حضارته واعترفوا بثقافته، ممَّا لا يجده الغرب في قادة تلك الجماعات.

في خِضَمِّ التفاعُلات الباطنة المتصاعدة في مختلف محاور الإنقاذ ومؤسَّساتها وشخصيَّاتها، أعلن الأمين العام عن خطوته التالية ضمن خطته الإستراتيجية التي أثبت مع الوقت ثباتَهُ عليها مهما صرفته صَوارف المُدافعة الداخليَّة والخارجيَّة، واستمساكه بها مهما أحطَّت به شواغل اليومي وطوارئه، في بلدٍ مُعقَّدٍ متقلِّبٍ كالذي يقوم عليه - الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني. فإذ اكتمل الواجب التشريعي الأهم بإجازة الدستور الدائم للبلاد، وتهيأت الساحة لبناءٍ حزبيٍّ للمؤتمر الوطني يُعِدُّه للمنافسة

---

(٣٠) سمَّى المؤتمر الوطني الدكتور غازي صلاح الدين العتباني وزير الثقافة والإعلام يومئذٍ والأمين العام السابق للمؤتمر، سمَّاه مسؤولاً عن متابعة ملف المبادرة المصرية الليبية (المشتركة)، ولكن تصريح د. جون قرنق الذي نسف المبادرة أعاد أجواء الإحباط والعطالة السياسية لدى النخبة المدنية الإنقاذية التي كانت توالي (التوالي)، وهيأتهم للقاء خصوم التوالي في منتصف الطريق.

التعدديَّة، كما يتجاوب مع خاص نظرته في تقسيم العمل لا سيَّما وظائفه القياديَّة التي لا يتيسَّر عملاً الجمعُ بينها، وقد لا يليق سياسياً ظهورها في إطار إسلامي ديمقراطي. ورغم استشعار البعض لتسارُع خطوات التحوُّل والتوجُّس من عوارضها السلبيَّة الجانبيَّة، إذ تلاهَثَت الأنفاس وهي ترقُبُ حركة تبديل القوانين، أو تتابع تحرُّكات الأمين العام الجديد للمؤتمر الوطني وهو يستفتح عهده بتطوافٍ شاملٍ في السودان، مع خطاب واضح النبرة قَوِيِّها يدعو لترسيخ الحريَّة واللامركزيَّة، إلاّ أن صورة الرأي العام التي بدأت تحملها الصحف التي تَوالَى ظهورها منذ إجازة قانون الصحافة والمطبوعات، وترصُّدها مُراقَبَةً قادة الإنقاذ للمجتمع، أن الروح العامة تفاءلت بمناخ الحريَّة وأجواء الوفاق الوطني، ورغم انتكاسة أصابت المعنويَّات العامة بانتكاس جهود المبادرة "المشتركة"، فإن مُوجبات الأمل كانت ما تزال ترجو حل المشكلات، والتوصُّل إلى كلمة وفاق، فالدُّستور والقوانين مثَّلت لدى الكثيرين من الذين ظلوا يتجاوبون مع الإنقاذ دون سابقة انتماءٍ للحركة الإسلاميَّة أو راهنة انتسابٍ للمؤتمر الوطني، مثَّلت لهُم مَخرَجاً صدقٍ مناسب من أزمة الوضع الانتقالي المُتطاول، ومِهاداً لبشائر الاستقرار والتقدُّم الاقتصادي وقد بدأت بالفعل سُفُن البترول الصادر إلى الشواطئ الآسيويَّة،كما هدأت نبرة الإعلام الغربي الحادة ضد الإنقاذ، وتسارَعَت خُطُوات الحوار السياسي مع دولٍ تستبشر بالدستور وتنظر باهتمامٍ إلى الذهبِ النِّفطِي الذي تستأثر الصين بأوَّل غيثه[٣١].

لكن بشائر الاستقرار ووُعود الرخاء حملته بدورها رسائل القلق إلى عدة ألوان في الطيف الإنقاذي، الرئيس والعسكريين يستشعرون استحقاقاً لازم السداد قد لا يُوفونه في مسرح السلطة المتغيِّر نحو قواعد جديدة للمنصب ومداولته، وقد يكونون أوَّل ضحاياه، ثم العناصر الأمنيَّة الأولى في أجهزة الإنقاذ الرسميَّة التي غادرت مناصبها بغتةً وبهتةً بعد فشل حادثة أديس أبابا ١٩٩٥، وقد شَتَّ بها إعادة النشر إلى السفارات في عواصم أوروبيَّة وعربيَّة وأفريقيَّة، وأكملوا دورة سنوات المحطَّات الخارجيَّة الأربع وعادوا إلى السودان يستذكرون مَوجِدَتَهم القريبة وثأرَهُم المؤجَّل، وقد تجسَّد لهُم في عدوٍ حي ماثل في الخطوات الحثيثة نحو الحريَّة واللامركزيَّة، وقد تُشاركُهُم في مُساجَلَتِه العناصر المُمسكة

(٣١) كانت غالب مقالات الرأي ومساهمات كُتَّاب الأعمدة تشيد بخطوات الوفاق الوطني وتدعو إلى ترسيخ الحريات والجد في استيعاب قوى المعارضة نحو تداول سلمي للسلطة. كما شهدت جلسات المجلس الوطني مساهمات مهمة للنواب المستقلين تحمد الله على تمام إجازة وثيقة الدستور التي ترسخ الحريات العامة، وعلى بداية تدفق البترول الذي يؤمن للسودان استقلالاً واستقراراً اقتصادياً. وقد تحدث الأمين العام لأول مرة في المؤتمر الشبابي العالمي الذي نظمه الاتحاد الوطني للشباب عن (فتنة الرخاء) التي يخشى أن تصيب قادة وقواعد المشروع الإسلامي، كما حدث لأول تجارب مجتمع المسلمين.

بالقوَّة، ولو عُدواناً على الدُّستور. وأخيراً الثلَّة من نخبة الصف الوسيط التي تُتابع المُتغيِّرات بأملٍ يبحثُ عن دورٍ يوظِّف طاقاتهم ويُرضي طُموحاتهم، وهي رغم موقفها المؤيِّد للانفتاح وبَسطِ الحريَّة والقبول بالمُداولة والمُنافسة قد تولَّت بِحَسْرَةٍ منذ تسمية الأمانة العامة للمؤتمر الوطني للأمناء بواسطة أمين عام الحركة الإسلاميَّة، الذي علقوا عليه أملهم لينقذهم من خُمول الذِكر وعطالة العمل التي أحكمتها عليهم موازنة الإنقاذ الشمولية، وأن تجيء أمانته العامة تمثيلاً لهُم وللحركة، مهما أظهر ذلك ضَعْفُ الحكومة.

إنسلكت العناصر الأمنيَّة العائدة للسُّودان فور إيابهم في المجهود المُناقض لخُطُوات الأمين العام نحو الحريات، الذي تولى كبره مديرُهُم العام السابق، يستغلُّون حالة القلق التي اعتَرَت الرئيس وعساكره الأقربين من تداعيات المرحلة المُقبلة، لاعبين بمهارةٍ فائقةٍ على الأوتار الأكثر حساسيَّة لدى عُشَّاق السُّلطة الذين اختبروا شهوة نعيمها لمدى السنوات السالفة، أن قد آن أوان الاستغناء عن جهدكم ورمزكم لصالح آخرين، سمُّوهم بأسمائِهم في رواية الترهيب التي أكملوا نسجَها بإحكام، جاهدين في دفع الأمور إلى حافَّة الهاوية التي تتيح لهم الإمساك مرة أخرى بخيوط المسرح الإنقاذي، متوهِّمين أن التاريخ يمكن أن يعود القَهقَرَى[٣٢].

وإذ قُرِأت خُطوة الأمين العام في الاستقالة عن رئاسة المجلس الوطني في إطار هواجس المرحلة، وأفلحت الجماعة الأمنيَّة في تصويرها للرئيس والبِطانة العسكريَّة أنها خُطوةُ الأمين العام نحو رئاسة الجُمهوريَّة، استسلم الرئيس بالكامل لما ظنَّه نهاية ولايته على تمام السُّلطة والدَّفع به شخصياً نحو مستقبلٍ مجهول، يُكمِلُون -أي المجموعة الأمنيَّة- رواياتهم بمرويَّات كثيرين من أصحاب المَواجِد من مختلف أجيال الحركة الإسلاميَّة، خابت طموحاتهم الخاصة وأجنداتهم الشخصية مع مرور الوقت ولأسبابٍ شديدة التبايُن، لكنهم جميعاً رأوا في شخص الأمين العام العُنصُرَ الذي ظلَّ دائماً في القيادة، لا يكاد يَنصُرُ تطلُّعاتهم وينتصر لأهدافهم[٣٣].

---

(٣٢) عُيِّن الدكتور قُطبي المهدي مديراً عاماً لجهاز الأمن وهو ما يزال سفيراً للسودان في إيران، واشترط أن يُترَكَ منصب نائب مدير الجهاز خالياً لحين عودته واستلامه من المدير السابق. لكن النائب الأوَّل سارع بتعيين الدكتور مُطرف صدِّيق مدير العمليات السابق في الجهاز في المنصب بعد استدعائه من موقعه في سفارة السودان بنيجيريا. كما عاد إلى السودان كمال عبداللطيف من موقعه في سفارة السودان بنيروبي، ونصرالدين محمد أحمد من سفارة السودان بالقاهرة، وحسب الله عُمَر من سفارة السودان بأديس أبابا، وجميعهم من ضباط الجهاز الذين تخرَّجوا في أجهزة الحزب الخاصة، وفيما أدَّى مدير العمليات السابق ونائب المدير الجديد د. مطرف صديق دوراً أساسياً مع المدير السابق د. نافع علي نافع في تأزيم الأزمة وتهيئة المناخ لـ"مذكرة العشرة"، أدَّى البقية أدواراً متفاوتة في الأهمية.

(٣٣) ظلَّ الرئيس لفترة طويلة يحتفظ برسم كاريكاتيري نشرته إحدى الصُحُف السودانية الصادرة في الخارج "الخرطوم" يصوِّر الأمين العام وقد ركل كرسي المجلس الوطني صاعداً نحو كرسي رئاسة الجمهورية،=

تبايَنَت إذن على مدى يُقارِبُ العامين وتائر الحركة ومقاصد الأفكار، ففيها طَفِقَ الأمين العام يجمعُ أوراقه وأغراضَهُ من مكتب الرئيس في مبنى المجلس الوطني، ويُودِّع النواب في اجتماعاتٍ أخذت الطابع غير الرسمي، يحدِّثهم في رحلاتٍ وحفلات عشاءٍ عن توجُّهات المرحلة المُقبلة، التي ستشهد دولة سُودانيَّة مؤسَّسة على شرعيَّة دستوريَّة يحكُمُها القانون، ويسودُها إطارٌ لامركزي ينتخبُ فيه شعب الولاية حاكمَها ويُتَوَلَّى كلُّ منصبٍ فيها بالانتخاب، وعن تعديلات النظام الأساسي للمؤتمر الوطني ليُوافي مقتضى قانون التوالي السياسي ويتمثَّل مرحلة نجاح الحركة الإسلاميَّة في تجاوز مأزق طائفية الجماعات المُغلقة وأطر النظام الرسمي، لتأسيس حزبٍ يُوافي أطُر المجتمع ونشاطه من العلم والثقافة إلى الحكم والسياسة والاقتصاد، ويعترف بسِعَة السودان وتنوُّعه فلا يُركِّزُ الامتياز والخصوصيَّة للمركز، بل يبسط تنظيمه بالسويَّة فلا يحتفظ بكليَّة خاصَّة لسُكان الخرطوم في قمَّة هيكله، يُسَمِّيها قومية، بل يسعى في برنامجه لقسمةٍ عادلةٍ للموارد الاقتصاديَّة والماليَّة نحو عدالةٍ في توزيع الثروة عَبرَ السودان(٣٤).

اتصلت كذلك ترتيبات الأمين العام على صعيد المؤتمر الوطني لتمام استقلاله عن الحكومة وتدابير المال لإدارة شؤونه حزباً شعبياً بين أحزابٍ، يعتمدُ على موارده الخاصَّة بدءً من الدار التي هي اليوم حكوميَّة ينبغي مغادرتها فوراً قبل صُدُور القانون وإلى تأسيس شركةٍ ماليةٍ تُجمَعُ لها خبرات الحركة في إدارة المال، وتُجبَى لها رُؤوسُه من مواردِها التي هي اليوم مُتكاثِرة، رغم ضائقةٍ ماليَّة أحكَمَت قبضةً منذ أعوامٍ على جُملة المشهد الإنقاذي(٣٥).

كما بدأ التخطيطُ لجولةٍ جديدةٍ عبرَ ولايات السودان كافة لإعادة بناء الحزب وفقَ الرُؤى الجديدة وتأسيس هياكله وفقاً لتعديلات النظام السياسي، والإعداد للمُؤتمر العام الذي قدَّر الأمين العام أنه سيكون الأكبر في تاريخ الحركة الإسلاميَّة والأكبر في تاريخ

=وذلك تعليقاً على خبر استقالته من رئاسة المجلس الوطني. لكن ذات الذين حملوا إليه الكاريكاتير زوَّدوه بصورة كاريكاتيرية أخرى من مرويات المجالس الخاصة، أن الأمين العام لا يشرب جهد الشخصيات ويضعه باحترام كما تفعل مع "زجاجة" البيبسي، ولكنه يُطبِقُ عليه عفصاً ويُلقي به إلى سلة المهملات كما يفعل مع "علبة" البيبسي. وأن الأمين العام لن يختار مرشحاً لرئاسة الجمهورية إلا شخصاً من الغرب الأقصى، وتحديداً العميد محمد الأمين خليفة أو د. علي الحاج محمد، وأنه مختصٌ في الاغتيال المعنوي للشخصيات من لدن المرحوم الرشيد الطاهر إلى شخصه (الرئيس) اليوم. وغير ذلك من قصص مجالس الاغتياب وتسلية النفوس الموتورة.

(٣٤) اشتهرت في تلك الفترة قضية المجلس الوطني مع مدير الهيأة العامة للمواصفات والمقاييس وقضية طريق الخرطوم مدني، والتداول حول تقرير المراجع العام وقد نشرت الصحف بعضاً من المداولات الساخنة ونشر تقرير لجنة الحسبة حول مدير هيأة المواصفات والمقاييس، وكلها مما أثار غضب الرئيس على المجلس الوطني.

(٣٥) استفادت قيادة المؤتمر الوطني من مواقيت نهاية حق الانتفاع لأرض النادي الكاثوليكي بالخرطوم وبدأت إجراءات استنجارها، كما بدأت جمع رؤوس الأموال اللازمة لتأسيس "شركة التوالي" التي ستنفق على نشاط الحزب.

الأحزاب السودانيَّة والمُمارسة الديمقراطيَّة، وأن الإعداد له ينبغي أن يُشرَعَ فيه منذ الآن أي قبل عامين من نهاية ولايته. كما بدأ الأمين العام لأوّل مرَّة بَسطَ ملامح لخُطَّته في خلافته على منصب الأمين العام للحركة تهيئةً لدوره في المساحة الفكريَّة العالميَّة ضمن منابر الحوار الحضاري، التي تطرحُ أسئلةً مهمَّة على دُعاة الفكر الإسلامي في ظروف روا ▯ صحوة الإسلام وتصاعُد تياراتها السلفيَّة والجهاديَّة(٣٦).

وإذ خُصِّص اجتماع المجلس القيادي الأخير لمناقشة مُقترح تعديلات النظام الأساسي للمؤتمر الوطني وفقاً لقانون التوالي السياسي، والذي جَمَعَ وفقاً لتكوينه كل وُلاةِ الولايات وأمناء المؤتمر فيها، تمهيداً لشُهود اجتماع الشُّورى في الصباح التالي، والذي سيُناقش ذات جدول الأعمال الذي يُقِرّه المجلس القيادي، أثار اثنان من أعضاء المجلس أفكاراً تدعو إلى كيانٍ قياديٍ جديد أصغرُ حجماً وأسهلُ جمعاً، يُوالي مسؤوليَّة القيادة على المؤتمر الوطني دون حاجة إلى دعوة المُقيمين في الولايات من قيادة المؤتمر، كما دعا أحدهما إلى تعديلٍ في هيأة الشُّورى يُمكِّنها من محاسبة الأمين العام والرئيس، إذ يرأسها أحدهُما ويأخذ الثاني منصب المُقرِّر لها.

وإذ تبيَّن لاحقاً أن مساهمة العضوين كانت تمهيداً للمذكرة التي ستُرفعُ غداً، مباغتةً للشُّورى عامةً وللأمين العام خاصَّة، تجاوَبَ الأمين العام مع الأطروحة داعياً إلى إرجائها قليلاً ريثما يَرسَخ الوضع الاتحادي ويطمئن أهل الولايات إلى عدالة نصيبهم في السلطة والموارد، وحِرص قيادة المركز على حقوقهم، موضِّحاً أن تلك تعديلات قادمة لا محالة في المسيرة المتدرِّجة لتطوُّر نظام المؤتمر الوطني(٣٧).

*****

اختار رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الوطني ورئيس هيأة الشُّورى العامة للمؤتمر الوطني زيّاً عسكرياً مكتملاً، جلس به على منصَّة رئاسة الشورى صباح ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٨م لأوَّل مرَّة، إذ أن الشُّورى أكبر مؤسَّسة شعبيَّة بعد المؤتمر

---

(٣٦) بدأ الأمين العام يتحدث عن حاجته للعمل الفكري وتضييق مساحات نشاطه السياسي والاجتماعي مؤكداً أن الحركة الإسلامية لا تواجه مشكلة خلافة. وكان يُقدِّر أن الرئيس بعد دورتين رئاسيتين سيبلغ منتصف العقد الستين وهو ما يناسب تولي الأمانة العامة للحركة الإسلامية، على أن يهيَّأ لذلك بثقافة إسلامية وإستراتيجية، والأهم أن ينفتح على سائر شرائح المجتمع وأن يتاح لقادة المجتمع كافة زيارة داره في أي وقت، كما يتاح له مجالستهم كلما أتاح له وقته ذلك والتواصل معهم مباشرة. كما كان يقدِّر أن نائب الرئيس يكون قد تهيأ لمنصب الرئيس، وأعدَّ آخر لوزارة الخارجية (د. غازي صلاح الدين) وهي المراكز الأهم في إدارة الدولة والحركة.

(٣٧) أثار الدكتور نافع علي نافع والدكتور إبراهيم أحمد عمر في اجتماع المجلس القيادي جوهر التعديلات التي حملتها (مذكرة العشرة) في اليوم التالي وتقبَّلها الأمين العام بوصفها تطورا سيبلغه المؤتمر الوطني قريباً.

العام وقد ظلَّ يرأسُ جلساتها منذ ١٩٩٤ بالزِّي القومي السوداني، لكنه تهيأ يومئذٍ لإبلاغ رسالته التي أفصحت عنها مناسبات كثيرة في مستقبل مسار المؤتمر الوطني، ولإبلاغ الرسالة الخاصَّة التي تآمر نفرٌ مهم في المؤتمر الوطني بعِلمِهِ لاختطاف اجتماع الشورى ومحضه لها، ولتتأكَّد أخبار المساء التي حملها نفرٌ إلى الأمين العام(٣٨).

فورَ قراءة تقرير الأمين العام عن الاجتماع الماضي، انتَصَبَ وزير دولةٍ يطلُبُ نظاماً، مُقتَرِحاً تعطيل جدول الأعمال الأساس المخصَّص لتعديلات النظام الأساس لصالح "مذكِّرةٍ" تقدَّم بها "عشرة" أعضاء تُناقِشُ تعديلاتٍ مُهمَّة في نظام المؤتمر الوطني. وفوراً تجاوَبَ الرئيسُ فاتحاً الفرصة لتِلاوَةِ المُذكِّرة، رغم طلب الأمين العام إدرا المُذكِّرة ضِمن الموضوعات الأخرى بعد إكمال الأجندة المُقرَّرة سَلَفاً. حَمَلَت المُذكِّرة منذ أوَّل كلمة مفاجأةً لشُورى المؤتمر الوطني التي تضُمُّ بِضع مئاتٍ من أهل المِلَل المختلفة، وتجلس في القاعة الرسميَّة الرئيسيَّة في البلاد، إذ تَصَوَّبَ خطابُ المذكرة إلى الحركة الإسلامية: «**والتي ظلَّت في السودان خلال الأربعين عاماً الماضية، تَثِبُ من نجاحٍ إلى نجاح**»، وأنها: «**تقفُ اليوم على مُفتَرَقٍ هو أعسَرُ الامتحانات، نسأَلُ الله أن يُقوِّينا على عاداتنا في الشورى المُستَقصِيَة لكلِّ رأيٍ حتى يكافئنا باجتياز هذه العقبة**»، وأنَّ تحديات المرحلة الأساسيَّة هي: «**الشُّورى وفاعليَّة القيادة العُليا والوُحدة كسياجٍ لحماية الحركة**».

وإذ حدَّدت المُذكِّرة أهدافَها، تحدَّثت عن مُشكلاتٍ عانتها "الشُورى"، وهي: أن الاستِعلان والاستِخفَاء ثم غموض العلاقة بين الدولة والحركة، وترهُّل الجسم القيادي وأخيراً المؤسسيَّة، موضِّحين أن المُشكلات السابقة أضعَفَت الشُّورى وأن ضعف الشُّورى أضعف وحدة الحركة الإسلامية.

أما مُقتَرَحُ الإصلاح لتجاوُز تلك المُشكلات، فقد ابتُدِر بمَدح: «**التنافُس مع الآخرين حتى لا نصطَرِعَ مع أنفُسِنا**»، وأنه، أي الإصلاح، لا بد أن: «**ينالَ الهيكلَ من أعلى رأسه إلى أسافِلِ أقدامه**»، وأن يوسِّع الشورى ويُكسِبَها معنىً وأثراً، وأن يُوحِّد القيادة العُليا ويُكسِبَها مَضَاءً، وأن يُكَرِّس العمل المؤسَّسي في المؤتمر الوطني رأساً وجسماً، ويضعُ الأساس الصحيح لوُحدةٍ داخليَّةٍ منيعة.

وإذ عادَت المذكِّرة تتحدَّثُ عن المؤتمر الوطني، اقتَرَحَت تعديلاتٍ تُيَسِّر دعوة الشُّورى بخُمس الأعضاء أو بقرار المكتب القيادي، بعد أن تَنتَخِبَ لها رئيساً ومقرِّراً من

---

(٣٨) في ليلة (مذكرة العشرة) أبلغت عناصر الأمن الشعبي الأمين العام أن عشرة من أعضاء الشورى سيتقدمون بمذكرة لإقصائه وأن الرئيس على علم بالمؤامرة ولكن الأمين العام أكد لهم أن الاجتماع له أجندة محدَّدة لا سبيل لتجاوزها.

أعضائها، كما أعطى للشُّورى حقَّ انتخاب الأمين العام ونائبه وانتخاب المكتب القيادي، ثم تقسيم الهيأة إلى لجانٍ للشؤون السياسيَّة، الاقتصاديَّة والتنمية، الثقافة والفكر والتعليم، الفِدْراليَّة والعلاقات الأهليَّة، العمل، المنظمات، ثم المجتمع.

ثم خلُصَت المذكِّرة للتعديل الأهم في تكوين المكتب القيادي، إذ جَعَلَت رئيس المؤتمر الوطني رئيساً للمكتب القيادي، على أن يرأس الاجتماع الأمين العام، وحدَّدت مهام المكتب في تفعيل خُطَطِ المؤتمر ومُقرَّراته، وتحديد السياسة العُليا ومنها الترشيح والتعيين للمناصب التنفيذيَّة والتشريعيَّة، المُحاسبات العليا، وأن قرارات المكتب القيادي ملامِسَةٌ لكُلِّ جهةٍ، دولةً أو مجتمعاً. كما استَبْقَت المذكِّرة على المجلس القيادي ليكون جهازاً استشارياً تنسيقياً يناقش إستراتيجيَّات الحركة العامة ويعملُ على تثبيت الفِدْراليَّة وإثراء الفكر السياسي.

ورغم حديث المُذكِّرة عن التَّوَالي ومَدحِهِ والاستعداد للمُنافسة مع الآخرين وعن الفِدْراليَّة وبَسطِها، فقد أفصَحَت قائمة الموقِّعين العشرة عن عُنصُر التنسيق الذي تولَّى نسجَ المُؤامرة بين الأجندة المُتناقضة لمُقدِّميها. فالثابتُ أن الذي تلا نصَّ المُذكِّرة على الاجتماع كان مؤيِّداً قوياً للتوالي والانفتاح، كما هو الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني المُلِم بتفاصيل النظام الأساسي وكيفية تعديله وصاحبُ مُقتَرَحِ المُذكِّرة، ولكن العناصر العسكريَّة المحضة والأمنيَّة كانت تستهدف بالقطع إقصاء الأمين العام في محاولةٍ جديدةٍ بعد أن خابَت السابقات ووَضعِ سُلُطاتِه بيَدِ الرئيس الذي أفرغوا وُسعَهُم في دفعه لمُعاداة استحقاقات التوالي، إضافة إلى سلوكٍ ظاهرٍ وسيرةٍ مشهورة لا تكاد تَنَزَّل على الشُّورى أو تحترِم المؤسَّسات داخل الحركة، فضلاً عن أن تقَبل المُنافسة ومُداولة السلطة مع آخرين، مع نزوعٍ شديد للمركزيَّة لا يَقبَلُ أن تَستَقِلَّ عنه ولاية أو والٍ، وغير ذلك مما أفصَحَت عنه الأيام.

تولَّى إذن والي الخرطوم وآخرون من عُشَّاق التآمُر والمُباغتة التنسيق بين الأجندة المُتناقضة والمَواجِدَ المُتباينة من توازنٍ في تمثيل المُوقِّعين للعناصر السياسيَّة والفكريَّة والدينيَّة والجهاديَّة والأمنيَّة، وللأجيال لا سيَّما الرعيلُ الأوَّل والمُخضرَمين، ولأقاليم السودان، وإن أغفلوا الجنوب والمرأة والنصارى في غمرة اضطرابهم بين الحركة الإسلاميَّة والمؤتمر الوطني. كما احتشدت تحت النُّصُوص الموضوعية للمُذكِّرة صراعاتُ الأجيال والتهميش، ومَواجِدَ الضِّيق وطُموحات القفز للولاية العامَّة والوجاهة السياسيَّة بعد تمام الكفاية الاقتصاديَّة وطول البقاء في أطُر العمل الخاص المكبوت، وقبل

ذلك خَوف المُتنفِّذين بالقوة من اختبار الحريَّة وحُلم المُبعَدين بجَوْلَةٍ جديدة وصَوْلَةٍ حميدة، ثم بعض نباهة واستغفال وحماقة(٣٩).

حَمَلَت المُذكِّرة اضطراباً شديداً لجُملة وجوه عمل المؤتمر الوطني، الذي انتظم في تحرُّك مُتدَرِّ [ ] محسوب نحو مُقتضيات مرحلةٍ جديدة في مسيرة الحركة الإسلاميَّة، تنقلها من "ثورة الإنقاذ" إلى عهد "الدستور والتوالي السياسي"، واتَّصل الاضطرابُ من مسرحِ اجتماع الشُّورى الذي استطالَ لعَشرِ ساعاتٍ، إلى كل أطُر المؤتمر وسُمعَتِه ووَقعِه المحلِّي والعالمي، قبل أن تعود الشُّورى إلى مستقيم جدول الأعمال، وقد عُقِدَت رئاسةُ المكتب القيادي والمجلس القيادي للرئيس عَبرَ انتخابٍ مُضطَرِبٍ كذلك، قام له كثيرون لا يكادون يُدرِكُون جوهر الأزمة التي أثارت التنازُع، وعَطَّلت الاجتماع وأجندته(٤٠).

أعلنت الإذاعة البريطانيَّة في الصباح التالي أن انقلاباً أبيضاً على الدكتور حسن الترابي قد شَهِدَه الحزب الحاكم في الخرطوم، وأن بعض قادة تلك الخطوة من خاصَّة أتباعه المُقرَّبين، كما طَفِقَت الصحُف المحليَّة تُعلِّقُ على النبأ من وجُوهه المختلفة. وإذ أخذ تقديم المُذكِّرة، مهما تكن بُنودها مُعتدلة قابلة للنقاش والتداول، أخذ صورة المُباغتة والمُؤامرة، وقد أصرَّ مؤيِّدوها على اختطاف الاجتماع بتدبيرٍ مع رئيس الشورى، فإنَّ وقع المُذكِّرة على قواعد المؤتمر الوطني كان مُربكاً، دَفَعَهُم إلى مساحةٍ بلا حدود من التفسير والتأويل، فإذ مال البعض إلى أن الأمر تدبيرٌ معقول لفَسْحِ انفراجةٍ للحُكم المُحَاصَر بالضغوط الخارجيَّة والداخليَّة، غَضِبَ كثيرون من أعضاء الشُّورى أن الأمين العام، رمز الحركة ومَرجِعِيَّتِها قد أُخِذَ بالمُفاجأة ممَّا لا يليقُ بحركةٍ تحترم قادَتَها، وقد نقلوا غَضبَتَهم إلى قواعد واسعة في الحزب والحركة، فتجاوبوا معها غاضبين من أصحاب المُذكِّرة، كما تجاوب مع غضبة الداخل كثيرٌ من مؤيِّدي الأمين العام في الخار [ ]، وكتبوا مستنكرين مما رأوه نُذُرَ الفتنة التي لا يُريدونها للمشروع الإسلامي في السُّودان.

بالمُقابِل، نَشطَ المُوقِّعون على المُذكِّرة، وشيعةٌ لهُم من النخبة الوسيطة والمُخضرمة، لا سيَّما الذين ظلوا يتحيَّنون الفُرصة وقد توهَّموا أن الأمين العام يَخسَرُ المعرِكَة لأوَّل مرَّة

---

(٣٩) وقَّع على المذكرة كلٌّ من: أحمد على الإمام، غازي صلاح الدين، إبراهيم أحمد عمر، نافع علي نافع، سيِّد الخطيب، بهاء الدين حنفي، حامد تورين، عثمان خالد مضوي، بكري حسن صالح وعلي أحمد كرتي.

(٤٠) تولى الحرس الجمهوري بزيِّه العسكري توزيع "المذكرة" على أعضاء هيأة الشُّورى إذ لم تكن السكرتارية الفنية للهيأة على علم بها. واقترح بعض الأعضاء إرجاء مناقشتها لاجتماع آخر أو في اليوم التالي إذا رأت الهيأة ذلك، ولكنَّ الرئيس والموقعين على المذكرة والمتواطئين رفضوا ذلك. وفور إجازة المذكرة، عاد الأمين العام ليطرح جدول الأعمال كما هو مقررٌ بعد أن ظلَّ مستعصماً بمقعده في القاعة مدى الساعات التي تعطَّل فيها الاجتماع، إذ تحوَّل غالب أعضاء الصف القيادي إلى مكتب الرئيس بذات القاعة يحيطون به، يُناقشون دوافعه لتبنِّي تلك الخطوة.

في إطار شُورى مفتوح، وإن جاء ذلك تآمُراً، نَشطُوا في الاستقطاب لما خطَّطوا له من معارك مُقبِلَة مع جبهة الأمين العام، ورغم إعلان البعض منهم أن المعركة ستكون عبر الأجهزة والمؤسَّسات، شُوريَّة حرَّة، فإن قيادة شيعة المُذكِّرة من أساطين الأجهزة الخاصَّة الأمنيَّة والعسكريَّة ظلوا طيلة العشريَّة الماضية يُصدِرُون عن أفكارٍ ومواقف تتعصَّبُ للقبضة الشموليَّة المركزيَّة، وترفُض الحريَّة والانفتاح وتَنعَتُها فوضى وخيانة للإنقاذ وشُهدائِها، فبدأوا في سَعيِهِم الدؤوب لاستقطاب الأنصار من العضويَّة واستعمال وسائل السلطة ترغيباً بالأموال والمناصب، فالذي يُعطي الوظائف والمِنَح حكومةً تقفُ إلى جانِبِهِم في الصراع، ريثما تختبرهم الأيام فيُعمِلوا وسائل السلطة إرهاباً لمن خالَفَهُم الرأي والموقِفَ دُون أدنى اعتبارٍ لغايات المشروع الإسلامي، أو مقتضى أخوَّة الإيمان على نحو ما فعلوا بالكثير من المُعارِضين للإنقاذ في السابق.

*****

دفَعَت المُذكِّرة بمؤيِّدي الأمين العام والانفتاح إلى الدَّفع باتجاه إثبات الأمين العام في رئاسة المجلس الوطني، بعد أن أخلَصَت "مُذكِّرة العَشَرَة" قيادة الحزب والحكومة للرئيس ولم يَبقَ إلا المجلس الوطني بدوره الرقابي والتشريعي، كما حفَّزت الأمين العام نفسه إلى التشديد في خطابه الدَّاعي إلى بسط الحريات وترسيخها وبسط اللامركزيَّة وتطويرها، وليبدأ بعد المُذكِّرة مباشرةً جولاتٍ لولايات السودان كافة من موقعه في أمانة المؤتمر الوطني، ولتتأكَّد دعوته أن يقوم العمل العام كله على الحريَّة، وأن يَبلُغ الناس ولايته بالانتخاب، وأن تعتدل مَظلَمَةُ توزيع الثروة نحو مُعادَلَة قسمة الموارد، فيقوم السودان كله تنميةً متوازنةً كذلك(٤١).

أمَّا على صعيد الالتزام الشخصي للأمين العام بقرار الشُّورى ولو نُصِّبَ غيره على رئاسة المكتب القيادي للحزب بمُؤامرة، فقد انتظم في الاجتماعات التي ترأَّسَهَا الرئيس وأوفى بكل ما اقترحته تعديلات "مُذكِّرة العشرة"، وفي ذات المرحلة التي تَلَت المُذكِّرة قام الأمين العام برحلته المشهورة إلى المدينة السويسريَّة "جنيف"، ومقابلة زعيم حزب الأمَّة السيِّد الصادق المهدي في أوَّل مايو (أيار) ١٩٩٩، وقد قدَّم الأمين العام في أوَّل

(٤١) حاول النائب الأول للرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه أن يثني نواب المجلس الوطني عن قرار رفض استقالة رئيس المجلس الوطني د. حسن الترابي، وإذ كان النواب معبئين بسبب (مذكرة العشرة) ضد الجهاز التنفيذي، ردوا طلبه بغلظة بالغة في أول إساءة لحقت بسلطته المطلقة منذ أول الإنقاذ. والحق أن أهل مذكرة العشرة حرصوا على حجب خطتها عن النائب الأول، إلا من خبر بلغه عن طريق وزير القصر عبدالرحيم محمد حسين أن هنالك مجهود يسعى لحل مشكلة العلاقة بين الرئيس والشيخ، وإذ لم يرض عن طريقة تقديم المذكرة سعى من جانبه لإبطال فتيل تداعياتها ومسكها عن التصعيد بما في ذلك وقف التراجع عن قرار الشيخ بالاستقالة والفراغ لأعمال الحزب.

اجتماع قيادي تفاصيل دعوته للزعيم المُعارِض بالعودة للسودان وممارسة عمل الحزب كما يُبيحُ ذلك قانون التوالي السياسي، كما أكّد له انفتاح المؤتمر الوطني لمستويات العلاقة مع المُعارضة عامة ومع الحزبين التقليديين خاصة، إباحةً للعمل والمنافسة، كلٌّ يعملُ على شاكلته إن شاءوا، ولكن المؤتمر الوطني يرجو قُربَى مع الأحزاب ذات الأصول الدينيَّة، أن نثوب جميعاً إلى تلك الجذور عُروةً أوثق تحالفاً أو اندماجاً، بما يحفظ وحدة شعب السودان ويُيَسِّرُ عليه الاختيار بين البرامج والأحزاب، وللآخرين الذين يُريدون أحراراً أن يؤسِّسوا برامجهم على الفكر اللِّبْرالي أو الفكر الاشتراكي أن يعتزلوا برامجهم، أو نَجمَع السودان جميعاً على أُسُس الحريَّة والعدالة الاجتماعيَّة، فنحفظ وحدةً أمتَنَ للأمَّة وتهيئتها للاختيار الأدَقِّ بعد الاستقرار، أو غير ذلك ممَّا يختار الناس بمشيئتهم الحرَّة[٤٢].

فورَ احتدام مناخ الاستقطاب والاستقطاب المُضاد الذي اعترى غالِبَ أوساط المؤتمر الوطني بعد المُذكِّرة، تولَّت مجموعةٌ من الرعيل الأوَّل ومن المخضرمين تنقيةَ الأجواء عَبرَ ما عُرِفَ بـ"مبادرة الرُوَّاد"، إذ اقترَحَت تعديلاً واسعاً في النظام الأساسي يُعيدُ رئاسة المكتب القيادي إلى الأمين العام، ورغم أن مشروعهم لم يُعبِّر عن أهدافِهِ ومَرامِيه في وثيقةٍ مكتوبة، إلاَّ أن تحرُّكَهُم الواسع عَبرَ قيادات المُؤتمر كافة قد أفصَحَ عن رغبتهم في الحفاظ على قيادة الأمين العام بوصفه مُنَظِّر المشروع ومخطِّطه الأساس، كما أنه يُمثِّل الرمز والمَرجِعِيَّة التاريخيَّة، ولا ينبغي مُباغتَته والإساءة إليه على نحوِ ما فَعَلَت "مُذكِّرة العَشَرَة"، وأنه مهما تكن الأخطاء التي صاحَبَت التجربة فإنه الأقدَرَ على تصويبها وتجاوُزِها، كما أكَّد الرُوَّادُ على مُنجزات مشروع الحركة الإسلاميَّة، وخاصَّة الطُمأنينة لبسط الحريَّات وترسيخها، والنظام الفِدْرالي الاتحادي اللامركزي ودَعمِهِ[٤٣].

تجاوَبَ غالبُ قادة المؤتمر الوطني مع أطروحة الرُوَّاد، بينما راقبتها شيعة "مذكِّرة العَشَرَة" بتوجُّسٍ، مُدرِكين أنها بمُقتَرَحِها تنسفُ أساس أهدافهم التي أفرغوا وسعَهُم في التآمر لها، وخاصَّة المجموعة الأمنيَّة ضِمنَ جماعتهم، وإذ قدَّر الرُوَّاد لمُقتَرَحِهِم أن يُجازَ نحو نهاية العام في المؤتمر العام للحزب، بادَرَ النائبُ الأوَّل للرئيس بإقناع الرئيس لتبنِّي

---

(٤٢) بادر الدكتور كامل الطيب إدريس مدير عام الهيأة العالمية للملكية الفكرية بمقترح يجمع السيد الصادق المهدي إلى الدكتور حسن الترابي وأن يكون اللقاء في مقر إقامته في جنيف. وقد تجاوب مع المقترح الأستاذ علي عثمان محمد طه، ولعله رأى في ذلك خطوة تساعد في تجاوز آثار (مذكرة العشرة) كما حاول آخرون أن يعبِّئوا الرئيس ضد الزيارة، فذكر أحد روَّاد الرعيل الأول أنه التقى السيد مبارك الفاضل في لندن وحدثه بكلام كثير مما دار بين الزعيمين في جنيف، ما لم يذكره الأمين العام في تنويره.

(٤٣) سبقت الإشارة لبعض الأسماء في مجموعة الروَّاد ولكن نشط في احتواء آثار "مذكرة العشر" عبر مقترح النظام الأساسي: علي عبدالله يعقوب، موسى حسين ضرار، د. عثمان عبدالوهاب، د. عبدالرحيم علي، محمد محمد صادق الكاروري.

التعديلات وإمضائها فوراً في اجتماع المجلس القِيَادي الذي انعقد قبل شهرين من ميقات المؤتمر العام، وليُبطِلَ في هُدوءٍ كلَّ تدبيرٍ أفرَزَتهُ مُذكِّرة العشرة[٤٤].

أعادَت خُطوَة المجلس القيادي الطُمأنينة كذلك إلى المناخ القيادي عامة، لا سيَّما العلاقة بين "الرئيس" و"الشيخ"، سِوَى مسارين مُهمَّين: الأول، نشاطُ شيعة العشرة في الاستقطاب ضد "الشيخ" وإفراز تناقُضٍ جديدٍ اختارت له الصحافة المحلية عنوان "صِرَاعُ القَصْرِ" حيث مقر رئاسة الجمهوريَّة و"المَنشِيَّة" حيث يُقيمُ الأمين العام. ثم تدبيرٌ جديد أدخَلَ لأول مرة عنصراً من خارج الصف التقليدي في محاولةٍ لاستدراك خطأ مذكِّرة العشرة التي خاطَبَت الحركة الإسلاميَّة في أكبر هيأةٍ تجمُّعِ المؤتمر الوطني، وإذ تلبَّسَت المؤامرة الجديدة للمرَّة الثانية صيغة "المُذكِّرة" فإنها صَدَرَت ظاهراً عن فصيلٍ أصيل في المؤتمر الوطني، وحملت عنوانه "مُذكِّرة الجنوبيين"، وخاطبت لأوَّل مرَّة ما زَعَمَتهُ هيمنةً حِزبِيَّةً على المؤتمر الوطني من قِبَلِ قيادة الجبهة الإسلاميَّة، ورَفَضَت ما انتهى إليه الأمرُ في المجلس القيادي بإعادة الرئاسة في المكتب القيادي إلى الأمين العام[٤٥].

المسارُ الثاني موصولٌ بالنائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة، الذي أكمَلَ بنجاحٍ خُطته في امتصاص آثار "مُذكِّرة العَشْرَة" وتصفية العِلاقةِ بين "الرئيس" و"الشيخ"، ولكن النائب الأوَّل تقدَّمَ خطوةً أخرى فَتَحَت الباب لتداعِياتٍ أخرى خطيرة، لامَسَت عُمق أزمة المؤتمر الوطني بين تيَّار الإصلاح الشامل نحو الانفتاح وإنفاذ البرنامج الإسلامي، وتيَّار المحافظة على الإنقاذ بوجهها الراهن وتوازُناتها الحرجة، فقد دعا النائبُ الأوَّل لاجتماعٍ مُوسَّع خارج الأطُر والأجهزة كافة، ولكنه جمع ما قدَّره النائبُ الأوَّل وجوه الحركة الإسلاميَّة الأكثر فاعليَّة وتأثيراً من أجيال الحركة المختلفة، منهُم الرُوَّادُ الذين لم يتقبَّلوا قَط فكرة استبعاد الأمين العام "الشيخ" بتاريخه المجيد ورمزيَّته الكبيرة، ومنهُم عناصر الصف الأول، وما يُعرَفُ يومئذٍ بالقيادات الوسيطة الذين يُديرُون بالفعل دولاب العمل التنظيمي والعام، وفيهم تمثيلٌ للمرأة والشباب والمناطق، مع استثناءٍ وحيد، هو عناصر "مذكرة العشرة" الذين حَرِصُوا في مذكِّرتهم على استبعاد النائب الأوَّل.

دعا النائبُ الأوَّل نحو (مئةٍ وخمسين) عُضواً في الحركة الإسلاميَّة، وكانت خُطَّته أن يشهد "الرئيس" و"الشيخ" الاجتماع، وأن يُشهِدَ ذلك الجمع كافة على عهدٍ جديدٍ

---

(٤٤) نشر د. غازي صلاح الدين مقالاً بعد إجازة المجلس القيادي لتعديلات النظام الأساسي عبَّر فيه عن خيبة أمله في الجمود على الأفراد وغياب التطلع لمخاطبة المستقبل وقضاياه.

(٤٥) كتبت مذكرة الجنوبيين بإشراف كامل من والي الخرطوم، د. مجذوب الخليفة الأنشط في الشيعة التي أفرزتها المذكرة، وظهر من جديد أسماء الجنوبيين د. لام أكول والعميد قلواك دينق ونائب الرئيس جورج كنقور.

للحركة الإسلاميَّة يَصفُو فيه المناخ الذي أفرزته "مذكرة العشرة"، وتطيبُ فيه النُّفوس لتحديات المرحلة المقبلة التي يَعزِمُ الأمين العام أن يُنزِلَ عليها التزام التوالي واستحقاقاته، وتحتا فيه الحركة الإسلاميَّة لصفٍّ مُتَّحِدٍ يُغري الأقربين بالتحالُف والتوالي مع قوَّتها الظاهرة، أو يهيئها لمنافسة الخُصُوم مهما واجهوها بصفٍّ مُتَّحِد مقابل، ولكن الأساس العمل للعَهدِ الجديد هو أن يطمئن "الرئيس" منذ الآن أنه مرشح المؤتمر الوطني لـ"رئاسة الجُمهوريَّة" في مقابل تثبيت "الشيخ" منذ الآن أميناً عاماً ورئيساً للهيأة القياديَّة. ورغم تمام إجراءات الاجتماع من قِبَلِ النائب الأوَّل، بما في ذلك تهيئة "الرئيس" الذي لا يَنشُدُ أكثر مما قُدِّمَ له، وإطلاعُ "الشيخ" الذي وافَقَ على شُهُود الاجتماع، رغم تحفُّظاته على الخُطة لأنَّها تُصَوِّرُ الخلاف صِراعاً بين الكبيرين، وأن كِليهما قد أُهدِيَت إليه الهدِيَّة التي يَتوَخَّاها في المَعرِكة، كما أن الإعلان المُبكِّر عن مُرشَّح لرئاسة الجمهوريَّة ليس من حُسنِ السياسة في شيء، لأنه يُنبِّهُ الآخرين إلى الاستعداد للمُنافَسَة قبل أكثرَ من عامين على مواقيت الانتخابات، وبما لم يتهيأ له المؤتمر الوطني نفسه.

لكن كَمَا سَبَقَت الإشارة، فقد أفرَزَت "مُذكِّرة العَشْرَة" جماعةً بَدَت مُتمَحوِرَةً حول الأمين العام، ولكنَّها تؤسِّس عملها كُلَّه على قناعة أنَّ البرنامج الإسلامي للإنقاذ مُضَيَّعٌ وغائِب في أجندة القادة الرسميين للإنقاذ، ومِن ثَمَّ فإن الإنقاذ يجب أن تُنقَذَ من هؤُلاء حتى لا تضيع الحركة الإسلامية مع تبدُّد المشروع، وإن كان لا بُدَّ، فلتذهبَ الإنقاذ إلى سُلطَتِها وتَفرَغ الحركة إلى مشروعها الحَق بعد أن تخلُص عنهم. وقد بدأت هذه القناعة في التبلوُر منذ نهاية التحقيق في حادثة أديس أبابا، وتَصَوَّبت تحديداً نحو نائب الرئيس، ثم الرئيس، الذي تأكد تماماً أنه مسيطرٌ عليه من نائبه الأوَّل في ذات نَسَقِ العِلاقة التي بدأت مُنذُ أوَّل عَشِيَّةٍ للثورة.

إذن تولَّت تلك الجماعة قطع الطريق على صَفْقَة النائب الأول، فرغم أنها رحَّبَت بإثبات الأمين العام في موقعه، إلا أنها أحكَمَت كَيْدَها في مقابل مؤامرة "مُذكِّرة العشرة" أن المرحلة المُقبلة ينبغي أن يُعهَدَ بها لقيادةٍ جديدة، وأن الأوَّل والثاني ينبغي ألاَّ يعُودا كذلك بعد اليوم. أما النائبُ الأوَّل، فقد اعتبرَ تعويق صفقته نهايةً لعهد التسليم والرِّضى، الذي قابَلَ به قرارات الأمين العام كافَّة منذ أوَّل لقائهما، لا سيَّما الكثير من المواقف التي كان يُعارِضُها ويرى خطأها، ولكنه صَمَتَ إزاءها أو أيَّدها إرضاءً للخاطر الكبير، ولكنه اليوم قد "أشرع سيوفه كافة" أمام قائِدِهِ ورفيقه التليد، الذي فتح له سائر الأبواب ورفعه عَلِيًّا على أجيالٍ وأسماء، ولكنَّهما اليوم وفقاً لقرار النائب الأوَّل على طرفي ساحة الحرب

مُتقابلان[٤٦].

أما الأمين العام نفسه، فقد استنكَرَ وُرود مُصطَلَحات الحرب والسيف في مناخ التوالي والحريَّات العامة، واستغرق في عمله فوراً في الميدان الذي أضحى مركز همِّه الرئيس "ولايات السودان" في التَّطَوُاف الأخير قبل المؤتمر العام، الذي طَفِقَ يُعِدُّ له تمام العُدَّة يُقَدِّرُ حسابه أنه الأكبر في تاريخ المؤتمر الوطني وفي تاريخ الحركة الإسلاميَّة، عشرة آلافٍ يلتقون في ساحةٍ في الخرطوم، يشرعون جميعاً عهد التوالي ويُهَيِّئون لعيده ليكون عيد الدستور، بعد تمام الإنقاذ واستيفاء أغراضه، ولتُجرَى فيه تصاريف أقدار الغيب، ساحة أعدَّ لها آخرون العُدَّة لتكون الأشدّ احتداماً، والعلامة الفارِقَة في تاريخ الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة.

*****

عَشِيَّة المُؤتمر العام، كانت علاقة القيادة في مُنتهى الاحتدام، فإذ نأت غالبُ القِيَادَات الوِلائيَّة للمُؤتمر أو الحُكومة من خِلافَات الخُرطوم وتَنَازُعِها الذي اختَبَرَت حِدَّته في معركة التوالي السياسي، حَمَلَت معها هُمومَها المُلحَّة بين يَديِّ المرحلة الجديدة، بَدءً من طبيعة العلاقة والمُنافسة مع الخُصوم الذين كانوا مكبُوتين لأمدٍ طويل، وقد سَرَت فيهم نفحةُ عافيةٍ ونشاط بعد وُعود التوالي، إلى مُنتهى المُشكلات المُتفاقمة مع الأيَّام في التعليم الذي تعطلَّت مدارِسُهُ في أغلب الوِلايات، واستحقاقات الصِّحَّة والبيئة وقد فَحَشَت حِدَّة الفقر والعَوَز والتفاوُت، ثم بُشريات الحريَّة والبترول.

لكنَّ القيادة وقد تَعَازَلَت مُنذُ اجتماع المجلس القيادي الذي لَمَعَت فيه لوهلةٍ أنصالُ السُّيوف في مُداخَلَة النائب الأوَّل الحادَّة ثم غَضَباتُ الرئيس التي تناهَت أنباؤها مُوثَّقة ألاَّ يمُرَّ المُؤتمرُ العام بسلامٍ ما لم تُبسَط له الضمانات حاسمةً واضحةً، رئاسته للمُؤتمر هيكَلِهُ وجَلسَاتِه ووِلايتِهِ على المكتب السِياسي، ثم خُرو [illegible] التوصيَّات منذ الآن تُثبِّتُهُ

(٤٦) في سرديَّة طويلة قدَّمها النائب الأول علي عثمان محمد طه كثيراً، ولمستمعين مختلفين جداً ضمن مناخ الاستقطاب ثم التبرير لحلِّ المجلس الوطني، أنه منذ العام ١٩٨٦ اختلف مع الأمين العام حول دخول الجبهة الإسلامية إلى حكومة الوفاق برئاسة السيد الصادق المهدي، كما عارض دعوة القادة العسكريين للإنقاذ إلى العودة للجيش وإمضاء خطة الحركة الأساسية في الإحلال والإبدال ثم في التوالي السياسي، ولكنه آثر الصمت وتخلى عن كل معارضة تقديراً لموقف الشيخ الترابي. ولكنه إذ جاءه الدكتور علي الحاج قبيل اجتماع الصفقة بدقائق معدودة وأنذره بأنه لو أقدم على طرح مقترحه بتنصيب الشيخ وترشيح الرئيس فإنه سيواجه ذات الموقف في المجلس الوطني يوم أن ذهب داعياً لقبول استقالة الشيخ عن رئاسة المجلس، ورغم أن الشيخ نفسه لم يكن بعضاً من صراع المحورين، فإن النائب الأوَّل اختار اجتماع المجلس القيادي التالي ليُعلن أن سيوفه جميعاً مشرعة ضد الأمين العام منذ تلك اللحظة الفاصلة التي يرى أنها لم تقدِّر جهده في استيعاب الآثار السلبية لمذكرة العشرة بل واستخفت به، فهو اليوم منحازٌ في الصراع إلى جانب الدولة والرئيس ومتفانٍ في مقارعة الشيخ.

مرشَّحاً لرئاسة الجُمهورية المُقبِلَة.

الأمينُ العام كذلك استَعْصَمَ بموقِفِه الدَّاعي للشَّفَافِ والعلن، أن نَعْمَدَ إلى المُؤتمر فنَحسِمَ كلَّ أمرٍ بين يَدَي عُضويَّته مهما يكُن عددُهُم كبيراً، وأن نقوم به مثالاً لشُورى الجماعة المُؤمنة ثمَّ إجماعها الذي يَنفَذُ حُكماً لا مُعَقِّبَ عليه، فالمُؤتمرُ العام يُكتَبُ سُلطةً أعلى في نُظُم الأساس ودُستور المؤتمر وينبغي أن يكون كذلك بحق. أما العُضويَّة في المؤتمر فقد جاءت كُلُّها مُنتخَبَةً صاعِدَة من ولاياتها أو قِطَاعَاتها فلا يُتَوَلَّى منصبٌ في المؤتمر إلا انتخاباً، بما في ذلك نائبُ الأمين العام الذي كان يُفَكّ متروكاً لمن يختارُهُ الأمين العام، ثم لا تقومُ "كليَّة قوميَّة" كما كانت تنُص على ذلك لائحة المُؤتمر العام قبل تعديلات الشُّورى والمجلس القيادي على اللائحة، والتي لم تَسْتَرعِ انتباه مُعسكَر خُصوم الأمين العام حتى فاجأتهم صاعِقَةٌ في خِتام جَلَسَات المُؤتمر.

تحرَّكت كذلك، مدفُوعين بنُذُر الأزمة القياديَّة المُتصاعدة في الأفُق، جُهُودُ ما يُعرفُ في خاصَّة أطُر الحركة بـ"القيادات الوسيطة" التي تُديرُ دُولاب العمل التنظيمي، وترى في نفسها مُجتمعةً صاحبة حقٍّ ومصلحة ألاَّ ينفرِطَ أمر القيادة ووحدتها فيضطرب شأن الحركة والدولة جميعاً، يُريدون أن يُصلِحوا ذاتَ البين حتى تَفِيءَ القيادة المُتعازِلة إلى كلمةٍ سَوَاء أو وِفقاً لما تُنَظِّمُ اللوائح أو لما يَحسِمُ المؤتمر في مُقبل الأيام. وإذ اتَّصلت لقاءاتهم مع مختلف أطُر القيادة وشخصياتها تُصَوِّبُ عمل الإصلاح إلى الرئيس والأمين العام، امتلأ الأوَّل بما عبَّأهُ الملأ من حوله لا سيَّما "شيعةُ المُذكِّرة" حول نوايا الأمين العام وحتميَّة المعرِكَة الحاسمة للخلاص ممَّا رأوه ازدواجيَّة في القيادة، أو أسموه "عِنَاد" الأمين العام و"سَطوَتِهِ"، أو بعض قصصٍ مُفتَرَياتٍ حول تاريخ للأمين العام في الاغتيال المَعنَوي، كلُّ ذلك جَعَلَ جُهود القيادات الوسيطة مصدومةً بما سَمِعَت ورأت من تطوُّر أزمة العلاقة في رأس الهرم، وما تمحور حول كلٍ منهُما من جماعةٍ وآراء، ثم نُزُوع البعض للمُنازلة والمُواجهة.

أما الثاني (الأمين العام)، فقد استقبلوا أطروحته في الخِلاف بما يُشبِهُ المُفاجأة، إذ أكَّد أنه يدورُ حول القضايا التي توهَّموا أنها حُسِمَت مُنذُ أمدٍ بإجازة الدستور، ونصوصه البيِّنة في التوالي والحريَّة واللامركزيَّة، ولكنَّ شواهد المُمارسة التي بَسَطَها الأمينُ العام أكَّدت غير ذلك، فما ظنُّوه توزيعاً للأدوار وتبادُلاً للمواقف تجلي خلافاً أصُولياً حول القضايا الأصُول، وأن المرحلة المُقبِلَة مُؤسَّسةٌ علي الإصلاح الشامل القائم على العَلَن والشفافيَّة، وأن قِيَم الشُّورى والإجماع ينبغي أن تقوم فاعِلَةً من جديد أصولاً للعَهد العام

داخل حزب الحركة الإسلاميَّة وخارجه، كما أن حمايَته السالفة للأشخاص والأجهزة وتصدِّيه دفاعاً عن أخطائهم قد انختَمَت لدى هذه المرحلة.

إلاَّ أن القيادات الوسيطة، رغم ما أدركت من شدَّة الخلاف وسعة التباين، رأت أن تجمَعَ الأمين العام إلى الرئيس، مواجَهَةً يَستبينُ فيها الحقُّ والباطل أو الوقائع والأوهام، فيما رأت قياداتٌ أخرى مُخضرمة أن لقاء المُواجَهَة لا يزيدُ الأمور إلا تعقُّداً وخَبالاً، وأن الأوفق جَمعَهُما في إطارٍ من الكِبَار شُيوخ الحركة ورُوَّادها، تهدئةً للخواطر وتذكرةً للنفوس المُتحفِّزة بالتقوى رجاءً في رحمة الله وتقديراً لدقَّة المرحلة ودرءً لمخاطر التنازُع المُفضي للفشل. وإذ أعاق المُخضرَمون لقاء المُواجهة الذي اقترحته القيادات الوسيطة اعتَذَرَ الأمينُ العام عن شُهود اللقاء الثاني عملاً بالسَوِيَّة، ولم تُفلِح إلاَّ محاولة شخصيَّة جَمَعَت بين الرئيس والشيخ في ساعةٍ متأخِّرة من ليلة افتتاح المُؤتمر، وأسهَمَت في حمل طمأنينة سخيَّة إلى وقائع الجلسة الأولى للمُؤتمر العام لـ"المُؤتمر الوطني"[(٤٧)].

*****

استهلَّ المُؤتمرُ العام للمُؤتمر الوطني بأعضائه الذين بلغُوا عشرة آلاف جلسته الافتتاحيَّة صباح ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩م، والتي شَهِدَها عددٌ مُقدَّر من الضيوف أصدقاء المُؤتمر السودانيين والأجنبيِّين، استهلَّها بخطاب الأمين العام الذي حَمَلَ أنفاساً من بشائر جلسة المساء المتأخِّر ووعوداً بالتزام وُحدَة الصف، ثمَّ تأكيداً للمعاني التي دأبَ عليها مَدَى الأعوام الأخيرة في خطابه العام: الحُريَّة واللامركزيَّة ثم الشورى والشفافيَّة. كما جاء خطابُ رئيس المُؤتمر ورئيس الجُمهوريَّة كذلك مُفعَماً بمعاني الوحدة والاعتصام، حامِداً لما أنجَزَت الإنقاذ مُبَشِّراً بما ستُنجِز، فلم تَنفَضَّ الجلسة حتى اطمأن الأصدِقاء إلى خَتَلِ الأخبار التي أنذَرَت بالخلاف والمَشاقَّة، وقدَّروها من كَيْدِ الأعداء، كما

---

(٤٧) أشار الرئيس البشير كثيراً إلى اللقاء الذي أقبلَ فيه مُعتذراً للشيخ الترابي بل ومُقبِّلاً رأسه، وذلك في معرض دفوعاته عن تصميم الشيخ على مواجهته ورفضه للاعتذار والتعاوُن. والحق أنه في الليلة الأخيرة قبل افتتاح المؤتمر، نجح كاتب هذه السطور في جمع الرجلين ضِمنَ آخرين في القيادة، وذلك بعد أن انحاز لرغبته د. علي الحاج الذي يسَّر الأمر مع الشيخ والأستاذ علي عثمان، الذي تولى إيقاظ الرئيس في تلك الساعة المتأخِّرة وحمله إلى منزل الأمين العام. إلاَّ أنه مهما تكن العواطف التي أبداها الرئيس، فقد أشار في ذات المناسبة إلى رغبته في إمضاء الأمور كما هي في المؤتمر العام لأن «الجميع أصبح مُصنَّفاً ومُنقسماً بين جماعة الرئيس وجماعة الشيخ، وأن المؤتمرات هي تظاهُراتٍ سياسية للتعبئة، وليست لحسم الأمور»، وعلى الفور أوضح الشيخ أن المؤتمر الذي سينعقد غداً هو مؤتمرٌ حقيقي يخرُج بمقرَّراتٍ هي ملزمة إلزام حُكم الإجماع في الدين. شهد اللقاء إلى جانب الشيخ والرئيس: الشيخ إبراهيم السنوسي والدكتور علي الحاج، كما شهده الأستاذ علي عثمان محمد طه والدكتور عوض الجاز، والتحق به قبل البداية بقليل د. مجذوب الخليفة الذي يبدو أن وزير القصر بكري حسن صالح وأحد الموقعين على "مذكرة العشرة" قد سرَّب إليه الخبر، إذ كان الوزير مُستتراً في غرفةٍ مجاورة بالقصر لمكتب النائب الأول، يتابع تفاصيل اللقاء بين علي عثمان وعلي الحاج والمحبوب عبدالسلام لإكمال هذه الخطوة.

استَجَاشَت ذاتُ الخطابات مشاعر العُضويَّة التي استبدَّت بها الشفَقَة قبل المُؤتمر، فقامت تُكبِّرُ الله وتحمِدُه على تمام النعمة وانكشاف الغُمـة. فئةٌ واحـدة شـذَّت عـن إجماع الـرِّضى وتوعَّدت في ذات المناخ المُفعَم بالعاطفة أن تَرُدَّ الأمر مُخالَفَـةً بائِنَـة بـين الـرئيس والشيخ، الجماعةُ التي ظلَّت مُنذُ مُذكِّرة العشرَة تـتربَّص ألاَّ يُـنقَضُ سعيُها الكؤود في المُفاصَلَة بـين الرئيس والشيخ.

رغم هُموم كثيرةٍ حَمَلَها المُؤتمِرون القادمون من كُل فِجَا ‌ السـودان، ورغـم انقسـام عُضويَّة المؤتمر على لجانه العديدة، التي ينبغي أن تنظُر في الأوراق المُقدَّمة من هيأة الشُّورى والأمانة العامَّة، مـن شُـؤون التعليم والصـحَّة والخِـدْمَات الأخـرى، إلى شُـؤون السياسـة والثقافة ومُشكلات الأمن والدفاع والسلام، رغم كثافة الهُموم وانصراف عامَّـة العُضـويَّة إلى اللجان، فقـد تمحـوَرَت الفئـاتُ القياديَّـة العُليـا والوسيطة، لا سيَّما النخبـة الإسـلاميَّة الأوسع التي سَكَنَت الخُرطـوم، تمحـوَرَت حـول لجنـة "النِّظـامُ الأسـاسي" الـذي عدَّلتـه "مُذكِّرة العَشرَة" بَغتةً وبهتةً، عبرَ اختطاف اجتماع الشُّورى قبل نحو عام، ثمَّ قامت جماعة "الرُّوَّاد" لتُعَدِّل التعديل وتعود بأمرِ القيـادة إلى الأمـين العـام. ولكـن الصراع اليـوم وقـد اختلطت فيه الأجندة الخاصَّـة مـع أصـول الأفكـار، وتشوَّشـت فيـه دقـة مرحلـة الانتقـال بالمشاقة الأحدّ، التي أوقفت أعلى قمَّتين في قيادة الحركة وقيادة الدولة، كلٌّ على شق مُحاداة بين فريقين كل على حَدٍ، فيما يُشبِهُ صِراع الجبابرة ذا القَتَام الكثيف والذي يُشكِل على عامَّة العضويَّة لا تدري على وجه الضبط أي موقفٍ تقفُ ولماذا، ثمَّ هُو اليوم يكـادُ يُشكِل عـلى شعبٍ كاملٍ وأمَّة كان يؤمُّهـا أمـلٌ أن تبلُـغ هـدفاً ونجاحـاً في مخر ‌ صـدقٍ تقـوده الحركـة الإسلاميَّة.

تَحـوَرَ صِراعُ النخبَـة إذن أوَّل الأمـر حـول "النظـام الأسـاسي" الحـاكم لوظـائف المؤتمر الوطني القياديَّة، ولكنَّ شبح الدولة الكثيف الـذي تنتمـي إليـه غالـبُ تلـك النخبـة (وظائف، مناصب، امتيازات، أمـوال) أطـلَّ بحضـوره الطـاغي ليجعَـلَ مُوازَنَـة المصـالح والمبادئ حاضِرَة في النزال، فإذ تجدَّدت مرَّة ثانية بعد صراع التوالي السالِف أنماطُ التلـويح بالعصا والجَزَرَة ترغيباً وترهيباً لمـن اختـارَ هـذا الموقـف أو ذاك، تجـدَّدت كـذلك مطالـبُ الرئيس بأن تُعتَمَدَ له وظائف السياسة في أمانة المُؤتمر العامَّـة، ورئاسـة الجَلَسَـات مـن بعـد الرئاسة العامَّة للمُؤتمر الوطني، ثم إثباته مُرشَّحاً لرئاسـة الجُمهوريَّـة مُنـذُ يومئـذٍ، لتَتجـدَّدَ مُبايَنَة الدولة والحركـة، أو الحكومـة والمُؤتمر، ورغـم أن المعـاني والأهـداف الهاديـة لحـزبٍ حاكمٍ لا يُفاصِل بين السياسة والدين أو الحياة العامَّة وأخلاق الفرد، ويجعلُ ميدان عملـه

الحياة كافة سياسةً وثقافةً ورياضةً وجهاداً وعلماً، وفي إطار بلد واسع مُركَّب يحكُمُه إطار اتحادي لامركزي، ظلت تلك المعاني مثبتة واضحة في النظام الأساسي الذي يجعل للأمانة العامة التخطيط الأشمل ويعهد للحكومة بالتنفيذ، غامت كل تلك النصوص وغابت أمام مطلوبات الصفقة وانكشف الصراع مرةً أخرى للعلن عبر جلسات لجنة النظام الأساسي. ومع احتجاب الرئيس ونائبه الأول مقاطعين جلسات المؤتمر منذ يومه الثاني، استبان للمؤتمرين مدى بُعدِ الشِّقَّة وتَعَقُّد العلاقة ليصل قلقهُم وتوترهُم الذُروَة وهُم يرقُبون الموقف بغير حيلةٍ كثيرة.

بعيداً عن احتدام الخلاف في لجنة النظام الأساسي اجتمعت لجانٌ أخرى في هُدوءٍ، تتداولُ حول استراتيجيَّة المُؤتمر الوطني في المعاش والاقتصاد والثقافة والتعليم لمدى الأعوام الثلاثة المُقبلة، وكان أشدُّها مُفارَقَة هي احتشادُ مناديب الولايات في لجنة الثقافة خلف محنة عطالة التعليم العام في مناطقهم وقُراهُم، إذ عَجِزَت حُكومات الولايات عن توفير مُرتَّبات المُعلِّمين، وتعطَّلت غالبيَّة المدارس في غالب ولايات السودان لبِضعِ أشهُرٍ بسبب زُهدِ المُعلِّمين وخُروجِهِم مُضرِبين عن العمل في عام الثورة العَاشِر، وفي مناخٍ من خيبة الأمل إذ مسَّ الضُرُّ فلذاتِ الأكباد ورهانَ المستقبل، وقد عبَّرت كثير من تلك العضوية عن رضاهُم بكل تضحية من أجل تعليم أبنائِهِم، إلاَّ أنهم في غَمرَةِ الصراع لم يجدوا الوزير المُختَص بالتعليم العام، ولا الوُزراء الاتحاديِّين والولائيِّين الذين يَعِينُونَهُم في محِنَةِ أبنائِهِم.

مع تصاعُد التوتُّر، وازدياد الشعور بأن أزمةً وشيكة ماحِقَة على الأبوابِ، وغير ذلك ممَّا اعترى العضويَّة بسبب مُقاطَعَة الرئيس ونائبه الأوَّل للمُؤتمر، تحرَّكت لجنةُ وساطةٍ من أمناء المُؤتمر الوطني بالولايات أفرغوا وُسعَهُم حتى يضمنوا للرئيس ما يطلُب، كما راعَهُم تصميمُ الأمين العام بطرحِ الأمر كله شُورى وشفافيَّة مع استِمسَاكٍ أتم بمُقاوَمة أي جُنوح داخل المُؤتمر الوطني نحو الديكتاتوريَّة والمركزيَّة. ومع جَرجَرَة الرئيس ونائبه مرَّة أُخرى إلى أروقة المؤتمر وجَلَسَاته، حُسِمَت القضيَّة التي ظلَّت مَطلَباً ولائِيّاً مُدرَجَاً في الخُطُوات المُتدرِّجة نحو تمام الحُكم الاتحادي: انتخابُ الوالي من شَعْبِ الوِلايَة على نَسَقِ انتخاب رئيس الجُمهوريَّة من الشعب، بدلاً من النظام الذي كان سائداً وفقاً للمرسوم الدستوري الثاني عشر، حيثُ للرئيس أن يُرشِّح ثلاثة مُرشَّحين يختار مجلس الولاية التشريعي أحدهُم والياً، وهي بالطبع القضيَّة التي تجلَّت بعد شهرين سبباً مُباشراً في حَلِّ المجلس الوطني.

أمرٌ آخر غَفِلَت عنه شيعة مُذَكِّرَة العَشرَة أكمل حلقات المُؤامرة المُضادَّة عليهم من الجماعة المُصمِّمة على إبدال قيادات الإنقاذ، هُو إلغاء الكليَّة القوميَّة التي كانت تضمنُ لقيادة نُخبة الخرطوم ونجومها فوزاً مُريحاً في مقاعد مجلس الشورى القومي، الذي يَنتَخِبُ الهيأة القياديَّة من بين أعضائه، فإذ لم ينتبهوا مُسَبَّقاً لذهاب تلك الفُرصة فُوجِئُوا بحتميَّة اللُّجُوء إلى مقاعد الولايات المُعبَّأة ضدَّهم لصالح خطاب الأمين العام المُنحاز لرَدِّ المَظلَمَة التاريخيَّة عنهُم، كما هو لصالح مُعادَلَةٍ تَبسِطُ لهُم حقَّهُم في السلطة والثروة، وبنجاح تكتيك جماعة التغيير الاستراتيجي لوجوه الإنقاذ عَبرَ المُؤتمر بدعوة أعضائه "ألاَّ يصوِّتوا لهؤلاء"، اكتملت خُطَّة إقصاء عناصر السلطويَّة المركزيَّة وشيعة مذكرة العشرة من فرصة الفوز بمقعدٍ من مقاعد الشُّورى الذي يبلغ السِتُمِئَة عضواً لولا محاولة إنقاذ مستميتة تولاَّها "والي الخرطوم" لضمان بعض مقاعد لهُم[٤٨].

انفضَّ إذن المؤتمرُ العام للمُؤتمر الوطني بخلافٍ أعمق ومَواجِدَ كثيرة على جانبي النزاع، وبالتجديد انتخاباً للأمين العام ثم استكمال عُضويَّة مجلس الشُّورى في الاجتماع الأوَّل للمجلس، وتقديم الأمين العام لأمانته وانتخاب الهيأة القياديَّة، بما عبَّر عن رُوحٍ جديدة سَرَت من المُؤتمر العام لتجعل المؤتمر الوطني حزباً حقيقياً بمسؤوليته في القيادة والتعبير الصادق عن قواعده. ببروز هذه التطوُّرات، تجلَّت كذلك المُبايَنَة واضحةً بين الحكومة وحزبها أو بين الشعبي والرسمي، فقد بدا ظاهراً أن الرئيس ونائبه الأوَّل والثلَّة العسكريَّة والمدنيَّة ذات النُّزُوع المركزي ضد الحُريَّات والانفتاح وعلى رأسِهم شيعةُ مُذكِّرة العَشرَة وكثيرٌ من المُناوئين للأمين العام، قد تولُّوا جميعاً بغُصَّةٍ وغضبةٍ على المُؤتمر الوطني، ثم بمُقاطعة الرئيس ونائبه الأوَّل لأوَّل اجتماعات الهيأة القياديَّة تهيأ المسرحُ القيادي لما هُو أسوأ[٤٩].

كان المجلس الوطني، الذي أَبطَلَت فيه تداعيات مُذكِّرة العَشرَة قرارَ الأمين العام

---

(٤٨) اعتمدت جماعة التبديل الكامل لوجوه الإنقاذ التي قادت البلاد في العشرية السابقة واقترفت أخطاء جسيمة ورأت أن تُعاقِبَ بالإقصاء الكامل في هذه المرحلة، بما في ذلك شيعة مذكرة العشرة، اعتمدت تكتيكاً أشدَّ فعالية من الدعوة للتصويت إلى قائمة معينة، وهو الدعوة إلى عدم التصويت لأسماء بعينها معروفة بضلوعها في الفتنة القائمة. وإذ لاح شبح السقوط في مجلس الشورى رغم سعة عضويته الكبيرة، لجأ د. مجذوب الخليفة لإقناع عضوية ولاية الخرطوم بترك أكثر من (١٠) مقاعد له يضع فيها بوصفه والياً بعض الوجوه القومية المهمة في العاصمة القومية، ولكنه حجزها لمن سقط عنه مقعده من شيعة المذكرة.

(٤٩) عبَّر أحد الموقعين على مذكرة العشرة في مقال لصحيفة الصحافي الدولي عقب ختام المؤتمر العام عن قبولهم بالمسار الديمقراطي في المؤتمر رغم أنه انتهى إلى إقصائهم لأنه أعطى المؤتمر الوطني فرصة جديدة، مذكراً بقصة من التراث الصوفي السوداني تحكي شعراً عن انتصار المتصوفة الشيوخ بكراماتهم على فئة العلماء. (المؤتمر الوطني ينتصر على نفسه ويفوز بفرصة وأمل: سيد الخطيب الصحافي الدولي ١٩٩٩/١٠/٢٣).

بالاستقالة عن رئاسته والتفرغ لعمل الحزب، كانت الساحة التي تطوَّرت فيها الأحداث فور ختام أعمال المُؤتمر العام، وخاصَّة فيما يتعلَّقُ بإنفاذ توصياته بواسطة نُوَّابه الذين يمثِّلون السوادَ الأعظَم من أعضائه، ثم رُدودُ الفِعلِ الدراميَّة التي بادرت إليها السلطة التنفيذيَّة بواسطة رئيسها، تجاوُزاً لسُلُطاته وعُدواناً على تفاصُل السُلطات، لكن بأثرٍ مُباشرٍ من صراع المُؤتمر الوطني الحاكم.

ورغم أن القضيَّة التي فجَّرت الصِراعَ بين الحُكومة والمجلس الوطني (الانتخاب الحُر المُباشر لوُلاة الولايات) كانت استجابةً لتوصيات المُؤتمر العام بتعديل الدُّستور لمُوافاتها، إلا أن التداوُل حولها قد بدأ مُبكِّراً مُنذُ أوَّل العام، إذ عَقَدَ المجلس الوطني ندوةً حول تطوير الحُكم الاتحادي أجازت إجراء تعديلاتٍ محدودةٍ في الدستور تشملُ الترشيح المُباشر للوُلاة وتوضيح قسمة الموارد بالدستور وإلغاء ضرائب المبيعات ورُسُوم الإنتا[illegible] والجمارك، ثم إبدالها بضريبة القيمة المُضافة، وتوزيعها بين المركز والولايات. كما أجاز مُؤتمرُ الوُلاة المُنعقد بمدينة ''نيالا'' تعديل الدُّستور بما يُوزِّع القيمة المُضافة إلى ٦٥٪ للحكومة الاتحاديَّة و٣٥٪ للولايات والمحليَّات، ثم أجازت لجنة شُؤون المجلس الوطني مُقتَرَح التعديل الدُّستوري للوالي ولقِسمَة المَوارِد. وفي أغسطس (آب) ١٩٩٩م كوَّن رئيسُ الجُمهوريَّة نفسُهُ لجنةً برئاسة وزير العدل وعُضويَّة ثلَّة من القانونِيين لتقديم مشروع التعديل، وفي ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) أجازت الهيأة القياديَّة للمُؤتمر الوطني التعديلات الدستوريَّة بشِقَّيْها: انتخابُ الوُلاة، وتبديل الضرائب بعد خطابٍ من رئيس الجُمهوريَّة ومن الأمين العام وبعد نقاشٍ مُستفيض.

رغم كلِّ ذلك الإعداد المُبكِّر للتعديل المحدود ورغم إقرارِه على المُستويات كافَّة، فقد التقطت الموضوع شِيعةُ المُذكِّرة التي تنامت منذ المؤتمر العام واشتد تمحورها حول الرئيس بعد الهزيمة الديمقراطية للرَّدِ بكل الوسائل على ما أسمَتهُ ''الإقصاء''، تستثمر غضبتَهُ على نتائج المُؤتمر التي لم تَستَجِب لكُل شُرُوطِهِ، ثم ما أثاره بعض النواب من الدعوة إلى تعديلاتٍ دُستوريَّة أوسع، تُطالِبُ باستحداث منصب ''رئيس وُزَرَاء''، وتعديل آخر يُطالبُ الرئيس بتقديم وُزَرَائِه للمجلس الوطني للمُوافَقَة على تعيينهم. وإذ أنَّ المناخ كُله مَشُوبٌ بالرِّيَب، فقد سَارَعَت الهيأة القياديَّة برئاسة الأمين العام إلى قرارٍ بصَرفِ النظر تماماً عن تلك التعديلات التي تَمَحوَرَ حولها بعضُ النُوَّاب.

وإذ أصبَحَت التعديلاتُ الأصل مَوضِعَ خلافٍ، صَدَرَت لأوَّل مرَّة سافرَة من الرئيس ومحوره عِبَاراتُ الانحياز العُنصُرِي والمَناطِقِي: «**أن الانتخاب الحُر المُباشِر للوُلاة**

قد يجعلهم جميعاً من أصُول الغربِ والجنوب» فقد صارَ أغلبُ السُكَّان في غالب مناطق السودان من تلك المناطق، بأسبابٍ من هجرة العمل ثم هجرة النُّزُوح، أما قِسمَةُ المَوارِد فستُنهي هيمَنَة المركز المؤسَّسة على احتكار المال، كما ستضعُ حدَّاً للمُفاضَلَة لصالح بعض الولايات التي يُهمِلُها وُزراءُ المال والاقتصاد في المُوازَنَات والمشاريع والخِدْمَات والتنمية، كما ستُنهي احتكار السلطة السياسيَّة لأيِّما أموالٍ خارج أطر الموازنة المجازة أو تسخيرها بمبررات المصلحة العامة دون رقابة.

في وقتٍ لاحقٍ لقرار الهيأة القياديَّة في ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٩م بإجازة التعديلات الدستوريَّة، تقدَّم رئيسُ الجُمهوريَّة بطلبٍ إلى المجلس الوطني لمزيدٍ من التشاوُر، إلاَّ أن الطَلَبَ بعد تِلاوَتِه على المجلس قُوبِلَ بالرَّفض لمُخالَفَتِهِ للائحة المجلس، التي لا تُتيحُ مجالاً لسَحبِ الطَلَب أو تأجيله بعد استيفائِهِ للعَدَد الذي نصَّ عليه الدستور من النُوَّاب وإدراجِهِ في جدول الأعمال وإعلان الجدول للأعضاء، رغم ذلك فقد قرَّر رئيسُ المجلس الاستجابة لطَلَبِ رئيس الجُمهوريَّة بتطويل المُناقشة، وتأجيل اتخاذ القرار لفترةٍ معقولةٍ ريثَما يكتمل التشاوُر المنشود. وإذ أصدَرَ الرئيسُ عَبرَ القطاع السياسي، رَغمَ أن القرار مُجازٌ قبل تكوين جُملة قطاعات المُؤتمر، أصدر قراراً بتأجيل النظر في التعديلات الدستوريَّة، أعادت الهيأة القياديَّة النقاش مرَّة أخرى في التعديلات وأيَّدت إمضائها كما سبقت الإشارة.

على ضَوءِ قرار الهيأة القياديَّة عقدت "الهيأة النيابيَّة" للمُؤتمر الوطني اجتماعاً وجَّهَت فيه عُضويَّتها بالتزام قرارات الحزب التي جاءت موافقة لقرارات لجان المجلس فيما يلي التعديلات الدستوريَّة، إلاَّ أن مجلس الوزراء ناقش أمرَ التعديلات الدستوريَّة ووجَّه أعضاءه توجيهاً مُغايِراً لقرارات الهيأة القياديَّة، لإعمالِ الإرجاء وتحريض النوَّاب على ذلك، وهو ما قامت به بالفعل جماعةٌ من الوُزراء، إذ جَمَعَت توقيعات نُوَّابٍ إلى توقيعاتهم في مُذَكِّرةٍ لرئيس المجلس، الذي واصَلَ استِمسَاكَهُ باللائحة، أن الإجراء الوحيد الصحيح المقبول هُو تقديمُ طلب التأجيل باقتراحٍ للمجلس أثناء المُناقشة، أما فيما يتعلَّق بقانون قِسمَة الموارد والقيمة المُضافة، كما أقرَّته تعديلات الهيأة القياديَّة ولجانُ المجلس الوطني، فقد أجَّل مجلس الوزراء نقاش الميزانيَّة في جلسةٍ خاصةٍ عُقِدَت لذلك، وكَلَّف وزير الماليَّة بإعادة وضعها بما لا يتضمَّنُ إدخال ضريبة القيمة المُضافة، وأمَّن الاجتماع ثانية على إجهاض أي تعديل للدستور، وأن يضع بدائله لذلك.

إزاء المَعرِكَة المفتوحة بين الجِهازَين التشريعي والتنفيذي وتمرد الأخير على الهيأة

القياديَّة للمُؤتمر الوطني، التي تؤولُ إليها السلطة الأعلى في المُجتمع والدولة وتُلزِمُ من التَزَمَ بعُضويَّتها بمُطلَقِ قرارِهَا، إزاء ذلك، كلَّفت الهيأة القياديَّة لجنةً للتحرِّي في ظاهرة الخُرو ؟ على قرارات الهيأة، كما أقرَّت الهيأة النيابيَّة قيادة حَملةٍ لإجازة التعديلات الدستوريَّة، لإدخال تعديلات القيمة المُضافة وحَذْفِ المادة المُتعلِّقة بصُندُوق دعم الولايات من الدستور لصالح قانون قسمة الموارد(٥٠).

إزاء تصاعُد الاختبار الديمقراطي الأوَّل لجُملة علاقات القيادة الإنقاذيَّة لمَدَاهُ الأقصى، إذ اتَّبع المجلس الوطني لوائِحَهُ في نَمَطٍ صارمٍ لا تطيقُه عَوائِد الانتقال الوَئيد المُتدَرِّ ؟ المُكبَّل بصُنوف المجُاملة، ثم استجابة الهيأة القياديَّة على ذاتِ العَزْمِ لمُقرَّرات المُؤتمر العام، والرغبة الشعبيَّة في بَسْطِ السُّلطة والثروة، تمرَّدت الحكومة على حِزبِها تُواطِئ رئيسَها الذي تعالَت احتجاجاتُه، تُحيطُ به ثلَّة المركزيَّة السلطويَّة والشمول، مُهدِّداً بالاستقالة والعودة إلى خاصَّة حياته، ريثَما وَجَدَ له نائبه الأوَّل الحل في أوَّل إعمالِهِ لوَعِيدِ السيوف المُشرَعَة منذ اجتماع المجلس القيادي قبل أشهرٍ، وفي أوَّل فشلٍ حاسمٍ لآليَّات الشورى ضربةً قاضيةً للدستور العزيز، وفي خاتمة مأساويَّة لقصَّة ثورة الإنقاذ عَبرَ صُوَرِ علاقاتها المُعقَّدة بين باطِنٍ وظاهر، أو بين الحركة الإسلاميَّة وسُلطتها، وأخيراً بين المُؤتمر الوطني وحكومته.

استدارَ الزمانُ كهيأتِهِ إذن، وكما بدأت الإنقاذُ ببيانٍ عسكريٍ أوَّل في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، اختارَت جماعةُ الرئيس الخاتمةَ ببيانٍ عسكريٍ في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، تلاهُ الرئيسُ بنَفسِهِ في أمسِيَة الرابع من رمضان ١٤٢٠هـ، أعلن فيه حَلَّ المجلس الوطني (قَبلَ تمام أجَلِه)، رغم أن حُجَّة البيان الرئيسي كانت أن المجلس انحلَّ لـ"نِهايَة الأجَل"، وإذ أن الدستُور لا يُعطِي الرئيسَ ذلك الحق، فقد وَصَفَ الأمينُ العام تلك الخُطوة أنها: «**مَحْض انقلابٍ عَسكَرِي، وخِيَانة للدستُور، وغَدْرٌ بِعَهْدِ الحَرَكَةِ الإسلامِيَّة الذي أقسَمَ عليه الرئيسُ قَبلَ الثَوْرَة**».

---

(٥٠) معظم ما ورد في الفقرات السابقة منقولٌ نصاً من مذكرة لجنة حيثيات الأزمة التي كلفتها الهيأة القيادية بعد قرارات حل المجلس الوطني وإعلان حالة الطوارئ في ١٢/١٢/١٩٩٩، ووقع عليها كلٌ من: محمد الأمين خليفة، الشريف أحمد عمر بَدُر، محمد الحسن الأمين، الفاتح عابدون وبدرالدين طه.



خاتمة

معالم ثقافة العهد الجديد



فورَ إعلانِ رئيسِ الجُمهوريَّة لقرار حَلِّ المجلس الوطني وإنفاذِ حالة الطوارئ ثمَّ تعطيلُ الحُكم الاتحادي، قدَّرَ الكثيرون أن مساراً جديداً في علاقة السُّلطة بالحركة الإسلاميَّة قد بدأ بقوَّة واضعاً ثِقَلَهُ على ذات طبيعة الحركة وأفكارها ومناهجها، وأوَّل تلك العلامات الفارِقَة هي نهاية المُعادلة السياسيَّة العسكريَّة التي كَتَبَت فصولها الحركة الإسلاميَّة في ٣٠ يونيو (حُزيران) ١٩٨٩ تحت مسمى الإنقاذ، لتكون الخاتمة ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩.

فقد ظلَّ الدُّستور الإسلاميُّ شعاراً يحملُ أفكار وأحلام الأجيال المُتتالية للحركة الإسلاميَّة منذ الرعيل الأوَّل، إذ قام أوَّل تحالف إسلامي إرهاصاً لحركة الإسلام الحديثة في نهاية أربعينات القرن الماضي يحملُ اسم ''جَبهَة الدستور الإسلامي''، توالَت فيه عناصر من مشارب شتى لم تترك أحزابها جُملةً واحدة، ولكنها كانت تَتَناصَرُ جماعةَ ضغطٍ من كلِّ الأحزاب، وكانت تُريد أن تحمل تلك الأحزاب لتبنَّى قضيَّتها في الحُكم بالإسلام، دون أن تُدرِكَ علي وجه الدقة والعُمق ما هي أصُول ذلك الشعار وما هي قضاياه فضلاً عن معرفة تفاصيله وموادِّه الدُّستوريَّة والقانونيَّة.

ثمَّ لما امتدَّ الوعي في الشَّعب وتقدَّمت قيادة الحركة الإسلاميَّة الشابَّة بالدراسة والتجربة في منتصف العقد الستين من القرن الماضي، شَرَعَت الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أول تجارب العمل السياسي الجَبهَوي ضِمنَ أُطُرْ الإسلام الحركي المُعاصر، بالدعوة لـ''ميثاقٍ إسلامي'' يتداعَى له الناس كذلك من مشارِبَ شتى ولكِنَّهُم يتواثقون جميعاً لمبادئ في الحياة العامة تُؤَصِّلُها على الإسلام، وتعملُ ضاغطةً كذلك لحمل بقيَّة أحزاب الساحة السياسيَّة للتجاوُب إيجاباً معها، في اجتهادٍ آخر لا يَعلَمُ كذلك على وجه الضَّبطِ كيف يُنَزِّل أصُول ''الإسلام'' على واقع الحياة المُعاصرة المُعقَّد الكثيف، ولكن ذلك العمل الذي حَمَلَ الحركة الإسلاميَّة ظاهرةً في الساحة السياسيَّة مَثَّل إبتلاءها الأوَّل، أو التحدِّي الأساس، كما مَثَّل أساس الحملة المُشتدَّة عليها مُوقِظاً لها خُصُوماً وأعداء، شكَّلت وشائج التدافُعِ بينهُم وبينها قِصَّة نجاحاتها وإخفاقاتها التالية.

فأصُولُ عمل الحركة الإسلاميَّة وأساسه، والذي ظلَّ اسمُها لمدى عُقود هو ''الدعوة'' إلى إصلاح الحياة العامَّة وِفقاً للإسلام، فهي مهما صَوَّبَت نحو صَلاَح الفرد وأخلاقه وتَدَيُّنه وتقواه لا تتفاعلُ معه إلا مُنسِلكاً ضمن عمل المؤمنين في ''جماعةٍ''، كما هُو سائر خطابِ القُرءان وسُنَّة الله والرسول المُتَنَزِّل على مجتمعٍ قام قُدوَةً للإتباع كُلَّما تجدَّد البناء الحركي للإسلام، أو الدَور الاجتماعي للأنبياء وِفقَ مُصطَلَحِ المُفكِّر الإسلامي

الجزائري ''مَالِك ابن نَبِي''، والذي أرَّخ به لاستهلال صَحوَةِ الإسلام الحديثة على يَدِ السيِّد ''جمال الدينِ الأفغاني''. وإذ ظلَّت قضيَّة ''الإمَامَة'' أو ''السُّلطة'' محور التدافُع المركزي مُنذُ الفتنة الكُبرى لأوَّل تاريخ الإسلام، وفقاً لرؤية المُفكِّر الكبير ''ألبرت حُوراني'' في تأمُّله لحركة النهضة العربيَّة الحديثة لمنتصف القرن التاسع عشر، فإن موالاة قضايا الحياة المُتَجَدِّدة بالاجتهاد الجديد الذي يُواكبُ ابتلاءات الحياة قد تعطَّل أو كاد في فِقْهِ الحياة العامة والسياسية على وجه الخُصوص منذ تفاصُلِ الإسلام الحَقِّ عن الحُكم أو منذ استبدال سُلطة الوراثة والاستِلابِ بسُلطان الأمَّة، المَصدر لقرار إجماع المؤمنين.

فإذ قامت حركة الإسلام المعاصرة تستدركُ على ''الفِصامِ النَّكِد'' وفقاً لتعبير الشهيد ''سيِّد قُطب'' بين السياسة والدين، فإنها لم تتهيأ بتجربةٍ في المجتمع والدولة تَهدِي حياة المؤمنين نحو دَقيقِ فقه الدين في نظام السياسة ومُؤسَّسات الحُكم ودُستورها، أو كفاية الاقتصاد لمعاش المجتمع ونمائه وتَقَدُّمه، أو ضبط نُظُم العدالة ونجازة حُكم القضاء والقانون، ثمَّ مُشكلات مَنَاهِجِ التعليم ومَدَارِسِه ومَعَاهِدِهِ ومُعضِلات الإعلام المُعاصِر، ثم فِقه العلاقات العالميَّة والرسميَّة والشعبيَّة، ثقافةً وفنوناً تفاعُلاً حيَّاً، قِوَامُهُ الأخذُ والعَطَاء تبادُلاً عامراً وتكامُلاً يَدرَأُ برُوحِهِ الإسلاميَّة والإنسانيَّة الكراهية والعُنفِ والحرب.

قامت تلك الجماعة إذن بتلك الدعوة تُواجِهُ تلك الأسئلة والتحديَّات في بلدٍ واسع موصولٍ بجوارٍ كبيرٍ كثيف، مُرَكَّبٍ من أعراقٍ وثقافاتٍ وألسنٍ وأعرافٍ وأديان، تخاطِبُهُ دعوةٌ سِلمَاً وتنشطُ فيه جماعةٌ حُرَّة بين جماعاتٍ وأحزاب، كُلُّهُم أحرارٌ مهما اشتدت بينهم حِدَّة الكلام، أو خَرَقُوا عَهدَ المُوادَعَة شُذوذاً محدوداً.

لكن السودان بعضٌ من أفريقيا وعالمِ العَرَب والإسلام، كما أن حركته الإسلاميَّة مهما توفَّقت دعوتُها في الحياة العامَّة من الدستور الإسلامي إلى الميثاق إلى إصلاح القوانين، ومهما اتَّسعت خاصَّة بعد أخذِهَا الحُكم بالقُوَّة لتكون ''حركة الإسلام'' في السودان، فإنها كذلك بعضٌ من حركة الإحياء الإسلامي المُعاصِر، قامَت بعضاً من مَدِّهِ الموصُول في كُلِّ ساحة العالم الإسلامي واستَمَرَّت موصولةً به لَمَّا تَمَيَّزَت ونجحت، لا تستطيع أن تَبرُزَ وحدها سائدةً دون أن تمضي عليها سُنَّةُ الله سُبحانَهُ في المُدافَعَة، أو دونَ أن تجتهد في استجابتها للابتلاء فتصيبُ مُقتَضَى الدين وترجُو الجزاء الوِفاق يومَ القِيَامَة، إن أصابَت أجْرَيْن وإن أخطأت أجْراً وإن أهمَلَت وفَسَدَت وقَعَ عليها الإثمُ والاستِبدَال إلاَّ أن يعفُو الله العزيزُ الغفَّار.

*****

فالخرقُ الذي أصابَ الدستور ليلة المُفاصَلَة في ثلاثة مَوَاقِعَ رَئيسيَّة، أصاب جَوهَرَ تلك "الدَّعوَة" وضَرَبَ أساس إلفة تلك الجَماعَة، ولكنه كذلك حَمَل بذورَ التَحَوُّل وثمارِهِ لجُملة مَسَارِ تلك الحركة، التي بدأت دَعوَةً ولكنَّها اليوم حركة مجتمعٍ كبير، تحدِّيات ابتلائه أكبرُ مِمَّا عَهِدَ في مساره لِنصف قَرن، اعتَمَدَ فيها التخطيط الاستراتيجي مُنذُ ثلاثة عُقودٍ حتى بلغ به "التَّمكِين"، بأعجَلَ مما قَدَّرَ في خاصَّة خُطَّته العُظمى لأوَّل العقد السبعين.

فالسودان بلدٌ هائلُ المساحة كثيفُ الموارد ولكنه في نِضالٍ لِيَبلُغَ وُحدَةً وانسجاماً في هُوِيَّتِهِ الثقافيَّة، كما هُو في بحثٍ عن معادلةٍ مُرضِيَة للحُكم، وإذ هُو لا يبدأ من فراغٍ ولكنه يَبنِي على كَسْبٍ مُتَّصِل مُنذُ العَهدِ التُّركِي (١٨٢٠) مهما يكُن منقوصاً، فقد كانَ يتطوَّرُ ويتغذَّى حتى مِمَّا أنشأ المُستعمِرُ من مُؤسَّساتٍ للتعليم أو الخدمة المدنِيَّة أو الخِدمَة العسكريَّة أو الزراعة أو السِّكَّة الحديدية، وكان الأوفق أن يتَّصِل كَسبُهُ ويستمرَّ في العَهد الوطني شِرْكَةً لاجتهاد أبنائِهِ كافَّة، كلٌ يَدفَعُ بسهم أفراداً وجماعاتٍ أو ثقافاتٍ وبرامجَ تتدافَعُ ديمقراطيَّةً في سائِرِ الحياة بالحُسنى التي تَنتَخِبُ الأصلَح أو تَتكامَلُ أو تندمِج، تُقَدِّرُ حاجة المجتمعات النامية إلى الوُحدَة والاجتماع والتماسُك.

لكن الحركة الإسلاميَّة إذ انطلقت تُعَمِّر ميادين في حياة أهلِ السودان وتَكسَبُ في سخاءٍ من بيئَةٍ مُتَسامِحٍ مجتمعُها ولو تِلقَاء الجديد الغريب، دولتُهُ ليسَت محيطة عسفاً وإرهاباً شأن دولٍ ومُجتَمَعاتٍ من حَوْلِه، فقد مسَّ الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة قَرْحٌ يَسير لا سبيل لمُقارنته بما لَحِقَ بأخواتِها من حَوْلِهَا، ومهما تَصَوَّبَت عليها الدولة في أوائِلِ العَهد المايوي فلم يُضِرْها إلا أذىً سُرعان ما استدرَكَهُ ذلك النظام بمصالحةٍ وطنيَّة، سخَّرتها كذلك الحركة الإسلاميَّة لتمام خُطَّتها الاستراتيجيَّة. لكن المجتمع المُتَسامِح يُغرِي كذلك في الظرف النفسي والتاريخي نحو نهاية القرن العشرين باقتِرافِ مُمارَسَةِ الحَلِّ المُنفَرِد لأزمة الحُكم ومُشكِلات المجُتَمَع على نحوِ ما حاوَلَت وتُحاوِلُ جماعات وأحزاب تَرتَدّ خائبةً أو تُصِرُّ على تَعَسُّفِها فتبذِل الأمَمُ والشُعوب طاقاتٍ وإمكاناتٍ هدراً.

*****

لقد أهدَت تلك المُدافَعَة والتَجرِبَة في خاصَّة صَفِّ الحركة وداخل حِزبِها الحاكم اعترافاً مُتَجَدِّداً بالخارج ومعرفةً تتعمَّقُ بالآخر، فدُون اجتهاد المُواطَنَة الذي التَزَمَتهُ الحركة السودانيَّة في وثيقةٍ رئيسيَّةٍ في عام ١٩٨٧ ميثاقاً للسُودان، تقومُ فيه السَويَّة بين المُتواطِنِين في أرضِ السودان حسب حُقُوق الدستور وواجباته دون اعتبارٍ من عِرْقٍ أو

دينٍ يمنعُ تولِّياً لوظيفةٍ عامَّةٍ أو يُمَيِّزُ جماعةً أو مِنطَقَةً، كما عَبَّرَ عن ذاتِ المَقاصِدِ دُستورُ ١٩٩٨ على نحوِ ما وَصَفنا.

لكنَّ حادثة المُفاصَلَة وما سَبَقَهَا من معركةٍ حول التوالي السياسي استَدرَكَ في خطابٍ كثيفٍ وحِوارٍ مُتَّصِل خطأَ عَزْلِ الآخرين واعتِزَالِهم، أو مُجابَهَتِهِم عُنفاً أو شِدة ماديَّة أو أدبيَّة، فإذ اقتربت البشريَّة في تجلياتها الإنسانية الأرقى، اقتَرَبَت مِن مُثُلِ الدين وأصوله وقِيَمِه، كرامةً للإنسان لا تُمسُّ، وحُريَّة له لا تُقَيَّد، ومساواةً أمام القانون، ثم إذا تواطَنَ الناسُ طوعاً في وطَنٍ تبادلوا السلطةَ سِلْماً، بَسْطاً لا مركزاً، أوَّلهُا عدالةٌ في الثروة وقسطٌ في الموارد. كُلُّ تلك الأصُول الدينيَّة كانت في أوَّل خِطاب الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، خاصَّة عندما اضطُهِدَت في العهد "المايوي" فقاوَمَت بخطابها الذي يُقَدِّسُ الحُريَّة وحَمَلَت السِلاحَ حرباً في سبيلِ أن يُخَلَى بينها وبين الناس، ولكِنَّها إذ وَصَلَت السلطة بالقُوَّة فإنها لم تُبسِط الخِيَارَ للناس حتى بعد أن اطمَأَنَّت، بل غَلَبَت على أجهزة الضَّبط فيها أخلاق العُنف فأذَلَّت الناس بأكثَرَ مِمَّا عَهِدَ السودانُ في أنظمة الشُّمُولِ والديكتاتوريَّة السالِفَة، وعادت السُّمعَةُ الشائِنَة على كُلِّ صِيتِ الحَرَكَة الإسلاميَّة المَجيد وصُورَتِها الطَيِّبة.

لكن إذ اشتَدَّ خِطابُ الحُريَّة بين يَدَي الأزمة وأضحَى عنواناً لمُفاصَلة الفئة التي تَطَهَّرَت عن مُوالاة الدِّيكتاتُوريَّة بعدَ عَهْدِ الدستُور، تجذَّر الميلُ إلى العَلَنِ الذي هُو الشفافيَّة والوُضوحِ والصِدقِيَّة أو الصِدقُ كما في مُصطَلَحِ القُرءان، فقد جاءَت ثورَةُ الإنقاذ تُخفِي وجهَهَا الإسلامي أوَّل الأمر، وأدارَت الحركةَ والدولة في صيغةٍ يغلُبُ فيها الباطنُ الظاهرَ، تُقَدِّرُ قِيادَةُ الحَرَكَة يَومَئِذٍ الضرورة لتأمين ثورَتِها أن تُوأدُ في مَهْدِهَا، وتمادَت في التَمويهِ كذلك أكثرَ مِمَّا يَجِب، حتى غَدَت حيلتُها الموقوتة مُخادَعَةً بائِنةً يُعَيِّرُها بها خُصُومُهَا، ذلك أن للحَرَكة عهودٌ سابِقة ازدَوَجَت فيها أعمالهُا بين الظَاهِرِ والبَاطِنِ، فكانت جَبهَةُ المِيثاق الإسلامي الحِزبَ الظَاهِر الذي تَوَاثَقَ أعضاؤه على عَهدٍ مُعلَنٍ وهي تُزاوِلُ عَمَلَها كُلَّه علَناً حِزباً بين أحزاب التعدُديَّة البرلمانيَّة، ثمَّ في الباطِنِ يكمُنُ كِيانُ الإخوان المُسلِمين مهما يَنسِلكُ كُلُّه في الجبهة ويَنشَطُ أعضاؤه في سائِرِ برامجها وعَمَلِها، لكنه يَستَتِرُ بنظامِهِ الإداري والمحُاسَبِي وببعضِ برامِجِهِ في الثقافة والتزكية، أو يَعزِلُ بعضَ فِئاته شأن الطُلاَّب خالصاً للتنظيم لا يَصِلُ إلى شُركائِهم في الجبهة. وهي ذات تجربة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، مهما توسَّعت شعبيَّةً أضعاف جَبهَة المِيثاق، فقد اشتدَّت ضرورةُ الحاجَة للبَاطِنِ الذي تكمُنُ فيه الأجهزة الخاصَّة اللازمة للتأمين، وقد غَدَت الحركة كبيرةً

تستدعي الخَطَرَ وتُوجِبُ الحِمايَة، ثمَّ هي الأجهزة الخاصَّة اللازمة للتمكين وقد تَقَارَبَ أجَلُهُ بين يَدَي الحِزبيَّة الثالثة.

وإذ خُرِقَ عَهْدُ الدستور اكتَمَلَت شُروطُ العَلَن استغفاراً لله سُبحَانَهُ وتَعَالَى الحليم العَفْو الغَفُور التَوَّاب، ثم اعتذاراً للشعب حيثيَّاته الاعتراف بالخطأ لا سيَّما في عَهْدِ التمكين إذ سُلِبَت حُرِيَّة التَّعبير، ثم إشراكُ الناسِ جميعاً في العِظَة والعِبرَة والتَوَاضُعِ لهُم تسامُحاً لاستقبال النَّقد والنُّصْح، أو التَصدِّي دِفَاعاً عمَّا التَبَسَ باطناً لا يَعلَمُ أبعادَه ومَغازِيه الجميع. فالقصَّة كلها بفُصُولِها الظَاهِرة والباطِنَة ينبغي أن تُبسَطَ للناس، استِمسَاكاً بالصِّدق خُلُق الدِّين الأوَّل واستجابةً لقيمة الشَّفافِيَة التي هي رُوحُ العَصرِ الأهَم، وتَجَرُّداً من عَصَبيَّة الطائفيَّة التي تُصِرُّ على خُصوصِيَّةٍ لحركةٍ إسلاميَّةٍ تحفظُ أسراراً لها مِن دُون الشَّعبِ جميعاً، رَغمَ أن موضُوعَهَا كان المجُتَمَعُ كُله لا خاصَّة أعضاء الحركة الإسلاميَّة، وعلى المجتمع وقَعَ أكبَرُ الضُرِّ أو نالَ بعضَ الفائِدة. والحقُّ أنه لا عَهْدَ يَحفَظُ السِرَّ بعدَ الغَدْرِ بعَهْدِ الدستُور، الناظِمُ الأعلى لحياة المُؤمِنين العامَّة ولقَسَمِ السِّريَّة الأوَّل بين قادة التغيير في ١٩٨٩، ثم انفِضَاضُ التنظيمِ الخاص المُستَتِرِ مُنذُ إقرار عَهْد التوالي السياسي والانتقالُ بالأجهزة كافَّة إلى المُؤتمر الوطني، حِزباً بين الأحزاب. فالقصَّة لا تُروَى تَفَاجُراً في الخُصُومَة أو فضحاً للأسرار أو الأشخاص أو تنابُزاً بالألقاب، بَلْ عِظَةً بالأخطاء، وعِبرَةً للأصوَب، كما هُو هُدَى القُرءان العام للمُؤمنين ولعامَّة الناس.

*****

حَمَلَت حَيثِيَّاتُ المُفاصَلَة كذلك تجديداً لجوَهر فلسَفَة التنظيم الذي ظَلَّ قبل الخُطَّة الاستراتيجيَّة وبَعدَها يُشابِهُ وظائف الدولة المحدودة، لكنه تحوَّل في حِوَارِ المُفاصَلَة ليُوافي سَعَة المجُتمع، لا تقومُ فيه شُعبَةٌ للاقتصاد وأخرى للثقافة وثالثة للتخطيط كما هي وزاراتُ الدولة، ولكن تَنقَسِمُ فيها الثقافةُ إلى شِعابِها الدقيقة من الفنون والآداب والتعليم العام والأعلى، كما تَنبَسِطُ كذلك لفُروعِهَا الأدَق. والحقُّ، كما أفصحت بعض صَفَحَات الكِتاب، أن اندِفَاع غالِب طاقة الحركة نحو ثُغور المجتمع، تحمي الدولة، فَتَحَ ثغوراً في عُمق المجتمع الذي تَتَقَصَّده أساساً بالدعوة. ورغم أن الاستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٠) قد أخلَصَت لجنةً وشُعبَةً لاستراتيجيَّة "الأخلاق"، لكن اللجنة لم تجد في تقاليد الحركة الإسلاميَّة أو الثقافة الإسلاميَّة التقليديَّة ما يُعينُ لرَسمِ معالِمَ واضحةً تُهدِي سيرة الأخلاق في المجُتمع، أو تُعْمِلُ قياساً يَرصُدُ عامَّة تَدَيُّنِ الناس وتقواهُم، أو تحفَظ أجيالَ المُستَقبَل من الانحراف، أو تُراقِبُ غازِيَّات الثقافة القاتلة من الخارج،

ووسائلها المُتقدِّمة.

وإذ اكتَمَلَت استراتيجيَّةُ التَّمكين العامَّة وأصابَ النَجَاحُ نحو تمام قَبْضِ السلطة بنجاحِ الأجهزة الفنيَّة، فإن الرُؤية للمُجتمع الذي نُريدُ لم تكتَمِل فلسفةً أو تَشَخصُ في مِثالٍ ونماذِجَ نخطو نحوَها بخُطَّةٍ وبصيرة، فالاجتهادُ في الفِكرِ السياسي مُتعَطِّل منذ قرون، كما أن تمام رُؤية الاقتصاد وفلسفته لإحقاق عدالةٍ اجتماعيَّة تُطعِمُ من الجُوعِ وترقى صُعُداً نحو الرَّفَاهِ ونَماءِ الإنسان، لم يُسعِفْنا يومَ أن انتَصَبَت عنيدةً تحديَّاتُ الدولة المُعاصِرَة.

فإذ بَلَغْنَا السلطة انقلاباً محدوداً بغَيرِ فتنةٍ في الدِّمَاء أو ثورةً تُطيحُ بالأطُر الناظِمَة للمُجتَمَع فوضى قبل النَصر، فقد كانَ الأوفَقُ أن يَنقَلِب التنظيمُ فوراً لما يُشبِهُ المجتمع، يُعينُهُ لأداء وظائِفِهِ على نحو ما ظلَّت خُطَّة الحركة العُظمى، التي عبَّرنا عنها في الاستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة، أن المجتمع المُؤمِنُ هو الأصلُ، يؤدِّي غَالِبَ وظائِفِه وما الدولة إلاَّ بُعدٌ من أبعاده.

لقد أعادتنا المُفاصَلة لأصُول دَعوَتِنا في المجتمع نُؤسِّسُ نُظُمِنا بما يُوافي وظائِفَها، ولتكون الدولة شركةً مساهمةً للمجتمع يتَوَلاَّها الأصلَحُ لوظائِفِهَا حيثُما وُجِد، دون تقديرٍ كبيرٍ لانتمائِهِ لِحزبِ الحركة الإسلاميَّة أو غيرِهَا من الأحزاب، أو مُستَقِلاً عن كل ذلك.

فإن الدولة رَغمَ ما أتاحَت لنا من دُروبٍ قصيرةٍ ناجزةٍ لإصلاحِ الإنسان، في ثورة التعليم العام والعالي ومناهِجِه، أو مُعسكَرَاتُ الجِهَاد وحَمَلاته، أو بَيْعَاتُ المُؤتمر الوطني وبرامجه، ثم ما احتكَرَت لنا من أصوات الإعلام المَرئي والمكتوب والمسموع، وما بَلَغْنَا من خالِصِ طاقَتِنا، وما انضافَ إلينا مُوالياً عن قَنَاعَة وإيمان ورضىً وإعجابٍ بأصُولِ مشروعنا أو ما بدا جاذباً لهُم، نحنُ وأُولَئك ما وفَّرنا مادَّة من دراسةٍ وإبداع تُوافي أهدافَنا في التغيير الاجتماعي المنشود للعُقول حتى تقومَ مُتفكِّرَةً مُجتَهِدَة مُبدِعَة، ولا للأفئِدة لتقوم تُناجي ربَّها في جَوْفِ الليل أو تَستَجِيب حيثُما ارتفع نداءُ الخير، أو لتَحتَشِدَ جماعات كفايةٍ تُؤدِّي كل فُروض المجُتمع المُبَادِرِ العَامِلِ لا يكادُ يحتاجُ الدَوْلَة إلاَّ في واجِبِ الضَّبطِ القليل.

لكنَّ تلك الرُؤى ما تباينت بين قيادة الحركة في مَحْضِ الإجراءات وعَثَرات الانتقال، كما زعمَت بعضُ وثائِقِ رأب صَدْعِ الانشِقَاق، ولكن في أصُول الفِكرَة وبرنَامَج الإصلاح، فمُنذُ الدعوَة إلى حَلِّ مجلس الثورة امتَدَّ إيمانٌ بالمجُتَمَع والشعب ورَسَخَ مُقابلاً له إيمانٌ بالدولة والسلطان تعطَّلت إثرَهُ أصُولُ خُطَّة الانتقال، ولكن الأزمة كَشَفَت عن شِدَّة المُبايَنَة ولذلك تَعَذَّرَت على الإصلاح، فقد جاء في رأس وثيقة الحكومة (قدَّمها علي عثمان نيابة عن الرئيس) مجاوَبَةً على دعوة القِيَادة الشعبيَّة لإعْمَال الشُّورى ورَتق فَتْقِ الوُحدَة المُتعاظِم: «إن قواعد

وأساليب التدافُع السياسي وأبجديَّاته تفرِضُ على العاملين في هذا المجال الحِرص على الإمساك بزِمَام المُبادَرَة دائماً لأن ذلك يُتيحُ لمن يمسك بالمُبادَرَة القُدرَة على التَحَكُّم في اختيار العناصِر المُلائِمَة لتُدافِعَ بها يُحقِّق النَصر والظفر». كما جاء في صَدرِ رُؤية الأمين العام لحَلِّ أزمةِ الخِلاف في المُؤتمر الوطني: «يَلزَمُنا إعمالُ الشورى بين كل المُتوالين في المُؤتمر الوطني عَبرَ كُلِّ الآفاق على كُلِّ الأصعِدَة لتسوية القضايا التي ثارَت بيننا فتنة خلاف بين الوجوه والهواء، بل بين صميم الرُؤى في مسائل تهُمُّ حركة الدين في الحياة العامة».

وإذ تداعَت للخِلافِ ودُعِيَت للتوَسُّطِ جماعات الإسلام خارج السودان، استدعت كلها موروث الفِقهِ الإسلامي السياسي البئيس الذي يَكرَهُ الخُروج على وَلِيِّ الأمر ويُسَمِّيهِ فِتنَةً لا يَعرِفُ مُعارَضَةً ثورةً، ثم يَفتَرِضُ بيعةً لِذِي الشَّوْكَة غير عَهدِ الدستور، وغَيرَ ذلك من مُصطَلَحَات العَصر العَبَّاسي الأخير وآدابِهِ التي لا تَعرِفُ بالطَبع تفاصُلَ السُّلُطات في مؤسَّسة الدولة الحديثة، ولكنها تَكرَهُ كذلك أن ''يَجتَمِعَ في غمدٍ واحدٍ سَيْفَان''، إلاَّ من ألهَمَتهُ ذات تجربة السودان أن البَيْعَة هي تَبَايُع بين مُتَساوين يُبذَلُ العَهْدُ ليُضمَنَ الالتزام، وأن الشَّوكَة ليست لفَردٍ ولكِن للجماعة التي وَلَّت السلطة، وأن الدستور هُو شَرْطُ البَيْعَة والطاعة للأمر السلطاني الصادِرِ عن سَائِرِ مُؤسَّساته.

*****

كَشَفَت كذلك تجربة الدولة خاصَّة عَبرَ تجَليَّات أزمة الخِلافِ، عن مَدَى استِحكَامِ أمراض النُّخبَة العَالَمَثالِيَّة المُتَخَلِّفة في الحركة الإسلاميَّة. والحَقُّ أن فَسَادَها قد أصابَ واستَشرَى في أشَدِّ النُّخَب ثوريَّة مهما تكُن عائِدةً من حُروبِ التحرير الطويلة، أو جماعات الإرهابِ الصغيرة، أو من أحزاب دعاية التَّقَدُّميَّة والقوميَّة إذا استقرَّت في أمان الدولة واستَلَذَّت حُضنَهَا واستطَابَت وجَاهَتَهَا وامتيازاتها، ثم يُلبِسُ الشيطان عليها مالها الخاص مع مال الشعب العام، فتأخُذُ منه جميعاً بغَيرِ حِسَاب أو تخلِط بُنُودَهُ ووَارِدَه ومُنصَرَفَه، يحدُوها خُلُقُ الديكتاتوريَّة الواحِد الذي يَكرَهُ المؤسَّسة والمحُاسَبَة، فالنُخبَة الإنقاذيَّة المُتَوَالِيَة من مَشَارِبَ شَتَّى لم تلبَث أن اتَّصَلَت شَبَكَةُ مَصَالِحِها السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة فلم تبغِ الإصلاحَ ما استطاعت، بل عَبَّرَت الوثيقة الأساسيَّة في تشخيص الأزمة عن ضَعفٍ مُريع في التحليل السياسي الاجتماعي، الذي يُنبِئُ عن شُحِّ الثقافة المُتَفاعِلَة مع مُؤسَّسات المجتمع الحديث، وعن بُؤسِ الفَهم لأصُول دَعوَة التَجديد الإسلامي، تَستَدعي كذلك المُخلَّفات العباسيَّة تُريد أن تُبسِط (العَواصِمَ من القَواصِم). لكن فساد الرخَاء الاقتصادي وفِتنَة الولاية السياسيَّة كانت كذلك ظاهرةً مُنذُ صَدرِ الإسلام وحُروبِ

الصَّحابَة، بما يعقِّد الدعوة إلى دولة إسلاميَّة في القرن الخامس عشر الهِجرِي وبما يُبَسِّطُها كذلك، أن تقوم بعضٌ من بيئَتها تدعو بالحُسنى لبرامجها وتُحيطُ عَمَلَها برقابةِ المجُتمع ومحُاسَبَتِه، لا تُقسِرُ الناس على ما يَكرَهُون ولا تُحَمِّلَهُم فَوقَ ما يُطيقُون.

أفصَحَت الأزمة كذلك عن خَطر وأهمية المُؤسَّسة في حياة الجماعة الحديثة، ولو كانت حزباً سياسياً ينتَسِبُ إلى حركة الإسلام، فالاجتهادُ لبِنَاء أصُول العَهد والمَواثيق تقومُ له جماعةٌ تَتَنَاصرُ وتَتَكَامَلُ لتقديم الأفكار والبرامِج، كلٌ منها في مجال هَمِّه وتخَصُّصِه وموهِبَتِه لا تقعُد كُلُّها عِيَالٌ على مُفَكِّرٍ واحِد لا يَجِدُ حتى شُرَّاحاً لمَتْنِهِ، في مقام أئِمَّة الفِكرِ القديم الذين شَرَحوا فلسفة المُفكِّر الإغريقي الأساس "أرسطو" شرح الإضافة والإبداع لا محَضَ الترجمة والتفسير، أو ما قامَت حول أئِمَّة الفِكرِ في القرن العشرين مدارس تعود بأصلها لمُفكِّرٍ فذ، المُهم هُو وقعُهُم جميعاً على المجتمع الذي نَهَضَ بأفكارِهِم ثورةً تُبَدِّلُ كل شيء للأفضل، ويلهمها تقدُّمُهَا أن الحياة كُلَّها في صُعُودٍ والتاريخُ في تجَلٍ يَتَوَحَّدُ الوُجود أو تشيع فيه المُساوَاة سعادةً ماديةً في جَنَّة الدنيا.

فالمُؤسَّسةُ قيمةٌ ثمَّ هياكِلَ ونُظُم لا بُدَّ أن تَنبَسِطَ فاعِلةً بعد كُل تلك العِبرَة، بما يُوافِقُ التَجَذُّر في المجُتَمَع وبِمَا يُوافي وظَائِفَهِ الدقيقَة الكثيفَة، لكن لا يَتَولَّى المُؤسَّسة إلاَّ من تَرضَاهُ النُظُم انتخاباً في ولايات الشَّأن العام، أو اختياراً في وظائِف الطَّوْع والخَير أو الثقافة والجمال. ثم لا بُدَّ من أجَلٍ للولاية والمحُاسَبَة بعد رِقابةٍ محُكَمَة، فقد كانت أكبرُ معالم التورُّط في الأزمة هو ضَعفُ ثقافة المُؤسَّسات، رغم انتصابِ هياكِلِها بغيرِ مضامين وفاعليَّة تامة.

إنَّ محِنَة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة بعضٌ من محنة البلاد كافة. فمهما تناصَرَت الطاقات تحُافِظُ على تماسُك الجماعة وتُجَدِّدُ الطاقة في احتياطها الهائِل، وتجتهد لتُحْيي فيها الأمل بعد التطهُّر من الحُكم الناكِث عن كُل عهد، ثم تُبسِط الدعوة لسائر قُوَى المجتمع وفئاته المدنيَّة والسياسيَّة لتَتَكَامَلَ وتنهض وتتحرَّر وتبلُغ بالشعب تمام حقه وواجبه في الحريَّة والكرامة، فإنها تحتاجُ كذلك لتجديد سياستها العالميَّة وعلاقاتها الدوليَّة الشعبيَّة والرسميَّة، إذ تطاوَلَت الأزمة وفَحُشَت وانْفَتَحَت الثُغورُ في جدار البلاد لتدخل غازية التدويل، فواجبُ الحركة الإسلاميَّة أن تجتهد مع كُل أولَئِكَ لتحفظ عِزَّة البلاد وتحفظ استقلالها من الارتهان وتُطهِّر سياساتها من التدخُل، لكن بما يُوافي أفق الإنسانيَّة الرحيب في التعاوُن على البرِّ سياسةً واقتصاداً وعدالةً وثقافةً وصحةً وإغاثة، نحو الجوار القريب ونحو العالميَّة المُتقاربة اليوم في عالمٍ وثيق كثيف، في السعي الدؤوب لدُعاة الإسلام المُتجَدِّد في الطريق الطويل، طريق الحضارة الإسلاميَّة، كما يقول مَالِكُ بنُ نبي.

فهرس المحتويات